

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلقها

أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبد العزيز العيوني

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط وأبو إسحاق الزجاج

وأبو عمر الجرمي وأبو بكر بن السراج

وأبو عثمان المازني والأخفش الأصغر

وأبو العباس المبرد وأبو جعفر النحاس

القاضي إسماعيل بن إسحاق وأبو علي الفارسي

وأبو العباس ثعلب وأبو علي الغساني

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

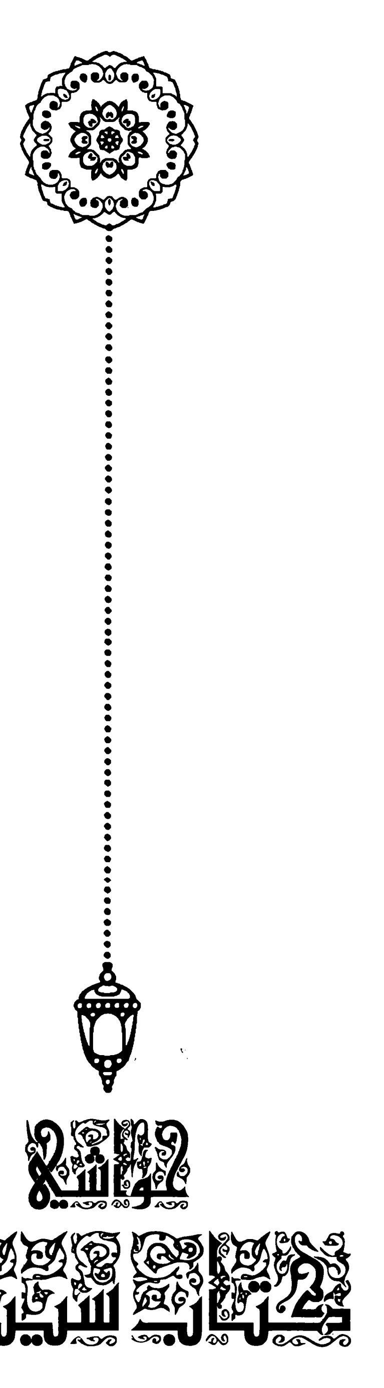
في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثالث



دار طيبة الخضراء

للنشر والتوزيع | علم ينتفع به



حواشي كتاب سيبويه

الجزءُ الثالثُ

ح سليمان بن عبد العزيز العيوني، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزمخشري، محمود بن عمر

حواشي كتاب سيبويه. / محمود بن عمر الزمخشري ؛ الحسن بن أحمد الفارسي ؛ سليمان بن عبد العزيز العيوني - الرياض، ١٤٤٢هـ، ٤مج.

ردمك: ٥-١-٦٤٠١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية - الصرف.

أ. الفارسي، الحسن بن أحمد، (مؤلف مشارك).

ب. العيوني، سليمان بن عبد العزيز، (محقق) ج. العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٢/٣٢٠٢

رقم الإيداع: ٣٢٠٢/ ١٤٤٢

ردمك: ٥-١-٦٤٠١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م

للاتصال بالمحقق ولطلب الكميات:

حساب: المفتي اللغوي، في تويتر

Sboh3333

Sboh1430@gmail.com

00966553228779

حواشي كتاب سيبويه

مختصر

جمعها وعلّقها

أبو علي الفارسيّ وأبو القاسم الزّمخشريّ

وأبو عبد العزيز العيونيّ

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط	وأبو إسحاق الزّجّاج
وأبو عمر الجرميّ	وأبو بكر بن السّرّاج
وأبو عثمان المازنيّ	والأخفش الأصغر
وأبو العبّاس المبرّد	وأبو جعفر النّحّاس
القاضي إسماعيل بن إسحاق	وأبو علي الفارسيّ
وأبو العبّاس ثعلب	وأبو علي الغسّانيّ

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيونيّ

الأستاذ الدّكتور في قسم النّحو والصّرف وفقه اللّغة

في كلّيّة اللّغة العربيّة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

الجزء الثّالث



الجُزءُ الثَّالِثُ

هذا بابُ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أحَدُهما إلى الآخَرِ فجُعِلا بمنزلةِ اسْمٍ واحِدٍ

قال سيبويه: «قالَ أُمَيَّةُ بْنُ أبي عائِذٍ:

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا لم تَلْتَحِصْني حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ[1]

أَنْشَدَهُ الفَرَّاءُ[2]:

. . . . لم يَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ الحَاصِي[3]

وقالَ: «أَرادَ (الحائِصَ) فقَلَبَ».

قال (فا)[4]: هذا لا يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ يَبْقَى الفِعْلُ بلا فاعِلٍ[5]؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يكونَ فاعِلُهُ (حَيْصَ بَيْصَ)؛ لأنَّ ما كانَ على هذا النَّحْوِ مِن الأسماءِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥١، (هارون) ٣/ ٢٩٨.

(٢) معاني الفراء ٢/ ٣٩٦، وفيه: «يريد الحائص فقلب»، وانظر غريب الحديث للخطابي ٣/ ١٣١.

(٣) من الكامل، وهو عجز بيت صدره: (قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا)، وهو لأمية بن أبي عائذ، كما في: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩١- وإصلاح المنطق ٣١- وشرح المفصل ٤/ ١١٥، يقال: وقع القومُ في حَيْصَ بَيْصَ، أي: في ضيق وشدة، و(لَحَاصِ) اسم للشدة والداهية، وهي (فَعَالِ) من الالْتِحاصِ وهو بمعنى الالتجاء، انظر: اللسان (حيص) ٧/ ٢٠ - والتاج (لحص) ١٨/ ١٤٢.

(٤) في تنقيح الألباب ٣٤٢ أن هذا نص جواب ابن السراج للفارسي لَمَّا سأله عن كلام الفراء. وانظر: المسائل المنثورة ٢٥٦.

(٥) فاعل (تلتحصني) هو (لَحَاصِ).

المجعولةِ اسْمًا واحِدًا لا يكونُ إِلَّا حالًا[1]، ولا يكونُ (الحاصي) الفاعِلَ؛ لأَنَّهُ مُذَكَّرٌ، يُقالُ: (الْتَحَصَهُ يَلْتَحِصُهُ) إذا صَرَفَهُ[2].

جَعَلَ الاسمَينِ اسمًا واحدًا، ويُقالُ للدَّاهيةِ (حَيْصَ بَيْصَ)، ويُقالُ: (حاصَ يَحِيصُ) إذا مالَ وعَدَلَ، ومنه (المَحِيصُ)، ولا أَعْرِفُ البَيْصَ، إِلَّا أَنَّهُ يُقالُ: (باصَ يَبُوصُ) إذا فاتَ[3]، (ج)[4].

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (الخازِبَازِ)»[5].

«يعني: أَنَّهُ جَعَلَ (الخازِبازِ)[6] كـ(حَيْصَ بَيْصَ) في البناءِ، أيْ: بُنِيَ كما بُنِيَ، إِلَّا أَنَّ هذا بُنِيَ على الكَسْرِ كـ(جَيْرِ) و(غاقِ)»، عند (ب). [٣/ ٤٣أ]

قال سيبويه: «التي لم تَقَعْ عَلاماتٍ»[7].

---

(١) وقيل: هو في البيت منصوب على نزع الخافض.

(٢) أي: اضطره إلى أن ينصرف وألجأه إلى ذلك. انظر (لحص): اللسان ٧/ ٨٧ -والتاج ١٨/ ١٤٢.

(٣) انظر: الصحاح (حيص) ٣/ ١٠٣٥، وفيه عن البيت: «وزَعَمَ بعضُهم أيضًا أنهما اسمان من (حَيْص) و(بَوْص)، جُعِلا اسمًا، وأخرج (البَوْصُ) على لفظ (الحَيْصِ) ليَزْدَوِجا، و(الحَيْصُ): الرواغ والتخلف، و(البَوْصُ): السبق والفرار».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥١، (هارون) ٣/ ٢٩٩.

(٦) (الخازباز): ذباب الرياض، وقيل: نبتٌ، وقيل: داءٌ. انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٢٩٩- والصحاح (خوز) ٣/ ٨٧٧.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥١، (هارون) ٣/ ٢٩٩.

(فا): أيْ: لم تَقَعْ علاماتٍ، أيْ: لم يُسَمَّ بِهِ.

قال سيبويه: «إنَّما جاءَتْ مُتَحَرِّكةً بغَيرِ جَرٍّ ولا نَصْبٍ ولا رَفْعٍ»[1].

قَوْلُهُ: «بغيرِ جَرٍّ ولا نَصْبٍ ولا رَفْعٍ»، يعني: مَبْنِيَّةً.

قال سيبويه: «كمَضارَعةِ (حِينَئِذٍ) (أَيْنَ) في أَنَّهُ أُضِيفَ إلى اسْمٍ غَيرِ مُتَمَكِّنٍ»[2].

(فا): قد بَيَّنَ أنَّ المضافَ يَكْتَسِي البناءَ مِن المضافِ إليه كما يَكْتَسِي منه التَّعْرِيفَ والتَّنْكِيرَ، يعني (حِينَئِذٍ).

قال سيبويه: «قالَ الشَّاعِرُ:

مِثْلُ الكِلابِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرابِها ... وَرِمَتْ لَهَازِمُها مِنَ الخِزْبازِ»[3]

(س): بكَسْرِ الدالِ[4]، وهو أَجْوَدُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥١، (هارون) ٣/ ٢٩٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥١، (هارون) ٣/ ٢٩٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٩١أ]: «كما ضارع حينئذ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥١، (هارون) ٣/ ٣٠٠، والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: جمهرة اللغة ٢٨٩- واللسان (درب) ٥/ ٣٤٦.

(٤) يعني دال (درابِها)، والمعنى: عند أبواب أصحابها، جَمَعَ (دَرْبٍ) على (فِعالٍ) كـ(رِجالٍ)، و(الدَّرْبُ) الباب الأكبر، انظر (درب) في: اللسان- والتاج ٢/ ٤٠٢. وقد ضُبِطت دال (درابها) بالكسر والفتح في الشرقية وفوقها (معًا)، وضُبِطت بالكسر في الرَّباحية [انظر: (ح٦)٨٧ب]، وضُبِطت بالفتح في (م٥)١١١أ.

(عِنْدَ جِرَائِها)، (ع): «كذا قَرَأْتُهُ على أبي عليٍّ»[1].

عند (ج) عن (ع): «دِرابِها» بكسر الدال[2].

وأنشد (وَرِمَتْ لَهازِمُها مِنَ الخِزْبازِ)، قال أبو الحسَنِ: وبَعْضُ العَرَبِ يُسَمِّي الذُّبَابَ (خازِبازِ)، وبَعْضُهم يُسَمِّي الدَّاءَ (خازِبازِ)، وذَكَرَ سيبويه أنَّ فيه لُغاتٍ، وإنما بُنِيَ على الكَسْرِ -وفيهِ الأَلِفُ واللامُ- لأنَّ العِلَّةَ لِحَقَتْهُ وهو نَكِرةٌ، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ: (جاءني الخَمْسَةَ عَشَرَ)، فعِلَّةُ البِناءِ فيه -وفيه الأَلِفُ واللامُ- حَذْفُ الواوِ، فلَمَّا حُذِفَتِ الواوُ -وكانت مُقَدَّرةً- حُرِّكَ بحركةِ الواوِ لِيَدُلَّ على حَذْفِها.

ومَنْ قال (الخازَبازُ)[3] جَعَلَهُ بمنزلةِ (حَضْرَمَوْتَ) و(مَعْدِيكَرِبَ)، ومَنْ قال: (الخازَبازَ) جَعَلَهُ كـ(خَمْسةَ عَشَرَ)، ومَنْ قال: (الخازُبازٍ) فَنَوَّنَ جَعَلَهُ مُضافًا، كقولك: (مَعْدِي كَرِبٍ)، وتَوَهَّمَ أنَّ الأَلِفَ مِنَ الأَصْلِ، وهذا أَقْبَحُها، ومَنْ قال: (الخازِبازِ) كَسَرَ لالتقاءِ الساكنينِ وشَبَّهَهُ بالحُرُوفِ؛ لأنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بالذُّبَابِ أو الدَّاءِ، فكأنَّهُ كِنايةٌ، أو بمنزلةِ الأَصْواتِ لأنَّها أيضًا حِكايةٌ لا تُعْرَبُ؛ لأنَّها مُعَلَّقةٌ بالصَّوْتِ، وكذا قَوْلُهم (سيبوَيْهِ)

---

(١) الرمز (ع) -على ما يبدو لي- يرمز لتلميذ الفارسي عبدالباقي، وقد ترجمت له في ٧٤٥ هـ٢.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١١أ، و(ج) رمز نسخة الزجاج، و(ع) رمز المبرد.

(٣) انظر: المسائل المنثورة ٢٥٧.

بمنزلةِ الأَصْواتِ، (ج)[1].

قال سيبويه: «قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ دارٍ فَظَلَّ لهمْ   يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وحَيَّهَلُهْ»[2]

قال (س)[3]:

حَدَّثني أبو عُثْمانَ، قال: «أَنْشَدَنِيهِ الأَصْمَعِيُّ عن أبي عَمْرٍو»، يعني هذا البيتَ، أيْ: ولو لم يَجْعَلْهُ اسْمًا واحِدًا لأَضافَهُ، فقالَ: (حَيُّ هَلِهْ).

أي: ومُبادَرَتُهُ، جَعَلَهُ بمنزلةِ (حَضْرَمَوْتَ)، (ج)[4]. [٣/ ٤٣ب]

قال سيبويه: «وزَعَمَ أنَّ بَعْضَهم قالَ: (صَهِ ذاكَ)»[5].

ما بينَ العَلامتَينِ هو (ذاك)، ولم يَعْرِفْ أبو عليٍّ مَعْناهُ، (ع)[6].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٢، (هارون) ٣/ ٣٠٠، والبيت بلا نسبة في: المقتضب ٣/ ٢٠٦- والخزانة ٦/ ٢٦١.

(٣) وفي حاشية (م٥)١١١أ: «قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان: أنشدنيه الأصمعي».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٣، (هارون) ٣/ ٣٠٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)٨٨أ]: «وزعم أن الذين قالوا».

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١١ب، ورمز (ع) أظنه هنا لتلميذ الفارسي عبدالباقي، وقد ترجمت له في ص٧٤٥ هـ٢.

قال سيبويه: «قالَ الشَّاعِرُ .....:

بِحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمامَ المَطايَا سَيْرُها المُتَقاذِفُ»[١]

جَعَلَهُ بمنزلةِ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فلذلك لم يُنَوِّنْهُ.

قال أبو الحسَنِ: (يُزْجُونَ): يَسُوقُونَ، والتَّقاذُفُ: سُرْعَةُ السَّيْرِ[٢]، (ج)[٣].

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ قَوْلِهِ: (فِدَاءٍ لَكَ)»[٤].

قال (ح): (فِداءٍ لَكَ) على أَنَّهُ (لِيَفْدِ لَكَ)، فلمَّا حَذَفَ اللامَ بَناهُ، مِثْلَ قَوْلِهِ (دَرَاكِ دَرَاكِ)[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٣، (هارون) ٣/ ٣٠١، والبيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ﵁، كما في: ملحق ديوانه ٢٤٧- والخزانة ٦/ ٢٦٣، ولمزاحم العقيلي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٣- واللسان (حيا) ١٤/ ٢٢١.

(٢) انظر: الصحاح (زجا) ٦/ ٢٣٦٧، و(قذف) ٤/ ١٤١٤.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هو الأخفش الأصغر.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٣، (هارون) ٣/ ٣٠٢.

(٥) ذكر الزجاج علة بناء اسم الفعل (فِداءٍ لك)، وهي تضمنه معنى لام الأمر، ووافقه الفارسي على ذلك في المسائل المنثورة ٢٥٨. ولكن الفارسي في الحلبيات ١٠٧ جعل العلة وقوعه موقع الأمر. وفي الحاشية القادمة جعل العلة وقوعه موقع المبني. وانظر: شرح المفصل ٤/ ٥٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٨، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٢٢.

(فا)[١]: (فِدَاءٍ) اسمٌ لِقَوْلِهِ (افْدِ)، و(افْدِ) أَمْرٌ لِنَفْسِهِ، كَما قالَ:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ . . . .[٢]

فأَجْرَى الأَمْرَ على نَفْسِهِ[٣]، وكذلك (دَرَاكِ) اسْمٌ لـ(أَدْرِكْ)، فبُنِيَ (فِداءٍ) لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المبنيِّ، مِثْلُ: (يا زِيدُ)، و﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٤] في قَوْلِ أبي عُثْمانَ[٥]، فوَقَعَ (زيدُ) في النِّداءِ مَوْقِعَ (أَنْتَ)، ووَقَعَ (يُقِيمُوا) في قَوْلِ أبي عُثْمانَ مَوْقِعَ (أَقِيمُوا)؛ لأَنَّهُ لو كانَ جَزْمًا بالشَّرْطِ لكانَ إذا قالَ لهم: (أَقِيمُوا) يُقِيمُونَ[٦]، وقد قِيلَ لهم فلم يَفْعَلُوا، فهو عند أبي عُثْمانَ مَبْنِيٌّ، وعند غيرِهِ مَجْزُومٌ بالشَّرْطِ على أَنَّهُ لقَوْمٍ مَخْصُوصينَ قد عَلِمَ -تعالى- أَنَّهم يُقِيمُونَ إذا قالَ لهم (أَقِيمُوا)[٧].

---

(١) انظر: الحلبيات ١٠٧- والمنثورة ٢٥٨- ومختار التذكرة ٩٦، ٤٦٤.

(٢) من البسيط، وهو أول بيتٍ بقيته: (.... إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وهَلْ تُطِيقُ وَداعًا أَيُّها الرَّجُلُ)، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ١٦٢- والخزانة ٨/ ٣٩٣.

(٣) انظر: الإيضاح للقزويني ٣٤٠، ومَثَّلَ ببيت الأعشى.

(٤) سورة إبراهيم ٣١.

(٥) انظر: شرح السيرافي (المصرية) ١٠/ ١٢٨- والحلبيات ١٠٧- والعسكرية ١١٦- والمنثورة ١٦٩- ومختار التذكرة ٩٦، ٤٦٤.

(٦) (يقيمون) هنا جواب (إذا)، لا (أقيموا).

(٧) انظر هذا الخلاف في: الحلبيات ١٠٧- والهمع ٤/ ١٣٥، وعَزى مذهبَ المازني إلى الفراء والزجاج.

قال سيبويه: «ولا يَجْعَلُونَ شيئًا مِن هذه الأسماءِ بمنزلةِ اسمٍ واحِدٍ إِلَّا في حالِ الحالِ والظَّرْفِ، كَمَا لم يَجْعَلُوا (يا بْنَ عَمَّ) و(يا بْنَ أُمَّ) بمنزلةِ شيءٍ واحِدٍ إِلَّا في حالِ النِّداءِ .... فالأَصْلُ في هذا والقِيَاسُ الإضافةُ»[١].

(ط)[٢]: يُرِيدُ بالحالِ قَوْلَهُ (بَيْتَ بَيْتَ) و(كِفَّةَ كِفَّةَ) ونحوَهُ، وبالظَّرْفِ قَوْلَهُ (صَبَاحَ مَسَاءَ) و(يَوْمَ يَوْمَ).

(فا):

القِياسُ في هذا الفَصْلِ الإضافةُ كَمَا ذَكَرَ؛ لأَنَّهُ ليسَ شَيْءٌ مِنْهُ [فيه] مَعْنَى الحَرْفِ فيُبْنَى.

فإنْ قُلْتَ: فكيفَ بُنِيَ (الخازِبازِ) وليسَ فيه مَعْنَى الحَرْفِ؟

فقد زَعَمَ[٣] أَنَّهُ شُبِّهَ بـ(خَمْسَةَ عَشَرَ) كَمَا يُشَبَّهُ الشَّيْءُ بالشيءِ وليس مِثْلَهُ، وقد جاءَ على القياسِ (خازَبازُ)، مِثْلَ (حَضْرَمَوْتُ).

وقَوْلُهُ: «ولا يَجْعَلُونَ شيئًا مِن هذه الأسماءِ بمنزلةِ اسمٍ واحِدٍ إِلَّا في حالِ الظُّرُوفِ[٤] والحالِ»، لا يَمْنَعُ أنْ يُقالَ في حالِ الظَّرْفِ والحالِ على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٣، (هارون) ٣/ ٣٠٣، وفي (ح٦)٨٨ب: «الظرف أو الحال»، وفيما نقله الفارسي في حاشيته مخالفة للفظ المتن كما سترى.

(٢) وجاءت هذه الحاشية في حاشية (ح٦)٨٨ب.

(٣) في الكتاب (هارون) ٣/ ٢٩٩.

(٤) كذا في النسخ، وسبق أن الذي في متن الشرقية «حال الحال والظرف»، والذي في متن الرباحية «حال الظرف والحال».

القِياسِ عندي.

وقوله: «ولا يَجْعَلُونَ شيئًا مِن هذه الأسماءِ اسمًا واحِدًا إِلَّا في حالِ الظُّرُوفِ والحالِ كما لم يَجْعَلُوا (يا بْنَ أُمَّ) و(يا بْنَ عَمَّ) شيئًا واحِدًا إِلَّا في حالِ النِّداءِ»، يقولُ: الظَّرْفُ مَوْضِعٌ يَكْثُرُ فيه البِناءُ كما يَكْثُرُ في النِّداءِ، فاخْتُصَّ هذه الأسماءُ بالبِناءِ فيه، كما اخْتُصَّ (يا بْنَ أُمَّ) بالبِناءِ في النِّداءِ، والحالُ بمنزلةِ الظَّرْفِ؛ لأَنَّهُ مفعولٌ فيها ويَعْمَلُ فيها مَعْنَى الفِعْلِ، كما أَنَّ الظَّرْفَ كذلك. [٣/ ٤٤أ]

(ج): قال سيبويه: «ولا يَجْعَلُونَ شَيْئًا مِنْ هذه الأسماءِ» يعني: (يومَ يومَ) و(صباحَ مساءَ) و(بيتَ بيتَ) و(بينَ بينَ) «بمنزلة اسْمٍ واحِدٍ إِلَّا في حالِ الحالِ والظَّرْفِ»[1].

قال سيبويه: «أنَّ يُونُسَ زَعَمَ أنَّ رُؤْبَةَ كانَ يقولُ: (لَقِيتُهُ كَفَّةَ عَنْ كَفَّةٍ يا فتى)»[2].

(فا): اسْتَدَلَّ بقَوْلِهِ (كَفَّةَ عَنْ كَفَّةٍ) على أنَّ (كَفَّةَ) الثانيةَ في قَوْلِك (كَفَّةَ كَفَّةٍ) فيها مَعْنَى الحَرْفِ الجارِّ[3]، فبُنِيَ لذلك.

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٨ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٤، (هارون) ٣/ ٣٠٤.

(٣) ليس في (ش٢)٣٠٦ب.

قال سيبويه: «وأمَّا... (قالِي قَلا)... فإنما هي بمنزلةِ (خمسةَ عَشَرَ)»[١].

قالَ بَعْدَ ذا: إنَّ (قالِي قَلا) بمنزلةِ (حَضْرَمَوْتَ)[٢]، وهو الحَقُّ؛ لأنَّهُ اسْمُ بَلَدٍ[٣].

قال سيبويه: «ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهُ مُضافًا، فيُنَوِّنُ (سَبًا)»[٤].

أَبْدَلُوا مِن هَمْزةِ (سَبَأٍ) لكَثْرةِ استعمالِهم إِيَّاهُ أَلِفًا، يعني: أَلْزَمُوهُ البَدَلَ في ذا المَوْضِعِ[٥]. [٣/ ٤٥أ]

قال سيبويه: «ولا يُسْتَنْكَرُ أنْ تُضِيفَها»[٦].

عند (ج): «أنْ يُضِيفُوها»[٧].

قال سيبويه: «فقالتِ الشُّعَراءُ حَيْثُ اضْطُرُّوا .....:

سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحُقَقْ»[٨].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٤، (هارون) ٣/ ٣٠٤.

(٢) في الكتاب (هارون) ٣/ ٣٠٥.

(٣) انظر: المسائل المنثورة ٢٦١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٤، (هارون) ٣/ ٣٠٤.

(٥) انظر: المسائل المنثورة ٢٦١.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٤، (هارون) ٣/ ٣٠٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)٨٩أ]: «تضيفوها»، كنسخة (ج)، كما في الحاشية القادمة.

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٢أ، و(ج) رمز نسخة الزجاج.

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٥، (هارون) ٣/ ٣٠٦، والبيت من الرجز، وهو لرؤبة، كما في: ديوانه ١٠٦- والمنصف ٢/ ١١٤- واللسان (قطط) ٧/ ٣٨٠.

اسْتَخْرَجَهُ (ب) مِن شَعْرِ رُؤْبَةَ[١]، فـ(تَفْلِيلُ) هو فاعِلُ (سَوَّى)، و(تَقْطِيطَ) كـ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[٢].

بَعْدَهُ في القَصِيدةِ[٣]:

تَفْلِيلُ ما قارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ

قال أبو جَعْفَرٍ[٤]: «لأَنَّهُ قد كانَ يُسَكِّنُها في الرَّفْعِ والجَرِّ، فلَحِقَ النَّصْبُ بِها»، قال: «ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ (كـتَقْطِيطِ)»[٥].

(تَقْطِيطَ) بالنَّصْبِ[٦]، يَصِفُ[١] حوافِرَ حُمُرِ الوَحْشِ بأَنَّ الحجارةَ

---

(١) انظر: ديوانه ١٠٦.

(٢) سورة النمل ٨٨، ويعني بالمثلية أنه مفعول مطلق منصوب بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عليه ما قبله، انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٣٨١ – والمقتضب ٣/ ٢٠٣- والخصائص ٢/ ٧٢- وأسرار العربية ١/ ١٥٧- والمغني ٢٦٠.

(٣) انظر: ديوانه ١٠٦.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٣٥، وفيه فقط: «أَسْكَنَ الياءَ تخفيفًا في موضع النصب».

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٨٩أ، وأبو جعفر هو النحاس. ويريد بـ(الهاء) في (يسكنها) (مساحيهن)، أي: سكَّنها الشاعر وهي منصوبة بالفتحة للضرورة الشعرية. ويريد بـ(كتقطيط) أنها منصوبة على نزع الخافض. انظر: سمط اللآلي ١/ ٣٢٢.

(٦) كذا في أكثر النسخ. وجاء بالرفع في: (م٥)١١٢ب- وابن يبقى ١٥٠أ- وطرة ابن خروف١١٥ب. وأشار إلى الروايتين في البيت الكامل ٣/ ١٧ (في تعليق على الكامل دخل في متنه). وانظر في إعراب البيت الهامش القادم، وأيضًا: أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٧- والاقتضاب ٣/ ٢٠١.

سَوَّتْ حوافَرها.

و(الحُقَق) جمع (حُقَّةٍ)، وهي التي من خَشَبٍ[٢].

قال سيبويه: «فتكونُ الياءُ غَيرَ حَرْفِ الإعرابِ، فيُسَكِّنُونَها»[٣].

قال أبو العبَّاسِ: يقول: اسْكَنُوها حَيْثُ جُعِلَ (مَعْدِيكَرِبُ) اسْمًا واحِدًا، ثم ادْخَلُوا الإضافةَ في لُغَةِ مَنْ جَعَلَهُ مُضافًا قد لَزِمَهُ السُّكُونُ[٤].

قال سيبويه: «قَوْلُ العَرَبِ: (لا أَفْعَلُ ذلك حِيرِي دَهْرٍ)»[٥].

قال أبو عليٍّ: (حِيرِي دَهْرٍ)[٦]، أيْ: أَبَدًا، منهُ قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ: «والله ما ماتنت أحدًا شعرًا حِيرِي دَهْرٍ».

---

(١) انظر في معنى البيت: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٧- والمحكم لابن سيده ٢/ ٤٧٦ (العلمية)- تاج العروس (قطط) ٢٠/ ٤٥- .

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٥٠أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٥، (هارون) ٣/ ٣٠٧.

(٤) كذا في (م٥)١١٢ب، وجاءت هذه الحاشية في حواشي الشرقية غير منسوبة، وفيها: «حيث جعلت .... وقد لزمه».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٥، (هارون) ٣/ ٣٠٧، و(حِيرِي) ضُبِطَتْ في كل النسخ التي عندي بكسر الحاء وسكون الياء الأخيرة.

(٦) يقال (حَـيرِيَّ) و(حِـيرِي) و(حَـيرِيَ)، الحاء مفتوحة ومكسورة، والياء الثانية مشددة مفتوحة، وساكنة، ومفتوحة دون تشديد، وفيها لغات أخر، انظر (حير) في: تهذيب اللغة ٥/ ١٥٠- والتاج ١١/ ١١٧.

قال سيبويه: «وأمَّا (اثْنَا عَشَرَ) فزَعَمَ الخليلُ أنَّهُ لا يُغَيَّرُ عَنْ حالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيةِ»(١).

أيْ(٢): لا يجوزُ أنْ تُضِيفَ (اثْنَيْ عَشَرَ)، فتقولَ: (اثْنَا عَشَرِكَ)، كما لا يجوزُ أنْ تُضِيفَ (مُسْلِمِينَ)، فتقولَ (مُسْلِمِينَكَ). [٣/ ٤٥ب]

هذا بابُ ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ مِنْ بَنَاتِ الياءِ والواوِ التي الياءاتُ والواواتُ مِنْهُنَّ لاماتٌ

قال سيبويه: «وذلك أنَّهم حَذَفُوا الياءَ فخَفَّ عليهم، فصارَ التَّنْوينُ عِوَضًا»(٣).

(فا): هنا ذَكَرَ أنَّ الياءَ حُذِفَتْ حَذْفًا لالتقاءِ الساكنينِ: الياءِ والتَّنْوينِ.

[٣/ ٤٦أ] قال سيبويه: «لأنَّكَ تُتِمُّ في حالِ النَّصْبِ كما تُتِمُّ غيرَ بَناتِ الياءِ والواوِ»(٤).

أي: تقولُ: (رَأَيْتُ جَوَارِيَ)، كما تقولُ: (رَأَيْتُ مَساجِدَ)(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٥، (هارون) ٣/ ٣٠٧.

(٢) معنى هذه الحاشية في التعليقة ٣/ ١١٩ عن ابن السراج.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٦، (هارون) ٣/ ٣٠٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)٨٩ب]: «حذفوه فخف».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٦، (هارون) ٣/ ٣٠٨.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٣ب.

قال سيبويه: «فقَوْلُك: (هذهِ ثَمانٍ)»[1].

(فا): الياءُ في (ثَمانٍ) كالياءِ التي في (يَمانٍ) و(شَآمٍ)، يعني النَّسَبَ[2].

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(قُيْلَ) في مَنْ ضَمَّ القافَ كَسَرْتَها اسْمًا حَتَّى تكونَ كـ(بِيضٍ)»[3].

(فا): إنْ قِيلَ: لِمَ كَسَرْتَ قافَ (قُيْلٍ) إذا سَمَّيْتَ بها، ولو سَمَّيْتَ بـ(ضُرِبَ) لأَبْقَيْتَ ضَمَّةَ الضادِ؟

فالجوابُ أنَّ الضَّمَّةَ في (قُيْل) إنما دَخَلَتْ في الفِعْلِ لِتُمَيِّزَ فِعْلَ المفعولِ مِن فِعْلِ الفاعِلِ؛ إذْ كان فِعْلُهما في الأَصْلِ على (قِيلَ)، كقَوْلِهِ:

كِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ . . . .[4]

فلمَّا نُقِلَ (قُيْلَ) إلى الاسْمِ زالَ ما لأَجْلِهِ اجْتُلِبَتْ ضَمَّةُ القافِ، فاسْتُغْنِيَ عنها.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٦، (هارون) ٣/ ٣٠٩.

(٢) عبارة «يعني النسب» لعلها من تلميذ من تلاميذ الفارسي.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٧، (هارون) ٣/ ٣٠٩.

(٤) من الطويل، وهو أول بيت كماله:

وكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي   وكِيدَ خِرَاشٌ بَعْدَ ذلك يَيْتَمُ

وهو لأبي خراش الهذلي، كما في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٠- واللسان (كيد) ٣/ ٣٨٣.

(فا): كَسْرُها اسمًا في الطَّرَفِ الأَوَّلِ نَظِيرُ كَسْرِ (أَدْلٍ)[1] في الطَّرَفِ الآخِرِ. [٣/ ٤٦ب]

قال أبو عليٍّ: فكُنْتَ تقولُ: (هذا قِيلٌ قَدْ أَقْبَلَ) بلا إِشْمامٍ؛ لِيصيرَ على بِناءِ ما عليهِ الأسماءُ[2].

قال سيبويه: «فإنَّها مَقْصُورةٌ تُبْدَلُ مَكانَها الأَلِفُ، ولا تُحْذَفُ في الوَقْفِ، وحالُها في التَّنْوينِ وتَرْكِ التَّنْوينِ بمنزلةِ ما كانَ غيرَ مُعْتَلٍّ، إِلَّا أَنَّ الأَلِفَ تُحْذَفُ لسُكُونِ التَّنْوينِ، ويُتِمُّونَ الأَسْماءَ في الوَقْفِ»[3].

أي: كَما تُحْذَفُ الياءُ في (قاضٍ) لأَجْلِ التنوين، كذلك تُحْذَفُ الأَلِفُ.

(فا)[4]: كُنْتُ أَذْهَبُ إلى أنَّ الأَلِفَ في (عَصًا) لامُ (الفِعْلِ)[5] في الرَّفْعِ والجَرِّ في الوَقْفِ، وفي النَّصْبِ الأَلْفُ التي هي بَدَلٌ مِن التَّنْوينِ؛ «لأنَّ بَدَلَ التَّنْوينِ»[6] في النَّصْبِ يَثْبُتُ في الوَقْفِ، ولا يَثْبُتُ في الرَّفْعِ والجَرِّ في

---

(١) تكلم سيبويه على (أَدْلٍ) قبل أسطر، انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٣٠٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٣ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٧، (هارون) ٣/ ٣٠٩.

(٤) انظر: تنقيح الألباب ٣٥٨.

(٥) أي: لام الأصل. وأراد بـ(الفعل) هنا لفظ الميزان الصرفي.

(٦) ليس في (ش٢)٣٠٨أ.

الوَقْفِ، فلا يُحْذَفُ لامُ (الفِعْلِ) فيهما في الوَقْفِ؛ لأَنَّهُ لا يَلْقاها ساكِنٌ، ويُحْذَفُ في النَّصْبِ في الوَقْفِ؛ لأَنَّهُ يَلْقاها[1] ساكِنٌ.

حتى رَأَيْتُ لأبي عُثْمانَ فيها قَوْلًا غيرَ هذا[2]، فرَجَعْتُ عن هذا إلى قَوْلِ أبي عُثْمانَ، وذاك أَنَّهُ زَعَمَ أنَّ الأَلِفَ في الوَقْفِ في النَّصْبِ والرَّفْعِ والجَرِّ بَدَلٌ مِن التَّنْوينِ، لا لامُ (الفِعْلِ)، قال: «لأَنَّهُ إنما يَمْنَعُ مِن إثباتِ بَدَلِ التنوينِ كَسْرُ ما قَبْلَهُ أو ضَمُّهُ، والصَّادُ هنا مفتوحةٌ في الرَّفْعِ والجَرِّ، كما أنها مفتوحةٌ في النَّصْبِ، فليس في الكلمةِ ما يَمْنَعُ مِن إثباتِ بَدَلِ التنوينِ، ويَجِبُ أنْ يَثْبُتَ في الوَقْفِ في الرَّفْعِ والجَرِّ والنَّصْبِ، وإذا ثَبَتَ حُذِفَتِ اللامُ؛ لأَنَّهُ قد لَقِيَها ساكِنٌ».

فإنْ قِيلَ: قد رُوِيَتِ الإمالةُ في (رَحًى)[3]، ودُخُولُ الإمالةِ في هذه الأَلِفِ يَدُلُّ على أنها لامُ (الفِعْلِ)؛ لأنَّ الإمالةَ في بَدَلِ التنوينِ قَلِيلٌ.

---

(١) في النسخ «لا يلقاها»، والصواب ما أثبت؛ لأن ألف (عصا) عند الوقف عليها بالنصب يلقاها الألف المنقلبة عن التنوين، وهي ساكنة.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في: مختار التذكرة ٤٥٠- والخصائص ٢/ ٢٩٦- وسر الصناعة ٢/ ٦٧٦- والمفصل ٤٧٧- وتنقيح الألباب ٣٥٨- وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٤١- والتصريح ٢/ ٣٣٨، وانظر رأي الفارسي القديم في: التكملة ١٩٩،وانظر: التعليقة ٣/ ١٢٢.

(٣) انظر الكتاب (هارون) ٤/ ١١٨.

قِيلَ: لَمَّا عاقَبَ بَدَلُ التنوينِ لامَ (الفِعْلِ) أُجْرِيَ عليه ما كانَ يَجْرِي على لامِ (الفِعْلِ)، كَما أَنَّهُ لَمَّا عاقَبَتِ الواوُ في (يَغْزُو) والياءُ في (يَرْمِي) والأَلِفُ في (يَخْشَى) حَرَكاتِ الإعرابِ أُجْرِيَ عليهنَّ ما كانَ يَجْرِي على الحركاتِ مِن الحَذْفِ في الجَزْمِ، فهذا مِن جِهةِ النَّظَرِ، وقد رُوِيَ الإمالةُ في بَدَلِ التنوينِ[1]، على أَنَّ الإمالةَ تُؤَكِّدُ مَذْهَبَ أبي عُثْمانَ؛ لأنهم لو كانوا إنما أَدْخَلُوا الإمالةَ في هذه الأَلِفِ لأنها لامُ (الفِعْلِ) لأَمْتَنَعُوا مِن إدخالِ الإمالةِ في النَّصْبِ، ليستْ لامَ الفِعْلِ، فتَسْوِيَتُهم بينَ النَّصْبِ والجَرِّ والرَّفْعِ في الإمالةِ دَلِيلٌ على أنهم لم يُدْخِلُوها في الأَلِفِ لأنها لامُ الفِعْلِ.

فأمَّا قَوْلُهُ في هذهِ الأَلِفِ: «ولا تُحْذَفُ في الوَقْفِ»، وقَوْلُهُ: «ويُتِمُّونَ الأسماءَ في الوَقْفِ»، فمعناه: ولا تُحْذَفُ الأَلِفُ التي هي بَدَلٌ مِن التنوينِ في الوَقْفِ، ويُتِمُّونَ الأسماءَ بالأَلِفِ التي هي بَدَلٌ من التنوينِ في الوَقْفِ، يَدُلُّكَ على أَنَّهُ يُرِيدُ الأَلِفَ التي هي بَدَلٌ مِن التنوينِ لا لامَ (الفِعْلِ) أَنَّهُ لم يَخْتَصَّ نَصْبًا مِن رَفْعٍ وجَرٍّ، ولو كانَ أَرادَ الأَلِفَ التي هي لامُ (الفِعْلِ) لقالَ: (ولا تُحْذَفُ في الوَقْفِ في الرَّفْعِ والجَرِّ)، ولقالَ: (ويُتِمُّونَ الأسماءَ في الوَقْفِ في الرَّفْعِ والجَرِّ)؛ لأَنَّهُ ليس مِن قَوْلِ أَحَدٍ أَنَّ الأَلِفَ في النَّصْبِ في الوَقْفِ لامُ (الفِعْلِ).

---

(١) انظر الكتاب (هارون) ٤/ ١٢٢.

قال سيبويه: «لأنَّ الاسْمَ مُتَمٌّ»[١].

قَوْلُهُ: «لأنَّ الاسْمَ مُتَمٌّ»، أيْ: ليستِ اللَّامُ مَحْذُوفةً مِنْهُ، مِثْلُ (جَوَارٍ) وأَخَواتِهِ، فيُنَوَّنُ كما يُنَوَّنُ بِحَذْفِ اللامِ مِنْهُ.

قال سيبويه: «لأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الانْصِرافِ بِأَبْعَدَ مِنْ (مَفَاعِلَ)»[٢].

(فا)[٣]: كُلُّ ما أَجازَ الخليلُ ⁽فيهِ التَّنْوينَ في هذا الفَصْلِ مَقِيسٌ على (جَوَارٍ)⁾[٤]. [٣/ ٤٧أ]

قال سيبويه: «قُلْتُ: فإنْ جَعَلْتَهُ اسْمَ امْرَأَةٍ؟ قالَ: أَصْرِفُها؛ لأنَّ هذا التَّنْوينَ جُعِلَ عِوَضًا فيَثْبُتُ»[٥].

في هذا الموضِعِ ⁽تَصْرِيحٌ بحَذْفِ الياءِ مِن (جَوَارٍ) في مَوْضِعَينِ، يعني لالتقاءِ الساكنينِ⁾[٦].

قال سيبويه: «لأَنَّهُ لو كانَ يَمْتَنِعُ مِنَ التَّنْوينِ ههنا لامْتَنَعَ في ذلك الموضِعِ قَبْلَ أنْ يكونَ اسْمًا لِرَجُلٍ»[٧].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٧، (هارون) ٣/ ٣١٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٧، (هارون) ٣/ ٣١٠.

(٣) التعليقة ٣/ ١٢٣.

(٤) ليس في (ش٢)٣٠٨ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٧، (هارون) ٣/ ٣١٠.

(٦) ليس في (ش٢)٣٠٨ب.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٧، (هارون) ٣/ ٣١١.

يقولُ: لو امْتَنَعَ (أُعَيْمٍ) مِن التنوينِ -اسْمَ رَجُلٍ- لامْتَنَعَ منه قَبْلَ أنْ يكونَ اسمًا؛ لأنَّهُ إذا كانَ غيرَ عَلَمٍ كانَ غيرَ مَصْرُوفٍ أيضًا؛ لأنَّهُ صِفةٌ وعلى وَزْنِ الفِعْلِ[1].

قال سيبويه: «لا يَتَغَيَّرُ عَنْ حالٍ»[2].

في نسخة (ج) عن (ع): «على حالٍ».

قال سيبويه: «فإنْ صَرَفَ فـ(جَوَارٍ) قَبْلَ أنْ يكونَ اسْمًا بمنزلةِ (قاضٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ»[3].

«فإنْ صَرَفَ»، أيْ: فإنْ صَرَفَ (جَوَارٍ) فهو بمنزلةِ (قاضٍ) اسْمَ امرأةٍ، أيْ: (جَوَارٍ) لا يَنْصَرِفُ نَظِيرُهُ مِن الصحيحِ وقد صُرِفَ في هذا البابِ، فينبغي أنْ يُصْرَفَ (قاضٍ) اسْمَ امرأةٍ في ذا البابِ وإنْ كُنْتَ إذا سَمَّيْتَ مُؤَنَّثًا بـ(فاعِلٍ) في غَيرِهِ لم تَصْرِفْهُ، ولا يكونُ (فاعِلٌ) بأَبْعَدَ فيه مِن (فَوَاعِلَ)؛ إذْ كانَ (فاعِلٌ) قد يَنْصَرِفُ على حالٍ و(فَوَاعِلُ) لا يُصْرَفُ البَتَّةَ، فإذا صُرِفَ (جَوَارٍ) اسْمًا كانَ صَرْفُ (فاعِلٍ) اسْمًا أَوْلى[4].

---

(١) انظر: المسائل المنثورة ٢٥٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٧، (هارون) ٣/ ٣١١، وهذا لفظ الشرقية- و(م٥)١١٤أ، ولفظ الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٢أ]: «على حالٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٨، (هارون) ٣/ ٣١٢.

(٤) التعليقة ٣/ ١٢٥-١٢٦ من كلام الفارسي.

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى (يَرْمِي) أو (أَرْمِي)؟ فقالَ: أُنَوِّنُهُ .... وأمَّا يُونُسُ فكانَ يَنْظُرُ إلى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هذا إذا كانَ مَعْرِفَةً كَيْفَ حالُ نَظِيرُهُ مِنَ غَيرِ الـمُعْتَلِّ مَعْرِفَةً .... وقالَ الخليلُ: هذا خَطَأٌ»[1].

قال أبو عليٍّ[2]: «لِيُونُسَ أنْ يقولَ في (يَرْمِي) إذا سُمِّيَ به: لا أُغَيِّرُهُ عَمَّا كان عليه وهو فِعْلٌ، فأُسَكِّنَ الياءَ في الرَّفْعِ والجَرِّ، كما أنى إذا سَمَّيْتُ بـ(يَزِيدَ) لم أُغَيِّرْهُ عن الإعلالِ، وإنْ كان في هذا الإعلالُ لا يَدْخُلُ الأسماءَ في الأَصْلِ كما لا تَسْكُنُ الياءُ في الأسماءِ وتَثْبُتُ، وذلك (جَوَارٍ) و(تَدْوِرَةٌ)[3]».

قُلْتُ[4]: لامُ (الفِعْلِ) مُخالفةٌ لعَيْنِهِ، فحُكْمُ اللامِ أنْ تُغَيَّرَ في النَّقْلِ في الصحيحِ وإنْ كانت العينُ لا تُغَيَّرُ، يَدُلُّ على ذلك دُخُولُ الجرِّ في اللامِ إذا نُقِلَ الفِعْلُ إلى الاسمِ، وقد كانت لامُهُ قَبْلَ النَّقْلِ مُمْتَنِعةً مِن الجرِّ.

قال: «التَّغْيِيرُ الذي ذَكَرْتَ ليس يَلْحَقُ لامَ الفِعْلِ الـمُعْتَلِّ لَفْظًا، وإنما

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٨، (هارون) ٣/ ٣١٢.

(٢) انظر: المسائل المنثورة ٢٥٢.

(٣) (تَدْوِرَة): اسم موضع بعينه، وقيل: هي الدارة بين جبال. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٦- ومعجم البلدان ٢/ ١٩- والتاج (دور) ١١/ ٣٤٢-٣٤٣، قلت: فعلى المعنى الثاني تصرف، وعلى الأول تمنع.

(٤) لعل القائل أحد تلاميذ الفارسي، ولعله القصري.

يَلْحَقُها حُكْمًا، ويَلْحَقُها في الصحيحِ لَفْظًا، فلم تَثْبُتْ مُتَغيِّرةً في اللَّفْظِ، وأنت قد غَيَّرْتَها في اللَّفْظِ إذا قُلْتَ: (هذا يَرْمٍ).

وأيضًا فإنَّ هذا التَّغْيِيرَ الذي ذَكَرْتَ بمنزلةِ الإخبار عن الاسمِ في أنَّهُ حُكْمٌ يَلْحَقُ الاسمَ، لا لَفْظٌ، كما أنَّ الإخبارَ حُكْمٌ يَلْحَقُ الاسمَ، لا لَفْظٌ، فكما أنَّهُ لا يُخْرِجُ (يَزْيدَ) عن الإعلالِ الإخبارُ عن جَمْعِهِ كذلك لا يُخْرِجُ اللامَ عمَّا كانت عليه في الفِعْلِ ما زَعَمْتَ أنَّهُ يَلْحَقُها من الحُكْمِ.

وأيضًا فإنَّ الجَرَّ غيرُ لازِمٍ، فهو بمنزلةِ ما لا حُكْمَ له كـ(ضَوْءٍ)، ولا يَلْزَمُ يُونُسَ إذا سَمَّى بـ(يَغْزُو) أنْ لا يُغَيِّرَهُ؛ لأنه ليس في الأسماءِ له نَظِيرٌ وفي الأسماءِ لـ(يَرْمِي) -غيرَ مُغَيَّرٍ- نَظِيرٌ، وهو الأبياتُ، مِثْلُ: (الغَوَانِي)، و(مِنْ يُعَيْلِيَ)، و(مَوَالِيَ)، و(ماضِي) و(سَمَائِيَا)[1]. [٣/ ٤٧ب]

قال سيبويه: «مِنْ قَوْلِهِ: (مَرَرْتُ بأُعَيْمِيَ منكَ)»[2].

(فا): لَفَظَ بِهِ على الأَصْلِ؛ لأَنَّهُ لم يَذْكُرْ حُجَّةَ تَغْيِيرِهِ، فكأَنَّهُ لم يَتَقَرَّرْ تَغْيِيرُهُ، وكذلك قَوْلُ الخليلِ في (جَحاجِحةٍ): «فأَشَدُّ أَحْوالِ (قاضٍ) ....»[3]، وقَوْلُهُ: «قَبْلَ أنْ يكونَ اسْمًا بمنزلةِ (قاضٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ»[1]؛ لأَنَّهُ في

---

(١) هذه الأمثلة الخمسة أجزاءٌ من خمسة أبيات ذكرها سيبويه في الكلام على هذه المسألة، انظرها تباعًا في الكتاب (هارون) ٣/ ٣١٤، ٣١٥، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٨، (هارون) ٣/ ٣١٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٣١١، قال: «و(فَواعِلُ) بناءٌ لا ينصرف، فأَشَدُّ أحوال (قاضٍ) اسمَ امرأةٍ أن يكون بمنزلة هذا المثال الذي لا ينصرف البتةَ في النكرة».

تَثْبِيتِ التَّغَيُّرِ، فكأَنَّهُ لم يَثْبُتْ ما لم يَفْرُغْ منه، فجاؤوا بهذه الألفاظِ على الأَصْلِ.

قال سيبويه: «وليسَ (أَفْعَلُ مِنْكَ) بأَثْقَلَ مِنْ (أَفْعَلَ) صِفَةً»[٢].

(فا)[٣]: أيْ: ليس (أَعْمَى مِنْكَ) بأَثْقَلَ مِن (أَعْمَى) بغَيرِ (مِنْكَ)، فإذا صَرَفْتَ (أَعْمَى) مُصَغَّرًا فكذلك اصْرِفْ (بأُعَيْمٍ مِنْكَ). [٣/ ٤٨أ]

قال سيبويه: «قال الشاعر الهذلي:

أَبِيتُ على مَعَارِيَ فاخِراتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ»[٤]

«أَبِيتُ على مَعارِيَ» لو رَواهُ (على مَعارٍ) لَمَا انْكَسَرَ الشِّعْرُ، ولكانَ أَجْوَدَ في العربية؛ لأَنَّهُ مُعْتَلٌّ، إِلَّا أَنَّهُ أَجْراهُ مُجْرَى السَّالِمِ.

قال أبو جَعْفَرٍ: وفي كِتابي -مِمَّا كَتَبْتُ عن أبي الحَسَنِ-: «(مَعارٍ) جَمْعُ (مَعْرًى)، وهي الأَرْضُ التي عَرِيَتْ مِنَ النَّباتِ، (بِهِنَّ مَلَوَّبٌ) قال: يعني دِمَاءً، ويُقالُ لِصِبْغٍ مَلَابٌ، والعِبَاطُ: جَمْعُ عَبِيطٍ، هي التي نُحِرَتْ مِنْ غيرِ عِلَّةٍ».

وعن غير أبي الحسن: «المَعارِي ههنا الفُرُشُ، والـمُلَوَّبُ طِيبُ العَرَبِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٣١٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٨، (هارون) ٣/ ٣١٢.

(٣) التعليقة ٣/ ١٢٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٩، (هارون) ٣/ ٣١٣، والبيت من الوافر، وسبق تخريجه في ص١٠٣.

كالخَلُوفِ، يُشَبِّهُ ذلك الطِّيبَ بدَمٍ طَرِيٍّ، ودَمٌ عَبِيطٌ طَرِيٌّ».

قال أبو جعفرٍ: وهذا عندي أَوْلى مِمَّا قاله أبو الحسنِ[١]، (ج)[٢].

قال سيبويه: «قالَ الشَّاعِرُ، ابْنُ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوانِي هَلْ   يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ»[٣]

قال أبو إسحاقَ: كان الأَصْمَعيُّ يُنْشِدُ هذا البيتَ: (لا بارَكَ اللهُ في الغَوَانِ فَهَلْ)[٤].

(فا): (الرُّقَيَّاتُ) لَقَبُ قَيْسٍ[٥]، فلهذا أَضافَ قَيْسًا إليها، كما تقولُ: (قَيْسُ قُفَّةَ) و(ثابِتُ قُطْنَةَ)[٦].

قال أبو الحسَنِ، قال أبو العَبَّاسِ[٧]: «هذا البَيْتُ مُغَيَّرٌ، والرِّوايةُ:

---

(١) هذا المشهور في معنى البيت، انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٨- واللسان (عري) ١٥/ ٤٧، و(لوب) ١/ ٧٤٦، (عبط) ٧/ ٣٤٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩٠أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٩، (هارون) ٣/ ٣١٤، وليست (الشاعر) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٢أ].

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٥أ.

(٥) سبق الكلام على الخلاف في (الرُّقَيَّات)، ألقب للشاعر أم لأبيه، في ص٨٦٩.

(٦) جاء في (ش)٣/ ٤٨أ- و(ش١)٢٥٠أ: «قيسُ قفةٍ، وثابتُ قطنةٍ»، وهو تحريفٌ؛ لأن (قفة) و(قطنة) ممنوعان من الصرف؛ للعلمية والتأنيث. انظر: القاموس (قفف) ١٠٩٣، ١٥٨١.

(٧) روى المبرد البيت على المشهور في المقتضب ١/ ١٤٢.

(لا بارَكَ اللهُ في الغَوانِ أَمَا ....)»، (ج)[1]. [٣/ ٤٨ب]

قال سيبويه: «وقالَ: وأَنْشَدني أَعْرابيٌّ مِنْ بني كُلَيْبٍ لجَرِيرٍ:

فيَوْمًا يُوافِيني الهَوَى غَيرَ ماضِيٍ ... ويَوْمًا تَرَى مِنْهُنّ غُولًا تَغَوَّلُ»[2]

كان أبو عُثمانَ المازِنيُّ يُنْشِدُ هذا البيتَ: (فَيَوْمًا يُوافِيني الهَوَى لَيْسَ ماضِيًا)[3].

قال أبو جَعْفَرٍ: سَأَلْتُ عنهُ أبا الحسَنِ، فحَكى عن محمَّدِ بنِ يَزِيدَ[4]، قال: «البيتُ لجَرِيرٍ، وقَرَأْتُهُ على عُمارَةَ: (غَيرَ ما صِبًا[5])»[6].

قال سيبويه: «وكما قالَ:

. . . . . . سَماءُ الإلِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمائِيَا»[7]

قال أبو جَعْفَرٍ: قَرَأْتُ على أبي الحسَنِ عليِّ بنِ سليمانَ، عن أبي

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩١أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٩، (هارون) ٣/ ٣١٤، والبيت من الطويل، وهو لجرير، كما في: ديوانه ١٤٠- ونوادر أبي زيد ٢٠٣- والخزانة ٨/ ٣٥٨.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٥أ.

(٤) روى المبرد البيت على رواية سيبويه في موضعين من المقتضب ١/ ١٤٤، ٣/ ٣٥٤.

(٥) هذه رواية الديوان ١٤٠.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩١أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٩، (هارون) ٣/ ٣١٥، والبيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت، كما في: ديوانه ٧٠- والخزانة ١/ ٢٤٤.

العَبَّاسِ محمَّدِ بنِ يَزِيدَ، قال[١]: «(سماءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمائِيَا)، فإنَّهُ رَدَّهُ إلى الأَصْلِ مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهٍ[٢]، منها أَنَّهُ جَمَعَ (فَعالًا) على (فَعَائِلَ)، وكانَ حَقُّهُ (سَماءٍ) فاعْلم، مِثْلَ (خطَاءٍ) فاعْلَمْ مِنْ (خَطِيئَةٍ)، فإذا جاءَ إلى هذا الجَمْعِ لَزِمَهُ القَلْبُ ونَقْلُ الهَمْزةِ حتى يَصِيرَ (سَمَايَا) مِثْلَ (خطايَا)، فجاءَ بهِ هو على مِثْلِ (خَطَاءٍ) فاعْلَمْ، وهو كانَ لهُ أَصْلٌ أنْ يُبْدِلَ الهمزةَ الثانيةَ، فجاءَ بشَيْئَيْنِ: أنْ جَمَعَهُ على (فَعَائِلَ)، ثمَّ أَقَرَّهُ على الأَصْلِ، ثم حَمَلَهُ على بِناءِ غيرِ المُعْتَلِّ ولم يَجْعَلْهُ كـ(جَوَارٍ) فاعْلَمْ، وحَقُّ هذا كانَ أنْ يَنْصَرِفَ؛ لأنَّ التنوينَ فيهِ عِوَضٌ، فجَعَلَهُ كقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِصَحائِفَ يا فتى)، يَمْنَعُهُ الانْصرافَ على الأَصْلِ»، هذا نَصُّ كلامِ أبي العبَّاسِ.

قالَ سيبويهِ: «فجاءَ بهِ على الأَصْلِ»[٣]، يُرِيدُ أَنَّهُ جاءَ بهِ كالسَّالِمِ، (ج)[٤].

قال سيبويه: «كَمَا أَنْشَدَ مَنْ نَثِقُ بعَرَبِيَّتِهِ:

أَلَمْ يأتِيكَ -والأَنْباءُ تَنْمِي- بما لاقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ»(٥)

---

(١) هو في المقتضب ١/ ١٤٤ بالمعنى.

(٢) فَصَّل الفارسي القول في ثلاثة الأوجه هذه في التعليقة ٣/ ١٤٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٣١٥.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩٠أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥٩، (هارون) ٣/ ٣١٦، والبيت سبق تخريجه في ص١٠٨.

قال أبو العبَّاسِ: كانَ أبو عُثمانَ المازِنيُّ يُنْشِدُ هذا البيتَ: (ألَا هَلَ اتاكَ والأَنْباءُ تَنْمِي)(١).

قال سيبويه: «وقالَ الكُمَيْتُ:

خَرِيعُ دَوَادِيَ في مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وتُلْقِي الإِزْارَا»(٢)

(ج): كانَ يَجِبُ أنْ يقولَ: (خَرِيعُ دَوَادٍ)، فأَجْرَاهُ مُجْرَى السَّالِمِ.

قالَ أبو الحَسَنِ: يَصِفُ جارِيةً، والخَرِيعُ(٣): اللَّيِّنَةُ، وقيل: الضَّعِيفةُ، وقالَ الأَصْمَعِيُّ: «الدَّوْدَاةُ(٤): آثارُ تَسَلُّقِ الصِّبْيانِ»(٥).

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى (يَغْزُو) .... وقالَ: لا ينبغي لَهُ أنْ يكونَ في قَوْلِ يُونُسَ إِلَّا (يَغزِي)، وثَبَاتُ الواوِ خَطَأٌ»(٦).

(فا)(٧): الأَوْلى (يَغْزِي)؛ لأَنَّهُ لا يَلْزَمُ يُونُسَ ذلك.

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٥أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٠، (هارون) ٣/ ٣١٦.

(٣) انظر: القاموس (خرع) ٩٢٠.

(٤) الدَّوْداة: أرجوحة الصبيان، وقيل: صوتها، وقيل: أثرها. انظر (دود) في: اللسان ١٤/ ٢٧٨- والتاج ٨/ ٧٣، وفي التاج كلام الأصمعي.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩١ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا الأخفش الأصغر.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٠، (هارون) ٣/ ٣١٦.

(٧) انظر: المسائل المنثورة ٢٥٣، وانظر: المنصف ٢/ ١١٨.

وقَوْلُهُ: «وثَبَاتُ الواوِ خَطَأٌ» إِيماءٌ إلى أَنَّهُ في القَوْلَيْنِ (يغْزِي)، كأنَّهُ قالَ: لا تَظُنَّ أنَّ هذا يَلْزَمُ يُونُسَ أو يَتَّجِهُ على قياسِ قَوْلِهِ، فإنَّهُ خَطَأٌ.

عند (ب): «وَجَدْتُ في عَتِيقةٍ: (يَغْزُو)، وينبغي أنْ يُنْظَرَ فيه».

فكأنَّما قالَ الخليلُ (هذا يَغْزٍ) لأنَّ يُونُسَ يَجْعَلُ هذا مِثْلَ الصَّحِيحِ، والصَّحِيحُ مِنْ هذا الضَّرْبِ إذا سُمِّيَ بِهِ لم يُنَوَّنْ، نحوُ: (يَشْكُرَ)[1].

[٣/ ٤٩أ] قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(رَهْ) لأَعَدْتَ الهمزةَ والأَلِفَ، فقُلْتَ: (هذا إِرْأَى قَدْ جاءَ)، وتقديرُهُ (إِرعًى)»[2].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٦أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦١، (هارون) ٣/ ٣١٨. وقد اختلفت النسخ في كتابة (إرأى) و(إرعى) كثيرًا كما اختلفت النسخ القديمة المذكورة في الحواشي الآتية، فأتيا بصورة (إِرْأًى) و(إِرْعًى) في: كوبريلي(٣٠٩) ٢٣٨ب. وبصورة (إِرْأًا) و(إِرْعًا) في: الشرقية [انظر: (ش)٣/ ٤٩أ- و(ش١)٢٥٠ب]- وابن دادي ٢٤٨أ. وبصورة (إِرْءًا) [الهمزة بجانب رأس الألف] و(إِرْعًا) في: (م٥)١١٥ب. وبصورة (رَأًى) و(رَعًا) في: نسخة ابن خروف ٦٤ب، وفي حاشيته نقل ابن خروف أن لفظ الشرقية (إِرْأًى) و(إِرْعًا). وبصورة (رَأًا) و(رَعًا) في: (ح٦)٩٢أ- والإسكوريال ١٥١ب. وبصورة (رَءًا) [الهمزة بجانب رأس الألف] و(رَعًى) في: العابدي ٢/ ١٠١ب. وبصورة (رَاءً) [الهمزة بجانب رأس الألف] و(رَعًا) في: (ح٧)٢/ ٢٠ب- ونسخة الخزرجي١٧٨.

والكلمة في كل هذه النسخ منونة، وحقها -على رواية (إِرْأى)- المنع من الصرف لأنه علَم على وزن (إِفْعَل). انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣- وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦٦- والتصريح (بحيري) ٤/ ٢٤٨- والهمع ١/ ٩٧. وقد جاءت الكلمة ممنوعة من الصرف في نسخة القاضي إسماعيل، كما سيأتي في الحواشي.

(س): «رَأَى»، (الزَّجَّاجِيُّ)[١]: «رِئًى»[٢].

بخَطِّ (رق): سَأَلْتُهُ -يعني (ح)- عن (رَأَى)، فقال: «إنما أَرادَ الرَّاءَ، فزادَ فيه الهمزةَ والأَلِفَ؛ لِيَتِمَّ الاسْمُ[٣] على ثلاثةِ أَحْرُفٍ؛ لأَنَّ الاسمَ لا يكونُ على أَقَلَّ مِن ثلاثةِ أَحْرُفٍ».

(ق): «(إِرْأَى) تَقْدِيرُهُ (إِرْعَى)[٤]».

(ط): يعني الهمزة والألف اللَّتَينِ في (يَرْأَى).

في نُسخةٍ أُخْرى، وهي نُسْخةُ ابنِ شُقَيْرٍ: (هذا رَأَى فاعْلَمْ)، وسُئِلَ، فقالَ: «إنما أَرادَ الرَّاءَ، فزادَ فيه الهمزةَ والأَلِفَ؛ لِيَتِمَّ الاسْمُ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ؛ لأَنَّ الأَسْماءَ لا تكونُ على أَقَلَّ مِن ثلاثةِ أَحْرُفٍ».

وفي نُسْخةِ (ج) أيضًا: (رَأَى).

وفي نُسْخةِ القاضي[٥]: (إِرْأًى) على وزن (إِرْعًى)[١].

---

(١) يظهر لي أن المراد إسماعيل الزجاجي نظير ابن السراج، لا أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي صاحب (الجمل)، وقد ذكره الفارسي في حاشية سابقة، ونقل عن خطه فرقًا، ص٣٥٦.

(٢) كُتِبَتْ (رَأَى) و(رِئًى) -وكذلك في السطر الآتي- في النسخ هكذا (رَأً) و(رَاءً) [الهمزة بجانب رأس الألف] و (رِأً) و(رِاءً) [الهمزة بجانب رأس الألف] .

(٣) لم تُضبط في النسخ، ويصح أن تكون «لِيُتِمَّ الاسمَ».

(٤) هكذا كُتِبَت (إِرْأَى) و(إِرْعَى) هنا، بألف نائمة، وبلا تنوين.

(٥) سبق في الحاشية قبل السابقة أن الذي في نسخة القاضي (إِرْأَى) بلا تنوين، فلعل الذي في هذه الحاشية تصحيف.

(فا)[2]: مَنْ قالَ (رَأَى[3]) فحُجَّتُهُ أَنَّهُ سَمَّى بـ(رَهْ)، والرَّاءُ فيه مُتحرِّكةٌ، فوَجَبَ أنْ يُقِرَّها على حَرَكَتِها إذا نَقَلَها؛ لأَنَّهُ كذا سَمَّى، وإذا وَجَبَ إِقْرارُها على حَرَكَتِها -لِئَلَّا يكونَ مُسَمِّيًا بغير (رَهْ)- لم يَجُزْ أنْ يَرُدَّ همزةَ الوَصْلِ؛ لأنها إنما تَدْخُلُ على الساكِنِ لا المتحرِّكِ، ولا بُدَّ مِن رَدِّ شيءٍ؛ لِئَلَّا يَبْقَى الاسمُ على حَرْفٍ، فوَجَبَ رَدُّ العينِ.

قُلْتُ: رَدُّ العينِ يُوجِبُ إسكانَ الفاءَ؛ لأنَّ حركةَ الفاءِ حركةُ العينِ.

قال: وإنْ كانَ حركتُها حركتَها فلا بُدَّ مِنْ رَدِّها، ولا يُسَكِّنِ الفاءَ؛ لِئَلَّا يكونَ مُسَمِّيًا بغيرِ (رَهْ).

قُلْتُ: فكيفَ يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والـمُعاضِ منه؟

قال: هذا جائزٌ بَعْدَ النَّقْلِ؛ ألا تَرَى أَنَّهُ قد جازَ بَعْدَ النَّقْلِ ما كانَ لا يَجُوزُ قَبْلَ النَّقْلِ مِن قَطْعِ همزةِ الوَصْلِ عندَ مَن قالَ (إِرْأَى)، وليس تَحْرِيكُ الفاءِ معَ العينِ بِأَبْعَدَ مِمَّنْ قَطَعَ همزةَ الوَصْلِ، بَلْ قَطْعُ همزةِ الوَصْلِ أَبْعَدُ مِن ذلك.

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٥ب، و(ج) فيها رمز نسخة الزجاج، وكُتِبت فيها (رَأًى) و(رَأَى) و(إِرْأَى) و(إِرْعًى) هكذا تباعًا: (رَءاً) و(رَءاً) [الهمزة فيهما بجانب رأس الألف] و(إِرْءاً) [الهمزة بجانب رأس الألف] و(إِرْعًا).

(٢) انظر: المسائل المنثورة ٢٥٤.

(٣) كُتِبت (رَأَى) هنا، و(إِرْأَى) في آخر الحاشية بألف مقصورة في النسخ .

قال سيبويه: «وإنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (قُلْ) أَوْ (خَفْ) .... قُلْتَ: (هذا قُولٌ قَدْ جاءَ) .... و(هذا خَافٌ قَدْ جاءَ)»[1].

إنْ قالَ قائِلٌ: إنَّ (خَفْ) إذا سُمِّيَ بهِ ينبغي أنْ يكونَ (خَوْفٌ)؛ لأنَّ الذي يَجِبُ أنْ يُرَدَّ الحَرْفُ الذي ذَهَبَ؟

قيل: هذا لا يَلْزَمُ؛ لأنَّ الأَلِفَ إنما ذَهَبَتْ للجَزْمِ، فلَمَّا تَحَرَّكَ الحَرْفُ عادَ، وكذلك (قُلْ) أَصْلُهُ (قُولٌ)، وإنما سَقَطَتِ الواوُ للجَزْمِ، فكأَنَّهُ قالَ: سُمِّيَ بـ(قُول) و(خَاف). [٣/ ٤٩ب]

قال سيبويه: «كما تُظْهِرُها إذا قُلْتَ: (ارْمِيَا) و(هُوَ يَرْمِي)»[2].

(فا)[3]: أيْ: إذا قُلْتَ (ارْمِيَا) فظَهَرَتِ الياءُ في الفِعْلِ كانَ ظُهُورُها في الاسمِ أَوْلى، كما قالَ في (ما ذَهَبَتْ عَيْنُهُ)[4].

قال سيبويه: «ولو لم تَدَّغِمْ ذا لَمَا ادَّغَمْتَ إذا سمَّيْتَ بـ(يَعْضُضْ)»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦١، (هارون) ٣/ ٣١٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦١، (هارون) ٣/ ٣١٩.

(٣) وجاءت الحاشية في (م٥) ١١٦أ غير منسوبة.

(٤) انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٤٥٠، (باب ما ذهبت عينُه)، ولم أجد فيه ما ذكره الفارسيُّ، ولكني وجدتُ نحوَه في الباب الذي يتلوه، وهو (باب ما ذهبت لامه) ٣/ ٤٥١، فقد استدل في ٣/ ٤٥٢ على أن الساقط من (سنة) الياءُ على من قال (سانَيْتُ)، وكذا (عِضَةٌ) على أن الساقط منها الياء على من قال: (عَضَّيْتُ).

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦١، (هارون) ٣/ ٣٢٠.

(فا): لا يَمْنَعُ مِن ادِّغامِ هذا أنَّ الحركةَ بِعَيْنِها غيرُ لازِمةٍ؛ لأنها حركةُ الإعرابِ، كما أنَّهُ لَمَّا كانت في (ضَوْءٍ) غيرَ لازِمةٍ لم تَنْقَلِبِ الواوُ؛ لأنَّ جِنْسَ الحركةِ لازِمٌ لحَرْفِ الإعرابِ، يَدُلُّكَ على أنَّ الحركةَ في الجُمْلةِ لازِمةٌ لحَرْفِ الإعرابِ (قَوْلُهم (عَصًا) و(رَحًى)، فلو لم تكُنْ لازِمةً لحَرْفِ الإعرابِ)[1] لَمَا انْقَلَبَتْ، كما لم تَنْقَلِبْ في (ضَوْءٍ)، ولم يَمْنَعِ انْقلابَ الواوِ في (ضَوْءٍ) أنَّ حركَتها حركةُ إعرابٍ، بَلْ يَمْنَعُ مِن ذلك إنَّ حركةَ الإعرابِ غيرُ لازمةٍ لهذا الحرفِ.

قال سيبويه: «وإذا سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(أَلْبَبَ) .... تَرَكْتَهُ على حالِهِ»[2].

(فا): قُلْتُ له: (أَلْبَبُ) لم يَسْتَعْمِلُوهُ على الأَصْلِ مُسَمًّى به الرَّجُلُ. قالَ: هذا المُسَمَّى بهِ هو ذاك، وليس هو جِنْسًا غيرَهُ، ليس هو اسْمًا وذاك فِعْلًا.

(ط): مِمَّا يُطالَبُ به ههنا أنَّ مِن أُصُولِهِم تَغَيُّرَ مِثْلِ هذا، ألا تَراهم حِينَ سَمَّوْا بقَولِهِم (يا بْنَ عَمَّ) كَيْفَ غَيَّرُوهُ عن النِّداءِ، وكذلك (صَبَاحَ مَسَاءَ) و(بَيْتَ بَيْتَ) وما أَشْبَهَهُ، فلِمَ تَرَكُوا هذا على أَصْلِهِ، وغَيَّرُوا ذلك. [٣/ ٥٠أ]

---

(١) ليس في (ش٢)٣١٢ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦١، (هارون) ٣/ ٣٢٠.

هذا بابُ إرادةِ اللَّفْظِ بالحَرْفِ الواحِدِ

قال سيبويه: «فقِيلَ لَهُ: نَقُولُ (بَا) (كَافْ)، فقالَ: إنَّما جِئْتُمْ بالاسْمِ ولم تَلْفِظُوا بالحَرْفِ»(١).

قال: (بَا) (كَافْ) اسْمٌ للصَّوْتِ الذي هو بَاءٌ وكَافٌ في قَوْلِك (بَكْرٌ) وحِكايةٌ لَهُ يَتَضَمَّنُهُ لَفْظُهُ، كَما أَنَّ (غاقِ) اسْمٌ لصَوْتِ الغُرَابِ وحِكايةٌ له، ولكنَّهُ أَشَدُّ مُطابقةً لِمَا هو حِكايةٌ له مِن (بَا) (كَافْ).

قال سيبويه: «ولكنَّهُ قَطَعَ كَما كانَ قاطِعًا بالأَلِفِ في (أَنَا)، وشَرِكَتِ الأَلِفُ الهاءَ»(٢).

(فا): قَوْلُهُ: «ولكنَّهُ قَطَعَ كَما كُنْتَ قاطِعًا بالأَلِفِ»، أيْ: ولكنَّهُ وَقَفَ كَما كُنْتَ واقِفًا بالأَلِفِ، يعني: في (أَنَا). [٣/ ٥٠ب]

في نسخة أُخْرى: «ولكنَّهُ قَطَعَ كَما كانَ قاطِعًا الأَلِفَ واللامَ، وشَرِكَتِ الأَلِفُ الهاءَ»(٣).

تفسير قَوْلِهِ: «قاطِعًا الأَلِفَ واللَّامَ»، يعني قَوْلَهُ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٦٢، (هارون) ٣/ ٣٢٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٢، (هارون) ٣/ ٣٢١، وفي حاشية الفارسي القادمة (كُنْتَ) بدل (كان)، ولم أجد ذلك في النسخ.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٦ب.

. . . وأَلْحِقْنَا بِذَلْ بالشَّحْمِ . . . .[١]

قال أبو عليٍّ: قَطَعَ الأَلِفَ واللامَ مِن (الشَّحْمِ)، فقالَ: (بِذَلْ)، فهذه اللامُ لامُ التَّعْرِيفِ، ثم أعادها ثانيةً بَعْدَ الخافِضِ، فقالَ: (بالشَّحْمِ)[٢].

قال سيبويه: «قالَ الرَّاجِزُ:

بِـــالخَيْرِ خَـــيْرَاتٍ وإنْ شَرًّا فَـــا
ولا أُرِيـــدُ الشَّـــرَّ إِلَّا أَنْ تَـــا»[٣]

(ج): قالَ أبو الحسَنِ: هذا إنما يَفْعَلونهُ في اضْطِرارٍ إذا أَرادُوا أنْ يُعْمُوا أو عُرِفَ ما يُرِيدون[٤].

---

(١) من الرجز، وهو بعض بيت كماله:

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ بِالشَّحْمِ إِنَّا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ

وهو لغيلان بن حريث، كما في: المقاصد النحوية ١/ ٥١٠- والدرر ١/ ٢٤٥، ولحكيم بن معيَّة، كما في: شرح أبيات الكتاب ٢/ ٣٦٩، وكُتِبَت (بِذَلْ) كتابة صوتية، وكتابتها الإملائية (بِذَا الْ).

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٦ب، والحاشية مختصرة في حواشي الشرقية.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٢، (هارون) ٣/ ٣٢١، والبيتان من الرجز، وهما لنُعيم بن أوس بن ربيعة بن مالك، وقيل: لُقيم بن أوس، وقيل: لقمان بن أوس، وقيل: هو لحكيم بن مَعيَّة التميمي، ورُوي (فَآ) و(تَآ)، انظر: نوادر أبي زيد ٣٨٦- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٠- واللسان (معي) ١٥/ ٢٨٨.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩٢ب، (ج) يرمز إلى أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

قال سيبويه: «وقالَ بَعْضُهم: إذا سَمَّيْتُ رَجُلًا بالباءِ مِنْ (ضَرَبَ) قُلْتُ: (رَبٌ)، فأَرُدُّ العَيْنَ»[١].

قال أبو الحسَنِ: «(ضَبٌ)»، فَرَدَّ الفاءَ[٢].

وقالَ بَعْضُهم: «لا يَجُوزُ أنْ يُسَمَّى بالباءِ مِن (اضْرِبْ) إذا قُلْتَ: (ابْ)؛ لأَنَّكَ إذا وَصَلْتَها بَقِيَتْ على حَرْفٍ واحِدْ»، وهو مَذْهَبٌ قَوِيٌّ، وهو خِلافُ قَوْلِ سيبويه[٣].

(فا)[٤]: مَنْ لم يَرُدَّ الفاءَ احْتَجَّ بأَنَّ العينَ أَثْبَتُ منها؛ لِمَجِيئِها[٥] في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٢، (هارون) ٣/ ٣٢١.

(٢) في التسمية بالحرف المتحرك -كالباء من (ضَرَبَ)- أربعة أقوال، الأول: قول الخليل وسيبويه (باءٌ)، والثاني: قول الأخفش (ضَبٌ)، والثالث: قول المازني (رَبٌ)، والرابع: قول المبرد (ضَرَبٌ)، انظر: المقتضب ١/ ١٧٠- ومسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٠٧]- وما ينصرف للزجاج ١٥٣- وشرح السيرافي (العلمية) ٤/ ٨٢- وكتاب ليس ٩٠، وأشار إلى ورود هذه الحاشية في متن الكتاب ولم يعرف ناقلها والمعلق عليها- وتنقيح الألباب ٣٧٥.

(٣) كذا وردت هذه الحاشية كلُّها بعد النص المحشى عليها مباشرة في متن الشرقية، والرباحية [انظر: (ح٦)٩٢ب]، والصواب أن الحاشية على هذا النص هي قول الأخفش فقط، أما باقي الحاشية من قوله (وقال بعضهم) فليست على هذا النص، بل على قول سيبويه القادم ٣/ ٣٢٣: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(ابْ) قُلْتَ: (هذا ابٌ)»، وسيأتي قريبًا في ص١٠٣٣، وسأعيد عليه هذه الحاشية.

(٤) انظر كلامًا للفارسي على المسألة في: مختار التذكرة ٢٧٠.

(٥) ليس في (ش٢)٣١٣ب.

جِنْسِ كلامِهم محذوفةً كـ(بابٍ)، فهي بتَرْكِ الرَّدِّ أَوْلى، ومَن رَدَّ الفاءَ فقَوْلُهُ أَوْجَهُ؛ لأَنَّ الجِنْسَ الذي اسْتَمَرَّ فيه حَذْفُها هي فيه واوٌ، وليستْ حَرْفًا صحيحًا، ولِحُرُوفِ العِلَّةِ أحكامٌ لا تَشرَكُها فيها حُرُوفُ الصحيحِ، وقد جاءتِ العَينُ محذوفةً وهي صحيحةٌ في (سَهٍ) و(مُذْ)[1]، فأمَّا (عِمْ صَبَاحًا) فإنَّهُ لا يَدُلُّ على أنَّ رَدَّ العَينِ أَوْلى مِن الفاءِ؛ لأَنَّ النُّونَ لَمَّا جَرَتْ مَجْرَى حَرْفِ اللِّينِ في (لم يَكُ) جَرَتْ هنا مَجْرَى حَرْفِ اللِّينِ في الحَذْفِ. [٣/ ٥١أ]

قال سيبويه: «فإذا ضَمَمْتَ إليهِ ياءً صارَ بمنزلةِ (فَيْ)، فتَضُمَّ إليهِ ياءً أُخرى تُثَقِّلُهُ بها، حتَّى يَصِيرَ على مِثالِ الأَسْماءِ»[2].

(فا): لا بُدَّ مِن أنْ يُضَمَّ إليه المكسُورُ؛ لِئَلَّا يَخْرُجَ عن أُصُولِهم، والياءُ أَوْلى مِن غيرِها؛ لأنها أَقْرَبُ إليه؛ لأنَّ حركتَها منها، وكذلك الأَلِفُ والواوُ بالمفتوحِ والمضمومِ أَوْلى، فإنْ كان الحَرْفُ الـمُسَمَّى بهِ ساكنًا لَزِمَ أنْ يَرُدُّوا حَرْفًا مِن الكلمةِ التي هو منها؛ لأَنَّهُ ليس فيه حركةٌ فيُضَمَّ إليه أَقْرَبُ الأشياءِ مِن حركتِهِ، ولا بُدَّ مِن الضَّمِّ إليه، كَما أَنَّهُ لا بُدَّ مِن الضَّمِّ إلى المتحرِّكِ.

ولُزُومُ هذا في السَّواكنِ يُقَوِّي قَوْلَ مَن رَدَّ حَرْفًا مِن الكلمةِ إلى

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٥٠- والمقتضب ١/ ٣٣- والأصول ٣/ ٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٣، (هارون) ٣/ ٣٢٢.

المتحرِّكِ منها، ويُؤَكِّدُ ذلك أَنَّهُ يُسَمَّى بالمتحرِّكِ معَ عِلْمِهِ بأَنَّهُ مِن هذه الكلمةِ، فقد عُلِمَ أَقْرَبُ الحروفِ منه، فينبغي أَنْ لا يَرُدَّهُ، ويُؤَكِّدُ ذلك رَدُّهُمُ الأُصُولَ في (دَمٍ) و(حَرٍ) و(شَفَةٍ) و(عِدَةٍ) في التَّصْغِيرِ والجَمْعِ دُونَ حَرْفٍ ليس مِن الأَصْلِ لَمَّا احْتاجُوا أَنْ يَضُمُّوا حَرْفًا في التَّصْغِيرِ والجَمْعِ، فكذلك ينبغي إذا احتاجوا إلى أَنْ يَضُمُّوا في التَّسْمِيةِ أَنْ يَرُدُّوا إلى الأَصْلِ[1].

قال سيبويه: «فكأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُضاعِفُوا الأَلِفاتِ في ما كانَ مَفْتُوحًا كما ضاعَفُوا الواواتِ والياءاتِ في ما كانَ مَكْسُورًا أو مَضْمُومًا»[2].

(فا): قُلْتُ: مُضاعفةُ الواوِ والياءِ في ما كانَ مَضْمُومًا أو مَكْسُورًا مَرْدُودٌ إلى ما كانَ مِن الأُصُولِ الواوُ والياءُ فيه مُضاعفتانِ، كـ(قُوَّةٍ) و(عَيِيَ)، وليس الأَلِفُ مُضاعَفةً في الأُصُولِ فيُرَدَّ تَضْعِيفُ الأَلِفِ في ما كان مفتوحًا إليه، فإذا امْتَنَعْتَ مِنْهُ تُخْرِجُهُ عن كلامِهم كَما امْتَنَعْتَ مِن التَّسْمِيةِ بَحْرِفٍ، لذلك قالَ[3]: قد قالوا (ماءٌ) و(شاءٌ)، واللامُ مُعْتَلَّةٌ في

---

(١) من هذه الحاشية أخلت (ش٢) بأكثر الحواشي، إما بإسقاطها، وإما بالاكتفاء بذكر أوائلها، ولذا سأكتفي ببيان اختلاف كلماتها عن النسخ الأخرى في ما ذكرته، دون بيان ما سقط منها.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٣، (هارون) ٣/ ٣٢٣.

(٣) ذكر س (ماء) و(شاء) في الكتاب (هارون) ٣/ ٣٦٨، ٤-٢٤٠، ولم يذكر أن لامهما معتلة.

الحقيقةِ[١].

فلا ينبغي أنْ يُرْفَضَ الشَّيْءُ وله نَظِيرٌ في كلامِهم، على أنه لو لم يَكُنْ له نَظِيرٌ في كلامهم لجازَ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ، والأعلامُ تَأْتِي مُخالِفةً لِمَا عليه كلامُهم، كـ(مَوْهَبٍ) و(مَوْرَقٍ) و(ثَهْلَلٍ)، والأعلامُ على ضَرْبَينِ: مَنْقُولٍ كـ(زَيْدٍ)، أو صِفةٍ غيرِ مَنْقُولةٍ كـ(مَوْهَبٍ) و(مَوْرَقٍ)، وما لَكَ أنْ تَبْتَدِئَهُ مِن الكلام هو الأسماءُ الأعلامُ، فلك أنْ تَبْتَدِئَ صِفةً، فإذا سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(لا) قَدَّرْتَ الأَلِفَ في حالةِ التَّسْمِيةِ مُنْقَلِبةً، ولم تُقَدِّرْها أَصْلًا، كما كانتْ في الحروفِ، ولم يُخْرِجْها مِن حُكْمِ الانقلابِ جَهْلُكَ بِما انْقَلَبَتْ منه، كما لم يُخْرِجْ ذلك الأَلِفَ في (آءَةٍ)[٢]، ألا تَرى أَنَّهُ قد قالَ: وما لم تَدْرِ ما العَينُ منهُ فاحْكُمْ بأَنَّها واوٌ[٣]، فبَيَّنَ أنَّ في الأسماءِ ما لا يُدْرَى مِمَّ انْقَلَبَ، وإنْ كانَ ذلك لا يُخْرِجُها مِن الانقلابِ.

---

(١) أما (شاءٌ) ففي لامها قولان، قيل: (هاءٌ) بدلالة (شُوَيْهَةٍ) و(شِيَاهٍ)، وقيل: (ياءٌ) بدلالة (شُوَيٍّ)، أما (ماءٌ) فلامُها همزة، بدلالة (مُوَيْهٍ) و(مِيَاهٍ)، ولم أجد فيها قولًا آخر أنها معتلة، انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٣٦٨، ٤/ ٢٤٠- والمقتضب ١/ ١٥٢-١٥٣ - والأصول ٣/ ٧٩- واللسان (موه) ١٣/ ٥٤٣.

(٢) كُتِبت في النسخ (أاأةٍ)، وكتبتُها كتابة إملائية، وهي شجرة، انظر: الصحاح (آآ) ١/ ٣٤.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، ووجدت بمعناه في الكتاب (هارون) ٣/ ٤٦٢: «لا تدري أَمِنْ الياءِ هو أم مِن الواو فاحمله على الواو»، وانظر: الخصائص ١/ ٢٥٣- واللمع ٢١٣.

قال سيبويه: «فإنْ جَعَلْتَ (اي) اسْمًا ثَقَّلْتَهُ بياءٍ أُخْرى، واكْتَفَيْتَ بِها، حتَّى تَصِيرَ بمنـزلةِ (اسْمٍ) و(ابْنٍ)»[1].

تفسيرٌ عند (ب): «(ايْ) يُرِيدُ الياءَ مِن (غُلامِي) إذا أَلْحَقْتَ قَبْلَها أَلِفَ الوَصْلِ»[2].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٣، (هارون) ٣/ ٣٢٣.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣١٣ب، وجاء ما بين أقواس التنصيص في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٣أ]، وفي (م٥)١١٧ب نص على أنه لَحَقٌ ليس من الكتاب.

قال سيبويه: «كما حَكَيْتَ .... بـ(قَبْ) وَقْعَ السَّيْفِ .... و(قَبْ) هو وَقْعُ السَّيْفِ، وقد ثَقَّلَ بَعْضُهم وضَمَّ، ولم يُسَلِّمِ الصَّوْتَ كما سَمِعَهُ»[1].

(فا): إنما سُمِعَ صَوْتُ السَّيْفِ مفتوحًا غيرَ مُثَقَّلٍ[2] لأَنَّهُ صَوْتٌ حَدَثَ عن الاصْطكاكِ حَسْبُ، والفتحةُ صَوْتٌ حَدَثَ عن الاصْطكاكِ فحَسْبُ، والضَّمَّةُ تَحْتاجُ معَ الاصْطكاكِ إلى آلةٍ وعَمَلٍ بها حتى تكونَ على هذه الصُّورةِ المسموعةِ، وليست هذه الآلةُ معَ السَّيْفِ، ولا العَمَلُ والـمُثَقَّلُ حَرْفانِ، ولم يَسْمَعْ عن الاصْطكاكِ بـ(أَيْنَ)، وإذا كانتْ آلةُ النُّطْقِ لا يَظْهَرُ فيها كبيرُ فَرْقٍ بينَ الـمُثَقَّلِ والـمُفْرَدِ كانَ غيرُها أَوْلى بذلك؛ ألا تَرى أَنَّهُ قد جَرَى مَجْرى حَرْفٍ واحِدٍ في (دُوَيْبَّةٍ)، حتى لم يَعْتَدَّ به يُونُسُ في (مُثَنًّى) فنَسَبَ (مُثَنَّوِيٌّ)[3]، كما نَسَبَ إلى ما عَدَدُهُ أَرْبَعةُ أَحْرُفٍ، ولكنْ لَمَّا ضُمَّ أَوَّلُ الصَّوْتِ -وهو مفتوحٌ- جَسَّرَهم ذلك على تَغْيِيرِهِ بالتَّثْقِيلِ، كما احْتَمَلَ ذلك رَبِيعةُ[4]، وقَوَّى تَغْيِيرَ الصَّوْتِ[5] بالتَّثْقِيلِ أَنَّ أَكْثَرَ الأَصْواتِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٣، (هارون) ٣/ ٣٢٣.

(٢) أي: مفتوح الأول (وهو القاف)، غير مشدد الثاني (وهو الباء).

(٣) انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٣٥٦- والخصائص ٢/ ٢٢٧.

(٤) يعني النسب إلى نحو (رَبِيعة)، فهو يكون بحذف الياء، ويتبع ذلك فتح عين الكلمة، فوجه التشبيه أن التغيير قد يدعو إلى التغيير، انظر هذا التشبيه في: مختار التذكرة ٢٨١.

(٥) ساقط من (ش٣)٣١٣ب.

على ثلاثةِ أَحْرُفٍ. [٣/ ٥١ب]

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(ابْ) قُلْتَ: (هذا ابٌ)، وتقديرُهُ في الوَصْلِ (هذا بٌ كما ترى) .... ألا تَراهُمْ يقُولونَ: (مَنَ ابٌ لَكَ؟)»(١).

عند (ب): «خَطَأٌ عندَ (س)»(٢).

قال (ب): «ليسَ كذا عندي»(٣).

قال (فا): يعني مَتْنَ: (هذا بٌ كَما تَرَى)(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٣، (هارون) ٣/ ٣٢٤. وجاء مكان النقط عبارة: «يريد الباء وألف الوصل من قولك (اضْرِبْ)». والظاهر أنه حاشية؛ لأنه جاء بلفظ (يريد) في: الشرقية- و(م٥) ٥١ب- و(ح٦) ٩٣أ- و(ح٧) ٢/ ٣٠أ- وابن دادي ٢٤٩ب، وجاء بلفظ (تريد) في: (ح١) ٩٢أ.

(٢) في مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٠٦] يقول المبرد: «وهذا من الخطأ الفاحش؛ لأن ألف الوصل لا تلحق حرفًا متحركًا؛ لأنها إنما تدخل لسكون ما بعدها، وهذا نقض قوله وأقوال جميع النحويين»، وفي شرح السيرافي (العلمية) ٤/ ٨٢ أن المبرد ردَّ هنا احتجاج سيبويه بـ(مَنَ ابٌ لك؟) على أن همزة (ابٍ) -إذا سميت بالباء من (اضرب)- همزة وصل، ويقول: هناك فرق بين تخفيف الهمزة وإسقاط همزة الوصل، فالأول غير لازم والثاني لازم.

(٣) لا يوافق ابن السراج هنا المبرد على التخطئة، وانتصر ابن ولاد في الانتصار ٢٠٦ لسيبويه بأنه «إنما يُلحق الألف هذه الباء في الوقف لا في الوصل، وهي في الوقف ساكنة .... فإذا وصل الباء بما بعدها أسقط الألف».

(٤) اختلفوا في التسمية بالحرف الساكن -كالباء من (اضْرِبْ)- على ستة أقوال، الأول: قول سيبويه (ابٌ) بهمزة وصل، والثاني: قول الزجاج (إِبٌ) بهمزة قطع، والثالث: قياس قول المازني (رَبٌ)، والرابع: قياس قول الأخفش (ضَبٌ)، والخامس: قياس قول المبرد (إِضْرِبُ)،
=

وقالَ بَعْضُهم: «لا يَجُوزُ أنْ يُسَمَّى بالباءِ مِن (اضْرِبْ) إذا قُلْتَ: (ابْ)؛ لأَنَّكَ إذا وَصَلْتَها بَقِيَتْ على حَرْفٍ واحِدْ»، وهو مَذْهَبٌ قَوِيٌّ، وهو خِلافُ قَوْلِ سيبويه[1].

قالَ (فا)[2]: «هذا ابٌ» يَضْعُفُ؛ لأنَّ حركةَ الياءِ تَمْنَعُ مِن إثباتِ الأَلِفِ في اللَّفْظِ وفي التقديرِ، وليس حركةُ النُّونِ في (مَنَ بٌ؟[3]) لك بمانعةٍ مِن ثَباتِ الأَلِفِ في التقديرِ؛ لأنَّ حركتَها ليستْ في حُكْمِ الثَّبَاتِ كما أنَّ حركةَ الإعرابِ كذلك، يَدُلُّكَ على ذلك (ضَوٌّ).

فإنْ قالَ: حركةُ الإعرابِ ليس لها حُكْمُ الثَّبَاتِ بدَلالةِ سَقَوطِها في الوَقْفِ، وأنَّ كُلَّ واحِدةٍ مِن الحركاتِ غيرُ ثابتةٍ بعَيْنِها، فجَمِيعُها غيرُ ثابتٍ قَبْلَ الحركةِ مُقَدَّرٌ بها الإثباتُ، كما أنَّ الحركةَ في (ضَوٍّ) مُقَدَّرٌ بها السُّقُوطُ، يَدُلُّ على ذلك (هذهِ الرَّحَى)، وأنَّ بَعْضَهم يَرُومُها في الوَقْفِ، وبَعْضَهم يُشِمُّ، وهي في الوَصْلِ أيضًا مُقَدَّرٌ بها الثَّبَاتُ، يَدُلُّ على ذلك (هذهِ رَحَى زَيْدٍ)، ويَدُلُّ على أنَّ حركةَ الإعرابِ في الجُمْلةِ لا في التَّفْصِيلِ مُقَدَّرٌ بهذا

والسادس: عدم جوازه، انظر: المقتضب ١/ ١٧٠- ومسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٠٧]- وما ينصرف للزجاج ١٥٤- وشرح السيرافي (العلمية) ٤/ ٨٢- وتنقيح الألباب ٣٧٥.

(١) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية والرباحية، وقد ذكرتها في ص١٠٢٧، وأن الصواب كونها هنا.

(٢) انظر: مختار التذكرة ٣١٢.

(٣) كذا كُتِبت في النسخ، والمراد حكاية لفظها، أما كتابتها إملاءً فهكذا (مَنَ ابٌ؟) بهمزة وصل.

الثَّبَاتُ أنَّ حَرْفَ الإعرابِ مُسْتَحِقٌّ للتَّحَرُّكِ في الأَصْلِ وإنْ لم يكن له عامِلٌ، وذلك إذا قُلْتَ (رَحًى) على سَبِيلِ قَوْلِك (ثَلاثَهَ ارْبَعهْ)[1]، فلولا أنَّ لامَ الفِعْلِ مُسْتَحِقَّةٌ للحركةِ في الأَصْلِ لَمَا انْقَلَبَتْ، ألا تَرَى أنَّهُ ليس لها عامِلٌ، وأنها لو كانت ساكنةً لَمَا انْقَلَبَتْ كما لم يَنْقَلِبْ في (كَيْ).

وله أنْ يقولَ: هذا لا يَدُلُّ على ذلك؛ لأَنَّهُ قد يجوزُ أنْ يكونَ قَلَبَ لامَ (رَحًى) على قَوْلِ مَن قالَ (ثلاثهَ) إتباعًا للامِها، على قَوْلَ مَن قالَ: (هذهِ رَحَى زيدٍ)، لا لتَحَرُّكِها؛ ليكونَ آخِرُ الكلمةِ غيرَ مُخْتَلِفٍ، كبابِ (يَعِدُ)، يَدُلُّ على صِحَّةِ ذلك أنَّ مِن أَمالَ (رحًى) في الرَّفْعِ والجَرِّ يُمِيلُها في النَّصْبِ، وكذلك مَن قالَ: (رَأَيْتُ زيدا) فأَمالَ في النَّصْبِ لم يُمِلْ (رَأَيْتُ عَصا)، معَ أنَّ الأَلِفَ في (عَصا) بَدَلٌ مِن التنوينِ بلا خِلافٍ[2]، كما أنَّ الأَلِفَ في (زيدا) بَدَلٌ مِن التنوينِ، ولكنَّهُ رَفَضَ الإمالةَ في النَّصْبِ في (عَصا) -وإنْ كانَ مِن لُغةِ الإمالةِ في مِثْلِ ذلك- لِئَلَّا يَخْتَلِفَ الآخِرُ، فإذا أَتْبَعْتَ الأَلِفَ -التي هي بَدَلٌ مِن التنوينِ- الأَلِفَ -التي هي لامُ الفِعْلِ[3]؛ كَراهةَ اختلافِ آخِرِ الكلمةِ مع أنهما مُخْتلِفانِ، وكُلُّ واحِدةٍ منهما غيرُ

---

(١) انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٢٦٥.

(٢) يعني في حالة النصب، أمَّا في حالتي الرفع والجر ففيها خلاف سبق ذكره والتعليق عليه في ص١٠٠٨، ١٠٠٩ هـ٢.

(٣) يعني: لام الميزان.

الأخرى- فإتباعُ الأَلِفِ في (رَحًى) -على قَوْلِ مَن قالَ (ثلاثه)- الأَلِفَ في (هذهِ رَحَى زيدٍ) -بلا خِلافٍ في أنها لامُ الفِعْلِ وأنَّ كُلَّ واحِدةٍ منهما هي الأُخْرى كراهةَ الاختلافِ- أَحَقُّ وأَحْرَى، ولو جازَ تقديرُ الأَلِفِ ثابتةً معَ اللَّفْظِ الـمُقَدَّرِ بها الثباتُ -وهي حركةُ الإعرابِ- لجازَ اللَّفْظُ بالأَلِفِ معَ الحركةِ الـمُقَدَّرِ بها الإسقاطُ في (سَلْ)، فكَنْتَ تقولُ (إِسَلْ).

وله أنْ يقولَ: الفِعْلُ لا يُشْبِهُ الأسماءَ؛ لأنك تقولُ في الأسماءِ (اَلِي)[1] و(آلرَّجُلُ)[2].

ومِن الفَصْلِ بينَ (مَنَ ابٌ لك؟) وبينَ (هذا ابٌ فاعْلَمْ) أنَّهُ لَمَّا أَلْقَى حركةَ الهمزةِ على النُّونِ صارَ كأَنَّهُ لَفَظَ بالهمزةِ، وليس في (هذا بٌ فاعْلَمْ) تَحَرُّكُ الهمزةِ يَبْقَى، فأمَّا (الَـحْمَرُ) و(اَلِي) فلا يَدُلَّانِ على جوازِ تقديرِ الأَلِفِ في (هذا بٌ فاعْلَمْ)، ولا على أنَّ حُكْمَ الأَلِفِ الثَّباتُ؛ لأنَّ حركةَ اللامِ في (الَـحْمَرِ) مُقَدَّرٌ بها الإسقاطُ بدليلِ (ضَوٍّ)؛ لأنها حركةُ همزةٍ كحركةِ الواوِ، وحركةُ اللامِ في (اَلِي) حركةٌ لالتقاء الساكنينِ لامِ المعرِّفةِ وياءِ الإطلاقِ، وللإشباعِ في الوَقْفِ حركةُ التقاءِ الساكنينِ مُقَدَّرٌ بها الإسقاطُ؛ بدَلِيلِ

(١) هي (أل) مع مدة التذكر، قال سيبويه ٣/ ٣٢٥: «ويقول الرجلُ: (اَلِي) ثم يَتَذَكَّرُ».

(٢) يعني: أن همزة الوصل في الأسماء قد تعامل معاملة خاصة، فقد تبقى مع تحرك ما بعدها كـ(الِي)، وقد تبقى في وصل الكلام كـ(آلرجل).

التَّضْعيفِ في (ارْدُدِ الرَّجُلَ)، وقد قالَ: «ليس مِن كلامِهم في الاسْمِ أنْ يُغَيَّرَ بِناؤُهُ في الوَقْفِ عَمَّا كانَ عليهِ في الوِصْلِ»(١)، وهذا هو قَوْلُهُ (هذا بٌ فاعْلَمْ) مِثْلُهُ؛ لأَنَّهُ لا يَثْبُتُ فيهِ الأَلِفُ واللامُ في الوَصْلِ البَتَّةَ، كما لا يَثْبُتُ الياءُ، وليس هو مِثْلَ (مَنَ ابٌ؟)؛ لأنَّ الهمزةَ تَثْبُتُ في حالِ الوَصْلِ، فإنْ جَعَلَ ما قَبْلَهُ عِوْضًا فالتنوينُ عِوْضٌ، وإنِ احْتَجَّ بـ(آلرَّجُلُ) و(الَـحْمَرِ) مع شُذُوذِهِ احْتُجَّ بـ(الغَوَانِي) وبِـ(يُعَيْلِيَا) و(مَوَالِيَا)(٢).

(فا)(٣): له أنْ يقولَ: لو جازَ التقديرُ بالأَلِفِ -بالوَصْلِ في الأسماءِ- الإسقاطُ لجازَ أنْ تُقَدَّرَ الابتداءَ بالساكِنِ، وعلى حَسَبِ كَثْرةِ استعمالِها في الكلامِ يَقْوَى امتناعُ الابتداءِ بالساكنِ، ويقولُ: لها في الأسماءِ ثَبَاتٌ مِن غيرِ جِهةِ التَّوَصُّلِ بها إلى الكلامِ بالاسمِ بدَلالةِ (اَلِي) و(آلرَّجُلُ) و(الَـحْمَرِ)، وامتناعُ (إِسَلْ) يَدُلُّ على تَمَكُّنِ ثَباتِها في الاسمِ خاصَّةً، وكذلك كَوْنُها مَبْنِيَّةً معَ اللامِ يَدُلُّ على أنَّ لها ثَباتًا في الاسْمِ مِن جِهةِ البِناءِ، فقد صارتْ بمنزلةِ أَلِفِ (اِبْ) في ثَباتِهابالبِناءِ وثَباتِها مع الـمُتَحَرِّكِ، فإذا حُذِفَتْ صار ما قَبْلَها عِوَضًا منها، كما صارتْ الفتحةُ عِوَضًا

(١) الكتاب (هارون) ٣/ ٣٢٤، ولفظه: «فليس في كلامهم أنْ يُغَيِّرُوا بناءَهُ في الوقف عَمَّا كان عليه في الوَصْلِ».

(٢) هذه أجزاء من أبيات ذكرها سيبويه في الكتاب، انظره تباعًا ٣/ ٣١٤، ٣١٥، ٣١٣.

(٣) انظر: البغداديات ١٨٩.

مِن همزةِ (أَبٍ)[1]، وإذا لم يَكُنْ مِن كلامِهم أنْ يُغَيِّرُوا بِناءَ الاسمِ في الوَقْفِ عَمَّا كان عليه في الوَصْلِ دَلَّ هذا على أنَّ الأَلِفَ مُقَدَّرٌ بها الثَباتُ في الوَصْلِ.

في (حواشي مَبْرَمَانَ) قال:

في (كتاب الجَرْمِيِّ) -في قول سيبويه: «إذا سَمَّيْتَ بالباءِ مِن (اضْرِبْ): (ابٌ)»-: خَطَأٌ؛ لأنه جاءَ بألف الوَصْلِ، فأَدْخَلَها على حرفٍ متحرِّكٍ، وألفُ الوَصْلِ لا تَدْخُلُ على المتحرِّكِ. انتهى.

وفيها:

قال بعضُهم: لا يجوزُ أنْ تُسَمِّيَ بالباءِ من (اضْرِبْ) إذا قُلْتَ: (اب)؛ لأَنَّك إذا وَصَلْتَها بَقِيَتْ على حرفٍ واحدٍ، وهذا هو مذهبٌ قَوِيٌّ، وهو خلافُ مذهبِ سيبويه، انتهى.

وقال فيها أيضًا:

قال أبو إسحاق: أُجِيزُ أنْ أَقْطَعَ الألفَ -يعني من (اب) إذا سُمِّيَ بالباء، انتهى[2].

قال سيبويه: «لأنَّهُ لا يُسْتَطاعُ أنْ يُتَكَلَّمَ بِهِ في الوَقْفِ مُبْتَدَأً»[1].

---

(١) يعني: عند تخفيفها في نحو: (مَنَ ابُ؟).

(٢) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٠. ويلحظ أن الجرمي نقل كلام سيبويه بالمعنى.

(فا): قَوْلُهُ «لا يُسْتَطاعُ» مَجَازٌ، يُرِيدُ: يَثْقُلُ، وقد قال (س): «لا يُسْتَطاعُ في الحقيقةِ التَّكَلُّمَ بحَرْفٍ»، وكَوْنُهُ مُسْتطاعًا غيرُ مُفْسِدٍ للعربيةِ؛ لأَنَّهُ قد ثَبَتَ مِن هذا الوَجْهِ أَنَّهُ ليسَ مِن كلامِهم اللَّفْظُ بحَرْفٍ. [٣/ ٥٢أ]

قال سيبويه: «وفتَحُوا أَلِفَ (ايْمِ) في الابتداءِ»[٢].

قال أبو عليٍّ: ليس يُوجَدُ في الكلامِ أَلِفُ وَصْلٍ مفتوحةً إِلَّا الأَلِفَ في (ايْمُ اللهِ)، والأَلِفُ التي تَصْحَبُ لامَ التَّعْرِيفِ[٣].

قال سيبويه: «ولا يُفْعَلُ مِثْلُ هذا عَلِمْنَاهُ بِشَيْءٍ مِمَّا كانَ مِنَ الحُرُوفِ الموصولةِ»[٤].

(فا): أيْ: لا يُفْصَلُ بالحَرْفِ الموصولِ حَرْفٌ مِن بِناءِ الاسْمِ، فدَلَّ الفَصْلُ على أنَّ اللامَ ليست مِن بِناءِ الاسْمِ، وأنها مِن بِناءِ الحَرْفِ الموصولِ.

قال سيبويه: «ويقولُ الرَّجُلُ (إِلِي)، ثمَّ يَتَذَكَّرُ»[٥].

قال أبو عليٍّ: الأَلِفُ واللامُ التي في قَوْلِهِ (إِلِي) هُما الأَلِفُ واللامُ اللَّتانِ للتَّعْرِيفِ، تَذَكَّرَ بهِ شَيْئًا نَحْوَ (الفَرَسِ) و(الغَلامِ)، وإِنَّما مَدَّهُ بالياءِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٣، (هارون) ٣/ ٣٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٤، (هارون) ٣/ ٣٢٥.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٨أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٤، (هارون) ٣/ ٣٢٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٣٢٥.

للتَّذَكُّرِ كما مَدَّ دالَ قد للتَّذَكُّرِ فقالَ (قَدِي)[١].

قال سيبويه: «ولولا أنَّ الأَلِفَ واللَّامَ بمنزلةِ (قَدْ) و(سَوْفَ) لكانَتا بِناءً بُنِيَ عليه الاسْمُ لا يُفارِقُهُ، ولكنَّهما جَمِيعًا بمنزلةِ (هَلْ) و(قَدْ)»[٢].

هما مِن حيثُ جازَ فَصْلُهما بمنزلةِ أَجْنبيٍّ مِن الاسم ليس مِن بنائِهِ، كـ(قَدْ) و(هَلْ)، ومِن حيثُ دَخَلَ عامِلُ الاسْمِ عليهما بمنزلةِ حَرْفٍ مِن بِناءِ الاسمِ، وكذلك (سَوْفَ) والسِّينُ بمنزلةِ أَجْنبيٍّ مِنَ الفِعْلِ ليس مِن بنائِهِ، وبدُخُولِ لامِ الفِعْلِ على (سَوْفَ) بمنزلةِ حَرْفٍ مِن بِناءِ الفِعْلِ. [٣/ ٥٢ب]

أيْ: في أنَّهما مُنْفَصِلانِ مِنَ الفِعْلِ كما انْفَصَلَ منه (قَدْ) و(سَوْفَ)[٣].

قال سيبويه: «ومَنْ خالَفَهُ رَدَّ الحَرْفَ الذي يَلِيهِ»[٤].

أيْ: فيقولُ (ضَرٌ)، كما لو سَمَّاهُ بالباءِ مِنْ (ضَرَبَ) فرَدَّ ما قَبْلَهُ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٨ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٤، (هارون) ٣/ ٣٢٥.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٨ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٤، (هارون) ٣/ ٣٢٦.

لقالَ (رَبُّ)[١].

هذا بابُ الحكايةِ

قال سيبويه: «وقال الشاعر، من بني طُهَيَّةَ:

إنَّ لَــــهَا مُرَكَّنَـــا إِرْزَبَّـــا
كَأَنَّــــهُ جَبْهَـــةُ ذَرَّى حَبَّـــا»[٢]

يُروى (مُرَكَّبًا)، و(مُرَكَّنًا) أجودُ، وهي رواية أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ[٣].

يُروى (لَرَكَبًا)، و(مُرَكَّبًا) بالباء، وبالنون أجودُ[٤]، وهي روايةُ الجرميِّ[٥].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١١٨ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٤، (هارون) ٣/ ٣٢٦، والبيتان من الرجز، وهما لرجل من طهية كما هنا- وشرح السيرافي ٤/ ٨٤- والمقاصد الشافية ١/ ٣٧٣، ولم يعز في: المقتضب ٤/ ٩- وجمهرة اللغة ١/ ٣٠٨- وسفر السعادة ١/ ٤٥.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٥٣أ.

(٤) جاء البيت بلفظ (مركنًا) بالنون في: الشرقية- و(م٥)١١٨ب- والميورقي ٣٢أ- والعبدري ٢/ ١٠٧ب. وجاء بلفظ (مركبًا) بالباء في: (ح١)٩٣أ- ونسخة ابن طلحة كما في حواشي الشرقية. وجاء بالنون والباء معًا في: (ح٦)٩٤أ- وابن خروف١١٧ب، وذكر الأعلم الروايتين في تحصيل عين الذهب ٤٩٢. ولم أجد البيت بلفظ (لَرَكَبًا) في شيء من نسخ سيبويه، ولكن ذكر ابن القطاع في أبنيته ١٤٧ أن الأخفش أنشده هكذا، وجاء بهذا اللفظ في: جمهرة اللغة ١/ ٣٠٨- والمحكم ٩/ ٣٥ (العلمية)- والتاج (حبب) ٢/ ٢٣١.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١٠٧ب.

قال سيبويه: «وقالَ الشَّاعِرُ:

كَذَبْتُمْ وبَيْتِ اللهِ لا تَهْتَدُونَهَا بَنِي شابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وتُحْلَبُ»(١)

سَبْرَةُ بنُ عَمْرٍو الأَسَدِيُّ(٢).

يَسُبُّهم، أيْ: يا بني التي يُقالُ لها (شابَ قَرْناها)، أيْ: كَبِرَتْ، وهي راعِيةٌ تَصُرُّ الخَلِفَ(٣) وتَحْلُبُ، (ج)(٤).

(خ): «تَنْكِحُونَها»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٥، (هارون) ٣/ ٣٢٦، والبيت من الطويل، وهو للأسدي، كما في: مجاز القرآن ١/ ٤٧- واللسان (قرن) ١٣/ ٣٣٣، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٩- وما ينصرف ٢٨، و(تهتدونها) كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)٩٣أ]- و(م٥)١١٨ب، و(تُصَرُّ وتُحْلَبُ) بالبناء للمفعول كذا في الشرقيةِ- ونسخةِ القاضي كما سيأتي في الحواشي، وهي في الرَّباحية [انظر: (ح٦)٩٤أ] (تَصُرُّ وتَحْلُبُ) بالبناء للفاعل، وكذا هي في (م٥)١١٨ب، وجاء بالروايتين في ما ينصرف ٢٨، ١٨٥.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)٢٥٠ب، ولم أجد من نسب البيت إلى هذا الشاعر، وقصارى ما وجدت نسبته إلى الأسدي كما سبق في التخريج، وسبرة هذا شاعر جاهلي، وهو سَبْرَةُ بن عمرو بن الحارث بن دثار بن فقعس بن طريف الفَقْعسي الأسدي، انظر: الخزانة ٩/ ٥١١.

(٣) الخَلِفُ: مفردها خَلِفَةٍ، وهي الحامل من النوق. انظر: الصحاح (خلف) ٤/ ١٣٥٥.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩٤أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وهو هنا يشرح البيت على رواية الرباحية.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي٢٥٠ب، و(تنكحونها) رواية السيرافي ٤/ ٨٤، وهي رواية مجاز القرآن ١/ ٤٧ - وما ينصرف ٢٨، وفي تنقيح الألباب ٣٨٤: «ووقع في الشرقية (لا تنكحونها)»، قلتُ: الذي في نسخ الشرقية عندي (تهتدونها) كما سبق في تخريج البيت.

(خ)[1]: «تَأْخُذُونَها».

(خ)[2]: «تَصُرُّ وتَحْلُبُ».

وفي نُسْخةِ القاضي «تُصَرُّ وتُحْلَبُ»[3]. [٣/ ٥٣أ]

قال سيبويه: «وقالَ الشَّاعِرُ:

وَجَدْنا في كِتابِ بَنِي تَمِيمٍ: أَحَقُّ الخَيْلِ بالرَّكْضِ المُعَارُ»[4]

قال أبو العبَّاسِ: «ويُنْشَدُ:

والله مـا زَيْـدٌ بِنَـامَ صـاحِبُهْ

ولا مُخَـالِطَ اللَّيَّـانِ جانِبُـهْ[5]

على الحِكايةِ، وعلى هذا يُنْشَدُ بَيْتُ ذي الرُّمَّةِ:

---

(١) أيْ: في نسخة، وهي رواية المبرد في الكامل ٢/ ٤٩٧.

(٢) أيْ: في نسخة.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٨ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٥، (هارون) ٣/ ٣٢٧، والبيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم، كما في: ديوانه ٧٨- وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٤٣٩، وللطرماح، كما في: ملحق ديوانه ٥٧٣- واللسان (عير) ٤/ ٦٢٦.

(٥) من الرجز، وهما لأبي خالد القَنَانيِّ، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦، ورُوري (ما لَيْلي)، انظر: الأصول ١/ ١٨١- والخصائص ٢/ ٣٦٦- واللسان (نوم) ١٢/ ٥٩٥، وفي حواشي الشرقية (مخالط) بالجر، وفي (م٥)١١٨ب بنصبه.

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فقُلْتُ لِصَيْدَحَ: انْتَجِعِي بِلالا»[1]

قال أبو بَكْرٍ[2]: «وقد نَظَرْتُ في غيرِ نُسْخةٍ فما وَجَدْتُ إلَّا (سَمِعْتُ النَّاسَ)»[3].

قَوْلُهُ «وَجَدْنا في كِتابِ بَنِي تَمِيمٍ»، قالَ: فهذهِ أيضًا جُمْلةٌ فلذلك حَكى.

ونَظِيرُ هذا الحديثُ: «مَنْ أعانَ على قَتْلِ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمةٍ جاءَ يَوْمَ القِيامةِ مُكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ «يائِسٌ مِنْ رَحْمةِ الله»»[4]، أيْ: (هذا يائِسٌ)، (ج)[5].

قال سيبويه: «فكذلك هذهِ الضُّرُوبُ إذا كانَتْ أَسْماءً، وكُلُّ شَيْءٍ عَمِلَ بَعْضُهُ في بَعْضٍ فَهْوَ على هذهِ الحالِ»[6].

---

(١) من الوافر، وهو صدر بيت عجزه: (فقُلْتُ لصَيْدَحَ: انْتَجِعِي بِلالا)، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ١٥٣٥ - والخزانة ٩/ ١٦٧.

(٢) في طرة ابن دادي ٢٥٠ب: «وقال أبو بكر: قال قطرب: وقد نظرت ....».

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١١٨ب، وجاءت في حواشي الشرقية غير منسوبٍ أولُها إلى المبرد.

(٤) رواه ابن ماجه في سننه ٢/ ٨٧٤ (٢٦٢٠)- والبيهقي في سننه الكبرى ٨/ ٢٢ (١٥٦٤٣)، وهو حديث ضعيف، وقيل: موضوع. انظر: تلخيص الحبير ٤/ ١٤ (١٦٧٩)- والبدر المنير ٨/ ٣٤٨- والموضوعات ٢/ ٢٩٤- وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/ ١.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩٤أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٥، (هارون) ٣/ ٣٢٧.

(ط): قال أبو العَبَّاسِ: لا يَجُوزُ في هذا كُلِّهِ إِلَّا الحِكايَةُ؛ لأَنَّهُ لا يَدْخُلُ عامِلٌ على عامِلٍ.

قال سيبويه: «واعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ إذا كانَ مَحْكِيًّا لم يُثَنَّ ولم يُجْمَعْ»[1].

(ط): قال أبو العَبَّاسِ: وإنما لم يَجُزْ فيهما التَّثْنِيةُ والجَمْعُ والإضافةُ لأَنَّ معانِيَها تَزُولُ؛ لاختلافِ ألفاظِها. [٣/ ٥٤أ]

قال سيبويه: «وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِ(عَاقِلَةٍ لَبِيبَةٍ) أَوْ (عَاقِلٍ لَبِيبٍ) صَرَفْتَهُ وَأَجْرَيْتَهُ مُجْرَاهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا .... لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ فَلَا يُنَوَّنَ ....

فَإِنْ قُلْتَ: مَا بَالِي إِنْ سَمَّيْتُهُ بِ(عَاقِلَةَ) لَمْ أُنَوِّنْ؟ فَإِنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ حِكَايَةَ النَّكِرَةِ جَازَ، وَلَكِنَّ الْوَجْهَ تَرْكُ الصَّرْفِ.

وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ الْأَوَّلِ الْحِكَايَةُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُمَا شَيْئَانِ، وَلِأَنَّهُمَا لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الِاسْمَ دُونَ صَاحِبِهِ، فَإِنَّمَا هِيَ الْحِكَايَةُ، وَإِنَّمَا ذَا بِمَنْزِلَةِ (امْرَأَةً) بَعْدَ (ضَارِبٌ) إِذَا قُلْتَ: (هَذَا ضَارِبٌ امْرَأَةً)»[2].

قال أبو إسحاق[3]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٥، (هارون) ٣/ ٣٢٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٦، (هارون) ٣/ ٣٢٩.

(٣) انظر كلامًا مختصرًا للزجاج على هذه المسالة في: ما لا ينصرف (لجنة إحياء التراث) ١٢٥.

إذا سَمَّيْتَ رجلًا بـ(عاقلةٍ لبيبةٍ):

-قُلْتَ: (عاقلةُ لبيبةٍ) على (حَضْرِ مَوْتٍ).

-و(عاقلةَ لبيبةُ) على (حَضْرَمَوْتَ).

-وإنْ شِئْتَ أنْ تحكيَ النكرةَ نَوَّنْتَ وصَرَفْتَ، التقديرُ -إذا قُلْتَ: (هذا عاقلةٌ لبيبةٌ)-: هذا الذي يقال في اسمه عاقلةٌ لبيبةٌ، فإذا قُلْتَ: (رأيتُ عاقلةً لبيبةً) فالتقدير: رأيتُ الذي يقال في اسمه عاقلةً لبيبةً.

وكذا إذا سَمَّيْتَ بـ(عاقلةٍ) وحدَها لك فيه وجهان:

-إنْ شِئْتَ جعلتَه بمنزلته مرَّةً معرِفةً فلم تَصْرِفْ.

-وإذا شِئْتَ حَكَيْتَ حالَ النكرة، فصَرَفْتَ ونَوَّنْتَ.

وإذا قُلْتَ: (هذا عاقلةٌ)، أي: هذا الذي يقال في اسمه عاقلةٌ، ولا يَدْخُلُ عليك أنْ نقولَ لك: أَضْمَرْتَ بعضَ الصِّلَةِ؛ لأنك إذا[1] أَضْمَرْتَ (الذي) بصِلَتِهِ كاملةً، وهذا تفسيرُ حكايةِ قَوْلِهِ، وإنْ أردتَ حكايةَ النكرةِ جازَ، انتهى من حواشي أبي بكر مَبْرَمَانَ[2].

عند (ب): «معنى قَوْلِهِ «شَيْءٍ عَمِلَ بَعْضُهُ في بَعْضٍ، فلا يُنَوَّنُ»، أيْ: مِثْلُ (مِنْ زِيدٍ) الذي تُضِيفُهُ إذا سَمَّيْتَ بهِ؛ لأَنَّهُ قد عَمِلَ فيهِ الخَفْضُ.

---

(١) كذا في ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٧، والظاهر أنه لفظ زائد؛ لأن الكلام مستقيم من دونه.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٧-٨٦٨. وانظر في شرح المسألة: شرح السيرافي ٤/ ٨٦.

(فا): تَجُوزُ الحِكايةُ في (عاقِلةٍ)؛ لأنَّ في (عاقِلةٍ) ضَمِيرًا مُرْتَفِعًا به، فصارَ (عاقِلةٌ) معَ الضميرِ شَيْئَيْنِ بمنزلةِ (عاقِلةٍ لَبِيبةٍ)، وبمنزلةِ الفِعْلِ إذا كانَ فيه الضَمِيرُ، إلَّا أنه كان الوَجْهُ تَرْكَ الحِكايةِ؛ لأنَّهُ ضميرٌ غيرُ مُعْتَدٍّ بهِ في ذا الموضِعِ.

(فا): قَوْلُهُ: «لأنهما شَيْئانِ»، أيْ: فهما بذلك يُشْبِهَانِ المبتدأَ وخَبَرَهُ.

وقَوْلُهُ: «وليسَ واحِدٌ منهما الاسْمَ دُونَ صاحِبِهِ»، أيْ: والتَّعْرِيفُ غيرُ حاصِلٍ لكُلِّ واحِدٍ منهما، بَلْ هو حاصِلٌ لجَمِيعِهما، وإذا لم يَحْصُلْ لكُلِّ واحِدٍ منهما بَقِيَ على ما عليه مِن التَّنْكِيرِ. [٣/ ٥٤ب]

يُرِيدُ بـ(ذا): (لَبِيبةً) مِن قَوْلِهِ (عاقِلةٍ لَبِيبةٍ)[١].

قال سيبويه: «حتَّى يكونَ مَعَهُ غَيْرُهُ»[٢].

«في (عاقِلةٍ) عندَهُ ضميرٌ إذا حكاهُ اسْمَ امْرَأَةٍ»، يعنى عندَ سيبويه.

قال سيبويه: «قالَ: أُثَقِّلُهُ فأَقُولُ: (هذا فِيُّ زَيْدٍ)، كَما ثَقَّلْتُهُ إذا جَعَلْتُهُ اسْمًا لِمُؤَنَّثٍ لا يَنْصَرِفُ»[٣].

أيْ[٤]: أُثَقِّلُهُ في الإضافةِ وإنْ كان التنوينُ لم يَلْحَقْهُ مُضافًا، كَما أنَّهُ

---

(١) ليس في (ش٣)٣١٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٦، (هارون) ٣/ ٣٣٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٦، (هارون) ٣/ ٣٣٠.

(٤) الحاشية بأكثر ألفاظها في التعليقة ٣/ ١٤٧ من كلام الفارسي.

إذا كانَ اسْمَ مُؤَنَّثٍ لا يَلْحَقُهُ التنوينُ؛ لأنَّ الـمُؤَنَّثَ أَصْلُهُ الـمُذَكَّر، والمضافُ مُرَكَّبٌ مِن الإِفْرادِ، فلو لم يُثَقِّلْ لكان الإخلالُ يَلْحَقُهُ مُفْرَدًا ومُذَكَّرًا؛ ألا تَرى أنهم لو أَفْرَدُوا (فُو زَيْدٍ) قالوا (فَمٌ).

قال سيبويه: «حَيْثُ شَبَّهُوا آخِرَهُ بآخِرِ (أَبٍ)»[(١)].

شَبَّهُوهُ مُضافًا لا مُفْرَدًا؛ لأَنَّهُ لو شُبِّهَ بِهِ مُفْرَدًا لَحِقَهُ الاختلالُ؛ لِلَحاقِ التنوينِ إِيَّاهُ، فكان يَبْقَى على حَرْفٍ واحِدٍ، ألا تراهم إذا أَفْرَدُوا قالوا (فَمٌ).

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَهُ (طَلْحَةَ وزَيْدًا) أَوْ (عبدَاللهِ وزَيْدًا) ونادَيْتَ نَصَبْتَ ونَوَّنْتَ الآخِرَ ونَصَبْتَهُ؛ لأنَّ الأَوَّلَ في مَوضِع نَصْبٍ وتَنْوِينٍ»[(٢)].

(ط)، زِيادةٌ[(٣)]: «هذا إذا سَمَّيْتَهُ بـ(طَلْحَةَ وزَيْدٍ)، و(طَلْحةُ) قَبْلَ التَّسْمِيةِ اسْمُ عَلَمٌ، فإنْ سَمَّيْتَهُ بـ(طَلْحةٍ) واحِدةِ الطَّلْحِ قُلْتَ: (يا طَلْحةً وزيدًا) مُنَوَّنٌ».

(فا): لأنَّ التَّعْرِيفَ في الاسمَينِ وليس في (طَلْحَة) فَقَطْ، فلا يُصْرَفْ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٦، (هارون) ٣/ ٣٣٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٧، (هارون) ٣/ ٣٣١.

(٣) لم أجد هذه الزيادة في نسخ الرباحية التي عندي، فلعلها حاشية كانت على نسخة (ط).

(فا): إذا لم يَسْتَفِدْ تَعْرِيفًا دُونَ غيرِهِ بَقِيَ على أَصْلِهِ في جَوَازِ الصَّرْفِ.

[٣/ ٥٥ب].

قال سيبويه: «وقالَ: (زَيْدٌ الطَّوِيلُ) حِكايةٌ، بمنزلةِ (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)»(١).

يعني: إذا جَعَلْتَ (زَيْدًا الطَّوِيلَ) مَبْتَدَأً وخَبَرًا. [٣/ ٥٦ب]

قال سيبويه: «كما تَرَكْتَ تَنْوِينَ (سَبْعَةَ) لأنَّكَ تُرِيدَ أنْ تجعلَهُ اسمًا»(٢).

يُرِيدُ مِن قَوْلِك (وَزْنِ سَبْعَةَ) اسْمَ رَجُلٍ. [٣/ ٥٧أ]

قال سيبويه: «لأنَّكَ جَعَلْتَهُ اسْمًا»(٣).

معنى قَوْلِهِ «اسْمًا»، أيْ: لم تَحْكِهِ(٤).

قال سيبويه: «فكانَهُ الأَلِفُ واللامُ»(٥).

أيْ: فكانَ الإِضافةَ الأَلِفُ واللامُ(٦).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٣/ ٦٨، (هارون) ٣/ ٣٣٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٨، (هارون) ٣/ ٣٣٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٨، (هارون) ٣/ ٣٣٤.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢١ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٨، (هارون) ٣/ ٣٣٤، وهذا لفظ (م٥)١٢١ب- وأكثرِ نسخ الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٤أ، (ح٦)٩٦ب]، وجاء بلفظ «فكأنَّهُ الألفُ واللام» في: الشرقية- و(ح٧)٢/ ٣٤ب.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢١ب- وابن دادي٢٥٢ب.

هذا بابُ الإضافةِ، وَهْوَ بابُ النِّسْبةِ[١]

قال سيبويه: «وَفِي (شِتَاءٍ): (شَتْوِيٌّ) .... وفي (دَسْتَوَاءَ): (دَسْتَوَانِيٌّ)»[٢].

في (حواشي مَبْرَمَانَ): قال: (شِتَاءٌ) جَمعُ (شَتْوَةٍ)، كـ(صَحْفَةٍ وصِحَافٍ)[٣].

(شَتْوِيٌّ) عند أبي العباس[٤] منسوبٌ إلى الواحِدِ، قال: (الشِّتَاءُ) جمعُ (شِتْوَةٍ).

(ط): قال أبو الحَسَنِ[٥]: وكانَ الأَصْلُ (دَسْتَوَاوِيٌّ) كـ(حَمْرَاوِيٍّ).

---

(١) كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٦)٩٦ب]، وهو في (م٥)١٢١ب «النُّسْبة»، والنِّسْبةُ والنُّسْبةُ بالكسر والضم بمعنى النَّسَبِ. انظر: الصحاح (نسب) ١/ ٢٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٩، (هارون) ٣/ ٣٣٦. و(شَتْوِيٌّ) بسكون التاء. انظر: الشرقية- و(ح٦) ٩٦أ- و(ح٧) ٢/ ٣٥أ- و(م٥) ١٢٢أ- وابن دادي ٢٥٣أ. و(دَسْتَواءُ): بلدة بالأهواز، انظر: معجم البلدان ٢/ ٤٥٥.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٣. وقد نسبت الحاشية بنصها إلى المبرد في الشافية للرضي ٢/ ٨٢، وعزي الرأي إلى المبرد في: الأصول ٣/ ٨١- والصحاح (شتا) ٦/ ٢٣٨٩، ونقله ابن فارس عن الخليل! ونُقِل عن الفراء. انظر: اللسان (شتا) ١٤/ ٤٢١- والتاج (شتو) ٣٨/ ٣٤٩- وشرح المفصل ٣/ ٤٧٩.

(٤) انظر: الصحاح (شتا) ٦/ ٢٣٨٩- وشرح الشافية ٢/ ٨٢.

(٥) هو الأخفش الأصغر.

[٣/ ٥٨أ] قال سيبويه: «وقالوا في (عِضَاهٍ): (عِضَاهِيٌّ) في قَوْلِ مَنْ جَعَلَ الواحِدة (عِضَاهَةً) مِثْلَ (قَتَادَةٍ وقَتَادٍ) .... فأمَّا مَنْ جَعَلَهُ بمنزلةِ (المِيَاهِ) وجَعَلَ الواحِدةَ (عِضَاهَةً) قالَ (عِضَاهِيٌّ)»[١].

كأَنَّهُ كَرَّرَ هذا القَوْلَ، وهو صَحِيحٌ في النُّسْخةِ[٢].

قال سيبويه: «قَوْلُكَ في (الشَّأْمِ): (شَآمٍ)، وفي (تِهَامَةَ): (تَهَامٍ)»[٣].

قال (ب) و(ح): «(شَأْمٍ) مِثْلُ (شَعْمٍ)»، ولا يَجُوزُ عندَهما (شَآمِيٌّ) إلَّا على مَن قالَ[٤]:

. . . . . . مِنْ فَمَوَيْهِا . . . . . .[٥]

وهو رَدِيءٌ.

قال (فا): أَنْشَدَنا أبو بَكْرٍ -يعني ابْنَ دُرَيْدٍ-:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٦٩، (هارون) ٣/ ٣٣٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)٩٦ب]: «وأَمَّا».

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢١ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٠، (هارون) ٣/ ٣٣٧.

(٤) أي: على الجمع بين العِوَض والمعوَّض عنه. وانظر ذلك في التعليق على (فموان) في ص ١٠٨٥ هـ٢، ١٠٨٦-١٠٨٧.

(٥) من الطويل، وهو جزء من بيت، تمامه:

هُمَا نَفَثا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ... عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٢١٥- والخزانة ٤/ ٤٦٠.

. . . . . ونِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِ[١]

قال أبو عليٍّ: لَمَّا حُذِفَ أَحَدُ يائي الإضافةِ أُبْدِلَ مِنْها الأَلِفُ الواقِعُ بَعْدَ الهمزةِ التي هِيَ عَيْنُ (شآمٍ)[٢].

قال سيبويه: «وزَعَمَ أبو الخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ في الإضافةِ إلى الملائِكةِ والجِنِّ جَمِيعًا: (رُوحانِيٌّ)، وللجَمِيعِ: (رَأَيْتُ رُوحانِيِّينَ)»[٣].

(ط): وزَعَمَ أبو عُبَيْدَةَ أنَّ العَرَبَ تَقُولُهُ لِكُلِّ شَيْءٍ فيه الرُّوحُ مِن النَّاسِ والدَّوَابِّ والجِنِّ[٤]. [٣/ ٥٨ب]

قال سيبويه: «وجميعُ هذا إذا صارَ اسْمًا»[٥].

---

(١) من الوافر، وهو عجز بيت، صدره: (تَخَيَّرَهُ فلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ)، وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، كما في: شرح المفصل ٧/ ١٣٣- والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٧- واللسان (تهم) ١٢/ ٧٣.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٢ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٠، (هارون) ٣/ ٣٣٨.

(٤) جاءت هذه الحاشية في حواشي الشرقية، وجاءت في متن الرَّباحية [انظر: (ح٦)٩٧ب]، وجاءت في متن (م٥) ١٢٢ب مسبوقة بكلمة (لحق) مختومة بكلمة (رجع)، وذكر عبد السلام هارون -رحمه الله- ٣/ ٣٣٨ (هامش ٢) أن هذه العبارة في بعض النسخ من كلام سيبويه وأن لفظها «وزعم أبو الخطاب»، ولم أجد ذلك في النسخ والشروح التي عندي.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٠، (هارون) ٣/ ٣٣٨.

أيْ: إذا صارَ اسْمًا عَلَمًا لغَيْرِ الـمُسَمَّى بهِ الآنَ[١].

هذا بابُ ما حَذْفُ الياءِ والواوِ فيه القِياسُ

قال سيبويه: «إذْ كانَ مِنْ كلامِهم أنْ يُحْذَفَ لأَمْرٍ واحِدٍ»[٢].

(فا)[٣]: «لأمْرٍ واحِدٍ»، أيْ: يُحْذَفُ مِن الاسْمِ ليائي الإضافةِ فَقَطْ، نحوُ (ثَقَفِيٍّ) و(هُذَلِيٍّ)، وهذا تَغْيِيرٌ واحِدٌ، فإذا ضامَّهُ حَذْفُ الهاءِ صارَ تَغْيِيرَيْنِ، فلَزِمَ الحَذْفُ، ولهذا نظائِرُ في العربيةِ كثيرةٌ.

قال سيبويه: «وهذا شَبِيهٌ بإلْزامِهِم الحَذْفَ هاءَ (طَلْحَةَ)»[٤].

قال أبو العبَّاسِ: حَذْفُ هاءِ (طَلْحَةَ) يعني في التَّرْخِيمِ[٥].

قال سيبويه: «وسائِرَ هذا مِنَ الحُرُوفِ»[٦].

عند (ب): السَّائِرُ أنْ يُعْزَلَ الشَّيْءُ مِن الشَّيْءِ ثمَّ يُضافُ إلى باقِيهِ، يُقالُ (سائِرُهُ)، وأَكْثَرُ ما يُتكَلَّمُ بـ(السَّائِرِ) إذا كانَ الذي بَقِيَ أَكْثَرَ[٧].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٢ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧١، (هارون) ٣/ ٣٣٩.

(٣) التعليقة ٣/ ١٥٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧١، (هارون) ٣/ ٣٣٩.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٣ب.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧١، (هارون) ٣/ ٣٣٩.

(٧) هذا قول الجمهور في معنى (السائر)، قال في تاج العروس ١١/ ٤٨٥: «في (السّائر) قَوْلَيْنِ: الأَوّل وهو قول الجمهور من أَئمّة اللُّغَة وأَرباب الاشتقاق أنه بمعنَى الباقِي .... والثاني: أَنه بمعنَى الجَمِيع، وقد أَثبتَه جماعةٌ وصَوَّبوه وإليه ذَهَبَ الجوهريُّ الجواليقيُّ وحقَّقه ابن بَرِّيّ في =

[٣/ ٥٩أ] هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسْمٍ كانَ على أرْبَعةِ أحْرُفٍ فصاعداً .....

قال سيبويه: «ولو كُنْتَ لا تَحْذِفُ الياءَيْنِ اللَّتَيْنِ في الاسْمِ قَبْلَ الإضافةِ لم تَصْرِفْ (بَخَاتِيَّ)، ولكنَّهما ياءانِ تَحْدُثانِ»(١).

يعني: أنَّ (بَخَاتِيَّ) -جَمْعَ (بُخْتِيٍّ)- لا يَنْصَرِفُ، فلو لم تُحْذَفْ تلك الياءانِ اللتانِ كانتا في الجَمْعِ وتُثْبَتْ ياءَي النَّسَبِ لم تَصْرِفْ(٢). [٣/ ٥٩ب]

قال سيبويه: «وإذا أَضَفْتَ إلى (عَرْقُوَةٍ) قُلْتَ: (عَرْقِيٌّ)»(٣).

نقولُ في (عَرْقُوةٍ)(٤) إنَّك تَحْتاجُ إلى حَذْفِ تاءِ التأنيثِ، وإذا حَذَفْتَها انْقَلَبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً والواوُ ياءًا، فيَصِيرُ (عَرْقٍ) مِثْلَ (قاضٍ) و(يَرْمٍ)(٥).

حواشي الدُّرَّة وأَنشد عليه شَواهِدَ كثيرةً وأَدِلَّة ظاهِرَةً»، وانظر: اللسان ٤/ ٣٤٠ (سأر)، و٤/ ٣٩٠ (سير).

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧١، (هارون) ٣/ ٣٤٠.

(٢) التعليقة ٣/ ١٥٧ من كلام الفارسي.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧١، (هارون) ٣/ ٣٤٠.

(٤) عَرْقُوَتا الدَّلْوِ: خشبتان تُعْرضان على الدلو كالصليب. انظر: الصحاح (عرق) ٤/ ١٥٢٤.

(٥) انظر: التعليقة ٣/ ١٥٨، وجاءت هذه الحاشية في (م٥)١٢٤أ بلفظ: «قال أبو عليٍّ: لأَنَّهُ يَحْتاجُ إلى أنْ يَحْذِفَ تاءَ التأنيث، وإذا حَذَفَها انقلبت الضمةُ كسرةً والواوُ ياءًا؛ لأَنَّهُ ليس في كلام العربِ اسمٌ في آخِرِهِ واوٌ ما قَبْلَها مضمومٌ، فيصيرُ (عَرْقِي) مِثْلَ (قاضِي) و(يَرْمِي)».

قال سيبويه: «ونَظِيرُ ذلك قَوْلُ الشَّاعِرُ:

وكَيْفَ لَنا بالشُّرْبِ إِنْ لم تكُنْ لنا دَوَانِيقُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ»[1]

حَكَى عليُّ بنُ سليمانَ عَنْ ثَعْلَبٍ: أَنَّهُ للفَرَزْدَقِ، (ج)[2].

(ج)[3]: إنَّما صارَ الوَجْهُ ما قالَهُ سيبويه لأَنَّهُ نَسَبَهُ إلى (الحانَةِ)، والحانةُ بَيْتُ الخَمَّارِ، وإنَّما جازَ أنْ يقولَ (حانَوِيٌّ) لأَنَّهُ بِناءٌ واحِدُهُ على (فاعِلَةٍ) مِنْ (حَنَا يَحْنُو) إذا عَطَفَ[4].

في (نُسخةٍ): كأَنَّهُ نَسَبَ إلى (الحانُوتِ) وقد أَلْقَى التاءَ، فكأَنَّهُ نَسَبَ إلى (الحانِي) مِثْلِ (القاضِي). [٣/ ٦٠أ]

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بَناتِ الياءِ والواوِ ....

قال سيبويه: «إلى بِناءٍ هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُ مِن الياءاتِ وتوالي الحَرَكاتِ، وكَسْرَةُ الياءِ وتوالي الحَرَكاتِ مِمَّا يُثَقِّلُهُ»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٢، (هارون) ٣/ ٣٤١، والبيت من الطويل، واختُلف في قائله، فقيل: لتميم بن مقبل، وللفرزدق، ولذي الرمة، ولعمارة، انظر: المحتسب ١/ ١٣٤- وأساس البلاغة (عين) ٣١٩- وشرح المفصل ٥/ ١٥١- واللسان (عون) ٣/ ٢٩٨- والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)٩٨أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) انظر: الشيرازيات ١/ ٢٠٦- والصحاح (حنا) ٦/ ٢٣٢١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٢، (هارون) ٣/ ٣٤٣.

«مِنَ الياءاتِ»، أيْ: مِنْ أَجْلِ الياءات[١].

(نُسْخةٍ): «وتوالي الياءَاتِ».

أيْ: يُثْقِلُ البِناءَ.

قال سيبويه: «في البابِ الذي فَوْقَهُ»[٢].

يعني: البابَ الذي فيهِ النَّسَبُ إلى (قاضٍ) و(ناجِيَةٍ)[٣].

قال سيبويه: «وذلك لأنَّهم رَأَوْا (فَعِلَ) بمنزلةِ (فَعَلَ)»[٤].

(س)[٥]: ذَهَبُوا بهِ إلى (فَعَل)، فصارَتِ الياءُ أَلِفًا. [٣/ ٦٦أ]

قال سيبويه: « وَمَا جَاءَ مِنْ (فَعِلٍ) بِمَنْزِلَةِ (فَعَلٍ) قَوْلُهُمْ فِي النَّمِرِ (نَمَرِيٌّ)، وَفِي الحَبِطَاتِ (حَبَطِيٌّ)، وَفِي شَقِرَةَ (شَقَرِيٌّ)، وَفِي سَلِمَةَ (سَلَمِيٌّ). وَكَأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا (تَغْلَبِيٌّ) أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ (تَفْعَلُ)، كَمَا جَعَلُوا

---

(١) هذه الحاشية والحاشيتان بعدها نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٤ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٢، (هارون) ٣/ ٣٤٣.

(٣) وهو الباب الذي قبل هذا الباب ٣/ ٣٤٠، (هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسْمٍ كانَ على أَرْبعةِ أَحْرُفٍ فصاعِدًا إذا كانَ آخِرُهُ ياءً ما قَبْلَها حَرْفٌ مَكْسُورٌ).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٢، (هارون) ٣/ ٣٤٣، في الشرقية «فَعِل ... فَعَلٍ»، وفي (ح١)٩٤أ «فعل بمنزلة فعل» دون ضبط، وفي العابدي ٢/ ١١٣أ «فَعِل بمنزلة فَعَل»، وفي ابن دادي٢٥٥أ: «فَعِلَ بمنزلة فَعَلٍ»، وفي (م٥)١٢٤ب: «(فَعِلَ) بمنزلةِ (فَعَلَ)»، وفي (ح٦)٩٨ب: «فَعِلًا بمنزلة فَعَلٍ».

(٥) وجاءت الحاشية منسوبة إلى المبرد في (م٥)١٢٤ب.

(فَعِلَ) كـ(فَعَلَ) لِلْكَسْرَتَيْنِ مَعَ الْيَاءَيْنِ، إِلَّا أَنَّ ذَا لَيْسَ بِالْقِيَاسِ اللَّازِمِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَغْيِيرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَوَالَى ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ»[١].

يقول: ليس اطّراد (يَثْرِبِيٍّ) -إذا فُتِحَتِ الراءُ- كاطّراد النسب في شَقِرةَ (شَقَرِيٍّ)، فالتغييرُ في (شَقِرَةَ) أشدُّ اطّرادًا من (يَثْرِبِيٍّ)؛ لأنَّ في (شَقَرِيٍّ) و(نَمَرِيٍّ) تَتَوالى ثلاثُ متحرِّكات[٢].

قال سيبويه: «وكَسَرَ الصَّادَ لأَنَّهُ يَقُولُ (صِعِقٌ)»[٣].

أيْ: مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ، وذلك أَنَّهُ إذا وَقَعَ حَرْفٌ مِنْهُ عَيْنًا جازَ أَنْ يُكْسَرَ فاءُ الفِعْلِ، كقَوْلِهم في (شَعِيرٍ): (شِعِيرٌ)، وفي (نِعْمَ): (نَعِمَ)[٤].

قال سيبويه: «لَيْسَ فيهِ حَرْفٌ إِلَّا مَكْسُورٌ إِلَّا حَرْفًا واحِدًا»[٥].

وفي نُسْخَةِ (ج) عن (ع): «لَيْسَ فيهِ إِلَّا حَرْفٌ مَكْسُورٌ إِلَّا حَرْفًا واحِدًا».

قال أبو عليٍّ: والمعنى سَوَاءٌ[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٣، (هارون) ٣/ ٣٤٣. وفي ابن دادي ٢٥٥أ: «ليس تَتَوالى». وفي العابدي ٢/ ١١٣أ: «ومما جاء في».

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة العابدي ٢/ ١١٣أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٣، (هارون) ٣/ ٣٤٣.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٥أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٣، (هارون) ٣/ ٣٤٣. وفي العابدي ٢/ ١١٣أ كما في نسخة (ج) عن (ع).

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٥أ. والمراد نسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد.

هذا بابُ الإضافةِ إلى (فَعِيلٍ) أو(فُعَيْلٍ) ....

قال سيبويه: «والدَّلِيلُ على ذلك قَوْلُ العَرَبِ في (حَيَّةَ بنِ بَهْدَلَةَ): (حَيَوِيٌّ)، وحُرِّكَتِ الياءُ لأَنَّهُ لا تكونُ الواوُ ثابِتةً وقَبْلَها ياءٌ ساكِنةٌ»[1].

أيْ[2]: حُرِّكَتْ لتَنْقَلِبَ الياءُ أَلِفًا، وتَنْقَلِبَ الأَلِفُ واوًا على حَسَبِ (رَحًى)؛ لأَنَّهُ لا تكونُ الواوُ ثابتةً وقَبْلَها ياءٌ ساكنةٌ، أيْ: لا يُوصَلُ إلى قَلْبِ الطَّرَفِ وقَبْلَهُ ساكِنٌ، فإنما حُرِّكَتْ لتَنْقَلِبَ، ولم تُحَرَّكْ لأَنَّكَ قَلَبْتَ؛ لأَنَّكَ إذا حَرَّكْتَ لأَنْ تُقْلَبَ فقد قَلَبْتَ على القِياسِ الـمُطَّرِدِ، وحَرَّكْتَ على وَجْهٍ من القِياسِ، وهو أَنَّهُ إذا جازَ في (رَمَلِيَّةٍ)[3] فهو في (حَيَّةٍ) أَجْوَزُ؛ لقُرْبِ (حَيَّةٍ) بالياءِ مِن (نَمِرٍ)، وإنما غَيَّرْتَ (حَيَّةً) في الإضافة بالتَّحْرِيكِ؛ لأَنَّهُ لَمَّا كانَ لا بُدَّ من تَغْيِيرٍ وكان التَّغْيِيرُ لا يَخْلُو مِن أنْ يكونَ حَذْفًا أو تَحْرِيكًا وامْتَنَعَ الحَذْفُ لِئَلَّا يَبْقَى الاسْمُ على حَرْفَيْنِ أَحَدُهما حَرْفُ عِلَّةٍ صارَ تَغْيِيرُهُ التَّحْرِيكَ.

فأَمَّا (تَحِيَّةٌ)[4] فإنَّهُ جازَ أنْ يكونَ التَّغْيِيرُ فيها حَذْفًا -وإنْ كانَ الباقي

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٣، (هارون) ٣/ ٣٤٥.

(٢) انظر: البصريات ٨١٤- والبغداديات ٢٣٠- والتعليقة ٣/ ١٦٢- ومختار التذكرة ٢٨٢، وفيه: «وفي لفظ الكتاب بعض الإشكال في آخر الفصل، وهو متخرِّج على تقديرنا هذا».

(٣) يعني في قول الشاعر: كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ   على مِثْلِها تُقْصَى الهُمُومُ الطَّوارِقُ
وسيأتي في ص ١٠٨٤ هـ٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٦.

مِن أَصْلِ الكلمةِ حَرْفَينِ أَحَدُهما حَرْفُ لِينٍ- لأنَّ التاءَ كَثَّرَتْها فامْتَنَعَتْ بالتاءِ مِن أنْ تَصِيرَ في حالٍ حَرْفًا واحِدًا.

وأمَّا (شاةٌ)[1] فإنما جازَ أنْ تَبْقَى على حَرْفَينِ أَحَدُهما حَرْفُ لِينٍ لأنَّ[2] تاءَ التأنيثِ آمَنَتْ مِن أنْ يَصِيرَ على حَرْفٍ؛ إذْ بُنِيَتْ على التأنيثِ.

فإنْ قِيلَ: علامةُ النَّسَبِ بمنزلةِ هاءِ التأنيثِ، بدَلِيلِ مُعاقَبتِها لها، فيجوزُ الحَذْفُ في (حَيَّةٍ) في الإضافةِ كما جازَ في (شاةٍ) معَ هاءِ التأنيث.

قِيلَ: هاءُ التأنيثِ مَبْنِيَّةٌ معَ ما قَبْلَها كبِناءِ (عَشَرَ) معَ (خَمْسةَ)، فهي معَ ما قَبْلَها بمنزلةِ الاسمَينِ المجعولَينِ اسْمًا واحِدًا، وعلامةُ النَّسَبِ تَدْخُلُ على الاسْمِ بَعْدَ تقديرِهِ مَنْفَرِدًا منها، بدَلِيلِ (سِقَائِيٍّ) و(صَلائِيٍّ)[3]، وهاءُ التأنيثِ لا تَدْخُلُ على الاسمِ في كُلِّ حالٍ بَعْدَ تقديرِهِ مُنْفَرِدًا منها.

قال سيبويه: «لأنَّكَ احْتَجْتَ إلى أنْ تُحَرِّكَ هذهِ الياءَ، كما احْتَجْتَ إلى تَحْريكِ ياءِ (حَيَّةٍ)، فلمَّا حَرَّكْتَها رَدَدْتَها إلى الأَصْلِ»[4].

(فا): مِثْلُ (سَيِّدٍ)، لا تقولُ (سَيِوِدٌ)، فلو لم تُحَرِّكِ الياءَ في (حَيَوِيٍّ) لاحْتَاجَ أنْ يَدَّغِمَ، ولو ادَّغَمَ لاحْتاجَ إلى أنْ يَقْلِبَ الواوَ ياءًا فيَدَّغِمَ فيها

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٧.

(٢) ساقط من (ش٣)٣٢٠ب.

(٣) في النسب إلى (سِقَايةٍ) و(صَلايةٍ)، انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٣، (هارون) ٣/ ٣٤٥.

الياءَ، كما تقولُ (مَيِّتٌ) فكانَ يقولُ (حَيٌّ). [٣/ ٦٢ب]

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ كانَ آخِرُهُ ياءً ....

قال سيبويه: «لأنَّ اللَّفْظَ بـ(فَعْلَةٍ) إذا أَسْكَنْتَ العَيْنَ و(فَعِلَةٍ) مِنْ بَناتِ الواوِ سَوَاءٌ»(١).

قال أبو علي: يريد أنَّ اللَّفْظَ بـ(فَعْلَةٍ) إذا أَسْكَنْتَ العَيْنَ و(فَعِلَةٍ) مِنْ بَناتِ الواوِ والياءِ سَوَاءٌ(٢).

قال سيبويه: «وجَعَلُوا (دُمْيَةً) كـ(فَعِلَةٍ)»(٣).

(أُخرى): «كـ(فُعْلَةٍ)».

وينبغي إنْ صَحَّ أنْ يكونَ المرادُ (فُعْلَةَ) المبنيةَ على التذكيرِ.

قال سيبويه: «وقالَ: لا أَقُولُ في (غَزْوَةٍ) إِلَّا (غَزْوِيٌّ)؛ لأنَّ ذا لا يُشْبِهُ آخِرُهُ آخِرَ (فَعِلَةٍ) .... ولا يكونُ (فَعِلَةٌ) ولا (فُعِلَةٌ) مِن بَناتِ الواوِ هكذا»(٤).

هنا ينبغي أنْ يكونَ التفسيرُ الذي تَقَدَّمُ، وهو قَوْلُهُ: «يقولُ: لو بَنَيْتَ (فَعِلَةً) مِنْ بَناتِ الواوِ لصارتْ ياءً، فلو أَسْكَنْتَ العَينَ على ذلك

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٥، (هارون) ٣/ ٣٤٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٦أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٥، (هارون) ٣/ ٣٤٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٥، (هارون) ٣/ ٣٤٨.

المعنى لثَبَتَتْ ياءً ولم تَرْجِعْ إلى الواوِ»[1].

ينبغي أنْ يكونَ هذا الفَصْلُ -وهو ما بينَ العَلامَتَينِ[2]- عندَ قَوْلِهِ: «وقالَ: لا أَقُولُ في (غَزْوَةٍ) إِلَّا (غَزْوِيٌّ)؛ لأنَّ ذا لا يُشْبِهُ آخِرُهُ آخِرَ (فَعِلَةٍ)».

قال سيبويه: «ولو كانتْ (فَعَلَةٌ) لَيْسَتْ على (فُعُلٍ) كما أنَّ (بُسُرَةً) على (بُسُرٍ) لكانَ الحَرْفُ الذي قَبْلَ الواوِ يَلْزَمُهُ التَّحْرِيكُ»[3].

يقولُ: لو كانتْ (فُعُلَةٌ) لَيْسَتْ كـ(بُسُرَةٍ) على (بُسُرٍ) لكانَ ....

[٣/ ٦٣أ]

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ شَيْءٍ لامُهُ ياءٌ أوْ واوٌ ....

قال سيبويه: «وتَقُولُ في الإضافةِ إلى (سِقَايةٍ): (سِقَائِيٌّ)، وفي (صَلايةٍ): (صَلائِيٌّ) .... كأنَّكَ أَضَفْتَ إلى (سِقَاءٍ) وإلى (صَلاءٍ)، لأنَّكَ حَذَفْتَ الهاءَ، ولم تَكُنِ الياءُ لِتَثْبُتَ بَعْدَ الأَلِفِ»[4].

---

(١) الكتاب (هارون) ٣/ ٣٤٧، وقد ذكره سيبويه بعد قوله: «فقالَ الخليلُ: كأنهم شَبَّهُوها حَيْثُ دَخَلَتْها الهاءُ بـ(فَعِلَةٍ)؛ لأنَّ اللَّفْظَ بـ(فَعِلَةٍ) إذا أَسْكَنْتَ العَينَ و(فَعْلَةٍ) مِنْ بَناتِ الواوِ سَواءٌ»، وقد نقل فحوى هذه الحاشية السيرافي ٤/ ١٠٦، فقال: «وقد ذكر أبو بكر مَبْرَمَانُ عن بعض من فَسَّرَ له أنَّ في الباب وقوعَ شيء في غير موضعه»، ثم ذَكَرَهُ.

(٢) يعني النص المذكور في الحاشية السابقة، وقد جعله بين علامتي ضَرْبٍ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٥، (هارون) ٣/ ٣٤٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٥، (هارون) ٣/ ٣٤٩.

قال أبو الحسَنِ:

ليس ذا صَوَابًا، ولكنَّهُ هَمَزَ حِينَ اجْتَمَعَتِ الياءاتُ، وليس كأنَّهُ أَضافَ إلى مَهْمُوزٍ، ولو كانَ كذا لكانتِ الإضافةُ إلى (عِلَاوَةٍ) -بالهَمْزِ- كأنَّهُ أَضافَ إلى (عِلَاءٍ)، هَمَزْتَ هذا لأَنَّكَ إذا حَذَفْتَ الهاءَ وَقَعَتِ الياءُ بَعْدَ أَلِفٍ، فلا بُدَّ مِنَ الهَمْزِ، كما لم يَكُنْ بُدٌّ مِن قَلْبِ الواوِ إذا أَضَفْتَ إلى (عَرْقُوَةٍ)؛ لِحَذْفِكَ الهاءَ منها.

(فا): فلم يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الهَمْزِ؛ لوُقُوعِ الياءِ بَعْدَ الأَلِفِ واجتماعِ الياءاتِ، فيَصِيرَ مُفارِقًا لـ(أُمَيِّيٌّ)[1].

قال أبو عليٍّ: الياءاتُ والواواتُ إذا وَقَعْنَ لاماتٍ بَعْدَ أَلِفٍ زائدةٍ، ولم تُبْنَ على التأنيثِ، ووَقَعا حُرُوفَ إعرابٍ قُلِبْنَ هَمَزاتٍ[2].

قال سيبويه: «اجْتَمَعَتْ حُرُوفٌ مُتَشابِهةٌ كأنَّها ياءاتٌ»[3].

قَوْلُهُ: «كأنَّها ياءَاتٌ»؛ لأنَّ الأَلِفَ تُشْبِهُ الياءَ، أيْ: لو خَفَّفْتَ الهَمْزَةَ لاجْتَمَعَ ما كانَ يُشْبِهُ ذلك مِنَ الأَلِفاتِ؛ لأنَّ فيها حينئذٍ ثلاثَ ياءاتٍ والأَلِفَ.

---

(١) أي: في النسب إلى (أُمَيَّة) المذكور في الباب السابق.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٧أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٥، (هارون) ٣/ ٣٤٩.

[٣/ ٦٣ب] قال سيبويه: «وقالوا في (عَدَاءٍ): (عَدَاوِيٌّ)»[١].

في نُسْخةِ (ج): «(غَدَاءٍ): (غَدَاوِيٌّ)»[٢].

قال سيبويه: «لأنَّ الياءَ تُشْبِهُ الأَلِفَ»[٣].

(فا): يُرِيدُ الأَلِفَ التي تكونُ قَبْلَ اللامِ في (فَعَالٍ) وأَخَوَاتِهِ.

قال أبو عليٍّ: إنَّما قالَ: «لأنَّ الياءَ تُشْبِهُ الأَلِفَ» لأنَّهُ أَقْرَبُ إليهِ في المَخْرَجِ مِنَ الواوِ[٤].

قال سيبويه: «قال الشاعر .....:

إذا هَبَطْنَ سَمَاوِيًّا مَوارِدُهُ ... مِنْ نحوِ دَومْةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِي»[٥].

(س): أَضافَ إلى (سَمَاوَةٍ)[٦]. [٣/ ٦٤أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٥، (هارون) ٣/ ٣٤٩، وهذا لفظ (م٥)١٢٦ب، وأما الذي في الشرقية والرباحية [انظر: (ح٦)١٠٠ب] فمثل الذي في نسخة (ج).

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٦ب، و(ج) هنا رمز نسخة الزجاج.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٥، (هارون) ٣/ ٣٤٩.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٧أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٤٦، (هارون) ٣/ ٣٥٠، و(دَوْمةُ خَبْتٍ) بفتح الدال موضعٌ. انظر: معجم ما استعجم ٢/ ٥٦٥- ومعجم البلدان ٢/ ٤٨٩. والبيت من البسيط، وهو لجرير، كما في: ديوانه ١٢٦- وشرح المفصل ٥/ ١٥٧.

(٦) (السماوة): ماءةٌ لكلب، واسم موضع. انظر: معجم ما استعجم ١/ ٧٥٤- ومعجم البلدان ٣/ ٢٧٨.

قال سيبويه: «وذلك نحوُ ياءِ (رِدَاءٍ)، ومَنْ قالَ (أَمَيِّيٌّ) قالَ (آيِيٌّ)»(١).

في نُسْخةٍ: «يَعْني: أنَّهُ يُقالُ فيها: (رِدَاوَانِ) و(رِدَاوِيٌّ)، يعني: ياءُ (آيَةٍ) إذا حَذَفْتَ الهاءَ لم تَهْمِزْ ياءَها كما تَهْمِزُ ياءَ (سِقَايَةٍ) لو حَذَفْتَ الهاءَ.

قال سيبويه: «وتَقُولُ (واوٌ) فتَثْبُتُ كما تَثْبُتُ في (غَزْوٍ)»(٢).

(فا): يُرِي بقَوْلِهِ «وتقولُ (واوٌ)» ثَباتَ الياءِ والواوِ بَعْدَ الأَلِفِ إذا كانت الأَلِفُ أَصْلِيَّةً؛ لأنَّ الأَلِفَ إذا كانتْ مُنْقَلِبةً عَيْنًا تَثْبُتُ بَعْدَها الياءُ والواوُ، نحوُ (آيٍ) في جَمْعِ (آيَةٍ) و(واوٍ)، فأمَّا إذا كانتِ الأَلِفُ زِائدةً لم تَثْبُتْ بَعْدَها ياءٌ ولا واوٌ في اسْمٍ إذا كان مَبْنِيًّا على التَّذْكِيرِ، وهذا صَحِيحٌ مُطَّرِدٌ.

قال سيبويه: «ولو قُلْتَ (سِقَاوِيٌّ) جازَ فيهِ»(٣).

أيْ: فقَلَبْتَهُ واوًا في ما هو مَبْنِيٌّ على التَّأْنِيثِ، كما جازَ قَلْبُهُ في ما هو مَبْنِيٌّ على التَّذْكِيرِ.

قال سيبويه: «و(حَوْلايا) و(بَرْدَرايا) بمنزلةِ (سِقَايَةٍ)»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٦، (هارون) ٣/ ٣٥٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٦، (هارون) ٣/ ٣٥١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٦، (هارون) ٣/ ٣٥١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٦، (هارون) ٣/ ٣٥١.

(فا)[١]: هذا يَدُلُّ على أنَّ الأَلِفَ في (حَوْلَايَا)[٢] للتَّأْنِيثِ، وهو قَوْلُ سيبويه أنها بمنزلةِ هاءِ (دِرْحَايَةٍ)[٣]، وكذلك أَجْرَاها مُجْرَى الهاءِ في التَّرْخِيمِ. [٣/ ٦٤ب]

قالَ أبو العبَّاسِ: أَلِفُ (حَوْلَايَا) بمنزلةِ هاءِ (سِقَايَةٍ)[٤].

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسْمٍ آخِرُهُ أَلِفٌ مُبْدَلَةٌ مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الكَلِمةِ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ

ما بينَ العَلامَتَينِ ليس في نسخة (ج) عن (ع)[٥].

قال سيبويه: «ولا تكونُ أَسْوَأَ حالًا في ذا مِنْ (حُبْلَى)»[٦].

قَوْلُهُ «في ذا مِنْ (حُبْلَى)» إذا جازَ في (حُبْلَى) (حُبْلَوِيٌّ).

قال سيبويه: «يقولون في (أَعْيَا): (أَعْيَوِيٌّ)، بنو أَعْيَا حَيٌّ مِنَ العَرَبِ

---

(١) انظر كلامًا للفارسي على (حَوْلايا) في: التعليقة ٣/ ٢٩٠- ومختار التذكرة ٢٧٩- ومعجم البلدان ٢/ ٣٢٢ (حولايا)..

(٢) (حَوْلايا): قرية كانت بالقرب من بغداد. انظر: معجم البلدان ٢/ ٣٢٢.

(٣) (رَجُلٌ دِرْحايةٌ): قَصِيرٌ سَمِينٌ بَطِينٌ، انظر (درح) في: اللسان ٢/ ٤٣٤- والتاج ٦/ ٣٦٢.

(٤) كذا في (م٥)١٢٧ب، والتعليقة ٣/ ١٧٥، وجاءت في حواشي الشرقية غير منسوبة إلى المبرد.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢أ، و(ج) هنا رمز نسخة الزجاج، و(ع) رمز المبرد، وقد وضع الناسخ عبارة «مبدلة .... أربعة أحرف» بين علامتي ضرب.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٧، (هارون) ٣/ ٣٥٢.

مِنْ جَرْمٍ»[1].

«(بَنُو أَعْيَا) مِنْ بَنِي أَسَدٍ»، بخَطِّ (رَق). [٣/ ٦٥أ]

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ كانَ آخِرُهُ ألِفًا زائدةً ....

قال سيبويه: «ومِنْهم مَنْ يقولَ: (دِفْلَاوِيٌّ)»[2].

(س)[3]: هذه الواوُ لِتُحقِّقَ مِنْهاجَ التَّأْنِيثِ؛ لأَنَّهُ يُخْرِجُهُ إلى مِثالِ (حَمْرَاوِيٍّ). [٣/ ٦٥ب]

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ امْرَأَةً (قَدَمًا) لم تَصْرِفْها كما لم تَصْرِفْ (عَناقَ)»[4].

لأنَّ الفَتْحةَ في (قَدَمٍ) قامَتْ مَقامَ الأَلِفِ في (عَناقٍ)[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٧، (هارون) ٣/ ٣٥٢، وعبارة «بنو أعيا حيٌّ من العرب من جَرْمٍ» جاءت في متن الشرقية والرباحية [انظر: (ح١)٥٩ب]، وفي بقية النسخ التي عندي، سوى ابن دادي٢٥٧ب، فقد أُخرجت فيها إلى الحاشية، ونقلها ابن السراج في الأصول ٣/ ٦٧ عن متن كتاب سيبويه، وقال السيرافي ٤/ ١٠٨: «وفي متن كتاب سيبويه «أَعْيَا حيٌّ من العرب من جَرْمٍ»، والمعروف عند أهل النسب: بنو أَعْيَا من بني أسد، وهو أَعْيَا بن طَرِيف بن عَمْرو بن قُعَيْن بن الحارث بن ثَعْلبة بن دُودَان بن أَسَد»، انظر: جمهرة أنساب العرب ١٩٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٧، (هارون) ٣/ ٣٥٣.

(٣) ليس في (ش٣)٣٢٣ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٧، (هارون) ٣/ ٣٥٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٢٤٠- والمقتضب ٣/ ٣٥٠- والمسائل المنثورة ٢٦٧- والمقتصد ٢-٩٩١.

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسْمٍ كانَ آخِرُهُ ألِفًا وكانَ على خَمْسةِ أحْرُفٍ

قال سيبويه: «فإذا سَوَّى بينَ هذا رابِعًا وبينَ ما الأَلِفُ فيه زائِدةٌ»(١).

أيْ: بينَ (مَرْمًى) و(حُبْلَى). [٣/ ٦٦أ]

قال سيبويه: «لم يَجُزْ إلَّا أنْ تَجْعَلَ ما كانَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ -إذا كانَ خامِسًا- بمنزلةِ (حُبَارى)»(٢).

أي: الأَلِفُ الزَّائِدُ والأَصْلِيُّ إذا وَقَعا خامِسَيْنِ يَسْتَوِيانِ في الحَذْفِ(٣).

قال سيبويه: «لأَنَّهُ حينَ كانَ رابِعًا في الاسْمِ بِزِنَةِ ما أَلِفُهُ مِنْهُ»(٤).

يعني أن (حُبْلَى) بِزِنةِ (مَرْمًى)(٥).

قال سيبويه: «حينَ اجْتَمَعَ تَغْيِيرانِ»(٦).

عند (ب): التَّغْيِيرانِ يَنْبغي أنْ يكونَ (رِبْعِيٌّ)، فيَلْزَمُهُ ذَهابُ التاءِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٨، (هارون) ٣/ ٣٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٨، (هارون) ٣/ ٣٥٥.

(٣) التعليقة ٣/ ١٧٩ من كلام الفارسي. وانظر: البصريات ٢٩٦- ومختار التذكرة ٣٥٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٨، (هارون) ٣/ ٣٥٥.

(٥) التعليقة ٣/ ١٨٠ من كلام الفارسي.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٨، (هارون) ٣/ ٣٥٥.

وبَدَلُ الحركةِ.

قال سيبويه: «وإنَّما جَسَرُوا على حَذْفِ الأَلِفِ لأنَّها مَيِّتَةٌ»(١).

في نُسخةٍ: يعني نحوَ أَلِفِ (حُبَارَى) وغيرِهِ مِن الأَلِفِ الـمُلْحِقةِ، وأَلِفِ الأَصْلِ نحوُ (مَلْهًى). [٣/ ٦٦ب]

قال سيبويه: «فإنَّما جعَلُوا ياءَيِ الإضافةِ عِوَضًا»(٢).

«يعني: ياءَيِ النَّسَبِ»، عندَ (ب).

وفي (نُسخةٍ) أيضًا أُخْرى: مِمَّا ذَهَبَ مِنَ الاسْمِ(٣). [٣/ ٦٧أ]

قال سيبويه: «وزَعَمَ يُونُسُ أنَّ (مُثَنًّى) بمنزلةِ (مَغْزًى) و(مُعْطًى)، وَهْوَ بمنزلةِ (مُرَامًى)؛ لأَنَّهُ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ»(٤).

قال أبو العبَّاسِ: يقولُ: أَخطَأَ يُونُسُ؛ إذْ جعَلَ (مُثَنًّى) بمنزلةِ (مَغْزًى)، وإنما هو بمنزلةِ (مُرَامًى)؛ لأَنَّهُ خَمْسةُ أَحْرُفٍ، ويُونُسُ جعَلَ الحَرْفَ -وهو النُّونُ- بمنزلةِ حَرْفٍ واحِدٍ، فَرَدَّ عليه سيبويهِ، وأَبانَ أَنَّهُ حَرْفانِ، وأَنَّهُ كذاكَ يُعْتَدُّ بهِ في الشِّعْرِ، وأَلْزَمَهُ في (مَعَدٍّ) أنْ يكونَ ثُلاثيًّا إذا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٨، (هارون) ٣/ ٣٥٦، وبعده في متن الشرقية: «يعني: في (مُرامًى) و(حُبَارَى)».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٩، (هارون) ٣/ ٣٥٦.

(٣) أي: أن العبارة الأولى شرح لـ(ياءي اللإضافة)، والثانية شرح لـ(عِوَضًا).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٩، (هارون) ٣/ ٣٥٦.

سُمِّيَ بهِ؛ لأنَّ الدَّالَ مُشَدَّدَةٌ[1].

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ مَمْدُودٍ لا يدخله التَّنْوينُ

قال سيبويه: «وتُبْدِلَ الواوَ مَكانَ الهمزةِ؛ ليَفْرُقُوا بَيْنَهُ وبينَ النُّونِ الذي هُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ وما جُعِلَ بمنزلتِهِ»[2].

❁ متن: «النُّونِ».

ضَرَبَ أبو عليٍّ على (النُّونِ)[3]، وأَثْبَتَ مَكانَها (الهَمْزَةَ)[4].

وفي (نُسخةٍ) -مَكانَ (النُّونِ)-: «الـمُنَوَّنِ»[5].

❁ (فا): وُقُوعُ الفَرْقِ وحُكْمُهُ أنْ يكونَ في الفَرْعِ دُونَ الأَصْلِ، والواوُ أَوْلى في البَدَلِ مِن الهمزةِ مِن الياءِ؛ لَشَبهِ الياءِ بالأَلِفِ، فلو أَبْدَلَ ياءَ كانَ كأَنَّهُ قد اجْتَمَعَ حُرُوفٌ مِن جِنْسٍ واحِدٍ[6].

❁ مِثالُ الهمزةِ الأَصْليةِ (قُرَّاءٌ)؛ لأَنَّهُ مِنْ (قَرَأَ)، ومِثالُ المنقلبةِ عن حَرْفٍ هو أَصْلٌ (رِدَاءٌ) و(كِسَاءٌ)، والذي هي زائدةٌ بمنزلةِ الأَصْلِ ما في

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٩ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٩، (هارون) ٣/ ٣٥٧.

(٣) جاء النص المحشى عليه في الشرقية هكذا: «ليفرقوا بينه وبين الذي هو ...».

(٤) هذا لفظ (م٥)١٣٠أ.

(٥) هذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٦أ].

(٦) انظر: التعليقة ٣/ ١٨٢.

(عِلْباءٍ)؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بـ(سِرْدَاحٍ)[1].

هذا بابُ الإضافةِ إلى بَناتِ الحَرْفَينِ

قال سيبويه: «ولا في الجَمْعِ بالتَّاءِ»[2].

(فا): إنَّما خُصَّ الجَمْعُ بالتاءِ لأنَّ التاءَ كزِيادةِ النَّسَبِ، وكذلك حَرْفُ التَّثْنِيةِ، ألا تَرى أنها زِيادات تَلْحَقُ لِمَعانٍ، وتَصِيرُ حُرُوفَ الإعرابِ، فهي في المعنى سَوَاءٌ، ولذلك ذَكَرَ بابَ التَّثْنِيةِ عَقِيبَ بابِ النَّسَبِ. [٣/ ٦٧ب]

قال سيبويه: «كانَ أَصْلُهُ (فَعْل) أو (فَعَل)»[3].

عند (ب): «(فِعَل) أو (فَعِل) أو (فَعَل)».

(ط): «فَعْلًا أو فَعَلًا»[4].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٣٠أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٩، (هارون) ٣/ ٣٥٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٧٩، (هارون) ٣/ ٣٥٧، وهذا لفظ الشرقية و(م٥)١٣٠أ، وأما الرَّباحية فاختلفت نسخها، ففي (ح٦)١٠٣أ: «فَعَل أو فَعِل أو فَعُل»، وفي (ح٧)٢/ ٣٠أ: «فَعْل أو فِعْل أو فُعْل»، وكذا في (ح١)٩٦أ ولكن دون ضبط، وفي ابن دادي٢٥٨ب: «فَعْلًا أو فَعَلًا». قلتُ: ذَكَرَ سيبويه في الباب فَعْلًا (كدَمٍ) وفِعْلًا (كحِرٍ) وفُعْلَةً (كثُبَةٍ) وفَعْلَةً (كشَفَةٍ)، وعلى ذلك ما في (ب) لا يوافق فِعَلَ سيبويه في الباب، وكذا ما في (ح٦) و(ح٧)، أما ما في الشرقية و(ط) فهو الأكثر موافقةً؛ فيكون قد أراد بـ(فعْلٍ) ساكن العين مثلث الفاء.

(٤) هذا لفظ ابن دادي٢٥٨ب.

قال سيبويه: «لأَنَّها أَسْماءٌ مَجْهُودةٌ .... فَإِنْ قَالَ: فَهَلَّا قَالُوا: (غَدْوِيٌّ)، وَإِنَّما (يَدٌ) وَ(غَدٌ) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (فَعْلٌ) .... لِأَنَّهُمْ أَلْحَقُوا مَا أَلْحَقُوا وَهُمْ لَا يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ حَرْفِ الْإِعْرَابِ التَّحَرُّكَ الَّذِي كَانَ فِيهِ.... فَتَرَكُوا الْحُرُوفَ عَلَى حَالِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعَ حَذْفٍ»[1].

قَوْلُهُ «مَجْهُودةٌ» يعني: أنَّها قد بَلَغَتْ أَقْصَى ما تكونُ عليه الأَسْماءُ، وهو حَرْفانِ أَحَدُهما للابتداءِ والآخَرُ للوَقْفِ، كما تقولُ: (رَجُلٌ مَجْهُودٌ) إذا بَلَغَ أَقْصَى طاقَتِهِ.

(ع): قال أبو مروان[2]: لا يُقالُ في حركة الحرف الثاني من بنات الحرفين إنها ثانية من الأصل ما لم يَقُمْ الدليلُ عليها، ولذلك قال سيبويه: إنه فَعْلٌ؛ لأَنَّهُ إذا نَسَبَ إليه لم يحذِفِ الحركةَ[3]؛ لأَنَّهُ إذا رَدَّ الذاهبَ من بناء

(١) الكتاب (بولاق) ٧٩، (هارون) ٣/ ٣٥٨.

(٢) هو: عبدالملك بن سراج بن عبدالله بن محمد بن سراج، القرطبي الأموي مولاهم، إمام أهل الأندلس في اللغة، وهو شيخ أبي علي الغساني الذي نقل عنه هذه الحاشية، توفي سنة ٤٨٩. انظر: بغية الملتمس ٣٨٠- وإنباه الرواة ٢/ ٢٠٧- والصلة لابن بشكوال ١/ ٣٥٧- وتاريخ الإسلام ١٠/ ٦٣١- وبغية الوعاة ١/ ٣١٢.

(٣) وخالف الأخفش في ذلك فرأى أن النسب إليه بعد الردِّ (غَدْوِيٌّ) بالسكون، ثم تراجع عنه إلى قول سيبويه في كتابه (الأوسط). انظر الخلاف والتعليل المذكور في: شرح السيرافي (العلمية) ٤/ ١١١، ١٢١- والتعليقة ٣/ ١٨٣- والمنصف ١/ ٦٤- وشرح الشافية ٢/ ٦٠- والارتشاف ٢/ ٦٢٢- والتصريح (العلمية) ٢/ ٦٠٢.

الحرفين من أجل أنْ يُكَثِّرَ بها وَجَبَ ألَّا يُزِيلَ ما وَجَدَ فيه من الحركةِ؛ إذْ كان الغَرَضُ في الرَّدِّ التكثيرَ[1].

قال سيبويه: «وإنْ أَضَفْتَ إلى (رُبَ) -في مَنْ خَفَّفَ- قُلْتَ: (رُبِّيٌّ)، وإنما أَسْكَنْتَ كراهيَةَ التضعيفِ، فيُعادُ بناؤُهُ، ألَا تَراهُمْ قالوا في (قُرَةٍ): (قُرِّيٌّ)؛ لأنَّهَا من التضعيف، كما قالوا في (شَدِيدَةٍ): (شَدِيدِيٌّ)»[2].

(أُخْرى): «في (قُرَّةَ) مِن عبدِالقَيْسِ (قُرِّيٌّ)»[3].

(ح)[4]: الصَّوَابُ عندي -في مَنْ خَفَّفَ- أنْ يقولَ (رُبِيٌّ)، وفي مَنْ ثَقَّلَ أنْ يقولَ (رُبِّيٌّ). [٣/ ٦٨أ]

أي: لم تقل (رُبَبِيٌّ).

(قُرَةُ) -خفيفٌ- حَيٌّ من عبدالقيس، قالوا فيه: (قُرِّيٌّ)؛ لأنه من التضعيف.

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١١٦أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٠، (هارون) ٣/ ٣٥٩، وفي الرَّباحية [انظر:(ح١)٩٦ب]: «في من خَفَّفَ فرَدَدْتَ .... كما قالوا: شَدِيدٌ وشَدِيدِيٌّ».

(٣) الظاهر أن عبارة (من عبدالقيس) حاشية دخلت في متن الـ(أخرى)، كما في الحاشية القادمة، وفي شرح السيرافي: «ويقال إنهم من عبدالقيس»، وقد جاءت كلمة (قُرَةٍ) مصروفةً في النسخ التي عندي، سوى ابن دادي٢٨٩ب فجاءت فيها غير مصروفة (قُرَّةَ)، ولم تُضبط في (م٥)١٣٠ب.

(٤) انظر: تنقيح الألباب ٤١٦.

وأما (شَدِيدةٌ) فكان حَقُّها (شَدَدِيٌّ) بحذف الياء، كما تُحْذَفُ من (حَنِيفةَ)، ولكنهم كرهوا التضعيف.

واعلم أنَّ النِّسْبَةَ أَقْوى على الرَّدِّ من التثنية والجمع، وذلك أنها تُخْرِجُ ما لا يَخْرُجُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ، قالوا: (ثُبَوِيٌّ) في الإضافة إلى (ثُبَةٍ)، وهو لا يَرُدُّهُ جمعٌ ولا تثنيةٌ، ولو جَمَعْتَ (رُبَهْ) قلتَ: (رُبَاتٌ) مخفَّفةً، ولم تُثَقِّلْ.

وقد تقول إذا أَضَفْتَ إلى (رُبَهْ) -خفيفةٌ-: (رُبِيٌّ)[1].

هذا بابُ ما لا يَجُوزُ فيهِ مِنْ بَناتِ الحَرْفَينِ إلَّا الرَّدُّ

قال سيبويه: «فلمَّا أَخْرَجَتِ التَّثْنيةُ الأَصْلَ لَزِمَ الإضافةَ أنْ تُخْرِجَ الأَصْلَ»[2].

«الذي يَلْزَمُ أنْ يُرَدَّ فيه في النِّسْبةِ ما ظَهَرَتْ لامُهُ في تَثْنِيةٍ أو جَمْعٍ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من متن نسخة فيض الله (٢٠١٥) ٤٨٣ب- والقرشي ١١١ب، وهي بلفظ قريب في (م١) ٣أ-ب، وفي آخر الحاشية في فيض الله (رُبَبِيٌّ)، وفي القرشي (رُبِّيٌّ)، والتصحيح من (م١)؛ فلم أجد أحدًا جوَّز (رُبَبِيًّا) بإعادة المحذوف وعدم الادغام، وانظر النسب إلى (رُبَ) مخفف (رُبَّ)، والنسب إلى (قُرَة) بتخفيف الراء في: الأصول ٣/ ٧٦- وشرح السيرافي ١٣/ ٣٢- وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٨- والارتشاف ٢/ ٦٢٠- وشرح الشافية للرضي ٢/ ٦٧، وفيه أن الادغام بالاتفاق- وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٦٤، وفيه أنه لا يَعرف في وجوب الادغام خلافًا- والتصريح (العلمية) ٢/ ٦٠١، وفيه أن الادغام إجماع.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٠، (هارون) ٣/ ٣٥٩.

بالتاءِ أو كانت فيه زِيادةٌ فحُذِفَتْ مِنْهُ، نحوُ الهمزةِ مِن (ابْنٍ)»[١]، يعني همزةَ الوَصْلِ.

قال سيبويه: «و(ضَعَةٌ) -وَهْوَ نَبْتٌ- تقولُ (ضَعَوَاتٌ)»[٢].

في (أُخرى): «و(عِضَةٌ)، وهو نَبْتٌ، تقولُ (عِضَوَاتٌ)».

[٣/ ٦٨ب]

قال سيبويه: «وإذا أَضَفْتَ إلى (أُخْتٍ) قُلْتَ: (أَخَوِيٌّ) .... وأمَّا يُونُسُ فيَقُولُ (أُخْتِيٌّ)، وليسَ بقِياسٍ»[٣].

في نُسخةٍ: أبو الحسَنِ[٤] يقولُ: «لو قُلْتَ (أُخَوِيٌّ) في (أُخْتٍ) لم يَكُنْ به بَأْسٌ؛ لأَنَّكَ إنما نَسَبْتَ إلى (أُخْتٍ)، فحَذَفْتَ التاءَ ثم رَدَدْتَ مَوْضِعَ اللامِ وتَرَكْتَ همزةَ (أُخْتٍ) على حالِها»، يعني: مَضْمُومةً في النِّسْبةِ.

(فا)[٥]: ليُونُسَ أنْ يقولَ: إنَّ (أَخَواتٍ) ليس بجَمْعِ (أُخْتٍ) على لَفْظِها، كما أنَّ (لَجَبَاتٍ) ليس بجَمْعِ (لَجْبَةٍ) على لَفْظِها، ولو كانَ على لَفْظِها لكانَ (لَجْبَاتٍ)؛ لأَنَّهُ صِفةٌ، يقولون (شاةٌ لَجْبَةٌ)، وإذا كانَ كذلك لم يَدُلَّ

---

(١) إلى هنا في التعليقة ٣/ ١٨٤ من كلام الفارسي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣/ ٨٠، (هارون) ٣/ ٣٦٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨١، (هارون) ٣/ ٣٦٠-٣٦١.

(٤) انظر: تنقيح الألباب ٤٢٠.

(٥) انظر: تنقيح الألباب ٤٢٠.

هذا الجَمْعُ على أنَّ حُكْمَ التاءِ حُكْمُ تاءِ التأنيث.

وله أنْ يَحْتَجَّ بما يَحْتَجُّ به سيبويه إذا قِيلَ له: لو كانتْ أَلِفُ (كِلْتَا) كأَلِفِ (حُبْلَى) لكانوا قد جَمَعُوا بينَ حَرْفَي تأنيثٍ؛ لأنَّ التاءَ حَرْفُ تأنيثٍ.

فمِنْ ذلك قَوْلُ مَنْ يَحْتَجُّ له إنَّ التاءَ ليست للتأنيثِ، ولكنَّها تَدْخُلُ في حالِ التأنيثِ، فتُغْني في (أُخْتٍ) -باخْتِصاصِها بالمَوْضِعِ الذي لا يكونُ إلَّا مُؤَنَّثًا- عن علامةِ التأنيثِ، يَدُلُّ على ذلك سُكُونُ ما قَبْلَها، يقولُ يُونُسُ: فإذا جازَ الجَمْعُ بَينَها وبينَ أَلِفِ التأنيثِ دَلَّ ذلك على أنَّها لم تُحْذَفْ في (أَخَواتٍ) لِمعاقبةِ تاءِ الجَمِيعِ(١) لها. [٣/ ٦٩أ]

قال سيبويه: «وسَمِعْنا مِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ في جَمْعِ (هَنْتٍ) ....»(٢).

في نُسْخةِ (ج): «هَنَةٍ»، و(هَنْتٌ) أَصْوَبُ(٣).

هذا بابُ الإضافةِ إلى ما فيهِ الزَّوائِدُ مِنْ بَناتِ الحَرْفَينِ

قال سيبويه: «فقُلْتَ: (سَمَوِيٌّ)»(٤).

---

(١) في (ش١)٢٦١ب: «الجمع».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨١، (هارون) ٣/ ٣٦١.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٣١أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨١، (هارون) ٣/ ٣٦١، وهذا ما في الشرقية و(م٥)١٣١ب، واختلفت نسخ الرباحية، ففي ابن دادي٢٩٠أ- و(ح٦)١٠٤ب: «سَمِوي» بالفتح والكسر، وفي (ح٧)٢/ ٣١أ: «سُمِوي» بالضم والكسر، ولم تضبط في (ح١)٩٦ب، وقال السيرافي ٤/ ١١٤: «و(سموي)، وفي كتابي الذي منه قرأت: أو (سُموي)».

(فا): «سَمَوِيٌّ» -بفَتْحِ السِّينِ- ليس بشَيْءٍ، وهو خَطَأٌ، وقد كُنْتُ فاوَضْتُ في هذه المسألةِ، وهي في الكِتابِ بالفَتْحِ، والصَّوابُ (سُمَوِيٌّ) و(سِمَوِيٌّ) بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها(١)، وذلك أنَّ (أَسْمَاءً) دَلَّتْ على أنَّ (اسْمٌ)(٢) ليس بـ(فَعْلٍ)، ولم يَدُلَّ على أنَّهُ (فَعَلٌ) دُونَ (فِعْلٍ) أو (فُعْلٍ)؛ لأنَّ بابَ هذه الأمثلةِ في القِلَّةِ على (أَفْعَالٍ)، ومعَ هذا قد رُوِيَ (سِمُهُ) و(سُمُهُ)، ورَواهُ ثَعْلَبٌ (سُماهُ)، فجاءَ على (فُعَلٍ) مَرْدُودَ اللامِ، ولم يَرْوِ أَحَدٌ (سَمَهُ)(٣).

وكذلك (أَثْناءٌ) لا يَدُلُّ على (فَعَلٍ) دُونَ ما عَداهُ مِن الأَمْثلةِ، ولولا أنَّ (أَخٌ) و(أَبٌ) و(بَنُونَ)(٤) دَلَّتْ على أنَّ الفاءَ مفتوحةٌ، ثم جاءَ (آباءٌ) و(آخاءٌ) و(أَبْناءٌ)، فعُلِمَ أنها جَمْعُ ما انْفَتَحَتْ الفاءُ منهُ، فلا يكونُ إِلَّا (فَعَلَ) لَمَّا دَلَّتْ (أَبْناءٌ) و(آخاءٌ) و(آباءٌ) على حَرَكةِ العَينِ، فإنما يَدُلُّ (أَثْناءٌ) على حَرَكةِ العَينِ إذا ثَبَتَ أَلِفًا مُتَحرِّكةً بالفَتْحِ بدَلِيلٍ، فقد يَجُوزُ معَ هذا أنْ

---

(١) تراجع الفارسي في التعليقة ٣/ ١٩٩ عن القطع بالتخطئة هنا، وجوَّز كون (اسْمٍ) (فَعَلًا) بفتح الفاء والعين؛ لقولهم (سَمَوِيٌّ)، ولجمعهم إياه على (أَسْماءٍ).

(٢) حكى الفارسي هنا لفظ سيبويه.

(٣) انظر القاموس (سمو) ١٦٧٢ - وتنقيح الألباب ٤٢٣.

(٤) كذا في جميع النسخ بالرفع، وأراد الفارسي الحكاية.

يكونَ (فَعِلَ) أو (فَعُلَ)(١)؛ لأنَّ جِمَاعَهما في القِلَّةِ (أَفْعَالٌ).

قالَ: لم يَكْثُرْ في (فَعِلٍ) و(فَعُلٍ) (أَفْعَالٌ) كما كَثُرَتْ في (فَعَلٍ) و(فِعْلٍ)؛ لأنَّهُ يُسْتَغْنى في أَكْثَرِها بجَمْعِ الكَثْرةِ عن القِلَّةِ، ولأنهما لَيْسَا بكَثِيرِينَ.

(ع): (سَمَوِيٌّ) بفتح السين، كذا وقع هنا روايةً، وينبغي أن يكون (سُمَوِيٌّ) أو (سِمَوِيٌّ)؛ لأنَّهُ يُقالُ (سِمٌ) و(سُمٌ).

قاله أبو مروان(٢).

قال سيبويه: «وتَصْدِيقُ ذلك أنَّ أبا الخَطَّابِ كانَ يقُولُ: إنَّ بَعْضَهم إذا أَضافَ إلى (أَبْناءِ فارِسٍ) قال: (بَنَوِيٌّ)»(٣).

(فا): أيْ: تَصْدِيقُ أنَّ لك أنْ تَحْذِفَ الزَّوائِدَ، فالصَّوَابُ أنْ يكونَ (بَنَوِيٌّ) في الكتابِ ليكونَ حُجَّةً في حَذْفِ الأَلِفِ مِن (ابْنٍ)، و(أَبْناوِيٌّ) لا حُجَّةَ فيه(٤).

وقال سيبويه في (بابِ الإضافةِ إلى الجَمْعِ)(٥): «ونقولُ في (أَبْناءِ

---

(١) كذا بلا تنوين في جميع النسخ.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١١٦ب، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، وأبو مروان عبدالملك بن سراج شيخ أبي علي الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨١، (هارون) ٣/ ٣٦١.

(٤) في التعليقة ٣/ ١٨٦: «وفي نُسْخةٍ أُخْرى (أَبْناوِيٌّ)».

(٥) الكتاب ٣/ ٣٧٨، ولفظه: «ومِن ذلك أيضًا قولُهم في (أبناءِ فارِسٍ): (بَنَوِيٌّ)».

فارِسٍ) (بَنَوِيٌّ)»، وفي نُسْخةٍ أُخْرى: «(بِنَوِيٌّ)».

قال سيبويه: «وأمَّا (بِنْتٌ) فإنَّكَ تَقُولُ (بَنَوِيٌّ) مِنْ قِبَلِ أنَّ هذه التاءَ التي هي للتأنيثِ لا تَثْبُتُ في الإضافةِ ... كتاءِ (سَنبَتَةٍ) وتاءِ (عِفْرِيتٍ) .... جَعَلْناها بمنزلةِ (ابْنٍ)، فإنْ قُلْتَ: (بَنِيٌّ) جائزٌ .... فإنَّهُ يَنْبغي لك أنْ تقولَ (بَنِيٌّ) في (ابْنٍ) .... فالتاءُ يُعَوَّضُ مِنْها كَمَا يُعَوَّضُ مِنْ غيرِها»[1].

(س)[2]: التاءُ في (بِنْتٍ) و(أُخْتٍ) ونحوِهِما -وإنْ كانت للإلحاقِ- بمنزلةِ تاءِ (سَنْبَتَةٍ)[3] و(عِفْرِيتٍ)، فقد خالَفَتْهُما في أنها لا تكونُ إلَّا بَدَلًا مِن الهاءِ؛ لأنها إنَّما تَلْحَقُ الـمُؤَنَّثَ الذي له مُذَكَّرٌ للفَصْلِ بينهما، فلذلك حُذِفَتْ في الإضافةِ، وثَبَتَتِ التاءُ في (سَنْبَتَةٍ) و(عِفْرِيتٍ). [٣/ ٦٩ب]

(فا)[4]: أيْ: إنْ قُلْتَ في الإضافةِ إلى (بِنْتٍ) (بَنِيٌّ) فلم تَرُدَّ اللامَ لقَوْلِك (بَنَاتٌ)، أيْ: لأنَّكَ تَجْمَعُ بالتاءِ فلا تَرُدُّ اللامَ لَزِمَكَ أنْ تقولَ في (ابْنٍ) (بَنِيٌّ) فلا تَرُدُّ اللامَ لقَوْلِك (بَنُونَ) في الجَمْعِ، فكأنَّهُ عَوَّلَ في هذا الحِجَاجِ بأنَّهُ لا يُقالُ في (ابْنٍ) -إذا حَذَفْتَ الهمزةَ- إلَّا (بَنَوِيٌّ) وإنْ قِيلَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٠، (هارون) ٣/ ٣٦٢.

(٢) التعليقة ٣/ ١٩٩.

(٣) السَّنْبُ والسَّنْبَةُ والسَّنْبَتَةُ من الدَّهْرِ كُلُّها المدَّةُ الطويلة منه. انظر: الصحاح (سنب) ١/ ١٥٠.

(٤) انظر: التعليقة ٣/ ١٨٨.

(بَنُونَ)، وعِلَّتُهُ أَنَّكَ لَمَّا كُنْتَ تَرُدُّ في ما لم يُحْذَفْ منهُ -نحوُ (يَدٍ)- لَزِمَكَ الرَّدُّ في ما حُذِفَ منهُ.

(فا)[1]: كَأَنَّ قائِلًا قالَ: هَلَّا جَعَلْتَ (بِنْتٌ) إذا كانَ فيهِ تاءُ التأنيثِ بمنزلةِ (قُلَةٍ)، فأَجَزْتَ النَّسَبَ إليهِ بغَيرِ رَدِّ اللامِ كما أَجَزْتَهُ في (قُلَةٍ) ونحوِه.

فقالَ: لَيْسَتْ بهاءِ التأنيثِ.

(فا): قَوْلُهُ «فالتاءُ يُعَوَّضُ مِنْها كما يُعَوَّضُ مِن غيرِها»، يُرِيدُ التاءَ في (بِنْتٍ) و(أُخْتٍ)، أيْ: تُرَدُّ اللامُ، وقَوْلُهُ «كما يُعَوَّضُ مِن غيرِها»، نحوُ الهمزةِ في (ابْنٍ)، والميمِ والهمزةِ في (ابْنِمٍ)، ونحوُ هذا.

(ع): قال أبو مروان: تاءُ التأنيثِ الداخلةُ على بناتِ الحرفين جُعِلَتْ عِوَضًا من المحذوف، فصار للتاء فيها مذهبان: مذهبُ الحرفِ الأصلِ؛ لسكونِ ما قبلها، ومذهبُ هاءِ التأنيثِ؛ لأنها لا تقعُ إلى على مؤنثٍ يُخالِفُ لفظَ مذكَّرِه[2].

قال سيبويه: «وكذلك (كِلْتَا) و(ثِنْتَانِ)، تَقولُ: (كِلَوِيٌّ) و(ثَنَوِيٌّ)»[3].

---

(١) انظر: التعليقة ٣/ ١٨٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١١٧أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، وأبو مروان عبدالملك بن سراج شيخ أبي علي الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٢، (هارون) ٣/ ٣٦٣.

(فا)[1]: إذا أَضَفْتَ إلى (كِلْتَا) رَدَدْتَ اللامَ؛ لحِذْفِكَ التاءَ، كما تَرُدُّ اللامَ في (بِنْتٍ)؛ لحِذْفِكَ التاءَ مِنْها، والأَلِفُ في (كِلْتَا) أَلِفُ تَأْنِيثٍ فتَحْذِفُها كما تَحْذِفُ عَلاماتِ التأنيثِ في النَّسَبِ، و(ثِنْتَانِ) مِثْلُهُ. فيَلْزَمُكَ رَدُّ اللامِ فيها؛ لحِذْفِكَ التاءَ، مِثْلَ (بِنْتٍ) و(كِلْتَا)؛ لأنَّ ما قَبْلَها ساكِنٌ كما أنَّ ما قَبْلَها ساكِنٌ.

(ح): يَذْهَبُ إلى أنَّ التاءَ في قَوْلِك (ثِنْتَانِ) هي التي عليها الكَلامُ، ولَيْسَتْ بهاءٍ صارَتْ تاءً للاتِّصالِ؛ لأَنَّهُ ليس لـ(ثِنْتَيْنِ) و(كِلْتَا) واحِدٌ.

سيبويهِ يقولُ: التاءُ في (كِلْتَا) بَدَلٌ مِن الأَلِفِ في (كِلا)، مِثْلُ التاءِ التي هي عِوَضٌ مِن الواوِ، فلذلك حُذِفَ أَلِفُ التأنيثِ ورُدَّ ما التَّأْنِيثُ بَدَلٌ مِنْهُ، وهو الواوُ[2].

وكانَ أبو عَمَرَ[3] يقولُ: «(كِلْتَا) (فِعْتَلٌ)، التاءُ زَائِدةٌ والأَلِفُ أَصْلٌ، فتقولُ فيها (كِلْتَوِيٌّ)»[4]، وليس أَحَدٌ مِن النَّحْويينَ عَلِمْتُهُ يقولُ بقَوْلِه إلَّا

---

(١) انظر: التعليقة ٣/ ١٨٩.

(٢) نقل في التعليقة ٣/ ١٩٠ هذه الحاشية عن ابن السراج عن المبرد. وهي في الأصول ٣/ ٧٨ عن المبرد باختلاف يسير.

(٣) انظر هذا الخلاف في: سر الصناعة ١/ ١٥١- وعلل النحو ٣٩١- واللباب للعكبري ٢/ ٣٣٨- واللسان (كلا) ١٥/ ٢٢٨- والتاج (كلا) ٣٩/ ٤١٥.

(٤) انظر كلام الجرمي في: التعليقة ٣/ ١٩٠- وشرح السيرافي ٤/ ١١٧.

على قَوْلِ مَن قال (حُبْلَوِيٌّ)، لا على أنَّها لامٌ[1].

(ع): قال الشيخ أبو مروان: تاء (كِلْتَا) عند سيبويه على ظاهر كلامه تاءُ تأنيثٍ كتاءِ (بِنْتٍ) وعِوَضٌ من المحذوفة كما هي، غيرَ أنها لـمَّا صارت للإلحاق جازَ أن تلحَقَها ألفُ التانيثِ، فوَجَبَ فيها في النسبة ما وَجَبَ في تاءِ (بِنْتٍ).

ومَن قال: إنَّ التاء في (كِلْتَا) بَدَلٌ من الواو كما نُبْدِلُ الحرفَ من الحرف، وَجَبَ عليه أن يقول (كِلْتَيْ).

وكان الجَرْمِيُّ يقول: (كِلْتَا) (فِعْتَلٌ) بالألفِ من الأصلِ والتاءُ زائدةٌ، ولا نعلمُ زيادةَ هذه التاءِ قبلَ لامِ الفعل[2].

قال سيبويه: «وإنَّما ثَقَّلْتَ كتَثْقِيلِكَ (كَيْ) اسْمًا»[3].

قَوْلُهُ «وإنَّما ثَقَّلْتَ كتَثْقِيلِكَ (كَيْ) اسْمًا»، ليس يَجُوزُ أنْ يُرِيدَ بِهِ أنَّ المضمومَ إلى (ذَيْتَ) في الإضافةِ ليس لامُ الفِعْلِ مِنْها قَبْلَ الإضافةِ، وإنَّما هو حَرْفٌ اجْتُلِبَ لها كما اجْتُلِبَ لـ(كَيْ) اسْمًا أَجْنَبِيٌّ؛ لأنَّهُ قد قال في أَوَّلِ

---

(١) الحاشية كلها في: التعليقة ٣/ ١٩٠.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١١٧أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، وأبو مروان عبدالملك بن سراج شيخ أبي علي الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٢، (هارون) ٣/ ٣٦٣.

الفَصْلِ[١]: إِنَّهُ مَرْدُودٌ وليس بمُسْتَأْنَفٍ، وإنما يُرِيدُ أَنَّهُ إذا جازَ أَنْ يُضَمَّ إلى (كَيْ) ما ليس هو في الأَصْلِ لها -معَ أنها قَبْلَ الضَّمِّ حَرْفٌ- فأَنْ يُرَدَّ إلى (ذيتَ) ما هو في الأَصْلِ لها معَ أَنَّها قَبْلَ الضَّمِّ اسْمٌ أَوْلى وأَجْدَرُ.

قال سيبويه: «وقَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ في ما زَعَمَ يُونُسُ: (آخَاءٌ)»[٢].

أَنْشَدَ الجَرْمِيُّ لابْنِ أبي الـمُهَلَّبِ:

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنا إِذْ نَسَبْتُمُ ... وأَيُّ بَنِي الآخَاءِ تَنْبُو مَناسِبُهْ[٣]

[٣/ ٧٠أ] قال سيبويه: «وقالوا في (الاثْنَيْنِ): (أَثْنَاءٌ)، فهذا يُقَوِّي»[٤].

(فا): (أَثْنَاءٌ) جَمْعُ (اثْنٍ) على أَنَّهُ (ثِنْيٌ)، كَما أَنَّ (أَسْمَاءً) جَمْعُ (اسْمٍ) و(ابْنٍ) على (بَنًا) أو (سِمْوٍ) أو (سِمًا)[٥]، فالجَمْعُ على هذا التَّقْدِيرِ وإنْ كانَ لا

(١) يعني: في أول الفقرة التي تكلَّم فيها على (ذيت)، انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٣، قال: «واعلم أنَّ (ذَيْتَ) بمنزلةِ (بِنْتٍ)، وإنما أصلها (ذَيَّةُ)، عُمِلَ بها ما عُمِلَ بـ(بِنْتٍ)، يدلُّك عليه اللفظُ والمعنى».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٢، (هارون) ٣/ ٣٦٣.

(٣) من الطويل، ونُسِبَ في شرح السيرافي ٤/ ٣٢٧ إلى ابن أخي المهلب، وفي الخصائص ١/ ٢٠١ إلى بشر بن المهلب، وفي الخصائص ١/ ٣٣٨ إلى بعض بني المهلب، وقال الفارسي في الإغفال ١/ ٢٢٤ عن البيت: «أنشدناه أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عمر»، وأنشده الفارسي في: الشيرازيات ١/ ٣٢٤- والعضديات ٦٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٢، (هارون) ٣/ ٣٦٤.

(٥) كذا العبارة في جميع النسخ، ولعل صوابها: «كما أن (أفعالًا) جمع (اسمٍ) و(ابنٍ)»، أو «كما أن (أسماءً) جمع (اسمٍ)، و(أَبْنَاءً) جمع (ابنٍ)».

يُتَكَلَّمُ بـ(بَنًا)، فكذلك (أَثْناءٌ) جَمْعٌ لـ(اثْنٍ) على أَنَّهُ (ثِنْيٌ) أو (ثِنًا) وإنْ كان لا يُتَكَلَّمُ بـ(اثْنٍ)، كما لا يُتَكَلَّمُ بما هو جَمْعٌ له في التَّقْدِيرِ مِن (اسْمٍ) و(ابْنٍ) في لُغَةِ مَن قالَ (اسْمٌ)، فأمَّا مَن قال (سُمُهُ) و(سِمُهُ) فقد يَجُوزُ أنْ يكونَ اسْمًا جَمْعًا لهما.

قال سيبويه: «وأمَّا (كِلْتَا) فيدُلُّك على تَحْرِيكِ عَيْنِها قولُهم (كِلا أَخَوَيْكَ)، فـ(كِلَا) كـ(مِعًى) واحِدِ (الأَمْعَاءِ)»[1].

يعني: أنَّ التاءَ في (كِلْتَا) مَقْلُوبةٌ مِن الياءِ؛ لأنَّ أَصْلَ (كِلا) عندَنا الياءُ لِلُزُومِ الإمالةِ، فأَبْدَلَ مَكانَ الياءِ التاءَ، كما أُبْدِلَتِ الواوُ مِن ياءِ (شَرْوَى).

قال سيبويه: «ومِنْ ثَمَّ جَعَلَ (ذَيْتَ) في الإضافةِ كأنَّها اسْمٌ لم يَكُنْ فيهِ قَبْلَ الإضافةِ تاءٌ، فإذا جَعَلْتَها كذلك ثَقَّلْتَها»[2].

(فا)[3]: ينبغي أنْ يكونَ على قَوْلِ الأَخْفَشِ (ذَيَوِيٌّ) في الإضافةِ؛ لأنَّهُ يقولُ (يَدْوِيٌّ) وسيبويهِ يقولُ (يَدَوِيٌّ)[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٣، (هارون) ٣/ ٣٦٤، وفي الرَّباحية [انظر:(ح٦)١٠٥ب]: «رأيت كلا أخويك».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٣، (هارون) ٣/ ٣٦٥.

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٤٢٦-٤٢٧.

(٤) المعروف عن الأخفش (يَدْيِيٌّ). انظر: المقتضب ٣/ ١٥٢- وعمدة الكتاب للنحاس ٢٥٣- والمنصف ١/ ٦٤- اللباب للعكبري ٢/ ١٥٣- واللسان (يدي) ١٥/ ٤١٩. وفي المحكم لابن =

فإنْ قِيلَ: العَينُ في (ذَيَتَ) ليسَتْ مُتَحرِّكةً في الأَصْلِ، ولا دَخَلَتْها الحركةُ كما دَخَلَتْ في (يَدٍ) قَبْلَ النَّسَبِ، ونَسَبْتَ إليها معَ إِبْقاءِ الحركةِ، فلِمَ حَوَّلْتَ العَينَ منها؟

قِيلَ: حَرَّكْتُ العَينَ منها -كما حَرَّكْتُها في (حَيَّةٍ)[1]- كَراهةَ اجتماعِ الياءاتِ، فالعِلَّةُ في (ذَيَوِيٍّ) هي العِلَّةُ في (حَيَوِيٍّ) بعَيْنِها، على أَنَّهُ إذا جازَ تَحرِيكُ العَينِ في الاسْمِ الصحيحِ وفي ما لا تَتَوالى فيه الياءاتُ -كقَوْلِهِ:

كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ . . . .[2]

قال أبو عُمَرَ: «نَسَبَها إلى الرَّمْلِ»[3]- فتَحْرِيكُ حَرْفِ العِلَّةِ أَجْوَزُ، وفي ما تَتَوالى فيه الياءاتُ أَوْلى. [٣/ ٧٠ب]

قال سيبويه: «وأَمَّا (فَمٌ) فقد ذَهَبَ مِنْ أَصْلِهِ حَرْفانِ؛ لأَنَّهُ كانَ أَصْلُهُ

سيده ٩/ ٣٦٣ عن الزجاج: «والنَّسبُ إليه عَلَى مَذْهَبِ سَيبَوَيْه (يَدَوِيٌّ)، والأَخْفَشُ يُخالِفُه فيقُولُ (يَدْيِيٌّ)، كَـ(ثَدْيِيٍّ)، وقد بَيَّنَّا الفَرْقَ بينَ قَوْلِ سيبَوَيْهِ والأَخْفَشِ في شَرْحِ كتابِ سِيبَوَيْهِ».

(١) سبق الكلام على النسبة إلى (حَيَّةٍ) في ص١٠٥٨-١٠٥٩.

(٢) من الطويل، وهو صدر بيتٍ عجزه: (على مِثْلِها تُقْضَى الهُمُومُ الطَّوارِقُ)، وهو لعُبَيْسِ بن شَيْحانَ، كما في: نوادر أبي زيد ٢١٠، وبلا نسبة في: البصريات ٨١٥- والعضديات ٢٠٠. و(الكميتُ) من النوق التي خالط حمرتها سوادٌ، و(الكِناز) المكتنزة اللحم. انظر: الصحاح (كمت) ١/ ٢٦٣، و(كنز) ٣/ ٨٩٣.

(٣) قال أبو حاتم في تعليقه على نوادر أبي زيد ٢١٠: «(رَمَلِيَّةٌ): منسوبةٌ إلى (الرَّمَلِ) من السَّيْرِ، في ما أظنُّ».

(فَوْهٌ)، فأَبْدَلُوا الميمَ مَكانَ الواوِ»[١].

(س)[٢]: إنَّما أَبْدَلُوا الميمَ مِن الواوِ لأنَّهما جَمِيعًا مِن الشَّفَةِ معَ الباءِ، وكانت الميمُ أَوْلى مِن الباءِ لأنَّ الواوَ مِن الشَّفَةِ ثم تَهْوِي[٣] في الفَمِ، والميمُ يَهْوِي حتى يَتَّصِلَ بالخَياشِيمِ لِمَا فيها مِن الغُنَّةِ، والباءُ مُلازِمةٌ لِمَوْضِعها.

قال سيبويه: «رَدَّ في (فَمٍ) العَينَ، فجَعَلَها مَكانَ اللامِ، كما جَعَلُوا الميمَ مَكانَ العَينِ في (فَمٍ) ....»[٤].

(فا): قَوْلُهُ: «رَدَّ في (فَمٍ) العَينَ، فجَعَلَها مَكانَ اللامِ، كما جَعَلُوا الميمَ مَكانَ العَينِ» تَصْرِيحٌ بمَذْهَبِ (ب) و (ح)[٥]، وهو أنَّ (فَمَوَانِ) جَمْعٌ بَينَ العِوَضِ والـمُعَوَّضِ منه.

قال سيبويه: «قالَ الشَّاعِرُ ....:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٣، (هارون) ٣/ ٣٦٥.

(٢) التعليقة ٣/ ١٩٣، وهو في المقتضب ٣/ ١٥٨ بلفظ قريب.

(٣) أي: الواو.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٣، (هارون) ٣/ ٣٦٥.

(٥) انظر مذهبهما في: الخصائص ٣/ ١٤٧- وسر الصناعة ١/ ٤١٧، وفيه: «أن أبا علي حكى لنا عن أبي بكر وأبي إسحاق أنهما ذهبا إلى أنَّ الشاعرَ جَمَعَ بين العوض والمعوض منه لأن الكلمة مجهودة منقوصة»، ونقله الفارسي في العسكريات ١٨٣ عن أبي بكر، وفي العضديات ٣٦ عن بعض شيوخه. وانظر المذهبين في: اللباب للعكبري ٢/ ٣٢٩- واللسان (فوه) ١٣/ ٥٢٦.

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... على النَّابِحِ العاوِي أَشَدَّ رِجَامِ»[١]

(س)[٢] و(فا)[٣]: قَوْلُهُ «فَمَوَيْهِما»، الميمُ بَدَلٌ مِن الواوِ؛ لأنَّهما جَمِيعًا مِن الشَّفَةِ، والواوُ بَدَلٌ مِن الهاءِ؛ لخَفاءِ الواوِ ولِلِينِها، ولأنَّ الهاءَ خَفِيَّةٌ مِثْلُها، ألا ترى أنَّ النَّحْويينَ يَسْتَقْبِحُونَ (عَلِيهِي مالٌ)[٤]؛ لخَفاءِ الهاءِ.

وما أَنْشَدَهُ مِنْ بَيْتِ الفَرَزْدَقِ (هُما نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما)، وأَجازَ على هذا (فَمَوانِ)، وهذا عندَ أبي العبَّاسِ خَطَأٌ[٥]؛ لأنَّ الميمَ في (فَمٍ) بَدَلٌ مِنَ الواوِ، فلا يُجْمَعُ بينَهما، وليسَ بِحُجَّةٍ عندَهُ؛ لأنَّهُ قالَهُ بَعْدَ اخْتِلاطِهِ، (ج)[٦].

(ع): قال الشيخ أبو مروان: رَدَّ الواوَ مع دخولِ المبدَلِ منها وهو الميم، ولا يُستنكَرُ مثلُ هذا في الضرورة، فقد يَزيدون في الكلمةِ حرفًا من

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٣، (هارون) ٣/ ٣٦٥. والبيت من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٢١٥- والخزانة ٤/ ٤٦٠.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ١٥٨.

(٣) التعليقة ٣/ ١٩٤، ولم ينقله ثَمَّ عن المبرد، وانظر: تنقيح الألباب ٤٢٦.

(٤) انظر: المقتضب ١/ ٣٧- والمحكم ٤/ ٣٤٧.

(٥) يظهر أنه يريد بالخطأ هنا اللحن، لا الخروج عن القياس؛ بدلالة آخر الحاشية، ولم أجد ذلك عنه، ولعله قاله في أول أمره، ثم عاد إلى جادَّة الجمهور، واحتج بالبيت في المقتضب ٣/ ١٥٨- ١٥٩، وجعل (فمويهما) شاذًّا، وممن ذكر أن هذا غلط من الفرزدق صاحب العين ١/ ٥١، وذكر ابن جني في سر الصناعة ١/ ٤٢٠ أن تخريج الكلمة على أن فيها جمعًا بين العوض والمعوض أحسن من حملها على الغلط.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٠٥ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

لفظِ ما هو موجود فيه كـ(القُطْنُنّ)[1]، فكيفَ من لفظِ ما قد غُيِّرَ.

ويجوز أن يكونَ -لـمَّا كان الساقطُ من بناتِ الحرفين الأغلبُ عليه أن يكونَ أخيرًا واوًا- أَتى بالواوِ؛ لأَنَّهُ رأى (الفَمَ) على حرفين.

وقال بعضهم: الميمُ بدلٌ من الهاء، والساقطُ من (فَمٍ) الواو، فلذلك رَدَّها[2].

قال سيبويه: «فإنْ قالَ (فَمانِ) فَهْوَ بالخِيارِ، إنْ شاءَ قالَ (فَمَوِيٌّ)، وإنْ شاءَ قالَ (فَمِيٌّ)، ومَنْ قالَ (فَمَوانِ) قالَ (فَمَوِيٌّ) على كُلِّ حالٍ»[3].

(فا)[4]: ومَنْ قالَ (فَمانِ) قالَ في النَّسَبِ (فَمِيٌّ)، ولَهُ أنْ يقولَ (فَمَوِيٌّ) كَما كانَ له في (يَدٍ) (يَدَوِيٌّ).

ومَن قالَ (فَمَوَانِ) لم يَجُزْ لَهُ إِلَّا أنْ يقولَ (فَمَوِيٌّ)، كَما أَنَّهُ ليس له أنْ يقولَ في (ابْنٍ) و(أُخْتٍ) إِلَّا (بَنَوِيٌّ) و(أَخَوِيٌّ)، فيَرُدُّ اللامَ مِن أَجْلِ الزِّيادةِ؛ إذْ كانَ لَهُ الرَّدُّ في ما لا زِيادةَ فيه، وهذا قِياسٌ مُطَّرِدٌ.

(فا): كَما أَنَّهُ إذا قال (يَدٌ) و(غَدٌ) كان بالخِيَارِ، فإذا كان في الاسْمِ

---

(١) هو (القُطْنُ)، ولكنه ضُعِّفَ لضرورة الشعر. انظر: العين ٥/ ١٠٣- والتاج (قطن) ٣٦/ ٥.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١١٧ب، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، وأبو مروان عبدالملك بن سراج شيخ أبي علي الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٣، (هارون) ٣/ ٣٦٦.

(٤) التعليقة ٣/ ١٩٤.

شَيْءٌ فحَذَفَهُ منه لم يَكُنْ مِنَ الرَّدِّ بُدٌّ، نحوُ (بَنَوِيٌّ) في (ابْنٍ).

قال سيبويه: «يَدُلُّكَ على ذلك قولُهم (ذَوَاتَا)»[١].

(فا): هذا يعني: (ذَوَاتَا) لا يَدُلُّ كما يَدُلُّ (دَمَيَانِ) عندَهُ على أنَّ (دَمٌ)[٢] (فَعَلٌ)؛ لأنَّ لامَ (دَمٍ) رَجَعَتْ بَعْدَ أنْ جَرَتِ العَينُ مُتَحرِّكَةً بالإعرابِ، فرَدَّ معَ تَرْكِها على ما جَرَتْ عليه، فكذلك لامُ الفِعْلِ مِن (ذَاةٍ) رَجَعَتْ إليها في تَثْنِيَتِها بَعْدَ أنْ جَرَتِ العَينُ مُتَحرِّكَةً بالفَتْحِ لِدُخُولِ هاءِ التأنيثِ عليها، فبَقِيَتِ العَينُ مُتَحرِّكَةً على ما كانتْ عليه، ولولا ذلك لكانَ الرَّدُّ كَلا رَدٍّ فيها وفي (دَمَيَانِ)؛ لأنَّ الحَرْفَ الموجودَ بمنزلةِ الحركةِ المحذوفةِ، ألا ترى أنَّ (جَمَزَى) النَّسَبُ إليها كالنَّسَبِ إلى (حُبَارَى)، و(قَدَمٌ) لا يَنْصَرِفُ البَتَّةَ اسْمَ امْرَأَةٍ كـ(عَنَاقٍ)، فقد جَرَتِ الحركةُ مَجْرَى الحَرْفِ في (حُبَارَى) و(عَنَاقٍ)، وإذا كان كذلك فحَذْفُ الحَرَكةِ نَقْضٌ للغَرَضِ المقصودِ؛ لأنَّ المقصودَ تَكْثِيرُ الاسْمِ، فلهذا رُدَّ إليهِ المحذوفُ، ومعَ حَذْفِ الحركةِ يكونُ الرَّدُّ كَلا رَدٍّ. [٣/ ٧١أ]

قال سيبويه: «وأَمَّا الإضافةُ إلى (شاءٍ) فـ(شاوِيٌّ) .... وإنْ سَمَّيْتَ بهِ رِجُلًا أَجْرَيْتَهُ على القِياسِ، تقولُ: (شائِيٌّ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (شاوِيٌّ)»[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٤، (هارون) ٣/ ٣٦٨.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو كثير في كلام الفارسي، على نية الحكاية.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٤، (هارون) ٣/ ٣٦٧.

(فا)[١]: الواوُ في (شَاوِيٍّ) ينبغي عندي أنْ يكونَ بَدَلًا مِن الهمزةِ، وأنَّ اللامَ مِن (شاءٍ) ليست بمُنْقَلِبةٍ عن شَيْءٍ، ولأَنَّ العَينَ واللامَ لا يَعْتَلَّانِ جَمِيعًا، ولذلك قال سيبويه: «وإنْ سَمَّيْتَ به رَجُلًا قُلْتَ (شَائِيٌّ)، أَجْرَيْتَهُ على القِياسِ»[٢].

قال (ب)[٣]: «(شَاءٌ) مِثْلُ (ماءٍ)؛ لأنَّ الهمزةَ تَصْلُحُ أنْ تكونَ فيهما مُبْدَلةً مِن هاءٍ؛ لقَوْلِهِم (مُوَيْهٌ) و(شُوَيْهَةٌ)».

(ج)[٤]: وهذا عندَهُ شاذٌّ، وإنَّما هو مسموعٌ[٥].

وأَنْشَدني أبو الحسَنِ قال: أَنْشَدَنا ثَعْلَبٌ، عَنْ ابن الأَعْرابيِّ:

وَرُبَّ خَرْقٍ نازِحٍ فَلاتُهُ
لا يَنْفَعُ الشَّاوِيَّ فِيهِ شاتُهُ[٦]

قال سيبويه: «وأمَّا الإضافةُ إلى (لاةٍ) مِنَ (اللَّاتِ والعُزَّى) فإنَّكَ تَمُدُّها

---

(١) انظر: تنقيح الألباب ٤٢٨.

(٢) يُلحظ اختلاف هذا النقل عن النص المحشى عليه بالتقديم والتأخير.

(٣) الأصول ٣/ ٧٩.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٠٦أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٥) أيْ: (شاويٌّ).

(٦) من الرجز، وهما لمُبَشِّرِ بنِ هُذَيل بن فَزارةَ الشَّمْخِيِّ، كما في (حمر): اللسان ٤/ ٢١٤- والتاج ١١/ ٧٩.

كما تُمَدُّ (لا) إذا كانتِ اسمًا، وكما تُثَقِّلُ (لَوْ) و(كَيْ)»[١].

(فا): الأُصُولُ مِن (اللَّاتِ) (لا)، والزَّائِدُ لامُ التَّعْرِيفِ وهاءُ التأنيثِ، وهي محذوفةٌ، مِن (لَوَيْتُ) إذا عَوَّجْتَ[٢]، ويَدُلُّك على أنَّ المعنى ذلك قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾[٣]، فأَوْصَوْهُم بالتَّلْوِيَةِ عليها والتَّعْرِيجِ والتَّمْسُّكِ بها، فاسْمُها مُشْتَقٌّ مِن هذا، فلو نَسَبْتَ إليها على قِيَاسِ هذا القَوْلِ لكانَ (لَوَوِيٌّ)، تَرُدُّ المحذوفَ وتُبْقِي حركةَ العَيْنِ كما أَبْقَيْتَها في (ب)[٤]، فيَصِيرُ (لَوَى)، ولا يكونُ (لآءً)؛ لِئَلَّا يَتَوالى إعلالانِ، ثم تَنْسِبُ إلى (لَوًى) (لَوَوِيٌّ)، كما تقولُ (رَحَوِيٌّ)، ونِسْبةُ سيبويهِ إليها كنِسْبتِهِ إلي (لا)، لا يُنافي أنْ يكونَ أَصْلُها ما قُلْنا، ولا يَدُلُّ على أنها حَرْفٌ في الحقيقة، ألا ترى أنَّ (ذا) مِن قَوْلِك (هذا زَيْدٌ) اسْمٌ، ومعَ هذا أَنَّك إذا سَمَّيْتَ رَجُلًا بقَوْلِك (ذا) قُلْتَ (ذا)، فأَجْراهُ مَنْقُولًا مُجْرَى (لا)، ولم تَرُدَّ إليه في النَّقْلِ لامَ الفِعْلِ وهي الياءُ، ولم يَدُلَّ صَنِيعُهُ هذا على أنَّ (ذا) عندَهُ حَرْفٌ كـ(لا)، ولكنَّهُ أَجْراها مُجْرَى (لا)؛

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٤، (هارون) ٣/ ٣٦٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٠٦أ]: «لاتٍ» بدل (لاةٍ).

(٢) انظر: القاموس (لوو) ١٧١٧، ونقل فيه رأي الفارسي هنا أن (اللَّاتَ) (فَعَلَةٌ) من (لَوَى).

(٣) سورة ص ٦.

(٤) كذا في النسخ (ب) وعليها مدة!

لأنَّ المحذوفَ وما انْقَلَبَتْ عنه العَينُ مُثْبَتٌ لهما من جهةِ التقديرِ، لا مِن جِهةِ السَّماعِ، فضَعُفَ تأثيرُهُ وحُكْمُهُ فأَشْبَها الحُرُوفَ، وقد صَرَّحَ بهذا الذي قُلْنا، فقال: «فهذه الحُرُوفُ وأَشْباهُها التي ليس لها دَلِيلُ تَحْقِيرٍ ولا جَمْعٍ ولا تَثْنِيةٍ ولا فِعْلٍ إنَّما يُجْعَلُ ما ذَهَبَ منهُ مِثْلَ ما هو فيهِ»[1]. [٣/ ٧١ب]

قال أبو عليٍّ[2]: أَخْبَرَنا أبو بَكْرِ بنُ دُرَيْدٍ[3] أنَّ بَعْضَ القُرَّاءِ قَرَأَ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾[4] بِتَثْقِيلِ التاءِ.

قال أبو عليٍّ: فتَقُولُ على هذا إذا أَضَفْتَ إليه (لاتِّيٌّ)، كما تقولُ في (رَادٍّ): (رَادِّيٌّ)[5].

قال سيبويه: «وليسَ الأَلِفُ ههنا بِعِوَضٍ»[6].

قَوْلُهُ: «وليس الأَلِفُ بِعِوَضٍ» لأنَّ أَلِفَ (ابْنٍ) و(اسْمٍ) عِوَضٌ مِن الذَّاهِبِ، عند (ب). [٣/ ٧٢أ]

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٨.

(٢) انظر: التعليقة ٣/ ٢٠١.

(٣) ذكر ابن دريد هذه القراءة في جمهرة اللغة (لتت) ١/ ٨٠.

(٤) سورة النجم ١٩، وتشديد التاء رواية لابن كثير، وقراءة ابن عباس ويعقوب ومجاهد وغيرهم. انظر: معاني الفراء ٣/ ٩٨- والمحتسب ٢/ ٢٩٤- والنشر ٢/ ٣٧٩.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٣٤ب.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٤، (هارون) ٣/ ٣٦٨.

هذا بابُ الإضافةِ إلى ما ذَهَبَتْ فاؤُهُ مِنْ بَناتِ الحَرْفَينِ

قال سيبويه: «ولا سَبِيلَ إلى رَدِّ الفاءِ؛ لِبُعْدِها، وقد رَدُّوا في التَّثْنِيةِ والجَمْعِ بالتاءِ بَعْضَ ما ذَهَبَتْ لامَاتُهُ»[1].

(أُخْرى): «في النَّسَبِ لِبُعْدِها، فلم تَقْوَ الإضافةُ على رَدِّها، ألا ترى أنهم لم يَرُدُّوا في الجَمْعِ بالتاءِ شَيْئًا مِن هذه الفاءاتِ لِبُعْدِها، وقد ....».

قال سيبويه: «وذلك (عِدَةٌ) و(زِنَةٌ)، فإذا أَضَفْتَ قُلْتَ: (عِدِيٌّ) و(زِنِيٌّ) .... ولا تَقُولُ (عِدَوِيٌّ) .... وتقُولُ في الإضافةِ إلى (شِيَةٍ): (وِشَوِيٌّ)، لم تَسْكُنِ العَينُ كما لم تَسْكُنِ الميمُ إذا قالَ (دَمَوِيٌّ)»[2].

قال أبو الحَسَنِ[3]: القِياسُ إِسْكانُ العَينِ[4]؛ لأَنَّكَ إذا رَدَدْتَ الواوَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٥، (هارون) ٣/ ٣٦٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٥، (هارون) ٣/ ٣٦٩.

(٣) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية في آخر الباب، وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٠٧أ]، وفيها: «الاسمَ كبناءٍ يكون عليه الأسماء فإنها ترد إلى الأصل .... كان أصله فعلًا»، وذكر أول الحاشية في الأصول ٣/ ٨٠.

(٤) الأخفش يخالف سيبويه هنا في النسب إلى (شِيَةٍ)، فسيبويه يقول (وِشَوِيٌّ) بفتح الشين وواو بعدها، والأخفش يقول (وِشْيِيٌّ) بسكون الشين وياء بعدها، وقد ذكر الفارسي هذا الخلاف في حاشية لاحقة في ص ١١٣٤. وانظر الخلاف في: المقتضب ٣/ ١٥٦- والأصول ٣/ ٨٠- والمنصف ١/ ٦٣- والمفصل ٢٦٣- واللباب =

في (عِدَةٍ) وأَرَدْتَ أنْ تَبْنِيَ الاسْمَ بِناءً تكونُ عليه الأسماءُ فإنَّهُ يُرَدُّ إلى أَصْلِهِ، كما رَدُّوا (ذُو) إلى (ذَوًا)؛ إذْ كانَ أَصْلُه (فَعَلٌ)، و(دَمٌ) إنما رَدُّوا ما ذَهَبَ مِنْهُ لجَهْدِ الحَرْفِ، وقد يجوزُ أنْ لا يُرَدَّ في (دَمٍ)، ولا يجوزُ في (شِيَةٍ) وأَخواتِها إلَّا الرَّدُّ[1].

قال أبو عمر[2]: الرَّدُّ في (شِيَةٍ) لا بد منه؛ لأنَّه يُبْقي الاسمَ على حرفين أحدهما حرف لينٍ.

(شِيَةٌ) ليسَتْ مِثْلَ (عِدَةٍ)؛ لأنَّ (عِدَةً) يَبْقَى فيها حَرْفانِ مِن حُرُوفِ الصِّحَّةِ.

عند (ب): في (أُخْرى): «إنما قالوا (وِشَوِيٌّ) لأنَّهُ نَسَبٌ إلى الاسْمِ، وفيه الشِّينُ مَكْسُورةً كالثاني مِن (شَجٍ) ففَتَحَها».

للعكبري ٢/ ١٥٣- وشرح الشافية ٢/ ٦٧، وقد انتصر المبرد في مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢١١] للأخفش.

(١) هذا نهاية الحاشية في كل النسخ، وهو المناسب للمعنى، ولكن أبا نصر قال في شرح عيون سيبويه ٢٢١ إن منتهى كلام الأخفش «كان أصله فعل»، مع أن الحاشية كلها جاءت في طرة نسخة ابن يبقى ١٥٩ب المنسوخة من نسخة أبي نصر.

(٢) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية في آخر الباب، وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٠٧أ]، وفيها: «أبو عمر الجرمي»، وجاء في حواشي الشرقية: «(ط): أبو عمر الجرمي، فضُرِبَ عليه، وصُحِّح (أبو عثمان)». وقال الشاطبي في المقاصد الشافية ٧/ ٥٧٤: «وإلى هذا المعنى أشار الجرمي في طُرَّةِ الكتاب بقوله: الرد ....». وجاءت في طرة نسخة ابن يبقى ١٥٩ب.

وفي ما زَعَمَ أبو الحسَنِ[١]، عن حَمَّادِ بنِ الزِبْرِقانِ[٢]، أنَّ ناسًا مِن العَرَبِ يقولون في النَّسَبِ إلى (عِدَةٍ): (عِدَوِيٌّ).

يعني: وذلك أنَّكَ إذا رَدَدْتَ لم ....[٣]. [٣/ ٧٢ب]

قال أبو عليٍّ: ذلك مِنْ أَجْلِ أنَّ (شِيَةً) وأَخَواتِها على حَرْفَينِ أَحَدُهما حَرْفُ لِينٍ[٤].

(ع): قال أبو مروان: إنَّ ما ذَهَبْتَ فاؤه من بنات الحرفين ولامُهُ حرفٌ صحيحٌ فإنه لا يُرَدُّ إليه الذاهبُ في النسبةِ، كما لم يجئْ منه شيءٌ مردودًا في تثنيةٍ ولا جمعٍ.

فإنْ كانَ لامُ الفعلِ منه ياءً لم يكن بُدٌّ من رَدِّ الذاهبِ، ولا يحذِفُ سيبويه الحركةَ من الحرف الثاني إذا رَدَّ الفاءَ؛ لأنَّ الضرورةَ لم تُوجِبْ أكثرَ من رَدِّ الحرف.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/ ١٩٢، قال: «وحكى الأخفش عن حماد بن الزبرقان النحوي».

(٢) رواية كوفي نحوي، عاصر يونس بن حبيب وحمادًا الرواية، كان يشرب الخمر ومتهمًا في دينه، انظر: تهذيب اللغة ١/ ١٠- والأغاني ١٦/ ٢٣٧- وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٥- وتاريخ الإسلام ٩/ ٣٨٣- وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٧.

(٣) هذه الحاشية على قوله: «لم تَسْكُنِ العَينُ كما لم تَسْكُنِ الميمُ إذا قالَ (دَمَوِيٌّ)».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٣٥ب، وهذه الحاشية على قول الأخفش: «ولا يجوزُ في (شِيَةٍ) وأَخواتِها إِلَّا الرَّدُّ».

و(دَمٌ) عند أبي العباس (فَعَلٌ)، يَسْتَدِلُّ على ذلك بقولهم (دَمِيَ يَدْمَى دَمًا)، وفاعِلُه (دَمٍ)، وسيبويه إنما تكلَّم في الدم المسفوح لا في مصدره، ومذهب سيبويه أنه (فَعْلٌ) بتسكين العين، وكذلك مذهب الأخفش[1]، قاله (س)[2].

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ وَلِيَ آخِرَهُ ياءَينِ مُدْغَمَةً إحْداهُما في الأُخْرى

قال سيبويه: «فإذا أَضَفْتَ إلى شَيْءٍ مِنْ هذا تَرَكْتَ الياءَ الساكنةَ وحَذَفْتَ الـمُتَحَرِّكةَ؛ لِتَقارُبِ الياءاتِ معَ الكسرةِ ....»[3].

(فا): هو مِثْلُهُ؛ لأنَّ الكَسْرةَ التي كانت تَصِيرُ في الدَّالِ مِن (أُسَيِّدِيٍّ) -لو قِيلَ- مِثْلُ الياءِ الساكنةِ في (أُسَيِّدٍ).

(فا): (أُسَيْدِيٌّ) ليس مِثْلَهُ في الكلامِ. [٣/ ٧٣أ]

قال سيبويه: «وإذا أَضَفْتَ إلى (مُهَيِّمٍ) قُلْتَ: (مُهَيِّمِيٌّ)؛ لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَ الْيَاءَ الَّتِي تَلِي الْمِيمَ صِرْتَ إِلَى مِثْلِ (أُسَيْدِيٍّ)، فَتَقُولُ: (مُهَيْمِيٌّ)، فَلَمْ

---

(١) انظر الخلاف في وزن (دَمٍ) في: الصحاح (دمو) ٦/ ٢٣٤٠- واللسان (دمي) ١٤/ ٢٦٨- والارتشاف ٢/ ٦٢١.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١١٨ب، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، وأبو مروان عبدالملك بن سراج شيخ أبي علي الغساني، و(س) أبو العباس المبرد.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٥، (هارون) ٣/ ٣٧٠.

يَكُونُوا لِيَجْمَعُوا عَلَى الْحَرْفِ هَذَا الْحَذْفَ .... فكان تَرْكُ هذه الياءِ إذْ لم تكُنْ مُتَحَرِّكةً كياءِ (تَمِيمٍ) ....»[١].

عند (ب)[٢]: (مُهَيِّمٌ) تَصغيرُ (مُهَوِّمٍ)، أيْ: إذا صارَ مِثْلَ (أُسَيِّدٍ) وَجَبَ التَّخْفِيفُ، فتقولُ (مُهَيْمِيٌّ)، فتُجْحِفُ بالحَرْفِ.

(فا): حُسْنُ (مُهَيِّمِيٍّ) معَ إشْباعِ[٣] (أُسَيِّدِيٍّ) يَدُلُّ على أنَّ تَوَالِيَ الحركاتِ أَثْقَلُ مِن تَوالي الياءاتِ؛ ألا ترى أنَّ الياءَ الساكنةَ قد فَصَلَتْ بَيْنَ الحركاتِ، ولولا هي لكانَ في حُكْمِ (أُسَيِّدٍ) ونَظائِرِهِ. [٣/ ٧٢ب]

(فا): يُرِيدُ الياءَ الثالثةَ مِن (مُهَيِّمٍ) إذا أَضَفْتَ إليه[٤] إذْ لم تكُنْ مُتَحرِّكةً، إيْ: ولم تَكُنْ مُتَحرِّكةً، كياءِ (مَيِّتٍ).

«كياءِ (تَمِيمٍ)»، أيْ: في أنْ لم تَحْذِفْها في النَّسَبِ، كما لم تَحْذِفْ ياءَ (تَمِيمٍ).

(ع): قال أبو مراوان: الياء في (مُهَيِّمٍ) عِوَضٌ من إحدى الواوين التي يُوجِبُ التصغير حذفَها من (مُهَوِّمٍ)، كما يُوجِبُهُ فيه

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٦، (هارون) ٣/ ٣٧١-٣٧٢.

(٢) نقل في التعليقة ٣/ ٢٠٦، ٢٠٧ الحاشية عن المبرد.

(٣) كذا في جميع النسخ، ومعنى الكلام: أن حسن الكلمة الأولى وقبح الثانية يدل على ....، وعليه أقول: لعل صحة الكلمة (واستبشاع)، أو (إبْشاع)، ففي التاج (بشع) ٢٠/ ٣٢٨: «و(أَبْشَعَنِي الطَّعامُ): حَمَلَنِي عَلَى البَشَعِ لخُشُونَتِه، عن ابنِ الأَعْرَابِيّ»، وانظر: أساس البلاغة ٤٠.

(٤) أي: نَسَبْتَ إليه، وهذا اتباعٌ لسيبويه في اصطلاحه هنا، وسيتردد هذا الاصطلاح هنا كثيرًا.

جمعُ التكسيرِ[1].

(ع): يُقالُ: (هَوَّمَ الرَّجُلُ)، إذا نامَ[2]، فهو (مُهَوِّمٌ)، فإذا صغرناه وَجَبَ أن تَحذِف إحدى الواوين، ثم تَصغِّر فيَصير (مُهَيْوِم)، وتَقلب الواوَ ياءً فيَصير (مُهَيِّم)، ويُعَوَّض من الحذف للتصغير فيَصير (مُهَيِّيم).

ويُقالُ: (هَيَّمَ الرَّجَلَ الحُبُّ، يُهَيِّمُهُ[3])، والحُبُّ (مُهَيِّمٌ)، فإذا نسبنا إليه[4] وَجَبَ التخفيفُ، فقلنا (مُهَيْمِيٌّ)[5].

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ لَحِقَتْهُ التاءُ للجَمْعِ

قال سيبويه: «فإذا سَمَّيْتَ شَيْئًا بهذا النَّحْوِ»[6].

«إنما قال هُنا: «إذا سَمَّيْتَ بِهِ» لأنَّ بابَ الإضافةِ إلى الجَمْعِ قد

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١١٩أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، وأبو مروان هو عبدالملك بن سراج شيخ أبي علي الغساني.

(٢) الذي في المعاجم: (هَوَّمَ الرَّجُلُ)، إذا هَزَّ رأسه من النعاس، ويطلق التهويم على أول النوم. انظر: الصحاح (هوم) ٥/ ٢٠٦٢- والتاج (هوم) ٣٤-١٢٨.

(٣) انظر: اللسان (هيم) ١٢/ ٦٢٦- والتاج (هيم) ٣٤/ ١٣٢.

(٤) أي: إلى (مُهَيِّم). وإنما وَجَبَ الخفيف فيها لأنها نحو (أُسَيِّد).

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١١٩أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني. وحاشية أبي علي الغساني هذه شرح لحاشية شيخه أبي مروان السابقة. وانظر الكلام على النسب إلى (مُهَيِّم) في: الأصول ٣/ ٧٣- وشرح السيرافي ٤/ ١٢٢- والتعليقة ٣/ ٢٠٦- والخصائص ٢/ ٣٣٥- وشرح المفصل ٣/ ٤٤٧.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٦، (هارون) ٣/ ٣٧٣.

ذَكَرَهُ»، عند (ب). [٣/ ٧٤أ]

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك قَوْلُ العَرَبِ في (أَذْرِعاتٍ): (أَذْرِعِيٌّ)، لا يَقُولُ أَحَدٌ إِلَّا ذاك»[١].

(فا): وفي نُسخةٍ أيضًا: «إذا صارَ اسْمًا فلم يَنْصَرِفْ، نحوُ:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتَ . . . .[٢]

قال سيبويه: «والإضافةُ إلى (مُحَيٍّ): (مُحَيِّيٌّ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (مُحَوِيٌّ)»[٣].

(فا): (مُحَوِيٌّ) مِن (مُحَيِّي)[٤] لا مَعْنَى له، والصحيحُ أنْ يكونَ (مُحَيِّيٌّ)[٥] كـ(حانِيٍّ)، أو (مُحَيَّوِيٌّ) كـ(حانَوِيٍّ)، ولكنْ (مُحَوِيٌّ) على ما في نسخة (ب) جَيِّدٌ.

وقالَ أبو عُمَرَ: وهذا أَجْوَدُ الوَجْهَيْنِ، كَما قُلْتَ: (أُمَوِيٌّ)،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٦، (هارون) ٣/ ٣٧٣.

(٢) من الطويل، وهو أول بيت بقيته: (وأَهْلُها بِيَثْرِبَ أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالِ)، وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه ٣١- والخزانة ١/ ٥٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٧، (هارون) ٣/ ٣٧٣، وفي الرَّباحية [انظر:(ح٦)١٠٨أ]: «وتقول في الإضافة».

(٤) كذا كُتِبت في الحواشي، مع أنها كُتِبت في المتن (مُحَيٍّ)، على قياس إملاء المنقوص.

(٥) كذا في جميع النسخ، والقياس: أن يكون محيِّيًا .... أو مُحَيَّوِيًّا، ولكن الفارسي أراد الحكاية.

و(أُمَيِّيٌّ) نَظِيرُ الأَوَّلِ[1].

(فا): أظنُّ هذا الكلام لأبي عُمَرَ؛ لأني لم أره في نسخة. [٣/ ٧٤ب]

قالَ أبو العَبَّاسِ: هذه المسألةُ ليستْ مِنَ الكِتابِ، وهي صَوَابٌ[2].

قال أبو بَكْرٍ مَبْرَمَانُ: سألتُ أبا العبَّاس: هل يجوزُ أنْ يُحْذَفَ من (مُحَيِّيٍّ) ياءٌ؛ لاجتماعِ الياءات.

قال: لا؛ لأنَّ (مُحَيِّيٌّ) جاءَ على فِعْلِهِ، واللامُ تَعْتَلُّ كما تَعْتَلُّ في الفِعْلِ.

قال: الاختيارُ عندي (مُحَيِّيٌّ)؛ لأني لا أَجْمَعُ حَذْفًا بَعْدَ حَذْفٍ. ومَن قال (مُحَوِيٌّ) يَجِبُ عليه (مُهَيْمِيٌّ)[3]، وهذا هو الذي ذكَرَهُ سيبويه، انتهى[4].

---

(١) جاءت هذا العبارة في متن الشرقية بضبط: «وقال أبو عَمْرٍو: هذا أجود ....»، وكذا في (م٥)١٣٣ب، وعليها حاشية الفارسي بعده، وجاء في الرَّباحية أنه أبو عُمَرَ الجرمي، ففي (ح١)٩٨أ: «وقال أبو عُمَرَ: هذا»، ، وكذا في (م١)٧ب، وجاء في (ح٦)١٠٨أ- و(ح٧)٢/ ٣٤أ: «وقال أبو عُمَرَ: وهذا»، ونقل عبدالسلام هارون في تحقيقه الكتاب ٣/ ٣٧٣ عن نسخةٍ: «وقال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ: هذا ....».

(٢) هذه الحاشية نقلتها من متن نسخة ابن دادي٢٦٣أ، وجاءت في متن نسخة الميورقي ٤٤ب بلفظ: «قال أبو العباس: هذه المسألة صواب، وليست من الكتاب». ومراد المبرد هنا أن الكلام على النسبة إلى (مُحَيٍّ) مكانه الباب قبل السابق لا هذا الباب، قال السيرافي ٤/ ١٢٣: «وهذا حقه أن يكون في الباب الذي فيه (مُهَيِّيمٌ)».

(٣) سبق الكلام على (مُهَيْمِيٍّ) في ص١٠٩٥-١٠٩٧.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦. وانظر في قول مبرمان وشرحه: شرح الشافية للرضي ٢/ ٤٥.

هذا بابُ الإضافةِ إلى الاسْمَينِ اللّذَينِ ضُمَّ أحَدُهما إلى الآخَرِ فجُعِلا اسْماً واحِداً

قال سيبويه: «فلا تُضافُ، ولا يُضافُ إليها»(١).

أيْ: لا يُقال: (اثْنَا عَشَرَ زَيْدٍ).

إنما لم تُضَفْ (اثْنَا عَشَرَ) التي للعَدَدِ لأنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ (عَشَرَ)، فيقولُ: (اثْنَا زَيْدٍ)، كما تَحذِفُ النُّونَ مِن (غُلامَيْنِ) إذا أَضْفَتْ، وكذلك لو أَضَفْتَ إليها -أي: نَسَبْتَ- لوَجَبَ حَذْفُ (عَشَرَ) معَ أَلِفِ الاثْنَيْنِ، كما تَحْذِفُ إذا نَسَبْتَ إلى (زَيْدَيْنِ)، ولو حَذَفْتَ (عَشَرَ) في إضافةِ (اثْنَا عَشَرَ) أو الإضافةِ إليها -أيْ النِّسْبةِ إليها- لفَسَدَ مَعْنَى العَدَدِ؛ لأنَّهُ لا يَدُلُّ معَ حَذْفِها على ما يَدُلُّ معَ إِثْباتِها، وقد كان (ب) أَلْقَى عليَّ هذا مِن كلامِ سيبويه، وهو قَوْلُهُ: «وأمَّا (اثْنَا عَشَرَ) التي للعَدَدِ فلا تُضافُ ولا يُضافُ إليها». [٣/ ٧٥أ]

هذا بابُ الإضافةِ إلى المُضَافِ منَ الأَسْماءِ

قال سيبويه: «فإذا لم تَحْذِفِ الآخِرَ صارَ الأَوَّلُ مُضافًا إلى مُضافٍ إليه؛ لأَنَّهُ لا يكونُ هو والآخِرُ اسْمًا واحِدًا»(٢).

(فا): أيْ: صارَ الأَوَّلُ مُضافًا إلى مَنْسُوبٍ إليه؛ لأَنَّهُ لا يكونُ هو

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٧، (هارون) ٣/ ٣٧٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٧، (هارون) ٣/ ٣٧٥.

-أيْ: الأَوَّلُ- والآخِرُ اسْمًا واحِدًا، فتكونَ إِضافتُكَ إلى الاسْمِ الثاني لِنِسْبَتِكَ إلى الاسْمِ الأَوَّلِ.

قال سيبويه: «ولا يَخْرُجُ الأَوَّلُ مِنْ أنْ يكونَ المضافونَ إليه»[1].

(فا)[2]: أيْ: «لا يَخْرُجُ الأَوَّلُ مِن أنْ يكونَ الـمُضافُونَ إليه»، أيْ: الـمُنْسُوبون إليه، وإنْ وَقَعَتِ النِّسْبةُ إلى الثاني.

قال سيبويه: «ومِن ثَمَّ قالوا في (أبي مُسْلِمٍ): (مُسْلِمِيٌّ)؛ لأنهم جَعَلُوهُ مَعْرِفةً بالآخِرِ .... غيرَ أنَّهُ لا يكونُ غالِبًا حتى يَصِيرَ كـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو)»[3].

(فا): يعني بـ(أبي مُسْلِمٍ) صاحِبَ الدَّوْلةِ[4].

(فا): أيْ: لا يكون (أبو مُسْلِمٍ).

(فا): حتي يَصِيرَ، أيْ: إلَّا أنْ يَصِيرَ.

(فا): ليس يُرِيدُ: لا يكونُ أبو مُسْلِمٍ غالبًا؛ لأنَّهُ لو لم يَكُنْ غالِبًا لَمَا أَضافَ إلى (مُسْلِمٍ)، ولأَضافَ إلى الأَوَّلِ، كما يَفْعَلُ في (غُلامِ زيدٍ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٧، (هارون) ٣/ ٣٧٥.

(٢) التعليقة ٣/ ٢١٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٨، (هارون) ٣/ ٣٧٦.

(٤) هو: عبد الرحمن بن مسلم، ويقال: عبد الرحمن بن عثمان بن يسار الخرساني، هازم جيوش الدولة الاموية والقائم بأنشاء الدولة العباسية، كان مطيعًا للسفاح، فلما توَّلى المنصور استخف به، فقتله السفاح سنة ١٣٧، انظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٧٢- والبداية والنهاية ١٠/ ٦٧.

(فا): إنما جازَ لك في ما كان غالِبًا لأنَّهُ يَصِيرَ جَمِيعُ الاسْمِ بمنـزلةِ (زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) بالغَلَبةِ، والغَلَبَةُ إنما حَصَلَتْ له مِن أَجْلِ المضافِ إليه، فكان الثاني هو الـمُسَمَّى بِهِ حَسْبُ. [٣/ ٧٥ب]

قال سيبويه: «كما قالوا (سِبَطْرٌ)»[١].

أَخْبَرَنا أبو بَكْرِ بنُ دُرَيْدٍ، قال: يُقالُ: (أَرْضٌ دِمَثْرَةٌ) للدَّمِثَةِ[٢].

قال سيبويه: «كما قالوا (عُلْوِيٌّ)، و(زَبَانِيٌّ)»[٣].

عند (ب): «(عُلْوِيٌّ) نَسَبٌ إلى (عالِيَةٍ)، وليس هو القِياسَ[٤]». [٣/ ٧٦أ]

قال أبو عليٍّ: (عُلْوِيٌّ) منسوبٌ إلى (عالِيَةٍ)، وليس بالقِياسِ، إنما القِياسُ (عالِيٌّ) أو (عالَوِيٌّ)، و(زَبَانِيٌّ) أيضًا نادِرٌ؛ لأنَّ القِياسَ (زَبَنِيٌّ)[٥].

قال سيبويه: «وأمَّا ما يُحْذَفُ مِنْهُ الآخِرُ فَهْوَ الاسْمُ الذي لا يُعَرَّفُ بالمضافِ إليهِ، ولكنَّهُ مَعْرِفةٌ .... فمِنْ ذلك (عبدُ القَيْسِ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٨، (هارون) ٣/ ٣٧٦.

(٢) قال ابن دريد في جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٤ (باب فِعَلْنَة): «وأرض دِمَثْرَةٌ: سَهْلةٌ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٨، (هارون) ٣/ ٣٧٧.

(٤) انظر القاموس (على) ١٦٩٤.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٢٨أ، و(زَبَانِيٌّ) نسبة إلى (زَبِينَةٍ)، وهو حي من باهلة، انظر: الصحاح (حزم) ٥/ ١٨٩٩ - والقاموس (زبن) ١٥٥٢.

و(امْرُؤُ القَيْسِ)»[١].

(فا): لا يُعَرَّفُ بالمضافِ إليه في المعنى؛ إذْ كان تقديرُ اللَّفْظِ أنْ يكونَ مَعْرِفةً بالمضافِ إليه؛ لأنَّهُ لا بُدَّ مِن أنْ يكونَ ما أُضِيفَ إلى المعرِفةِ مَعْرِفةً، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مُتَعَرِّفًا بالإضافةِ ومُتَعَرِّفًا بالتَّسْمِيةِ، كما لا يجوزُ أنْ يَتَعَرَّفَ بلامِ التَّعْرِيفِ وبالتَّسْمِيةِ.

فهذا التقديرُ، ولكنَّهُ لَمَّا لم يَكُنْ (القَيْسُ) مِن (امْرِئِ القَيْسِ) و(عبدِالقَيْسِ) إِنسانًا مَعْرِفةً -بمنزلةِ (عُمَرَ) مِن (ابْنِ عُمَرَ)، و(الزَّبَيْرِ) مِن (ابْنِ الزُّبَيْرِ)، و(الصَّعِقِ) مِن (ابْنِ الصَّعِقِ)، و(كُراعٍ) مِن (ابْنِ كُرَاعٍ)، و(رَأْلانَ) مِن (ابْنِ رَأْلانَ)؛ لأنَّ هؤلاءِ رِجالٌ مَعْرِوفونَ- صار الأَوَّلُ غيرَ مَعْرُوفٍ بـ(القَيْسِ) كما كانَ هؤلاءِ مَعْرُوفينَ بهذه الأسماءِ، وصارَ ما أَفادَ مِن التَّعْرِيفِ مَثْلَ ما يُفِيدُ (زَيْدٌ) حَسْبُ، وما أَفادَ الأَوَّلُونَ مِن التَّعْرِيفِ مِثْلُ ما يُفِيدُ (زَيْدٌ) ويُفِيدُ الوَصْفُ مِن قَولِك: (هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو).

قُلْتُ: فـ(مُسْلِمٌ) مِن قَوْلِك (أَبُو مُسْلِمٍ) ليس هو إِنْسانًا مَعْرُوفًا، وقد أَجْرَاهُ مُجْرَى (ابْنِ الزُّبَيْرِ)، قالَ: قَدَّرُوهُ كأَنَّهُ إِنسانٌ مَعْرُوفٌ في (أَبِي فُلانٍ)، كَما أَنَّهُ إِنْسانٌ مَعْرُوفٌ في (ابْنِ فُلانٍ)، أَجْرَوا هذا الطَّرَفَ مُجْرَى هذا الطَّرَفِ، ولولا أنهم قَدَّرُوا ذلك ما قالوا (بَكْرِيٌّ) و(دَعْلَجِيٌّ) في (أَبِي بَكْرٍ

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٨، (هارون) ٣/ ٣٧٦.

بْنِ كِلابٍ) و(ابْنِ دَعْلَجٍ)[١].

هذا بابُ الإضافةِ إلى الحِكايةِ

قال سيبويه: «يَدُلُّكَ على ذلك أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُفْرِدُ فيقولُ: (يا تَأَبَّطَ أَقْبِلْ) .... تَجْعَلُ الإضافةَ إلى الصَّدْرِ؛ لأَنَّها حِكايةٌ»[٢].

(فا): خَلَعْتَ الفِعْلَ دُونَ الفاعِلِ، وأَضَفْتَ إليهِ، كَما خَلَعْتَهُ في النِّداءِ[٣].

(فا): هذا يُبَيِّنُ لك أنَّ الإضافةَ إلى الفِعْلِ دُونَ الفاعِلِ؛ لأَنَّكَ لو أَضَفْتَ إليهما لم تُفْرِدْهُ؛ لأنهما يكونانِ جُمْلَةً، والـمُفْرَدُ هو الجُزْءُ مِن الجُمْلةِ، وقد أَطْلَقَ أَنَّكَ تُفْرِدُهُ.

قال سيبويه: «وسَمِعْنا مِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ: (كُونِيٌّ) حَيْثُ أَضافوا إلى

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٨، (هارون) ٣/ ٣٧٧.

(٣) يعني: نداء الترخيم، وترخيم المركب الإسنادي مختلف في جوازه، وقد اختلفت فيه كلمة سيبويه، ففي هذا الموضع ذكر أن من العرب من يرخمه، وفي أبواب الترخيم ٢/ ٢٦٩ نص على المنع، وقد جُمع بين قوليه بأنه يرى أن الترخيم غير جائز إلَّا على قلة، انظر: المقاصد الشافية ٥/ ٤٤٢، أما الفارسي فذكر هنا الجواز ولم يُعَلِّق عليه، وقد ذكر في الإيضاح ١٩١ أن الترخيم جائز في كل الأسماء التي عمل فيها النداء البناء، والمركب الإسنادي معدودة منها كما في أوضح المسالك ٤/ ١٨.

(كُنْتُ)»[1].

قال أبو عُمَرَ[2]: يقول قومٌ (كُنْتِيٌّ) في الإضافةِ إلى (كُنْتُ)[3].

قال أبو عثمان: يقول قومٌ (كُنْتِيٌّ) في الإضافةِ إلى (كُنْتُ)[4].

قال أبو العَبَّاسِ: ليس يقولُ (كُنْتِيٌّ) إِلَّا غالِطٌ؛ لأَنَّهُ فِعْلٌ واسْمٌ، فهو جُمْلةٌ، ويَلْزَمُ مِنْ قالَهُ أنْ يقولَ: (تَأَبَّطَ شَرِّيٌّ)[5].

قال أبو الحسين[6]: ليس يقولُ (كُنْتِيٌّ) إِلَّا غالِطٌ؛ لأَنَّهُ فِعْلٌ واسْمٌ، ويَلْزَمُ مِنْ قالَهُ أنْ يقولَ: (تَأَبَّطَ شَرِّيٌّ). [٣/ ٧٦ب]

هذا بابُ الإضافةِ إلى الجَمْعِ

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخليلُ أنَّ نحوَ ذلك قَوْلُهم في (المَسَامِعَةِ): (مِسْمَعِيٌّ)، و(المَهالِبَةِ): (مُهَلَّبِيٌّ)»[7].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٨، (هارون) ٣/ ٣٧٧.

(٢) انظر كلام الجرمي وكلام المبرد بعده في: الأصول ٣/ ٧٠.

(٣) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية، ومتن الرباحية [انظر: (ح٦)١٠٩ب].

(٤) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة (حميدية ١٣٢٦)١٦١ب، المنقولة عن نسخة النحاس.

(٥) نقل الشاطبي في المقاصد الشافية ٧/ ٥١٣ هذه الحاشية عن ابن ولاد عن نسخته من كتاب سيبويه غير معزوة.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٦٠ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر. وأبو الحسين هو محمد بن الوليد سبقت ترجمته في ص٣١ هـ٤. وجاءت الحاشية في حواشي الشرقية بلفظ: «(ط): قال أبو الحسن»، وأظن (الحسن) تحريفًا.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٩، (هارون) ٣/ ٣٧٨.

(ط): وقال أبو عُبَيْدَةَ: «وقد قالوا في الإضافةِ إلى (العَبَلاتِ) - وهو حَيٌّ مِن قُرَيْشٍ[١]-: (عَبْلِيٌّ)، أَوْقَعَ الإضافةَ على الواحِدِ»[٢].

قال سيبويه: «وتَقولُ في الإضافةِ إلى (أُناسٍ): (أُناسِيٌّ)؛ لأَنَّهُ لم يُكَسَّرْ لَهُ (إِنْسَانٌ)، فصارَ بمنزلةِ (نَفَرٍ)»[٣].

كذا عند (ب)[٤]: «وتقولُ في الإضافةِ إلى (أُناسٍ): (إِنْسَانِيٌّ) و(أُناسِيٌّ)؛ لأَنَّهُ لم يُكَسَّرْ له (إِنْسَانٌ)، وهو أَجْوَدُ القَوْلَيْنِ».

(ط): وقالَ أبو زَيْدٍ: «النَّسَبُ إلى (مَحَاسِنَ) (مَحَاسِنِيٌّ)؛ لأَنَّهُ لا واحِدَ لَهُ، فصارَ بمنـزلةِ (نَفَرٍ)»[٥]. [٣/ ٧٧أ]

قال سيبويه: «وتقولُ في (الأَعْرابِ): (أَعْرابِيٌّ)؛ لأَنَّهُ ليس لَهُ واحِدٌ على هذا المعنى»[٦].

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب ٧٤-٧٥.

(٢) وجاءت هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٠٩ب].

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٩، (هارون) ٣/ ٣٧٩، وهذا لفظ الشرقية، ولفظ الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٠٩ب]: «وتقولُ في الإضافةِ إلى (أُناسٍ): (إِنْسَانِيٌّ) و(أُناسِيٌّ)، وهو أَجْوَدُ القَوْلَيْنِ، وقالَ أبو زَيْدٍ: النَّسَبُ إلى (مَحَاسِنَ) (مَحَاسِنِيٌّ)؛ لأَنَّهُ لا واحِدَ لَهُ، فصارَ بمنـزلةِ (نَفَرٍ)».

(٤) أي: جاء النص المحشى عليه في (ب) باللفظ الآتي.

(٥) وجاءت هذه العبارة في متن الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٠٩ب]، وجاءت في متن (م٥)١٣٨ب مسبوقة بكلمة (لحق) مختومة بكلمة (رجع).

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٩، (هارون) ٣/ ٣٧٩.

(فا): لأنَّ (العَرَب) أَعَمُّ مِن (الأَعْرَابِ)؛ لِوُقُوعِ (العَرَبِ) على أَهْلِ البَدْوِ والحَضَرِ، ووُقُوعِ (الأَعْرَابِ) على أَهْلِ البَدْوِ[1]، فلو نَسَبْتَ إلى (العَرَبِ) -وأنت تَرِيدُ النَّسَبَ إلى (الأَعْرَابِ)- لكُنْتَ قد قَلَبْتَ الغَرَضَ؛ لأنَّ الغَرَضَ الإضافةُ إلى القِلَّةِ، وأنْتَ في العَرَبِ تُضِيفُ إلى الكَثْرَةِ، فـ(الأَعْرَابُ) مِن الجُمُوعِ التي لا واحِدَ لها.

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا (ضَرَبَاتٍ) لقُلْتَ (ضَرَبِيٌّ)»[2].

(فا)[3]: لم تُرِدْ قَوْلَك (ضَرَبِيٌّ) في النَّسْبةِ إلى واحِدِهِ؛ لأَنَّهُ -وإنْ كانَ جَمْعًا- اسْمٌ لواحِدٍ، ولو رَدَدْتَهُ إلى واحِدِهِ لقُلْتَ (ضَرْبِيٌّ)، فأَسْكَنْتَ العَيْنَ. [٣/ ٧٧ب]

هذا بابٌ مِنَ الإضافةِ لا تُلْحِقُ فيه ياءَيِ الإضافةِ

عند (ب): «تَحْذِفُ فيهِ ياءَيِ الإضافةِ»[4].

قال سيبويه: «كما قالُوا (البَتِّيُّ)، أَضافَهُ إلى (البُتُوتِ)»[1].

---

(١) هذا قول جمهور أهل اللغة، وقيل: العرب أهل الأمصار، والأعراب أهل البادية، انظر (عرب) في: اللسان- ١/ ٥٨٦- والمصباح المنير ٢/ ٤٠٠- والتاج ٣/ ٣٣٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٩، (هارون) ٣/ ٣٧٩.

(٣) التعليقة ٣/ ٢٢١.

(٤) أي: بدل قوله «لا تُلْحِق ....»، وهذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح٦)١١٠ب]، وما في المتن لفظ الشرقية- و(م٥)١٣٩ب.

عند (ب): أَظُنُّهُ يعني الكَتَّانَ. [٣/ ٧٨ب]

(ع): (البَتِّيُّ): الذي يَبِيعُ البُتُوت، واحدها (بَتٌّ)[٢]، وقالوا أيضًا (البَتَّاتُ)، وإلى هذا نُسِبَ عُثمان البَتِّيُّ[٣] من كبار الفقهاء بالبصرة[٤].

قال سيبويه: «فهذا وَجْهُ ما جاءَ مِنَ الأسماءِ ولم يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ»[٥].

أبو الحسَنِ: يعني: أنَّ (نبَّالًا) (فَعَّالٌ)، وهو اسْمٌ وليس له فِعْلٌ، نحوُ (قَتَّالٍ) تقولُ (قَتَّلَ)، وكذلك (فَعَّالٌ).

هذا بابُ ما يكونُ مُذَكَّرًا يُوصَفُ بِهِ المُؤَنَّثُ

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك: (امْرَأَةٌ حائِضٌ)»[٦].

(فا): (حائِضٌ) إذا أَرَدْتَ بِهِ مَعْنَى النَّسَبِ، وكذلك (مائِتٌ)، ففي إعلالِها وتَرْكِهِ نَظَرٌ، ولو تَرَكَ الإعلالَ فيهما -لأنَّهما لم يَجْرِيا على الفِعْلِ-

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٠، (هارون) ٣/ ٣٨١، وفي (ح١)٩٩أ- و(ح٧)٢/ ٣٦أ: «أضافوه».

(٢) البَتُّ: نوع من الثياب، وهو الطَّيْلَسان من خَزٍّ ونحوه، وقيل: كساء غليظ من صوف أو وَبَر. انظر: الصحاح (بتت) ١/ ٢٤٢- اللسان (بتت) ٢/ ٨- والتاج (بتت) ٤/ ٤٢٨.

(٣) هو: أبو عمرو عثمان بن سليمان بن جرموز الثقفي مولاهم، كان من أهل الكوفة ثم استقر في البصرة، كان يبيع البتوت فنسب إليها، فقيهٌ محدث، توفي سنة ١٤٣. انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ١٩١- وتهذيب الكمال ١٩/ ٤٩٣.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١٢٢أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩١، (هارون) ٣/ ٣٨٣.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩١، (هارون) ٣/ ٣٨٣.

لكانَ وَجْهًا؛ ألا ترى أنَّكَ لَمَّا صَحَّحْتَ (عَوِرَ) صَحَّحْتَ (عاوِرٌ).

قال سيبويه: «فإذا أَرادَ ذلك قالَ (مُرْضِعَةٌ)، وتقولُ: (هِيَ حائِضةٌ غَدًا، لا يكونُ إِلَّا ذلك؛ لأَنَّكَ إِنَّما أَجْرَيْتَها على الفِعْلِ»[1].

(فا): دُخُولُ الهاءِ دَلَّ على أنها قد جَرَتْ على الفِعْلِ، فهي في هذا جارِيةٌ على الفِعْلِ، وفي (حائِضةٌ أَمْسِ) جارِيةٌ على الفِعْلِ، لا فَرْقَ بينهما، فأمَّا ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[2] فدُخُولُ الهاءِ لا يَدُلُّ على أنها قد جَرَتْ على الفِعْلِ؛ لأَنَّهُ قد قامَ الدَّلِيلُ -بِجَرْيِها على الحَدَثِ- أنها للنَّسَبِ، فالهاءُ فيه كالهاءِ في (مِصَكَّةٍ[3]) و(سَكِينةٍ).

قال (ب): لا يُحتاجُ إلى تقديرِ شيءٍ معَ هذا التأويلِ في (حائِضةٍ) كما احْتَجْتَ إليه في (حائِضٍ)، فقُلْتَ: (شَيْءٌ حائِضٌ). [٣/ ٧٩أ]

قال سيبويه: «فمَعْنَى ذا كمَعْنَى (قَؤُولٍ) و(مِقْوَالٍ) في المبالغةِ، إِلَّا أنَّ الهاءَ تَدْخُلُهُ»[4].

كأَنَّهُ قِيلَ له: لِمَ لَمْ يَقُلْ: في مَعْناهُ، ولا تُقَيِّدُهُ بقَوْلِك: في المبالغة؟ فقالَ مُجِيبًا: لأنَّ الهاءَ تَدْخُلُهُ، فهو مُخالِفٌ له في هذا.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩١، (هارون) ٣/ ٣٨٤.

(٢) جزء من آيتين في: سورة الحاقة ٢١، والقارعة ٧.

(٣) المِصَكَّةُ: الناقة القوية، والأَتانُ القوية. انظر: الصحاح (صكك) ٤/ ١٥٩٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩١، (هارون) ٣/ ٣٨٤.

❁(فَعِلٌ) دُخُولُ الهاءِ فيه في التأنيثِ دَلِيلٌ على أَنَّهُ مِثْلُ (فَعُولٍ) في التَّكْثيرِ، لا أنه يُرادُ بِهِ النَّسَبُ والتَّذْكِيرُ وما بُنِيَ عليه في الأَصْلِ (فَعُولٌ) و(مِفْعَالٌ)، أيْ: لا يُرادُ بِهِ ما بُنِيَ ....

❁يَقُولُ: تَدْخُلُ في (فَعِلٍ) في التأنيثِ[1].

قال سيبويه: «وقالوا (نَهِرٌ)، وإنَّما يُرِيدُونَ (نَهَارِيٌّ)، فيَجْعَلُونهُ بمنزلةِ (عَمِلٍ) وفيهِ ذلك المعنى .... فقَوْلُهم (نَهِرٌ) في (نَهَارِيٍّ) يَدُلُّ على أنَّ (عَمِلًا) كقَوْلِهِ (عَمَلِيٌّ)؛ لأنَّ في (عَمِلٍ) مِنَ المعنى ما في (نَهِرٍ)، و(قَؤُولٌ) كذلك؛ لأَنَّهُ في معنى (قَوْلِيٍّ)، وقالوا (رَجُلٌ حَرِحٌ)، و(رَجُلٌ سَتِهٌ)»[2].

❁(فا): قَوْلُهُ: «وقالوا (نَهِرٌ)، وإنما يُرِيدُونَ (نَهَارِيٌّ)، فيَجْعَلُونهُ بمنزلةِ (عَمِلٍ) وفيه ذلك المعنى»، معناه: وفي (عَمِلٍ) مَعْنَى النَّسَبِ، والجُمْلَةُ حالٌ مِن (عَمِلٍ).

فإنْ قِيلَ: (عَمِلٌ) لا يكونُ إلَّا وفيهِ مَعْنَى النَّسَبِ على قَوْلِهِ، فكَيْفَ يُقالُ: «فيهِ» وفيهِ ذلك المعنى على جِهَةِ الحالِ، وهو لا يَخْلُو مِن ذلك البَتَّةَ؟

---

(١) جاءت هذه العبارة في متن (م٥)١٤٠ب مسبوقة بكلمة (الحق) مختومة بكلمة (رجع)، وفيها «يَدخل»، وجاءت في متن الرباحية [انظر: (ح٦)١١١أ] دون إشارة إلى أنها حاشية، وكذا في متن الشرقية، وفيها «تَدْخُلُهُ»، وقد أخرجها ناسخ ابن دادي٢٦٥ب من المتن إلى الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١، (هارون) ٣/ ٣٨٤-٣٨٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١١١أ]: «كقولك: عَمَلِيٌّ»، ونقل الفارسي في الحاشية بعض كلام سيبويه هنا بالمعنى.

قِيلَ: إنما خاطَبَ الـمُخاطَبَ على ما عندَ الـمُخاطَبِ، وعلى ما يَظُنُّهُ، فكأنَّهُ قالَ: وفيهِ ذلك المعنى عندَك؛ لأنَّهُ قد يَظُنُّ الـمُخاطَبُ أنَّهُ اسْمُ الفاعِلِ مِن (فَعُلَ) للغَرِيزةِ، لا مِن (عَمِلَ) الـمُتَعَدِّي؛ لأنَّ البَغْداديِّينَ يُجِيزُونَ نَقْلَ الـمُتَعَدِّي مِن الأفعالِ إلى مِثالِ فِعْلِ الغريزةِ، (ونحن نَنْقُلُهُ في التَّقْديرِ إلى مِثالِ فِعْلِ الغريزةِ)[1] إذا أَرَدْنا أنْ نَقولَ فيه (ما أَفْعَلَهُ) بدَلالةٍ قاطِعةٍ، والبغداديون يَنْقُلُونَهُ وإنْ لم يقولوا فيه (ما أَفْعَلَهُ)[2]، وهو القِيَاسُ عندَنا.

وقوله -مُسْتَدِلًّا-: «فقَوْلُهم (نَهِرٌ) في مَعْنَى (نَهَارِيٍّ) يَدُلُّ على أنَّ (عَمِلًا) كقَوْلِهِ (عَمَلِيٌّ)»، يَدُلُّ على أنَّ الشُّبْهةَ مِمَّا يَعْتَرِضُ عندَهُ في (عَمِلٍ)، فلذلك اسْتَدَلَّ على بُطْلانِها، ثُمَّ قالَ: «لأنَّ في (عَمِلٍ) مِن المعنى ما في (نَهِرٍ)»، فأَكَّدَ ثَباتَ (عَمِلٍ) للنَّسَبِ؛ لإزالةِ هذه الشُّبْهةِ، وأَكَّدَ ذلك -أيضًا- بقَوْلِهِ: «و(قَؤُولٌ) -أيضًا- في معنى (قَوْلِيٍّ)، وقالوا: (رَجُلٌ حَرِحٌ،

---

(١) ليس في (ش٣)٣٣٣ب.

(٢) في كتب النحو أن إجراء (فَعُل) -أصيلًا أو محوَّلًا من (فَعَل) أو (فَعِلَ)- مجرى (نِعمَ وبِئْس) جائز مطرد، فيأخذ أحكامهما، وأن الأخفش والمبرد أجازا إجراءه مجرى التعجب، فيكون المتعجَّب منه فاعلًا له. والذي هنا أن الكوفيين (البغداديين) أجازوا التحويل إلى (فَعُل) عند إرادة معنى الغريزة مطلقًا، وأن البصريين أجازوا ذلك عند إرادة التعجب فقط. انظر: معاني الأخفش ٢/ ٣٩٣- والمقتضب ٢/ ١٤٩- والمقرب ١/ ٦٩- والارتشاف ٤/ ٢٠٥٧- وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٠- وتوضيح المسالك ٣/ ١٠٧- والتصريح ٢/ ٩٨.

وسَتِهُ»، فهذا كُلُّهُ يَدُلُّ على قُوَّةِ هذه الشُّبْهةِ، فلذلك أَطْنَبَ في إزالتِها.

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ قولِهم (مَوْتٌ مائِتٌ) و(شُغْلٌ شاغِلٌ) و(شِعْرٌ شاعِرٌ)»[1].

(فا)[2]: (مائِتٌ) و(شاغِلٌ) و(شاعِرٌ) في هذه المواضِعِ جارٍ على الفِعْلِ، وليس هو للنَّسَبِ؛ لأَنَّهُ ليس يُرِيدُ (مَوْتٌ ذُو مَوْتٍ) و(شِعْرٌ ذُو شِعْرٍ) و(شُغْلٌ ذُو شُغْلٍ)، إِلَّا أنْ يُقَدَّرَ (مَوْتٌ) و(شُغْلٌ) و(شِعْرٌ) الأَوَّلُ هو العَيْنَ التي ماتَتْ وشَغَلَتْ وشَعَرَتْ؛ لِقُوَّةِ المَوْتِ والشُّغْلِ والشِّعْرِ واستغنائِها، كَما يُقَدِّرُ العَينَ التي أَقْبَلَتْ وأَدْبَرَتْ هي الحَدَثَ؛ لكَثْرةِ الإقبالِ والإدبارِ منها[3].

فإنْ قَدَّرَ ذلك ضَعُفَ حَمْلُ (مائِتٍ) و(شاغِلٍ) و(شاعِرٍ) على النَّسَبِ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ بالحَدَثِ -أَنَّهُ العَينُ- اتِّسَاعٌ، 'وحَمْلُ (مائِتٍ) و(شاغِلٍ) و(شاعِرٍ) على النَّسَبِ اتِّسَاعٌ'[4]، والاتِّساعُ إذا تَوَالى رُفِضَ، فثَبَتَ أَنَّهُ لا بُدَّ بالتقديرِ بالحَدَثِ أَنَّهُ العَينُ، فيَحْسُنُ أنْ يَجْرِيَ عليه اسْمُ الفاعِلِ الجاري على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٢، (هارون) ٣/ ٣٨٥.

(٢) انظر كلامًا للفارسي على المسالة في: الحلبيات ١٩٧ - والشيرازيات ٢١٩ - ومختار التذكرة ٤٦.

(٣) يشير إلى قول الخنساء -رضي الله عنها-: تَرْتَعُ ما عَقَلَتْ حتَّى إِذا ادَّكَرَتْ فإِنَّما هِيَ إِقْبالٌ وإِدْبارُ.

انظر: ديوانها ٣٨٣- والكتاب ١/ ٣٣٧- والمقتضب ٤/ ٣٠٥.

(٤) ليس في (ش٣)٣٣٤أ.

الفِعْلِ، كَمَا يَحْسُنُ أنْ يَجْرِيَ على العَينِ التي قُدِّرَ أَنَّهُ هِيَ، ولم تَدْعُ حاجَةٌ إلى حَمْلِ ذلك على النَّسَبِ لمشاركتِهِ النَّسَبَ في المعنى، وهو المبالغةُ؛ لأَنَّهُ لولا المبالغةُ لَمَا قُدِّرَ بالحَدَثِ أنَّهُ العَينُ، ولَمَا وَصَفْتَ الحَدَثَ بما تَصِفُ العَينَ، فقد جَرَى (مائِتٌ) و(شاغِلٌ) و(شاعِرٌ) على الأَوَّلِ؛ لأَجْلِ المبالغةِ مِن الوَجْهِ الذي ذَكَرْنا.

وقد ذَكَرَ في آخِرِ البابِ ما ليس مِن البابِ لِمُشاركتِهِ البابَ في بَعْضِ الوُجُوهِ، ألا ترى أَنَّهُ ذَكَرَ في بابِ (نِعْمَ)، فقال: «وسَأَلْتُهُ عن قَوْلِهِ:

فَأَوْمَأْتُ إِيماءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ ... ولله عَيْنَا حَبْتَرٍ، أَيَّما فَتَى!»[1]

لِمُشاركتِهِ (نِعْمَ) في أَنَّهُ مَدْحٌ عامٌّ، كَمَا أَنَّ (نِعْمَ) كذلك، وإنْ لم يَكُنْ مِن بابِ (نِعْمَ).

وقَوْلُهُ: «هو بمنزلةِ (هَمٌّ ناصِبٌ) و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[2]»، ولم يَقُلْ: هُوَ هوَ- دَليلٌ على أَنَّهُ قد فارَقَهُ، فأَمَّا (هَمٌّ ناصِبٌ) و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ فهو على بابِ النَّسَبِ، ولو كان على بابِ (شِعْرٌ شاعِرٌ) لكانَ (عيشةٍ عائِشةٍ) و(هَمٌّ هامٌّ)، ولا يجوزُ أنْ يُقَدَّرَ بالمصدرِ أَنَّهُ العَينُ ويَصِفُها باسْمٍ غيرِ مُشْتَقٍّ مِن المُصْدَرِ؛ لأنَّ هذا مجَازٌ آخَرُ، ألا ترى أَنَّهُ لا يجوزُ (عيشةٌ قائِمةٌ). تَمَّتْ.

---

(١) من الطويل، وهو للراعي النُّميري، كما في: ديوانه ٣- والخزانة ٩/ ٣٧٠.

(٢) جزء من آيتين في سورة: الحاقة ٢١، والقارعة ٧.

عند (ب)[1]: أيْ: شِعْرٌ يَقُومُ بِنَفْسِهِ، أيْ: مَوْتٌ يَقْصِدُ بِنَفْسِهِ، وجَعَلَ الشُّغْلَ مِثْلَ الذي يَأْتِي بالشُّغْلِ. [٣/ ٧٩ب]

هذا بابُ التَّثْنِيةِ

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك: (رَجُلانِ) و(تَمْرَتانِ) و(دَلْوانِ) ....»[2].

(فا): ذَكَرَ ضُرُوبًا مِن الأَمْثلةِ؛ لِئَلَّا يُظَنَّ أنَّ التَّثْنِيةَ مَقْصُورةٌ على مِثالٍ دُونَ مِثالٍ.

هذا بابُ تَثْنيةِ ما كانَ مِنَ المنقوصِ على ثلاثةِ أحْرُفٍ

قال سيبويه: «وليسَ شَيْءٌ مِنْ بَناتِ الياءِ لا يَجُوزُ فيهِ إمالةُ الأَلِفِ، و(رَجًا) (رَجَوَانِ)؛ لأَنَّهُ مِنْ بَناتِ الواوِ .... فلا يُمِيلُونَ الأَلِفَ»[3].

قال (ب): لا يَمْنَعُ هذا أنْ يكونَ يَجِيءُ في بَعْضِ الواوِ إمالةٌ. [٣/ ٨٠أ]

قال سيبويه: «وأمَّا (مَرْضِيٌّ) فبمنـزلةِ (مَسْنِيَّةٍ)، و(السَّنَا) بمنـزلةِ (القَفَا)، تقولُ (سَنَوانِ)»[4].

---

(١) في الأصول ٣/ ٨٤: «قال أبو العباس: أي: شِعْرٌ يقومُ بنفسه، وشُغْلٌ يقومُ مَقامَ فاعله».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٢، (هارون) ٣/ ٣٨٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٢، (هارون) ٣/ ٣٨٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٢، (هارون) ٣/ ٣٨٦.

(فا): قال سيبويه في مَوْضِعٍ مِن الكتاب: «سَنَوْتُها»[١]، فبَيَّنَ أنَّهُ مِن الواوِ.

قال أبو عُمَرَ[٢]: (مَسْنِيَّةٌ) هي الأَرْضُ المَسْقِيَّةُ[٣].

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَن (العَشَا) الذي في العَينِ، فقالَ (عَشَوَانِ)؛ لأنَّها مِنَ الواوِ»[٤].

حكى في الإمالةِ[٥] أنَّ (العَشَا) يُمالُ، وقال: «هو قَلِيلٌ يُحْفَظُ»[٦]، يعني الإمالةَ في الأسماءِ التي لاماتُها مُنْقلِبةٌ عن واواتٍ.

---

(١) الذي وجدته في كتاب سيبويه ٤/ ٣٨٥: «وقالوا: (يَسْنُوها المَطَرُ)، و(هي أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ)»، وهو لفظ الشرقية [انظر: (ش)٤/ ١٦٥أ].

(٢) جاءت هذه الحاشية بهذا اللفظ في متن (م٥)١٤١أ، وقبلها كلمة (لحق)، وجاءت بهذا اللفظ في حاشية ابن دادي٢٦٦أ- و(ح٦)١١٢أ، وجاءت بلفظ «وقال أبو عَمْرٍو: مسنية ....» في متن الشرقية.

(٣) انظر: الصحاح (سنا) ٦/ ٢٣٨٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٣، (هارون) ٣/ ٣٨٧، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٩٩ب]: «في العينين .... لأنه»، وقوله (الخليل) كذا في الشرقية- و(ح١)٩٩ب- و(ح٧)٢/ ٣٧أ، وجاء بلفظ (يونس) في: (م٥)١٤١ب- وابن دادي٢٦٦ب، وفي حاشيتها: «في نسخة: وسألت الخليل»، وأُصلحت في (ح٦)١١٢أ إلى (يونس)، وجاء في حواشي الشرقية ٤/ ٥٣أ أنه يونس، وقد نقلت الحاشية في ص١٥٦٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١١٩ (هذا بابُ ما تُمالُ فيه الأَلِفاتُ).

(٦) ولفظه في الكتاب ٤/ ١١٩: «وهذا قليل يحفظ».

في نسخة (ج) عن (ع): «وسَأَلْتُ الخليلَ»[١].

قال سيبويه: «وأمَّا (الفُتُوَّةُ) و(النُّدُوَّةُ) فإنما جاءتْ فيهما الواوُ لِضَمَّةِ ما قَبْلَهما، مِثْلَ (لَقَضُوَ الرَّجُلُ) مِنْ (قَضَيْتُ)»[٢].

وقال أبو الحسَنِ: أنْ يكونَ (فُتُوَّةٌ) و(نُدُوَّةٌ) مِن الواوِ أَقْيَسُ؛ لأنَّ الياءَ لا تَجِيءُ هكذا، لو قُلْتُ (فُعُولَةٌ) مِن (قَضَيْتُ) قُلْتَ (قَضَيَّةٌ)، وأَجْعَلُ (فِتْيَةً) و(فَتَيَانِ) و(نَدِيَانِ) مَقْلُوبًا؛ لأنَّ قَلْبَ الواوِ إلى الياءِ كثيرٌ مُمْكِنٌ، قالوا (قِنْيَةٌ)، وإنما هو مِن (قَنَوْتُ). [٣/ ٨٠ب]

قال سيبويه: «وكذلك الجَمِيعُ بالتَّاءِ»[٣].

في (نُسخة): يعني أنك تقولُ (عَلَواتٌ).

قال سيبويه: «و(العَمَى) كذلك، تَقُولُ (عَمًى) و(عَمَيَانِ) و(عُمْيٌ)، وتَقُولُ (عُمْيَانٌ)، و(الهُدَى) (هُدَيَانِ)؛ لأنَّكَ تَقُولُ (هَدَيْتُ)»[٤].

«لأنَّكَ تَقُولُ (عُمْيٌ) و(عُمْيَانٌ)».

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٤١ب، و(ج) رمز نسخة الزجاج، و(ع) رمز المبرد.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٣، (هارون) ٣/ ٣٨٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٣، (هارون) ٣/ ٣٨٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٣، (هارون) ٣/ ٣٨٧.

قال (ب): قال (س): ينبغي أنْ يكونَ: «لأنك ....»[١].

قال سيبويه: «نحوُ (لَدَى) و(إِلَى) وما أَشْبَهَهُما، وإنما تكُونُ التَّثْنِيةُ فيهما إذا صارتا اسْمَيْنِ»[٢].

ليس في (القَصْرِيِّ): (فا)[٣]: «لو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(إِلَى)، قُلْتَ: (هذا إِلًى)، وتَثْنِيَتُهُ (هذانِ إِلَوانِ)».

قال سيبويه: «وإنَّما صارَتِ الياءُ أَوْلى حَيْثُ كانتِ الإمالةُ في بَناتِ الواوِ وبناتِ الياءِ أنَّ الياءَ أَغْلَبُ ....»[٤].

في (نُسْخةٍ): «لا تكونُ لازِمةً في بناتِ الواوِ، وتَلْزَمُ في بناتِ الياءِ؛ لأنَّ الياءَ أَغْلَبُ».

في (أُخْرى): «حَيْثُ كانتِ الإمالةُ تكونُ في بناتِ الواوِ، وتَلْزَمُ بناتِ الياءِ؛ لأنَّ الياءَ أَغْلَبُ».

قال (ب)[٥]: يعني أنَّ الياءَ أَغْلَبُ على الواوِ في هذا البابِ -أيْ: في ما

---

(١) أي: ينبغي أن يكون النص هكذا: «.... تقول: (عَمًى وعَمَيَانِ)؛ لأنك تقول: (عُمْيٌ) و(عُمْيانٌ)».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٣، (هارون) ٣/ ٣٨٨.

(٣) أي: أن الحاشية القادمة ليست في أصل الفارسي المشهور بـ(القصري)، وكأنَّ الناسخ نقله من كتاب آخر.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٣، (هارون) ٣/ ٣٨٨.

(٥) التعليقة ٣/ ٢٢٥.

اعْتَلَّتْ لامُهُ[1]- وذَكَرَ[2] في تَصْغِيرِ ما اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ ولم يُعْلَمْ مِمَّ انْقَلَبَتْ أَلِفُهُ أنَّ الواوَ أَوْلى بِهِ، وأنَّ الأَلِفَ وَحْدَها هناك تَنْقَلِبُ عن الواوِ أَكْثَرَ.

[٣/ ٨١أ] هذا بابُ تَثْنِيةِ ما كانَ مَنْقُوصاً ....

قال سيبويه: «إنْ كانتْ أَلِفُهُ بَدَلًا مِنَ الحَرْفِ الذي مِنْ نَفْسِ الكَلِمةِ، أو كانَ زائِدًا غَيْرَ بَدَلٍ»[3].

قال أبو عليٍّ: هذه الأَلِفاتُ منها ما هو مَنْقَلِبٌ عن الياء، ومنها ما هو مَنْقَلِبٌ عن الواو، وإنما انْقَلَبَتْ لِتَحَرُّكِها وتَحَرُّكِ ما قَبْلَها، ومن أيِّ القَبِيلَينِ كانَ ثُنِّيَ بالياءِ[4].

قال سيبويه: «والمِيمُ زائِدةٌ كالأَلِفِ»[5].

عند (ب): زِيادةُ الميمِ في أَوَّلِ الاسْمِ كزِيادةِ الهَمْزةِ في أَوَّلِ الفِعْلِ. [٣/ ٨٢أ]

---

(١) كأن هذه العبارة المعترضة ليست من كلام ابن السراج، ولعلها من كلام الفارسي.

(٢) أيْ: سيبويه، في ٣/ ٤٦١ (هذا بابُ تحقيرِ ما كانت الأَلِفُ بَدَلًا من عينِهِ)، قال: «وإنْ جاء اسمٌ نحو (الناب) لا تدري أمن الياء هو أم من الواو؟ فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلةٌ من الواو أكثر فاحمله على الأكثر».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٣، (هارون) ٣/ ٣٨٩.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٤٢أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٤، (هارون) ٣/ ٣٨٩.

هذا بابُ تَثْنِيةِ المَمْدُودِ

قال سيبويه: «فإنْ كانَ المَمْدُودُ لا يَنْصَرِفُ وآخِرُهُ زِيادةٌ جاءَتْ عَلامةً للتَّأْنِيثِ، فإنَّكَ إذا ثَنَّيْتَهُ أَبْدَلْتَ واوًا، كَما تَفْعَلُ ذلك في قَوْلِك (خُنفَساوِيٌّ)، وكذلك إذا جَمَعْتَهُ بالتَّاءِ»[1].

(فا):

مْن حَيْثُ حُذِفَتْ تاءُ التأنيثِ في النَّسَبِ وَجَبَ إبدالُ الهمزةِ التي للتأنيثِ، ووَجَبَ إبدالُها في الجَمْعِ بالتاءِ مِن حَيْثُ حُذِفَتْ تاءُ التأنيثِ، وأمَّا إبدالُها في التَّثْنِيةِ فلأنَّ الجَمْعَ بالتاءِ على حَدِّها يكونُ، وإنما أَبْدَلْتَ مِن هذه الهمزةِ الواوَ دُونَ الياءِ لأنها لو أَبْدَلْتَ منها الياءَ لاجْتَمَعَ حُرُوفٌ مُتَجانِسةٌ، والواوُ أَبْعَدُ مِن مَخْرَجِ الأَلِفِ، والياءُ أَقْرَبُ إليها.

ليس في نُسْخةِ القَصْرِيِّ:

في (أُخْرى): به في الإضافةِ إذا قُلْتَ (حَمْراوِيٌّ)؛ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وبَيْنَ ما كانَ مُنْصَرِفًا جاءَ آخِرُهُ لغَيرِ التأنيثِ، وذلك (حَمْرَاوَانِ) و(خَضْرَاوَانِ) و(خُنْفَسَاوانِ)، وكذلك ذا إنْ جَمَعْتَهُ بالتاءِ ولم يُجْعَلْ كأَلِفِ (حُبْلَى)؛ لأنَّ هذه مُتَحرِّكةٌ، ولم تُغَيَّرْ لالتقاءِ الساكنينِ، ولكنْ للتَّفْرِيقِ، ألا ترى أنَّهُ لو قالَ (حَمْرَاءانِ) لم يَلْتَقِ ساكنانِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٤، (هارون) ٣/ ٣٩١.

قال (ب): لو قُلْنا (حَمْرَاءانِ) لوَجَبَ عنه (حَمْرَاءاتٌ).

قال سيبويه: «وكانتِ الواوُ أَخَفَّ عليهم حَيْثُ وُجِدَ لها شَبَهٌ مِنَ الهَمْزةِ»[1].

أيْ: وُجِدَ لها شَبَهٌ مِن الهَمْزةِ في الانْقلابِ والاعْتلالِ، كقَوْلِك (جُوَنٌ)، فتَقْلِبُ الهمزةَ إليها، فكانت الواوُ لذلك أَوْلى مِن حَرْفٍ أَجْنَبِيٍّ ومِن الياءِ؛ كَراهِيَةَ اجتماعِ الأمثالِ.

أيْ: لأنَّ الواوَ تُشْبِهُ الهمزةَ في أنَّهُ حَرْفُ إِعْلالٍ، كما أنَّها قد تُخَفَّفُ، وهما يَجْتَمِعانِ أيضًا في كَوْنِهما زائدَينِ، وأنَّهما مِنْ حُرُوفِ الإبدالِ، وهذه الخَوَاصُّ قد تَشْتَرِكُ فيها الياءُ.

فأمَّا الخاصَّةُ التي هي للواوِ دُونَ الياءِ فإنَّ الهمزةَ تُبْدَلُ منها إذا كانتْ مضمومةً إِبْدالًا مُطَّرِدًا، كذلك أُبْدِلَتِ الواوُ منها في تَثْنِيةِ ما لا يَنْصَرِفُ وجَمْعِهِ بالتاءِ والنَّسَبِ إليهِ إِبْدالًا مُطَّرِدًا، ومعَ ذلك فلو أُبْدِلَتْ منها الياءُ دُونَها لاجْتَمَعَتْ حُرُوفٌ مُتَشابِهةٌ[2].

قال سيبويه: «و(عِلْباوانِ) أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِك (كِساوان) في كَلامِ العَرَبِ؛

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٥، (هارون) ٣/ ٣٩٢.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٤٣أ، وفيها «فأما الخاصة التي هي للياء دون الواو»، وهو تحريف، يعكس المعنى المراد.

لِشَبَهِها بـ(حَمْراءَ)»[١].

(فا): (عِلْبَاوَانِ) أَكْثَرُ مِن (كِسَاوَيْنِ)؛ لأنَّ (عِلْبَاوانِ) يُشْبِهُ (حَمْرَاوانِ) مِن جِهَتَيْنِ، و(كِسَاوانِ) يُشْبِهُ (حَمْراوانِ) مِن جِهَةٍ واحِدةٍ، أمَّا جِهَتا شَبَهِ (عِلْبَاوانِ) بـ(حَمْرَاوانِ) فإنها همزةٌ زائِدةٌ بَعْدَ أَلِفٍ وإنْ كانت بمنزلةِ الأَصْلِ، و(كَسَاوانِ) همزةٌ بَعْدَ أَلِفٍ، وليست الهمزةُ بزائِدةٍ.

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عن قَوْلِهِم: (عَقَلْتُهُ بِثِنَايَينِ وهِنَايَينِ)»[٢].

(ط): قال أبو عُثمانَ -في ما بلغني-: لا أَعْرِفُ (هِنَايَينِ)، ولا رَأَيْتُ أَحَدًا يَعْرِفُهُ[٣]. [٣/ ٨٢ب]

قال سيبويه: «وقالوا: (لَكَ نُقَاوَةٌ ونَقَاوَةٌ)، وإنما صارَتْ واوًا لأنَّها ليستْ آخِرَ الكلمةِ، وقالوا لواحِدِهِ (نِقْوَةٌ)؛ لأنَّ أَصْلَها كانَ مِنَ الواوِ»[٤].

(فا):

أَوْرَدَ واحِدَ (نُقَاوَةٍ)[٥] -وهو (نِقْوَةٌ)[٦]- لِيَدُلَّ على أَنَّهُ لا يجوزُ في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٥، (هارون) ٣/ ٣٩٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٥، (هارون) ٣/ ٣٩٢.

(٣) وجاءت هذه الحاشية في حاشية: (ح٦)١١٣ب- و(م٥)١٤٣أ- ونسخة العبدري ٢/ ١٢٤ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٥، (هارون) ٣/ ٣٩٢.

(٥) (النُّقاوة) بضم النون وفتحها: خيار الشيء. انظر: الصحاح (نقو) ٦/ ٢٥١٤.

(٦) كذا ضُبِطَ في كتاب سيبويه وفي الحواشي، والذي في المعجمات (نَقْوَةٌ) بفتح النون، انظر (نقو) في: اللسان ١٥/ ٣٣٨- والتاج ٤٠/ ١٢٢.

(نُقَاوةٍ) الوَجْهُ الآخَرُ الذي جازَ في (عَظَايةٍ)[1] مِن القَلْبِ والهَمْزِ؛ لأَنَّهُ إذا كانتْ جَمْعًا ليس بواحِدٍ كـ(عَظَايةٍ) فقد عُلِمَ أَنَّهُ ليس لها جَمْعٌ تَذْهَبُ فيه الهاءُ، وإذا لم يكن لها ذلك لم يَجُزْ فيها الوَجْهُ الآخَرُ مِن القَلْبِ بالهَمْزِ، و(نُقَاوةٌ) جَمْعُ (نِقْوَةٍ) على بابِ (رُخالٍ) و(تُؤَامٍ)[2]، ودَخَلَتِ الهاءُ كدُخُولِها في (بِكَارَةٍ) و(فِحَالةٍ)[3]، فأمَّا (نَقَاوةٌ) فليس بجَمْعٍ لـ(نِقْوَةٍ)، ولكنَّهُ اسْمٌ للجَمْعِ في معنى (نُقَاوةٍ).

هذا بابٌ لا تَجُوزُ فيهِ التَّثْنيةُ والجَمْعُ ....

عند (ب): أيْ: لا يجوزُ أنْ يُثَنَّى مُثَنًّى، ولا يُجْمَعَ مجموعٌ بالواوِ والنُّونِ[4].

قال سيبويه: «لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ(مُسْلِمِينَ) قُلْتَ: (هَذَا مُسْلِمُونَ)، أَوْ سَمَّيْتَهُ بِـ(رَجُلَيْنِ) قُلْتَ: (هذا رَجُلانِ)، لم تُثَنِّهِ أَبَدًا ولم تَجْمَعْهُ، كما وَصَفْتُ لَكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لا يكونُ في اسْمٍ واحِدٍ رَفْعَانِ ولا نَصْبانِ ولا جَرَّانِ»[5].

---

(١) (العَظَاية والعَظَاءةُ): دُوَيْبَّةٌ أَكْبَرُ من الوَزَغةِ. انظر: الصحاح (عظي) ٦/ ٢٤٣١.

(٢) (الرُّخَال) بضم الراء وكسرها جمع (رِخْلةٍ، ورِخْلٍ) وهي الأنثى من أولاد الضأن، و(التُّؤَامُ) جمع (تَوْءَمٍ). انظر: القاموس (رخل) ١٢٩٩، و(تأم) ١٣٩٨.

(٣) (البِكَارُ والبِكَارةُ) جمع (بَكْرٍ) وهو الفَتِيُّ مِن الإبل، و(الفِحَالُ والفِحَالةُ) جمع (فَحْلٍ) وهو الذَّكَرُ مِن كل حيوان، انظر: الصحاح (بكر) ٢/ ٥٩٥، والقاموس (فحل) ١٣٤٥.

(٤) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)١٤٣ب غير منسوبة إلى ابن السراج.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٥، (هارون) ٣/ ٣٩٣.

(فا)[1]: أيْ: كما ذَكَرْتُ لَكَ في حَدِّ النَّسَبِ[2] أنَّهُ لا تجوزُ الإضافةُ إلى رَجُلٍ اسْمُهُ (رَجُلانِ): (رَجُلانِيٌّ)؛ لأنَّهُ لا يَجْتَمِعُ رَفْعانِ ولا جَرَّانِ في الاسْمِ الواحِدِ.

(فا): ولم تُحْذَفْ زِيادةُ التَّثْنِيةِ الأُولى كزِيادةِ التَّثْنِيةِ الثانيةِ، وكذلك الجَمْعُ كما حَذَفْتَ ذلك لِزيادةِ النَّسَبِ لأنَّ التَّثْنِيةَ والجَمْعَ الذي على حَدِّها لا بُدَّ مِن أنْ يُراعى فيها صِيغةُ الاسمِ قَبْلَها، والنَّسَبُ قد يجوزُ فيه الإخلالُ بصِيغةِ الاسمِ قَبْلَهُ، وقد كَثُرَ ذلك فيه حتى قد صِيغَتْ فيه الأسماءُ صِياغةً أُخرى.

وأيضًا فإنَّ حالَ الاسمِ قَبْلَ التَّسْمِيةِ مُراعاةٌ، يَدُلُّكَ على ذلك أنَّكَ إذا سَمَّيْتَ رَجُلًا (طَلْحةَ) جَمَعْتَهُ (طَلَحاتٍ) بالتاءِ، كما كُنْتَ تَفْعَلُ في جَمْعِهِ قَبْلَ التَّسْمِيةِ بِهِ الـمُذَكَّرَ، فكما أنَّهُ لا يجوزُ إدْخالُ التَّثْنِيةِ والجَمْعِ على المثنى والمجموعِ قَبْلَ التَّسْمِيةِ، ولا حَذْفُ عَلامتِها قَبْلَ التَّسْمِيةِ، كذلك لا يجوزُ بَعْدَ التَّسْمِيةِ.

في (حواشي مَبْرَمَانَ): قال: سألتُ أبا إسحاقَ عن (مُسْلِمِينَ) في مَن قال (مُسْلِمِينَ): هل يجوز أن يَجْمَعَهُ بالواو والنون؟

---

(١) التعليقة ٣/ ٢٣٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٢، (هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ الزائدتان للجَمْعِ والتَّثْنِيةِ).

قال: لا؛ لأني لا أُدْخِلُ عَلَامَتَي جَمْعٍ، ولو كان ذلك لكان (مُسْلِمِينِينَ) فكانَ يكونُ إلى ما لا نهايةَ له[1].

قال سيبويه: «وإنَّما أَوْقَعَتِ العَرَبُ (الاثْنَينِ) في الكَلامِ على حَدِّ قَوْلِك: (اليَوْمُ يَوْمانِ)، و(اليَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ) .... وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يقُولُ: (الْيَوْمُ الثُّنَيُّ)»[2].

أيْ: قالوا (اليَوْمُ الأَثْنَاءُ) كما قالوا (اليَوْمُ الاثْنَانِ). [٣/ ٨٣أ]

(ع): وقال ابن النحاس في كتاب (أدب الكُتَّاب): «وقرأتُ على أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ في كتاب سيبويه: (الْيَوْمُ الثَّنِيُّ) بفتح الثاء، فتقولُ على هذا في جمعه (الأَثْنَاءُ)»[3].

(ع): رواية أبي بكر مَبْرَمَانَ على لفظ التصغير (الثُّنَيُّ)، ورواية ابن السَّرَّاج (الثُّنِيُّ) مثل (الثُدِيِّ)، وهو (فُعُولٌ)، وروى ابن النحاس عن

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧١. وانظر: التسهيل ١٣- وشرحه ١/ ٧٦- والتذييل والتكميل ١/ ٣٠٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٥، (هارون) ٣/ ٣٩٣. و(الثُّنَيُّ) بلفظ التصغير هو لفظ: (م٥)١٤٣ب- و(ح٧)٢/ ٣٨ب- ونسخة ابن يبقى ١٦٣أ. وفي النسخ الشرقية بلفظ (الثَّنِيُّ) بفتح الثاء وكسر النون، انظر: (ش٤)٢١٤أ- و(نور عثمانية ٤٦٢٧) ٢٦٠ب. وجاءت (الثُّنَـيُّ) بضم الثاء، وبفتح النون وكسرها في: (ح٦)١١٤أ، وفوقها (معًا)- ونسخة ابن دادي ٢٦٨أ.

(٣) صناعة الكتاب (ويسمى أدب الكتاب) للنحاس ٨٠، باختلاف يسير.

الزجاج (الثَّنِيُّ).

(ع): وكذا في كتاب السِّيرافي[١].

وعند أبي نَصْرٍ على لفظ التصغير[٢].

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك في (أَذْرِعاتٍ): (أَذْرِعاتانِ)، وفي (تَمَراتٍ) اسْمَ رَجُلٍ: (تَمَراتانِ)»[٣].

في (نُسْخةٍ): فيَتَّفِقَانِ ههنا كَمَا اتَّفَقَا في بابِ الإضافةِ حِينَ قالوا (أَذْرِعِيٌّ) و(طَلْحِيٌّ).

هذا بابُ جَمْعِ الاسْمِ الذي في آخِرِهِ هاءُ التَّأْنيثِ

قال سيبويه: «وجَمَعُوها بالتاءِ فقالوا (رَبَعَاتٌ)»[٤].

(فا): يُرِي بقَوْلِهِ (رَبَعَاتٌ) أنَّ الـمُذَكَّرَ قد جُمِعَ بالأَلِفِ والتاءِ، أيْ: فكذلك يُجْمَعُ (طَلْحَةُ) ونحوُهُ -اسْمَ رَجُلٍ- فتقولُ (طَلَحَاتٌ).

---

(١) نسخة السيرافي (الثُّنِيُّ)، قال السيرافي في شرحه ٤/ ١٤٢ (العلمية): «نسختي التي قرأتُ منها على ابن السراج، وهو (فُعُولٌ) مثل (الثُّدِيِّ) وما أشبه ذلك، وفي كتاب أبي بكر مَبْرَمان: (الثُّنَيُّ) على لفظ التصغير، وهو على ما في نسخته».

(٢) هذه الحاشية والحاشيتان قبلها نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١٢٤ب. ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣/ ٩٥، (هارون) ٣/ ٣٩٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٥، (هارون) ٣/ ٣٩٤.

قال سيبويه: «لم تَجْمَعْهُ بالتاءِ»(١).

(فا): أيْ: لا تَجْمَعُ هذا بالتاءِ لأنَّكَ إذا جَمَعْتَهُ بالواوِ والنُّونِ لا تَجْمَعُ في الاسْمِ بينَ تأنيثٍ وتذكيرٍ، كما أنَّكَ لو جَمَعْتَ (طَلْحَةَ) بالواوِ والنُّونِ لجَمَعْتَ بينَ تأنيثٍ وتذكيرٍ في الاسم. [٣/ ٨٣ب]

قال سيبويه: «فلمَّا صارَت تَدْخُلُ فلا تَحْذِفُ شَيْئًا أَشْبَهَتْ هذه عندَهم (أَرَضاتٍ) و(دُرَيْهِماتٍ)»(٢).

(فا): التاءُ تَدْخُلُ في سَنْخِهِ(٣)، وتَخْرُجُ مِن علامةِ التأنيث.

(فا): لم يَدْخُلْ في هذا الجَمْعِ تأنيثٌ على تأنيثٍ؛ لأنَّ الألِفَ التي هي علامةُ التأنيثِ قُلِبَتْ ياءً، وكذلك تُقْلَبُ الهمزةُ في (حَمْراواتٍ) -التي هي علامةُ التأنيثِ- واوًا، فلا يجتَمِعُ في الاسْمِ تأنيثانِ.

قال سيبويه: «وإذا جَمَعْتَ (وَرْقاءَ) -اسْمَ رَجُلٍ- بالواوِ والنُّونِ وبالياءِ والنُّونِ جِئْتَ بالواوِ ولم تَهْمِزْ»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٦، (هارون) ٣/ ٣٩٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٦، (هارون) ٣/ ٣٩٤.

(٣) السَّنْخُ: الأَصْلُ، انظر: الصحاح (سنخ) ١/ ٤٢٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٦، (هارون) ٣/ ٣٩٥.

قال أبو عُثمانَ[1]: لا أَرى بَهَمْزِ جَمْعِ (وَرْقاءَ) بَأْسًا إنْ شِئْتَ؛ لانْضمامِ الواوِ[2].

قال (س)[3]: غَلِطَ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ للرَّفْعِ في الجميعِ تَذْهَبُ في الجَرِّ والنَّصْبِ، فليستْ لازِمةً.

أيْ: تَقْلِبُ الهمزةَ، ولا تَدَعُها همزةً، كذلك يُريدُ عندي[4]. [٣/ ٨٤أ]

هذا بابُ جَمْعِ أَسْماءِ الرِّجالِ والنِّساءِ

قال سيبويه: «لِنَفَرٍ يُسَمَّى كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمْ (جُنْدُبًا)»[5].

---

(١) انظر: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢١٥]- والتعليقة ٣/ ٢٣٦- والمخصص ١٧/ ٨٠- وتنقيح الألباب ٤٥٤، والمازني هنا يرد منع سيبويه الهمز، لأنها واو مضمومة، فيجوز همزها، كـ(أدْوُرٍ وأَدْؤُرٍ).

(٢) انظر جواز همز الواو المضمومة في: الكتاب ٤/ ٣٦٢- والمقتضب ١/ ٦٣- والأصول ٣/ ٣٠٨- وسر الصناعة ١/ ٩٨.

(٣) يغلط المبرد هنا المازني، لأن ضم الواو الثانية من (ورقاوون) غير لازم، فلا يجوز همزه، مع أنه مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢١٤] انتصر للمازني وغلّط سيبويه، وانظر رأيي المبرد في تنقيح الألباب ٤٥٤.

(٤) صاحب الحاشية يردُّ على المازني ما فهمه من كلام سيبويه أنه يمنع همز واو (ورقاوون) الأولى مطلقًا، ويقول: إنما يمنع سيبويه أن تهمز الكلمة بالهمزة التي كانت في المفرد، أما قلبها همزة لكونها واوًا مضمومة فلم يتعرض له، وقد ذكره في موضع آخر من كتابه، وبنحو هذا الرد ردَّ ابن ولاد في الانتصار ٢١٥- والفارسي في التعليقة ٣/ ٢٣٦- وابن خروف في تنقيح الألباب ٤٥٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٧، (هارون) ٣/ ٣٩٧، و(جندبًا) بضم الدال في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٦)١١٥أ]، وهو بفتح الدال في (م٥)١٤٥أ.

قال أبو عليٍّ: «فـ(جُنْدَبٌ) على وَزْنِ (فُنْعَلٍ»)، قالَ: «وليسَ في الكَلامِ عندَ سيبويه (فُعْلَلٌ)، والأَخْفَشُ[1] يقولُ: (جُخْدَبٌ)»[2].

قال سيبويه: «وقَوْلُهم (أَرَضَاتٌ) دَلِيلٌ على ذلك»[3].

(فا): (أَرَضَاتٌ) على القِياسِ، فأمَّا (أَرَضُونَ) فإنَّما فُتِحَ لِئَلَّا يَسْلَمَ البِنَاءُ كَما سَلِمَ في (زَيْدِينَ) ونحوِهِ إذا[4] كانَ حَكْمُ (أَرْضٍ) أنْ لا يُجْمَعَ مُسَلَّمًا بالواوِ والنُّونِ.

قال سيبويه: «ومِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ (كِسْرَاتٌ)، وإنْ شِئْتَ كَسَّرْتَ ....»[5].

في (أُخْرى): «.... و(ظُلُمَاتٌ) فتُخَفِّفُ، فمَنْ قال ذا قالَ (هِنْدَاتٌ) و(جُمْلاتٌ)، وإنْ ....»[6]. [٣/ ١٨٥أ]

قال سيبويه: «لأنَّهُ اسْمٌ مِثْلُ (مُطْرِفٍ)»[7].

---

(١) انظر الخلاف بينهما في إثبات وزن (فُعْلَل) في: الشافية ١٤- واللباب للعكبري ٢/ ٢١٣- وشرح ابن عقيل ٤/ ١٩٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٤٥أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٧، (هارون) ٣/ ٣٩٧.

(٤) كذا بالألف في على النسخ، وكان الأوضح أن يأتي بـ(إذْ) التعليلية.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣/ ٩٧، (هارون) ٣/ ٣٩٧.

(٦) أي: أن هذه العبارة جاءت في نسخة بعد قوله: «ومن العرب من يقول كِسْراتٌ».

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٨، (هارون) ٣/ ٣٩٩.

أيْ: فيه مِنَ الحركاتِ والسُّكُونِ مِثْلُ ما في (مُسْلِمٍ)[١].

[٣/ ٨٥ب]

قال سيبويه: «وإنْ سَمَّيْتَهُ بـ(خالِدٍ) فأَرَدْتَ أنْ تُكَسِّرَ للجَمِيعِ قُلْتَ (خَوَالِدُ) .... وقد قالوا (فَوَارِسُ) في الصِّفةِ، فهذا أَجْدَرُ أنْ يكونَ، والدليلُ على ذلك أنَّك لو أَرَدْتَ أنْ تَجْمَعَ قَوْمًا على (خالِدٍ) و(حاتِمٍ) -كما قُلْتَ (المَنَاذِرَةُ) و(المَهَالِبَةُ)- لقُلْتَ: (الحواتِمُ) و(الخوالِدُ)»[٢].

في (نُسْخةٍ): يعني (خَوَالِدَ)[٣].

يقولُ: إذا كان (فارِسٌ) إنما يُبْنى للمُذَكَّرِ، ولا يُبْنى للأُنْثى، فجُمِعَ على (فَوَارِسَ)؛ إذْ لم يَخَفِ التباسًا مِن جَمْعِ المؤنَّثِ، فالأسماءُ مِن (فاعِلٍ) على (فَوَاعِلَ) أَحْرى أنْ يكونَ؛ لأَنَّكَ تَجِدُ مِن الأسماءِ المؤنَّثةِ نَظِيرًا على (فاعِلٍ) لا يكونُ اسْمًا، فيكونُ جَمْعَ (فاعِلةٍ) الذي هو اسْمٌ لجَمْعِ (فاعِلٍ) الذي هو اسْمٌ، ولا يَكادُ يُوجَدُ إلَّا في حَرْفٍ واحِدٍ أو حَرْفَينِ، فمَنْ ثَمَّ قالوا (الحَوَارِثُ) للرِّجالِ.

أيْ: على أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهم يُقالُ له (خالِدٌ) و(حاتِمٌ)[٤].

---

(١) وجاءت هذه الحاشية في حاشية (م٥)١٥٥ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٨، (هارون) ٣/ ٣٩٩.

(٣) هذا تفسير لقوله: «فهذا».

(٤) وجاءت هذه الحاشية في حاشية (م٥)١٥٥ب.

في (نُسْخةٍ): قال أبو الحسَنِ: (الأَحَامِرةُ) و(المَهالِبةُ) تَجْعَلُ فيه الهاءَ لِيُؤَكَّدَ بهِ تأنيثُ الجَمْعِ، ويكونَ عِوَضًا مِن ياءِ النَّسَبِ، وقد قالوا (الأَهاتِمُ) و(الأَشاعِرُ) فلم يُلْحِقُوا الهاءَ، كَمَا قالوا (الفُحُولُ، والفُحُولةُ) و(البِكَارُ والبِكَارةُ).

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ قُلْتَ (سِنُونَ)»[1].

(فا): التَّغْييرُ في (سِنُونَ) نَظِيرُ التَّغْييرِ في (أَرَضُونَ).

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى بـ(ابنٍ)»[2].

أيْ: الموضِعُ الذي تَجْعَلُهُ فيه عَلَمًا. [٣/ ١٨٦أ]

قال سيبويه: «فقال: إنْ جَمَعْتَ بالواوِ والنُّونِ قُلْتَ (بَنُونَ) كَمَا قُلْتَ قَبْلَ ذلك، وإنْ شِئْتَ كَسَّرْتَهُ فقُلْتَ (أَبْنَاءٌ)، وسَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ ....»[3].

في (نُسْخةٍ أُخرى)[4]: «فقالَ (اِبْنُونَ)، تُجْرِيهِ على القِياسِ؛ لأَنَّكَ قد حَوَّلْتَهُ عن ذلك الموضِعِ، وإنْ شِئْتَ (أَبْنَاءٌ)، ولا يجوزُ (بَنُونَ)؛ لأَنَّهُ شاذٌّ لم يَجِئْ غيرُهُ.

فإنْ قُلْتَ: (سِنُونَ) شاذٌّ؛ لأَنَّ ما كان فيهِ الهاءُ لا يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٨، (هارون) ٣/ ٣٩٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٩، (هارون) ٣/ ٤٠٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٩، (هارون) ٣/ ٤٠٠.

(٤) نقل في تنقيح الألباب ٤٥٩ أول ما في هذه النسخة، وقال: «وهذا الكلام لا يشبه كلام سيبويه».

فقد يُجْمَعُ مِثْلُهُ كثيرٌ واطَّرَدَ، حتى لو سَمَّيْتَ باسْمٍ مِثْلِ (سَنَةٍ) أو ما أَشْبَهَهُ مِمَّا لم يُسْمَعْ فيه جَمْعٌ جَعَلْتَهُ مِثْلَ (سِنِينَ)، و(بَنُونَ) ليس هكذا، ألا ترى أنَّكَ لو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(ابْنٍ) لم يَجُزْ (بَنُونَ)، ولكنْ (اِبْنُونَ)، وسَأَلْتُهُ عن امْرأةٍ ....».

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ تُسَمَّى بـ(أُمٍّ)؟ فجَمَعَها بالتاءِ، وقالَ: (أُمَهَاتٌ) و(أُمَّاتٌ)، و(أُمَّاتٌ) في لُغَةِ مَنْ قالَ (أُمَّاتٌ) لا تُجاوِزُ ذَلِكَ .... وَلَوْ سَمَّيْتَهُ بِـ(شَاةٍ) لَمْ تَجْمَعْ بِالتَّاءِ، وَلَمْ تَقُلْ إِلَّا (شِيَاهٌ) .... وَلَوْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِـ(شَفَةٍ) أَوْ (أَمَةٍ) لَقُلْتَ: (آمٍ) وَ(شِفَاهٌ) وَ(إِمَاءٌ)، وَلَا تَقُلْ: (شَفَاتٌ) وَلَا أَمَاتٌ)»[1].

(فا): قَرَأْتُ عن أبي بَكْرٍ، عن أبي العَبَّاسِ[2]:

قَــوَّالُ مَعْــرُوفٍ وفَعَّالُــهُ ... عَقَّــارُ مَثْنَــى أُمَّهَــاتِ الرِّبَــاعْ[3]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٩، (هارون) ٣/ ٤٠٠، وقد سقطت إحدى لفظتي (وأُمَّاتٌ) من: ابن دادي٢٧٠أ- و(ح٦)١١٦أ- و(ح٧)٢/ ٤٠أ.

(٢) أنشده المبرد في المقتضب ٣/ ١٧٠ دون نسبة، ورواه عنه أيضًا أبو سهل أحمد بن محمد القطان، كما في: سر الصناعة ٢/ ٥٦٥.

(٣) من السريع، وهو للسفاح بن بكير اليربوعي، كما في: المفضليات ٣٢٢- واللسان (أمم) ١٢/ ٢٩، وفي الخزانة ٦/ ٩٧ أن البيت للسفاح وقيل: هو لرجل من بني قريع.

قال (س)[١]: «هذا في الضَّرُورةِ، والجَيِّدُ (أُمَّاتٌ)، كقَوْلِهِ:

. . . . . . أُمَّـــاتِهِنَّ وَطَـــرْقُهُنَّ فَحِـــيلا[٢]»

أيْ: لا تقولُ (إِمَامٌ) ولا (أُمُومٌ)[٣].

في (نُسْخةٍ): «الأَلِف لكَثْرةِ استعمالهم إياهُ، ولو سَمَّيْتَ ....».

في (أُخْرى): «(أُمَّاتٌ) تُجْرِيها على القِياسِ، ولا تَقُولُ (أُمَّهاتٌ)».

في (حواشي مَبْرَمَانَ): قال المبرِّدُ: النَّحْويُّون يُجِيزون (شَاهَاتٌ)، قال المبرِّدُ: هذا خَطَأٌ، ويُجِيزُ النَّحْويُّون (شَفَاتٌ) و(أُمَّاتٌ). انتهى[٤].

قال سيبويه: «فحَرَّكُوا الباءَ وحَذَفُوا الأَلِفَ، كـ(مَنِينَ) و(هَنِينَ)»[٥].

(فا): قَوْلُهُ: «كَـ(مَنِينَ)»، أيْ: صارَ (الابْنُ) على حَذْفِ الأَلِفِ

---

(١) وقال في المقتضب ٣/ ١٦٩: «ولكنْ أَكْثَرُ ما يُسْتَعْمَلُ (أُمَّهَاتٌ) فى الإِنْسِ، و(أُمَّاتٌ) فى البهائم، .... ولو وُضِعَ كل واحدةٍ فى موضع الأخرى لجازَ، ولكنَّ الوَجْهَ ما ذكرت لك، والآخرُ إنما يجوزُ فى شِعْرٍ».

(٢) من الكامل، وهذا عجز بيت صدره: (كانتْ نَجائِبُ مُنذِرٍ ومُحُرِّقٍ)، وهو للراعي النميري، كما في: ديوانه ٢٤٢- وجمهرة أشعار العرب ١/ ٢٧٥.

(٣) أي: لا تجمع (أُمًّا) هنا على (فِعَالٍ) ولا (فُعُولٍ).

(٤) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٦. وقد أجاز سيبويه في النص المنقول وغيرُه (أُمَّاتٍ). ولم أجد من أجاز (شاهاتٍ). وأجاز ابن كيسان نحو (شَفَاتٍ)، وذكر ابن السراج أن تجويزه هو القياس. انظر: الأصول ٢/ ٤٢٢- وشرح السيرافي ٤/ ١٥٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٩، (هارون) ٣/ ٤٠٠.

كـ(مَنِينَ)، و(مَنِينَ) لم يُحْذَفْ منهُ شيءٌ.

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَهُ بـ(شِيَةٍ) أو (ظُبَةٍ) لم تُجاوِزْ (شِيَاتٍ) و(ظُبَاتٍ) .... ولو سَمَّيْتَهُ بـ(شاةٍ) لم تَجْمَعْ بالتاءِ، ولم تَقُلْ إِلَّا (شِيَاهٌ)»[1].

(فا)[2]:

لم تُجْمَعْ (شاةٌ) بالتاء لأَنَّهُ كان يَجِبُ حَذْفُ هاءِ التأنيثِ؛ لأَجْلِ تاءِ الجَمْعِ، ولو حُذِفَتْ لبَقِيَ الاسمُ على حَرْفَينِ أَحَدُهما حَرْفُ لِينٍ قَبْلَ لَحَاقِ تاءِ الجَمْعِ، فكانت تَحْصُلُ له حالُ خُلُوٍّ، وليس يكونُ كذلك معَ هاءِ التأنيثِ؛ لأَنَّهُ قد بُنِيَ الاسْمُ على التأنيثِ.

فأمَّا (شِيَاتٌ) فإِنَّهُ كأَنَّهُ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ؛ لأنَّ حركةَ الفاءِ ثابتةٌ في العَينِ، وليس حركةُ اللامِ ثابتةً في (شاةٍ)، فثَباتُ حركةِ الفاءِ كثَباتِها، كما أنَّ ثَباتَ حركةِ اللامِ كثَباتِها في (ضَوْءٍ)، ولولا ذلك لقُلِبَتْ، بل الفاءُ أَثْبَتُ مِن اللامِ؛ لعَدَمِ الاعتلالِ فيها، ورَدُّ الفاءِ من (شِيَةٍ) في النَّسَبِ، ولم تُغْنِ حركتُها فيهِ عنها كما أَغْنَتْ في التأنيثِ؛ لأنَّ التأنيثَ يُبْنَى الاسمُ مَعَهُ بِناءً، يَدُلُّك على ذلك (عَظَايَةٌ) و(ظُلُمَاتٌ) و(كِسَرَاتٌ)، وأنت لا تقولُ قَبْلَ ذلك (ظُلُمَةٌ) ولا (كِسِرَةٌ)، وأيضًا فإِنَّ حركةَ (شِيَةٍ) لا تَثْبُتُ في النَّسَبِ وهي في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٩، (هارون) ٣/ ٤٠٠.

(٢) انظر: البغداديات ١٥٤، ٥٠٤- والتعليقة ٣/ ٢٤١- ومختار التذكرة ٢٩٨.

(شِيَاتٍ) ثابتةٌ، ولا خِلافَ في أنها لا تَثْبُتُ، وإنما يختلفون في حُكْمِ الاسمِ معَ اتِّفاقِهم على تَعَرِّيهِ منها، فسيبويه يَفْتَحُ، وأبو الحسَنِ يُسَكِّنُ[1]، وأيضًا فإنَّهُ إذ لم تَثْبُتُ حركةُ (نَمِرٍ) -وهو صَحِيحٌ- فحركةُ (شِيَةٍ) أَوْلى أنْ لا تَثْبُتَ؛ إذْ هي مُعْتَلَّةٌ، وإذا لم تَثْبُتْ حركةُ الفاءِ فقد بَقِيَ الاسمُ على حَرْفَينِ في النَّسَبِ، فعَرَّيْتَهُ مِن حركةِ الفاءِ لَمَّا أَرَدْتَ أنْ تَنْسُبَ إليه. [٣/ ٨٦ب]

قال سيبويه: «وأمَّا (عِدَةٌ) فلا تَجْمَعُهُ إِلَّا (عِدَاتٌ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلُ (عِدَةٍ) كُسِّرَ للجَمْعِ»[2].

في (نُسْخةٍ): «على أَصْلِهِ»[3]، يقولُ: لم يَرُدُّوا الواوَ.

قال سيبويه: «لأَنَّهُ ليس بقِياسٍ»[4].

(نُسْخةٍ): يعني: لم يَجِئْ شَيْءٌ على (فَعْلةٍ) مَنْقُوصًا ولا تامًّا يُجْمَعُ على (أَفْعُلٍ).

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ(بُرَةٍ)»[5].

(س)[1]: يُقالُ: بَرَوْتُ، إذا عَمَلْتَ البُرَةَ[2].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٩، وسبق ذكر المسالة والخلاف فيها في ص١٠٩٢ هـ٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٩، (هارون) ٣/ ٤٠١.

(٣) أي: كُسِّرَ للجمع على أصله.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٩٩، (هارون) ٣/ ٤٠١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٠، (هارون) ٣/ ٤٠٢.

قال سيبويه: «وإذا جاءَ شَيْءٌ مِثْلُ (بُرَةٍ) لم تَجْمَعْهُ العَرَبُ، ثمَّ قِسْتَ أَلْحَقْتَ التاءَ والواوَ والنُّونَ»[3].

في (نُسْخةٍ): قال أبو الحسَنِ الأَخْفَشُ[4]: أَسْتَصْعِبُ ذا؛ لأنَّ جَمِيعَ ما يُجْمَعُ بالنُّونِ يَجْمَعُ بالتاءِ، وبَعْضُ ما يَجْمَعُ بالتاءِ لا يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ.

[٣/ ٨٧ب] قال سيبويه: «ورُبَّما قالوا (الأَفعِلاءُ) في الأسماء، نحوُ (الأَنْصِباءِ) و(الأَخْمِساءِ)، وذلك نحوُ الأَوَّلِ الكثيرِ»[5].

(أُخرى): «في جَمْعِ (خَمْسٍ)، و(فُعْلانُ)[6] و(فُعُلٌ) الكثيرُ، ولو سَمَّيْتَ ....».

قال سيبويه: «فإنَّ أَصْلَهُ الصِّفَةُ، ولَهُ مُؤَنَّثٌ يُجْمَعُ بـ(فَوَاعِلَ)»[7].

يعني: أنَّ أَصْلَ (والِدٍ) و(صاحِبٍ) صِفةٌ.

---

(١) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)١٤٦ب- وتنقيح الألباب ٤٦١ منسوبة إلى المبرد.

(٢) (البُرَةُ): حَلْقةٌ مِنْ صُفْرٍ تُجْعَلُ في أَحَدِ مِنْخَري البعير. انظر: الصحاح (برو) ٦/ ٢٢٨٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٠، (هارون) ٣/ ٤٠٢.

(٤) تنقيح الألباب ٤٦١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٠، (هارون) ٣/ ٤٠٣، كذا في الشرقية، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠١أ]: «وذلك -يعني الأولَ- الكثيرُ».

(٦) بضم الفاء وكسرها.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠١، (هارون) ٣/ ٤٠٤.

في (نُسْخةٍ): «هذا لا يكونُ فيهِ (فَوَاعِلُ)؛ لأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بالـمُؤَنَّثِ، وإنما قالوا (فَوَارِسُ) لأَنَّهُ لا يكونُ للمُؤَنَّثِ».

قال سيبويه: «وإذا كَسَّرْتَ الصِّفَةَ على شَيْءٍ قد كُسِّرَ عليه نَظِيرُها من الأسماءِ كَسَّرْتَها إذا صارَتِ اسْمًا على ذلك، وذلك (شُجَاعٌ وشُجعانٌ)»(١).

قالوا (قَضِيبٌ وقُضْبانٌ وقِضْبانٌ)، وقالوا (شُجَاعٌ وشِجْعَةٌ وشُجَعَاءُ وشُجْعَانٌ(٢) وشِجَاعٌ).

قال سيبويه: «و(الأَشْقَرُ): (الأَشَاقِرُ)، فإذا قالوا (شُقْرٌ) أو (شُقْرانٌ) فإنَّما يُحْمَلُ على الوَصْفِ»(٣).

قال (ب): في نُسْخةٍ أُخْرى -وهو الصَّوَابُ- «فإذا قالوا (شُقْرٌ) في جَمْعِ (أَشْقَرَ) فإنما يُحْمَلُ ....».

(فا): هذا صَحِيحٌ، كـ(الأَباطِحِ) و(الأَبارِقِ).

قال سيبويه: «ومَنْ أَرادَ أَنْ يَجْعَلَ (الحارِثَ) صِفَةً -كما جَعَلُوهُ الذي

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١ (هارون) ٣/ ٤٠٤، وفي الرَّباحية [انظر:]: «لأن فِعالًا».

(٢) فوق الشين في الحاشية (معًا)، وفي القاموس (شجع) ٩٤٥: «الشَّجَاعُ: كسَحَابٍ وكِتَابٍ وغُرَابٍ وأَمِيرٍ وكَتِفٍ وعِنَبَةٍ وأَحْمَدَ: الشَّدِيدُ القَلْبِ عندَ البَأْسِ، ج: شُجْعَةٌ -مثلثة- وشَجَعَةٌ -محركة- وشِجَاعٌ -كرِجالٍ- وشُجْعانٌ -بالضم والكسر- وشُجَعَاءُ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠١، (هارون) ٣/ ٤٠٤.

يَحْرِثُ -جَمَعُوهُ كَما جَمَعُوهُ صِفَةً»[١].

في (نُسخةٍ): «مَنْ قالَ (الحارِثُ) لم يَجْمَعْهُ إِلَّا كَما يَجْمَعُونَهُ صِفَةً، فيقولُ (الحارِثُونَ)؛ لأنَّهُم جَعَلَوهُ الذي ....».

في (نُسْخةٍ): قال أبو الحسَنِ[٢]: فيَجوزُ في هذا المعنى (الحوارِثُ) إذا صارَ اسْمًا غالِبًا وإنِ كانَ أَصْلُهُ الصِّفَةَ.

عند (ب): لأنَّ الذين أَدْخَلُوا في (الحارِثِ) الأَلِفَ واللامَ -وهو اسْمٌ عَلَمٌ- إنما قَصَدُوا الصِّفَةَ، ثم غَلَّبُوها[٣]. [٣/ ٨٨أ]

قال سيبويه: «لأنَّ الأَكْثَرَ (فَعَائِلُ)، فإنَّما تَجْعَلُهُ على الأَكْثَرِ»[٤].

في (نُسْخةٍ): «لأنَّ الأَكْثَرَ (فَعَائِلُ)» وقال أبو عُمَرَ: «ولا أَرى بهِ بَأْسًا أنْ أَجْمَعَهُ على (فُعُلٍ)؛ لأَنَّهُ قد كَثُرَ، مِثْلُ (السُّفُنِ) و(الصُّحُفِ)»، «فإنَّما تَحْمِلُهُ على الأَكْثَرِ، ولو سَمَّيْتَ ...»[٥].

قال سيبويه: «لأنَّ (الفَعُولَ) مِنَ الأسماءِ قد جُمِعَ على هذا، نحوُ (عَمُودٍ وعُمُدٍ) و(زَبُورٍ وزُبُرٍ)»[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠١، (هارون) ٣/ ٤٠٥.

(٢) تنقيح الألباب ٤٦٢.

(٣) التعليقة ٣/ ٢٤٤ من كلام الفارسي!

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠١، (هارون) ٣/ ٤٠٥.

(٥) أي: أنه جاءت هذه الحاشية عن أبي عمر الجرمي في متن هذه النسخة بين كلام سيبويه.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠١، (هارون) ٣/ ٤٠٥.

في (نُسْخةٍ): «فإذا كَسَّرْتَ الصِّفَةَ على شَيْءٍ قد يُكَسَّرُ مِثْلُهُ عليهِ مِن الأَسْماءِ لم تُغَيِّرْهُ».

قال سيبويه: «وقال الشَّاعِرُ:

فلــمَّا تبَيَّنَّ أَصْواتَنا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينَا»[1].

أَنْشَدَنا أبو بِكْرٍ[2]:

بمُعْتَرَكِ الكُماةِ مُصَرَّعاتٍ ... يُدَفِّنَّ البُعُولةَ والأَبِينا[3]

يُرِيدُ جَمْعَ (أَبٍ)، كما أَنْشَدَ أبو عُبَيْدَةَ[4]:

فَقُلْنا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ ... فَقَدْ سَلِمَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدُورُ[1]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠١، (هارون) ٣/ ٤٠٦، والبيت من المتقارب، وهو لزياد بن واصل السُّلَمي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٤- والخزانة ٤/ ٤٧٤.

(٢) انظر إنشاده بلفظه في: الشيرازيات ٢/ ٣٣٢- وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٤، ونقل هذه الحاشية منسوبة إلى الفارسي: تنقيح الألباب ٤٦٣.

(٣) من الوافر، وذكره الفارسي بلفظه ولم ينسبه في: الشيرازيات ١/ ٣٣٢- والعضديات ٦٤، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٥٩ للكميت الأسدي، وليس في ديوانه، ولغيلان بن سلمة الثقفي بيت قريب اللفظ، وهو:

يَدَعْنَ نساءَكمْ في الدارِ نُوحًا ... يُنَدِّمْنَ البُعُولةَ والأَبِينا

انظر: شرح شواهد الإيضاح ٥١١- واللسان (أبى) ١٤/ ٧، وفي رواية (يُبَكُّونَ البُعُولةَ والبَنِينا)، انظر: الأغاني ١٣/ ٢٠٤.

(٤) في مجاز القرآن ١/ ٧٩، ١٣١، ٢/ ٤٤، ١٩٥.

كأنَّهُ قالَ (أَخُونَ)، ثمَّ أَسْقَطَ النُّونَ للإضافةِ، (ج)[٢].

قال سيبويه: «لأنَّكَ تُوجِبُ في تَحْقِيرِهِ (عُثَيْمِين)»[٣].

أيْ: لو جازَ تَكْسِيرُهُ لجازَ أنْ يُحَقِّرَهُ كذا. [٣/ ٨٨ب]

قال سيبويه: «جَرَى مَجْرَى (عُثْمانَ)؛ لأنَّهُ قَبْلَ أَنْ يكونَ اسمًا لم يَجْرِ مَجْرَى (سِرْحانٍ) مُحَقَّرًا»[٤].

عند (ب): يعني أنَّ (عُثمانَ) أَوَّلَ أَحْوالِهِ يَقَعُ مَعْرِفةً.

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(مُصْرانٍ) ثم حَقَّرْتَهُ قُلْتَ (مُصَيْرانٌ)، ولا تَلْتَفِتْ إلى (مَصَارِينَ)»[٥].

في (نُسْخةٍ): قال أبو الحَسَنِ[٦]: (مُصْرانُ) -اسْمَ رَجُلٍ- أَقُولُ

---

(١) من الوافر، وهو للعباس بن مرداس السُّلَمي رضي الله عنه، كما في: ديوانه ٥٢- والمقتضب ٢/ ١٧٤- والخزانة ٤/ ٤٧٨، وقد ذكر ابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٥٦- وابن الشجري في أماليه ٢/ ٢٣٦ أن هذا البيت من أبيات كتاب سيبويه، قلت: لم أجده في شيء من نسخه، وانظر: الخزانة ٤/ ٤٧٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١١٧ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠١، (هارون) ٣/ ٤٠٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٢، (هارون) ٣/ ٤٠٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٢، (هارون) ٣/ ٤٠٦.

(٦) انظر: تنقيح الألباب ٤٦٣.

(مُصَيْرِينٌ)؛ لأنَّ العَرَبَ قد كَسَّرَتْهُ وإنِ كان جَمْعًا، فقالوا (مَصارِينُ)[١]، مِثْلَ (أَبَابِيتَ)، ولا يُنْظَرُ إلى قَوْلِ سيبويه: «أنهم لو صَغَّرُوا (مُصْرانَ) صَغَّرُوهُ على غيرِ لَفْظِهِ، لقالوا (أُمَيْصِرَةٌ)»، هذا ليس بِحُجَّةٍ، هم قد كَسَّرُوا (مُصْرانًا) وهو جَمْعٌ، فقالوا (مَصارِينُ)، فكذلك نقولُ (مُصَيْرِينٌ)، ولو صَغَّرْتَ (مُصْرانَ) مِن قَبْلِ أنْ يكون اسْمًا قُلْتَ (أُمَيْصِرَةٌ)؛ لأنهم قد يقولون (أَمْصِرَةٌ)؛ لأنَّ (مَصِيرًا) (مَفْعِلٌ) مِن (صارَ يَصِيرُ).

(فا)[٢]: هو (فَعِيلٌ) مِن (المَصْرِ)، لِمَا فيها مِن مَعْنَى الجَمْعِ، (مَصَرْتُ) إذا جَمَعْتَ، فجَمْعُهُ (مُصْرَانٌ) على هذا التأويلِ على القِياسِ، ومن ذلك (مَصَرْتُ الشَّاةَ)[٣].

هذا بابٌ يُجْمَعُ فيهِ الاسْمُ إنْ كانَ لمُذَكَّرٍ أو مُؤَنَّثٍ بالتاءِ....

قال سيبويه: «فمِنْ ذلك (بِنْتٌ) إذا كانَ اسمًا لِرَجُلٍ تقولُ (بَناتٌ)»[٤].

(فا)[٥]: لا يجوزُ (بِنْتُونَ) في اسْمِ رِجالٍ كُلُّ واحِدٍ منهم (بِنْتٌ)؛ مِن

---

(١) أي: أن المفرد (مَصِيرٌ)، وجمعه (مُصْرانٌ)، وجمع الجمع (مَصارِينُ). انظر: الصحاح (مصر) ٢/ ٨١٧.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ٤٦٤.

(٣) أي: حَلَبْتُها بأطرافِ الأصابع، أو: حَلَبْتُ كُلَّ ما في ضَرْعها. انظر: الصحاح (مصر) ٢/ ٨١٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٢، (هارون) ٣/ ٤٠٦.

(٥) التعليقة ٣/ ٢٤٦، وفيها زيادة في آخرها.

مِن حَيْثُ لم يَجُزْ (حَمْدَتُونَ)، ولا (بَنُونَ)[١]؛ مِن حَيْثُ لم يَجُزْ (طَلْحُونَ).

قال سيبويه: «فتقولُ (ذَيَاتٌ)»[٢].

في (نُسْخةٍ): «(ذَيَاتٌ) تُخَفَّفُ ولا تُثَقَّلُ».

هذا بابُ ما يُكَسَّرُ مِمَّا كُسِّرَ للجَمْعِ ....

قال سيبويه: «لأنَّ هذا المِثالَ لا يُشْبِهُ الواحِدَ»[٣].

يعني: الواحِدَ الذي هو اسْمُ النَّوْعِ. [٣/ ٨٩أ]

قال سيبويه: «ولو أَرَدْتَ تكْسِيرَ هذا المثالِ رَجَعْتَ إليهِ»[٤].

أيْ: رَجَعْتَ إلى لَفْظِهِ، فقُلْتَ في جَمْعِ (مَسَاجِدَ) -مُكَسَّرًا-: (مَسَاجِدُ).

قال سيبويه: «لأنَّهُ يَتَحَوَّلُ فيَصِيرُ كـ(خُزَزٍ)»[٥].

أيْ: إذا سُمِّيَ بِهِ تَحَوَّلَ، فصارَ كواحِدٍ، مِثْلِ (خُزَزٍ)[٦].

قال سيبويه: «لأنَّ (فُعُولًا) قد يكونُ الواحِدُ على مِثالِهِ ....»[١].

---

(١) أي: ولا يجوز (بنون) ....

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٢، (هارون) ٣/ ٤٠٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٢، (هارون) ٣/ ٤٠٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٢، (هارون) ٣/ ٤٠٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٢، (هارون) ٣/ ٤٠٧.

(٦) (الخُزَزُ): ذَكَرُ الأرانب. انظر: الصحاح (خزز) ٣/ ٨٧٧.

قال (فا)[2]: يقولُ: قد جاءَ (فُعُولٌ) بِناءً للواحِدِ اسْمًا، كـ(الأُتِيِّ) و(السُّدُوسِ)[3]، ولو لم يَجِئْ بِناءً للواحِدِ لكُسِّرَ كما كُسِّرَ (فَعُولٌ)؛ إذ كان (فُعُولٌ) على وَزْنِ (فَعُولٍ)، كما يُكَسَّرُ (أَفْعَالٌ) التي للجَمْعِ لأَنَّهُ على وَزْنِ (إِفْعَالٍ) الذي هو للواحِدِ.

قال سيبويه: «ولو لم يَكُنْ واحِدًا لم يَكُنْ بِأَبْعَدَ مِنْ (فَعُولٍ) مِنْ (أَفْعَالٍ) مِنْ (إِفْعَالٍ)»[4].

(ط): يعني: أنَّ (فُعُولًا) بمنزلةِ (فَعُولٍ)؛ لأَنَّهُ على وَزْنِه، كما أنَّ (فِعَالًا) بمنزلةِ (فَعَالٍ)؛ إذْ كان بِناؤُهما واحِدًا. [٣/ ٨٩ب]

عند (ب):

فكانَ جَمْعُهُ كجَمْعِ أَقْرَبِ الأشياءِ مِن وَزْنِهِ، وهو (إِفْعَالٌ)، نحو (إِبْهَامٍ)، فتقولُ (أَعْدَالٌ وأَعادِيلُ) و(أَسْماءٌ وأَسامِيُّ) و(أَنْعَامٌ وأَناعِيمُ)، فكذلك (فُعُولٌ) جُعِلَتْ بمنزلةِ (فَعُولٍ)، وقالوا (ذَنُوبٌ وذَنائِبُ) و(هِجَانٌ وهَجائِنُ) -وهو الفارِهُ مِن الإِبِلِ[5]- و(عَرُوسٌ وعَرائِسُ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٢، (هارون) ٣/ ٤٠٨.

(٢) التعليقة ٣/ ٢٤٧.

(٣) (الأُتِيُّ): جدول تُسهِّل طريقه إلى أرضك، والغريبُ، و(السُّدُوسُ): الطيلسان الأخضر، واسم رجل. انظر: الصحاح (سدس) ٣/ ٩٣٧، والقاموس (أتو) ١٦٢٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤٠٨.

(٥) الهِجَانُ من الإبل: الخِيار، والبِيض منها. انظر: القاموس (هجن) ١٥٩٩.

للرِّجالِ والنِّساءِ، و(عَرُوسُونَ وعَرُوساتٌ).

هذا بابُ جَمْعِ الأَسْماءِ الـمُضافةِ

قال سيبويه: «قُلْتَ (عِبَادُ اللهِ) و(عَبِيدُ اللهِ)، كتكْسِيرِكَ إِيَّاهُ لو كانَ مُفْرَدًا»[1].

في (أُخْرى): «فالـمُضافُ يُكَسَّرُ كتكْسِيرِكَ إِيَّاهُ ....».

في (نُسْخةٍ): أيْ: هِيَ صِفةٌ اسْتَعْمِلَت استعمالَ الأسماءِ.

قال سيبويه: «بمنزلةِ (ابْنِ كُرَاعٍ)، إنَّما يكونُ مَعْرِفةً بِما بَعْدَهُ»[2].

(فا)[3]: أي: صارَتِ الكُنَى -في أنها في التَّعْرِيفِ كالأَعْلامِ، كـ(ابْنِ كُرَاعٍ)، في أنْ صارَ في التَّعْرِيفِ وأنَّهُ غالِبٌ- كالعَلَمِ، وقد تَقَدَّمَ ذلك في النَّسَبِ[4].

(نُسْخةٍ): يعني: أنَّ الاسْمَ ليس (أَبٌ) و(ابْنٌ)، إنَّما مَعْرِفَتُهُ بِما بَعْدَهُ حتى صار الذي بَعْدَهُ كأنَّهُ اسْمُهُ، و(الأَبُ) و(الابْنُ) على حالِهِما قَبْلَ أنْ يَصِيرا غالِبَيْنِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤٠٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤٠٩.

(٣) التعليقة ٣/ ٢٤٨، وفيها نقص في آخرها.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٦، قال: «لأنهم جعلوه معرفة بالآخِرِ، كَما فعلوا ذلك بـ(ابن كُرَاعٍ)، غيرَ أنه لا يكون غالبًا حتى يصيرَ كـ(زيدٍ) و(عَمْرٍو)، وكَما صار (ابن كُرَاعٍ) غالبًا».

قال سيبويه: «إنّما أَرَدْتَ: كُلُّ واحِدةٍ تُضافُ إلى هذهِ الصِّفةِ وهذا الاسْمِ»(١).

كذا في (نُسْخةٍ): «....كأنَّهُ قالَ: بَناتُ هذه السِّنِ وذا المَوْضِعِ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: كأنَّهُ قالَ: بَناتُ هذا الاسْمِ، ومِثْلُ ذلك (ابْنَا عَمٍّ)».

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (ابْنَا عَمٍّ) و(بَنُو عَمٍّ) و(ابْنَا خالةٍ)»(٢).

(ط): قالَ يعقوبُ في (إِصْلاحِ المَنْطِقِ)(٣): «تقولُ: (هُما ابْنَا عَمٍّ)، ولا تقولُ: (هُما ابْنَا خَالٍ)، وتقولُ: (هُما ابْنَا خالةٍ)، ولا تقولُ: (هُما ابْنَا عَمَّةٍ)». [٣/ ٩٠أ]

هذا بابٌ مِنَ الجَمْعِ بالواوِ والنُّونِ وتَكْسيرِ الاسْمِ

قال سيبويه: «فقال: إنّما أَلْحَقُوا الواوَ والنُّونَ كما كَسَّرُوا»(٤).

في (نُسْخة): «.... وحَذَفُوا ياءَ الإضافةِ كما ....».

قال سيبويه: «وليسَ كُلُّ هذا النَّحْوِ يَلْحَقُهُ الواوُ والنُّونُ»(٥).

قال أبو بَكْرٍ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤٠٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤٠٩.

(٣) إصلاح المنطق ٣١٢، وفيه: «ولا تقل»، بدل (ولا تقول) في الموضعين.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤١٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤١٠.

يعني بقَوْلِهِ «هذا النَّحْوِ» الجَمْعَ الذي جاءَ على مَعْنَى النَّسَبِ، نحوُ (المَهالِبةِ).

قال سيبويه: «وسَأَلُوا الخليلَ عَنْ (مَقْتَوِيٍّ)»[١].

(س): الاسمُ (مَقْتَوِيٌّ)، وهو العَبْدُ[٢].

(فا)[٣]: ليس (مَقْتَوِيٌّ) واحِدًا يُفْرَدُ مِن الياءينِ، فيكونَ (مَقْتًى)[٤]، بل هو مِثْلُ (دُبْسِيٍّ)[٥].

قال سيبويه: «كما قالوا (مَقَاتِوَةٌ)»[٦].

قال أبو عليٍّ[٧]:

قال أبو بَكْرٍ، عن أبي العَبَّاسِ، عن أبي عُثْمانَ[١]، قال: «لم أَسْمَعْ مِثْلَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٣/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤١٠.

(٢) المَقْتَوِيُّ: الخادم، سواء أكان عبدًا أم لا. انظر (قتو) في: الصحاح ٦/ ٢٤٥٩- والقاموس ١٧٠٥.

(٣) انظر: البغداديات ٥٧٥.

(٤) المَقْتَى: مصدرُ (قَتَوْتُ أَقْتُو قَتْوًا ومَقْتًى) أي: خَدَمْتُ. انظر: الصحاح (قنو) ٦/ ٢٤٥٩.

(٥) (الدُّبْسِيُّ): ذَكَرُ اليَمامِ، ومراد الفارسي هنا أن الياء ليست في الكلمتين للنسب، بل هي مثل ياءي ياءي (كُرْسِيٍّ)، وقد اختلفوا في (دُبْسِيٍّ) أمنسوب هو أم لا؟ انظر (دبس) في: الصحاح ٣/ ٩٢٦- واللسان ٦/ ٧٦.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٣، (هارون) ٣/ ٤١٠.

(٧) انظر هذا النقل عن الفارسي في(قتو) في: المحكم ٦/ ٥٤٠- واللسان ١٥/ ١٧٠.

(مَقَاتِوَةٍ)[٢] إِلَّا حَرْفًا واحِدًا، أَخبرني أبو عُبَيْدةَ أَنَّهُ سَمِعَهم يقولون (سَوَاسِوَةٌ) في (سَوَاسِيَةٍ)، مَعْناهُ (سَوَاءٌ)».

قال سيبويه: «وفي (مَهْرِيٍّ) (مَهَارَى)، وإنَّما شَبَّهُوا هذا بـ(بَخَاتِيَّ)، ولكنَّهُم حَذَفُوا إِحْدى الياءَينِ»[٣].

قال (س)[٤]:

حَقُّ (مَهْرِيَّةٍ) أنْ لا تُجْمَعَ على (مَهارَى)؛ لأنَّ الياءينِ ياءا النِّسْبةِ، وليس بمنزلةِ (بُخْتِيَّةٍ)؛ لأنَّ (بُخْتِيَّةً) (فُعْلِيَّةٌ)، هذا بِناؤُها، ولكنْ لَمَّا كَثُرَ استعمالُ (مَهْرِيَّةٍ) -حتى شُهِرَ فصارَ بمنزلةِ الاسْمِ لها، حتى إنَّا إذا قُلْنا: (هذا مَهْرِيٌّ) و(هذهِ مَهْرِيَّةٌ) فإنَّما نعني الشَّخْصَ- جُمِعَ كما جُمِعَتْ (بُخْتِيَّةٍ).

[٣/ ٩٠ب] قال سيبويه: «وأمَّا (النَّصَارَى) فإنَّهُ جِمَاعُ (نَصْرِيٍّ) و(نَصْرانٍ)، كَمَا قالوا (نَدْمانٌ ونَدَامَى) .... هذا قَوْلُ الخليلِ»[٥].

في (نُسْخةٍ):

وكأنَّ (نَصْرانِيّ) في قَوْلِ الخليلِ على أنَّ الأَصْلَ (نَصْرِيٌّ)، فزِيدَ في

---

(١) انظر: المنصف ٢/ ١٣٣.

(٢) (مَقَاتِوَةٌ): جمعُ (مَقْتَوِيٍّ). انظر: القاموس ١٧٠٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٤، (هارون) ٣/ ٤١١.

(٤) التعليقة ٣/ ٢٥٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٤، (هارون) ٣/ ٤١١.

النَّسَبِ أَلِفٌ ونُونٌ، مِثْلَ (بَحْرانِيٍّ)، ثم جُمِعَ على الأَصْلِ فقِيلَ (نَصارَى)، كأَنَّهُ جَمْعُ (نَصْرِيٍّ)[1].

قال سيبويه: «وأمَّا (النَّصارَى) فإنَّهُ جِمَاعُ (نَصْرِيٍّ) و(نَصْرانٍ)، كما قالوا (نَدْمانٌ ونَدَامَى) .... هذا قَوْلُ الخليلِ، وأمَّا الذي نُوَجِّهُهُ عليه فإنَّهُ جاءَ على (نَصْرانةٍ) .... فهذا أَقْيَسُ، والأَوَّلُ مَذْهَبٌ»[2].

يعني[3]: طَرْحَ إِحْدى الياءينِ حَيْثُ جَمَعْتَ وإنْ كانتْ للنَّسَبِ، كما تَطْرَحُ للتَّحْقِيرِ مِنْ (ثَمانِي) فتقولُ (ثُمَيْنٌ)، وأَدَعُ ياءَ الإضافةِ، كما قُلْتَ في (بُخْتِيَّةٍ) بالتَّثْقِيلِ في الواحِدِ والحَذْفِ[4] في الجَمْعِ؛ إذْ جاءَتْ (مَهارَى) وأَنْتَ تَنْسُبُها إلى (مَهْرَةٍ)، وأنْ يكونَ جَمْعَ (نَصْرانٍ) أَقْيَسُ؛ إذْ لم نَسْمَعْهُم قالوا (نَصْرِيٌّ)، قال أبو الأَخْزَرِ الحِمّانِيُّ:

فَكِلْتاهُما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رَأْسُها كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ[5]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٥٥- والمسائل المنثورة ٢٧٢- والحلبيات ٣٤٢- وإيضاح الشعر ١٧٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٤، (هارون) ٣/ ٤١١.

(٣) من (يعني) إلى آخر البيت ورد في متن الشرقية- ومتن الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠١ب]- وفي (م٥)١٤٩ب. وجعله السيرافي ٤/ ١٦٠، وابن خروف في شرحه ٤٦٩ من كلام سيبويه. ولكنه ورد في ابن دادي٢٧٢ب في الحاشية، وقبله عبارة «هذا تفسير».

(٤) معطوف على (التثقيل).

(٥) من الطويل، وهو لأبي الأخزر الحماني، كما في: الإنصاف ٢/ ٤٤٥- واللسان (نصر) ١٥/ ٢١١.

(٦) من الوافر، وذكره الفارسي بلفظه ولم ينسبه في: الشيرازيات ١/ ٣٣٢- والعضديات ٦٤، ونسبه =

أيْ: حَذْفُهم الياءَ مِن (ثَمانِي) وهي بمنزلةِ النَّسَبِ في التَّصْغِيرِ، كحَذْفِهم إِحْدى الياءينِ مِن (مَهارَى) جَمْعِ (مَهْرِيٍّ)، و(نَصارَى) جَمْعِ (نَصْرِيٍّ)[1].

هذا بابُ تَثْنِيةِ الـمُبْهَمةِ[2] التي أواخِرُها مُعْتَلَّةٌ

قال سيبويه: «فإذا ثَنَّيْتَ (ذا) قُلْتَ (ذانِ) .... وإنْ ثَنَّيْتَ (الذي) قُلْتَ (اللَّذانِ)، وإنْ جَمَعْتَ فأَلْحَقْتَ الواوَ والنُّونَ قُلْتَ (اللَّذُونَ)»[3].

(فا)[4]: هذه عندي صِيغَتْ للتَّثْنِيةِ والجَمْعِ صِياغةً[5]؛ لِمَكانِ قِيامِ التَّعْرِيفِ في واحِدِهِ، ويَدُلُّ على ذلك التَّعرِيفُ الذي فيه. [٣/ ٩١أ]

ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٥٩ للكميت الأسدي، وليس في ديوانه، ولغيلان بن سلمة الثقفي بيت قريب اللفظ، وهو (يَدَعْنَ نساءَكمْ في الدارِ نُوحًا   يُنَدِّمْنَ البُعُولةَ والأَبِينا)، انظر: شرح شواهد الإيضاح ٥١١- واللسان (أبى) ١٤/ ٧.

(١) هذه حاشية على قوله: «كما تَطرح في التحقير من (ثماني) فتقول (ثمين)» في الحاشية السابقة المختلف فيها: أهي من كلام سيبويه أم شرح من غيره؟

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠١ب]: «الأسماء المبهمة)).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٤، (هارون) ٣/ ٤١١.

(٤) انظر: البصريات ٨٥٢- ومختار التذكرة ٣٥٥، ٤٢٤.

(٥) في (ذان وتان واللذان واللتان واللذون) خلاف، فقيل: صيغ وُضِعت للمثنى والجمع، وقيل: هي من المثنى والجمع الحقيقيين. انظر: سر الصناعة ٢/ ٤٦٧- والمحكم (ذا) ١٠/ ٩١- وشرح اللمع للباقولي ٦١٠- والارتشاف ٢/ ٥٥٢- والهمع ١/ ٤٢.

قال سيبويه: «كَما فَرَقُوا بَيْنَها وبينَ ما سِواها في التَّحْقِيرِ»[1].

أيْ: فقِيلَ (ذَيَّا) بفَتْحِ أَوَّلِهِ، وأوائلُ ما يُصَغَّرُ مَضْمومةٌ.

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ هذهِ الأَسْماءَ لا تُضافُ إلى الأَسْماءِ .... لأنَّها لا تكونُ نكِرةً»[2].

امتناعُها مِن أنْ تكونَ نَكِرةً يَدُلُّ على أنها لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ؛ لأنَّ المثنى والمجموعَ بِناءٌ مُسْتَأْنَفٌ لا عن الواحِدِ، كَما أنَّ الواحِدَ بِناءٌ مُسْتَأْنَفٌ.

هذا بابُ ما يَتَغَيَّرُ في الإضافةِ إلى الاسْمِ ....

قال سيبويه: «لأنَّ العَرَبَ لَمَّا رَدَّتْهُ في الإضافةِ إلى الأَصْلِ والقِياسِ تَرَكَتْهُ على حالِهِ في التَّسْمِيةِ .... وذلك قَوْلُك (أَبَوانِ) في رَجُلٍ اسْمُهُ (أَبٌ)»[3].

هذه علامةُ الأَخْفَشِ (خ)[4]، قال: «(أَبَانِ) أَقْيَسُ؛ لأنَّ (أَبَوانِ) شاذٌّ».

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٤، (هارون) ٣/ ٤١١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠٤، (هارون) ٣/ ٤١٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٤، (هارون) ٣/ ٤١٢.

(٤) هذا نص على أن هذه الحاشية للأخفش الأوسط، وعزاها ابن خروف في تنقيح الألباب ٤٧١ إلى أبي إسحاق الزجاج، ويظهر أن سبب ذلك أن الزجاج يُرمز له في هذه الحواشي بـ(ح)، فظن ابن خروف أن (خ) هي (ح) لقلة استعمال رمز الأخفش.

في (نُسْخةٍ): «(أَبُك) أَقيَسُ».

كَوْنُ (أَبانِ) أَقْيَس لا يَمْنَعُ مِن أنْ يكونَ (أَبوَانِ) أَوْلى مِنْهُ؛ لأنَّهُ قد يُرْفَضُ الأَقْيَسُ، ويَكْثُرُ الاستعمالُ فيما ليس بأَقْيَسَ، فيكونُ أَوْلى مِن الأَقْيَسِ، وليس هذا رَدًّا من (خ)، وإنَّما أَخْبَرَ بما يُوجِبُ القِياسُ في هذا، وإنما كان الأَقْيَسُ هذا؛ لأنَّ ما عداهُ مِمَّا يُثَنَّى يأتي لَفْظُهُ في التثنيةِ على حَسَبِ مُفْرَدِهِ، فكان ينبغي أنْ يكونَ هذا كذلك[1]. [٣/ ٩١ب]

قال سيبويه: «وسائِرُ علاماتِ المُضْمَرِ المجرورِ بمنزلةِ الكافِ»[2].

أي: نقولُ: (عَلاهُ) و(عَلايَ)، كَما نقولُ: (عَلاكَ).

قال سيبويه: «وإنَّما شَبَّهُوا (كِلا) في الإضافةِ بـ(على) لكَثْرَتِها في كَلامِهم، ولأنهما لا يَخْلُوانِ مِنَ الإضافةِ، وقد يُشَبَّهُ الشَّيْءُ بالشَّيْءِ وإنْ كانَ لَيْسَ مِثْلَهُ في جَمِيعِ الأَشْياءِ، ولا تُفْرَدُ (كِلا)، إنَّما تكونُ للمُثَنَّى أَبَدًا»[3].

في (نُسْخةٍ): «يعني: أنَّ (كِلا) محذوفُ اللامِ في التَّثْنِيةِ إذا قال (رَأَيْتُ كِلَيْهما)، فهذه الياءُ للنَّصْبِ، كَما حَذَفُوا (على) في قولهم (عَلَاها)، فقد تُشَبِّهُ ....».

---

(١) هذا من كلام الفارسي كما في تنقيح الألباب ٤٧١ إلَّا أنه ظن أن (خ) رمز الزجاج.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٥، (هارون) ٣/ ٤١٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٥، (هارون) ٣/ ٤١٣.

(فا)[1]: ليس كذاك؛ لأَنَّهُ حُكْمٌ بزِيادةِ الحَرْفِ وبِنَقْصِ الكلمةِ بذلك، ولأَنَّهُ لو كانت الياءُ للتَّثْنِيةِ لثَبَتَتْ في الإضافةِ إلى الظاهِرِ؛ إذْ كانت سائِرُ المبنياتُ كذلك، ولَمَا جاز:

. كِلْتَاهما خرَّتْ . . . .[2]

و:

كِلا أَبَوَيْكُمْ كانَ فَرْعَ دِعامَةٍ . . . . .[3]

و:

. . . . كِلانا . . . . حَرِيصُ[4]

---

(١) انظر كلام الفارسي على (كلا) في: إيضاح الشعر ١٤٤- والشيرازيات ٤١١، وفيهما جميع الشواهد القرآنية والشعرية المذكورة هنا.

(٢) من الطويل، وهو بعض بيت كماله:

فكِلْتاهُما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رَأْسُها ... كَما سَجَدَتْ نَصْرَانةٌ لم تَحَنَّفِ

وهو لأبي الأخزر الحماني، كما في: الإنصاف ٢/ ٤٤٥- واللسان (نصر) ١٥/ ٢١١.

(٣) من الطويل، وهو صدر بيت عجزه: (وَلكنَّهُمْ زادُوا وأَصْبَحْتَ ناقِصًا)، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ١٩٩- والخصائص ٣/ ٣٣٥- وديوان المعاني ١/ ١٧٣- وأساس البلاغة ١٨٨، بمثل رواية المتن، إِلَّا الديوان ففيه (فرعًا دعامةً)، ومثل الديوان في: إيضاح الشعر ١٤٥- والشيرازيات ٢/ ٤١١- والإنصاف ٢/ ٤٤٢.

(٤) من الوافر، وهو بعض بيت كماله:

أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أَنْ كِلانا ... على ما ساءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ

وهو لعدي بن زيد، كما في: الكتاب ٣/ ٧٤، ولعمرو بن جابر الحنفي، كما في: حماسة البحتري ١٨- ومحاضرات الأدباء ١/ ٣٠٧.

و:

وكِلاهُما في كَفِّهِ يَزَنِيَّةٌ . . . .[١]

كما لا يجوزُ (هُما قامَ)، ولا (هُما قامَ أَبُوهُ)، ولو جازَ ذا لَما جازَ أنْ يَسْتَعْمَلَ البَتَّةَ (هُما قاما) كما لم يُسْتَعْمَلْ البَتَّةَ (كِلاهما قاما)، فقد تَتَبَّعْتُ واسْتَقْرِيتُ فما وَجَدْتُ ذلك[٢].

وهي عندنا لَفْظَةٌ مَعْناها الاثْنانِ وليست مُثَنَّاةً، وإنما هي بمنزلةِ (كُلٍّ)؛ لأنَّ مَعْنَى (كُلٍّ) الجَمْعُ وليست مجموعةً، وإِفْرادُ ما جَرَى عليها حَمْلٌ على لَفْظِها، كما أنَّ إفرادَ ما جَرَى على (كُلٍّ) حَمْلٌ على لَفْظِها، كقَوْلِهِ -تعالى-: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[٣]،

---

(١) من الكامل، وهو صدر بيت عجزه: (فِيها سِنَانٌ كالمَنارَةِ أَصْلَعُ)، وهو لأبي ذُؤيب الهذلي، كما في: شرح أشعار الهذليين ١/ ٨- والمفضليات ٤٢٨.

(٢) وجه الكلام والأكثر في السماع ما ذكره الفارسي هنا من اعتبار اللفظ، وجاء قليلًا اعتبار المعنى في (كلا)، ومن ذلك قول الفرزدق:

كِلاهما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما ... قد أَقْلَعا وكِلا أَنْفَيهما رابي

وقول الآخر:

كلا جانبيهِ يعسلان كلاهما ... كما اهتزَّ خوطُ السَّبسبِ المتتابعِ

انظر: أسرار العربية ٢٨٧- وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٠٦- والمغني (المبارك) ٢٦٩- والخزانة ٤/ ٢٩٩- وكتب الفارسي المذكورة آنفًا.

(٣) سورة مريم ٩٣.

﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[١]، على معنى (كُلٍّ)، فلهذا لو جاءَ (كِلاهما قائِمانِ) لَمَّا دَلَّ ذلك على أنَّ (كِلا) مُثَنَّاةٌ كما لم يَدُلَّ (أتوه) على أنَّ (كُلًّ) مجموعةٌ.

وهذا مَذْهَبُ الكوفيينَ، وأَظُنُّهُ دُسَّ في (الكتاب)[٢]، وأمَّا مَذْهَبُ سيبويه فهو ما بَيَّنْتُ[٣].

(فا): قَوْلُهُ: «ولا تُفْرَدُ (كِلا)»، أيْ: لا تُجْرَى على الـمُفْرَدِ تأكيدًا، ألا ترى قَوْلَهُ: «إنما يكونُ للمثنى أَبدًا»، أيْ: إنما تكونُ أَبدًا تأكيدًا للمُثَنَّى.

فأمَّا الذي في النُّسْخةِ الأُخْرى[٤] فإنَّهُ ليس مِن قَوْلِهِ، إنما ذا مِن قَوْلِ الكوفيين؛ لأنهم يقولون: (كِلا) مُثَنًّى، بمنزلةِ (الزَّيْدَينِ).

في (نُسْخةٍ): يقولُ: لا تَقولُ: (كِلا وكِلانِ)[٥].

قال سيبويه: «كما شُبِّهَ (أَمْسِ) بـ(غاقِ) وليسَ مِثْلَهُ»[٦].

---

(١) سورة النمل ٨٧.

(٢) يعني: أن الذي في النسخة المذكورة في أول هذه الحاشية جار على مذهب الكوفيين، وليس من كلام سيبويه.

(٣) انظر هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين في (كلا) في: علل النحو ٣٨٩- والإنصاف ٢/ ٤٣٩- وأسرار العربية ٢٥٦- واللسان (كلو) ١٥/ ٢٢٨- والتاج (كلو) ٣٩/ ٤١٣.

(٤) يعني: النسخة المذكورة في أول الحاشية السابقة.

(٥) يُفَسِّر صاحب هذه الحاشية قول سيبويه: «ولا تُفْرَدُ (كِلا)».

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٥، (هارون) ٣/ ٤١٣.

(فا): (أَمْسِ) لَمَّا تَضَمَّنَ مَعْنَى ما يُشْبِهُ الصَّوْتَ -وهو الحَرْفُ- شُبِّهَ بالصَّوْتِ فبُنِيَ، وإنما صارت الحُرُوفُ تُشْبِهُ الأَصْواتَ لأنَّ الأَصْلَ فيهما البِناءُ.

قال سيبويه: «وكما قالوا (مِنَ القَوْمِ)، فشَبَّهُوها بـ(أَيْنَ)»[1].

أيْ: فُتِحَتْ وكانَ حَقُّها أنْ تُكْسَرَ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ. [٣/ ٩٢أ]

هذا بابُ إضافةِ المنقوصِ إلى الياءِ ....

قال سيبويه: «لأنَّ الأَلِفَ خَفِيَّةٌ والياءَ خَفِيَّةٌ، فكأنَّهُم تكَلَّمُوا بواحِدةٍ، فأَرادُوا التِّبْيانَ، كما أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يقولُ (أَفْعَيْ)؛ لخفاءِ الأَلِفِ في الوَقْفِ، فإذا وَصَلَ لم يَفْعَلْ، ومِنْهم مَنْ يقولُ (أَفْعَيْ) في الوَقْفِ والوَصْلِ فيَجْعَلُها ياءً ثابِتةً»[2].

في نسخة: «.... الياءَ بَعْدَ الأَلِفِ خَفِيَّةٌ، فأَرادُوا ....».

(فا): الياءُ أَبْيَنُ مِن الأَلِفِ؛ لأنَّ الأَلِفَ تَخْرُجُ معَ النَّفَسِ غيرَ مُقَطَّعةٍ، والياءُ مُقَطَّعةٌ؛ لأنَّ ما يُسْتَعْمَلُ فيها مِن الأعضاءِ أَكْثَرُ مِمَّا يُسْتَعْمَلُ في الأَلِفِ، فصارَ مَقْطَعُها أَشْبَهَ بالكَلامِ مِن الأَلِفِ؛ لأنَّ أَحَدَ وَصْفَي

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٥، (هارون) ٣/ ٤١٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٥، (هارون) ٣/ ٤١٤، في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠١ب]: «فأرادوا البيان».

الكلامِ أنْ يكونَ أَصْواتًا مُقَطَّعةً، ولَزِيادةُ الأعضاءِ المستعملةِ فيها على الأعضاءِ في الأَلِفِ كزيادةِ ما يُسْتَعْمَلُ في الكلامِ منها على ما يُسْتَعْمَلُ في الأَلِفِ، وقد حَمَلَهم طَلَبُ البَيَانِ على أنْ أَبْدَلُوا الأَلِفَ واوًا في (أَفْعَوْ)[1]؛ لأنَّ الواوَ أَبْيَنُ مِن الياءِ بِزيادةِ تَقْطِيعِها لِزيادةِ ما يُسْتَعْمَلُ فيها مِن الأعضاءِ، فصارت بهذين أَشْبَهَ بالكلامِ مِن الياءِ.

في (نُسْخةٍ): «وناسٌ مِن طَيِّئٍ يَجْعَلُونَ كُلَّ أَلِفٍ مِن نحوِ ذا ياءً».

قال أبو عليٍّ[2]:

سَمِعْتُ الزَّجَّاجَ يُنْكِرُ (أَفْعَيْ) في الوَصْلِ، ويقولُ: «هو رُجُوعٌ إلى ما فَرُّوا منه، وذلك لأنهم قد قَلَبُوها في الوَصْلِ مِن الياءِ والواوِ إلى الأَلِفِ فِرارًا منهما، وليس يُعْتَدُّ بِقَلْبِها في الوَقْفِ ياءً كما اعْتُدَّ في الوِصْلِ؛ لأنَّ الوَقْفَ غيرُ مُلازِمٍ كمُلازِمةِ الوَصْلِ، ولذلك لم يَجْعَلُوا الأَصْلَ في هاءِ التأنيثِ أنْ يكونَ هاءً، والأَصْلَ في التنوينِ أنْ يكونَ أَلِفًا، ولا جَعَلُوا (حَجَرّ) في الوَقْفِ مُضاعَفَ اللامِ كما جَعَلُوا (إِرْدَبّ) و(عِثْوَلّ) مُضاعَفَ اللامِ، لَمَّا لم يَثْبُتِ التَّضْعِيفُ في (حَجَرٍ) في الوَصْلِ كما ثَبَتَ في هذه لم يَعْتَدُّوا

---

(١) هي لغة في (أَفْعًى)، وهي لغة لبعض طَيِّئٍ عند الوقف، انظر: الكتاب ٤/ ١٨١- والأصول ٢/ ٣٧٨- واللسان (جدب) ١/ ٢٥٥.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ٤٧٣.

بِهِ؛ لأَنَّهُ غيرُ مُلازِمٍ».

قُلْتَ له: الوَصْلُ والوَقْفُ يَتَعاقَبانِ على الكلمةِ، فلِمَ صارَ الوَصْلُ بالاعْتدادِ أَوْلى مِن الوَقْفِ؟

قال: «لأنَّ وَضْعَ الكلامِ للفائدةِ، والفائدةُ لا تَحْصُلُ إِلَّا بالتَّرْكِيبِ، والتَّرْكِيبُ لا يكونُ إِلَّا معَ الوَصْلِ أو تقديرِ الوَصْلِ، ألا ترى أنَّ (ثَلاثَهْ أَرْبعَهْ) لَمَّا لم تَكُنْ مُرَكَّبةً بُنِيَتْ على الوَقْفِ، ولو رُكِّبَتْ لَزالَ الوَقْفُ، فالوَصْلُ هو الـمُلازِمُ؛ لأَنَّهُ إمَّا ملفوظٌ به أو مُقَدَّرٌ في حالِ الوَقْفِ. [٣/ ٩٢ب]

هذا بابُ التّصْغِيرِ

قال سيبويه: «على (فُعَيْلٍ) و(فُعَيْعِلٍ) و(فُعَيْعِيلٍ)»(١).

(فا): مِمَّا يَشُذُّ عن هذه الأمثلةِ الثلاثةِ (أُصَيِّمٌ) و(عُثَيْمانُ) و(زُعَيْفِرَانٌ) و(حُبَيْلَى)، ولو قِيلَ: (أُصَيِّمٌ) كـ(دُرَيْهِمٍ) ولكنَّهُ أُدْغِمَ - و(عُثَيْمانُ) كـ(دُنَيْنِيرٍ)، ومُتَحَرِّكاتُهُ وسَواكِنُهُ بمنزلةِ (دَنانِيرَ) في مُتَحَرِّكاتِهِ وسَواكِنِهِ وإنْ اخْتَلَفَتْ صُوَرُ الحركاتِ، أو قِيلَ: (عُثَيْمانُ) و(زُعَيْفِرَانٌ) كـ(فُلَيْسٍ) و(دُرَيْهِمٍ) ولا اعتدادَ بالأَلِفِ والنُّونِ كما أَنَّهُ لا اعتدادَ بالهاءِ، كأَنَّهُ تَصْغِيرُ (عَثْمٍ) و(زَعْفرٍ)- لكانَ ذلك عُذْرًا.

فأمَّا (حُبَيْلَى) فيُقالَ أيضًا: هي بمنزلةِ (دُرَيْهِمٍ) وإنْ اخْتَلَفَتِ الحركاتُ، فهذا كُلُّهُ اعتذارٌ.

وتَرْكُ الاعتدادِ بالأَلِفِ والنُّونِ مِن بِناءِ الاسْمِ يُعارَضُ بهِ منْ زَعَمَ أنَّ (الجَوَلانَ) إنَّما صُحِّحَ لأنَّ الأَلِفَ والنُّونَ مِن بِنائِهِ. [٣/ ٩٤أ]

هذا بابُ تَصْغِيرِ الـمُضاعَفِ

قال سيبويه: «وجازَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الـمُدَّغَمُ بَعْدَ الياءِ السَّاكِنةِ كما كانَ ذلكَ بَعْدَ الأَلِفِ التي في الجَمْعِ»(٢).

لأنَّ ياءَ التصغيرِ بمنزلةِ حروفِ اللينِ؛ لأنها لا تَتَحَرَّكُ أبدًا.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٦، (هارون) ٣/ ٤١٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٧- هارون ٣/ ٤١٨.

هذا بابُ ما(١) كانَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ ولَحِقَتْهُ الزيادةُ للتأنيث، فصارَتْ عِدَّتُهُ مع الزيادةِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ

قال سيبويه: «وذلكَ نحوُ (حُبْلَى) .... وذلكَ أَنَّ هذهِ الأَلِفَ لَمَّا كانتْ أَلِفَ تَأْنِيثٍ لم يَكْسِرُوا الحَرْفَ بَعْدَ ياءِ التَّصْغِيرِ»(٢).

(س)(٣): لو كُسِرَتِ اللامُ مِنْ (حُبْلَى) في التَّحْقِيرِ لصارَتِ الأَلِفُ ياءً، فذَهَبَتْ عَلامةُ التأنيثِ. [٣/ ٩٤ب]

قال سيبويه: «لأنَّها تُضَمُّ إلى الاسْمِ كما يُضَمُّ (مَوْتُ) إلى (حَضْرَ) و(بَكُّ) إلى (بَعْلَ)»(٤).

في (نُسخة)(٥): «فصارَ تَحْقِيرُ ما جُعِلَ فيه الهاءُ كتَحْقِيرِ ما جُعِلَ مِنْ شَيْئَيْنِ، نحوُ: (حَضْرَمَوْتَ) و(بَعْلَبَكَّ)».

قال سيبويه: «واعلم أنَّ هذه الألفَ إذا كانتْ خامسةً عندَهم فكانتْ للتأنيثِ أو لغيرِه حُذِفَتْ»(٦).

عند (ب): إنما ذَكَرَ هذا ليَفْرُقَ بينه وبينَ (خَنْفُساءَ)؛ لأنَّ تحقيرَ

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٢١أ]: «تصغير ما».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٧، هارون ٣/ ٤١٨.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٢٥٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٧، (هارون) ٣/ ٤١٩.

(٥) أيْ: جاءت العبارة القادمة في هذه النسخة بعد النص المحشى عليه.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٧ – هارون ٣/ ٤١٩.

خَنْفُساءَ (خُنَيْفِساءُ)، فالألفُ ثَمَّ مُتَحَرِّكةٌ حَيَّةٌ، وهي ههنا ساكنةٌ.

[٣/ ٩٥ب]

هذا بابُ تصغيرِ ما كانَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ ولَحِقَتْهُ ألفُ التأنيثِ بَعْدَ ألِفٍ، فصارَ مع الألِفَيْنِ خَمْسَةَ أحْرُفٍ

قال سيبويه: «ومن قال (قُوباءٌ) فصَرَفَ قال: (قُوَيْبِيٌّ)»[1].

(قُوباءٌ) مصروفةٌ مُلْحَقةٌ بـ(قُسْطاسٍ)[2].

قال سيبويه: «كما يُكَسَّرُ (سِرْبَالٌ)، وفُعِلَ بِهِ ما ليسَ لِبَابِهِ في الأَصْلِ، فكما كُسِّرَ للجَمْعِ هذا التَّكْسِيرَ حُقِّرَ هذا التَّحْقِيرَ، وذلك قَوْلُكَ (سُرَيْحِينٌ) في (سِرْحَانٍ)؛ لأنَّكَ تَقُولُ (سَرَاحِينُ)»[3].

كذا في نُسْخةِ (س): «...كُسِّرَ (سِرْبَالٌ) .... وذلك (سُرَيْحِينٌ) في (سِرْحَانٍ)»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٨- هارون ٣/ ٤٢١.

(٢) قال سيبويه ٣/ ٢١٥: «واعلم أنَّ من العرب من يقول: (هذا قُوباءٌ كما ترى)؛ وذلك لأنهم أرادوا أن يُلحقوه ببناء (فُسْطاطٍ) [وفي نسخة: قُسْطاسٍ]، والتذكير يُدُلُّك على ذلك والصَّرْفُ»، وفي مطبوعة الصحاح (قوب) ١/ ٢٠٦- واللسان (قوب) ١/ ٦٩٣: «للإلحاق بقِرْطاس» بكسر السين، والصواب «بـ(قُرْطاس)» بضمها، وانظر التبصرة ٢/ ٥٥٠- وشرح المفصل ٦/ ١٢٩- وأبنية الإلحاق ٢٩٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٨- هارون ٣/ ٤٢١.

(٤) أي: عن «يُكَسَّرُ (سِرْبالٌ) .... وذلك قولك (سُرَيْحِينٌ) في (سِرْحانٍ)».

وفي نُسْخةٍ (ج) عن (ع): «كما كُسِّرَ (سِرْبالٌ)، وذلك (سُرَيْحِينٌ) في (سِرْحانٍ)؛ لأنَّكَ تَقُولُ (سَرَاحِينُ)»(١).

وفي نُسْخةٍ: «فلمَّا أَدْخَلُوا في جَمْعِهِ ما ليس لِبَابِهِ في الأَصْلِ كذلك صَيَّرُوا ذلك في التَّحْقِيرِ، وإنَّما يُجْعَلُ الياءُ في التَّحْقِيرِ في كُلِّ شَيْءٍ جُعِلَتِ الياءُ فيه للجَمْعِ، وذلك (سُرَيْحِينٌ)»(٢).

قال (ب): كذا في نُسْخةٍ أُخرى: «فلمَّا أَدْخَلُوا في جَمْعِهِ ما ليسَ لِبَابِهِ في الأَصْلِ كذلك صَيَّرُوا ذلك في التَّحْقِيرِ، وإنَّما يُجْعَلُ الياءُ في التَّحْقِيرِ في كُلِّ شَيْءٍ جُعِلَتِ الياءُ فيهِ للجَمْعِ، وذلك (سُرَيْحِينٌ)»(٣). [٣/ ٩٦أ]

قال سيبويه: «ويقولون في (فِرْزانٍ): (فُرَيْزِينٌ)؛ لأنهم يقولون: (فَرازِينُ)، ومن قال: (فَرازِنَةٌ) قال أيضًا: (فُرَيْزِينٌ)»(٤).

(فا): (فَرَازِنَةٌ) كـ(فَرَازِينَ)؛ لأنَّ هذهِ الهاءَ عِوَضٌ مِنَ الياءِ، فكأَنَّكَ قُلْتَ: (فَرَازِينُ)، كَمَا كانتْ كذلكَ في (زَنادِقَةٍ وجَحاجِحَةٍ).

- قال سيبويه: «وأَمَّا (ظَرِبَانٌ) فتَحْقِيرُهُ (ظُرَيْبانٌ)، كأنك كَسَّرْتَهُ على (ظِرْباءَ)، ولم تُكَسِّرْهُ على (ظَرِبانٍ)، ألا ترى أنك تقولُ: (ظَرابِيُّ) كما قالوا:

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٥٤أ.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٥٤أ.

(٣) أي: عن «وفُعِلَ به ما ليس .... (سُرَيْحِينٌ)».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٩، (هارون) ٣/ ٤٢٢.

(صَلْفاءُ وصَلافِيُّ)»[1].

(فا): هذا الجَمْعُ أيضًا مِمَّا يُشَبَّهُ (فَعلانَ) بـ(فَعْلاءَ).

عندي في نسخةٍ: أبو الحسَنِ: سَمِعْتُ (ظَرَابِينُ عندي)، أي لو كُسِّرَ على (ظَرابِينَ) لقُلْتَ (ظُرَيْبِينٌ)، ولكنْ لَمَّا كُسِّرَ تكسيرَ (فَعْلاءَ) صُغِّرَ تصغيرَ (فَعْلاءَ)، وصارتِ الأَلِفُ والنُّونُ نَظِيرَتَيْ أَلِفَي التأنيثِ.

- قال سيبويه: «فتَحْقِيرُهُ كتَحْقِيرِ (فَعْلانَ) الذي لَهُ (فَعْلَى)»[2].

(فا): أي: يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ كَمَا يُمْنَعُ (فَعْلانُ) الذي لَهُ (فَعْلَى) مِنَ الصَّرْفِ، فهو بمنزلتِهِ في هذا إذا كانَ مَعْرِفةً.

قال سيبويه: «ولو قُلْتَ: (سُرَيْحانٌ) لقُلْتَ في رَجُلٍ يُسَمَّى (عَلْقَى): (عُلَيْقَى)، وفي (مِعْزَى): (مُعَيْزَى)، وفي امْرَأَةٍ تُسَمَّى (سِرْبَالُ): (سُرَيْبالُ)؛ لأنَّها لا تَنْصَرِفُ»[3].

كذا عند (ب).

-(فا): ينبغي (عُلَيْقَى)[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٩- وهارون ٣/ ٤٢٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٩- وهارون ٣/ ٤٢٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٩- وهارون ٣/ ٤٢٣، و(عُلَيْقًى) و(مُعَيْزًى) جاءا بالتنوين في الشرقية، وفي الرباحية [انظر: (ح٦)١٢٣ب]، وجاءا بلا تنوين في (م٥)١٥٤ب.

(٤) أيْ: أن (عُلَيْقًى) -ومثلها (مُعَيْزًى)- جاءت في نسخة (ب) بالتنوين، وكان ينبغي أن تمنع من الصرف؛ لأنها حينئذ علم مختوم بألف إلحاق.

-(فا)[1]: أيْ لو قُلْتَ: (سُرَيْحانُ) -لأَنَّهُ لا يَنْصَرِفُ اسْمَ رَجُلٍ- لقُلْتَ: (سُرَيْبالُ) في تَحْقِيرِكَ إِيَّاهُ اسْمَ امْرَأَةٍ؛ لأَنَّهُ لا يَنْصَرِفُ. [٣/ ٩٦ب]

هذا بابُ تَحْقِيرِ ما كانَ على أَرْبعةِ أحْرُفٍ ....

قال سيبويه: «و(عُنْصَلاءُ) و(قَرْمَلاءُ)».

(س): (عُنْصَلاءُ): نَبْتٌ يُشْبِهُ البَصَلَ، و(قَرْمَلاءُ): أَرْضٌ[2].

قال سيبويه: «ولا تَحْذِفُ كما تَحْذِفُ ألفَ التأنيثِ»[3].

(فا)[4]: أي: كَمَا تَحْذِفُ أَلِفَ التأنيثِ الساكنَةَ إذا كانتْ خامِسةً، نحوُ (قَرْقَرَى)، فتقولُ: (قُرَيْقِرٌ).

قال سيبويه: «بمنزلةِ اسْمٍ ضُمَّ إلى اسْمٍ فجُعِلا اسْمًا واحِدًا»[5].

(فا): يُرِيدُ الاسْمَينِ اللَّذَيْنِ جُعِلا اسْمًا واحِدًا.

يُريد بقَوْلِهِ: «اسْمٍ ضُمَّ إلى اسْمٍ» (حَضْرَمَوْتَ) ونحوَهُ.

قال سيبويه: «كَما لا تُغَيِّرُ الحَرَكةَ التي قَبْلَ الهاءِ»[6].

---

(١) انظر: التعليقة ٣/ ٢٦٥. وانظر: المسائل المنثورة ٣٠٢.

(٢) العُنْصَل والعُنْصَلاء: البصل البري، انظر: الصحاح (عصل) ٥/ ١٧٦٦، وانظر: معجم البلدان ٤/ ٣٧٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٩، (هارون) ٣/ ٤٢٣.

(٤) التعليقة ٣/ ٢٦٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٩، (هارون) ٣/ ٤٢٣.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٩، (هارون) ٣/ ٤٢٣.

(فا): أَلِفُ (ذِفْرى) و(حُبْلَى) لم تَحَرَّكْ كتَحَرُّكِ التاءِ.

قال سيبويه: «وإنَّما وافقَ (عُقْرُبَانٌ) (خُنفَسَاءَ) كما وافقَ تَحْقِيرُ (عُثْمانَ) تَحْقِيرَ (حَمْراءَ)»[1].

(فا)[2]: أيْ: لا تُحْذَفُ النونُ في (عُقْرُبَانٍ) إذا حَقَّرْتَهُ، كما لم تُحْذَفِ الهمزةُ من (خُنْفَسَاءَ)؛ لتَحَرُّكِها، وليستْ نونُ (زَعْفَرَانٍ) وهمزةُ (خُنفَسَاءَ) بمنـزلةِ أَلِفِ (قَرْقَرَى)؛ لسُكُونِ هذه وحَرَكةِ ذَيْنِك. [٣/ ٩٧أ]

قال سيبويه: «وتَقُولُ في (أُقْحُوَانَةٍ): (أُقَيْحِيَانَةٌ)، و(عُنْظُوانَةٍ): (عُنَيْظِيَانَةٌ)، كأَنَّكَ حَقَّرْتَ (عُنْظُوانًا وأُقْحُوانًا)، وإذا حَقَّرْتَ (عُنْظُوانًا وأُقْحُوانًا) فكأَنَّكَ حَقَّرْتَ (عُنْظُوَةً وأُقْحُوَةً)»[3].

(أُخرى): «لأنَّك إذا جَمَعْتَ قُلْتَ: (أَقَاحٍ، وعَنَاظٍ)، وقد يُقالُ: (عَنَاظِيُّ، وأَقَاحِيُّ)، كأَنَّكَ حَقَّرْتَ: (عُنْظُواءَ وأُقحُواءَ)، وإذا حَقَّرْتَ (عُنْظُواءَ، وأُقْحُواءَ) فكأنك حَقَّرْتَ (عُنْظُوَةً، وأُقْحُوَةً)».

في نسخة (ج) عن (ع): «....حَقَّرْتَ: (عُنْظُواءَ وأُقحُواءَ)،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٠٩، (هارون) ٣/ ٤٢٤.

(٢) انظر: التعليقة ٣/ ٢٦٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٠، (هارون) ٣/ ٤٢٤. والأُقْحُوانة والعُنْظُوانة نبتان من الحَمْض. انظر: الصحاح ٣/ ١١٧٤ (عنظ)، و٦/ ٢٤٥٩ (قحا)، وفي الشرقية و(م٥)١٥٥أ «قُلْتَ» بدل لفظة «حَقَّرْتَ» الأخيرة.

فكأنك حَقَّرْتَ (عُنْظُوَةً، وأُقْحُوَةً)»[١].

(فا)[٢]: (عُنْظُوانةٌ) مِثْلُ (عُنْظُواءَ)؛ لأنَّ الهمزةَ مُتَحَرِّكةٌ كما أنَّ النُّونَ مُتَحرِّكةٌ، وجميعًا تَثْبُتانِ في التحقيرِ لِتَحرُّكِهما، ولا تُحْذَفانِ كما حُذِفَتْ ألفُ (قَرْقَرَى)، فكلا النُّسْخَتَيْنِ صَوَابٌ.

وأمَّا قَوْلُ (س)[٣]: «فكأنَّكَ حَقَّرْتَ (عُنْظُوَةً)» فتَشْبِيهٌ صحيحٌ؛ لأنَّ الهمزةَ تَثْبُتُ لتحرُّكِها كما تَثْبُتُ الهاءُ لذلك، فلهذا مَثَّلَهُ بـ(عُنْظُوَةٍ).

قال سيبويه: «وأمَّا (أُسْطُوانَةٌ) فتَحْقِيرُها (أُسَيْطِينَةٌ)»[٤].

(س): (أُسْطُوانَةٌ) (فُعْلُوانَةٌ)[٥]. [٣/ ٩٧ب]

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٥٥أ، وعزاها الفارسي في التعليقة ٣/ ٢٦٨ إلى نسخة المبرد. وابن خروف في تنقيح الألباب ٤٨٣ جعله من كلام المبرد، ونقل عن الفارسي أنه في نسخة المبرد.

(٢) انظر: التعليقة ٣/ ٢٦٧-٢٦٨.

(٣) رمز (س) هنا يرمز إلى سيبويه؛ لأن النص المنقول له، كما في النص المحشى عليه، وربما يراد به المبرد على ما جرت به عادة الفارسي في هذه الحواشي، لأن ابن خروف في تنقيح الألباب ٤٨٣ جعل هذا الكلام للمبرد.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٠، (هارون) ٣/ ٤٢٤.

(٥) يخالف المبرد هنا سيبويه؛ إذ تصغير سيبويه هنا على أن وزن (أُسْطُوانةٍ) (أُفْعُوالَةٌ). وقد سبق المبردَ إلى ذلك الأخفشُ كما في الأصول ٣/ ٣٥٠- واللسان ١٣/ ٢٠٨ (سطن). وانظر: التعليقة ٣/ ٢٦٨- وشرح الشافية ١/ ٢٠٠- والارتشاف ١/ ٣٦٨.

هذا بابُ ما يُحَقَّرُ على تَكْسِيرِكَ إيَّاهُ لو كَسَّرْتَهُ للجَمْعِ على القِياسِ، لا على التَّكْسِيرِ للجَمْعِ على غَيْرِهِ

(فا): أيْ: على غَيْرِ القِياسِ.

قال سيبويه: «ومِن العَرَبِ مَن يقولُ: (صُغَيِّرٌ، ودُرَيْهِيمٌ)، فلا يجيءُ بالتصغيرِ على (صَغِيرٍ، ودِرْهَمٍ)، كما لم يجئْ (دَوَانِيقُ) على (دَانِقٍ)، فكأنهم حَقَّرُوا (دِرْهَامًا، وصِغْيَارًا)»[1].

أيْ[2]: لا تَزِيدُ في التَّصْغِيرِ حَرْفًا لِزيادةِ حَرْفٍ في الجَمْعِ، كما لم تَنْقُصْ من التَّصْغِيرِ حَرْفًا لنُقْصَانِ حَرْفٍ في الجَمْعِ، فلا تقولُ: (دُوَيْنِيقٌ) لَقَوْلِك: (دَوَانِيقُ)، كَمَا لا تقولُ: (مُعَيْطٍ) لقَوْلِك: (مَعَاطٍ)، وإنَّما تقولُ: (دُوَيْنِقٌ) كما تقولُ: (مُعَيْطِي). [٣/ ٩٨ب]

هذا بابُ ما يُحْذَفُ في التَّحْقِيرِ مِنْ بَنَاتِ الثلاثةِ

قال سيبويه: «لأنَّهُ ليسَ في الكَلامِ (مَفَاعِلٌ)»[3].

(فا)[4]: ليس فيهِ (مَفَاعِلٌ) كما لم يَكُنْ (مَفَاعِّلُ) مِثْلُ (مَقَادِّمُ)[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٠، (هارون) ٣/ ٤٢٥.

(٢) انظر: التعليقة ٣/ ٢٧٠ من كلام الفارسي. وانظر: المسائل المنثورة ٣٠١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١١، (هارون) ٣/ ٤٢٧.

(٤) التعليقة ٣/ ٢٧١.

(٥) أيْ: كما لم يوجد (مفاعِّلُ) مثلُ المثال الذي نفاه سيبويه قبل قليل ٣/ ٣٤٦، وهو (مقادِّمُ).

قال سيبويه: «وإذا حقَّرْتَ (جُبُنَّةً) .... على مِثالِ (مُرِضَّةٍ)، وإذا كَسَّرْتَها للجَمْعِ جاءَتْ على ذلك المِثالِ»[1].

عند (ب) في المتن: «وقد قالوا (جُبُنَّةٌ)[2]، فثَقَّلُوا النُّونَ وخَفَّفُوها»[3].

قال أبو العباس: (الـمُرِضَّةُ)[4] مِنَ اللَّبَنِ[5].[٣/ ٩٩أ]

قال سيبويه: «وإنْ حَذَفْتَ الدَّالَ الأُولى فَهْيَ بمنزلةِ (جُوَالِقٍ)، كأنَّكَ حَقَّرْتَ (مُغْوَدِنٍ)»[6].

(فا): على القَوْلِ الثاني (مُغَيْدِنٌ)، ومَنْ قالَ (جُوَيْلِيقٌ) قالَ (مُغَيْدِينٌ)، وعلى القَوْلِ الأَوَّلِ -وهو بحَذْفِ الدَّالِ الآخِرَةِ- (مُغَيْدِينٌ)، لا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١١، (هارون) ٣/ ٤٢٨.

(٢) يُقال: (جُبْنٌ وجُبُنٌ وجُبُنٌّ) للأكل المعروف الذي يصنع من اللبن ويؤكل، وواحد كُلٍّ منها بالتاء، وقد ضُبِطت الكلمة بضم الباء في حواشي الشرقية وفي (م٥)١٥٦ب، وهو ظاهر باقي العبارة، وضُبِطت بسكون الباء في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٢٥أ]، انظر (جبن) في: اللسان ١٣/ ٨٥- والتاج ٣٤/ ٣٤٣.

(٣) هذه العبارة لم ترد في الشرقية، وثبتت في المتن بعد قوله: «على ذلك المثال» في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٢٥أ]- و(م٥)١٥٦ب.

(٤) (الـمُرِضَّةُ): الرَّثِيئَةُ الخاثِرةُ، وهي لبنٌ حليبٌ يُصَبُّ عليه لبنٌ حامِضٌ، ثم يُترك ساعةً فيخرج منه ماءٌ أصفر رقيق، فيُصَبُّ منه ويُشرب الخاثر. انظر: الصحاح (رضض) ٣/ ١٠٧٨.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٥٦ب.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١١، (هارون) ٣/ ٤٢٨.

يَجُوزُ غيرُهُ؛ لأنَّ الزِّيادةَ رابِعةٌ.

قال سيبويه: «وتَقُولُ في (قَطَوْطًى) .... لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (غَدَوْدَنٍ) و(عَثَوْثَلٍ)»[1].

(العَثَوْثَلُ): الكَثِيرُ الشَّعَرِ[2].

(س)[3]: (قَطَوْطًى) اسْمٌ لأَصْواتِ جَماعةِ القَطَا، و(قَطَا يَقْطُو) إذا قارَبَ الخَطْوَ[4].

(ع): (قَطَوْطًى) (فَعَوْعَلٌ) عند سيبويه، مثل (عَثَوْثَلٍ)، وعند أبي العباس (فَعَلْعَلٌ)[5]، مثل (صَمَحْمَحٍ)، و(القَطَوْطَى): البَطِيءُ في مَشْيِهِ.

أبو نَصْرٍ: (القَطَوْطَى): الحِمارُ الذي يَقْطُو في مِشْيَتِهِ، وهو القصيرُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١١، (هارون) ٣/ ٤٢٩.

(٢) انظر: النوادر ٥٦٧- والمحيط في اللغة ١/ ٨٨- وذكر معاني أبينة الأسماء في المفصل ١٣٣.

(٣) في تنقيح الألباب ٤٨٥: «أبو العباس: (القَطْوطَى): أصوات القَطَا، ومعنى (قَطَتِ القَطَاةُ): صَوَّتَتْ، و(القَطْوُ): مَشْيُ القَطَا وهو مُتقارِبُ الخَطْوِ».

(٤) انظر (قطا) في: الصحاح ٦/ ٤٢٦٤- واللسان ١٥/ ١٨٩- والتاج ٣٩/ ٣١٩، وليس فيها أن (القَطَوْطَى) اسمُ صوتِ القطا، بل اسم صوت القطا (القَطْقَطة)، ويقال: (قَطَتِ القَطا) إذا صَوَّتَتْ وحدها قَطَا قَطَا.

(٥) النسبتان غير دقيقتين؛ فسيبويه أجاز في الكلمة وزنين، فجعلها في ٤/ ٣١١ (فَعَوْعَلًا) لقولهم (قَطَوان)، وجعلها في ٤/ ٣٩٤ (فَعَلْعَلًا) لأنه أكثر. وانظر: الممتع ١/ ١٨٩. وأما المبرد فإنما جعل -كون (قَطَوْطًى) فَعَلْعَلًا- أقيس، ولم يوجبه. انظر: شرح السيرافي (العلمية) ٤/ ١٧٧. وانظر: شرح الشافية ١/ ٢٥٣- والارتشاف ١/ ٢٠٢.

الظَّهْـرِ أيضًـا[١]، و(العَثَوْثَـلُ): المسـترخِي الضَّـخْمُ[٢]، و(الغَـدَوْدَنُ): الطويلُ المسترخِي[٣].

قال سيبويه: «فإنْ شِئْتَ قُلْتَ (مُقَيْعِسٌ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ (مُقَيْعِيسٌ)»[٤].

(س)[٥]: أَقُـولُ (قُعَيْسِـسٌ) و(قُعَيْسِـيسٌ)؛ لأنَّ السِّـينَ مُلْحِقَـةٌ، والـمُلْحِقُ بمنزلةِ الأَصْلِ.

(فا): إنَّما كانتِ السِّينُ مُلْحِقةً بمنزلةِ الأَصْلِ لأَجْلِ النُّونِ، فلمَّا حُذِفَتِ النُّونُ خَرَجَتْ مِنْ أنْ تكونَ مُلْحِقةً؛ لأَنَّهُ لولا النُّونُ ادُّغِمَتْ كما تُدَّغَمُ في (مُحْمَرٍّ)، وإنَّما تَمْتَنِعُ مِنَ الادِّغامِ لأنها مُلْحِقةٌ، فإذا خَرَجَتْ مِنْ أنْ تكونَ مُلْحِقةً لِزَوالِ ما بِهِ صارتْ مُلْحِقةً لَزِمَها ما يَلْزَمُ الزَّائِدَ الذي ليسَ

---

(١) انظر (قطا) في: الصحاح ٦/ ٤٢٦٤- واللسان ١٥/ ١٨٩- والتاج ٣٩/ ٣١٩، وليس فيها أن (القَطَوْطَى) القصيرُ الظهرِ، وفي بعضها أنه المقارِب المشي. وفي سفر السعادة ١/ ٤٢٢: «قال الجرمي: هو البَطِيء»، وفي شرح الشافية ١/ ٢٥٣: «البطيءُ المشيءِ».

(٢) انظر: المنتخب من كلام العرب ١/ ٢١٨- والصحاح (عثل) ٥/ ٧٥٨- والتاج (عثل) ٢٩/ ٤٢٨.

(٣) انظر: اللسان (غدن) ١٣/ ٣١١- والتاج (غدن) ٣٥-٤٧٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٢، (هارون) ٣/ ٤٢٩.

(٥) انظر: مسائل الغلط [عن الانتصار ٢١٥]، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ١٧٧- وشرح عيون سيبويه ٢٢٨- وتنقيح الألباب ٤٨٥.

بِمُلْحِقٍ مِنَ الحَذْفِ، ألا تَرى أنَّ (أَلَنْدَدٌ) لم يُدَّغَمْ لأنَّ النُّونَ صَيَّرَتْهُ مُلْحَقًا لا الهَمْزَةُ، بدَلالةِ أنَّهُ يُدَّغَمُ (أَفْعَلُ) في كُلِّ الكَلامِ ولا يكونُ مُلْحَقًا، فلَمَّا حَذَفْتَ في تَحْقِيرِهِ ما بِهِ صارَ مُلْحَقًا أَدْغَمْتَ، فقُلْتَ (أُلَيْدٌّ)، فصارَ حُكْمُهُ مع حَذْفِ النُّونِ حُكْمَ ما لا يكونُ للإلحاقِ. [٣/ ٩٩ب]

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (عَطَوَّدٌ) قُلْتَ (عُطَيِّدٌ) و(عُطَيِّيدٌ)»[١].

غَلَطٌ؛ لم يَلْزَمْهُ (عُطَيِّيدٌ) لأنَّ الواوَ الثانيةَ زِيادةٌ في الحقيقةِ رابِعةً؛ لأنَّها لمَّا كانتْ للإلحاقِ جَعَلَ حُكْمَها حُكْمَ الأَصْلِ[٢].

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (عِثْوَلٌّ) قُلْتَ (عُثَيِّلٌ) و(عُثَيِّيلٌ)»[٣].

قال (س)[٤]: يَجوزُ (عُثَيْلٌّ)؛ لأنَّ اللامَ زائِدةٌ والواوُ زائِدةٌ، فحَذْفُ هذهِ يَجوزُ.

قال (س): وحَذْفُ الواوِ أَجْوَدُ؛ لأنَّ اللامَ مُضاعَفةٌ في الأَصْلِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١١، (هارون) ٣/ ٤٢٩، وفي الشرقية- و(ح٦)١٢٥ب: «عُطود» بضم العين، والذي في المعجمات فتح العين فقط، وهو السَّير السريع، وانظر (عطد) في: الصحاح ٢/ ٥١٠- واللسان ٣/ ٢٩٥- والقاموس ٣٨٢.

(٢) انظر: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢١٧]- وشرح السيرافي ٤/ ١٧٧- وشرح الشافية ١/ ٢٥٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٢، (هارون) ٣/ ٤٣٠.

(٤) انظر: مسائل الغلط [عن الانتصار ٢١٩]، وفيها النقل عن أبي عثمان لا الأخفش! وكذا في شرح السيرافي ٤/ ١٧٨، وانظر: المقتضب ٢/ ٢٤٧، وليس فيه نقل، وانظر: شرح عيون سيبويه ٢٢٩- وتنقيح الألباب ٤٨٦- وشرح الشافية ١/ ٢٥٤- والارتشاف ١/ ٣٥٧.

والجَمْعُ (عِثَالٌّ)، وهو قَوْلُ الأَخْفَشِ.

(ط): المبرِّدُ[١] يَختارُ تَحْقِيرَ (عِثْوَلٍّ): (عُثَيْلٌّ)، فإِنْ عَوَّضَ قالَ (عُثَيْلِيلٌ).

في (حواشي مَبْرَمَانَ): حَذْفُ الواوِ أَجْوَدُ، وهذا قول أبي إسحاق: (عُثَيْلٌّ) مِثْلَ تَصغيرِ (أُصَيْمَّ)[٢].

قال سيبويه: «فإذا حَذَفْتَ النُّونَ قُلْتَ (أُلَيْدٌّ) كما تَرَى»[٣].

قال أبو العبَّاسِ[٤]: أَخْطَأَ في (أُلَيْدَّ)، والصوابُ (أُلَيْدِدُ) لا يَدَّغِمُ؛ لأَنَّهُ صَغَّرَهُ وهو يُرِيدُ الـمُلْحَقَ[٥].

(فا)[٦]: لا يكونُ (أُلَيْدِدُ) على ما قالَ (س)؛ لأنَّ ما بهِ صارَ مُلْحَقًا غيرُ مُدَّغَمٍ هو النُّونُ، والنُّونُ محذوفةٌ في التَّصْغِيرِ، ولا يجوزُ لك إلَّا أنْ لا تَعْتَدَّ بالتَّحْقِيرِ؛ لأنَّ التَّحْقِيرَ استِئْنافُ بناءٍ، كما أنَّ التَّكْبِيرَ بِناءٌ مُستأنَفٌ، فكما تَعْتَدُّ بالتَّكْبيرِ كذلك تَعْتَدُّ بالتَّحْقِيرِ.

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٢، (هارون) ٣/ ٤٣٠.

(٤) تنقيح الألباب ٤٩٠، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ١٧٨.

(٥) وجاءت الحاشية في (م٥)١٥٧أ بلفظ: «قال أبو العباس: الصواب عندي في تصغير (أَلَنْدَدٍ): (أُلَيْدِدُ)، ولا يُدَّغَمُ ....».

(٦) انظر: تنقيح الألباب ٤٩٠.

يَدُلُّك على أَنَّهُ استئنافُ صِيغةٍ أَنَّهُ تَكْسِيرٌ للمُكَسَّرِ بمنزلةِ تكسيرِ الجَمْعِ، وليسَ هو الـمُكبَّرَ، كما يكون في جَمْعِ السَّلامةِ هو الواحِدَ، ألا ترى أَنَّهُ يأتي على ما لا يُسْتَعْمَلُ واحِدُهُ (لُيَيْلِيَةٌ) و(عُشَيْشِيَةٌ)(١) لـ(مَلامِحَ) و(مَذاكِيرَ)(٢)، فلو كانا على حَدِّ الواحِدِ والـمُكبَّرِ لَمَا جازَ ذلك؛ إذْ لا واحِدَ له، فدَلَّ ذلك على أَنَّهُ بِناءٌ مُسْتأنَفٌ كالتَّكْبِيرِ والواحِدِ.

ويَدُلُّ على أَنَّهُ لم يُراعَ في التحقيرِ حُكْمُ التكبيرِ، وأَنَّ الـمُراعَى في الـمُحقَّرِ حُكْمُهُ مُحَقَّرٌ أَنَّكَ لا تَصْرِفُ تصغيرَ (تَضارَبَ) اسْمَ رَجُلٍ، فتقولُ (تُضَيْرِبُ)، وقد كُنْتَ تَصْرِفُهُ مُكبَّرًا اسْمَ رَجُلٍ. [٣/ ١٠٠أ]

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(أَلْبَبَ) ثم حَقَّرْتَهُ قُلْتَ (أُلَيْبُّ)»(٣).

(س)(٤): قَوْلُهُ في (أُلَيْبُّ) في التصغيرِ عندي نَقْضُ قَوْلِهِ في (ضَيْوَنٍ) (ضَيْوَنٍ) إذا قالَ (ضَيَاوِنُ).

(فا)(٥): الفَرْقُ بينَهما أنَّ الجَمْعَ يَتبَعُ الواحِدَ في الإعلالِ والصِّحَّةِ، يَدُلُّ على ذلك (زَوْجٌ وزِوَجَةٌ) و(دِيمَةٌ ودِيَمٌ)، ولو صَغَّرْتَ (دِيمَةً) لقُلْتَ (دُوَيْمَةٌ)، فعَلِمْتَ أنَّ التصغيرَ مُتَفَرِّدٌ مِن الواحِدِ في هذا البابِ.

---

(١) مُكبَّرهما غير المستعمل (لَيْلاةٌ) و(عَشَّاةٌ)، انظر: الصحاح (ليل) ٥/ ١٨١٥، والكتاب ٣/ ٤٨٤.

(٢) واحدهما غير المستعمل (مَلْمَحةٌ) و(مِذْكارٌ)، انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٣، (هارون) ٣/ ٤٣١.

(٤) نقل ابن السراج كلام المبرد بطوله في صفحة كاملة في الأصول ٣/ ٣٤٧.

(٥) سبقه إلى الرد على المبرد ابن السراج في الأصول ٣/ ٢٤٨. وانظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٢٥٤.

وأيضًا فإنَّهُ إذا جازَ تصحيحُ ما يَعْتَلُّ مِن الواحِدِ في الجَمْعِ -كـ(مَعِيشَةٍ ومَعَائِشَ[١]) فتَصْحِيحُ ما صَحَّ في الواحِدِ في الجَمْعِ أَوْلى، فأمَّا (أَوَّل وأَوائِلُ) فإنَّ ادِّغامَ الواحِدِ بمنزلةِ إعلالِهِ.

في (حواشي مَبْرَمَانَ): .... وقال أبو إسحاقَ: أَقُولُ في (أَلْبَبَ): (أُلَيْبٌّ)، وأَحْمِلُهُ على أَصْلِهِ؛ لأنَّ التصغيرَ من شَأْنِهِ أنْ يَرُدَّ الأشياءَ إلى أُصُولِها، وقال: والجيِّدُ عندي «أُلَيْبِبُ» كما تقول: (ضَيَاوِنُ) على قياسِهِ.

وقال المبرِّدُ: وأنا لا أُجِيزُ «أَلْبَبَ» إلَّا في الشِّعْر، فعلى مذهبه يقول: (أُلَيْبٌّ) .... انتهى[٢].

قال سيبويه: «لأنَّ الألِفَ إذا جَعَلْتَها زائِدةً لم تُدْخِلْها على بَنَاتِ الأَرْبعةِ ولا الخَمْسةِ»[٣].

(فا): لأنَّ الهمزةَ لا تُزَادُ أَوَّلًا في بَناتِ الأَرْبعةِ، فلهذا قُلْنا: إنَّ (إِسْطَبْل) بمنزلةِ (جَرْدَحْلٍ) .

---

(١) قياس جمع (مَعِيشَةٍ): (معايِش)؛ لأن الياء أصل، وجاء جمعها على (معائش) بالهمز في قراءة شاذة، منسوبة إلى خارجة عن نافع، والأعمش وزيد بن علي والأعرج. انظر: السبعة ٢٧٨- وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٤- والدر المصون ٣/ ٢٣٧. وانظر كلام الفارسي على (معائش) في: الحجة ٣/ ٧- والإغفال ٢/ ٢٣٤- والتعليقة ٥/ ٣٩- والحلبيات ٥٢- والبغداديات ٢٤٧- والبصريات ٦٥٥.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١١، (هارون) ٣/ ٤٣١.

قال سيبويه: «وتَرْكُ صَرْفِ (إِسْتَبْرَقَ) يَدُلُّكَ على أَنَّهُ (إِسْتَفْعَل)»[(١)].

(فا): يعني إذا سَمَّيْتَ بـ(إِسْتَبْرَقَ) رَجُلًا لم تَصْرِفْهُ، وليس يعني النَّكِرةَ في قولِهِ ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[(٢)].

(فا)[(٣)]: لَمَّا سَمَّيْتَ بـ(إِسْتَفْعَلَ) قَطَعْتَ الهمزةَ كما تَقْطَعُها في (إِضْرِبْ) إذا سَمَّيْتَ بهِ، فلهذا لم تَحْذِفْها لِتَحَرُّكِ ما بَعْدَها كما حَذَفْتَها لذلك في (اسْتِضْرابٍ)، ولم تَقْطَعْها في (اسْتِضْرابٍ) لأَنَّهُ مَصْدَرٌ وليسَ بفِعْلٍ، فقد ثَبَتَتْ فيه موصولةً وهو اسْمٌ، فلمَّا حَقَّرْتَ (اسْتَفْعَلَ) لم تَحْذِفْ الهمزةَ دونَ الزائدتَينِ وإنْ كانت الهمزةُ زائدةً؛ لأَنَّكَ لو حَذَفْتَها لَمَا أَغْنَى حَذْفُها عن حَذْفِ غيرِها من الزوائدِ؛ لأَنَّهُ كان يَبْقَى بَعْدَ حَذْفِها خَمْسةُ أَحْرُفٍ، فحُذِفَتِ السِّينُ والتاءُ؛ لأنَّ حَذْفَهما يُغْنِي عن حَذْفِ الهمزةِ؛ لأَنَّهُ يَبْقَى بَعْدَ حَذْفِهما أربعةُ أَحْرُفٍ، وتَنَزَّلَتِ السينُ والتاءُ بمنزلةِ حَرْفٍ واحِدٍ؛ لأَنَّهما زِيدَا مَعًا لمعنًى واحِدٍ أَفاداهُ جميعًا، وهو استدعاءُ الفِعْلِ، وصارت الهمزةُ بمنزلةِ مِيمِ (مُسْتَفْعِلٍ) لَمَّا قَطَعْتَ في التسميةِ؛ لأَنَّها في التسمية لم تُجْتَلَبْ للساكنِ كما اجْتُلِبَتْ قَبْلَ التسميةِ، كما لم تُجْتَلَبْ مِيمُ (مُسْتَفْعِلٍ) للساكنِ.

وحَكَمَ لـ(إِسْتَبْرَقَ) بحُكْمِ العربيةِ في الزوائِدِ لأَنَّهُ فِعْلٌ عربيٌّ عندَهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١١، (هارون) ٣/ ٤٣١.

(٢) سورة الرحمن ٥٤.

(٣) انظر كلامًا للفارسي على (إستبرق)، والتسمية به في: الحلبيات ٣٥٤- ومختار التذكرة ١١٤.

سُمِّيَ بِهِ، ولو قُدِّرَ بِهِ (إِسْتَبْرَهْ)[1] -أي: ثَخِينٌ- فسُمِّيَ بِهِ وعُرِّبَ لجازَ له بِحُكْمِ العربيِّ الأَصْليِّ في الزِّيادةِ على قَوْلِ (خ)؛ لأَنَّهُ لَمَّا نُقِلَ إلى العربيِّ صارَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ في الزوائِدِ كما صارَ حُكْمَهُ في غَيْرِها.

ولو حَقَّرْتَ (اضْطِرابٌ): (ضُتَيْرِيبٌ) حَذَفْتَ الهمزةَ للحَرَكةِ ولم تَحْذِفْ التاءَ معها، وإِنْ كانتا زِيدَتا مَعًا؛ لأنَّهما لم تُزَادا لمعنًى واحِدٍ كما زِيدَت السينُ والتاءُ، فلم يَصِيرا بمنـزلةِ حَرْفٍ واحِدٍ.

قال سيبويه: «وتَقُولُ في تصغيرِ (ذُرَحْرَحٍ): (ذُرَيْرِحٌ) .... ألا تَرَى أنَّ مَنْ لُغَتُهُ (ذُرَحْرَحٌ) يقولُ (ذَرَارِحُ)»[2].

الأخفشُ[3]: لو حَذَفُوا الحاءَ الثانيةَ -يعني مِن (ذُرَحْرَحٍ)[4]- صارَ (فُعَلْع)[5].

---

(١) أيْ: أن (إستبرق) مُعَرَّبُهُ (إِسْتَبْرَهْ)، وقيل غير ذلك. انظر: تاج العروس (برق) ٢٥/ ٦٨- وقصد السبيل ١/ ١٧٧- والمعجم الذهبي ٦٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٣، (هارون) ٣/ ٤٣٢، وفي (م٥)١٥٧ب: «تحقير».

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٤٩٢.

(٤) الذرحرح: طائر سامٌّ أحمر منقط بسواد. انظر: الصحاح (ذرح) ١/ ٣٦٢.

(٥) يعني: وليس في الكلام (فُعَلْع)، قال في الصحاح (ذرح) ١/ ٣٦٣: «إلَّا حُدَرْد»، ومراده: وكذا في التصغير، فقالوا (ذُرَيْرِح) على (فُعَيْعِل)، ولو حذفوا الحاء الثانية لقالوا (ذُرَيْحِر) على (فُعَيْلِع) وليس في الكلام، وكذا في الجمع، فقد حذفوا الحاء الأولى فقالوا (ذَرَارِح) على (فَعَاعِل)، ولو حذفوا الحاء الثانية لقالوا (ذَراحِر) على (فَعالِع) وليس في الكلام. انظر: الصحاح- وشرح السيرافي ٤/ ١٧٩- وتنقيح الألباب ٤٩١.

(فا): إنَّما قالَ: «مَنْ لُغَتُهُ (ذُرَحْرَحٌ)» لأنَّ الحُجَّةَ في (ذرارِحَ) في قَوْلِ مَنْ قالَ (ذُرَحْرَحٌ).

قال سيبويه: «وقالوا (جُلَعْلَعٌ وجَلالِعُ) .... وزَعَمَ يُونُسُ أنَّهم يقولون (صَمامِحُ)»[1].

قال أبو العباس[2]: (الجُلَعْلَعُ) الذي يَرْفَعُ صَوْتَهُ بالفُحْشِ[3].

قد جاءَ (صَمامِحُ) في شِعْرِ ابنِ مُقْبِلٍ[4]. [٣/ ١٠٠ب]

قال سيبويه: «وكَرِهُوا (ذَراحِحُ) و(ذُرَيْحِحٌ) للتَّضْعيفِ والتقاءِ الحَرْفَيْنِ مِن مَوْضِعٍ واحِدٍ»[5].

(فا)[6]: كأنَّهُ قِيلَ له: هلَّا جَمَعْتَ بينَ الحَرْفَيْنِ إذا أَدْخَلْتَ الياءَ للعِوَضِ فقُلْتَ (ذَراحِيحُ).

قال سيبويه: «وزَعَمَ أنَّ (مَرْمَرِيسٌ) عندَهُ من المراسة .... وتحقيرُهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٣، (هارون) ٣/ ٤٣٢.

(٢) كذا في (م٥)١٥٧ب، وليس في حواشي الشرقية، والفقرة القادمة ليست في (م٥).

(٣) لم أجد هذا المعنى لـ(الجُلَعْلَع) في المعجمات، وفيها أنه: الخنفساء، والجُعَل ....، وما ذكره المبرد ليس بعيدًا، فإنه يقال: جَلِعَ الرجل فهو جَلِعٌ وجالِعٌ إذا تكلَّم بالفحش مع قلة الحياء، انظر (جلع) في: الصحاح ٣/ ١١٩٧- واللسان ٨/ ٥٢- والتاج ٢٠/ ٤٤٨.

(٤) لم أقف عليه في ديوانه المطبوع.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٣، (هارون) ٣/ ٤٣٢.

(٦) التعليقة ٣/ ٢٧٤.

(مُرَيْرِيسٌ) .... ولو قُلْتَ (مُرَيْمِيسٌ) لصارَتْ كأنَّها مِنْ بابِ (سُرْحُوبٍ)»[1].

(س): (مَرْمَرِيسٌ) (فَعْفَعِيلٌ).

في (أُخْرى): ولو قالَ (مُمَيْرِيسٌ) لجاءَ على ما ليس من كلامِهِم (فُفَيْعِيلٍ).

في (أُخْرى): فإذا حَذَفْتَ الميمَ جاءَ على الأَمْرِ الكثيرِ المعروفِ، فهذانِ يَجْرِيانِ مَجْرًى واحِدًا.

(فا)[2]: ما ضُوعِفَ الثاني مِنْهُ مِثْلُ (فعّل)، وما ضُوعِفَ الآخِرُ مِنْهُ (فعلّ)، وما كانَ على خَمْسةٍ رابِعُهُ حَرْفُ لِينٍ مِثْلُ (فِعِّيل)، فهذا مَعْلُومٌ كُلُّهُ أَنَّهُ ثُلاثيٌّ.

(فا)[3]: ما ضُوعِفَ الحَرْفانِ مِنْ أَوَّلِهِ مِثْلُ (مَرْمَرِيسٍ)، وما ضُوعِفَ مِنْ آخِرِهِ مِثْلُ (ذُرَحْرَحٍ).

عند (ب) حاشيةٌ[4]: لأَنَّهُ لو قالَ (مُرَيْمِيسٌ) لظُنَّ أنَّ الميمَ أَصْلٌ؛ لأَنَّها قد فُصِلَ بينَها وبينَ الميمِ براءٍ، والراءُ إذا ضُوعِفَتْ عُلِمَ أنَّ العينَ قد ضُعِّفَتْ وهو ثُلاثيٌّ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٣، (هارون) ٣/ ٤٣٢.

(٢) انظر: التعليقة ٣/ ٢٧٥.

(٣) انظر: التعليقة ٣/ ٢٧٥.

(٤) عزا الفارسي هذه الحاشية لنفسه في التعليقة ٣/ ٢٧٤، ولم يُبيِّن أنه وجدها في نسخة (ب)!

(فا): لم يَأْتِ في كَلامِهم غيرُهُ، يعني: (مَرْمَرِيسٌ) مُضاعَفُ الفاءِ والعينِ، ولولا المعنى والتصغيرُ لَمَا ثَبَتَ تَضْعِيفُهُ، ولا يَدُلُّ على أنَّ أَوَّلَهُ مُضاعَفٌ تَضْعِيفَ نَقِيضِهِ وهو آخِرُهُ؛ لأنَّ الحُكْمَ بالزِّيادةِ يَخْتَلِفُ لاختلافِ المَوْضِعِ، ألا تَرى أنَّ ثَباتَ تضعيفِ الآخِرِ في (فعَلّ) لا يَدُلُّ على تضعيفِ الفاءِ، وأنَّ زِيادةَ الهمزةِ أَوَّلًا لا تَدُلُّ على زِيادتِها آخِرًا، وكذلك الميمُ، وأنَّ كَثْرَةَ التضعيفِ في (رَدَّ) لا يَدُلُّ على كَثْرَتِهِ في (دَدَنٍ)[1] و(كَوْكَبٍ).

وإنَّما اسْتَدْلَلْنا بالأُصُولِ في هذا الجَنْسِ مِن الزِّيادةِ لأنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الأَصْلِ، يَدُلُّك على هذا أنَّهُ يكونُ فيه ما ليس مِن حُرُوفِ الزِّيادةِ، كـ(مَعَدٍّ).

قال سيبويه: «فكُلُّ شَيْءٍ ضُوعِفَ الحَرْفانِ مِنْ أَوَّلِهِ أو آخِرِهِ فأَصْلُهُ الثلاثةُ مِمَّا عِدَّةُ حُرُوفِهِ خَمسةُ أَحْرُفٍ»[2].

(فا): يُرِيدُ أنَّ كُلَّ شيءٍ ضُوعِفَ مِن آخِرِهِ، وليسَ يُرِيدُ (أَوْ ضُوعِفَ الثاني مِن آخِرِهِ). [٣/ ١٠١أ]

هذا بابُ ما تُحْذَفُ منهُ الزَّوائِدُ مِنْ بَناتِ الثَّلاثةِ مِمَّا أوائِلُهُ الألِفاتُ الموصولاتُ

قال سيبويه: «وكانَ ذلك أَحْسَنَ مِنْ أنْ يَجِيئُوا بهِ على ما ليس مِنْ

---

(١) الدَدَنُ: اللهو واللعب. انظر: الصحاح (ددن) ٥/ ٢١١٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٣١، (هارون) ٣/ ٤٣٣.

كلامِهم»[١].

(فا): يعني: ما وَجدُوا إلى ذلك سبيلًا، ألا تَراهُ قالَ: «فكانَ ذلكَ أَحْسَنَ مِنْ أنْ يَجِيئُوا بهِ على ما ليس مِنْ كلامِهم»، فلو كانَ مَجِيئُهم بالتصغيرِ على ما ليس في كلامِهم لا يَجُوزُ على وَجْهٍ لَمَا قالَ (أَحْسَنَ مِنْ ذلك)؛ لأنَّ ذلك لا يَحْسُنُ البَتَّةَ، فيكونَ شيءٌ أَحْسَنَ منهُ.

هذا رَدٌّ على أبي عُثمانَ[٢]. [٣/ ١٠١ب]

قال سيبويه: «وإذا صَغَّرْتَ (الافْتِقارَ) حَذَفْتَ الأَلِفَ.... تَقُولُ (فُتَيْقِيرٌ)، وإذا حَقَّرْتَ (انْطِلاقٌ) قُلْتَ (نُطَيْلِيقٌ)»[٣].

حاشيةٌ:

قال أبو عُثمانَ[٤]: «أَنا أَرى أنْ أَحْذِفَ التاءَ مِن (افْتِقارٍ) كما حَذَفْتُ السِّينَ[٥]؛ لأَنَّهُ ليس في الكلامِ (فِتْعَالٌ)، فأَقولُ (فُقَيِّرٌ)، و(فُقَيِّيرٌ) إنْ عَوَّضْتُ».

قال: «وأَقُولُ في (انْطِلاقٍ): (طُلَيِّقٌ) و(طُلَيِّيقٌ)؛ لأَنَّهُ ليس في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٤، (هارون) ٣/ ٤٣٤.

(٢) يعني في حاشيته القادمة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٤، (هارون) ٣/ ٤٣٤.

(٤) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)١٥٨ب، وانظر: الأصول ٣/ ٤٦- وتنقيح الألباب ٤٩٣.

(٥) يعني السين التي في (استفعال) عند تصغيره، فيقال: (تفيعيل). انظر: الكتاب ٣/ ٤٣٣.

الكلامِ (نِفْعَالٌ)».

(فا)[١]: هذا الذي قالَ أبو عُثمانَ لا يُخْرِجُ الـمُصَغَّرَ عن أنْ يكونَ في كلامِ العَرَبِ؛ لأنَّ ما يكونُ من كلامِهم قد حَصَلَ فيه، وهو أنْ يكونَ على وَزْنِ (فُعَيْلٍ) أو (فُعَيْعِلٍ) أو (فُعَيْعِيلٍ)، فقَوْلُك (فُتَيْقيرٌ) و(نُطَيْلِيقٌ) على وَزْنِ (فُعَيْعِيلٍ).

يَدُلُّ على أنَّهُ لا عِبْرَةَ بِما قالَ أبو عُثمانَ في صِحَّةِ التصغيرِ أنَّهُ وغَيْرَهُ[٢] تصغير (هارٍ)[٣]: (هُوَيْرٌ)، و(يَعِدُ) -اسْمَ رَجُلٍ-: (يُعَيْدٌ)، و(سِنِينِهِ): (سُنَيِّنُهُ)[٤]، وليس في الكلامِ (فُوَيْلٌ) ولا (يُعَيْلٌ) ولا (فُعَيِّنٌ)، وقد جازَ هذا لأنَّهُ على وَزْنِ أَمْثِلَةِ التصغيرِ، فكذلك يكونُ الأَوَّلُ.

وإنَّما العِبْرةُ بِما قالَ أبو عثمان في حُسْنِ التصغيرِ، لا صِحَّتِهِ، فإذا أَمْكَنَ في شَيْءٍ أنْ يكونَ على وَزْنِ التصغيرِ وعلى ما في كلامِهم مِن غيرِ حَذْفِ شَيْءٍ

---

(١) انظر: تنقيح الألباب ٤٩٣، وسبق الفارسيَّ إلى هذا الرد شيخُه ابنُ السراج في الأصول ٣/ ٤٦.

(٢) كذا في النسخ، وفي تنقيح الألباب ٤٩٣: «أن أبا عثمان وغيره مجمعون على أن تصغير (هارٍ) ....»، والذي نُقِل عن المازني في نحو ذلك وجوب ردِّ المحذوف فيقال: (هُوَيْئِر) و(يُوَيْعِد)، انظر: الأصول ٣/ ٥٧- والخصائص ٣/ ٧١- وشرح المفصل ٥/ ١٢١- وشرح الشافية ١/ ٢٢٤.

(٣) (هارٌ) مخفف (هائر).

(٤) يريد: إذ جعلتَ (سِنِينَهُ) علمًا على لغة من يلزم جمع نحو (ابن) و(سَنة) الياءَ ويجعل الإعراب على النون، كقوله: ذَراني من نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

انظر: مجالس ثعلب ١/ ١٧٧- وإيضاح الشعر ١٨٢- وأوضح المسالك ١/ ٧٥- والخزانة ٨/ ٥٨.

مِن حُرُوفِهِ اخْتِيرَ ذلك، وإذا لم يُمْكِنْ فيه أنْ يأتِيَ على ما في كلامِهم إلَّا بِحَذْفِ شيءٍ من حُرُوفِهِ رُفِضَ ذلك؛ لأنَّ الحَذْفَ مِمَّا قد جاءَ على وَزْنِ مِثالِ التصغيرِ أَغْلَظُ من مَجيئِهِ على ما ليس في كلامِهم في الجِهَةِ التي ذَكَرَ؛ لأَنَّهُ كانَ الأَصْلُ أنْ لا يُحْذَفَ شيءٌ، ولكنَّهم لَمَّا أَرادُوا التصغيرَ حَذَفُوا ما يَصِلُون معَ حَذْفِهِ إلى وَزْنِ التصغيرِ، فإذا وَصَلُوا إلى وَزْنِ التصغيرِ بَقِيَ باقي الكلمةِ على ما كانَ عليه مِن الامْتِناعِ من الحَذْفِ، فحَذْفُهُ بَعْدَ التصغيرِ كحَذْفِهِ قَبْلَ التصغيرِ، فكما أنَّ حَذْفَهُ قَبْلَ التصغيرِ لا يَجُوزُ فكذلك بَعْدَ التصغيرِ. [٣/ ١٠٢أ]

قال سيبويه: «وتَحْذِفُ الواوَ الأُولى؛ لأَنَّها بمنزلةِ الياءِ في (الاغْدِيدانِ)»[1].

(فا): أي: هي ساكِنةٌ كما أنَّها ساكِنةٌ، يعني الواوَ الأُولى مِن (اعْلِوَّاطٍ).

بعد آخر الباب:

في (نُسْخةٍ)[2]: «وإذا حَقَّرْتَ (اضْطِرابٌ) قُلْتَ (ضُتَيْرِيبٌ)؛ لأنَّهم إنَّما يَقْلِبُونَ التاءِ طاءً بَعْدَ الساكِنِ، تَقُولُ: (فَحَصْتُ بِرِجْلِي، وفَحَصْطُ) إنَّما

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٥، (هارون) ٣/ ٤٣٥.

(٢) ونقل ناسخ (ح٦)١٢٧ب في الحواشي هذه الزيادة عن (خ)، أيْ: عن نسخة، وقد شرح السيرافي في شرحه ٤/ ١٨٢ هذه العبارة.

قُلِبَ بَعْدَ الساكِنِ». [٣/ ١٠٢ب]

هذا بابُ تَحقِيرِ ما كانَ مِنَ الثَّلاثةِ فيه زائِدتانِ تَكُونُ فيه بالخِيارِ في حَذْفِ إحداهُما، تَحْذِفُ أيَّهما شِئْتَ

قال سيبويه: «تَحْذِفُ أَيَّهما شِئْتَ، وذلك نحوُ (قَلَنْسُوَةٍ)، إنْ شِئْتَ قُلْتَ (قُلَيْسِيَةٌ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ (قُلَيْنِسَةٌ)»[1].

قال (س)[2]: «حَذْفُ الآخِرَةِ أَجْوَدُ؛ لأنَّ الأَواخِرَ تُحْذَفُ مِنَ الأَصْلِ إذا جاوَزَ الأَرْبعةَ»، يعني: إذا كانَ الزَّائِدانِ بمعنًى واحِدٍ.

قال سيبويه: «لأنَّهما زائِدتانِ أَلْحَقَتَا الثَّلاثةَ بِبِناءِ الخَمْسةِ»[3].

قال (ب): في (أُخْرى) -مَكانَ «أَلْحَقَتَا»- «بَلَّغَتَا»، وهو عندي أَجْدَرُ، لا يُشْكِلُ فيُظَنُّ أنَّ النُّونَ والواوَ هنا مُلحَقانِ -يعني (قَلَنْسُوَةً)- كـ(حَبَنْطًى[4])؛ لأنَّ النُّونَ والأَلِفَ في (حَبَنْطًى) مُلحَقانِ.

قال سيبويه: «ومِمَّا لا يكونُ الحَذْفُ أَلْزَمَ لإِحْدى زائِدَتَيْهِ مِنْهُ للأُخْرى (حُبَارَى)، إنْ شِئْتَ قُلْتَ (حُبَيْرَى) كَما تَرى، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ (حُبَيِّرٌ)»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٥، (هارون) ٣/ ٤٣٦.

(٢) جاء كلام المبرد دون التعليق عليه في حاشية (م٥)١٥٩ب، وفي: «حذف الزائدة الآخرة أجود ....»، وانظر: المقتضب ٢/ ٢٦١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٥، (هارون) ٣/ ٤٣٦.

(٤) الحَبَنْطَى: هو القصير البطين. انظر: الصحاح (حبط) ٣/ ١١١٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٥، (هارون) ٣/ ٤٣٦.

قال (س)[١]: الحَرْفُ الأَوَّلُ أَوْلى بالحَذْفِ؛ لأَنَّهما زائِدتانِ والآخِرُ علامةُ التأنيث[٢].

قال (ب)[٣]: «حَذْفُ الأَوَّلِ أَجْوَدُ»، يعني في (حُبَارَى).

وكذلك كُلُّ ما اجْتَمَعَ زائِدتانِ فكانَتْ إِحْداهُما لِمَعْنًى قال (س) مِثْلَ ذلك.

قال (فا)[٤]: هذا لا يُخالِفُ قَوْلَ سيبويه بأَنَّهُ قد يَسْتَوِي الشَّيْئانِ في الاستعمالِ، فلا يكونُ أَحَدُهما أَلْزَمَ مِنْهُ للآخَرِ، وإِنْ كانَ أَحَدُهما أَجْوَدَ مِنْ الآخَرِ في القياسِ.

(فا): في أَنَّ لك أنْ تَحْذِفَ أَيَّهُما شِئْتَ كما أَنَّ لك أنْ تَحْذِفَ أَيَّهُما شِئْتَ في المُلْحَقِ. [٣/ ١٠٣أ]

قال سيبويه: «وأمَّا أبو عَمْرٍو فكانَ يَقُولُ (حُبَيِّرَةٌ)، ويَجْعَلُ الهاءَ بَدَلًا مِنَ الأَلِفِ التي كانتْ عَلامةً للتأنيثِ؛ إذْ لم يَصِلْ إلى أنْ تَثْبُتَ»[٥].

(فا): لم يَصِلْ لِخُرُوجِهِ عَنْ بِناءِ التَّحْقيرِ والتكسيرِ.

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٢٦٠.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٥٩ب.

(٣) انظر: الأصول ٤/ ٤٧.

(٤) انظر: تنقيح الألباب ٤٩٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٥، (هارون) ٣/ ٤٣٧.

(ح): كأنَّهم أَلْحقُوا -يعني في (حُبَيِّرَةٍ)- لِيُبَيِّنُوا بها التأنيثَ، كما أَلْحَقُوا الهاءَ في الجَمْعِ فقالُوا (فُحُولَةٌ) و(ذُكُورةٌ) و(حِجَارَةٌ).

قال (فا)[1]: (حُبَيِّرَةٌ) ليسَ بتَصْغيرِ (حُبَارَى)، بل هو تصغيرُ كلمةٍ أُخْرى، فهو خارِجٌ عن القِسْمةِ، وأيضًا فإنَّهُ كالجَمْعِ بينَ عَلامَتَي التأنيثِ؛ لأنَّ الحَرْفَ الرَّابعَ يَجْري مَجْرَى علامةِ التأنيثِ الهاءِ؛ بدَلالةِ تصغيرِ (عَناقٍ): (عُنَيِّقٌ).

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (عَلانِيَةً) ... أو (عُفارِيَةً) فأَحْسَنُهُ أنْ تقولَ (عُفَيْرِيَةٌ) و(عُلَيْنِيَةٌ) ... مِنْ قِبَلِ أنَّ الأَلِفَ ههنا بمنزلةِ أَلِفِ (عُذَافِرٍ)»[2].

قال (س)[3]: «لا أُجِيزُ غيرَ (عُلَيْنِيَةٍ)».

يعني: حَذْفَ الأَلِفِ.

في (نُسْخةٍ): والوَجْهُ القِياسُ الأَوَّلُ -يعني حَذَفَ الأَلِفِ في (عُفَارِيَةٍ)- وعلى هذا نَخْتارُ في (كَوَأْلَلٍ)[4] حَذْفَ الواوِ؛ لأَنَّهُ مِن حُرُوفِ الزِّيادةِ.

---

(١) انظر أول كلامه في: تنقيح الألباب ٤٩٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٦، (هارون) ٣/ ٤٣٧.

(٣) جعل المبرد هذا الوجه في المقتضب ٢/ / ٢٥٥ الوجه الأجود، وجعل الآخر رديئًا.

(٤) الكَوَأْلَلُ: القصير، انظر: الصحاح (كأل) ٥/ ١٨٠٨، وقد ذكر سيبويه تصغير هذه الكلمة في ٣/ ٤٣٦.

(فا): لأنَّها تُلحِقُ بناءً ببِناءٍ في الاسْمِ الذي على وَزْنِ الأُصُولِ، مِثْلُ (عُذَافِرٍ) و(قُرَاسِيَةٍ)، وتُسَاوِي الياءَ التي مِنْ نَفْسِ الاسْمِ بالحَذْفِ في الجَرِّ والرَّفْعِ والثَّبَاتِ في النَّصْبِ إذا جاءت في ما ليس على وَزْنِ الأُصُولِ، مِثْلُ (ثَمَانِيَةٍ) و(عَلانِيَةٍ)، فذَكَرَ هنا أَحَدَ السَّبَبَيْنِ اللذَيْنِ يكونُ الياءُ التي في آخِرِ الاسْمِ منهما بمنزلةِ ما هو مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، واسْتَغْنَى عن ذِكْرِ الآخَرِ؛ لأَنَّهُ ذُكِرَ قَبْلَهُ بلا فَصْلٍ مُوَضَّحًا، وذُكِرَ ما بَعْدَ ذِكْرِهِ له فأَوْضَحَهُ إِيضاحًا في ما تَقَدَّمَ.

(فا)[1]: (ثَمَانِيَةٌ) غيرُ مُلَحَقةٍ؛ لأَنَّهُ ليس في الأُصُولِ اسْمٌ على (فَعَالِلَ).

فأَمَّا قَوْلُهُ: «والياءُ لا تكونُ في آخِرِ الاسْمِ إلَّا وهِيَ تُلحِقُ بِناءً بِبِناءٍ»[2] فقد يجُوزُ أنْ يُطْلِقَ على ياءِ (ثَمَانِيَةٍ) أنَّها للإلحاقِ، يُرِيدُ بذلك أنَّها مُلحَقَةٌ في العَدَدِ، أي: أَلحَقَتْ عَدَدَ (ثَمانٍ) بعَدَدِ (عُذَافِرٍ)، كما أَنَّهُ قالَ في (عِبِدَّى): إنَّهُ مُلحَقٌ[3]، يُرِيدُ أَنَّهُ أَشْبَهَ المُلْحَقَ بالتَّضْعِيفِ؛ لأَنَّ أَكْثَرَ المُلْحَقِ هو المُتَكَرِّرُ.

وقد يُرِيدُ أنَّ ياءَ (ثَمَانِيَةٍ) مُلْحِقَةٌ أنَّها أَشْبَهَتِ المُلْحِقةِ مِنْ حَيْثُ جَرَتْ

---

(١) انظر كلامًا للفارسي على (ثمانية) في: المسائل المنثورة ٣٠٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٣٧، وفيه: «في آخر الاسم زيادةً ....».

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٠.

مَجْرَى الياءِ التي مِنْ الحَرْفِ في (جَوَارٍ)، كما جَرَتْ ياءُ (عُفَارِيَةٍ) مَجْرَى راءِ (عُذَافِرٍ).

قد يَجُوزُ أنْ يكونَ أَرادَ بقَوْلِهِ «والياءُ لا تكونُ في آخِرِ الاسْمِ» الذي على وَزْنِ الأُصُولِ -مِثْلُ (عُفَارِيَةٍ) و(قُرَاسِيَةٍ)- إلَّا وهي تُلْحِقُ بِناءً بِبِناءٍ، فاسْتَدَلَّ بذلك على أنَّ ياءَ (عُفَارِيَةٍ) و(قُرَاسِيَةٍ) بمنزلةِ ما هو مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، ثمَّ اسْتَدَلَّ على أنَّ ياءَ (ثَمانِيَةٍ) بمنزلةِ ما هو مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ بأنَّك لو حَذَفْتَ الهاءَ لَجَرَتِ الياءُ التي مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ بِحَذْفِها في الرَّفْعِ والجَرِّ وثَبَاتِها في النَّصْبِ وإنْ كانت ياءُ (عَلانِيَةٍ) و(ثَمانِيَةٍ) تُحْذَفانِ لو حُذِفَتِ الهاءُ للتَّنْوينِ؛ لأنَّهما يَنْصَرِفانِ، لا حَذْفًا فَقَطْ كياءِ (جَوَارٍ)، وحَذْفُ الهاءِ مِن (ثَمانِيَةٍ) في التأنيثِ ومِن (عَلانِيَةٍ) إذا سَمَّيْتَ بهِ ثمَّ رَخَّمْتَهُ في غيرِ النِّداءِ للضَّرُورةِ؛ لأنَّا لا نَعْلَمُ الهاءَ جاءت مَحْذُوفةً مِن هذهِ المصادَرِ، كـ(طَوَاعِيَةٍ)

قال سيبويه: «وكذلك (صَحَارَى) و(عَذَارَى) وأَشْباهِ ذلك»[1].

قال أبو عليٍّ: (صَحَارَى) وَزْنُهُ (فَعَالَى)، و(مَدَارَى) وَزْنُهُ (مَفاعَلُ)، و(فَعَالَى) على وَزْنِ (فَعَالِي) و(فَعَالِلَ) و(فَعَائِلَ)؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ في بَعْضِ هذه الأَوْزانِ زوائِدُ وفي بَعْضِها أُصُولٌ فجَمِيعُها مُتَّفِقَةٌ في الوَزْنِ[2].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٦، (هارون) ٣/ ٤٣٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٠أ.

قال سيبويه: «**وقالَ بَعْضُهم: (عُفَيِّرَةٌ)**»[١].

عند (ب)[٢] في الحاشية: «وهو يُونُسُ».

قال سيبويه: «وإنْ حَقَّرْتَ رَجُلًا اسْمُهُ (مَهَارَى) أو رَجُلًا اسْمُهُ (صَحَارَى) كانَ (صُحَيْرٍ) و(مُهَيْرٍ) أَحْسَنَ؛ لأنَّ هذه الأَلِفَ لم تَجِئْ للتأنيثِ، إنَّما أرادُوا (مَهَارِيَ) فحَذَفُوا .... فإنَّما (فَعَالَى) كـ(فَعَالِي) و(فَعَالِلَ)»[٣].

(فا) : أي: مِنْ (صُحَيِّرٍ) و(مُهَيِّرٍ)؛ لأنَّ الأَلِفَ الثانيةَ أَشْبَهُ بِمَا هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ مِن الأُولى؛ لأنَّها نَظِيرةُ (فَعَالِلَ) و(فَعَائِلَ)، والأُولى لا تَقَعُ مَوْقِعَ الأَصْلِ على كُلِّ حالٍ.

(فا): الياءُ الأُولى مِن اليائَيْنِ، «فحَذَفُوا» يعني إِحْدي اليائَيْنِ اللَّتَيْنِ للنَّسَبِ، عند (ب). [٣/ ١٠٣ب]

(فا): كأَنَّهُ قِيلَ له: لِمَ كَسَرْتَ الرَّاءَ، ولم تَقُلْ (مُهَيْرَى) و(صُحَيْرَى) كَمَا قُلْتَ (حُبَيْلَى)؛ لأنَّهما مُؤَنَّثانِ كـ(حُبْلَى)، ولأنَّ الأَصْلَ في ما بَعْدَ الرَّاءِ في (صُحَيْراءَ) أَلِفُ التأنيثِ؟

فقال: لأنَّ الأَلِفَيْنِ في (صَحَارَى) و(مَهَارَى) مُنْقَلِبتانِ عن الياءِ، وأَلِفُ التأنيثِ لا تَنْقَلِبُ عن شيءٍ، بل تَنْقَلِبُ إلى شيءٍ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٦، (هارون) ٣/ ٤٣٨.

(٢) في الأصول ٣/ ٤٧: «وقد قال بعضهم».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٦، (هارون) ٣/ ٤٣٨.

يَدُلُّ على انْقِلابِها عن الياءِ أنَّ الأَصْلَ (صَحارِيُّ)[١]، فالتأنيثُ تأنيثُ الجَمْعِ لا تأنيثُ الأَلِفِ.

(فا)[٢]: يقولُ إنَّ (فَعَالَى) جَمْعٌ كما أنَّ (فعالي) و(فَعَالِلَ) و(فَعَائِلَ) جَمْعٌ، ألا تَراهُ اسْتَدَلَّ على ذلك بأنَّكَ لا تَجِدُ (فَعَالَى) لشيءٍ واحِدٍ، يعني لا تَجِدُ (فَعَالَى) مُفْرَدًا ليس بِجَمْعٍ، كما لا تَجِدُ (فَعَالَى) و(فَعَالِلَ) و(فَعَائِلَ) إلَّا جَمْعًا.

فإذا ثَبَتَ أنَّ (فَعَالَى) لا يكونُ إلَّا جَمْعًا فقَدْ ثَبَتَ أنَّ (صَحَارَى) و(مَهَارَى) جَمْعُ (صَحْرَاءَ) و(مَهْرِيَّةٍ)، وإذا كانَ جَمْعًا لهما فأَلِفُهُ مُنْقَلِبةٌ، ولو كانَ (صَحَارَى) مُفْرَدًا -وهو على ما فيهِ مِن مَعْنَى التأنيثِ- لكانت أَلِفُهُ أَلِفَ تأنيثٍ، ولاسْتَوَى حَذْفُ الأَلِفِ الأُولى وحَذْفُ الثانيةِ، كما اسْتَوَى في (حُبَارَى)؛ لأَنَّهُ كانت تكونُ الثانيةُ غيرَ واقِعةٍ مَوْقِعَ الأَصْلِ.

قال أبو عليٍّ: قَلِبَ الياءُ في (مَهَارَى) أَلِفًا لَمَّا حُذِفَتِ الياءُ الأَولى من (مَهَارِيَّ)، كما حُذِفَتِ الياءُ الأُولى من (أَثَافِيَّ)، فقِيلَ (صَحَارَى) و(مَهَارَى)، فأُبْدِلَتِ الياءُ أَلِفًا والكَسْرَةُ التي قَبْلَها فَتْحَةً، كما فُعِلَ بالأُصُولِ في نحوِ (مَدَارَى)[٣].

---

(١) انظر هذا الأصل في الصحاح (صحر) ٢/ ٧٠٨.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ٤٩٨.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٠أ.

قال سيبويه: «إنْ شِئْتَ قُلْتَ (عُفَيْرِنٌ) و(عُفَيْرِنَةٌ)»[١].

❁«(عُفَيْرِنٌ) أَجْوَدُ؛ لأنَّ الأَلِفَ آخِرُ الاسْمِ، وحَذْفُ اللامِ أَجْوَدُ»، عند (ب).

قال سيبويه: «أمَّا (العِرَضْنَى) فليسَ فيها إلَّا (عُرَيْضِنٌ)»[٢].

❁قال أبو عثمانَ[٣]: «سَمِعْتُ مَنْ يقولُ (العِرَضْنَةُ)[٤]، ففي هذا القَوْلِ يَجُوزُ (عُرَيْضِنَةٌ)»، قالَ: «وأَخْبَرَني بهِ أبو زَيْدٍ».

قال (فا): يَنْبَغِي أنْ يكونَ (العِرَضْنَاةُ)[٥].

❁قال أبو عثمانَ[٦]: «سَمِعْتُ مَنْ يقولُ (العِرَضْنَاةُ)[٧]، ففي هذا القَوْلِ القَوْلِ يَجُوزُ (عُرَيْضِيَةٌ)، أَخْبَرَني بهِ أبو زَيْدٍ»[٨]. [٣/ ١٠٤أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٦، (هارون) ٣/ ٤٣٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٣٩.

(٣) تنقيح الألباب ٤٩٩.

(٤) انظر: الصحاح (عرض) ٣/ ١٠٨٥.

(٥) كأن الفارسي يعني أن (العِرَضْنَة) قد أثبتها سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٤١، فكان الذي ينبغي ذكر ما لم يذكر وهو (العِرَضْنَاةُ).

(٦) انظر: البصريات ١/ ٢٧٩- والارتشاف ١/ ٣٦٨.

(٧) انظر: التاج (عرض) ١٨/ ٤٢٨.

(٨) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٠ب- وابن دادي٢٨١أ، وواضح أن هذه الحاشية تخالف الحاشية السابقة، وكأنها تصحيح لها.

قال سيبويه: «كما حَذَفُوا ياءَ (قُرَاسِيَةٍ) وياءَ (عُفَارِيَةٍ)، وقَوْلُ الخليلِ أَحْسَنُ»(١).

(قُرَاسِيَةٌ): الضَّخْمُ.

وفي (نُسْخةٍ): «(قَرَاسِيَةٌ) بمنزلةِ (عُذَافِرٍ).

(فا): يُرِيدُ تحقيرَ (عُفَارِيَةٍ)، أي: أنْ تَحْذِفَ الأَلِفَ مِن (عُفَارِيَةٍ) - فتَقُولُ (عُفَيْرِيَةٌ)- أَحْسَنُ مِنْ أنْ تَحْذِفَ الياءَ وتُبْقِيَ الأَلِفَ، فتَقُولَ (عُفَيِّرَةٌ)، فكذلك حَذْفُ الأَلِفِ مْن (قَبَائِلَ) أَحْسَنُ مِن حَذْفِ الهمزةِ(٢).

قال (ب)(٣): قَوْلُ الخليلِ أَحْسَنُ لأنَّ السَّاكِنَ أَوْلى بالحَذْفِ، وإِبْقاءُ الهمزةِ أَدَلُّ على الـمُصَغَّرِ.

قال (فا): ليُونُسَ أنْ يقولَ: إنَّ الهمزةَ لا تَبْقَى إذا حُذِفَتِ الأَلِفُ؛ لأنَّ ياءَ (قَبِيلَةٍ) إنَّما هُمِزَتْ لوُقوعِها بَعْدَ الأَلِفِ(٤)، فإذا زالَ ما أَوْجَبَ هَمْزَها عادَتْ ياءً، ولَزِمَ على حَذْفِ الأَلِفِ (قُبَيِّلٌ)، فلم يَقَعْ دَلالةٌ على الـمُصَغَّرِ.

فإنْ سُئِلَ عن (بُوَيْئِعٍ) تصغيرِ (بائِعٍ)؟

فُرِّقَ بأنَّ الهمزةَ في (قَبَائِلَ) بَدَلٌ مِن زائِدٍ، وهمزةُ (بائِعٍ) بَدَلٌ مِن أَصْلٍ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٣٩.

(٢) فتقول في تصغير (قبائل) علمًا: (قُبَيْئِلٌ). انظر: الأصول ٣/ ٤٧.

(٣) انظر: الأصول ٣/ ٤٨، وانظر: تنقيح الألباب ٥٠٠.

(٤) يعني في الجمع (قبائل). وانظر الكلام على تصغير (قبائل) في: ١٢٦٣ هـ٣.

فصارت أَشْبَهَ بالأَصْلِ مِن همزةِ (قَبَائِلَ)، فلذلك ثَبَتَتْ معَ زَوالِ ما أَوْجَبَ هَمْزَها.

قال سيبويه: «لأَنَّكَ لو حَذَفْتَها احْتَجْتَ أيضًا إلى أنْ تَحْذِفَ الأَلِفَ»[١].

(فا)[٢]: لو حُذِفَتِ الياءُ احْتَجْتَ إلى أنْ تَحْذِفَ الأَلِفَ أيضًا؛ لأنَّ التصغيرَ كانَ يَتِمُّ دَوْنَها، كَما أَنَّ الجَمْعَ كذلك، فكُنْتَ تَقُولُ (لُغَيْغِزٌ)، ولا سبيلَ أنْ تَقُولَ (لُغَيْغِيزٌ)، كَما لا تَقُولُ (لَغَاغِزُ) في الجَمْعِ.

قال سيبويه: «لأَنَّكَ لو حَذَفْتَ الأَلِفَ احْتَجْتَ إلى حَذْفِ النُّونِ»[٣].

(فا)[٤]: لو حَذَفْتَ الأَلِفَ -يعني: مِن (اقْعِنْسَاسٍ)- احْتَجْتَ إلى أنْ تَحْذِفَ النُّونَ أيضًا، إذْ لا سبيلَ إلى أنْ تقولَ (قُعَيْنِسٌ)، كَما لا تقولُ (قَعَانِسٌ)؛ لِخُرُوجِها عن مِثالِ ما عليهِ الجَمْعِ والتصغيرِ، وتَمامِها[٥] دُونَ النُّونِ، فلَمَّا كانَ كذلك حُذِفَتِ النُّونُ وتُرِكَتِ الأَلِفُ في الجَمْعِ والتصغيرِ؛ لِمَجِيئِهما إذا حُذِفَتِ النُّونُ على مِثالِهما الذي يكونانِ عليه، فقُلْتَ (قُعَيْسِيسٌ) و(قَعَاسِيسُ)، كَما أَنَّكَ إذا حَذَفْتَ الأَلِفَ مِن (لُغَّيْزَى) جاءَ في الجَمْعِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٣٩.

(٢) انظر: التعليقة ٣/ ٢٧٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٤٠.

(٤) انظر: التعليقة ٣/ ٢٨٠.

(٥) معطوف على (خروجها).

والتصغيرِ على ما يكونانِ عليهِ، ولا تَحْتاجُ إلى حَذْفِ الياءِ إذا حَذَفْتَها، وإنْ حَذَفْتَ الياءَ احْتَجْتَ إلى حَذْفِ الأَلِفِ.

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ ياءَ (لُغَيْزَى) ليست ياءَ التحقيرِ؛ لأنَّ ياءَ التحقيرِ لا تكُونُ رابِعةً، إنَّما هِيَ بمنزلةِ أَلِفِ (خُضَّارَى)»[1].

(س)[2]: «ليست الياءُ في (لُغَّيْزَى) ياءَ تصغيرٍ، كَما أنَّ الأَلِفَ في (خُضَّارَى) ليست أَلِفَ جَمْعٍ»، يعني: لِوُقُوعِهما رَابِعَتَينِ.

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (عِبِدَّى) قُلْتَ (عُبَيْدٌّ)»[3].

(عِبِدَّى) جَمْعُ (عَبْدٍ)، يُقالُ: (كَثُرَتِ العِبِدَّى) أي: كَثُرَتِ العَبِيدُ، (خُضَّارَى): طائِرٌ، (قُرَاسِيَةٌ): الضَّخْمُ.

(فا): إِحْدى الدَّالَيْنِ -يعني: في (عِبِدَّى)- لم تَلْحِقْ كَما أَلْحَقَتِ الدَّالُ مِن (مَهْدَدٍ)؛ لأَنَّهُ ليس في الأُصُولِ مِثْلُ (جِعِفِّرٍ)، وإنما سَمَّاها مُلْحَقَةً لأَنَّها من جِنْسِ الـمُلْحِقِ، ليست مِن حُرُوفِ الزَّوائِدِ، كَما أنَّ الأَكْثَرَ في حُرُوفِ الإلحاقِ التَّكْرِيرُ، ألا تَرى أَنَّك لو أَلْحَقْتَ (ضَرَبَ) بـ(دَحْرَجَ) قُلْتَ: (ضَرْبَبَ)، فقِسْتَهُ على ما جاءَ مُلَحِقًا مُضاعَفًا؛ لأَنَّهُ الأَكْثَرُ، ولم تَقِسْهُ على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٤٠.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٢٦٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٤٠.

الـمُلْحِقِ بشيءٍ مِن حُرُوفِ الزَّوائِدِ لِقِلَّتِهِ. [٣/ ١٠٤ب]

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (بَرُوكَاءَ) أو (جَلُولاءَ) قُلْتَ (بُرَيْكَاءُ) و(جُلَيْلاءُ)؛ لأنَّكَ لا تَحْذِفُ هذهِ الزَّوائِدَ؛ لأنَّها بمنزلةِ الهاءِ .... فلمَّا لم يَجِدُوا سَبِيلًا إلى حَذْفِها .... صارَتْ بمنزلةِ كافِ (مُبارَكٍ)»[1].

(فا): أي: لأنَّ الهمزةَ بمنزلةِ الهاءِ وما هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ، وحَذَفْتَ الواوَ وأَثْبَتَّ الهمزةَ؛ لِتُعْطِيَ الأَشْباهَ أَحْكامَها[2].

(فا): أي: هي مِمَّا لا يَفْضُلُ[3] بهِ الاسْمُ على مِثالِ التحقيرِ، ألا تَراهُ اسْتَدَلَّ على ذلك بِثَباتِها في ما يَجِبُ أَلِفُ التأنيثِ أنْ يُحْذَفَ مِن بنائِهِ لِتَمامِ بناءِ التحقيرِ بِبَعْضِهِ، وذلك في مِثْلِ (مَعْيُورَاءَ) لو قِيلَ، و(لُغَّيْزَى) و(خُضَّارَى)[4]، إذا صَغَّرْتَ ذلك حَذَفْتَ أَلِفُ التأنيثِ؛ لأنَّ الاسْمَ يَفْضُلُ بِها، ولم يَحْذِفِ الياءَ ولا الواوَ ولا الأَلِفَ لأنَّ الاسْمَ يَفْضُلُ بِهِنَّ، يَدُلُّك على ذلك أنَّك لو حَذَفْتَ الأَلِفَ لَما فَضَلَ بِهِنَّ، ولو حَذَفْتَهُنَّ لَفَضَلَ بالأَلِفِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٤٠.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٥٣أ.

(٣) أيْ: يزيد.

(٤) قال في الكتاب ٣/ ٤٤١: «وإذا حَقَّرْتَ (مَعْيُورَاءَ) و(مَعْلُوجَاءَ) قُلْتَ (مُعَيْلِيجَاءُ) و(مُعَيِّرَاءُ)، لا تَحْذِفُ الواوَ؛ لأنَّها ليستْ كأَلِفِ (مُبارَكٍ) .... كما لم يَلْزَمْ ذلك ياءَ (لُغَّيْزَى) وأَلِفَ (خُضَّارَى)».

(فا): لو أَثْبَتَّ الواوَ معَ الهمزةِ -يعني: في (جَلُولاءَ) وشِبْهِهِ- لَمَنَعْتَ الهمزةَ حُكْمَ شَبَهِها بِمَا هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ، ولَمَنَعْتَ الواوَ حُكْمَ شَبَهِها بِما يُحْذَفُ، ولو حَذَفْتَ الهمزةَ لَمَنَعْتَها حُكْمَ شَبَهِها بالهاءِ التي للتأنيثِ وحُكْمَ شَبَهِها بالأَصْلِ.

ففي حَذْفِ الواوِ وإِبْقاءِ الهمزةِ إِعْطاءٌ لهما جَمِيعَ أَحْكامِ ما فيهما مِن الشَّبَهِ، فشَبَهُ الهمزةِ بالأَصْلِ تَكْسِيرُ الاسْمِ عليها كَمَا يُكَسَّرُ الأَصْلَ، كـ(حَبَالَى) و(صَحَارَى)، وهي مُتَحَرِّكةٌ كهاءِ التأنيثِ، فهي تُشْبِهُ الهاءَ بالحركةِ وأنَّها للتأنيثِ، فثَبَتَتْ كَمَا ثَبَتَتِ الهاءُ وحُذِفَتِ الواوُ لها كَمَا تُحْذَفُ لِمَا هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ مِن (فَدَوْكَسٍ).

وشَبَهُ الواوِ بِمَا يُحْذَفُ أَنَّها زائِدةٌ ساكِنةٌ في مَوْضِعِ ما يُحْذَفُ، وهو الواوَ مِن (فَدَوْكَسٍ) والياءُ مِن (سَمَيْدَعٍ)، وهذهِ كُلُّها أَسْبابٌ تُوجِبُ الحَذْفَ في التحقيرِ والجَمْعِ.

فلو قُلْتَ (بُرَيِّكَاءُ)[1] على أنْ أَعْطَيْتَ الجَمِيعِ حُكْمَ الشَّبَهِ لكانَ فاضِلًا عن بِناءِ التحقيرِ، فلم يَجُزْ، كَمَا لم يَجُزْ (حُبَيِّرَى)؛ لِفَضْلِهِ عن بِناءِ التحقيرِ.

---

(١) هذا قول المبرد، يرى ألا تحذف الواو الزائدة، ومثلها الألف والياء الزائدتان. انظر الخلاف في المسألة بين سيبويه والمبرد في: المقتضب ٢/ ٢٦٠- والأصول ٣/ ٨٤- وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٠- وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٧- والارتشاف ١/ ٣٦٩- والهمع ٢/ ١٨٨.

على أَنَّهُ إذا عَوَّضَ أبو عَمْرٍو[1] مِن أَلِفِ (حُبَارَى) -معَ أَنَّهَا حَرْفٌ واحِدٌ ساكِنٌ- فالهمزةُ يَجِبُ أَنْ لا يكونَ في إِثْباتِها خِلافٌ؛ لأَنَّها حَرْفانِ أَحَدُهما مُتَحَرِّكٌ، وأيضًا فإنَّ (بُرَيِّكاءَ) مُخالِفٌ لِحَدِّ التكسيرِ؛ لأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يكونَ في التكسيرِ (بَرَاكِيُّ)، فأَمَّا (بَرَائِكُ) أو (بَرَائِكاءُ) فلا يَجُوزُ، أو (بُرَيْكاءُ) غيرُ فاصِلٍ عن وَزْنِ التحقيرِ؛ لأَنَّهُ على وَزْنِ (دُنَيْنِيرٍ).

في (نُسْخةٍ): «إذا قَلَبْتَها إلى الياءِ»، يعني: (فَعْوَلاءُ) في التصغيرِ إذا قَلَبْتَها إلى الياءِ تُخَفَّفُ إذا كانت ياءً؛ لأَنَّهُ كأَنَّهُ قِيلَ له: لِمَ حَذَفْتَ وهي تَقَعُ مُتَحَرِّكةً، وشَرْطُك في ذا البابِ حَذْفُ السَّاكِنِ؟

فقالَ: لأَنَّها صارَتْ بمنزلةِ ....

(فا): في ثَبَاتِ الواوِ إِعْطاءٌ لها حُكْمَ شَبَهِها بِمَا يَقَعُ مَوْقِعَها مِن الزَّوائِدِ، وليس فيه إِبْطالٌ لِحُكْمِ شَبَهِ الهمزةِ بالأَصْلِ؛ لأَنَّ الزَّائِدَ الرَّابِعَ يَثْبُتُ معَ الأَصْلِ، والزَّائِدُ الثالثُ لا يَثْبُتُ معَ الأَصْلِ في مِثْلِ (فَدَوْكَسٍ) و(تِجْفَافٍ)، فحُكْمُ الزَّائِدِ الرابعِ الثَبَاتُ؛ لأَنَّهُ لا يَفْصُلُ به الاسْمُ على مِثالِ التحقيرِ، وحُكْمُ الثالثِ الحَذْفُ مِمَّا يَفْصُلُ به الاسْمُ على مِثالِ التحقيرِ، فهذا فَرَقَ بينَ واوِ (بَرُوكَاءَ) وواوِ (مَعْيُورَاءَ).

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٣٧، قال: «وأما أبو عمرو فكان يقول: (حُبَيِّرٌ)». وانظر الخلاف في: البصريات ١/ ٣٧٢- وشرح المفصل ٥/ ١٢٨- وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٤.

﴿ قال أبو الحسَنِ: جَعَلَ الهمزةَ التي في (بَرُوكَاءَ) قد ثَبَتَتْ معَ الاسْمِ كَكافِ (مُبَارَكٍ)، وهي تُشْبِهُ هاءَ التأنيثِ؛ لأنَّها قد جاءت مُتَحَرِّكةً مِثْلَها، ولكنَّها من البِناءِ، فلمَّا كانت في البِناءِ أَشْبَهَتْ كافَ (مُبَارَكٍ)، فحَذَفْتَ الواوَ التي بَعْدَ الرَّاءِ كما يُحْذَفُ (مُبارَكٌ)، وكذلك واوُ (جَلُولاءَ).

قال سيبويه: «وصارَتِ الواوُ والأَلِفُ التي تكُونُ في مَوْضِعِ الواوِ، والياءُ التي تكُونُ في مَوْضِعِ الواوِ إذا كُنَّ ....»[١].

﴿ عند (ب): في (أُخْرى): «.... والأَلِفُ يُحْذَفانِ؛ لأنَّهما صارَتا بمنزلةِ الواوِ في (فَدَوْكَسٍ) والياءِ في (سَمَيْدَعٍ)؛ إذْ كُنَّ»[٢].

قال سيبويه: «لأنَّ الهَمْزَةَ تَثْبُتُ مَعَ الاسْمِ، وليستْ كهاءِ التأنيثِ»[٣].

﴿ أيْ: في أنَّ الهاءَ جُعِلَتْ معَ ما قَبْلَها بمنزلةِ اسْمٍ واحِدٍ.

قال سيبويه: «فلمَّا كانتْ كذلك صارَتْ كقَافِ (قَرْقَرى)»[٤].

﴿ أي: في أنْ لَمْ تُحْذَفْ كما لم تُحْذَفِ القافُ، أي: في أنْ لم تُحْذَفْ كما لم تُحْذَفْ مِنْ بَنَاتِ الأَرْبعةِ. [٣/ ١٠٥أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٤٠.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٥٣أ، وجاءت في (م٥)١٦١أ، وفيها زيادة في آخرها: «إذْ كُنَّ سواكِنَ، والواوُ بمنزلةِ أَلِفٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٧، (هارون) ٣/ ٤٤١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤١.

قال سيبويه: «وصارَتِ الواوُ بمنزلةِ ما هو مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ»[١].

وفي (نُسْخةٍ أُخْرى): «وصارَتْ واوُ (مَعْيُورَاءَ) بمنزلة ....»[٢].

قال سيبويه: «فَهْيَ بمنزلةِ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ»[٣].

(فا): وكَوْنُ الواوِ بمنزلةِ شيءٍ مِن نَفْسِ الحَرْفِ إذا صَغَّرْتَهُ على حَدِّ (أَسَيْوِدَ).

قال سيبويه: «ذلكَ حِينَ تَظْهَرُ الواوَ في مَنْ قالَ (أُسَيْوِدُ)»[٤].

(فا)[٥]: قَوْلُهُ: «وذلك حِينَ تَظْهَرُ الواوُ في مَنْ قالَ (أُسَيْوِدَ)»، أي: وإثباتُ الواوِ في تصغيرِ (فَعْوَلاءَ) يكونُ إذا صَغَّرْتَهُ على قِياسِ (أُسَيْوِدَ) فلمَ تَقْلِبْها، فإنْ قَلَبَها في التصغيرِ على قِياسِ (أُسَيِّدَ) حَذَفَها كما تُحْذَفُ واوُ (بَرُوكَاءَ)، والعِلَّةُ فيها واحِدةٌ، وإنَّما أُثْبِتَتِ الواوُ في (فَعْوَلاءَ) إذا صَغَّرْتَهُ على قَوْلِ مَنْ قالَ (أُسَيْوِدُ) لأنَّ في إثباتِها إِثْباتَ حُكْمِ شَبَهِها بالأَصْلِ، وليس لها شَبَهٌ بِما يُحْذَفُ إذا وَقَعَ زائدًا ثالثًا، فيَبْطُلُ حُكْمُهُ بإثباتِها؛ لأنَّها مُتَحَرِّكةٌ مُلْحِقةٌ غيرُ مُتَغَيِّرةٍ، فهي بمنزلةِ الأَصْلِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤١.

(٢) وجاءت هذه الحاشية في (م٥)١٦١ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤١.

(٥) انظر: تنقيح الألباب ٥٠٢.

فإنْ قِيلَ: ففي إثباتِها إبطالُ لِحُكْمِ شَبَهِ الهمزةِ بِمَا هو من نَفْسِ الكلمةِ؟

قِيلَ: لا يُنْكَرُ ذلك معَها، كَمَا لا يُنْكَرُ معَ ما أَشْبَهَتْهُ وتَنَزَّلَتْ مَنْزِلَتَهُ.

فإنْ قِيلَ: فلِمَ صارَ إثباتُ حُكْمِ شَبَهِها بِمَا هو مِن الأَصْلِ أَولى مِن إثباتِ حُكْمِ شَبَهِ الهمزةِ بِمَا هو من الأَصْلِ؟

قِيلَ: لأنَّ الهمزةَ تُشْبِهُ ما هو مُنْفَصِلٌ مِن بِناءِ الكلمةِ، وهو هاءُ التأنيثِ، فيَضْعُفُ لأَجْلِ هذا شَبَهُها بِمَا هو من بناءِ الكلمةِ، والواوُ لا تُشْبِهُ ما هو مُنْفَصِلٌ من الكلمةِ كَمَا أنَّ ما نُزِّلَتْ مَنْزِلَتَهُ لا يُشْبِهُ ما هو مُنْفَصِلٌ من الكلمةِ، فلا فَرْقَ بينَها وبينَ الأَصْلِ.

قال سيبويه: «ألا تَرى أَنَّكَ كُنْتَ لا تَحْذِفُها لو كانَ آخِرُ الاسْمِ أَلِفَ التأنيثِ»[1].

(فا)[2]: أي: لا تُحْذَفُ الواوُ من (فَعْوَلاءَ) لو كانَ آخِرُ الاسْمِ أَلِفَ التأنيثِ المقصورةَ، ولكنَّكَ كُنْتَ تَحْذِفُ أَلِفَ التأنيثِ المقصورةَ دُونَ الواوِ، فتقولُ (فُعَيِّلٌ) و(فُعَيْوِلٌ) في تحقيرِ (فَعْوَلاءَ)، فتَحْذِفُ أَلِفَ التأنيثِ كَمَا تَحْذِفُها مِن (قَرْقَرى)، فتقولُ (قُرَيْقِرٌ)، ولم يَكُنْ لِيَلْزَمَ الواوَ الحَذْفُ كَمَا لم يَلْزَمِ الحَذْفُ نونَ (عِرَضْنَى)، أيْ: لأَنَّكَ تقولُ (عُرَيْضِنٌ)، ولا تقولُ

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤١.

(٢) انظر: التعليقة ٣/ ٢٨٣.

(عُرَيْضَى)، فتَحْذِفُ النُّونَ، فلو كانَ حُكْمُها حُكْمَ الزائِدِ لجازَ حَذْفُها، واختِيرَ كما اخْتِيرَ في (حُبارَى)، فدَلَّكَ ذلك على أنَّها والأَصْلَ سَواءٌ.

قال سيبويه: «ومَنْ قالَ في (أَسْوَدَ): (أُسَيِّدُ)، وفي (جَدْوَلٍ): (جُدَيِّلٌ) قالَ في (فَعْوَلاءَ) -إنْ جاءَتْ- (فُعَيْلاءُ) يُخَفِّفُ»[١].

(فا): قَوْلُهُ: «ومَنْ قالَ في (أَسْوَدَ): (أُسَيِّدُ)[٢] .... قالَ في (فَعْوَلاءَ) -إذا جاءَتْ- (فُعَيْلاءُ)» لأنَّها إذا قُلِبَتْ زائِدةً مُتَغَيِّرةً في مَوْضِعِ الزَّائِدِ الـمُسْتَحِقِّ للحَذْفِ، ألا تَرى أنَّها ليستِ الواوَ التي أَلْحَقَتْ، فيَجِبُ حَذْفُها كما يَجِبُ حَذْفُ السَّاكِنِ الزائِدِ إذا وَقَعَ مَوْقِعَها، يُبَيِّنُ ذلك أنَّهُ إذا قال (أَوَادِمُ)[٣] فجَعَلَ فاءَ الفِعْلِ واوًا؛ لِمُشابَهَتِها الأَلِفَ الزَّائِدةَ في السُّكُونِ فإنَّها كأنَّها زائِدةٌ؛ لأنَّها ليست تِيكَ الهمزةَ في اللَّفْظِ، معَ أنَّ الهمزةَ أَصْلٌ، فحَذْفُ ما هو مُنْقَلِبٌ مِنْ الـمُشَبَّهِ بالأَصْلِ -لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ ما يُحْذَفُ، وشِبْهِهِ بِهِ في الزِّيادةِ والتَّغييرِ- أَوْلى.

قال سيبويه: «لأنَّها صارَتْ بمنزلةِ السَّوَاكِنِ؛ لأنها تُغَيِّرُها»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤١.

(٢) انظر جواز الوجهين (أُسَيِّد) و(أُسَيْوِد) في تصغير (أَسْوَد) في: شرح المفصل ٥/ ١٢٤- وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٣٠- والارتشاف ١/ ٣٥٥- والهمع ٢/ ١٨٦.

(٣) جمع (آدَم)، انظر: المقتضب ١/ ١٥٨- والأصول ٢/ ٤٠٣- واللسان (أدم) ١٢/ ١٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤٢.

كأنَّهُ قِيلَ له: لِمَ حَذَفْتَ وهي تَقَعُ مُتَحَرِّكَةً، وشَرْطُكَ في ذا البابِ حَذْفُ السَّاكِنِ؟

فقال: لأنَّها صارت بمنـزلة ....

(فا): لأنَّ ياءَ التصغيرِ تُغَيِّرُ الواوِ مِن (فَعْوَلاءَ)، وهي مِن مَواضِعِها[١].

قال سيبويه: «لم يُكَسَّرِ الواحِدُ عَلَيْهُنَّ كما كُسِّرَ على أَلِفَيْ (جَلُولاءَ)، ولكنَّكَ إنَّما تُلحِقُ هذهِ الزَّوائِدَ بَعْدَما تُكَسِّرُ الاسْمَ في التحقيرِ للجَمْعِ .... فإنَّما أَلْحَقْتَهُ اسْمًا»[٢].

(فا): أي: أَلْحَقْتَ الواوَ والنُّونَ اسْمًا[٣].

قَوْلُهُ[٤]: «كما كُسِّرَ على أَلِفَيْ (جَلُولاءَ)»، أي: أنَّ أَلِفَيْ (جَلُولاءَ) لا تُفارِقانِ الاسْمَ، والواوُ والياءُ والنُّونُ ليس كذلك، وبَيَّنَ هذا في مسألةِ تصغيرِ (ثَلاثِينَ)[٥].

(فا): المعنى: إنَّما تُلْحِقُ هذهِ الزَّوائِدَ للجَمْعِ بَعْدَما تُكَسِّرُ الاسْمَ في التحقيرِ.

---

(١) انظر: التعليقة ٣/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤٢.

(٣) (اسمًا) مفعول به ثانٍ.

(٤) انظر: التعليقة ٣/ ٢٨٥، وجاءت هذه الحاشية في طرة ابن دادي ٢٨١ب.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٢.

قال سيبويه: «فلمَّا كانَتْ هذهِ الزِّيادةُ لا تُفارِقُ شُبِّهَتْ بأَلِفَيْ (جَلُولاءَ)»[١].

(فا): الأَلِفُ والنُّونُ لا يُفارِقانِ كَما أنَّ أَلِفَيْ (جَلُولاءَ) غيرُ مُفارِقَينِ.

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا (جِدارَيْنِ) ثُمَّ حَقَّرْتَهُ لقُلْتَ (جُدَيْرانُ) ولم تُثَقِّلْ؛ لأَنَّكَ لَسْتَ تُرِيدُ مَعْنَى التَّثْنِيةِ»[٢].

فإنْ قُلْتَ: لِمَ لا تُثَقِّلُهُ، تَحْكِي حالَ التثنيةِ كَما فَعَلْتَ ذلك في التَّثْنِيةِ؟

فإنَّكَ لَسْتَ تَحْكِي مَعْنَى التثنيةِ، إنَّما تَحْكِي اللَّفْظَ؛ ألا تَرى أنَّك لو سَمَّيْتَ رَجُلًا (تَمَراتٍ) لجَرى في الإِعْرابِ مجْرَى (تَمَراتٍ) قَبْلَ أنْ تُسَمِّيَ بهِ، وإذا نَسَبْتَ إليه قُلْتَ (تَمَرِيٌّ)؛ لأَنَّهُ ليس هنا مَعْنَى (تَمْرةٍ) فَتَرُدَّهُ إليها، فكذلك لم يَكُنْ في (رَجُلٍ) اسْمُهُ (جِدارَانِ) مَعْنَى (جِدارٍ) فتقولَ (جُدَيِّرٌ)، ثمَّ تُثَنِّيهِ، وإنَّما مَنَعَكَ مِنْ تَثْقِيلِ هذه الياءِ ثِقَلُ الياءِ وهي مُضَعَّفةٌ معَ الزِّيادةِ التي بَعْدَها، كأنَّها بُنِيَتْ معَ الاسْمِ[٣].

قال سيبويه: «وكذلكَ لو سَمَّيْتَهُ بـ(دَجاجاتٍ) أو (ظَرِيفِينَ) أو

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤٣.

(٣) في تصغير (جِدارَيْنِ) علمًا الخلاف الذي في تصغير (جَلُولاء). وقد سبق في ص١١٩٣ هـ١.

(ظَرِيفَاتٍ) خَفَّفْتَ»[1].

قَوْلُهُ: (إذا كانَ اسْمًا لِشَيْءٍ)[2]، يعني: (ظَرِيفِينَ) وما أَشْبَهَهُ، فهو مُخَفَّفٌ، وإذا كانَ جَماعةً صَغَّرْتَ واحِدَهُ، فإذا صَغَّرْتَ (ظَرِيفٌ) ثم جَمَعْتَ قُلْتَ (ظُرَيِّفُونَ)؛ لأنَّكَ تَقُولُ (ظُرَيِّفٌ)، ثمَّ تَجْمَعُهُ[3]. [٣/ ١٠٥ب]

قال سيبويه: «فإنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(دَجَاجَةٍ) أو (دَجَاجَتَيْنِ) ثَقَّلْتَ في التحقيرِ؛ لأنَّهُ حِينَئِذٍ بمنزلةِ (دَرَابَ جِرْدَ)، والهاءُ بمنزلةِ (جِرْدَ)»[4].

(فا): إنْ قِيلَ: الهاءُ مُلازِمةٌ لـ(دَجَاجَةٍ)، فإنْ كانت العِلَّةُ في حَمْلِ (ظَرِيفَيْنِ) و(ظَرِيفِينَ) و(دَجَاجاتٍ) على بابِ (جَلُولاءَ) الـمُلازَمةَ فاحْمِلْ (دَجَاجةً) على بابِ (جَلُولاءَ) للمُلازَمةِ، وإنْ كُنْتَ لا تَعْتَدُّ بِمُلازَمةِ الهاءِ فلا تَعْتَدَّ بمُلازَمةِ التَّثْنِيةِ والجَمْعِ؟

قِيلَ: علامةُ التَّثْنِيةِ والجَمْعِ أَلْزَمُ لِمَا هي فيهِ وأَشَدُّ اخْتِلاطًا بهِ مِن الهاءِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤٣.

(٢) لم أجد هذا النص لسيبويه هنا، ولعل المحشي أراد معنى كلام سيبويه.

(٣) في تصغير (جِدَارَيْنِ) علمًا الخلاف الذي في تصغير (جَلُولاء). وقد سبق في ص١١٩٣ هـ١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٨، (هارون) ٣/ ٤٤٣، و(دَرَابْجِرْد) بلدة بفارس، وتنطق بسكون الباء، وبفتح الباء على أنه مركب مزجي، وهو المراد هنا. انظر: معجم البلدان ٢/ ٤٤٦- واللسان (درب) ١/ ٣٧٤، وجاء في (ح٦)١٣٠أ- و(ح٧)٢/ ٥١أ «درابَ جَرْد» بفتح الجيم، ولم أجد الفتح في المراجع، وانظر: التاج (جرد) ٧/ ٤٩٦، وقد كُتِبت الكلمتان في جميع النسخ منفصلتين، وكان الأحسن كتابتهما متصلتين؛ لأن المراد كونهما مركبًا مزجيًا.

يَدُلُّك على ذلك أنَّ الاسْمَ قد يَكُونُ مَعَها على حَرْفٍ واحِدٍ في (ذَانِ) و(ذَيْنِ)، وليس في كلامِهم اسْمٌ على حَرْفٍ واحِدٍ مضمومٍ إلى هاءِ التأنيثِ، فَدَلَّ ذلك على أنَّ حَرْفَ التثنيةِ قد جَرَى مجْرَى ما هو مِن أَصْلِ الاسْمِ، وأنَّ الهاءَ تَجْرِي مجْرَى ما هو مُنْفَصِلٌ مِنَ الاسْمِ، كـ(مَوْتَ) مِن (حَضْـرَمَوْتَ)، وإذا ثَبَتَ ذلك في علامةِ التثنيةِ فعَلامةُ جَمْعِ الـمُذَكَّرِ والـمُؤَنَّثِ بمنزلتِهما؛ لأنَّ جَمْعَ الـمُذَكَّرِ أَشْبَهُ بعَلامةِ التثنيةِ منه بهاءِ التأنيثِ، وعلامةُ جَمْعِ المؤنَّثِ أَشْبَهُ بعلامةِ جَمْعِ المذكَّرِ منه بهاءِ التأنيثِ.

فإنْ قِيلَ: هاءُ التأنيثِ قد جَرَتْ مجْرَى ما هو من الاسْمِ في (شِيَةٍ)، ولولاها لم يَجُزِ الكلامُ بِهِ مُفْرَدًا؟

قِيلَ: ما على حَرْفَيْنِ أَمْكَنُ مِمَّا على حَرْفٍ، ألا تَرى أنَّكَ لو أَضَفْتَ لجَازَ الكلامُ، فتقولُ (ذُو مالٍ) و(فُوكَ)، فقد ثَبَتَ أنَّهُ لا يَقْتَضِي من شِدَّةِ الاتِّصالِ ما يَقْتَضِي على ما على حَرْفٍ، ألا تَرى أنَّهُ قد يَجُوزُ الفَصْلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه في ضَرُورةِ الشِّعْرِ، وإذا لم يَقْتَضِ ما على حَرْفَينِ من شِدَّةِ الاتِّصالِ ما يَقْتَضِيهِ ما على حَرْفٍ لم يَكُنْ لهاءِ التأنيثِ من شِدَّةِ الاتِّصالِ بِمَا هي فيه ما لِحَرْفِ التثنيةِ وما أَشْبَهَهُ.

قال: وما يَذْهَبُ إليهِ مِن أنَّ (ذَيْنِ) و(ذانِ) اسْمٌ بُنِيَ للتَّثْنِيةِ يَدُلُّ على شِدَّةِ اتِّصالِ حَرْفِ التثنيةِ بِمَا هو فيهِ، وعلى حَسَبِ امْتِناعِ مَجِيءِ اسْمٍ على

حَرْفٍ يُقَوِّي اتِّصالَ حَرْفِ التثنيةِ، وعلى حَسَبِ جَوَازِ مَجِيءِ الاسْمِ على حَرْفَينِ يُضَعِّفُ اتِّصالَ هاءِ التأنيثِ، والتَّخْفِيفُ واجِبٌ على قَوْلِ مَن قالَ (سِنِينَهُ)[1] وعلى قَوْلِ مَنْ قالَ (سِنُونَ)[2]، أَلا تَراهُ قد أَوْجَبَهُ في (ثَلاثِينَ) فقالَ (ثُلَيْثِوْنَ)[3]، فبَيَّنَ أَنَّهُ سَمَّاهُ بـ(ثَلاثِينَ) على قَوْلِ مَنْ قال (سِنِيهِ)، فكذلك التَّخْفِيفُ واجِبٌ في (ظَرِيفِينَ) -اسمَ رَجُلٍ- و(ظَرِيفاتٍ) و(جِدَارِينِ)، وإنْ كانَ على قَوْلِ مَنْ قالَ (سِنِيهِ)، وإذا لَزِمَ التَّخْفِيفُ في هذا الوَجْهِ فهو على قَوْلِ مَن قال (سِنِينَهُ) أَلْزَمُ؛ لأَنَّهُ على هذا القَوْلِ أَشَدُّ مُلازَمةً، وهو من بِناءِ الاسْمِ، لا إِشْكالَ فيه.

فإنْ قِيلَ: فقد تقولُ (فُرَّجُلٍ) تُرِيدُ قَوْلَ (فُو الرَّجُلِ)، فتُضِيفُ حَرْفًا واحِدًا من الاسْمِ، فهذا يَدُلُّ على أنَّ حَرْفًا واحِدًا لا يَقْتَضِي اتِّصالًا أَشَدَّ من اتِّصالِ ما على حَرْفَينِ؟

---

(١) يعني بـ(سِنِينَهُ) لغة من يلزم جمع نحو (ابن) و(سنة) الياء ويجعل الإعراب على النون، فتثبت النون في الإضافة، كقوله: ذَراني من نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا
انظر: إيضاح الشعر ١٨٢- ومجالس ثعلب ١/ ١٧٧- وأوضح المسالك ١/ ٧٥- والخزانة ٨/ ٥٨.

(٢) يعني بـ(سِنُونَ) لغة إعراب جمع نحو (ابن) و(سنة) إعراب جمع المذكر السالم، فتحذف النون في الإضافة، فيقال: (سِنُوهُ) و(سِنِيهِ).

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٢. وفي تصغير (ثلاثين) مطلقًا، و(جِدَارَيْنِ) و(طَرِيفِينَ) و(ظَرِيفاتٍ) أعلامًا، الخلافُ الذي في تصغير (جَلُولاء). وقد سبق في ص١١٩٣ هـ١.

قِيلَ: المحذوفُ من هذا في نِيَّةِ الثَّبَاتِ، وليس المحذوفُ من (ذانِ) و(ذَيْنِ) في نِيَّةِ الثَّباتِ؛ لأنَّ المحذوفَ من (فُو الرَّجُلِ) حَذْفُهُ غيرُ لازِمٍ؛ لأنَّهُ حَذْفٌ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، وليس كذلك المحذوفُ مِن (ذَيْنِ) و(ذانِ). [٣/ ١٠٦أ]

هذا بابُ تحقيرِ ما ثَبَتَتْ زِيادتُهُ مِنْ بَناتِ الثَّلاثةِ ....

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (بَرْدَرَايَا) أو (حَوْلايَا)»[١].

(فا): (بَرْدَرَايَا)[٢] مِنَ الرُّباعيِّ، وعَقْدُ ذا البابِ الثُّلاثيُّ، وذَكَرَهُ أبو بَكْرٍ في الرُّباعيِّ[٣]، وإنَّما ذَكَرَهُ في هذا البابِ للاتِّباعِ؛ لأنَّ اللَّفْظَينِ يُقالانِ مَعًا، يَدُلُّ على ذلك أنَّهُ قد ذَكَرَهُ في بابِ الرُّباعيِّ[٤]، وهو البابُ الذي يَلِي هذا.

قال سيبويه: «لأنَّ هذهِ ياءٌ ليستْ حَرْفَ تأنيثٍ، وإنَّما هي كياءِ (دِرْحَايةٍ)، فكأنَّك إذا حَذَفْتَ أَلِفًا إنما تُحَقِّرُ (قُوبَاءَ) و(غَوْغَاءَ) في مَنْ صَرَفَ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٩، (هارون) ٣/ ٤٤٣.

(٢) بَرْدَرَايَا: اسم موضع. انظر: معجم البلدان ١/ ٣٧٧- والتاج (بردر) ١٠/ ١٥٠.

(٣) انظر: الأصول ٣/ ٦٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٩، (هارون) ٣/ ٤٤٣.

(فا)[1]: في (حَوْلَايا)، كأَنَّهُ قِيلَ له: إذا حَذَفْتَ أَلِفَ (حَوْلاءٍ) فلِمَ قُلْتَ (حُوَيْلِيٌّ)، ولم تَقُلْ (حُوَيْلاءٌ)، كما تقولُ في (حَمْراءَ): (حُمَيْراءُ)؛ لأنَّ (حَوْلَاءَ) ليس للإلحاقِ عندَك، وهو مِثالٌ لا يكونُ إلَّا للتأنيثِ؛ لأنَّهُ ليس بمُتكَرِّرٍ كـ(غَوْغاءٍ)؟

فقال: إنَّ هذه الهمزةَ ياءٌ، وليستْ حَرْفَ تأنيثٍ، أي: ليست مُنْقَلبةً عن أَلِفِ تأنيثٍ، كما انْقَلَبَتْ في (حَمْراءَ) عن أَلِفِ التأنيثِ، بل هي مُنْقلِبةٌ عن ياءٍ.

ثمَّ أَخْبَرَ عن الياءِ، فقالَ: «هي كياءِ (دِرْحَايَةٍ)[2]»، يعني: أنَّها كياءِ (دِرْحَايَةٍ) في أنَّها ليست للتأنيثِ، كما أنَّ ياءَ (دِرْحَايَةٍ) ليست للتأنيثِ، وليس يعني أنَّها كياءِ (دِرْحَايَةٍ) في الإلحاقِ.

وقَوَّى إِشْكالَ (حَوْلَايا) بالمؤنَّثِ أنَّ أَلِفَ التأنيثِ تَنْقَلِبُ ياءً في (حُبْلَياتٍ)، يقولُ: فإذا قُلْتَ (حَوْلَايا) فالياءُ مُنْقَلبةٌ عن حَرْفِ التأنيثِ، وذا لا يكونُ؛ لأنَّ الأَلِفَ بَعْدَ الياءِ للتأنيثِ، ولأنَّ حَرْفَ التأنيثِ لا يكونُ في الـمُفْرَدِ وَسَطًا.

(فا): الأَلِفُ من (حَوْلَايا) رابِعةٌ، فلَزِمَ التَّثْقِيلُ، وهو في وَزْنِ

---

(١) انظر كلامًا للفارسي على درحاية وغوغاء في المسائل المنثورة ٢١٥.

(٢) الدِرْحَايَةُ: الرجل القصير الضخم، انظر: اللسان (درحي) ١٤/ ٢٥٤.

(غَوْغَاءٍ) و(قَوْبَاءٍ)[1].

أيْ: ليست مُنْقلِبةً عن أَلِفِ التأنيثِ، كياءِ (حُبْلَيَاتٍ).

هذا بابُ ما يُحْذَفُ مِنَ التَّحْقيرِ مِنْ زَوائِدِ بَنَاتِ الأَرْبعةِ لأنّها لم تَكُنْ لِتَثْبُتَ لو كَسَّرْتَها للجَمْعِ

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُكَ في (قَمَحْدُوَةٌ): (قُمَيْحِدَةٌ)»[2].

(فا): (قَمَحْدُوَةٌ)[3] في الرُّباعيِّ مِثْلُ (تَرْقُوةٍ)[4] في الثُّلاثيِّ؛ لأنَّ الزِّيادَتَينِ فيهما ليستا للإلحاقِ، لأَنَّهُ ليس في الخُماسيِّ كـ(سَفَرْجُلةٍ)، ولا في الرُّباعيِّ كـ(جَعْفُرٍ).

قال سيبويه: «و(سُلَحْفَاةٍ): (سُلَيْحِفَةٌ) كما قُلْتَ (سَلاحِفُ)»[5].

في نسخة: (سُلَحْفِيَةٌ)[6].

(سُلَحْفِيَةٌ) هو المعروفُ، و(سُلَحْفَاةٌ) لا نَظِيرَ لها، أَلِفُها زائِدةٌ

---

(١) القوباء: داءٌ معروفٌ يَتَقَشَّرُ ويَتَّسِع، يُعالَجُ بالرِّيقِ. انظر: التاج (قوب) ٤/ ٨٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٩، (هارون) ٣/ ٤٤٤.

(٣) القَمَحْدُوَةُ: الهَنَةُ الناشِزَةُ فوْقَ القَفَا، وهي بينَ الذُّؤَابَةِ والقَفَا مُنْحَدِرَةٌ عن الهامَة، إذا استلقَى الرجُلُ أَصَابَت الأَرْضَ مِن رأْسه. انظر (قمحد) في: اللسان ٣/ ٣٦٨- والتاج ٩/ ٧١.

(٤) التَّرْقُوةُ: العُظَيْمُ الَّذِي بينَ ثُغْرَةِ النَّحْرِ والعاتِقِ، وهما تَرْقُوَتانِ. انظر: التاج (ترق) ٢٥/ ١١٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٩، (هارون) ٣/ ٤٤٤.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٢ب، أيْ: في نسخة: و(سُلَحْفِيَةٍ): (سُلَيْحِفةٌ).

حَسْبُ، كأَلِفِ (قَبَعْثَرَى)، ويُضَعِّفُ (سُلَحْفَاةً)[١] أَنَّهُ لم يَذْكُرْها في الأَمْثلةِ، بلْ ذَكَرَ[٢] (سُلَحْفِيَةً) و(بُلَهْنِيَةً)[٣].

قال سيبويه: «في (عَنكَبُوتٍ): (عُنَيْكِبٌ) و(عُنَيْكِيبٌ)؛ لأَنَّكَ تَقُولُ (عَنَاكِبُ) و(عَنَاكِيبُ)»[٤].

قال (س): (عَنَاكِبُ) لا يَدُلُّ على أنَّ المحذوفَ مَزِيدٌ، كما لا يَدُلُّ (سَفَارِجُ)[٥] على زِيادةِ اللامِ.

قال (فا): (عَنَاكِبُ) يَدُلُّ على زِيادةِ المحذوفِ؛ لأَنَّهُ جَمْعٌ كثيرٌ مُسْتَحْسِنٌ، و(سَفَارِجُ) لا يَدُلُّ؛ لأَنَّهُ جَمْعٌ قليلٌ مُسْتكْرَهٌ، ولا خِلافَ في دَلالةِ (مَجَانِيقَ)؛ لأنَّ ذا لا يُحْذَفُ ثانيهِ.

قال سيبويه: «وفي (تَخْرَبُوتٍ): (تُخَيْرِبٌ)، و(تُخَيْرِيبٌ) إنْ شِئْتَ عِوَضًا»[٦].

---

(١) ذكرت كتب اللغة أن في (السلحفاة) ست لغات: سُلَحْفاةٌ وسُلْحَفاةٌ وسُلَحْفَى وسُلَحْفَاءُ وسُلَحْفِيَةٌ وسِلْحَفاةٌ. انظر (سلحف) في: اللسان ٩/ ١٦١- والتاج ٢٢/ ٤٦٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٩٣.

(٣) البُلَهْنِيَةُ: الرَّخاءُ وسَعَةُ العَيْشِ. انظر (بله) في: اللسان ١٣/ ٤٧٧- والتاج ٣٦/ ٣٤٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٩، (هارون) ٣/ ٤٤٤.

(٥) جمع (سَفَرْجَلٍ). انظر: المقتضب ٢/ ٢٣٠- والأصول ٣/ ١٢- واللسان (سفرجل) ١١/ ٣٣٨.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٩، (هارون) ٣/ ٤٤٤.

(فا): لا فَرْقَ بينَ مَنْ قالَ: إنَّ (تَخْرَبَ) الذي هو فِعْلٌ مَنْقُولٌ مِنْ ذا وبينَ مَنْ قالَ: لا، بَلْ (تَخْرَبُ) هذا مَنْقُولٌ مِنْ (تَخْرَبَ) الذي هو فِعْلٌ؛ ألا تَرى أنَّ أسماءَ الأجناسِ لا تَقَعُ منقولةً، وأنَّ الأعلامَ تَقَعُ منقولةً، و(تَغْلِبُ) الاسْمُ عَلَمٌ، و(تَخْرَبُوتٌ) نكِرةٌ، ناقةٌ تَخْرَبُوتٌ.

فاستمرارُ النِقْلِ في الأعلامِ يَدُلُّكَ على نَقْلِ (تَغْلِبَ) مِنَ الفِعْلِ، وامتناعُهُ من النَّكِراتِ يَدُلُّك على امتناعِ ذلك في (تَخْرَبَ).

فأمَّا (حَيْوَةُ) و(مَوْهَبٌ) فهما غيرُ مَنْقُولتَينِ عَلَمانِ، ولا عِبْرَةَ بهما في الكثيرِ الـمُطَّرِدِ، ألا تَرى أنَّ (أَحْمَرَ) و(أَحْمَدَ) مِن كذا، لا يَقُولُ أَحَدٌ إنَّهما منقولانِ من الفِعْلِ؛ لأنَّهما نكِرتانِ، وذلك يُوجِبُ لهما أنْ يكونا أَوَّلَينِ في التَّسْميةِ.

(١)قالَ أبو عليٍّ -وأَسْنَدَهُ إلى أبي العَبَّاسِ-: العَيْطَمُوسُ: الشَّابةُ[٢].

العَيْضَمُوزُ: الشَّدِيدةُ[٣].

وناقةٌ تَخْرَبُوتٌ: مُسِنَّةٌ[٤].

---

(١) كذا في (م٥)١٦٢ب، وليس في حواشي الشرقية.

(٢) جاء هذا المعنى عن ابن الأعرابي، وفيها أقوال أخر. انظر (عطمس) في: اللسان ٦/ ١٤٣- والتاج ١٦/ ٢٦٦.

(٣) انظر هذا المعنى ومعاني أخر لها في (عضمز) في: التاج ١٥/ ٢٣٧.

(٤) لم أجد هذا المعنى، والذي في كتب اللغة وتفسير الأبنية أنه يقال: ناقة تخربوت أيْ: خِيَارٌ فَارِهَةٌ، فَارِهَةٌ، انظر (تخرب) في: اللسان ١/ ٢٢٧- والتاج ٢/ ٦١، وانظر: تفسير غريب سيبويه لأبي حاتم ٢٨٧ ومراجع المحقق.

عَجَنَّسٌ وعَدَبَّسٌ: الشَدِيدانِ[1].

كُلُّ صغيرِ الجِرْمِ كثيرِ الشَّعَرِ[2]: قِرْشَبٌّ[3]. [٣/ ١٠٦ب]

قال سيبويه: «وذلكَ لأنَّهم لَوْ أَرادُوا ذلك لم يَكُنْ مِن مِثالِ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ)، فكَرِهُوا أنْ يَحْذِفُوا حَرْفًا مِن نَفْسِ الحَرْفِ»[4].

(فا): قَوْلُهُ «وذلك لأنَّهم لَوْ أَرادُوا ذلك لم يَكُنْ مِن مِثالِ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ)، فكَرِهُوا أنْ يَحْذِفُوا حَرْفًا مِن نَفْسِ الحَرْفِ»، يقولُ: ودَلَّ الحَذْفُ في التكسيرِ على أنَّ المحذوفَ زائِدٌ؛ لأنَّهم لو أَرادُوا أنْ يكونَ المحذوفُ أَصْلًا لِيُفْصَلَ عن مِثالِ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ) إنْ أَثْبَتَوهُ، وليس

---

(١) انظر: اللسان (عجنس) ٦/ ١٣٢، (عدبس) ٦/ ١٣٤- والتاج (عجنس) ١٦/ ٢٣٢، (عدبس) ١٦/ ٢٣٣.

(٢) الذي في المعجمات أن القِرْشَبَّ: الضَّخْمُ الطَّويلُ من الرجالِ، والأَكُولُ، والرَّغِيبُ البَطْنِ، والسيِّئُ الحالِ، والـمُسِنُّ، انظر (قرشب) في: اللسان ١/ ٦٦٩- والتاج ٤/ ٢٥، وتفسير غريب سيبويه لأبي حاتم ٢٦٣ ومراجع المحقق، وأقرب تفسير لما هنا ما ذكره الجواليقي في مختصره لشرح أمثلة سيبويه للعطار ٢٦٧ عن ثعلب قال: «يقال لكل صغير الجسم جاسي الجلد قرشب».

(٣) هذا لفظ الحاشية في (م٥)١٦٢ب، وجاءت في حواشي الشرقية بتقديم وتأخير، وفيها: «كُلُّ صغيرِ الجِرْمِ كبيرِ السِّنِّ».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٩، (هارون) ٣/ ٤٤٤، وهذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٠ب]- و(م٥)١٦٢ب، وفي الشرقية: «وذلك أنهم لا يكسِّرون من بنات الخمسة للجمع حتى يحذفوا؛ لأنهم ....»، وسيشرح الفارسي على النسختين.

ذلك من كلامِهم، أو يَحْذِفُوهُ مُسْتكْرِهينَ، فحَذْفُهم التاءَينِ والنونَ مُخْتارِينَ دَلِيلٌ على أنَّهُنَّ لَسْنَ أُصُولًا.

وقَوْلُهُ: «فكَرِهوا» عَطْفٌ على «لم يَكُنْ»، كأنَّهُ قالَ: لو أَرادُوا ذلك لَخَرَجَ عن (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ)، فكَرِهُوا.

وقَوْلُهُ -على ما في النُّسْخةِ الأُخْرى، لا على ما في العَمُودِ- «وذلك ....» لأنَّهم لو أَرادُوا تَكْسيرَها لم يَكُنْ مِنَ الحَذْفِ بُدٌّ، ثمَّ استأنَفَ عليه كَراهَتَهم تكسيرَ بَناتِ الخمسةِ، فقال: «فكَرِهُوا أنْ يَحْذِفُوا حَرْفًا من نَفْسِ الحَرْفِ».

❊ أيْ: إثباتها[1].

قال سيبويه: «إلَّا أنْ تَسْتكْرِهَهُم فيُخَلِّطُوا»[2].

❊ «فيُخَلِّطُوا»، أيْ: يقولونَ مَرَّةً (فَرازِدُ)، ومَرَّةً (فَرازِقُ)، جمْعُ (فَرَزْدَقٍ).

[٣/ ١٠٧أ] قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (خَنْشَلِيلٌ) قُلْتَ (خُنَيْشِيلٌ) تَحْذِفُ إِحْدَى اللَّامَينِ .... ولكانَ بمنزلةِ (كَوَأْلَلٍ)، وكذلك (مَنْجَنُونٌ)، تَقُولُ (مُنَيْجِينٌ) .... وإذا حَقَّرْتَ (الطُّمَأْنِينَةَ) أو (قُشَعْرِيرَةً) ....»[3].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٢ب، وهذه حاشية على «ذلك».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١١٩، (هارون) ٣/ ٤٤٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٠، (هارون) ٣/ ٤٤٥-٤٤٦.

(كَوَأْلَلُ)[1]: الواوُ مُلْحِقةٌ، فأَصْلُهُ ثُلاثيٌّ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بالواوِ مُضاعَفُ اللامِ.

أيْ: في أنَّ واوَها زائِدةٌ وإِحْدى اللامَيْنِ[2].

في (نُسْخةٍ): «الميمُ مِنَ الأَصْلِ»، يعني: مِيمَ (مَنْجَنُونٍ)، وهي مِنَ الأَرْبعةِ أُلْحِقَتْ بالخمسةِ بالنُّونِ الأخيرةِ.

فإنْ زَعَمْتَ أَنَّها[3] زائِدةٌ؟

فإنَّها لا تُزادُ أَوَّلًا إلَّا في (فاعِلٍ) و(مَفْعُولٍ).

وإنْ قُلْتَ: إنَّها مُلْحِقةٌ.

فإنَّها لا تُلْحِقُ أَوَّلًا.

(فا): عندي أنَّ المحذوفةَ اللامُ الأُولى مِنْ (خَنْشَلِيلٍ)، والنُّونُ الأُولى مِن (مَنْجَنُونٍ) ومِن (الطُّمَأْنِينةِ)، والرَّاءُ الأُولى مِن (القُشَعْرِيرةِ)؛ لأَنَّهُ أَلْزَمَهُ الياءَ، والياءُ لا تَلْزَمُ إلَّا أنْ تكونَ رابِعةً، ولا تكونُ رابعةً إلَّا أنْ تَحْذِفَ الأَوَّلَ مِن الحَرْفَينِ؛ لأَنَّهُ لو حُذِفَ الثاني لكانت الياءُ خامِسةً، ولَحُذِفَتْ وأُلْحِقَتْ ياءً عِوَضًا غيرَ لازِمةٍ.

---

(١) الكَوَأْلَلُ: القصير، انظر: الصحاح (كأل) ٥/ ١٨٠٨.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٣أ، وهي حاشية على «بمنزلةِ كَوَأْلَلٍ».

(٣) يعني: الميم في (مَنْجَنُونٍ).

وبينَهم في الزَّائِدِ مِن الحَرْفَينِ خِلافٌ؛ فلهذا قالَ (إِحْدى اللامَينِ)، ولم يَقُلْ (الأُولى) ولا (الثَّانِيَةَ)، إلَّا إنَّهُ قد بَيَّنَ أنَّهُ حَقَّرَ على قَوْلِ مَنْ جَعَلَ الزَّائِدَ الأَوَّلَ، وهو ههنا أَوْلى؛ لأَنَّهُ يَقِلُّ مَعَهُ الحَذْفُ.

(ع): كذا وقع هنا (مَنْجَنُونٌ) بالجيم، وأحسبُه غَلَطًا؛ لأنه جعله في التصاريف (فَنْعَلُولٌ)، فهو على هذا (مُجَيْنِينٌ).

وهذا (مَنْحَنُونٌ) بالحاء؛ لأنه جعله (فَعْلَلُولٌ)، فيصحُّ تحقيرُه حينئذٍ على (مُنَيْحِينٍ) لا غير.

من كتاب أبي نصر[1].

قال سيبويه: «وَإِذَا حَقَّرْتَ (قِنْدَأْوٌ) حَذَفْتَ الْوَاوَ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ كِزِيَادَةِ أَلِفِ (حَبَرْكَى)، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النُّونَ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِـ(كَوَأْلَلٍ)»[2].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١٣٩أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني. وقد علقت تعليقًا طويلًا على اختلاف النسخ في (منجنون) و(منحنون)

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٠، (هارون) ٣/ ٤٤٦. وهذه رواية الشرقية. وفي الرباحية [انظر: (ح٦) ١٣٠ب]: «وإن شئت حذفت النون من (قِنْدَأْوٍ)». وفي (ح١)١٠٥أ- و(م٥) ١٦٣ب- ونسخة العبدري ٢/ ١٣٩أ: «وإن شئت حذفت من النون من (قِنْدَأْوٍ) لأنها زائدة؛ كما فعلت ذلك بـ(كَوَأْلَلٍ)». وقد أشار أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٦١ إلى اختلاف نسخ سيبويه هنا.

(س): (قِنْدَأْوٌ): (فِنْعَلْوٌ)[١]، وهو الضَّخْمُ الرَّأْسِ[٢].

قال أبو العبَّاسِ: القِنْدَأْوُ الضَّخْمُ الرَّأْسِ.

قال أبو عليٍّ[٣]: وَزْنُهُ (فِنْعَلْوٌ)[٤].

(فا)[٥]: لم يَذْكُرْ مِثالَ تصغيرِ (قِنْدَأْوٍ)، وهو على حَذْفِ الواوِ (قُنَيْدِئٌ)، وعلى العِوَضِ (قُنَيْدِيءٌ)، وعلى حَذْفِ النُّونِ (قُدَيْءٍ)، وعلى العِوَضِ (قُدَيْئِيٌّ).

قال (ب): في (أُخْرى) «قِنْدَأْوٌ» النُّونُ فيهِ زائِدةٌ؛ لأَنَّهُ لم يَجِئْ شيءٌ على مِثالِ (فِنْعَلْوٍ) هذا المِثالِ إلَّا وثانيهِ نُونٌ، وإنما جاءَ أَحْرُفٌ[٦]: (قِنْدَأْوٌ)

---

(١) وهذا قول سيبويه كما في النص المعلق عليه، وتبعه الجمهور، وقيل: هو (فِنْعَأْلٌ)، وقيل: (فِعْلأْوٌ)، وقيل: (فِنْعَلٌّ). انظر (قدأ) في: اللسان ١/ ١٢٨- والتاج ١/ ٣٦٢. وراجع: الجمهرة ٣/ ١٢٤٠- وشرح السيرافي (العلمية) ٥/ ٢١٢- والمنصف ١/ ٣٢، ١/ ١٦٤- والخصائص ٣/ ٣٤٤- والمقتصد في شرح التكملة ٢/ ٨٤٢، وشرح الملوكيّ ١٨٣، والممتع ١/ ٢٦٩- وتداخل الأصول اللغوية ٤٠٨.

(٢) وله معانٍ أخرى، انظر (قدأ) في: اللسان ١/ ١٢٨- والتاج ١/ ٣٦٢.

(٣) انظر: التكملة (مرجان) ٥٠٠.

(٤) وله معانٍ أخرى، انظر (قدأ) في: اللسان ١/ ١٢٨- والتاج ١/ ٣٦٢.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥) ١٦٣أ.

(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٢٧٠- وسر الصناعة ٢/ ٥٩٤- واللسان (عزه) ١٣/ ٥١٤- والتاج (قدأ) ١/ ٣٦٣.

و(سِنْدَأْوٌ) و(حِنْطَأْوٌ) و(كِنْتَأْوٌ)[١].

قال سيبويه: «وإنْ حَقَّرْتَ (إِبْراهِيمَ) و(إِسْماعِيلَ) قُلْتَ (بُرَيْهِيمُ) و(سُمَيْعِيلُ)»[٢].

قال (س): [قال أبو عثمانَ[٣]: الهمزةُ لا تُزادُ أَوَّلًا في الأَرْبعةِ ولا في الخمسةِ.

وأنا أَقُولُ (أُبَيْرِيهُ)[٤] على كُلِّ حالٍ؛ لأنَّ الأَلِفَ رابِعةٌ.

(فا)[٥]: هذا هو القِياسُ، ولكنَّهُ لا يَجُوزُ استعمالُهُ؛ لأنَّهم قد رَفَضُوهُ، يَدُلُّ على ذلك قَوْلُهم (بُرَيْهٌ) و(سُمَيْعٌ)[٦] في تحقيرِ التَّرْخِيمِ، فدَلَّ حَذْفُهم الهمزةَ على أنَّها عندهم زائِدةٌ.

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٣) ٣٥٤ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٠، (هارون) ٣/ ٤٤٦.

(٣) كذا في (م٥)١٦٣ب، وليست في حواشي الشرقية، وليس في (م٥) قوله: «أَوَّلًا»، و«على كل حال». وفي التعليقة ٣/ ٢٩٧ مثل ما في (م٥). وانظر رأي المازني هنا في: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٢٤]- والمسائل المنثورة ٣٠٤.

(٤) في تصغير (إبراهيم)، و(أُسَيْمِيعُ) في تصغير (إسماعيل)، وتبع المبردُ المازنيَّ وأجاز حذف ياء التعويض، فيقال: (أُبَيْرِهُ) و(أُسَيْمِعُ). انظر: الأصول ٣/ ٥١، ٦١- وشرح السيرافي ٤/ ٢٠٤ب- وإعراب النحاس ١/ ٢١٧- واللسان (برهم) ١٢/ ٤٨- وشرح الشافية ١/ ٢٣٦- والارتشاف ١/ ٤٠٠- والهمع ٦/ ١٥٣- والتاج (برهم) ٣١/ ٢٨١.

(٥) انظر: المسائل المنثورة ٣٠٤- وتنقيح الألباب ٥٠٧.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٦ عن الخليل عن العرب.

قُلْتُ[١] له: وقد دَلَّ -أيضًا- حَذْفُهم الميمَ واللامَ على أنَّهما زائِدتانِ، فلِمَ حَقَّرَ سيبويهِ تحقيرَ التَّمامِ على حَذْفِ الهمزةِ دُونَ حَذْفِ الميمِ واللامِ، وقد دَلَّ (بُرَيْهٌ) و(سُمَيْعٌ) على زِيادةِ الميمِ واللامِ كمَا دَلَّ على زِيادةِ الهمزةِ، وعاضَدَ هذه الدَّلالةَ جَوَازُ حَذْفِهما في القياس؟

فقال: لأنَّ الهمزةَ تَكْثُرُ زِيادتُها، والميمُ واللامُ لا تَكْثُرُ زِيادتُهما، ولأنَّ الميمَ واللامَ تُزَادانِ للإلحاقِ، والهمزةُ أَوَّلًا لا تُزادُ للإلحاقِ.

وأيضًا فإنَّ زِيادةَ الميمِ واللامِ لأَجْلِ ما ذَكَرْتُ مِن حَذْفِهما في الترخيمِ لا يَدُلُّ على امتناعِ الحُكْمِ بزِيادةِ الهمزةِ عندهم، فهذا بمنزلةِ شيءٍ احْتَمَلَ تَأْوِيلَينِ، فقد ثَبَتَ أنَّ حَذْفَ الهمزةِ ليس بِخَطَأٍ، والقياسُ إنَّما كانَ يُوجِبُ حَذْفَ اللامِ والميمِ، على أنَّ الهمزةَ أَصْلٌ، فإذا ثَبَتَ بِمَا ذَكَرْنا أنَّها زائِدةٌ لم يُوجِبُ القِياسُ حَذْفَ اللامِ والميمِ.

قُلْتُ له: ولِمَ قُلْتَ: إنَّهم قد رَفَضُوا فيه القِياسَ؟ وما تُنْكِرُ مِن أنْ يكونَ على القياسِ، وذلك أنْ يكونَ ثُلاثيًّا والميمُ زائدةٌ كزِيادتِها في (سُتْهُمٍ)[٢]، واللامُ زائدةٌ كزيادتِها في (عَبْدَلٍ)؟

---

(١) القائل أحد تلاميذ الفارسي، ولعله القصري.

(٢) السُّتْهُمُ: عظيم العَجُزِ، انظر: الصحاح (سته) ٦/ ٢٢٣٣.

فقال: لأَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ مُعْرَبٌ[1]، ليس في أُصُولِ كلامِهم له مِثالٌ، فكانَ القياسُ فيه أنْ يكونَ بمنـزلةِ مِثالٍ عربيٍّ ليس له في كلامِهم نظيرٌ، مِثْل (آجُرٍّ) و(بَقَّمٍ)، ألا تَرى أنَّهما صارا بمنزلةِ عربيٍّ لا نظيرَ له، وإذا كان كذلك كان يَجِبُ أنْ تكونَ الهمزةُ والميمُ واللامُ أُصُولًا، فتَرَكُوا قِياسَ كلامِهم في أَمْثالِهِ، ثمَّ لَمَّا استعملوا فيهِ الزِّيادةَ تَرَكُوا قِياسَ كلامِهم في الزيادةِ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تُزادُ أَوَّلًا في الأربعةِ، ثم لَمَّا لم يَجْعَلُوهُ من الأربعةِ تَرَكُوا قِياسَ كلامِهم في ما لَحِقَتْهُ الزِّيادةُ من الثلاثةِ؛ لأنَّ الميمَ واللامَ تَلْحَقُ الثلاثةَ للإلحاقِ بالأربعةِ، وليس لـ(إِسْماعِيلَ) و(إِبْراهِيمَ) مِثالٌ في أُصُولِ كلامِهم، فيُلْحَقَ به، فليست الميمُ واللامُ للإلحاقِ، على أنَّهما لو كانا للإلحاقِ لكان زِيادةُ الهمزةِ أَوَّلًا خُرُوجًا من قياسِ كلامِهم؛ لأنَّ ما لَحِقَتْهُ الميمُ واللامُ للإلحاقِ لا تَلْحَقُهُ الهمزةُ أَوَّلًا، فثَبَتَ أنَّهم قد خَرَجُوا عن القياسِ في (بُرَيْهٍ) و(سُمَيْعٍ)، وخَلَّطُوا فيهما.

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (مُجْرَفِسٌ) و(مُكَرْدَسٌ)»[2].

قال (ب): في (نُسْخةٍ): «وإذا حَقَّرْتَ (مُجْرَنْفِشٌ)[3]

---

(١) أي: مُعَرَّب. ولكن الفارسي كسيبويه ومتقدمي البصريين الذين يستعملون (أَعْرَبَهُ فهو مُعْرَب) للمُعَرَّب. انظر: ص١٤٢٦ هـ٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٠، (هارون) ٣/ ٤٤٦.

(٣) الجَرَنْفَشُ والجَرَنْفَسُ: العظيم الجَنْبَيْنِ، وللكلمة معان أخر، ولم أجد ما نُقل عن أبي عبيدة في غريب الحديث له ولا في المعجمات، انظر (جرنفش) في: اللسان ٦/ ٢٧٣ – والتاج ١٧/ ١٠٥.

و(مُنْكَرْدِسٌ)[١]»، وهو الصَّوابُ؛ لأنَّ هذا بابُ تحقيرِ ما يَحتاجُ إلى حَذفِ زِيادتَينِ، و(مُجْرَفسٌ) و(مُكَرْدَسٌ) ليس مِن ذا[٢].

والـمُجْرَنْفِشُ: الـمُنْقَبِضُ للوُثُوبِ، كذا قالَ أبو عُبَيدةَ[٣].

[٣/ ١٠٧ب]

هذا بابُ تَحقِيرِ ما أوَّلُهُ ألِفُ الوَصْلِ وفيهِ زِيادةٌ مِنْ بِناتِ الأَرْبَعةِ

قال سيبويه: «وذلك (احْرِنْجَامٌ)، تَقُولُ (حُرَيجِيمٌ)، فتَحْذِفُ الأَلِفَ؛ لأنَّ ما بَعْدَها لا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ»[٤].

(فا): يقولُ: سَوَاءٌ وُقُوعُهُ أَوَّلًا وثانيًا؛ لأنَّ الأَوَّلَ والثانيَ لا بُدَّ مِن تَحْرِيكِهِما في التحقير، فإذا كانَ كذلك فتَحْقِيرُهُ قَبْلَ إسقاطِ الأَلِفِ لا يُنْجِي مِن إسقاطِهِما، ويَخْرُجُ عن مِثالِ التحقيرِ، فوَجَبَ إسقاطُها ثم تَحْقِيرُهُ؛ لأنَّ تحقيرَهُ على ذا لا يَخْرُجُ عن مِثالِ التحقيرِ.

---

(١) الـمُكَرْدَسُ: الذي أُلْقِي وقد جُمِعَتْ يداه ورجلاه، والـمُلَزَّزُ الخَلْقِ، انظر (كردس): اللسان ٦/ ١٩٥- والتاج ١٦/ ٤٣٥.

(٢) ذكر سيبويه في هذا الباب ٣/ ٤٤٤-٤٤٧ كلمات رباعية أُخَرَ فيها زيادة واحدة، نحو: (جَحَنْفَلٍ) و(قِرْشَبٍّ).

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٥٠٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٠، (هارون) ٣/ ٤٤٧.

ووَجْهٌ آخَرُ في إسقاطِ الأَلِفِ، وهو أنَّ حُكْمَ الأسماءِ في الأَصْلِ أنْ لا يكونَ فيها أَلِفاتُ الوَصْلِ، وإنَّما دَخَلَتْ في (احْرِنْجامٍ) لأَنَّهُ مَصْدَرٌ جارٍ على الفِعْلِ، فإذا حقَّرْتَهُ بَعُدَ شَبَهُهُ مِن الفِعْلِ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يُحَقَّرُ في الأَصْلِ، فسَقَطَ ما كانَ يَدْخُلُهُ لشَبَهِهِ بالفِعْلِ.

قال سيبويه: «وذلك (احْرِنْجَامٌ) .... ومِثْلُهُ (الاطْمِئْنانُ) .... ومِثْلُ ذلك (الاسْلِنْقَاءُ)»[1].

(فا): ذَكَرَ الرُّبَاعِيَّ الذي زِيادتُهُ غيرُ تَكْرِيرٍ، وهو (احْرِنْجامٌ)، والرُّباعيَّ الذي زِيادتُهُ تَكْرِيرٌ، وهو (اطْمِئْنانٌ)، والـمُلْحَقُ بالرُّباعيِّ الذي زِيادتُهُ غيرُ تَكْريرٍ، وهو (اسْلِنْقاءٌ). [٣/ ١٠٨أ]

هذا بابُ تَحْقِيرِ بَنَاتِ الخَمْسَةِ

قال سيبويه: «وإنَّما يُسْتَنْكَرُ أنْ يُجاوَزَ إلى الخامِسِ، فَهُوَ لا يَزالُ في سُهُولةٍ حَتَّى يَبْلُغَ الخامِسَ، ثم يَرْتَدِعَ»[2].

(فا): يقُولُ: اجتماعُ الثَّالِثِ معَ الرَّابعِ لا يُنْكَرُ كَما يُنْكَرُ اجتماعُ الرابعِ معَ الخامِسِ، فاعْتَبَرَ شَبَهَ الرابعِ بالزائِدِ لإنكارِ ثَباتِهِ معَ الخامِسِ، ولم يَعْتَبِرْ شَبَهَ الثالثِ بالزائِدِ؛ لأَنَّهُ لا يُنْكَرُ ثَباتُهُ معَ الرابعِ، ألا تَرى أَنَّهُ يُنْكَرُ

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٠-١٢١، (هارون) ٣/ ٤٤٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢١، (هارون) ٣/ ٤٤٨.

ثَباتُهُ معَ الخامِسِ كما يُنْكَرُ ثَباتُ الخامسِ، فقد تَسَلَّطَ عليهِ الحَذْفُ كما تَسَلَّطَ معَ الخامِسِ.

قال سيبويه: «فهذانِ قَوْلانِ»[1].

عند (ب): قَوْلانِ في (فَرَزْدَقٍ). [٣/ ١٠٨ب]

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك في (عَضْرَفُوطٍ): (عُضَيْرِفٌ)»[2].

قال أبو العبَّاسِ: العَضْرَفُوطُ: العَظَاءَةُ[3].

هذا بابُ ما ذَهَبَتْ عَيْنُهُ

قال سيبويه: «قالَ (سُوَيْلٌ)؛ لأنَّ مَنْ لم يَهْمِزْ يَجْعَلُها مِنَ الواوِ»[4]

قال أبو العبَّاسِ[5]: أَخْبَرَنا أبو عُثمانَ، عن أبي زَيْدٍ[6]، قالَ: «تقول: (هُما يَتَسَاوَلانِ)»[7].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢١، (هارون) ٣/ ٤٤٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢١، (هارون) ٣/ ٤٤٩.

(٣) قيل: هو ضرب من العظاء، وقيل: هو ذكر العظاء. انظر (عضرفط) في: اللسان ٧/ ٣٥١- والتاج ١٩/ ٤٧٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٢، (هارون) ٣/ ٤٥٠.

(٥) حكى المبرد (هما يتساولانِ) في المقتضب ١/ ١٦٧ دون عزو، وفي تنقيح الألباب ٥١٠ أن الفارسي حكاه عن ابن السراج، عن المبرد، عن المازني، عن العرب.

(٦) انظر: حكاية أبي زيد في: اللسان (سول) ١١/ ٣٥٠- والتاج (سأل) ٢٩/ ١٥٨.

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٤ب.

قال سيبويه: «بمنزلةِ نُونِ (ابْنٍ)»[١]

أيْ: أنَّهُ عَينٌ، كما أنَّ نُونَ (ابْنٍ) عَينٌ، و(ابْنٌ) على (افْعٍ)، والواوُ هي الذَّاهِبةُ مِنْهُ[٢].

هذا بابُ ما ذَهَبَتْ لامُهُ

قال سيبويه: «يَدُلُّك على ذلكَ قَوْلُ العَجَّاجِ:

في حَسَبٍ بَخٍّ وَعِزٍّ أَقْعَسَا»[٣]

«بَخٍّ» في هذا البيتِ مُعْرَبٌ بالجَرِّ؛ لأنَّهُ مُفْرَدٌ وُصِفَ بِهِ الاسْمُ، فكما أنَّهُ لو سُمِّيَ بالصَّوْتِ لأَعْرَبَهُ فكذلك إذا وَصَفَ بِهِ الأَسْماءَ؛ لأنَّ المُفْرَدَ إذا وُصِفَ بِهِ الاسْمُ لا يَكُونُ إلَّا اسْمًا، فلا فَرْقَ بينَ كَوْنِهِ اسْمًا صِفةً وبينَ كَوْنِهِ اسْمًا غيرَ صِفةٍ في ما يُوجِبُ ذلك، فهذا الوَجْهُ.

وإنْ جَعَلْتَهُ حِكايةً[٤] فهو كَقَوْلِها:

فَما ماءُ مُزْنٍ أَيَّ ماءٍ تَقُولُهُ . . . . . [١]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٢، (هارون) ٣/ ٤٥٠.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٤ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٣، (هارون) ٣/ ٤٥٢، والبيت من الرجز، وهو للعجاج، كما في: ديوانه ١/ ٢٠٣- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٠- والممتع ٢/ ٦٢٧.

(٤) نقل ابن خروف في تنقيح الألباب ٥١٣ هذه الحاشية إلى هنا، ثم قال: «انتهى»، وعزاها إلى الفارسي. وانظر كلام الفارسي عليها في: الشيرازيات ١/ ٢١٤.

أيْ: يُوصَفُ بذلك، ويُقالُ فيهِ ذلك.

قال سيبويه: «فَرَدَّهُ إلى أَصْلِهِ حَيْثُ اضْطُرَّ»(٢).

في نُسْخةِ (مح): يعني: قَوْلُهُ «مِنْ عَلُ يا فَتَي» محذوفةُ اللامِ، فلمّا اضْطُرَّ رَدَّ اللامَ وهي الواوُ، فلو كانَ اسْمًا لرَجُلٍ لقُلْتَ في (عَلُ): (عُلَيٌّ).

قال سيبويه: «كَمَا رَدَّ ما كانَ مِنْ بَنَاتِ الياءِ إلى أَصْلِهِ حِينَ اضْطُرَّ»(٣).

(فا): قَوْلُهُ: «كَما رَدَّ ما كانَ مِن بَناتِ الياءِ»، يُرِيدُ ما كانَ مِن بناتِ الاعتلالِ، فذَكَرَ الياءَ لدَلالتِها على ذلك؛ ألا تَراهُ اسْتَشْهَدَ على ذلك بِما هو من بَناتِ الواوِ. [٣/ ١١٠أ]

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (ذِهْ ذُيَيَّةٌ) لو كانَتِ امْرَأَةً؛ لأنَّ الهاءَ بَدَلٌ من الياءِ، كَما كانت الميمُ في (فَمٍ) بَدَلًا مِنَ الواوِ»(٤).

(فا)(٥): الهاءُ بَدَلٌ مِن ⁽الياء التي هي عَيْنٌ⁽(٦)، يعني في (ذِهْ)، كَما أَنَّ

---

(١) من الطويل، وهو صدر عجزه: (تَحَدَّرَ مِنْ غُرٍّ طِوَالَ الذَّوَائِبِ)، وهو لأم فَروةَ الغَطفانية، كما في: الحيوان ٣/ ٥٤، ٥/ ١٤٢، وقيل: هو لعاتكة الـمُرِّية، كما في: زهر الآداب ١/ ١٦٧- وتاريخ مدينة دمشق ٤٥/ ٩٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٣، (هارون) ٣/ ٤٥٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٣، (هارون) ٣/ ٤٥٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٣، (هارون) ٣/ ٤٥٣.

(٥) انظر: تنقيح الألباب ٥١٤.

(٦) كذا في (م٥)١٦٥ب، وفي حواشي الشرقية: «بدل من العين»، وقوله: «يعني في ذه» ليس في (م٥).

مِيمَ (فَمٍ) بَدَلٌ مِن الواوِ التي هي عَينٌ.

قال أبو العباس[١]: «لأنَّ الهاءَ ليس مِمَّا يُؤَنَّثُ بهِ، والياءُ يُؤَنَّثُ بِها، تقولُ: (أَنْتِ تَفْعَلِينَ)، فأمَّا قَوْلُك: (هذِهِي) و(ذِهِي) -بالياءِ- فالياءُ زائِدةٌ زِيدَتْ لِخَفاءِ الهاءِ، كما تُزَادُ في الهاءِ التي هي عَلامةُ الضَّمِيرِ في (هِيَ)، فإذا كانتْ كذلك فليس في الكلمةِ جَمْعٌ بينَ العِوَضِ والـمُعَاضِ مِنْهُ، مِثْلُ (فَمَوَيْهِما[٢])».

عند (ب) و(ح).

قال سيبويه: «ولو كَسَّرْتَ (ذِهْ) للجَمْعِ لأَذْهَبْتَ هذهِ الهاءَ»[٣].

أبو عليٍّ: جَمْعُهُ (أَذْيَاءٌ)[٤].

قال سيبويه: «وإذا خَفَّفْتَ (أَنْ) ثمَّ حقَّرتها رَدَدْتها إلى التَّضْعِيفِ»[٥].

تصغيرُ (أَنْ): (أُنَيْنٌ)، وكذلك تصغيرُ (إِنْ)[٦].

---

(١) كذا في (م٥)١٦٥ب، وليس في حواشي الشرقية، وبدله في التعليقة ٣/ ٢٩٩ «قال أبو علي»، وما بعد «علامة المضمر» ليس في (م٥) والتعليقة.

(٢) يشير إلى بيت الفرزدق (انظر: ديوانه ٢/ ٢١٥- والخزانة ٤/ ٤٦٠):

هُمَا نَفَثا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ... عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٣، (هارون) ٣/ ٤٥٣.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٥ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٣، (هارون) ٣/ ٤٥٤.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٥ب.

قال سيبويه: «فتَحْمِلُهُ على الأَكْثَرِ، والأَكْثَرُ أنْ يكونَ النُّقْصانُ ياءً، ألا تَرى أنَّ (ابْنٌ) و(اسْمٌ) و(يَدٌ) وما أَشْبَهَ هذا إِنَّما نُقْصانُهُ الياءُ»[1].

(فا): يُرِيدُ أنَّ نُقْصانَهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، فذَكَرَ الياءَ لأنَّها حَرْفُ عِلَّةٍ.

وجَعْلُ المحذوفِ منها ياءً خَطَأٌ[2]؛ بدَلالةِ (بِنْتٍ) وأنَّ الاسْمَ تَنْوِيهٌ للدَّلالةِ، فالاشْتَقاقُ يَدُلُّ على أنَّهُ مِن (سَمَوْتُ).

كذا قال (ح)، وقد أَحْسَنَ؛ ألا تَرى أنَّهُ قالَ في البابِ الذي يَلِي هذا البابِ: «إنَّما ذَهَبَ مِن (ابْنٍ) و(اسْمٍ) اللامُ، وأنَّهما الياءُ والواوُ»[3]، فلو كان اقْتِصارُهُ على ذِكْرِهِ الياءَ لأنَّهُ ياءٌ -لا لِمَا ذَكَرْنا- لَمَا قالَ ذا بِعَقِبِهِ.[٣/ ١١٠ب]

هذا بابُ تَحْقِيرِ ما كانتْ فيهِ تاءُ التأنيثِ

قال سيبويه: «لأنَّهم أَلْحَقُوها الاسْمَ للتأنيثِ، وليستْ بِبَدَلٍ لازِمٍ كياءِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٤، (هارون) ٣/ ٤٥٤.

(٢) يعني: أن فهم كلام سيبويه على أنه يريد أن المحذوف ياءٌ خطأٌ، بل يريد أنه حرف علة. واستحسن هذا الفارسي في باقي الحاشية. وقد جعله على ظاهره الرماني وابن خروف، فالرماني في شرحه ٤/ ٧٠أ جعله اعتمادًا من سيبويه على أن التصغير يصير الواو ياءً. وابن خروف في تنقيح الألباب ٥١٥، جعله «أحسن وأملح صنعة»؛ لأنه «ذكر في (ابن) و(اسم) أن الناقص منهما الياء لكونها رابعة فيهما، وإلَّا فهي واوٌ فيهما قبل دخول الهمزة».

(٣) الكتاب ٣/ ٤٥٥، قال: «وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا ذَهَبَتْ مِنِ (اسْمٍ) وَ(ابْنٍ) اللامُ وَأَنَّهَا الْوَاوُ أَوِ الْيَاءُ قَوْلُهُمْ: (أَسْمَاءٌ) وَ(أَبْنَاءٌ)».

(عِيدٍ)، وليستْ كنُونِ (رَعْشَنٍ) لازِمةً»[١].

في (نُسخةٍ): يعني: أَنَّهُ إذا أَرادَ أَنْ يَبْنِيَ الاسْمَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ، وأَنْ تكونَ التاءُ فيه مُلْحِقةً وتكونَ للتأنيثِ فأَشْبَهَ نُونَ (رَعْشَنٍ)، ولا تكونُ مِثْلَ الهاءِ؛ لأنَّها مُلْحِقةٌ، فإذا بَلَغَ الحَرْفُ أَصْلَهُ ذَهَبَتِ التاءُ التي كانت مُلْحِقةً وكانت للتأنيثِ، وصارت للتأنيثِ.

[قال أبو العباس][٢][٣]: ياءُ (عِيدٍ) عنده مُبْدلةٌ من الواوِ بَدَلًا لازِمًا، والدليلُ على ذلك قَوْلُهم (أَعْيادٌ)، وليس في (أَعْيَادٍ) ما تُقْلَبُ له الواوُ.

قال أبو العباس[٤]: [إنَّما قِيلَ (أَعْيَادٌ) لِيُفْرَقَ بينَ جَمْعِ (عُودٍ) و(عِيدٍ)][٥].

قال سيبويه: «تَجْمَعُ الاسْمَ الذي هِيَ فيهِ كما تَجْمَعُ ما فيهِ الهاءُ»[٦].

(فا)[٧]: أيْ: تَجْمَعُ (أُخْتٌ) (أَخَواتٍ)، كما تَجْمَعُ (ثُبَةٌ) (ثُبَاتٍ)، فتُسْقِطُ التاءَ كما تُسْقِطُ الهاءَ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٤، (هارون) ٣/ ٤٥٥.

(٢) كذا في (م٥)١٦٦أ، وليس في حواشي الشرقية، وليس فيها قوله: «بدلًا لازمًا».

(٣) التعليقة ٣/ ٣٠٠.

(٤) التعليقة ٣/ ٣٠٠، وانظر: تنقيح الألباب ٥١٦.

(٥) كذا في (م٥)١٦٦أ، وفي حواشي الشرقية: «إنما قالوا (أَعْيادٌ) لِيَفْرُقُوا بينَ جمعِ (عِيدٍ) وجمعِ (عُودٍ)».

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٤، (هارون) ٣/ ٤٤٥.

(٧) انظر: التعليقة ٣/ ٣٠٠.

قال سيبويه: «لم تَحْتَمِلْ أنْ تَثْبُتَ معَ الحَرْفَينِ»[(١)].

(فا)[(٢)]: الحَرْفانِ: الفاءُ والعَينُ. [٣/ ١١١أ]

قال سيبويه: «وفي (هَنٍ): (هُنَيْهٌ)، يَجْعَلُها بَدَلًا مِنَ الياءِ كَما جَعَلُوا الهاءَ بَدَلًا مِنَ الياءِ في (ذِهْ)»[(٣)].

في (أُخْرى): «وفي (مَنْتٍ): (مُنَيَّةٌ)».

عند (ب): «(هُنَيَّةٌ)»، (فا): ليس بشَيْءٍ[(٤)].

عند (ب): «يعني: أنَّه يَجْعَلَ الهاءَ بَدَلًا مِن الياءِ إذا قال (هُنَيَّةٌ)».

وفي العَمُودِ (هُنَيْهٌ)، وهو القِياسُ والصحيحُ الذي في كِتابِهِ، ويُطابِقُ هذا التفسيرَ.

(فا): كأنَّكَ قُلْتَ (هُنَيٌّ)، ثمَّ أَبْدَلْتَ، وليستْ بَدَلًا من الواوِ، بلْ بَدَلٌ من الياءِ التي هي بَدَلٌ من الواوِ[(٥)].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٤، (هارون) ٣/ ٤٤٥.

(٢) انظر: التعليقة ٣٠٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٤، (هارون) ٣/ ٤٤٥، و(هُنَيْهٌ) كذا في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠٧أ]- و(م٥)١٦٦أ، وجاء في الشرقية (هُنَيَّةٌ)، وقد خَطَّأَ الفارسي هذا الضبطَ في حاشيته القادمة.

(٤) عن قوله: «هُنَيْهَةٌ»، وانظر تعليقًا على ذلك لابن السراج بعد ثلاث حواشٍ.

(٥) أيْ: أن الهاء في (هُنَيْهٌ) بدل من الياء في (هُنَيٍّ)، والياءُ في (هُنَيٍّ) بدل من الواو في (هُنَيْوٍ). المقتضب ٢/ ٢٧٠- وسر الصناعة ٢/ ٥٦٠.

قال سيبويه: «أَلَا تَرى أنَّها في الوَصْلِ تاءٌ، ولأنَّهم لا يُؤَنِّثُونَ بالتاءِ شَيْئًا إلَّا شَيْئًا علامتُهُ في الأَصْلِ الهاءُ»[1].

قال أبو العبَّاسِ: قَوْلُهُ: «في الأَصْلِ الهاءُ»، أيْ: يُوقَفُ عليهِ بالهاءِ[2].

(فا): بدَلالةِ قَوْلِهم في الوَقْفِ (طَلْحَتْ).

(فا): أي: في الوَقْفِ، جَعَلَ الوَقْفَ أَصْلًا للهاءِ، وكذلك هو؛ لأنَّ الوَقْفَ على التاءِ في الأَسْماءِ نادِرٌ شاذٌّ.

قال سيبويه: «كما لا تكونُ علامةُ ما يَجِيءُ على أَصْلِهِ مِنَ الأسماءِ التاءَ»[3].

(فا)[4]: تقديرُ الكلامِ: كما لا تكونُ التاءُ علامةً تَجِيءُ على أَصْلِها في الأسماءِ.

(فا): أيْ: لا تَجِيءُ التاءُ على أَصْلِها في الأسماءِ، وإنَّما تكونُ في الوَقْفِ هاءً، وفي الوَصْلِ تاءً.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٤، (هارون) ٣/ ٤٥٦.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٦أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٤، (هارون) ٣/ ٤٥٦، كذا في الشرقية- و(ح٦)١٣٤أ، وجاء بلفظ: «.... علامةَ .... التاءُ» في ابن دادي٢٨٥أ، وبلفظ: «.... علامةً يجيء .... التاءُ» في (م٥)١٦٦أ، وما في ابن دادي و(م٥) هو الموافق لتفسير الفارسي القادم.

(٤) انظر: التعليقة ٣/ ٣٠٣.

هذا بابُ تَحْقيرِ ما حُذِفَ منْهُ ولا يُرَدُّ في التَّحْقيرِ ما حُذِفَ منْهُ

(س): جُمْلةُ هذا البابِ أَنَّهُ لا يكونُ من الثلاثةِ إلَّا حَرْفُ لِينٍ: ياءٌ، أو واوٌ، أو حَرْفٌ خَفِيٌّ مِثْلُها وهي الهاءُ، أو يكونُ مُضاعَفًا فيُحْذَفُ استثقالًا كما حُذِفَ هذا لِخَفائِهِ.

قال سيبويه: «كالتاءِ التي ذَكَرْنا والهاءِ»(١).

(س): يعني التاءَ في (أُخْتٍ) ونحوِها، وهاءَ التأنيثِ. [٣/ ١١١ب]

قال سيبويه: «ومِن ذلك قَوْلُهُم في (هارٍ) (هُوَيْرٌ)، وإنَّما الأَصْلُ (هائِرٌ)، غيرَ أنهم حَذَفُوا الهمزةَ، كما حَذَفُوا ياءَ (مَيْتٍ)، وكِلاهُما بَدَلٌ مِن العَينِ»(٢).

(فا)(٣): الدَّليلُ على أنَّ المحذوفَ مِنْ (مَيْتٍ) العَينُ ظُهُورُ الياءِ.

(ب) عن (س)(٤): قَوْلُهُ: «وكِلاهُما بَدَلٌ ....» يعني: أنَّ الياءَ في (مَيِّتٍ) الثانيةَ بَدَلٌ مِن الواوِ، والهمزةَ في (هائِرٍ) بَدَلٌ مِن واوٍ؛ لأَنَّهُ مِن (هارَ يَهُورُ)، مِثْلَ (يَقُومُ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٤، (هارون) ٣/ ٤٥٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٦.

(٣) انظر: التعليقة ٣/ ٣٠٤.

(٤) انظر: التعليقة ٣/ ٣٠٥.

قال سيبويه: «كما قالوا (أُبَيْنُونَ)، كأنَّهم حَقَّرُوا (أَبْنَى)»[١].

(فا): (أَبْنَى) مَقْصُورٌ؛ لأنَّ تحقيرَ الممدودِ (أُبَيْنَاءٌ)، مِثْلَ (أُجَيْمَالٍ).

(فا)[٢]: (أَبْنَى) المقصورُ هو واحِدٌ في المعنى بِمَعْنَى (ابْنٍ)، ثمَّ جُمِعَ، وليس هو (أَفْعَالٌ) مقصورةً؛ لأنَّهُ لم يَأْتِ (أَفْعَالٌ) مقصورةً، كما أَتَتْ (فِعَالٌ) و(فَعُولٌ) مقصورةً، ولا هو (أَفْعُلٌ)، كـ(زَمَنٍ وأَزْمُنٍ)؛ لأنَّ (أَفْعُل) و(أَفْعَال) لا يُجْمَعانِ بالواوِ والنُّونِ، لم يَأْتِ ذلك في جَمْعِ الجَمْعِ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (مُرٍ) و(يُرِي)، قالوا (مُرَيٌّ) و(يُرَيٌّ[٣]**) ....**

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٦.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ٥١٨.

(٣) جاءت الكلمة غير منونة في: نسخة ابن دادي ٢٨٥ب- ونسخة (س) كما في الحاشية الآتية، وجاءت منونة في باقي النسخ التي عندي. وذكر الفارسي في مختار التذكرة ٣٧٩ أن الكلمة جاءت في نسخة غير منونة، وفي نسخة أخرى (يُرَيٍّ) بياء مشددة وكسرتين [كذا في مخطوطة الكتاب، وهو الصواب الموافق لتخريج الفارسي إياها، وغيَّرها المحقق إلى (يُرَيْءٍ)، وهذا ضبط على رأي أبي عمرٍو لا سيبويه].

وفي تصغير (يُرِي) علمًا خمسة أقوال: ١-(يُرَيُّ) غير مصروف، وهو قول سيبويه هنا. ٢-(يُرَيٌّ) مصروفًا، وهو قياس قول عيسى. ٣-(يُرَيٍّ)، وهو قول الأخفش في الحاشية الآتية. ٤-(يُرَيْءٍ) منونًا، وهو قول أبي عمرٍو والمازني. ٥-(يُرَيْئِي) غير منون، وهو قول يونس.

وقد نص سيبويه هنا أن مذهبه في الباب كله عدم رد المحذوف في التصغير إن غَنِي المثال عنه، فقال في ترجمة الباب: «باب تحقير ما حُذِف منه ولا يُرَدُّ في التحقير ما حُذِف منه»، فلذا تصغير (مَيْتٍ) و(هارٍ) و(يَضَعُ) عنده هو: (مُيَيْتٌ) و(هُوَيْرٌ) و(يُضَيْعُ). وتصغير (يُرِي) عنده (يُرَيُّ)

=

وَأَمَّا يُونُسُ فَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ فِي (مُرٍ): (مُرَيْءٍ) مِثْلَ (مُرَيْعٍ)، وَفِي (يُرِي): (يُرَيْءٍ)، يَهْمِزُ وَيَجُرُّ؛ لَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ يَاءِ (قَاضٍ)»[1].

ﷺ قال أبو الحسَنِ: ينبغي أنْ يَقُولَ (مُرَيٍّ) و(يُرَيٍّ[2]) ، فتَرُدَّ الهمزةَ مُخَفَّفةً، وليس هذا بموضِعِ ثلاثِ ياءاتٍ فتَحْذِفَ الآخِرةَ؛ لأنَّ الوُسْطى همزةٌ مُخَفَّفةٌ.

ويُونُسُ كأَنَّهُ أَرادَ هذا، ولكنَّهُ هَمَزَ، وكان ينبغي له أنْ يُخَفِّفَ؛ لأَنَّهُ حَقَّرَ مُخَفَّفًا، ولا يَدْخُلُ عليهِ (ناسٌ) ولا (ميْتٌ)، إلَّا أنْ يكونَ (مُرٍ) و(يُرِي)

بالحذف والمنع من الصرف. ونسختا (يُرَيٌّ) بالحذف والتنوين و(يُرَيٍّ) بالتنوين وعدم الحذف: مخالفتان لصريح كلامه ومذهبه!

انظر: الأصول ٣/ ٥٦- وشرح السيرافي ٤/ ١٩٧- والخصائص ٣/ ٧٣- وشرح المفصل ٥/ ١٢١- وشرح الكافية الشافية ٤/ ١١٩١- وشرح الشافية ١/ ٢٢٤- والارتشاف ١/ ٣٦٥- وتوضيح المقاصد ٥/ ١١٠- والهمع ٦/ ١٣٧.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٦. وهذا لفظ الشرقية سوى (يُرَيُّ). وعبارة: «مِثْلَ (مُرَيْعٍ)» ليست في الرباحية [انظر: ح(١)١٠٧أ]- ونسخة ابن دادي ٢٨٥ب.

(٢) جاءت الكلمة في النسخ بإثبات الياء (يُرَيِّي). والذي في كتب النحو أن المنقوص العلم المستحق لمنع الصرف: جمهور البصريين كأبي عمرٍو وابن أبي إسحاق والخليل وسيبويه ينونونه ويعاملونه كالمنقوص النكرة، وأما يونس وعيسى من البصريين فيثبتان الياء ساكنة رفعًا، وعليها فتحة نصبًا وجرًا. وعليه يكون الأخفش من جمهور البصريين، فقياس مذهبه هنا (يُرَيٍّ) بالتنوين، ويدل لذلك أن الكلمة السابقة (مُرَيٍّ) جاءت في النسخ أيضًا بإثبات الياء، ولا خلاف في تنوينها لعدم المانع من الصرف. انظر: الكتاب ٢/ ٥٧- وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٦- وتوضيح المقاصد ٤/ ١٦٦- والتصريح (بحيري) ٤/ ٢٨٠.

محذوفًا ليس على التَّخْفيفِ، وهذا لا يَجُوزُ أنْ يُدَّعَى؛ لأنَّ الحَرْفَ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ مُخَفَّفًا هكذا، فكَيْفَ يَجُوزُ أنْ يُقالَ: محذوفٌ.

أي: على (مُفِل)، و(يُفِل)[1].

أي: على (مُفَيْلٌ)، و(يُفَيْلُ) لا ينصرف[2].

في (س): قالوا (يُرَيٌّ).

قال (فا)[3]: ليس الصَّرْفُ بشيءٍ[4]، ولا يجوزُ على (أُحَيٍّ) في قَوْلِ عِيسى[5]؛ لأنَّهُ لم يَحْدُثْ له في التحقيرِ نَقْصٌ عن مِثالِ فِعْلِهِ، ولا كُرِهَ فيهِ في التحقيرِ ما لا يُكْرَهُ في الفِعْلِ، كما كانَ ذلك في (أُحَيٍّ) في قَوْلِ عِيسى.

قال سيبويه: «ومَنْ قالَ (هُوَيْئِرٌ) فإنَّهُ لا ينبغي لَهُ أنْ يَقِيسَ عليهِ»[6].

قال أبو عثمان[7]: أنا أقُولُ في هذا: إنَّ الأَجْوَدَ الرَّدُّ، نحوُ (هُوَيْئِرٍ)

---

(١) حاشية على (مُرٍ) و(يُرِي). وقد نقلت هذه الحاشية من حواشي نسخة ابن دادي ٢٨٥ب.

(٢) حاشية على (مُرَيٌّ) و(يُرَيٌّ). وقد نقلت هذه الحاشية من حواشي نسخة ابن دادي ٢٨٥ب.

(٣) انظر: مختار التذكرة ٣٧٩.

(٤) يحشِّي الفارسي هنا على تنوين (يُرَيٌّ) الواردة في بعض النسخ.

(٥) (أُحَيٌّ) تصغير (أَحْوَى)، وسيبويه لا يصرفه وعيسى يصرفه، انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٢- والبصريات ١/ ٣١٥-والخصائص ٣/ ٧٢- وشرح المفصل ٥/ ١٢٦- وشرح الشافية ١/ ٢٣٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٧.

(٧) انظر مذهبه هذا في: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٢٦]- والأصول ٣/ ٥٧- والخصائص ٣/ ٧١- وتنقيح الألباب ٥١٧- وشرح المفصل ٥/ ١٢١- وشرح الشافية ١/ ٢٢٤.

ونَحْوِهِ؛ لأنِّي لا أُسْقِطُ العَينَ في التصغيرِ.

قال سيبويه: «لأنَّهم إنَّما حَذَفُوا أَلِفَ (أُناسٍ)»[1].

عند (ب): (أُناسٌ) (فُعَالٌ)، الهمزةُ [فيه فاءٌ].

(فا): يَدُلُّك على ذلك قَوْلُهم (إِنْسٌ)[2].

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك رَجُلٌ يُسَمَّى بـ(يَضَعُ)، تقولُ (يُضَيْعُ)»[3].

قال (ب): قال (س)[4]: (يُوَيْضِعُ) أَجْوَدُ، وكذلك يَرى أبو عُثمانَ[5] عُثمانَ[5] في هذا كُلِّهِ الرَّدَّ.

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (خَيْرًا مِنْكَ) و(شَرًّا مِنْكَ) قُلْتَ (خُيَيْرٌ مِنْكَ) و(شُرَيْرٌ مِنْكَ)»[6].

(أُخْرى): أبو الحسَنِ: لا ينبغي أنْ يُرَدَّ؛ لأنَّك إنَّما تَرُدُّ ما هو مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، فأَمَّا هذا فلا اختلافَ فيهِ.

قال (س): أَصْلُ (أَفْعَلَ مِنْكَ) أنْ يكونَ في أَوَّلِهِ الهمزةُ. [٣/ ١١٢أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٧.

(٢) انظر: المقتضب ١/ ٣٣- والخصائص ٢/ ٢٨٥- وتنقيح الألباب ٥١٩ ومنه التكملة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٧.

(٤) انظر: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٢٦]- وشرح السيرافي ٤/ ١٩٨.

(٥) انظر: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٢٦]- والأصول ١/ ٥٧- وشرح المفصل ٥/ ١٢١- وشرح الشافية ١/ ٢٢٤.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٧.

هذا بابُ تَحْقِيرِ كُلِّ حَرْفٍ كانَ فيهِ بَدَلٌ

قال سيبويه: «فأمّا (عِيدٌ) فإنَّ تَحْقِيرَهُ (عُيَيْدٌ)؛ لأنَّهم لَزِمُوا هذا البَدَلَ، قالوا (أَعْيَادٌ)، ولم يقولوا (أَعْوَادٌ)»[1].

(فا)[2]: أيْ: لَزِمَتِ الياءُ الـمُنْقَلِبةُ من الواوِ في (عِيدٍ) في التصغيرِ كما ثَبَتَتِ الهمزةُ الـمُبْدَلةُ من واوِ (قائِلٍ) في التصغيرِ في قَوْلِك (قُوَيْئِلٌ)، ولم يُرَدَّ واحِدٌ مِنْهما إلى أَصْلِهِ.

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ: فقَدْ يقولونَ (دِيَمٌ)»[3].

(فا): تحريرُ السُّؤَالِ، أيْ: لا يَرُدُّونَ الواوَ في الجَمْعِ كما لم يَرُدُّوا في جَمْعِ (أَعْيَادٍ) الواوَ، فهَلَّا لم يَرُدُّوا الواوَ في تصغيرِ (دِيمَةٍ)؛ إذْ لم يَرُدُّوها في جَمْعِهِ؟

قال (س): «(فِعَلٌ) ما كان في واحِدِهِ الواوُ كانَ في تكسيرِهِ، وما أُبْدِلَ في واحِدِهِ أَبْدِلَ في تكسيرِهِ».

وقال: «يقولون في ثَوْرِ الأَقِطِ (ثِوَرَةٌ)»، يعني: على القِيَاسِ. [٣/ ١١٢ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٨، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٤ب]: «ألزموا»، وفي (م٥)١٦٤أ: «ألزموه».

(٢) انظر: التعليقة ٣/ ٣٠٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٥، (هارون) ٣/ ٤٥٨.

قال سيبويه: «وكذلك إذا حقَّرْتَ (الصِّلاءَ)، تقولُ (صُلَيٌّ)»[١].

(فا): (صَلاءٌ) مفتوحةَ الأَوَّلِ قد ذَكَرَها قَبْلَ انْقِضاءِ البابِ[٢].

قال سيبويه: «وأمَّا (أَلاءَةٌ) و(أَشاءَةٌ) فـ(أُلَيْئَةٌ) و(أُشَيْئَةٌ)»[٣].

(فا): (أَلاءَةٌ) مِثْلُ (أَلاعَةٍ)، فأمَّا (آءَةٌ)[٤] فلا يَجُوزُ في ذا البابِ.

قال (س): (أَلاءَةٌ): شَجَرةٌ[٥]، وتقديرُ تصغيرِها (أُلَيِّعَةٌ).

(فا): هُنا يعني في (أَلاءَةٍ)، يقولُ: إنَّ المهموزَ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدةٍ حُكْمُها حُكْمُ الهمزةِ حتَّى يَرِدَ دَلِيلٌ، أيْ: كانَ (ألاءَةٌ) و(أَشَاءَةٌ) خَلِيقًا أنْ لا يَلْزَمَهُ الهمزُ، كما لم يَلْزَمْ -ما عداهُ من الياءاتِ المهموزةِ- الهَمْزُ.

قال سيبويه: «ولأنَّهم لا يُثْبِتُونَ هذهِ الأَلِفَ»[٦].

(فا): أيْ: لا يُثْبِتُونَها في التحقيرِ، كما لم يُثْبِتُوا الهمزةَ التي هِيَ بَدَلٌ مِن الياءِ أو الواوِ في التحقيرِ في مِثْلِ (قَضَاءٍ) و(كِسَاءٍ). [٣/ ١١٣أ]

قال سيبويه: «وكذلك (البَرِيَّةُ) تَهْمِزُها، فأمَّا (النَّبِيُّ) فإنَّ العَرَبَ قَدْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٦، (هارون) ٣/ ٤٥٩.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٦١، قال: «كما أنك لو كَسَّرْتَ (صَلاءَةً) رَدَدْتَ الياءَ، فقُلْتَ (أَصْلِيَةٌ)».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٦، (هارون) ٣/ ٤٥٩.

(٤) كُتِبَت في النسخ (أَاأَةٌ)، وكَتَبتُها على مصطلح الإملاء.

(٥) انظر: الصحاح (ألا) ٦/ ٢٢٧١، وفيه: «شجر حسن المنظر مرُّ الطعم».

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٦، (هارون) ٣/ ٤٥٩.

اخْتَلَفَتْ فيهِ .... وأمَّا (النُّبُوَّةُ) فلو حَقَّرْتَها هَمَزْتَ»[١].

(فا): أيْ: تَهْمِزُ (البَرِيَّةَ) في التحقيرِ لا في التكسيرِ، ألا تَرى أَنَّك لو كَسَّرْتَها لقُلْتَ (بَرَايا).

(فا): ليس في (النُّبُوَّةِ) مِثْلُ (أَنْبِياءَ)، فيُجْرَى في التحقيرِ مُجْرَى التكسير.

(فا): الفَرْقُ بينَ (بَرِيَّةٍ) و(نَبِيٍّ) أَنَّهُ قد قِيلَ (أَنْبِيَاءُ)، فجازَ أنْ يُحَقَّرَ (نَبِيٌّ) على هذا القَوْلِ غَيْرَ مَهْمُوزٍ، و(بَرِيَّةٌ) لم يأْتِ في الجَمْعِ غيرَ مهموزٍ.

قُلْتُ له[٢]: (بَرَايا) غيرُ مهموزٍ؟

قالَ: هذا لا يَدُلُّ على تَرْكِ همزةِ (بَرِيَّةٍ)، كما لا يَدُلُّ (خَطَايَا) على أنَّ الواحِدَ غيرُ مهموزٍ؛ لأنَّ هذا تغييرٌ يَلْحَقُ في الجَمْعِ لا للبَدَلِ في الواحِدِ.

الإِشْكالُ في (بَرِيَّةٍ) أنَّ البَدَلَ في هَمْزَتِها ليس هو القياسَ، كما ليس هو على القِياسِ كـ(أُفَيِّسٍ) و(مَقْرُوٍّ)، وإنْ وافقَهُ؛ لأنَّها لم تَأْتِ مهموزةً، فلو كان البَدَلُ فيها على القِياسِ فجاءت مَرَّةً مهموزةً ومَرَّةً على بَدَلِ القِياسِ؛ لأنَّ بَدَلَ القِياسِ لا يُلازِمُ.

قال (ب): «إنَّما أَبْدَلُوا في الجَمْعِ لأنَّهُ كان يَجْتَمِعُ ثلاثةُ أَحْرُفٍ من

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٦، (هارون) ٣/ ٤٦٠.

(٢) القائل أحد تلاميذ الفارسي، ولعله القصري.

جِنْسٍ واحِدٍ، وفي التصغيرِ ليس كذلك؛ لأنَّ التاءَ ليست كالهمزةِ».

يعني: في (بَرِيَّةٍ).

(فا): أيْ: تَحْذِفُ ياءً في التحقيرِ، وكان الأَصْلُ عندَه الهمزَ، وإنَّما لم يُرَدَّ في تصغيرِ (نَبِيٍّ) على قَوْلِ مَن قالَ (أَنْبِيَاءُ) -وإنْ كان أَصْلُهُ الهمزَ- كما لم يَرُدَّ الواوَ في (عِيدٍ) فتقولَ (عُوَيْدٌ)، وإنْ كانَ أَصْلُهُ الواوَ.

قال سيبويه: «ذا القِياسُ؛ لأَنَّهُ مِمَّا لا يَلْزَمُ»[1].

أيْ: لا يَلْزَمُ التَّخْفِيفُ، وهو في مَنْ لُغَتُهُ (نُبَآءُ)، وليس يُرِيدُ أنَّ الهمزَ مِمَّا لا يَلْزَمُ.

وفي (أُخْرى): «لأَنَّهُ مِمَّا[2] يَلْزَمُ» بحَذْفِ (لا)، وما أَخْلَقَ أنْ تكونَ (لا) وَقَعْتَ خطأً.

قال سيبويه: «والقَوْلُ فيهِ: أنَّ (شَاءً) مِن بَناتِ الياءاتِ، أو الواواتِ التي تكُونُ لامَاتٍ، و(شَاةً) مِن بَناتِ الواواتِ التي تِكُونُ عَيْناتٍ ولامُها هاءٌ»[3].

(شَاءٌ) قد تَوَالى فيهِ إِعْلالانِ على هذا القَوْلِ، والدَّلِيلُ على أنَّ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٦، (هارون) ٣/ ٤٦٠.

(٢) في النسخ: «لا»، والصواب «مِمَّا»، لأن بقية الحاشية تنص على ذلك بقولها «بحذف (لا)».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٦، (هارون) ٣/ ٤٦٠.

الهمزةَ ليست أَصْلًا قَوْلُهم (شَوِيٌّ) و(شُوَيٌّ)، وقَوْلُهم كُلِّهم (شاوِيٌّ)، فأَلْزَمُوا الواوَ ههنا، ولم يَقُلْهُ أَحَدٌ بالهمزِ لِيَدُلُّوا على أنَّ أَصْلَهُ غيرُ الهمزِ.

فإنْ قُلْتَ: (شَوِيٌّ) كـ(بَرِيَّةٍ).

فهذا قليلٌ لا يُقاسُ عليهِ، ولُزُومُ (شاوِيٍّ) يَدُلُّ على أَنَّهُ ليس كـ(بَرِيَّةٍ).

وجَعَلَهُ أَصْلَيْنِ لاسْتِوائِهِما في التَّصَرُّفِ، وليس كذلك (هُنَيَّةٌ) و(هُنَيْهَةٌ)؛ لأَنَّهُ ليس لـ(هُنَيْهَةٍ) مِن التَّصَرُّفِ ما لـ(هُنَيَّةٍ)، تقولُ (هَنَوَاتٌ)، ولم يَأْتِ مِن (هُنَيْهَةٍ) مِثْلُ ذلك، فلذلك جَعَلَ (هُنَيَّةً) أَصْلًا.

وقال: الهاءُ بَدَلٌ مِن التاءِ، وكذلك (سَنَةٌ) و(عِضَةٌ)؛ ألا تَرى أَنَّكَ تقولُ (شُوَيْهَةٌ) و(شِيَاهٌ)، و(شَاوِيٌّ) و(شُوَيٌّ)، و(سانَهْتُ) و(مُسَاناةٌ) و(سُنَيْهَةٌ)، و(عِضَاهٌ) و(عِضَوَاتٌ)، فيَتَصَرَّفُ الطَّرَفانِ.

قال سيبويه: «ومِنْ ذلك -أيضًا- (قِيرَاطٌ) و(دِينَار)، تَقُولُ (قُرَيْرِيطٌ) و(دُنَيْنِيرٌ)؛ لأنَّ الياءَ ....»[1].

في (أُخرى): «لأَنَّ الياءَ بَدَلٌ مِن الرَّاءِ والنُّونِ، ولم يَلْزَمْ ....». [٣/ ١١٣ب]

(فا): «مِنَ الرَّاءِ والنّونِ»، أيْ: من الرَّاءِ في (قِرَّاطٍ)، والنُّونِ في (دِنَّارٍ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٧، (هارون) ٣/ ٤٦٠.

قال سيبويه: «كما أنَّكَ لو كَسَّرْتَ (صَلاءَةً) رَدَدْتَ الياءَ، فقُلْتَ (أَصْلِيَةٌ)، فهذهِ الياءُ لا تَلْزَمُ في هذا البابِ كما لا تَلْزَمُ ....»[1].

في (أُخْرى): «لأنَّكَ إذا صَغَّرْتَ (صَلاءَةً) رَدَدْتَ الياءَ، فقُلْتَ (صُلَيَّةٌ)، فهذه الياءُ لا تَلْزَمُ كما لا يَلْزَمُ ....».

قال سيبويه: «ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا (ذَوَائِبَ) قُلْتَ (ذُؤَيْئِبٌ)»[2].

تقديرُها (دُعَيْعِبٌ).

قال (س): كان ينبغي أنْ يكونَ (ذَآئِبُ) على مِثالِ (دَعَاعِبُ)، هذا عندي على مَذْهَبِ (س)[3] والخليلِ، فأمَّا يُونُسُ فلهُ مَذْهَبٌ آخَرُ. [٣/ ١١٤أ]

هذا بابُ تحقيرِ ما كانتِ الألِفُ بَدَلًا منْ عَيْنِهِ

قال سيبويه: «ولو حَقَّرْتَ (السَّارَ) -وأَنْتَ تُرِيدُ (السَّائِرَ)- لقُلْتَ (سُوَيْرٌ)؛ لأنَّها أَلِفُ (فاعِلٍ)»[4].

(أُخْرى): وكذلك (شَاكٌ)[5]؛ لأنَّها أَلِفُ (فاعِلٍ) على القَوْلَينِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٧، (هارون) ٣/ ٤٦١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٧، (هارون) ٣/ ٤٦١.

(٣) رمز (س) هنا في كلام المبرد يرمز لسيبويه.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٧، (هارون) ٣/ ٤٦٢.

(٥) أصله (شائِكٌ). انظر: الكتاب ٣/ ٤٦٦- والمقتضب ١/ ١١٦- والأصول ٣/ ٣٨٢- والخصائص ٢/ ٤٧٧- واللسان (شوك) ١٠/ ٤٥٣.

(فا): أيْ: لأنَّ أَلِفَ (فاعِلٍ) تُقْلَبُ واوًا في التصغيرِ والجَمْعِ جميعًا أيضًا.

قال سيبويه: «لأنَّ هذهِ الأَلِفَ مُبْدَلةٌ مِن الواوِ أَكْثَرَ، وَهْوَ غَلِطٌ مِنْهُم»[1].

عند (ب): قال (س): إنَّما قَلَبْتَ الأَلِفَ التي لا يُعْرَفُ أَصْلُها إلى الواوِ للضَّمَّةِ التي قَبْلَها.

في (نُسْخة): إنَّما صِرْتَ تَحْمِلُ هذهِ الأَلِفَ على الواوِ إذا لم تَعْرِفْ لها أَصْلًا لأنَّ الأَلِفَ تكونُ زائِدةً في مِثْلِ هذا المكانِ، وتكونُ -أيضًا- مِن الواوِ، ومعَ ذا أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يُصَغِّرُ الأَلِفَ التي مِن الياءِ في مِثْلِ هذا المكانِ بالواوِ، فيقولُ في (بابٍ): (بُوَيْبٌ).

أي: مِن العَرَبِ[2].

(س) -عند (ب)-: يعني أنَّ ما جاءَ على مِثالِ (بابٍ) -(فَعَلًا) كانَ أو (فَعِلًا)- فأَكْثَرُ ما تكونُ الأَلِفُ فيهِ مُنْقلِبةً مِن واوٍ، وما لم يَكُنْ مُشْتَقًّا نَظَرْتَ: هَلْ تَقَعُ فيه الإمالةُ؟ فإنْ كانتْ أَلِفُهُ مُمَالةً فهو من الياءِ، وإنْ كانتْ مُنْتَصِبةً لا يَجُوزُ فيها الإمالةُ فهو من الواوِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٧، (هارون) ٣/ ٤٦٢.

(٢) أيْ: غلط من العرب.

هذا البابُ قد أُمِيلَتْ فيهِ الأَلِفُ الـمُنْقلِبةُ مِن الواوِ، نحوُ (خافَ).

قَوْلُهُ: «لأنَّها مُبْدَلةٌ مِن الواوِ أَكْثَرَ»، يعني: أنَّ الأَلِفَ تُبْدَلُ مِن (فَعِلٍ) الـمُعْتَلِّ العينِ أَكْثَرَ. [٣/ ١١٤ب]

هذا بابُ تحقيرِ الأسْماءِ التي تَثْبُتُ الأَبْدالُ فيها وتَلْزَمُها

قال سيبويه: «ومِنْ ذلك -أيضًا- (أَدْؤُرٌ)»[١].

قال (س): ثَباتُ الهمزةِ في التصغيرِ خَطَأٌ، وتقولُ (أُدَيِّرٌ)[٢].

(فا)[٣]: يَدُلُّ على أنَّ الهمزَ في (أَدْؤُرٍ) مُلازِمٌ حِكايةُ أبي الحسَنِ أنَّهم يقولونَ (آدُرٌ)، أَلَا تَرى أنَّهُ لو كانت الأَلِفُ واوًا لَصَحَّتْ، فثَباتُها أَلِفًا دَلالةٌ على أنَّها الهمزةُ قُدِّمَتْ، وأيضًا فإنَّ الضَّمَّةَ مُلازِمةٌ لهذا المِثالِ، وهو (أَفْعُلٌ)، وليس كضَمَّةِ (دُلُوْ) ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[٤]؛ لأنَّ هاتَينِ لا تَلْزَمانِ هذا المِثالَ، وإذا كانتْ مُلازِمةً كانَ التقديرُ بالهمزةِ اللُّزُومَ.

قال سيبويه: «خِلافًا لبابِ (عَطَاءٍ) و(قَضَاءٍ)»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٨، (هارون) ٣/ ٤٦٣.

(٢) سيبويه يصغر (أَدْؤُرًا) على (أُدَيْئِرٍ)، والجرمي والمبرد على (أُدَيِّرٍ)، انظر: الأصول ٣/ ٥٩- وشرح الشافية للرضي ١/ ٢١٤، ٢١٦- والارتشاف ١/ ٣٧٢. وانظر: معاني الزجاج ٥/ ٣٥٨.

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٥٢٥، وفيه نقل حكاية أبي الحسن.

(٤) سورة البقرة ٢٣٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٨، (هارون) ٣/ ٤٦٣.

أي: لِمَا الهمزةُ مُبْدلةٌ فيهِ مِن لامٍ لا عَينٍ.

(عَطَاءٌ) لا تَثْبُتُ الهمزةُ في تكسيرِهِ الْبَتَّةَ، تقولُ: (أَعْطِيَةٌ) و(أَعَاطٍ)، فلا تَثْبُتُ الهمزةُ[1].

قال سيبويه: «لأنَّ (أَوَائِلَ) لو كانت على (أفاعِلَ) وكانَ مِمَّا يُجْمَعُ لكانَ في التكسيرِ تَلْزَمُهُ الهمزةُ، فإنَّما هو بمنزلتِهِ لو كانَ (أُفاعِلًا)»[2].

أيْ: لو كانتْ مُفْردةً فجُمِعَتْ على (أَفاعِلَ) لَلَزِمَتْهما في الجَمْعِ الهمزةُ.

أيْ: لو كانَ مُطَّرِدًا فجُمِعَ على (أَفاعِلَ) لَزِمَتْهُ الهمزةُ.

قَوْلُهُ: «لأنَّ (أَوائِلَ) لو كانتْ على (أَفاعِلَ) وكانَ مِمَّا يُجْمَعُ لكانَ في التكسيرِ تَلْزَمُهُ الهمزةُ فإنَّما هو بمنزلتِهِ لو كانَ (أُفاعِلًا)»، يُرِيدُ أنَّ (أَوائِلَ) لو جُمِعَ على (أَفاعِلَ) لكانَ في الجَمْعِ تَلْزَمُهُ الهمزةُ، فإنَّما (أَوائِلُ) بمنزلتِهِ لو كان مُفْردًا وَزْنُهُ (أُفاعِلٌ) في أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهما إذا جُمِعَ فهو مَهْمُوزٌ على قَوْلِ يُونُسَ وقَوْلِ سيبويهِ جميعًا، أَلَا تَرى أَنَّك لو[3] حَذَفْتَ أَلِفَ الجَمْعِ تَثْبُتُ

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٦٠أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٨، (هارون) ٣/ ٤٦٣، قوله: «أُفاعِلًا» كذا في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٦ب)]- و(م٥)١٦٩أ، وعليه الحاشية القادمة، وفي الشرقية «فَاعِلًا»، وقوله: «وكان مما يجمع» ليس في (م٥).

(٣) في (ش٣)٣٦٠أ: «إنْ».

الهمزةُ التي في (أوائِلَ)، وكذلك إنْ حَذَفْتَها مِن (أَوائِلَ) هَمَزْتَ الواوَ الثانيةَ؛ لأنَّها قَرِيبةٌ مِن الطَّرَفِ في جَمْعٍ، ففارَقَتْ بِقُرْبِها مِن الطَّرَفِ بابَ (طَواوِيسَ)، وفارَقَتْ بِكَوْنِها في الجَمْعِ (أَواوِلَ).

فإنْ قُلْتَ: لِمَ لا تَهْمِزُها في (أَواوِلَ)؟

قِيلَ: لأَنَّهُ مُفْرَدٌ، ألا تَرى (مُفَاوِضٌ) و(أَوائِلُ)، فأَحَدُهما صحيحٌ مُفْرَدٌ، والآخَرُ مُعْتَلٌّ جَمِيعٌ، والحَرْفانِ منهما عَيْنانِ، وفارِقَ تَوَالي حُرُوفِ العِلَّةِ (جَدَاوِلَ) و(مَقَادِمَ)، فأمَّا (عِوَاوِرُ) فإنَّما لم يُهْمَزْ لأَنَّهُ بَعِيدٌ مِن الطَّرَفِ؛ لأَنَّهُ في التقديرِ جَمْعُ (عُوَّارٍ)، أي: عَوَاوِيرُ، وإنْ حَذَفْتَ الهمزةَ مِن (أَوائِلَ) والواوَ الثانيةَ مِن (أَواوِلَ) وَقَعَتِ الأَلِفُ بَعْدَ الجَمْعِ، فهَمَزْتَها كما لم تَهْمِزْ[1] (سائِلٌ) لذلك.

ما بينَ العَلامَتَينِ -وهو مِن قَوْلِه: «لأَنَّ (أَوائِلَ)» إلى قَوْلِهِ: «في التكسيرِ»- ليس في نُسْخَةِ (ج) عن (ع)، وليس يُحْتاجُ إليه[2].

قال سيبويه: «ثُمَّ كَسَّرْتَهُ للجَمْعِ لَثَبَتَتْ»[3].

(فا): أَيْ: لو كَسَّرْتَ للجَمْعِ على (فُعُلٍ) -فقُلْتَ: (نُؤُرٌ)، و(سُؤُرٌ)، كـ(قَلُوصٍ) و(قُلُصٍ)- لَزِمَتِ الهمزةُ التي كانت في الواحِدِ، ولو

---

(١) كذا في النسخ، وظاهر صحة الكلام: «تهمزُ»، بحذف «لم».

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٩أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٨، (هارون) ٣/ ٤٦٤.

كَسَّرْتَها على (فَعَائِلَ) لم تَلْزَمِ الهمزةُ التي كانت في الواحِدِ، تقولُ (نَوائِرُ) و(سَوائِرُ)، فتَرْجِعُ الهمزةُ واوًا في الجَمْعِ على الأَصْلِ. [٣/ ١١٥أ]

قال سيبويه: «ونحوُ أَلِفِ (أُدَدٍ)، إنَّما هِيَ بَدَلٌ مِنْ واوِ (وُدَدٍ) .... والعَرَبُ تَقُولُ (تَميمُ بنُ وُدٍّ وأُدٍّ)»[1].

(فا): إنَّما سَوَّى بينَ الوَجْهَينِ ولم يَقْطَعْ على أنَّهُ في (الأُدِّ) معَ ثَباتِ الهمزةِ فيه وتَعَرِّيهِ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ عليها مِن لَفْظِهِ، كَما قِيلَ (تَمِيمُ بنُ أُدٍّ ووُدٍّ)، أو في تَصَرُّفِهِ كتكسيرِهِ وتحقيرِهِ، ومعَ احتمالِهِ في المعنى معنى الأُدِّ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ، والأَعْلامُ تَأْتِي مُتغَيِّرةً بدَلالةِ (تهْلَلٍ) و(مَوْهَبٍ)[2].

فلمْ يَدُلَّ ما ذَكَرْنا مِن حالِ (أُدَدٍ) على أنَّ الهمزةَ أَصْلٌ؛ لأنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ تغييرٍ، كَما لم يَدُلَّ (مَيْتٌ) على أنَّ العَينَ ياءٌ؛ لأنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ تغييرٍ، وكَما لم يَدُلَّ (بَرَايَا) على أنَّ همزةَ (بَرِيَّةٍ) مَتْرُوكةٌ في التكسيرِ؛ لأنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ تغييرٍ.

ولَمَّا رَأَى سيبويه هذا، وانْضَمَّ إليه أنَّهم يقولون: (تَمِيمُ بنُ أُدٍّ)، و(أُدٌّ) اسْمٌ عَلَمٌ مُضاعَفٌ، فاؤُهُ في اللَّفْظِ همزةٌ، كَما أنَّ (أُدَدًا) كذلك، وقد ثَبَتَ في همزةِ (أُدٍّ) أنَّها من الواوِ بقَوْلِهم (تَمِيمٌ بنٌ أُدٍّ)، وانْضَمَّ إليهِ أنَّهم يقولون (تَمِيمُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٨، (هارون) ٣/ ٤٦٤.

(٢) كان قياسها (مَهَلّ) و(مَوهِب)؛ لكنهما خالفا القياس لأنهما علمان، والأعلام قد يُخالف فيها القياس. انظر: الكتاب ٤/ ٣٥٠- وسر الصناعة ١/ ٤٢٧- والإنصاف ١/ ٣٩٧.

بنُ وُدٍّ)، و(وُدٌّ) اسْمُ عَلَمٌ، فاؤُهُ واوٌ، وهو مُضاعَفٌ، كَما أنَّ (أُدَدًا) مُضاعَفٌ، وفاؤُهُ تَحْتَمِلُ أنْ تكونَ واوًا، وهو اسْمُ عَلَمٌ، وانْضَمَّ إلى ذلك التغييرِ الذي فيهِ، وهو مَجِيئُهُ مُخالِفًا لبابِ (فُعَلَ) المعرفةِ؛ لأنَّ ما عداهُ مِمَّا وَزْنُهُ (فُعَلُ) وهو عَلَمٌ فهو عَلَمٌ مَعْدُولٌ، فقُطِعَ لاجتماعِ هذهِ الأُمُورِ على أنَّهُ مِن (الوُدِّ).

و(وُدٌّ) اسْمُ صَنَمٍ[١]، قالَ النابِغةُ:

حَيَّاكِ وُدٌّ فإنَّا لا يَحِلُّ لَنا ... لَهْوُ النِّساءِ وإنَّ الدِّينَ قد عَزَما[٢]

...

فَحَيَّاكِ وُدٌّ ما هَدَاكِ لِفِتْيَةٍ ... وخُوصٍ بِأَعْلَى ذِي طُوَالَةَ هُجَّدِ[٣]

وقد سَمَّوا بـ(حَبِيبٍ) و(مَحْبُوبٍ)، ولا نَعْلَمُ عَلَمًا مِن (الأُدِّ)، ولا في مَعناه.

قال سيبويه: «ومِنْ ذلك -أَيْضًا- (مُتَّلِجٌ)»[٤].

(س): تَقُولُ في تحقيرِ (مُتَّلِجٍ)[١]: (مُتَيْلِجٌ)، تَحْذِفُ التاءَ التي دَخَلَتْ

---

(١) كان من الأفضل أن يبدأ الفارسي بالاستدلال بآية سورة نوح (٢٣): ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا﴾، وفي (ودًّا) قراءتان فتح الواو وضمها، انظر: السبعة ٦٥٣- والبحر المحيط ٨/ ٣٣٦- والنشر ٢/ ٣٩١.

(٢) من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ٧٦، ولفظه: «فحياكِ ربي»، وهو بلفظه في: تنقيح الألباب ٥٢٦- والمحرر الوجيز ٥/ ٣٧٦- والبحر المحيط ٨/ ٣٣٦.

(٣) من الطويل، وهو للحُطيئة، كما في: ديوانه ٣٧- واللسان (هجد)٣/ ٤٣١- والتاج (هجد)٦/ ٣٣٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٨، (هارون) ٣/ ٤٦٤.

(مُفْتَعِلٌ)[٢]، وتَدَعُ التاءَ التي هِيَ بَدَلٌ مِن الواوِ. [٣/ ١١٥ب]

قال سيبويه: «تَقُولُ (اتَّهَمَ) و(يَتَّهِمُ) .... أَلَا تَراها دَخَلَتْ في (التَّقْوَى) و(التَّقِيَّةِ)»[٣].

(س): إنَّما (يَتَّهِمُ) مِن (وَهِمْتُ)، و(يَتَّقِي) مِن (وَقَيْتُ)، وكذلك هذا الـمُشَدَّدُ أَجْمَعُ.

قال سيبويه: «و(اتَّلَجْتُ) و(اتَّلَجَ)، و(اتَّخَمَ)»[٤].

كذا عندَ (ب): «و(اتَّلَجْتُ) و(اتَّلَجَ)، و(اتَّخَمَ) و(اتَّخَمْتُ)»[٥].

قال سيبويه: «وقالوا في (التُّكَأَةِ): (أَتْكَأْتُهُ)»[٦].

يُقالُ: (وَكَأْتُ) و(اتَّكَأْتُ)، و(وَكَأْتُ) هو الأَصْلُ[٧].

قال أبو عليٍّ: الأَصْلُ في (أَتْكَأْتُهُ) إنَّما هو (أَوْكَأْتُهُ) بالواوِ.

قال سيبويه: «وإنما جاؤُوا بِها كَراهِيَةَ الواوِ والضَّمَّةِ التي قَبْلَها»[٨].

---

(١) (مُتَّلِجٌ) هي (مُفْتَعِلٌ) مِن (وَلَجَ).

(٢) في (م٥)١٦٩ب: «لِمُفْتَعِلٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٩، (هارون) ٣/ ٤٦٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٩، (هارون) ٣/ ٤٦٥.

(٥) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٦١أ.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٩، (هارون) ٣/ ٤٦٥.

(٧) انظر: الصحاح (وكأ) ١/ ٨٢.

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٢٩، (هارون) ٣/ ٤٦٥.

«بِهِما» عند (ب)[1].

«بِها» أيْ: بالتاء في (مُتَّعِدٍ). [٣/ ١١٦ب]

في نُسْخةٍ (ج) عن (ع): «جاؤُوا بِها»، يعني: التاءَ في (مُتَّعِدٍ)[2].

هذا بابُ تَحقِيرِ ما كانَ فيهِ قَلْبٌ

قال سيبويه: «وكذلكَ (مُطْمَئِنٌّ)، إنَّما هِيَ مِنْ (طَأْمَنْتُ)، فقَلَبُوا الهمزةَ»[3].

(أُخرى): «ومِثْلُ ذلك (طُمَأْنِينَةٌ)، إنَّما هِيَ مِن (طَأْمَنْتُ)، والدَّلِيلُ على ذلك قَوْلُهم (مُطْمَئِنٌّ) و(الطُّمَأْنِينَةُ) و(اطْمَأَنَّ)، فَقَلَبُوا ....».

(فا): تصغيرُهُ (طُمَيْئِنٌ)[4]، (فُلَيْعِلٌ)[5].

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك قَوْلُهم: (أَكْرَهُ مَسَائِيَتَكَ)، إنَّما جَمَعْتَ

---

(١) وهو ما في (م٥)١٦٩ب.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٦٩ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٠، (هارون) ٣/ ٤٦٧.

(٤) ويجوز أن يُصَغَّرَ بالتعويض، فيقال: (طُمَيْئِينٌ)، على وزن (فُلَيْعِيلٍ). انظر: التعليقة ٣/ ٣٢٠.

(٥) هذه الحاشية ليست (ش٣)٣٦١أ. وكون (طَمْأَنَ) مقلوبًا من (طَأْمَنَ) هو رأي سيبويه كما في النص المحشى عليه وكما في الكتاب ٤/ ٣٨١، ويرى الجرمي والمازني أن (طَمْأَنَ) هو الأصل؛ لأنه المتصرف، بخلاف (طَأْمَنَ)، فوزن (طُمَيْئِنٍ) عندهم (فُعَيْلِلٌ). انظر: التصريف (مع المنصف) ١/ ٨٩- ومختار التذكرة ٣٠٥- والخصائص ٢/ ٧٤- وتنقيح الألباب ٥٢٨- والممتع ٣٩٢- واللسان (طمن) ١٣/ ٢٦٨- والتاج (طمن) ٣٥/ ٣٥٦.

(المَسَاءَةَ)، ثمَّ قَلَبْتَ»(١).

«جَمَعْتَ (مَسْآةً)(٢) في الأَصْلِ، (مَسَاوِئُ)(٣) كـ(مَقَامٍ) و(مَقَاوِمَ)، ثمَّ قَلَبْتَ فقُلْتَ (مَسَاءٍ)(٤)، ثم أَدْخَلْتَ الهاءَ كما فَعَلْتَ ذلك في (البَرَابِرَةِ)، فقُلْتَ (مَسَائِيَةٌ)». عندَ (ب) و(س)(٥). [٣/ ١١٦ب]

وفي (أوائِلَ) (أَوَالِي)، يعني أَنَّهم قَلَبُوا(٦)، قال:

تَكادُ أَوَالِيها تَفَرَّى جُلُودُها ... ويَكْتَحِلُ التَّالي بِمَرْوٍ وحاصِبٍ(٧)

قال سيبويه: «ولكنَّهُ قَلَبَ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (رَاءَنِي)»(٨).

يعني: أَبْدَلْتَ الهمزة التي في (رآنِي) أَلِفًا، ثُمَّ أَبْدَلْتَ الياءَ همزةً.

قال سيبويه: «كما قالَ بَعْضُ العَرَبِ (راءَةٌ) في (رايَةٍ)»(٩).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٠، (هارون) ٣/ ٤٦٧.

(٢) (مَسْآةٌ): (مَفْلَعَةٌ) من (السَّوْءِ).

(٣) (مَسَاوِئُ): (مَفَاعِلُ) جمع (مَسَاءَةٍ)، وهي (مَفْعَلَةٌ) من (السَّوْءِ).

(٤) تقديرها (مَسَائِو)، ثم قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها بعد كسرة، ثم حذفت كما في (جوارٍ).

(٥) ذكر الفارسي في التعليقة ٣/ ٣٢٠ هذه الحاشية مع شيء من البيان، وعزاها لنفسه.

(٦) انظر: تنقيح الألباب ٥٢٩.

(٧) من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ملحق ديوانه ٣/ ١٨٤٨- واللسان (وأل) ١١/ ٧١٦، وقد ذكر ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٧٤٢- والمنصف ٢/ ٥٧ أنه مما أنشده سيبويه في الكتاب، وليس كذلك، وضُبِطَ في الديوان «تُفَرَّى جُلُودُها».

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٠، (هارون) ٣/ ٤٦٧.

(٩) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٠، (هارون) ٣/ ٤٦٨.

قالَ (س): ليسَ هذا بِشَيْءٍ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ الأَلِفِ التي أُبْدِلَتْ مِن الهمزةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جاءَتْ ولم تُصِبِ»[(١)]

قالَ (س): ليسَ هذا بِشَيْءٍ[(٢)].

هذا بابُ تحقيرِ كُلِّ اسمٍ كانَتْ عَيْنُهُ واوًا

قال سيبويه: «لأنَّها مُتَحَرِّكَةٌ، فلا تُبْدَلُ ياءً؛ لكَيْنُونَةِ ياءِ التصغيرِ بَعْدَها»[(٣)].

(فا): أيْ: لا تُبْدَلُ الواوُ ياءً لِتَحَرُّكِ الواوِ، وإنَّما أَبْدلُوا الواوَ ياءً إذا وَقَعَتْ ساكنةً، مِثْلَ (رَيًّا) في مَصْدَرِ (رَوِيتُ). [٣/ ١١٧أ]

قال سيبويه: «وفي (أُرْوِيَّةٍ): (أُرَيَّةٌ)»[(٤)].

(س) في (مق)[(٥)]: «ومَنْ كانت (أَرْوَى) عندَه (أَفْعَلَ) قالَ في

---

(١) من البسيط، وهو لحسان بن ثابت ﷺ، كما في: ملحق ديوانه ٣٧٣- والمقتضب ١/ ١٦٧- وشرح المفصل ٩/ ١١٤.

(٢) يعني: ليس بشيءٍ في القياس، كما في قال في المقتضب ١/ ١٦٧: «فهذا إِنَّما جازَ للاضطرار»، وانظر: الكامل ٢/ ٦٢٥-٦٢٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٠، (هارون) ٣/ ٤٦٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣١، (هارون) ٣/ ٤٦٩.

(٥) يرمز للمقتضب للمبرد، انظره المقتضب ٢/ ٢٨٤ باختلاف يسير، ونقله بلفظه في تنقيح الألباب ٥٣١.

(أُرْوِيَّةٍ)[١]: (أُرَيَّةٌ) على (أُسَيِّدَ)، و(أُرَيْوِيَّةٌ) على (أُسَيْوِدَ)، ومَنْ كانت (أَرْوَى) عندَهُ (فَعْلَى) لم يَقُلْ في (أُرْوِيَّةٍ) إلَّا (أُرَيَّةٌ)؛ لأنَّ الواوَ في مَوْضِعِ اللامِ على هذا القَوْلِ، وإليهِ كانَ يَذْهَبُ الأَخْفَشُ، والأَوَّلُ قَوْلُ سيبويه[٢]».

(فا)[٣]: إذا كانتِ الواوُ في مَوْضِعِ اللامِ لم يَكُنْ إلَّا القَلْبُ، كما لا يكونُ في (غَزْوٍ) إلَّا (غُزَيٌّ)، فإذا قَلَبْتَ حَذَفْتَ ياءَي (فُعْلِيَّةٍ)؛ لاجتماعِ أَرْبَعِ ياءاتٍ.

عند (س) و(ب)[٤]: (أُرَيَّةٌ) كانَ أَصْلُها (أُرَيِّيَّةً)، فحَذَفْتَ ياءَينِ، كما حَذَفْتَ ياءَي (بُخْتِيَّةٍ) في النَّسَبِ.

(فا): ذَكَرَ (أُرَيَّةً) في هذا الفَصْلِ على أنَّ الهمزةَ زائِدةٌ، وهذا التفسيرُ -على أنَّ الهمزةَ زائِدةٌ- صحيحٌ، و(مُرَيَّةٌ) كان أَصْلُهُ (مُرَيِّيَّةً)، وفي (مَرْوِيَّةٍ) (مُرَيَّةٌ).

(مَرْوِيَّةٌ) مَفْعُولةٌ مِن (رَوَيْتُ القَصِيدةَ)، فهي (مَرْوِيَّةٌ).

---

(١) الأُرْوِيَّةُ: أنثى الوُعُول، والأَرْوَى: اسم جمع لها. انظر: الصحاح (روي) ٦/ ٢٣٦٣.

(٢) انظر هذا الخلاف في: التعليقة ٣/ ٣٢٢- والبغداديات ١٣٠- واللسان (روى) ١٤/ ٣٤٥- والتاج (روى) ٣٨/ ١٩٧.

(٣) انظر: البغداديات ١٢٧- وتنقيح الألباب ٥٣١.

(٤) تنقيح الألباب ٥٣١.

قال سيبويه: «لأنَّها لَوْ ظَهَرَتْ كانَ الوَجْهُ أنْ لا تُتْرَكَ»[١].

(فا): أيْ: الوَجْهُ في (أَسْوَدَ): (أُسَيِّدُ).

قال سيبويه: «ولو جازَ ذلك لجازَ في (سَيِّدٍ) (سُيَيْوِدٌ) وأَشْباهِهِ»[٢].

(فا): لو جازَ (مُقَيْوِلٌ) في تصغيرِ (مَقَالٍ) فصُحِّحَتْ في التصغيرِ ما كانَ قَبْلَهُ مُعَلًّا لجازَ (سُيَيْوِدٌ)، فصَحَّحْتَ ما كانَ قَبْلَ التصغيرِ مُعَلًّا.

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ أَشْياءَ تَكُونُ الواوُ فيها ثالِثَةً وتَكُونُ زِيادةً فيجوزُ فيها ما جازَ في (أَسْوَدَ)»[٣].

(فا): مِنْ هُنا يُعْلَمُ أنَّ (أَرْوَى) (أَفْعَلُ)؛ لأَنَّهُ صَحَّحَ الواوَ، فأمَّا (أُرَيَّةٌ) فيُعْلَمُ أنَّ هَمْزَتَها زائِدةٌ بعَقْدِ البابِ لا بنَفْسِ اللَّفْظِ، كَما عُلِمَ أنَّ الهمزةَ فيها زائِدةٌ بنَفْسِ اللَّفْظِ في هذا المَوْضِعِ؛ لأنَّ (أُرَيَّةً) تَأْتي عليهِ اللَّفْظةُ والهمزةُ[٤] أَصْلٌ، كَما تأتي عليه والهمزةُ زائِدةٌ، و(أُرَيْوِيَّةٌ) لا تَأْتي عليه اللَّفْظةُ والهمزةُ أَصْلٌ. [٣/ ١١٧ب]

مَنْ قالَ في (أُرَوِيَّةٍ) إنَّها (فُعْلِيَّةٌ) قالَ في (أَرْوَى): (أُرَيًّا) ليسَ إلَّا؛

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣١، (هارون) ٣/ ٤٦٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣١، (هارون) ٣/ ٤٦٩، وفي الشرقية: «سَيْوِدٌ»، وقوله: «وأشباهِهِ» كذا بالجر في الشرقية- و(ح٦)١٣٦ب، وفي (م٥)١٧٠ب- وابن دادي٢٨٩أ: «وأشباهُهُ» بالرفع.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣١، (هارون) ٣/ ٤٦٩.

(٤) الواو -قبل (الهمزة) هنا وفي الموضعين القادمين- واو الحال.

لأنَّ (أَرْوَى) عندَهُ (فُعْلَى) على هذا القَوْلِ، ومَنْ جَعَلَ (أَرْوَى) (أَفْعَلَ) قالَ: (أُرَيٌّ) فحَذَفَ لاجتماعِ الياءاتِ، ومَنْ قالَ (أُسَيْوِدُ) قالَ: (أُرَيْوٍ)[1].

قال سيبويه: «والواوُ التي هي عَينٌ أَقْوى، فلمَّا كانَ الوَجْهُ في الأَقْوى أنْ تُبْدَلَ ياءً لم تَحتَمِلْ هذه أنْ تَثْبُتَ كما لم يَحتَمِلْ (مَقَالٌ) (مُقَيْوِلٌ)»[2].

(فا): ما يَثْبُتُ في الجَمْعِ مِثْلُ (مَقَامٍ)، تقولُ في جَمْعِهِ (مَقَاوِمُ)، فإذا كان هذا الذي يَصِحُّ في الجَمْعِ ليس الوَجْهُ ظُهُورَهُ في التحقيرِ كانَ الذي لا يَظْهَرُ في الجَمْعِ أَوْلى أنْ لا يَثْبُتَ في التحقيرِ الْبَتَّةَ.

قال سيبويه: «وأمَّا (مُعَاوِيَةُ) فإنَّهُ يجوزُ فيها ما جازَ في (أَسْوَدَ)»[3].

مَنْ قالَ (أُسَيِّدُ) قالَ (مُعَيَّةُ)، فيَحْذِفُ الياءَ التي حَذَفَها في تصغيرِ (عَطَاءٍ)[4]. [٣/ ١٤٣أ[5]]

---

(١) جاءت هذه الحاشية على أول الباب القادم، وهنا مكانها المناسب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣١، (هارون) ٣/ ٤٧٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٢، (هارون) ٣/ ٤٧٠.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٢٤٤- وشرح المفصل ٥/ ١٢٥- وشرح الشافية ١/ ٢٣٤- وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٨.

(٥) تأخرت هذه الورقة ووريقات بعدها عن مكانها في المخطوط؛ فلذا حدث ما ترى من اضطراب الترقيم.

هذا بابُ تحقيرِ بَنَاتِ الياءِ والواوِ اللاتي لاماتُهُنَّ ياءاتٌ وواواتٌ

قال سيبويه: «واعْلَمْ أَنَّهُ إذا كانَ بَعْدَ ياءِ التصغيرِ ياءانِ حَذَفتَ التي هِيَ آخِرُ الحُرُوفِ»(١).

(فا): حَذَفْتَ الآخِرةَ في نَحْوِ (عُطَيٍّ)؛ لأنَّها طَرَفٌ مُشْبِهةٌ للزِّيادةِ، وإنْ كانت لامَ الفِعْلِ، يَدُلُّك على أنَّ لامَ الفِعْلِ إذا كان حَرْفَ عِلَّةٍ يُشْبِهُ الزِّيادةَ أنَّهُ يَقَعُ إعرابًا في الأفعالِ المضارعةِ كما تَقَعُ الحركاتُ، وتُحْذَفُ كما تُحْذَفُ الحركاتُ، والحركاتُ زوائِدُ، وتُسَكَّنُ في أَكْثَرِ الأَمْرِ في الرَّفْعِ والجَرِّ، وهما أَكْثَرُ مِن النَّصْبِ.

قال سيبويه: «وفي (غَاوٍ) (غُوَيٌّ)»(٢).

مَعًا، بالمعجمة عند (ب) و(ط)(٣).

قال سيبويه: «كما لا يُلْتَفَتُ إلى قِلَّةِ (يَضَعُ)»(٤).

(فا): أيْ: نَقْصِ حُرُوفِهِ عن الأَصْلِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٢، (هارون) ٣/ ٤٧١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٢، (هارون) ٣/ ٤٧١.

(٣) أيْ: أن (غاو) و(غُوَيٌّ) معًا بالإعجام والإهمال، وهو بالإعجام (غاوٍ وغُوَيٌّ) في (ب)، وكذا في الشرقية- و(م٥)١٧١ب، وهو بالمهملة (عاوٍ وعُوَيٌّ) في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٩أ].

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٢، (هارون) ٣/ ٤٧١.

قال سيبويه: «لو جازَ ذا لَصرفْتَ (أَصَمَّ)؛ لأَنَّهُ أَخفُّ مِن (أَحْمَرَ)، وصَرَفْتَ (أَرْؤُسَ) إذا سَمَّيْتَ بهِ ولم تَهمِزْ، فقُلْتَ: (أَرُسٌ)»[1].

(أَصَمُّ) ليس بِأَخَفَّ مِن (أَحْمَرَ)؛ لأَنَّهُ إنَّما ثِقَلُ الحركةِ مِن الميمِ إلى الصادِ.

قال أبو عليٍّ: (أَصَمُّ) ليسَ بِأَخَفَّ مِن (أَحْمَرَ)؛ لأَنَّهُ إنَّما نُقِلَتِ الحركةُ مِن العَينِ إلى الفاءِ، فالكلمةُ على ما كانتْ، وليس فيه لَهُ حُجَّةٌ، فأمَّا (أَرْؤُسُ) إذا خُفِّفَ هَمْزُها فيَلْزَمُ مَنْ صَرَفَ (أُحَيَّ) أنْ يَصْرِفَهُ؛ لأَنَّهُ حُذِفَ حَذْفًا، كَما كانَ حُذِفَ مِنْ (أُحَيَّ)[2].

قال (س)[3]: (أَصَمُّ) لا حُجَّةَ لسيبويه فيه.

(فا): ليس ما قال (س) بشَيْءٍ؛ لأنَّ المُدَّغَمَ يَرْتَفِعُ عنهُ اللِّسانُ ارْتِفاعةً واحِدةً، وقَبْلَ الادِّغامِ يَرْتَفِعُ عنهُ اللِّسانُ ارْتِفاعتَينِ، وما ارْتَفَعَ عنهُ اللِّسانُ ارْتِفاعةً واحِدةً أَخَفُّ -لا مَحالةَ- مِمَّا ارْتَفَعَ عنهُ اللِّسانُ ارْتِفاعتَينِ. [٣/ ١٤٣ب]

قال سيبويه: «وأَمَّا أبو عَمْرٍو فكانَ يقُولُ (أُحَيٍّ)، ولو جازَ ذا لقُلْتَ -

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٢، (هارون) ٣/ ٤٧٢، و«سميت به و» ليس في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٩أ]- و(م٥)١٧١ب.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٧١ب- وابن دادي٢٩٠ب.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٠٩.

في (عَطَاءٍ)-: (عُطَيٍّ)؛ لأنَّها ياءٌ كهذهِ الياءِ»[1].

(فا): أيْ: مَنْ حَذَفَ الهمزةَ في التحقيرِ مِن (فَعائِلَ) مِن غيرِ بَناتِ الياءِ والواوِ حَذَفَها مِن بَناتِ الياءِ والواوِ، ومَنْ حَذَفَ الأَلِفَ مِن (فَعائِلَ) مِن غيرِ بناتِ الواوِ والياءِ حَذَفَها في الياءِ والواوِ[2].

قال سيبويه: «وأمَّا يُونُسُ فقَوْلُهُ: (هذا أُحَيٌّ كما تَرى)، وَهْوَ القِياسُ والصَّوَابُ»[3].

كذا عند (ب): (هذا أُحَيْوٍ)[4].

(فا): هذا خَطَأٌ، والصوابُ ما في العَمُودِ؛ لأنَّ (أُحَيْوِيَ) لا خِلافَ في صَوابِهِ، والذي يَجِبُ ذِكْرُهُ في هذا المَوْضِعِ ما فيهِ خِلافٌ وهو معَ ذلك صَوابٌ قِياسٌ عندَ سيبويهِ، وهو (أُحَيٌّ)، أَلَا تَرى أنَّ وَضْعَ الكلامِ على ذِكْرِ الخِلافِ[5].

قُلْتُ[6] لأبِيِّ عليٍّ: لِمَ لا تَصْرِفُ (أُحَيَّ) لِنَقْصِهِ عن المِثالِ، كما

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٢، (هارون) ٣/ ٤٧٢.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٦٢٣ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٢، (هارون) ٣/ ٤٧٢.

(٤) أيْ: أنه لفظة (أُحَيٌّ) جاءت في نسخة (ب) بلفظ (أُحَيْوٍ).

(٥) هذه الحاشية ليست في ليس في (ش٣)٦٢٣ب.

(٦) القائل أحد تلاميذ الفارسي، ولعله القصري، وسبقت ترجمة القصري في ص١٥ هـ١. ونقل ابن النحاس في التعليقة ٢/ ٩٦٢ الحاشية عن الفارسي بتصرف، قال: «ورأيتُ لأبي عليٍّ حاشية تليق بهذا الموضع: قُلْتُ لأبي علي ....».

صَرَفْتَ (أُعَيْمٍ)؟

فقالَ: لَمْ أَصْرِفْ (أُعَيْمٍ) لِنَقْصِهِ عن المِثالِ، ولكنَّهُ أَشْبَهَ (جَوارٍ)؛ بنُقْصانِهِ عن الرَّفْعِ والجَرِّ وتَمامِهِ في النَّصْبِ، فلمَّا أَشْبَهَها -وكانتْ تُصْرَفُ- صَرَفْتُهُ، بَلْ صَرْفُهُ أَوْلى؛ لأَنَّهُ مِمَّا يَنْصَرِفُ في النَّكِرةِ على حالٍ، وذلك إذا كانَ اسْمَ رَجُلٍ مَنْكُورٍ، و(جَوارٍ) لا يَنْصَرِفُ على حالٍ إذا كانت تامَّةً.

قُلْتُ: فلِمَ صَرَفْتَ (جَوارٍ)؟

قال: لنُقْصانِها عن مِثْلِ (مَفاعِلَ).

قُلْتُ: فلِمَ لا يَنْصَرِفُ (أُحَيُّ) لِنُقْصانِهِ عن مِثالِ الفِعْلِ؟

قال: لأنَّ النُّقْصانَ عن مِثالِ الفِعْلِ لا يَعْتَبِرُونَهُ كما اعْتَبَرُوا النُّقْصانَ عن مِثالِ (مَفاعِلَ)؛ بدَلالةِ [عَدَمِ][1] صَرْفِهم (يَضَعُ) اسْمَ رَجُلٍ، وصَرْفِهم (ذَلَذِلًا)[2] وإنْ كانت الأَلِفُ مُرادةً.

وكانَ قالَ قُبَيْلَ هذا: إنَّ تنوينَ (أُعَيْمٍ) عِوَضٌ مِن المحذوفِ، وليس هو للصَّرْفِ.

---

(١) ساقطة من جميع النسخ، وهي لا بدَّ منها؛ لأن الكلام والاستدلال هنا على كونها ممنوعة من الصرف، ومنعُها من الصرف قول يونس ورجحه سيبويه، وصرفها عيسى بن عمر؛ لأنها نقصت عن مثال الفعل، انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٢- والمقتضب ٣/ ٣٢٢- والخصائص ٣/ ٧٢.

(٢) الذَّلاذِل: أطراف القميص الطويل، و(الذَّلَذِلُ) مقصور منه بحذف ألفه. انظر (ذلل) في: اللسان ١١/ ٢٥٩- والتاج ٢٩/ ١٥.

قُلْتُ له: فإذا عَوَّضْتَ مِن المحذوفِ من (أُعَيْمٍ) كانَ مِن (أُحَيَّ) أَوْلى؛ لأنَّهُ لا يَرْجِعُ معَ جميعِ الحركاتِ؟

قال: امتناعُ رُجُوعِ المحذوفِ مِن (أُحَيَّ) والنَّصْبُ دَلالةٌ على أنَّ حَذْفَهُ وَقَعَ على غيرِ الوَجْهِ الذي وَقَعَ عليهِ حَذْفُ المحذوفِ مِن (أُعَيْمٍ)، وإذا وَقَعَ الحَذْفُ فيه على غيرِ وَجْهِ الحَذْفِ في (أُعَيْمٍ) لم يَجُزْ تَعْوِيضُهُ مِن حَيْثُ جازَ تَعْوِيضُ (أُعَيْمٍ).

وأيضًا فإنَّ رُجُوعَ المحذوفِ مِن (أُعَيْمٍ) في النَّصْبِ دَلالةٌ على الاعتدادِ بِهِ، وحَذْفُهُ مِن (أُحَيَّ) في النَّصْبِ دَلالةٌ على أنَّهُ لا اعتدادَ بِهِ؛ لأنَّ العِوَضَ كأنَّهُ الـمُعاضُ منهِ، فعُوِّضَ (أُعَيْمٍ) في الجرِّ والرَّفْعِ لِقيامِ الدَّلالةِ على الاعتدادِ بهِ، ولم يُعَوَّضْ (أُحَيٌّ) لِقيامِ الدَّلالةِ على أنَّهُ لا اعتدادَ بالمحذوفِ.

هذا قال أَوَّلًا، ثُمَّ أَجابَ الجوابَ المتقدِّمَ وقال: كَوْنُهُ عِوَضًا لا يُنافي كَوْنَهَ للانصراف.

إنَّما حَذْفُ الياءِ مِن (عَطَاءٍ) في التحقيرِ لاستثقالِ الياءاتِ، ولو جازَ أنْ تقولَ (هذا عُطَيٍّ) في الرَّفْعِ لجازَ أنْ تَظْهَرَ الياءُ في النَّصْبِ ومعَ الهاءِ، فتقولَ: (رَأَيْتُ عُطَيِّيًا) و(هذهِ عُطَيِّيَةٌ)، وفي (سِقَاءٍ): (سُقَيِّيَةٌ).

قال سيبويه: «وتَحْذِفُ الأَلِفَ؛ لأنَّ ما بَعْدَ ياءِ التصغيرِ مَكْسُورٌ أَبَدًا»[١].

أيْ: لا تَحْذِفُ كما تَحْذِفُ مِن (أُحَيَّ).

قال سيبويه: «فيَصِيرُ كأنَّهُ حَقَّرَ (مَطَاْاْ)»[٢].

كذا عند (ب): «مَطَاءَا».

(فا): الصواب (مَطَاْاْ)[٣]، وما في نسخة (ب) بَعْدَ وُجوبِ (مَطَاْاْ).

قال سيبويه: «وفي كِلا القَوْلَينِ يكونُ على مِثالِ (فُعَيْلٍ)»[٤].

(فا): مِثالُ (فُعَيْلٍ) يعني: (غَزْوٌ) و(غُزَيٌّ)؛ لأنَّكَ لو حَقَّرْتَ (مَطَاءً) لكانَ على مِثالِ (فُعَيْلٍ).

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (مَطَايا) -اسْمَ رَجُلٍ- قُلْتَ (مُطَيٌّ) .... وكذلك (خَطَايَا) اسْمَ رَجُلٍ، إلَّا أنَّكَ تَهمِزُ آخِرَ الاسْمَ؛ لأنَّهُ بَدَلٌ مِن هَمْزَتِهِ، فتقولُ (خُطَيِّءٌ)، فتَحْذِفُهُ وتَرُدُّ الهمزةَ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٢، (هارون) ٣/ ٤٧٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٣، وقوله: «مَطَاْاْ» كذا في (م٥)١٧٢أ، وهو الذي صوَّبه الفارسي كما في الحاشية القادمة، وجاء في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٦)١٣٩ب] بلفظ: «مَطاءً».

(٣) يعني: أنه إذا حُذِفت الياء التي بين الألفين يكون اللفظ «مَطاْاْ»، وهذا الذي أراد سيبويه. انظر: التعليقة ٣/ ٣٣٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٣.

(فا): لو جازَ في (خَطَايَا) القَلْبُ على أَحَدِ القَوْلَيْنِ[١] في (جاءٍ) لَمَا جازَ على قَوْلِ يُونُسَ[٢] حَذْفُ الهمزةِ؛ لأنَّ الهمزةَ التي يُخْتارُ حَذْفُها زائدةٌ، كهمزةِ (قَبائِلَ)، والهمزةُ في (خَطَايَا) على هذا لامُ الفِعْلِ، فحَذْفُ الزائدِ أَوْلى مِن حَذْفِ الأَصْلِ، فلهذا لا يَلْزَمُهُ أنْ يقولَ -على القَلْبِ-: (خُطَيٌّ)، بأنْ يَحْذِفَ الهمزةَ فيَجْتَمِعَ ثلاثُ ياءاتٍ: إِحْداها مُنْقلِبةٌ عن الأَلِفِ، والثانيةُ ياءُ التحقيرِ[٣]، والثالثةُ ياءُ (خَطِيئَةٍ)، فتَحْذِفَها فتَصِيرَ مِثْلَ (عُطَيٍّ).

وقَلْبُ الهمزةِ في (خَطَايَا) دَلالةٌ على أنَّها غيرُ مَقْلُوبةٍ كأَحَدِ القَوْلَيْنِ في (جاءٍ)؛ لأنَّها لو كانت كذلك لَمَا كانت همزةً حَدَثَتْ في الجَمْعِ، بَلْ كانت التي في (خَطِيئَةٍ)، وكانتْ أَصْلًا، وما كانَ كذلك لم يَجُزْ تَغْيِيرُهُ؛

---

(١) (جاءٍ) (فاعل) من (جاءَ)، وفيه قولان: الأول للجمهور أن وزن (جاءٍ) (فاعٍ)، وأصله (جائِئٌ)، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً، ثم حذفت كياء (قاضٍ)، والثاني للخليل أن وزنه (فالٍ)، فأصله (جائِئٌ)، ثم قُدِّمت اللام قبل العين فصار (جائئ)، ثم قلبت العين ياءً، ثم حذفت كياء (قاضٍ). انظر: الكتاب ٤/ ٣٧٧- والمقتضب ١/ ١١٥- والأصول ٣/ ٢٩٧.

(٢) يعني قوله في تصغير (قبائِلَ) على (قُبَيِّلٍ)، لا (قُبَيْئِلٍ) كما يقول غيره. انظر: الكتاب ٣/ ٤٣٩- والأصول ٣/ ٤٧-٤٨- والمنصف ٢/ ٨٥- وتنقيح الألباب ٥٠٠، وسبق ذكر ذلك في ص١٢٦٣ هـ٣، ١١٨٩، وسيذكر ذلك الفارسي في الحاشية القادمة.

(٣) هنا حاشية على هذه العبارة، لفظها: «ينبغي أنْ تكونَ الأُولى ياءَ التصغيرِ، والثانيةُ المنقلبةَ عن الألف».

بدَلالةِ (جَوَاءٍ)[1].

فإنْ قِيلَ: هي مُفارِقةٌ لـ(جوَاءٍ)؛ لأنَّ القَلْبَ وَقَعَ فيها في الجَمْعِ دُونَ الواحِدِ، والقَلْبُ وَقَعَ في (جَوَاءٍ) في الواحِدِ ثمَّ جاءَ الجَمْعُ على ذلك، فإذا كان القَلْبُ في (خَطَايَا) وَقَعَ في الجَمْعِ دُونَ الواحِدِ فقد حَدَثَتِ الهمزةُ في هذا الموضعِ في الجَمْعِ دُونَ الواحِدِ، فصارت كالزائدةِ الحادِثةِ في الجَمْعِ فَقَطْ، فجازَ تغييرُها.

قِيلَ: جميعُ ما تغيَّرَ على حَدِّ (خَطَايَا) زائِدٌ ليس بأَصْلٍ، فدَلَّ ذلك على أنَّ هذا التغييرَ قد اعتُبِرَ في ما دَخَلَهُ أَلَّا يكونَ أَصْلًا، ألا تَرى أَنَّهُ لو لم يُعْتَبَر ذلك لجازَ في الأَصْلِ.

فإنْ قال: قد جاء في (خَطَايَا) على قَوْلي في القَلْبِ وهو أَصْلٌ؟

قِيلَ: هذا ما خُولِفْتُ فيه، فلا يكونُ بِحُجَّةٍ لنَفْسِهِ، وليس يُعْتَبَرُ في تَرْكِ التغييرِ الأَصْلُ، كما اعتُبِرَ في دُخُولِ التغييرِ الزائدُ؛ بدَلالةِ أَنَّك لو جَمْعَتَ (مُطَاءٍ[2]) على قِياسِ قَوْلِ سيبويه لقُلْتَ (مَطَاءٍ) وإنْ كانت الهمزةُ زائِدةً،

---

(١) جَوَاءٍ: جمع (جائِيةٍ)، وهي (فَوَاعِلُ) جمع (فاعِلةٍ)، والقاعدةُ هنا أن الياء إذا وقعت بعد همزةٍ بَعْدَ ألفٍ في باب (مساجِدَ) تقلب ألفًا والهمزةُ تقلب ياءً، نحو: (مَطِيَّةٍ ومَطَايا)، و(خَطِيئةٍ وخَطَايا)، بشرط ألا يكون مفردها كذلك، أيْ: أن تأتي الياء فيه بَعْدَ همزةٍ بَعْدَ ألفٍ، فتثبت الهمزة ولا تقلب، نحو: (جائِيةٍ وجَوَاءٍ) و(شائِيةٍ وشَوَاءٍ)، انظر: الكتاب ٤/ ٣٧٧- والمقتضب ١/ ١٤١- والمفصل ٥٤٢- والشافية ١٠٧.

(٢) هو (فُعَائِلٌ) من (المَطِيِّ). انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٣.

وإنَّما يُعْتَبَرُ في تَرْكِ التغييرِ الثَّباتُ في الواحِدِ.

وما ذُكِرَ مِن حُدُوثِ القَلْبِ في الجَمْعِ لا يُخْرِجُ الهمزةَ مِن أنْ تكونَ قد كانت ثابِتةً في الواحِدِ، وإنَّما أَرَى[1] أنَّ القَلْبَ لم يَكُنْ في الواحِدِ، ولم يُرِ أنَّ الهمزةَ لم تَكُنْ في الواحِدِ.

حاشيةٌ أُخْرى، (فا): ياءُ (مَطِيَّةٍ) إنَّما تُهْمَزُ في التكسيرِ لِشَبَهِها بأَلِفِ (رِسالةٍ)، فإذا كانت أَلِفُ (رِسالةٍ) لو وَقَعَتْ بَعْدَ ياءِ التحقيرِ لم تُهْمَزْ فياءُ (مَطِيَّةٍ) إذا وَقَعَتْ بَعْدَ ياءِ التصغيرِ أَوْلى أَلَّا تُهْمَزَ.

فإنْ قِيلَ: ياءُ (مَطَايَا) وَقَعَتْ بَعْدَ ياءِ التحقيرِ، لا ياءِ (مَطِيَّةٍ)، وإنَّما أَصْلُها همزةٌ، ولكنَّها قُلِبَتْ في الجَمْعِ ياءً لاجتماعِ الأمثالِ، فإذا حَقَّرْتَ زالَتِ الأمثالُ الـمُوجِبةُ للقَلْبِ، فعادَتْ همزةً.

قِيلَ: لا يُعْتَبَرُ بِزَوالِ ما أَوْجَبَ القَلْبَ، كَما لم يُعتَبْر بِزَوالِ ما أَوْجَبَ الهمزَ؛ لأنَّ الـمُوجِبَ للهمزِ أَلِفُ التكسيرِ، ألا تَرى أنَّك تقولُ (قُبَيْئِلٌ) فتَهْمِزُ، فتَثْبُتُ همزةَ (قَبائِلَ) في التحقيرِ همزةً وإنْ كانَ ما أَوْجَبَ فيها الهمزَ قد زالَ، فكذلك ياءُ (خَطَايَا)، تَثْبُتُ في التحقيرِ ياءً على ما كانتْ في الجَمْعِ وإنْ كان ما أَوْجَبَ القَلْبَ فيها قد زالَ؛ لأنَّها بمنزلةِ همزةِ (قَبائِلَ)؛ بكونِها زائِدةً بَعْدَ أَلِفِ الجَمْعِ ومُتَغيِّرةً، كَما أنَّ همزةَ (قَبائِلَ) كذلك.

---

(١) فاعل (أَرَى) هو سيبويه.

فحَصَلَ أنَّها لو هُمِزَتْ هُمِزَتْ لأَمْرَينِ: إمَّا بأنْ تُهْمَزَ بَعْدَ ياءِ التحقيرِ لأَجْلِ الياءِ، وإمَّا بأنْ تُرَدَّ إلى الهمزةِ لِزَوالِ ما أَوْجَبَ القَلْبَ، وقد فَسَدَ هذانِ الوَجْهانِ، فوَجَبَ ألَّا تُهْمَزَ.

وقد احْتَجَّ سيبويه لتَرْكِ هَمْزِها بَعْدَ ياءِ التحقيرِ بأنْ قال: «ومعَ ذا أنَّكَ لو قُلْتَ (فُعائِلٌ) مِن (المَطِيِّ) لقُلْتَ (مُطَاءٍ)، ولو كَسَّرْتَهُ لقُلْتَ (مَطَايَا)، فهذا بَدَلٌ أيضًا لازِمٌ»[1]، يقولُ: إذا كانَ (مُطَاءٍ) لا تَثْبُتُ الهمزةُ في تكسيرِهِ على بَعْضِ الأَقْوالِ، وهو قَوْلُ يُونُسَ[2]، فيقولُ (مَطَايَا)، معَ أنَّ التكسيرَ مِمَّا يَحْدُثُ فيه همزةٌ لم تَكُنْ في الإفرادِ، كـ(قَبائِلَ) جَمْعِ (قَبِيلةٍ)، وإذا كان كذلك فثَباتُ الهمزِ فيه إذا كان في واحدةٍ أَولى.

فإذا كان أَمْرُ (مُطَاءٍ) على ما ذَكَرنا فإلَّا يَثْبُتَ في تحقيرِ (مَطَايَا) همزٌ أَولى؛ لأنَّ التحقيرَ لا يَثْبُتُ فيه همزٌ لم يَكُنْ في المُكَبَّرِ لأَجْلِ التحقيرِ، كما يَحْدُثُ في التكسيرِ هَمْزٌ لم يَكُنْ في الإفرادِ لأَجْلِ التكسيرِ، ولأنَّ المُكَبَّرَ لا همزَ فيه.

فإذا قُلْتَ: هذه الكلمةُ لو كانت مهموزةً -أعني: (مَطَايَا)- بأنْ يكونَ (مُطَاءٍ) لِمَا ثَبَتَتْ فيها الهمزةُ في الموضعِ الذي مِن حُكْمِهِ أنْ تَحْدُثَ فيه همزةٌ لم

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٤.

يَكُنْ -فَضْلًا عن أنْ يَثْبُتَ- فيه ما كان في الإفراد، وذلك على قَوْلِ يُونُسَ[1]، فإنْ لا تَحْدُثَ فيها همزةٌ -لم تَكُنْ في الموضعِ الذي مِن عادتِهِ أنْ لا يَحْدُثَ فيه همزةٌ لأَجْلِهِ- أَوْلى.

وإشكالُ ما جَوابُهُ ما تَقَدَّمَ أنْ يقولَ: التحقيرُ عندَك والتكسيرُ مِن وادٍ واحدٍ بالأَدِلَّةِ التي دَلَلْتَ بها على ذلك، فيَجِبُ أنْ تَهْمِزَ بَعْدَ زِيادةِ التحقيرِ، كما هَمَزْتَ بَعْدَ زيادةِ التكسيرِ، ولا يَمْنَعُك مِن همزِ تحقيرِ (مَطَايَا) أَنَّك لم تَهْمِزْها في التكسيرِ؛ لأَنَّك لم تَهْمِزْها في التكسيرِ لاجتماعِ الأمثالِ، وليس في التحقيرِ اجتماعُ الأمثالِ، فلهذا قالَ: «فهذا بَدَلٌ أيضًا لازِمٌ»[2]. [٣/ ١٤٤أ]

قال سيبويه: «وَلَوْ قُلْتَ (فُعَائِلٌ) مِنَ (المَطِيِّ) لَقُلْتَ (مُطَاءٍ)، وَلَوْ كَسَّرْتَهُ لِلْجَمْعِ لَقُلْتَ (مَطَايَا)»[3].

(ع): قوله: «وَلَوْ كَسَّرْتَهُ لِلْجَمْعِ»، يُريد (المَطِيَّ).

«لَقُلْتَ (مَطَايَا)»؛ لأنَّ (فَعِيلًا) لو كُسِّرَ للجمع لم يَعْدُ أن يجيء على (فَعَائِلَ)، وهو مُبْدَل غيرُ مهموز.

فأما (فُعَائِلٌ) منه فـ(مُطَاءٍ) مهموزٌ؛ لأنه واحد، وليس بجمعٍ عَرَضَ

---

(١) وهو أن جمع (مُطَاءٍ) هو (مَطَايَا). انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٣-٤٧٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٣.

فيه الهمزُ فيلزمَهُ البدلُ، غيرَ أنه إذا صُغِّرَ ذَهَبَتِ الهمزةُ وصار كتحقير (فَعَائِلَ)؛ لأن الياءَ من (فَعِيلٍ) والواوَ من (فَعُولٍ) لا تُهمزان بعد ياء التصغير كهمزهما بعد الألف.

من كتاب أبي نصر[١].

قال سيبويه: «ومعَ ذا أَنَّكَ لو قُلْتَ (فُعائِلٌ) مِن (المَطِيِّ) لقُلْتَ (مُطَائِي)، ولو كَسَّرْتَهُ لقُلْتَ (مَطَايَا)، فهذا بَدَلٌ أيضًا لازِمٌ»[٢].

(فا)[٣]: (فُعَائِلٌ) نحوُ (حُطَائِطٍ)[٤]، فأمَّا (بُرَائِلٌ)[٥] فليسَ (فُعَائِلًا)، ولكنَّهُ (فُعَالِلٌ)؛ بدَلالةِ قَوْلِهم: «خَرَجَ فُلانٌ مُبَرْئِلًا»[٦]، أيْ: مُتَهَيِّئًا للقِتالِ، مِن قَوْلِهِم: «نَشَرَ الدِّيكُ بُرَائِلَهُ»، إذا: نَفَشَ رِيشَهُ للقِتالِ[٧].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١٤٦أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٣-٤٧٤، و(مُطَائِيْ) كذا في الشرقية- و(م٥)١٧٢أ، وهو في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٩ب]: «مُطَاءٍ»، وما في الرَّباحية هو الموافق للكتابة الإملائية، وما في الشرقية بيانٌ لياء المنقوص.

(٣) تنقيح الألباب ٥٣٤.

(٤) الحُطَائِطُ: هو الصغير. انظر (حطط) في: اللسان ٧/ ٢٧٣- والتاج ١٩/ ١٩٩.

(٥) البُرَائِلُ: ما اسْتدارَ مِن رِيشِ الطَّائرِ حولَ عُنُقِه، وبُرائِلُ الأَرْضِ عُشْبُها، وأبو بُرائِلٍ هو الدِّيكُ. انظر (برأل) في: اللسان ١١/ ٥١- والتاج ٢٨/ ٧٣.

(٦) انظر (عرف) في: اللسان ٩/ ٢٤١- والتاج ٢٤/ ١٤٠.

(٧) انظر الهامش قبل الأخير.

قال (س)[1]: أبو عُثمانَ[2] يقولُ في تكسيرِ بابِ (فُعَائِلٍ) نحوِ (مُطَاءٍ): (مَطَاءٍ)، فلا يُغَيِّرُ؛ لأنَّها الهمزةُ التي كانت في الواحِدِ، وهو القِياسُ وقَوْلُ جميعِ النَّحْويينَ إلَّا يُونُسَ، فإنَّهُ يقولُ فيه ما يقولُ في قِياسِ (قَبَائِلَ) اسْمَ رَجُلٍ.

(فا): لأنَّهُ إذا صَغَّرَهُ يَحْذِفُ الهمزةَ، فيقولُ (قُبَيِّلٌ)[3]، فكذلك إذا كَسَّرَ (مُطَاءٍ) حَذَفَ الهمزةَ وبَقَّى الأَلِفَ، كَما يَفْعَلُ ذلك في التحقيرِ، فإذا بَقَّى الأَلِفَ وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفِ الجَمْعِ، كَما تَقَعُ أَلِفُ (رِسَالةٍ) بَعْدَ أَلِفِ الجَمْعِ، فيَلْزَمُ هَمْزَها، فتصيرُ (مَطَاءٍ)، وليست الهمزةَ التي في (فُعَائِلٍ)؛ لأنَّ تلك قد حَذَفْتَها، وإنَّما الهمزةُ اعْتَرَضَتْ في جَمْعِ (فُعَائِلٍ) على قَوْلِهِ في الجَمْعِ، كَما أنَّ التي في (مَطِيَّةٍ) اعْتَرَضَتْ في الجَمْعِ، فلَزِمَ أنْ نقولَ في تكسيرِ (مُطَاءٍ): (مَطَايَا)، كَما لَزِمَ أنْ نقولَ في تكسيرِ (مَطِيَّةٍ): (مَطَايَا)؛ لأنَّ الهمزتَينِ كِلْتَيْهما اعْتَرَضَتا في الجَمْعِ على قَوْلِ يُونُسَ.

فأمَّا غيرُهُ مِن النَّحْويينَ فإنَّهم يَحْذِفُونَ الأَلِفَ مِن (مُطَاءٍ) في التكسيرِ، كَما يَحْذِفُونَها مِن (قَبائِلَ) في التحقيرِ، ويُبَقُّونَ همزةَ (فُعَائِلٍ)، فتصيرُ الهمزةُ

---

(١) انظر: تنقيح الألباب ٥٣٤.

(٢) انظر: تصريفه مع المنصف ٢/ ٨٢، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ٢١١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٣٩- والأصول ٣/ ٤٧-٤٨- والمنصف ٢/ ٨٥- وتنقيح الألباب ٥٠٠، وسبق ذكر ذلك في ص١١٨٩.

على قَوْلِهم لم تَعْتَرِضْ في الجَمْعِ، إنَّما هي التي كانت في الواحِدِ، فلم يقولوا (مَطَايا) في تكسيرِ (مُطَاءٍ)؛ لأنَّ الهمزةَ لم تَعْتَرِضْ في الجَمْعِ، إنَّما هي همزةُ (فُعَائِلٍ).

قال سيبويه: «وتَحْقِيرُ (فُعَائِلٍ) كـ(فَعَائِلَ)، مِنْ بَناتِ الياءِ والواوِ، ومِنْ غَيْرِهِما سَوَاءٌ، وَهْوَ قَوْلُ يُونُسَ؛ لأنَّهم كأنَّهم مَدُّوا (فُعَالٌ) أو (فُعُولٌ) بالأَلِفَ، كَمَا مَدُّوا (عُذَافِرٌ) ....»[1].

(فا): اسْتَدَلَّ على أنَّ (فُعَائِلًا) تَجْرِي مَجْرَى (فَعَائِلَ) في التحقيرِ - على الخلافِ في (فَعَائِلَ)- لِجَرْيِها مَجْراها في أنَّها مُدَّتْ بالأَلِفِ كَمَا مُدَّتْ (فَعَائِلُ) بالأَلِفِ، وكَمَا مُدَّتْ (عُذَافِرٌ) بالأَلِفِ.

ثمَّ اسْتَدَلَّ على أنَّ (فُعَائِلًا) مَمْدُودةٌ بأنَّ فيها همزةً قريبةً مِن الطَّرَفِ بَعْدَ مَدَّةٍ، كَمَا أنَّ الممدودَ المتعارَفَ ما كانت فيه همزةُ طَرَفٍ بَعْدَ مَدَّةٍ.

واسْتَدَلَّ بذلك على مَدِّ (فَعَائِلَ) دُونَ مَدِّ (فُعَائِلٍ)؛ لأنَّ (فُعَائِلًا) مَبْتدأَةٌ على المدَّةِ، لم يكن لها حالٌ لا أَلِفَ فيها ثُمَّ مُدَّتْ بالأَلِفِ، كَمَا كان ذلك لـ(فَعَائِلَ)، فهي لذلك أَشْكَلُ مِن (فَعَائِلَ).

ثُمَّ اسْتَدَلَّ على جَرْيِ (فُعَائِلٍ) مَجْرَى (فَعَائِلَ) بأنَّ هَمْزَتَيْهما زائدتانِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٩]: «... فُعُول أو فَعِيل».

قَرِيبَتانِ مِن الطَّرَفِ بَعْدَ مَدَّتَينِ ثالِثَتَينِ، وذلك قَوْلُهُ: «فهمزةُ (فُعَائِلٍ) بمنـزلتِها في (فَعَائِلَ)»[1]، ثم قال: «وياءُ (مَطَايَا) بمنـزلتِها لو كانت في (فُعَائِلٍ)»[2]، يقولُ: ياءُ (مَطَايَا) تَثْبُتُ في التحقيرِ ياءً كما أنَّ ياءَ (فُعَائِلٍ)[3] تَثْبُتُ في التحقيرِ ياءً، كما تَثْبُتُ همزةُ (فُعَائِلٍ) في التحقيرِ كما تَثْبُتُ همزةُ (فَعائِلَ) فيه، وإنْ حُذِفَتْ همزة (فُعائِلٍ) كما حُذِفَتْ همزةُ (فَعائِلَ) على قَوْلِ يُونُسَ حُذِفَتْ ياءُ (مَطَايا) وياءُ (فُعائِلٍ) على قَوْلِهِ، فياءُ (مَطَايا) تُشْبِهُ ياءَ (فُعائِلٍ) مِن جميعِ الوُجُوهِ التي أَشْبَهَتْ بها همزةُ (فُعائِلٍ) همزةَ (فَعائِلَ)، فيَجِبُ أنْ تَجْرِيَ في تحقيرِ (مَطَايا) مَجْرَى تحقيرِ (فَعائِلَ) على الخِلافِ، وتَثْبُتُ الياءُ في تحقيرِ (مَطَايا) مِن حَيْثُ ثَبَتَتْ الهمزةُ في تحقيرِ (فُعائِلٍ).

قال أبو عليٍّ: «كأنَّهم مَدُّوا (فُعَالٌ) أو (فُعُولٌ) بالألِفِ كما مَدُّوا (عُذَافِرٌ)»، يقولُ: في (فُعَالٍ) حَرْفُ لِينٍ، فكأنَّهُ زِيدَ عليهِ حَرْفُ لِينٍ آخر لأَنْ يُمَدَّ، فهُمِزَ لاجتماعِ مَدَّتَينِ، فقِيلَ: (فُعائِلٌ)[4].

قال سيبويه: «وتَحْقِيرُ (فُعَائِلٍ) كـ(فَعَائِلَ)، مِنْ بَناتِ الياءِ والواوِ، ومِنْ غَيْرِهِما سَوَاءٌ .... والدَّلِيلُ على ذلك أَنَّك لا تَجِدُ (فُعَائِلٌ) إلَّا مَهْمُوزًا، فهمزةُ

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٤.

(٣) يعني: ياء (المَطِيِّ)، و(فُعَائِلٌ) منها.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٧٢ب.

(فُعَائِلٍ) بمنزلتِها في (فَعَائِلَ)، وياءُ (مَطَايَا) بمنزلتِها لو كانت في (فُعَائِلٍ)»[١].

الصَّوابُ (مَطَاْءَاْ).

وفي (ب): يَجِبُ بَعْدَ وُجُوبِ (مَطَاْءَاْ)[٢].

(فا): الصحيحُ ما في المتن، وما في نُسْخةِ (ب) وما في هذه النُّسْخةِ[٣] ليس بصحيحٍ؛ لأنَّها تُوجِبُ أنْ تكونَ الهمزةُ في (فُعائِلٍ) بَدَلًا مِن زائِدٍ، كما أنَّها في (فَعائِلَ) بَدَلٌ مِن زائِدٍ، وتُوجِبُ أنْ تَزُولَ الهمزةُ في تحقيرِ (فُعَائِلٍ) و(فَعائِلَ)، وهذا ليس بصَوابٍ؛ لأنَّها في (فُعائِلٍ) زِيدَتْ همزةً ولم تُزَدْ مَدَّةً ثم هُمِزْت، كما زِيدَتْ في واحِدِ (فَعائِلَ) مَدَّةً ثم هُمِزَتْ في تكسيرِهِ لأَجْلِ أَلِفِ الجَمْعِ، ألا تَرى أنَّ (فُعائِلًا) مُفْرَدٌ ليس بجَمْعٍ، مِمَّا دَلَّ على أنَّ همزةَ (فَعائِلَ) مُنْقلبةٌ عن مَدَّةٍ ليس بموجودةٍ في (فُعائِلٍ)، وظاهر هذا أنَّها زِيدَتْ همزةً، لا أنَّها مُنْقلِبةٌ، فمَن أَثْبَتَها مُنْقلِبةً وَجَبَ عليه الدَّلِيلُ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٤.

(٢) أيْ: يجب (مطاْيَاْ) بعد (مطاْءَاْ)؛ لاجتماع ثلاث متجانسات فتقلب الهمزة ياءً. انظر: التعليقة ٣/ ٣٣٠.

(٣) كأنَّه يعني بما في المتن قولَه: (مطايا)، ويعني بما في نسخة (ب) قولَه: «يَجِبُ بَعْدَ وُجُوبِ (مَطَاْءَاْ)»، ويعني بما في هذه النسخة قولَه: «الصواب (مطاْءَاْ)»، مع أن الفارسي سيشكِّك في هذه العبارة، ويرجِّح أنها من كلام المفسرين، لا من كلام سيبويه.

وأيضًا فإنَّهُ يَرُومُ إِثْباتَ زِيادةٍ لم يَأْتِ بِها سَمَاعٌ، وإنَّما يُثْبِتُها بقِياسٍ بحْتٍ، والزَّوائِدُ لا تَثْبُتُ بقِياسٍ بَحْتٍ، كَما تَثْبُتُ الأُصُولُ بذلك، ولهذا حَكَمَ أَصْحابُنا لعَيْنِ الفِعْلِ بالسُّكُونِ؛ لأنَّ الحُكْمَ لها بالحركةِ حُكْمٌ بزِيادةٍ لم تُسْمَعْ ولا قامَ عليها دَلِيلٌ.

وبهذا يُعْلَمُ أنَّ قَوْلَ الفَرَّاءِ[1] -:أَصْلُ (جَحْمَرِشٍ) (جَحْمَرِيشٌ)؛ بدَلالةِ (خَنْدَرِيسٍ)[2]- خَطَأٌ؛ لأَنَّهُ أَثْبَتَ زِيادةً بقِياسٍ مَحْضٍ، لم تُسْمَعْ ولا قامَ عليها دَلِيلٌ.

على أَنَّهُ يُقالُ له: ما تُنْكِرُ أنْ تكونَ الياءُ زِيدَتْ في (خَنْدَرِيسٍ)[3] لإشباعِ كَسْرةٍ، كقَوْلِهِ (يَنْبَاعُ) و(أَنْظُورُ)[4]، لا لأنَّ الكلمةَ بُنِيَتْ عليها؟

ولهذا لَمَّا اسْتَشْهَدَ سيبويه على تَرْكِ رَدِّ ياءِ (مَطَايا) في التحقيرِ همزةً - لأنَّ أَصْلَها همزةٌ؛ لأنَّ الهمزةَ التي هي أَصْلُ الياءِ ليستْ مِن نَفْسِ الحَرْفِ،

---

(١) لم أجد قوله في مراجعي.

(٢) الخَنْدَرِيسُ: هو القديم، يقال: تمر خندريس، وخمر خندريس. انظر (خندرس) في: اللسان ٦/ ٧٣- والتاج ١٦/ ٧.

(٣) من قوله (بقياسٍ) إلى هنا ساقط من (ش٣)٣٦٣ب.

(٤) يعني (يَنْبَاعُ) و(أَنْظُورُ) الواردتين في قول عنترة (انظر: ديوانه ١٢٥ – والخصائص ٣/ ١٢١):

يَنْبَاعُ مِن ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ... زَيّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ الـمُكْدَمِ

وقول الآخر (انظر: الخصائص – والتاج (نظر) ١٤/ ٢٥٣):

وأنّني حَيْثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَري ... مِن حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فأَنْظُورُ

كالهمزةِ التي هي أَصْلُ أَلِفِ (خَطَايا) ولا بُدَّ، لا مِمَّا هو مِن نَفْسِ الحَرْفِ كهمزةِ (بائِعٍ)، فلم يَثْبُتْ في التحقيرِ كما ثَبَتَا -قال: «هذا مَعَ لُزُومِ البَدَلِ يُقَوِّي»[١]، فجَعَلَ لُزُومَ البَدَلِ مُقَوِّيًا لِتَرْكِ الاعْتَدادِ بالهمزةِ؛ لأَنَّهُ لو اعْتُدَّ بالهمزةِ معَ لُزُومِ البَدَلِ -ومعَ أنَّ الهمزَ زائِدٌ- لكانَ قد اعْتُدَّ بالزائِدِ بقِياسٍ، وإذا لم يُعْتَدَّ في التحقيرِ بواوٍ (قائِلٍ) -لِلُزُومِ البَدَلِ لِها معَ أنَّها أَصْلٌ- فأَلَّا يُعْتَدَّ بهمزةِ (مَطَايا) -معَ أنَّها زائِدةٌ بلُزُومِ البَدَلِ لها- أَولى.

وأيضًا فإنَّهُ لو كانت همزةُ (فُعائِلٍ) مُنْقلِبةً عن مَدَّةٍ لوَجَبَ أَلَّا تُزَادَ المَدَّةُ؛ لأنَّها لا تَثْبُتُ على حالٍ، بل تَنْقَلِبُ، وما لم يَثْبُتْ لم يُرَدَّ؛ لأنَّهُ لا يُوصَلُ إلى زِيادتِهِ، فتصيرُ زِيادتُهُ وتَرْكُها سَوَاءً، أَلَا تَرى أنَّ الواوَ لم تُزَدْ أَوَّلًا؛ لأنَّها لو زِيدَتْ لَمَا خَلَتْ مِن أنْ تكونَ مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً، ففي جميعِها قد تُبْدَلُ همزةً، فرُفِضَتْ زِيادتُها؛ لأنَّهُ تصيرُ زِيادتُها كلا زِيادةٍ، وإن كانت قد لا تُقْلَبُ في الفَتْحِ، وقد لا تُقْلَبُ في الكَسْرِ، وهو فيه قليلٌ، كـ(إِكَافٍ ووِكَافٍ)[٢]، فإذا نُزِّلَتْ زِيادةُ الواوِ -معَ أنَّها قد تَثْبُتُ- فزِيادةُ حَرْفِ المَدِّ في (فُعائِلٍ) أَوْلى أنْ تُتْرَكَ، و(فَعائِلُ) إذا حُقِّرَ ثَبَتَتْ فيه الهمزةُ،

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٤.

(٢) الإِكَاف والوِكاف: ما يُلقى على ظهر الحمار ونحوه ليجلس عليه الراكب. انظر (وكف) في: اللسان ٩/ ٣٦٤- والتاج ٢٤/ ٤٧٩.

وكذلك (فَعائِلُ)، لا أنْ يكونَ قد لَزِمَها البَدَلُ.

ونُرى أنَّ هذهِ الزِّيادةَ مِن زِياداتِ الـمُفَسِّرِينَ، لا مِن متن النُّسْخةِ.

فإنْ قِيلَ: فالزائِدةُ بَعْدَ أَلِفِ (فُعائِلٍ) حَرْفُ لِينٍ مُتَحَرِّكٍ، لا مَدَّةٌ، وحَرْفُ اللِّينِ إذا كانَ كذلك ثَبَتَ، ولم يَلْزَمْهُ -لا محالةَ- الهمزُ.

قِيلَ: لو كان كذلك ما جازَ فيهِ الهمزُ الْبَتَّةَ؛ لأنَّهُ في مُفْرَدٍ.

فإنْ سَأَلَ عن قَوْلِهِ: «لأنَّهم كأنَّهم مَدُّوا (فُعَالٌ) أو فُعُولٌ) بالأَلِفِ»؟

فقال: هذا يَدُلُّ على أنَّ الهمزةَ في (فُعائِلٍ) مُنْقَلِبةٌ عن مَدَّةٍ، كما أنَّها في (فَعائِلَ) كذلك.

قِيلَ: إنَّما أَردَ أنْ يُفِيدَ أنَّ (فُعائِلٌ) مَمْدُودٌ مَهْمُوزٌ كـ(فَعائِلَ)، أو مَدُّوهُ لأنَّهم لو مَدُّوا (فُعَالٌ) لكانَ مَمْدُودًا مهموزًا، ولم يُرِدْ أنَّ (فُعائِلٌ) أَصْلُهُ في الحقيقةِ (فُعَالٌ) ثُمَّ مُدَّ، أَلَا تَراهُ قال: «كأنَّهم مَدُّوا (فُعَالٌ)».

ويُبيِّنُ أنَّ (فُعائِلٌ) مَبْنِيٌّ على الهمزِ ابتداءً قَوْلُهُ: «ومعَ ذا أنَّك لو قُلْتَ (فُعائِلٌ) مِن (المَطِيِّ) لقُلْتَ (مُطَاءٍ)»، فقالَ: «لو قُلْتَ (فُعائِلٌ)»، ولم يَقُلْ: «وقُلْتَ (فُعائِلٌ)؛ لأنَّهُ لو قالَ (فُعائِلٌ) مِن (المَطَا) لقالَ (مُطايٍ) ولم يَهْمِزْ؛ لأنَّهُ مُفْرَدٌ.

قَوْلُه: «لو قُلْتَ (فُعائِلٌ) .... لقُلْتَ (مُطَاءٍ)» يَدُلُّ على أنَّهُ عندَهُ هَمْزَتُهُ غيرُ مُنْقَلِبةٍ. [٣/ ١٤٤ب]

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (عَدَوِيٌّ) -اسْمَ رَجُلٍ، أو صِفَةً، قُلْتَ (عُدَيِّيٌّ)، أَرْبَعُ ياءاتٍ، لا بُدَّ مِن ذا»[1].

قال (س)[2]: أُرَى تحقيرَهُ -إذا كانَ اسْمَ رَجُلٍ- (عُدَيٌّ)؛ لأَنِّي إنَّما قُلْتُ (عُدَيِّيٌّ) واحْتَمَلْتُ الياءاتِ لمعنَى النَّسَبِ، وإذا سَمَّيْتُ فلَسْتُ أُرِيدُ النَّسَبَ.

(فا): أمَّا قَوْلُ (س) في تحقيرِ (عَدَوِيٍّ) -اسْمَ رَجُلٍ-: (عُدَيٌّ) فليس كذلك؛ لأنَّ ما فيه ياءَ النَّسَبِ بمنزلةِ ما فيه هاءُ التأنيثِ؛ لِمَا بينَ هاءِ التأنيثِ ويائَي النَّسَبِ مِن الـمُشابَهةِ بالتَّعاقُبِ، كـ(طَلْحِيٍّ)، وبِحَذْفِ كُلِّ واحِدٍ منهما ليائَي النَّسَبِ، كالنَّسَبِ إلى (بُخْتِيَّةٍ) (بُخْتِيٌّ)، ويَفْرُقُ كُلُّ واحِدٍ منهما بينَ الواحِدِ والجِنْسِ، كـ(زِنْجِيٍّ وزِنْجٍ) و(تَمْرَةٍ وتَمْرٍ)، ومَجِيءِ كُلِّ واحِدٍ منهما لازِمًا، كـ(بُخْتِيٍّ) و(عَظَايةٍ).

فكَما أنَّ ما فيه هاءُ التأنيثِ إذا حَقَّرْتَهُ لم تَحْذِفْ الهاءَ، كذلك ما فيه ياءُ النَّسَبِ، بَلْ ياءُ النَّسَبِ أَولى أَلَّا يُحْذَفَ؛ لأنَّهما أَشَدُّ اتصالًا بِمَا قَبْلَهُما مِن هاءِ التأنيثِ؛ لأنَّ الأُولى منهما ساكِنةٌ، والثانيةُ تَجْرِي معَ الأُولى مَجْرَى زِيادةٍ واحِدةٍ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٤.

(٢) انظر: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٢٧]، وانظر: تنقيح الألباب ٥٣٥.

فإنْ قِيلَ: فلِيائَيِ النَّسَبِ شَبَهٌ بيائَيِ النَّسَبِ في (أُمَيِّيٌّ)[١] كما أنَّ لهما شَبَهًا بهاءِ التأنيثِ، فلِمَ كانَ حَمْلُهما على هاءِ التأنيثِ في إلزامِهما الثَّباتَ أَولى مِن حَمْلِهما على اليائَيْنِ في (أُمَيِّيٍّ) في جَوَازِ الحَذْفِ والثَّباتِ، بَلْ ما تُنْكِرُ مِن أنْ يكونَ لَمَّا جازَ الحَذْفُ في (أُمَيِّيٍّ)[٢] -معَ إفادةِ النَّسَبِ- وَجَبَ الحَذْفُ في (عُدَيِّيٍّ) اسْمَ رَجُلٍ؛ لأنَّهُ لا يُفِيدُ النَّسَبَ؟

قِيلَ: كان حَمْلُهُ على هاءِ التأنيثِ في (طَلْحَةَ) أَوْلى لأنَّهما في عَلَمٍ، كما أنَّ هاءَ التأنيثِ في عَلَمٍ، والعَلَمُ يَحْظُرُ الحَذْفَ، ويَجْمُلُ بالاسْمِ، ألا تَرى أنَّ الهاءَ لا تَلْزَمُ النَّكِرةَ كـ(قائِمٍ) وقائِمةٍ) و(تَمْرٍ وتَمْرةٍ)، ويَلْزَمُ (طَلْحَةَ) إذا كانَ عَلَمًا، ولو سَمَّيْتَ بـ(أُمَيِّيٍّ) لَحَظَرَتِ التَّسميةُ الحَذْفَ، وصارَ ما كانَ يَجُوزُ في الثَّباتِ واجِبًا.

فإنْ قِيلَ: لو سَمَّيْتَ بـ(أُرْوِيَّةٍ)[٣] على أنَّ اللامَ واوٌ، ثمَّ حَقَّرْتَهُ لكُنْتَ تقولُ (أُرَيِّيَّةٌ).

قِيلَ: لا، والفَرْقُ بينَهما أنَّ اليائَيْنِ الثابِتَتَيْنِ في تضاعِيفِ الكلمةِ[٤]،

---

(١) نسبة إلى (أُمَيَّةٍ) على قولٍ. انظر: الهامش القادم.

(٢) فيقال (أُمَوِيٌّ)، بحذف الياء الزائدة، وقلب الياء بعدها -وهي لام الكلمة- واوًا، وهذا مذهب أكثر العرب، وبعض العرب يقول (أُمَيِّيٌّ). انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٤- والأصول ٣/ ٣١٢.

(٣) الأُرْوِيَّةُ: أنثى الوُعُول، والأَرْوَى: اسم جمع لها. انظر: الصحاح (روي) ٦/ ٢٣٦٣.

(٤) قوله (في تضاعيف الكلمة) خبر (أنَّ).

ففارَقَتْ بذلك هاءَ التأنيثِ؛ لأنَّ هاءَ التأنيثِ لا تَقَعُ إلَّا طَرَفًا، فجازَ حَذْفُها، وقَوَّى حَذْفَها أنَّها قد صارت الهاءُ كأنَّها عِوَضٌ مِنْها؛ بكَوْنِها مِمَّا يَتَعاقَبُ، فصارت الياءانِ كأنَّهما ثابِتَتانِ؛ لِقِيامِ العِوَضِ منهما.

فإنْ قِيلَ: إذا كانتْ تُحْذَفُ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ في (مُعَاوِيَةَ)[1]، فالحَذْفُ لاجتماعِ أَرْبَعِ ياءاتٍ أَولى؟

قِيلَ: ثلاثُ الياءاتِ حُكْمُها عندَهم مُخالِفٌ لِحُكْمِ أَرْبَعِ الياءاتِ، ألا تَرى أنَّ كُلَّ مِن قال (أُمَيِّيٌّ) لا يقولُ إلَّا (بُجَيَّةٌ) و(سُمَيَّةٌ)[2].

قال سيبويه: «ومَنْ قالَ (عُدَوِيٌّ) فقد أَخْطَأَ وتَرَكَ المعنى؛ لأَنَّهُ لا يُرِيدُ أنْ يُضِيفَ إلى (عَدِيٍّ) مُحَقَّرًا، إنَّما يُرِيدُ أنْ يُحَقِّرَ المضافَ إليهِ، فلا بُدَّ مِن ذا»[3].

(فا): هُنا احْتَجَّ لامتناعِ (عُدَوِيٌّ) وأنت تُحَقِّرُهُ مَنْسُوبًا، وأَوْضَحَ معنى قَوْلِهِ «أَخْطَأَ، وتَرْكَ المعنى»، ألا تَرى أَنَّك تُرِيدُ أنْ تُفِيدَ تحقيرَ المنسوبِ، فإذا نَسَبْتَ الـمُحَقَّرَ -وأنت تُرِيدُ إفادةَ ذلك- لم يُؤَدِّهِ اللَّفْظُ؛ لأنَّ

---

(١) فيقال في تصغير (مُعاوية): (مُعَيَّةٌ). انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٠، وسبق الكلام على تصغيرها في ص١٢٥٠ هـ٤.

(٢) في تصغير (بُجَاوَةٍ) و(سَمَاءٍ)، يعني أن الأصل في التصغير هنا أن يكون بثلاث ياءات: ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف، والياء التي هي لام الكلمة، فتحذف العرب إحدى الياءات لاجتماع ثلاث ياءات. انظر: الكتاب ٣/ ٤٨١- والأصول ٢/ ٩٣، و(البُجَاوَةُ) أرض النُّوبة. انظر: التاج (بجو) ٣٧/ ١٤٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٣، (هارون) ٣/ ٤٧٤.

اللَّفْظَ قد خَرَجَ عن بِناءِ التحقيرِ إلى بِناءٍ آخَرَ، فلم يُفِدِ التحقيرَ بلَفْظِهِ، فلا بُدَّ مِن ياءِ التحقيرِ حتى يُفِيدَ ذلك.

وخُرُوجُهُ مِن إفادةِ التحقيرِ لا يُخْرِجُهُ مِن إفادةِ النَّسَبِ الذي قَصَدْتَ إفادتَهُ، فأمَّا التحقيرُ فلم تَقْصِدْ إفادتَهُ إذا أَرَدْتَ النَّسَبَ إليه مُحَقَّرًا. [٣/ ١١٨أ]

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (مَلْهَوِيٌّ) قُلْتَ (مُلَيْهِيٌّ)، تَصِيرُ الواوُ ياءً؛ لِكَسْرةِ الهاءِ، وكذلك إذا حَقَّرْتَ (حُبْلَوِيٌّ)، ولأنَّكَ كَسَرْتَ اللامَ، فصارَتِ ياءً، ولم تَصِرْ واوًا، كأنَّكَ أَضَفْتَ إلى (حُبَيْلَى)؛ لأنَّكَ حَقَّرْتَ وَهْيَ بمنزلةِ واوِ (مَلْهَوِيٍّ)»[1].

في (نُسْخةٍ): «ولا يَحْذِفُها لالتقاءِ السَّاكِنَينِ»[2].

(فا): إذا حَقَّرْتَ (مَلْهَوِيٌّ) قَلَبْتَ الواوَ ياءً، ووَجَبَ حَذْفُها أو حَذْفُ يائَيِ الإضافةِ؛ لِيَصِحَّ مِثالُ التحقيرِ، فحَذْفُ يائَيِ الإضافةِ أَوْلى مِنْ حَذْفِها؛ لأنَّها لامُ الفِعْلِ، وهما زائدتانَ.

فإنْ قُلْتَ: أَحْذِفُها -وإنْ كانت لامًا- لالتقاءِ الساكنَينِ كما أَحْذِفُها في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٤، (هارون) ٣/ ٤٧٥.

(٢) سيذكر الفارسي هذه الرواية في حاشيته القادمة بلفظ: «تَصِيرُ الواوُ ياءً؛ لكَسْرةِ الهاءِ، ولم تَحْذِفْها ....».

(قاضِينَ) لذلك وإنْ كانتْ لامًا؟

قِيلَ: المحذوفُ مِن (قاضِينَ) في نِيَّةِ الثَّباتِ؛ لأنَّ عَلامةَ الجَمْعِ التي لأَجْلِها وَجَبَ الحَذْفُ في نِيَّةِ الانفصالِ؛ بدَلالةِ امْتِناعِ تكسيرِ الاسْمِ عليها، ولو حَذَفْتَ اللامَ مِن (مَلْهَوِيٍّ) لالتقاءِ الساكِنَينِ لَمَا كانت في نِيَّةِ الثَّباتِ؛ لأنَّ عَلامةَ الإضافةِ[1] في نِيَّةِ الاتصالِ بدَلالةِ تكسيرِ الاسْمِ عليها.

فإنْ قِيلَ: فقد نقولُ (قاضِيٌّ)، فيُحْذَفُ لامُهُ لالتقاءِ الساكِنَينِ معَ عَلامةِ الإضافةِ، وهي على ما ذَكَرْتَ في نِيَّةِ الاتِّصالِ، فقُلْ في (مَلْهَوِيٍّ) كذلك.

قِيلَ: لم يُحْذَفْ لامُ (قاضٍ) هُنا لالتقاءِ الساكِنَينِ، بَلْ حُذِفَتْ حَذْفًا لاجتماعِ الأَمْثالِ؛ بدَلالةِ أنَّ (عَمِي) إذا نَسَبْتَ إليه لم تَحْذِفْ لامَهُ وإنْ لاقَتْ ساكِنًا على حَدِّ مُلاقاةِ لامِ (قاضِيٍّ) الساكِنَ، ويَدُلُّك أيضًا على ذلك أنَّ لامَ (قاضِيٌّ) لَمَّا حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكِنَينِ معَ عَلامةِ الجَمْعِ في قَوْلِك (قاضِينَ) لم تُخالِفْها لامُ (عَمٍ) في ذلك، فقُلْتَ (عَمِينَ)، فلو كانَ الحَذْفُ في (قاضِيٍّ) لالتقاءِ الساكِنَينِ لَمَا جازَ (قاضَوِيٌّ)[2]؛ لأنَّ كُلَّما حُذِفَ مِن اللاماتِ لالتقاءِ

---

(١) يعني بالإضافة هنا النسب، وهو اصطلاح مستعمل عند سيبويه وغيره. انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥- والمقتضب ٣/ ١٣٣- والأصول ٣/ ٦٥.

(٢) يجوز في النسب إلى (قاضٍ) المنقوص وجهان: قاضِيٌّ وقاضوِيٌّ. انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٠- والأصول ٣/ ٧٤.

الساكِنَينِ لا يَجُوزُ تحريكُهُ وثَباتُهُ معَ الساكِنِ الذي خُفِّفَ له.

ويَدُلُّك على ذلك (أُسَيْدِيٌّ)، فالمحذوفُ منه الياءُ المتحركةُ، والمحذوفُ من (قاضِيٍّ) على حَدِّ المحذوفِ منه؛ لأنَّ المحذوفَ مِن (أُسَيِّدَ) ياءٌ قريبةٌ مِن الطَّرَفِ مُجامِعةٌ للأَمْثالِ، والمحذوفُ مِن (قاضِيٍّ) ياءُ طَرَفٍ مُجامِعةٌ للأَمْثالِ، والقريبُ مِن الطَّرَفِ بمنزلةِ الطَّرَفِ، فإذا ثَبَتَ أنَّ المحذوفَ مِن (أُسَيِّدَ) حُذِفَ لا لالتقاءِ الساكِنَينِ؛ بدَلالةِ أنَّ المحذوفَ منه مُتَحَرِّكٌ، كانَ المحذوفُ مِن (قاضِيٍّ) كذلك، بَلْ كان أَولى؛ لأَنَّهُ إذا حُذِفَتِ العَينُ المتحرِّكةُ لاجتماعِ الأَمْثالِ معَ بُعْدِها مِن الطَّرَفِ فحَذْفُ اللامِ الساكنةِ لاجتماعِ الأَمْثالِ أَوْلى.

فإنْ قِيلَ: فقُلْ المحذوفُ مِن (مَلْهَوِيٍّ) لامُهُ لغيرِ التقاءِ الساكِنَينِ، بَلْ على حَدِّ ياءِ (قاضِيٍّ).

قِيلَ: لا يستقِيمُ، ولا مَدْخَلَ لهذا الحَذْفِ في التحقيرِ، ألا تَرى أنَّ هذا الحَذْفَ قد جاءَ في ما لو كان في التحقيرِ لم يستقِمْ حَذْفُهُ، وهو عَينُ (أُسَيِّدَ)، ألا تَرى أنَّ هذا لو كان في التحقيرِ لكانَ حَذْفُ الساكِنِ الزائِدِ أَوْلى مِن حَذْفِ الأَصْلِ المتحرِّكِ، ويَدُلُّ على أنَّ الحَذْفَ الذي في (قاضِيٍّ) لا مَدْخَلَ له في التحقيرِ أنَّ المحذوفَ في (قاضِيٍّ) لو تَحَرَّكَ وانْقَلَبَ لثَبَتَ، وليس كذلك الحَذْفُ الذي يكونُ في التحقيرِ؛ لأنَّ الحَذْفَ الذي يَدْخُلُ (مَلْهُوِيٍّ) إنَّما هو

لِتَصْحِيحِ مِثالِ التحقيرِ، فثَباتُهُ على كُلِّ حالٍ يَخْرُجُ عن مِثالِ التحقيرِ.

فوَضَحَ بِمَا ذَكَرْنا أنَّ حَذْفَ ياءِ (قاضِيٍّ) لا مَسْلَكَ له في التحقيرِ، وأنَّ مِنْهاجَهُ غيرُ مِنْهاجِ حَذْفِ التحقيرِ.

فإنْ قِيلَ: فقد يُحْذَفُ مِن (مُرَامِيٍّ)[١] على حَدِّ ما يُحْذَفُ مِن (قاضِيٍّ)، ولا يَجُوزُ إِثْباتُ لامِ (مُرَامِيٍّ) على حالٍ كَما جازَ ذلك في (قاضِيٍّ) على قَوْلِك (قاضَوِيٌّ)، فلا يجوزُ إلَّا (مُرَامِيٌّ)، وكذلك احْذِفْ مِن (مَلْهَوِيٍّ) على حَدِّ حَذْفِك مِن (قاضِيٍّ)، وإنْ لم يَجُزْ إِثْباتُ المحذوفِ مِن (مَلْهَوِيٍّ) على حالٍ كَما جازَ إِثْباتُ المحذوفِ مِن (قاضِيٍّ).

قِيلَ: الحَذْفُ الذي في (مُرَامِيٍّ) لا مَدْخَلَ له في التحقيرِ؛ بدَلالةِ أَنَّهُ قد يأتي فيه مِثْلُ (قاضَوِيٍّ)، وحَذْفُ التحقيرِ الذي يَصِحُّ بِهِ المِثالِ لا يأتي فيه مِثْلُ (قاضَوِيٍّ) على حالٍ.

وإنْ قال: فاحْذِفْها لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ على حَدِّ حَذْفِ (عُطَيٍّ)[٢].

إنَّما يأتي في الياءِ الآخِرَةِ دُونَ الأُولى، ويأتي في ما الوُسْطى منه مُتحرِّكةٌ

---

(١) نسبةٌ إلى (مُرَامًى). انظر: الكتاب ٣/ ٣٥٥- والأصول ٣/ ٧٥- والشافية ٣٩

(٢) هو تصغير (عَطَاءٍ)، والأصل في تصغيره أن يكون بثلاث ياءات: ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف، والياء التي هي لام الكلمة، فتحذف العرب إحدى الياءات لاجتماع ثلاث ياءات، فتقول: (عُطَيٌّ). انظر: الكتاب ٣/ ٤٧١ - والمقتضب ٢/ ٢٧٨- والأصول ٣/ ٥٨- والشافية ٣٣.

بالكَسْرِ، ألا تَرى أنَّ الأَصْلَ (عُطَيٍّ) و(مُعَيِّيَةٌ) و(سُمَيِّيَةٌ)[1]، فأمَّا (تَحِيَّةٌ) فإنَّما دَلَّ على كراهةِ اجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ، فإذا بَطَلَ أنْ يكونَ محذوفًا لالتقاءِ الساكِنَينِ أو على حَدِّ حَذْفِ (قاضٍ) أو على حَدِّ حَذْفِ (عُطَيٍّ)، وقد ثَبَتَ أنَّ الحَذْفَ لِيَصِحَّ مِثالُ التحقيرِ وَجَبَ أنْ تَحْذِفَ علامةَ النَّسَبِ؛ لأنَّها زائِدةٌ، ولا تَحْذِفُ اللامَ؛ لأنَّها أَصْلٌ؛ لأنَّ كَوْنَ الشيءِ أَصْلًا يَمْنَعُ مِن حَذْفِهِ لِتَصْحِيحِ مِثالِ التحقيرِ إذا كان مَعَهُ زائِدٌ ساكِنٌ.

فإنْ قِيلَ: لا عِبْرَةَ بِكَوْنِ اللامِ أَصْلًا؛ لأنَّها خامِسةٌ، والخامِسُ لا فَرْقَ بينَ الزائِدِ وبينَهُ؛ بدَلالةِ أَنَّهُ لا فَرْقَ بينَ (حُبَارَى) و(مُرَامًى) في الإضافةِ في حَذْفِ الأَلِفِ[2]، وإذا لم يَكُنْ بِكَوْنِهِ أَصْلًا عِبْرَةٌ صارَ بمنزلةِ زِيادةٍ لا مَعْنَى لها مع علامةِ الإضافةِ، فوَجَبَ أنْ تكونَ زِيادةُ الإضافةِ هي الثابتةَ؛ لأنَّها لِمَعْنًى.

قِيلَ: الخامِسُ في التحقيرِ مُعْتَبَرٌ بِكَوْنِهِ أَصْلًا؛ بدَلالةِ أَنَّكَ لو حَقَّرْتَ (مُرَامًى) لقَلْتَ (مُرَيْمٍ)، ولم تَقُلْ (مُرَيِّمٌ)، كما تقولُ في (غُرابٍ): (غُرَيِّبٌ)، وهذا عندي قَوْلُ سيبويه، أَلَا تَراه قالَ في نُسْخةٍ في تحقيرِ (مَلْهَوِيٍّ): «تَصِيرُ

---

(١) أيْ:: (عُطَيِّي) بياء المنقوص، و(مُعَيِّيَةٌ) أصل تصغير (مُعاوِيَةٍ)، و(سُمَيِّيَةٌ) أصل تصغير (سَماءٍ)، وتصغيرهما عند العرب (مُعَيَّةٌ) و(سُمَيَّةٌ) بحذف إحدى الياءات. انظر: الهامش السابق.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٥٥- والأصول ٣/ ٧٥- والمفصل ٢٦١- والشافية ٣٩.

الواوُ ياءً؛ لكَسْرةِ الهاءِ، ولم تَحْذِفْها لالتقاءِ الساكِنَين»، فأَشارَ إلى أنَّها ثابِتةٌ غَيرُ مَحْذُوفةٍ، وأبو عُثمانَ يَزْعُمُ أنَّ اللامَ محذوفةٌ لالتقاءِ الساكِنَين.

وأمَّا في (حُبْلَوِيٍّ) فالمحذوفُ منهُ الياءُ الـمُنْقلِبةُ عن الواوِ بلا خِلافٍ؛ لأنَّهُ إذا اخْتُلِفَ في حَذْفِ ياءِ (مَلْهَوِيٍّ) -معَ أنَّها أَصْلٌ- فالزائِدُ لا اختلافَ في حَذْفِهِ، ويَدُلُّك على أنَّهُ ليس في الياءِ الـمُنْقلِبةِ عن الياءِ في (حُبْلَوِيٍّ) إلَّا الحَذْفُ أنَّ الياءَ زائِدةٌ لغيرِ مَعْنَى، (ومُنْقلِبةٌ عن زِيادةٍ لغَيرِ مَعْنًى)(1)؛ لأنَّ انْقِلابَ أَلِفِ التأنيثِ إلى الواوِ أَخْرَجَها عن التأنيثِ، وزِيادةُ النَّسَبِ لمعنًى، فوَجَبَ حَذْفُ التي لغَيرِ مَعْنًى، فقد يَجُوزُ أنْ تكون حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكِنَين على ما في بَعْضِ النُّسَخِ، ويجوزُ أنْ تكونَ حُذِفَتْ حَذْفًا لِتَصْحِيحِ مِثالِ التَّحقيرِ، كما حُذِفَتْ علامةُ الإضافةِ مِن (مَلْهَوِيٍّ) حَذْفًا لِتَصْحِيحِ مِثالِ التحقيرِ.

فإنْ قِيلَ: فإنْ كُنْتَ تَحْذِفُها بَعْدَ القَلْبِ حَذْفًا لِتَصْحِيحِ مِثالِ التحقيرِ فاحْذِفْها قَبْلَ القَلْبِ؛ إذْ كانَ الغَرَضُ في حَذْفِها تَصْحِيحَ المِثالِ، وهذا مُحتاجٌ إليه قَبْلَ القَلْبِ، كما أنَّهُ مُحتاجٌ إليه بَعْدَ القَلْبِ، فلا وَجْهَ للقَلْبِ.

قِيلَ: إنَّها قَبْلَ القَلْبِ تكونُ مُتحرِّكةً، وبَعْدَهُ ساكِنةً، والتَّحَرُّكُ يَمْنَعُ مِن الحَذْفِ، والسُّكونُ يُسَوِّغُهُ، وهو مُعْتَبَرٌ في ما يُحْذَفُ لِتَصْحِيحِ

---

(1) ساقط من (ش٣)٣٦٤أ.

مِثالِ التحقيرِ.

فأمَّا فَرْقُ سيبويهِ بينَ تحقيرِ (حُبْلَوِيٍّ) وإضافةِ (حُبَيْلَى)، وتَسْوِيَتُهُ بينَ (حُبْلَوِيٍّ) و(مَلْهَوِيٍّ)، فمُفارَقةُ (حُبْلَوِيٍّ) في التحقيرِ لـ(حُبَيْلَى) في الإضافةِ مِن جِهَةِ أنَّ المحذوفَ في تحقيرِ (حُبَيْلَى) حَذْفُهُ مُخالِفٌ لحَذْفِ المحذوفِ في إضافةِ (حُبَيْلَى)، وإنْ اتَّفَقَا في اللَّفْظِ، فيقولُ فيهما (حُبَيْلِيٌّ) لا غَيْرَ، واتَّفَقَا في أنَّ المحذوفَ منهما الأَوَّلُ، وذلك لأنَّ المحذوفَ في تحقيرِ (حُبْلَوِيٍّ) يجوزُ أنْ يكونَ حَذْفُهُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ويجوزُ أنْ يكونَ حَذْفُهُ لِتَصْحِيحِ مِثالِ التحقيرِ، والمحذوفُ في إضافةِ (حُبَيْلَى) ليس هو مِن هذَينِ الحَرْفَينِ، بَلْ حُذِفَ حَذْفًا؛ لأَنَّهُ خامِسٌ، كما يُحْذَفُ في (مُرَامِيٍّ) إذا أُضِيفَ حَذْفًا؛ لأَنَّهُ خامِسٌ في إضافةٍ، وكُلُّ واحِدٍ مِن هذه الحُرُوفِ مِنْهاجُهُ غَيْرُ مِنْهاجِ صاحِبِهِ.

ومِنَ الفَرْقِ بينَ تحقيرِ (حُبْلَوِيٍّ) وإضافةِ (حُبَيْلَى) أنَّك إذا حَقَّرْتَ (حُبْلَوِيٍّ) كَسَرْتَ اللامَ وقَلَبْتَ الواوَ ياءً ثمَّ حَذَفْتَها، وإنْ كانَ للأَصْلِ أَلِفُ التأنيثِ، وكانَ أَلِفُ التأنيثِ في التحقيرِ لا يُكَسَّرُ ما قَبْلَها، ولا تُقْلَبُ، ولا تَخْرُجُ عمَّا كانت عليه في التَّكْبِيرِ؛ لأنَّ الأَلِفَ قد خَرَجَتْ عن أنْ تكونَ للتأنيثِ؛ بانْقِلابِها واوًا، فصارَتِ الواوُ خُرُوجُها بذلك عن التأنيثِ بمنزلةِ واوِ (مَلْهَوِيٍّ) في أنَّها ليسَتْ للتأنيثِ، فأُجْرِيَتْ مُجْراها في كَسْرِ ما قَبْلَها وقَلْبِها لذلك، ولم تُجْرَ مُجْرَى الأَلِفِ؛ لأنَّها قد خَرَجَتْ عن حُكْمِ الأَلِفِ

بِخُرُوجِها عن التأنيثِ، وإضافةُ (حُبَيْلَى) ليس كذلك، بَلْ يُحْذَفُ أَلِفُ التأنيثِ حَذْفًا قَبْلَ كَسْرِ اللامِ وقَلْبِها لكَسْرِ اللامِ.

وقد يَتَخَرَّجُ كَلامُهُ على أَنَّهُ قَصَدَ التَّسْوِيةَ بينَ إضافةِ (حُبَيْلَى) وتحقيرِ (حُبْلَوِيٍّ).

والتَّفْرِقةُ بينَ (حُبْلَوِيٍّ) و(مَلْهَوِيٍّ) يَتَخَرَّجُ على ما ذَكَرْنا مِن التَّأْوِيلِ أَوَّلًا، وكلامُهُ أَنَّهُ ذَكَرَ أَمْرَ (مَلْهَوِيٍّ)، ثمَّ قالَ: «وكذلك إذا حَقَّرْتَ (حُبْلَوِيٌّ)؛ لأَنَّك كَسَرْتَ اللامَ، فصارَتْ ياءً، ولم تَصِرْ واوًا، كأَنَّكَ أَضَفْتَ إلى (حُبَيْلَى)؛ لأَنَّكَ حَقَّرْتَ وهي بمنزلةِ واوِ (مَلْهَوِيٍّ)»، يقولُ: (حُبْلَوِيٌّ) في التحقيرِ مِثْلُ (مَلْهَوِيٍّ)، والمحذوفُ منهُ حَذْفُهُ على حَدِّ حَذْفِ المحذوفِ من (مَلْهَوِيٍّ) لأَنَّكَ كَسَرْتَ لامَ (حُبْلَوِيٍّ)، كما كَسَرْتَ هاءَ (مَلْهَوِيٍّ)، فصارَتْ واوُ (حُبْلَوِيٍّ) ياءً، ولم تَصِرْ واوًا، أيْ: لم تَثْبُتْ واوًا، وحَذَفْتَ الأَوَّلَ مِن (حُبْلَوِيٍّ)، كأَنَّكَ أَضَفْتَ إلى (حُبَيْلَى)؛ لأَنَّك لو أَضَفْتَ إلى (حُبَيْلَى) لَمَا حَذَفْتَ إلَّا الأَوَّلَ، ولم يَجِبْ أَلَّا تَحْذِفْ الأَوَّلَ مِن (حُبْلَوِيٍّ)؛ لأَنَّكَ حَقَّرْتَ وهو بمنزلةِ واوِ (مَلْهَوِيٍّ) في أنَّها واوٌ مُتَحرِّكةٌ، لا دَلالةَ فيها على التأنيثِ، كَما أَنَّ واوَ (مَلْهَوِيٍّ) كذلك؛ لأَنَّها وإنْ كانتْ كذلك فهي زائِدةٌ، كَما أَنَّ أَلِفَ (حُبَيْلَى) زائِدةٌ، فوَجَبَ حَذْفُها كَما وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِ (حُبَيْلَى) إذا أَضَفْتَ، ففي هذا التأويلِ إنَّما قالَ: كأَنَّكَ أَضَفْتَ إلى (حُبَيْلَى)؛

لِيُسَوِّيَ بينَ (حُبَيْلَى) و(حُبْلَوِيٍّ) في أنَّ المحذوفَ منهما الأَوَّلُ، وإنِ اخْتَلَفا في جِهاتِ الحَذْفِ، وقال: لأنَّك حَقَّرْتَ وهي بمنزلةِ واوِ (مَلْهَوِيٍّ)؛ لِيذْكُرَ الإشْكالَ بالشَّبَهِ الذي بينَ واوِ (حُبْلَوِيٍّ) وواوِ (مَلْهَوِيٍّ)، وأنَّهُ لا يَجِبُ بهذا الشَّبَهِ أنْ يجوزَ في (حُبْلَوِيٍّ) حَذْفُ الثاني وإبْقاءُ الأَوَّلِ، كما كان ذلك في (مَلْهَوِيٍّ)، بَلْ يَجِبُ أنْ تَقْطَعَ على أنَّ المحذوفَ مِن (حُبْلَوِيٍّ) في تحقيرِهِ الأَوَّلُ، كما أنَّ المحذوفَ مِن (حُبَيْلَى) في إضافتِهِ الأَوَّلُ.

والتَّأْويلُ الأَوَّلُ أَظْهَرُ، ويَشْهَدُ له نُسْخةُ (ب)[1].

(فا): إنَّما حَقَّرْتَهُ مُضَافًا إليهِ وقَدْ لَزِمَ لامَهُ الانْقِلابُ.

قال سيبويه: «لأنَّكَ كَسَرْتَ اللامَ، فصارَتِ ياءً، ولم تَصِرْ واوًا»[2].

(فا): في (نُسْخةٍ) -بَعْدَ قَوْلِهِ: «لأنَّكَ كَسَرْتَ اللامَ فصارَتِ الواوُ ياءً»-: «ساكِنةً، ثمَّ حَذَفْتَها مِنْ أَجْلِ الساكِنةِ التي بَعْدَها، ولم تَصْرِفْ ذلك».

قال سيبويه: «حِينَ قُلْتَ (حَبَالَى) فصارَتْ بمنزلةِ ياءِ (صَحَارِى)»[3].

---

(١) كأنه يريد بها في نسخة (ب) ما ذكره في الحاشية السابقة، مع أنه هناك لم يعز إلى نسخة (ب)، وهذا خلاف مصطلحه في هذه الحواشي؛ إذ ينص على نسخة (ب) إذا أرادها، فإذا أراد نسخة مجهولة قال: «نسخة».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٤، (هارون) ٣/ ٤٧٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٤، (هارون) ٣/ ٤٧٥.

(فا): أَلِفُ (حَبَالَى) مُنْقلِبةٌ عن الياءِ في (حَبَالٍ) في التقديرِ، وإنْ كان (حَبَالٍ) لم يُسْتَعْمَلْ، وليست الأَلِفَ التي كانت في الإفرادِ، بَلْ هي مِثْلُ أَلِفِ (مَدَارَى) و(مَعَايا)[١].

فأمَّا (حُبَيْلَى) -وإنْ كان التحقيرُ كالتكسيرِ- فأَلِفُهُ أَلِفُ التأنيثِ التي كانت في التكسيرِ، فهو بمنزلةِ (تُمَيْرَةٍ)، والتكسيرُ ليس فيه (تُمَيْرَةٌ) مِثْلَ ما في التحقيرِ، فنقولَ فيه ما قُلْنا في التحقيرِ. [٣/ ١١٨ب]

هذا بابُ تحقيرِ كُلِّ اسْمٍ كانَ مِنْ شَيْئَيْنِ ضُمَّ أحَدُهُما إلى الآخَرِ فجُعِلا بمنزلةِ اسْمٍ واحِدٍ

قال سيبويه: «لأنَّ الصَّدْرَ عندَهم بمنزلةِ الـمُضافِ والآخَرُ بمنزلةِ الـمُضافِ إليه»[٢].

(فا): يَدُلُّ على أنَّ الآخَرَ مِن الاسْمَينِ المضمومِ أَحَدُهُما إلى الآخَرِ بمنزلةِ المضافِ إليه قَوْلُك (خَمْسَةَ عَشَرَ) و(اثْنَا عَشَرَ)، وتاءُ التأنيثِ وعَلَمُ الإعرابِ لا يكونانِ في الأوساطِ، بَلْ في الأواخِرِ، فلولا أنَّ الأَوَّلَ كأنَّهُ آخِرُ الاسْمِ بمنزلةِ الـمُضافِ، والثاني بمنزلةِ الـمُضافِ إليه، ما جازَ الكلامُ.

ويَدُلُّ أيضًا على ذلك مُعاقبتُهُ للنُّونِ في (اثْنَا عَشَرَ)، كما أنَّ الـمُضافَ

(١) جمع (مِدْرَى) وهو الـمُشْطُ، و(مُعْيِيَةٍ) وهو الإبل الـمُتْعَبة. انظر: القاموس (درى) ١٦٥٥، (عيي) ١٦٩٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٤، (هارون) ٣/ ٤٧٥.

إليهِ يُعاقِبُها.

ويُقَوِّي جَعْلَ (اثْنَيْ عَشَرَ) اسْمًا واحِدًا -معَ ما ذَكَرْنا مِن النِّيَّةِ فيهما- أنَّ انْقِلابَ الأَلِفِ دَلالةٌ على الإعرابِ؛ لأنَّ الأَلِفَ هي الإعرابُ، فلمَّا كانت دَلالتُها على الإعرابِ بالانْقِلابِ، وكان الانْقِلابُ يَقَعُ في حُرُوفِ الإعرابِ فلا يَدُلُّ على الإعرابِ في مِثْلِ (أَفْعَيْ، وأَفْعَوْ، وأَفْعًى)[1] و(هُدًى)[2]، أَشْبَهَ انْقِلابُها هذا الانْقِلابَ مِن حيثُ كانا انْقِلابًا في حَرْفِ إعرابٍ، فصارَ كأَنَّهُ ليس بإعرابٍ، فكأَنَّهُ لم يَقَعِ الإعرابُ قَبْلَ التَّمامِ. [٣/ ١١٩أ]

هذا بابُ التَّرْخِيمِ في التَّصْغِيرِ

(فا): التصغيرُ مَوْضِعٌ يُحافَظُ فيه على الأَصْلِ؛ بدَلالةِ رَدِّ المحذوفِ مِن (يَدٍ) وما أَشْبَهَهُ، وتمييزِ الأَصْلِ مِن الزائِدِ مُحافَظةً على الأَصْلِ، لا سِيَّما إنْ كانَ الزائِدُ يُغْني عن الأَصْلِ ويَجْرِي مَجْراهُ.

فلهذا جاءَ تحقيرُ الترخيمِ في الكلامِ، وقَوَّى مَجِيئَهُ -لتَمْيِيزِ الأَصْلِ- أنَّ التحقيرَ يَقومُ الزائِدُ في تَمامِ مِثالِهِ مَقامَ الأَصْلِ، فيكونُ الزائِدُ مِن هذا الوَجْهِ كأَنَّهُ الأَصْلُ، وذلك في (يُضَيْعُ).

---

(١) (أَفْعَيْ) و(أَفْعَوْ) لغتان لبعض العرب عند الوقف على (أَفْعًى). انظر: الكتاب ٤/ ١٨١- والأصول ٢/ ٣٧٨- وسر الصناعة ٢/ ٧٠٢- واللسان (فعي) ١٥/ ١٥٩.

(٢) لعل انقلابها الذي يشير إليه الفارسي في نحو التثنية والجمع، فيقال: (هُدَيَان) و(هُدَيَات).

وإذا كان غيرُ الأَصْلِ يَجْرِي في مِثالِ التحقيرِ مَجْرَى الأَصْلِ، وكان التحقيرُ مَوْضِعًا يُحافَظُ فيه على الأَصْلِ -لَزِمَ أنْ يأتيَ فيه قِسْمٌ يَتَمَيَّزُ فيه الأَصْلُ مِن الزائِدِ؛ لأنَّ ذلك مِن المحافَظةِ على الأَصْلِ، وما قَوِيَ على رَدِّ الأَصْلِ قَوِيَ على حَذْفِ الزائِدِ، وقد تَلَقَّى الجميعُ (زُهَيْرٌ) على أنَّهُ تحقيرُ (أَزْهَرَ)، وكذلك (سُكَيْتٌ)، و(كُمَيْتٌ) تحقيرُ (أَكْمَتَ)؛ بدَلالةِ قَوْلِهِم (كُمْتٌ)[1]، وتحقيرُ (سُكَّيْتٍ)[2]، ولم يَلْتَفِتُوا إلى ما كان مِن الزوائِدِ بمعنًى، فقالوا (عَمْرُو بنُ حُرَيْثٍ)، ألا تَراهم لم يُسَمُّوا رَجُلًا بـ(حَرْثٍ)[3]؛ لِمَا ذَكَرْنا مِن الغَرَضِ.

قال سيبويه: «وزَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ في (إِبْراهِيمَ) و(إِسماعِيلَ): (بُرَيْهٌ) و(سُمَيْعٌ)»[4].

قال (س)[5]: هو صحيحٌ، ولكنَّهُ غَلَطٌ[6].

---

(١) لأن (فُعْلًا) جمعُ (أَفْعَل) لا (فُعَيْلٍ). انظر: المقتضب ٢/ ٢١٧- والمفصل ٢٤٢.

(٢) أيْ: أن (سُكَيْتًا) هنا تصغيرُ (سُكَّيْتٍ) تصغيرَ ترخيمٍ، والسُّكَّيْتُ: الذي يجيء آخِرَ الخيل. انظر الكتاب ٣/ ٤٧٧ (هارون).

(٣) أيْ: أن (حُرَيْثًا) هنا تصغيرُ (حارِثٍ) تصغيرَ ترخيمٍ، لا تصغيرُ (حَرْثٍ).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٤، (هارون) ٣/ ٤٧٦.

(٥) انظر: الأصول ٣/ ٦١.

(٦) سبق ذكر الخلاف في تصغير (إبراهيم) و(إسماعيل) بين سيبويه والمبرد في ص١٢١٤ هـ٤.

يعني: (بُرَيْهٌ) و(سُمَيْعٌ)، وإنَّما صارَ عندَهُ غَلَطًا لأنَّ الباءَ والهاءَ والراءَ والميمَ أُصُولٌ، فهذا يَدُلُّ على أنَّ الهمزةَ أَصْلٌ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تَدْخُلُ على بَناتِ الأَرْبعةِ زائِدةً، فهو يقولُ في تصغيرِ التَّرْخِيمِ (أُبَيْرِهٌ) و(أُسَيْمِعٌ).

هذا بابُ ما جَرَى في الكلام مُصَغَّرًا وتُرِكَ تَكْبِيرُهُ ....

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُهُم (جُمَيْلٌ) و(كُعَيْتٌ) .... وقالوا (كِعْتَانٌ) و(جِمْلانٌ)، فجاؤُوا بهِ على التَّكْبِيرِ، ولو جاؤُوا بهِ وهم يُرِيدُونَ أنْ يَجْمَعُوا الـمُحَقَّرَ لقالوا (جُمَيْلاتٌ)، فلَيْسَ شَيْءٌ يُرادُ بهِ التصغيرُ إلَّا وفيهِ ياءُ التصغيرِ»[1].

(جُمَيْلٌ) طائِرٌ في صُورَةِ العُصْفورِ[2]، والتَّكْبِيرُ (جُمَلٌ)، وتَكْبِيرُ (كُعَيْتٍ)[3]: (كُعَتٌ).

(فا): كذا القِياسُ، وإنْ لم يُتكَلَّمْ بِهِما مُكَبَّرَيْنِ.

(فا): هذا يَدُلُّ على أنَّ (أُمَوِيٌّ) في إضافةِ (أُمَيَّةَ) ليس يُرادُ به التحقيرُ؛ لأنَّهُ ليس فيهِ ياءُ التحقيرِ.

فانْ قِيلَ: لِمَ لا يَقولُ: إنَّ (كِعْتانٌ) و(جِمْلانٌ) جَمْعُ الـمُحَقَّرِ وإنْ لم يَكُنْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٤، (هارون) ٣/ ٤٧٧.

(٢) انظر: الصحاح (جمل) ٤/ ١٦٦١، وهذا التفسير نص الأصول ٣/ ٦١.

(٣) هو البلبل، وأهل المدينة يسمونه (النُّغَرُ). انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٧- والتاج (كعت) ٥/ ٦٠، وفي شرح السيرافي ٤/ ٢١٤: «وحُكِيَ عن أبي العباس المبردِ أنه يُشْبِهُ البُلْبُلَ، وليس البُلْبُلَ».

فيه دَلالةٌ على التحقيرِ، كما أنَّ (أُمَوِيٌّ) إضافة الـمُحَقَّرِ وإنْ لم يَكُنْ فيهِ دَلالةٌ على التحقيرِ؟

قِيلَ: لأنَّ (أُمَيَّةَ) لَمَّا نُسِبَ إليهِ أُرِيدَ به شَخْصٌ غيرُ الشَّخْصِ الذي كانَ واقِعًا عليه، وهو غيرُ منسوبٍ إليه، فلَمْ يَلْزَمْكَ أنْ تُحَقِّرَهُ منسوبًا إليه؛ حَيْثُ كان مُحَقَّرًا غيرَ منسوبٍ إليه، كما لا يَلْزَمُكَ إذا حَقَّرْتَ (زيدًا) أنْ تُحَقِّرَ (عَمْرًا)؛ لأنَّ (أُمَوِيٌّ) في وُقُوعِهِ على غيرِ الشَّخْصِ الذي وَقَعَ عليه (أُمَيَّةُ)، كـ(زيدٌ) في وُقُوعِهِ دَلَّ على غيرِ الشَّخْصِ الذي وَقَعَ عليه (عَمْرٌو).

وليس كذلك الجَمْعُ؛ لأنَّ الجَمْعَ يُرادُ به الآحادُ التي كانت مُحَقَّرَةً، وهو واقِعٌ على ما وَقَعَتِ الآحادُ عليه، فيَجِبُ تَحْقِيرُهُ؛ لأَنَّهُ أُرِيدُ بِهِ الآحادُ الـمُحَقَّرةُ، فلمَّا لم يَكُنْ فيهِ ياءُ التحقيرِ دَلَّ ذلك على أَنَّهُ جَمْعُ الـمُكَبَّرِ.

فإنْ قِيلَ: فيجوزُ أنْ يُجْمَعَ الـمُحَقَّرُ جَمْعَ التكسيرِ؟

قِيلَ: لا؛ لأنَّ التحقيرَ كالصِّفةِ، فلمَّا كان تكسيرُ الموصوفِ غيرَ مُضَمَّنٍ تكسيرَ الصِّفةِ لم يَجُزْ تكسيرُ الـمُحَقَّرِ، كما لم يَجُزْ تكسيرُ الصِّفةِ لتكسيرِ الموصوف.

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ (كُمَيْتٍ)؟ فقالَ: هُوَ بمنزلةِ (جُمَيْلٍ)»[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٤، (هارون) ٣/ ٤٧٧.

(فا): (كُمَيْتٌ)[1] بمنزلةِ (جُمَيْلٍ) في أَنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ تكبيرُهُ، كما لم يُسْتَعْمَلْ تكبيرُ (جُمَيْلٍ)، ويُفارِقُهُ مِن أَنَّهُ تحقيرُ (أَكْمَتَ) على تحقيرِ التَّرْخِيمِ، يَدُلُّ على ذلك (كُمْتٌ). [٣/ ١١٩ب]

هذا بابُ ما يُحقَّرُ لِدُنُوِّهِ مِنَ الشَّيْءِ ولَيْسَ مِثْلَهُ

قال سيبويه: «وأَمَّا قَوْلُ العَرَبِ: «(هُوَ مُثَيْلُ هذا) و(أُمَيْثَالُ هذا)، فإنَّما أَرادُوا أَنْ يُخْبِرُوا أَنَّ الـمُشَبَّهَ حَقِيرٌ، كما أَنَّ الـمُشَبَّهَ بِهِ حَقِيرٌ»[2].

(فا): هو (مُثَيْلُ ذاك) نِسْبَتُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِن بابِهِ أَنَّهُ يَدُلُّ على أَنَّ غَيرَهُ حَقيرٌ، وهو ما كان مِثْلًا له، كما أَنَّ (أُصَيْغِرَ مِنْكَ) و(أُسَيِّدَ) و(دُوَيْنَ) و(فُوَيْقَ) يَدُلُّ على أَنَّ غَيرَها حَقِيرٌ، و(أُسَيِّدُ) و(أُصَيْغِرُ مِنْكَ) يَدُلانِ على تحقيرِ ما بينَهما؛ لأَنَّهُ إذا كان ما بينَهما قريبًا فهو حَقِيرٌ، و(فُوَيْقٌ) و(دُوَيْنٌ) كذلك، ويُفارِقُ (أُمَيْثِلُ ذاك) هذه الأشياءَ مِن جِهَةِ أَنَّهُ ليس يُرادُ تحقيرَها هي، بَلْ يُرادُ بتحقيرِها تحقيرُ غيرِها، و(مُثَيْلٌ) يُرادُ تحقيرُهُ هو؛ ألا تَرى أَنَّ (فَوْقَ) و(دُونَ) يَقَعُ على جميعِ الجِهَةِ، وأَنَّك لَسْتَ تُرِيدُ تحقيرَ جميعِ الجِهَةِ، بَلْ تحقيرَ بعضِها، وهو ما يبنَهما، ولا يستقِيمُ تحقيرُ جميعِ الجِهةِ؛ لأَنَّ الشَّيءَ إِنَّما يُحَقَّرُ بالنِّسْبةِ إلى ما هو أَكْبَرُ منه مِن جِنْسِهِ، فإذا أَرَدْتَ تحقيرَ جميعِ الجِهةِ لم

(١) (الكُمَيْتُ): ما خالط حمرته سوادٌ. انظر: الصحاح (كمت) ١/ ٢٦٣،

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٥، (هارون) ٣/ ٤٧٧.

يَبْقَ منها شَيءٌ أَكْبَرُ من الـمُحَقَّرِ، فلم يَجُزْ التحقيرُ، وكذلك (أُسَيِّدُ) و(أُصَيْغِرُ مِنْكَ) يُرادُ بتحقيرِهما تحقيرُ غيرِهما، لا تحقيرُهما.

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ عَلاماتِ الإِضْمارِ لا يُحَقَّرْنَ»[1].

(فا): نِسْبَةُ ما ذَكَرَ مِن هُنا إلى آخِرِ البابِ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يَلْحَقُهُ التحقيرُ في اللَّفْظِ ولا في المعنى، كَما أنَّ ما تَقَدَّمَهُ مِن البابِ لم يَلْحَقْهُ التحقيرُ في المعنى، وإنْ كان قد لَحِقَهُ في اللَّفْظِ.

قال سيبويه: «بمنزلةِ (لا) و(لَوْ) وأَشْباهِهِما»[2].

(فا): لِمُضارَعتِها الحُرُوفَ. [٣/ ١٢٠أ]

قال سيبويه: «حينَ قُلْتَ (فُوَيْقَ ذاك) و(دُوَيْنَ ذاك) و(تُحَيْتَ ذاك)»[3].

قال أبو عليٍّ: صُغِّرَتْ هذه الأسماءُ مِن حَيْثُ لم تُوصَفْ؛ لأَنَّهُ لا يُضْمَرُ حتى يُعَرْفَ فيَسْتَغْنِيَ عن الوَصْفِ[4].

قال سيبويه: «ولَيْسَتْ أَسْماءً تَمَكَّنُ، فَتَدْخُلَ فيها الأَلِفُ واللامُ ويُوصَفْنَ، وإنَّما لَهُنَّ مَواضِعُ لا يُجاوِزْنَها، فَصِرْنَ بمنزلةِ عَلاماتِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٥، (هارون) ٣/ ٤٧٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٥، (هارون) ٣/ ٤٧٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٥، (هارون) ٣/ ٤٧٩.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٧٤أ.

الإِضْمارِ»[(١)].

(فا): أيْ: لو حَقَّرْتَ -يعني: (أَيْنَ) و(مَتَى) و(حَيْثُ)- لم يَكُنْ في تحقيرِها ما في (فَوْقَ) و(تَحْتَ) مِنْ تحقيرِها في اللَّفْظِ وتحقيرِ غيرِها في المعنى؛ لأنَّها لم تُسْتعملْ في هذا المعنى، كما استُعملتْ (فَوْقَ) و(تَحْتَ)، وذلك لأنَّ هذا المعنى كان القِياسُ يَمْنَعُهُ؛ لأنَّهُ ليس في تحقيرِ (عَمْرٍو) تحقيرُ (زَيْدٍ) في المعنى، ولا تحقيرُ ما قَرُبَ مِن (عَمْرٍو) في المعنى، ولا يَجُوزُ إذا أَرَدْتَ تحقيرَ (زَيْدٍ) أنْ تُحَقِّرَ (عَمْرًا)، فما أَتي به الاستعمالُ أَجَزْناه، وبَقِيَ ما عَداهُ على مَنْعِ القِياس.

وقَوْلُهُ هذا يَدُلُّ على أنَّ (فَوْقَ) و(تَحْتَ) كان الأَصْلُ فيها أنْ لا تُحَقَّرَ، ولكنَّها حُقِّرَتْ لِمَا دَخَلَها مِن المعنى الذي ذَكَرَنا، وإلَّا فتحقيرُها مُمْتَنِعٌ في المعنى لو لم يَدْخُلْها هذا المعنى، كما أنَّ تحقيرَ هذه الحُرُوفِ مُمْتَنِعٌ في المعنى.

وقَوْلُهُ: «وليسَتْ أَسْماءً تمكن، ولا يَدْخُلُها الأَلِفُ واللامُ، ولا يُوصَفْنَ»[(٢)]، يقولُ: الأَلِفُ واللامُ تَخُصُّ، كما أنَّ الصِّفَةَ تَخُصُّ، والتحقيرُ وَصْفٌ في المعنى، كما لم يَجُزْ أنْ تُخَصَّ هذه الأشياءُ بالأَلِفِ واللامِ ولا بالوَصْفِ لم يَجُزْ -أيضًا- أنْ تُخَصَّ بالتحقيرِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٥، (هارون) ٣/ ٤٧٩.

(٢) ما نقله الفارسي هنا يُخالِف يسيرًا النص المحشى عليه.

قال سيبويه: «وكذلكَ (أَوَّلُ مِنْ أَمْسِ) و(الثَّلاثاءُ) و(الأَرْبِعاءُ) و(البارِحَةُ)؛ لِمَا ذَكَرْنا، وأَشْباهُهُنَّ، ولا تُحَقَّرُ أَسْماءُ شُهُورِ السَّنَةِ»[1].

أَجازَ (س)[2] تصغيرَ أَسْماءِ الأَيَّامِ، نحوُ (الثَّلاثاءِ)، وأَسْماءِ الشُّهُورِ أَيْضًا. [٣/ ١٢٠ب]

ولا تُصَغَّرُ شُهُورُ السَّنَةِ، ولا أَيَّامُ الجُمُعةِ إلَّا (الجُمُعَةَ) وَحْدَها فِي مَنْ قالَ: (اليَوْمَ الجُمُعَةُ)، ومَنْ قالَ: (اليَوْمُ الجُمُعَةُ) لم يُصَغِّرْ، وكذلك (الأَضْحَى) و(الفِطْرُ) وأَشْباهُهُما.

وقال أبو عُمَرَ[3]: «ولا أَرَى بَأْسًا بتحقيرِ شُهُورِ السَّنَةِ وأَيَّامِ الجُمُعةِ كُلِّها، وكذلك (الأَضْحَى) و(الفِطْرُ) و(يَوْمُ الجُمُعةِ) في مَنْ رَفَعَ».

وأَمَّا النَّصْبُ فليس بينَهم خِلافٌ[4]، وكذلك (اليومَ الأَضْحَى)، وكذلك (أَوَّلَ مِن أَمْسِ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٦، (هارون) ٣/ ٤٨٠.

(٢) انظر: مسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٢٩]- والمقتضب ٢/ ٢٧٦.

(٣) في النسخ المضبوطة بالشكل «عَمْرو»، ولا يُعرف هذا القول لأبي عَمْرٍو، وإنما يُعرف لأبي عُمَرَ الجرمي، وتصغير أسماء أيام الأسبوع هو أيضًا قول المازني والكوفيين والمبرد. انظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٢٠- والمخصص ١٤/ ١١١- وتنقيح الألباب ٥٤٠- وشرح المفصل ٥/ ١٣٩- وشرح الشافية ١/ ٢٩٣، وجاءت الحاشية في تنقيح الألباب ٥٤٠ على الصواب «قال أبو عُمَرَ: لا ....».

(٤) في أنه يُصغَّر.

(فا): لَيْسَ وَضْعُ الأَعْلامِ أنْ تُصَغَّرَ، كَما أَنَّهُ لا يُوصَفُ[١]، وإنَّما يُصَغَّرُ ما يكونُ صَغِيرًا بالنِّسْبَةِ إلى ما يكونُ أَكْبَرَ مِنْهُ[٢] مِن جِنْسِهِ.

ما بينَ العَلامَتَينِ ليس في نُسْخَةِ (ج) عن (ع)[٣].

قال سيبويه: «أَلَا تَرى أَنَّهُ قَبيحٌ»[٤].

(فا): أيْ: مُمْتَنِعٌ؛ لأَنَّهُ غيرُ مُسْتَعْمَلٍ.

(فا): يَقْبُحُ تصغيرُ هذا -يعني: (ضُوَيْرِبٌ)- مِن حَيْثُ قَبُحَ أنْ يُنْعَتَ الفِعْلُ.

فإنْ قِيلَ: فلِمَ لا يَحْسُنُ هذا مِن حَيْثُ صُغِّرَ الفِعْلُ نَفْسُهُ، فقِيلَ: (ما أُمَيْلِحَ زَيْدًا)؟

قِيلَ: (ما أُمَيْلِحَ) ماضٍ، وتحقيرُ (ضارِبٍ) إذا كانَ ماضِيًا جَيِّدٌ، وإذا كان حالًا أو آتِيًا فنَظِيرُهُ مِن الفِعْلِ لم يُحَقَّرْ، فتَعْتَرِضَ به، بَلْ الذي حُقِّرَ

---

(١) كذا في جميع النسخ، وكذا في (م٥)١٧٥أ، ولعله يريد (العَلَم) فأفردَ، وكأنَّ المعنى: أن العَلَمَ في وَضْعِهِ لا يُصَغَّرُ ولا يُوصَف، وإنما التصغير والوصف يقعان على المسمى به. وفي التعليقة ٣/ ٣٤١: «كما أنها لا توصف»، وأظنه من تصرف المحقق.

(٢) ليس في حواشي الشرقية، وهو في (م٥)١٧٥أ.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٧٤ب، وقد اكتنف الناسخ بعلامتي الحذف عبارة «ولا تحقر أسماء شهور السنة».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٦، (هارون) ٣/ ٤٨٠.

الماضي، ونَظِيرُ الماضي لا شَبَهَ له؛ لأنَّهُ لم يُعْمَلْ، فإذا كانَ نَظِيرُهُ قد خَرَجَ مِن شَبَهِهِ فما ليس بنَظِيرِهِ -وهو (فاعِلٌ) إذا كانَ للآتي أو الحالِ- أَوْلى أنْ لا يُشْبِهَهُ في التحقيرِ، لا سِيَّما وما يُشْبِهُ ذلك الذي هو مُخالِفٌ له مِن الفِعْلِ لا يُحَقَّرُ.

وأيضًا فإنَّهُ إذا كان (ضارِبٌ) يَخْرُجُ مِن شَبَهِ الفِعْلِ بكَوْنِهِ ماضِيًا -معَ أنَّ المعنى ليس مِن خَوَاصِّ الأَسْماءِ- فأنْ يَخْرُجَ عن شَبَهِ الفِعْلِ بالتحقيرِ أَوْلى؛ إذِ التحقيرُ مِن خَوَاصِّ الأسماءِ.

وأيضًا فإنَّهُ إذا كان وَصْفُهُ يُخْرِجُهُ مِن شَبَهِ الفِعْلِ -معَ أنَّ الوَصْفَ مُنْفَصِلٌ عن الموصوفِ، وغيرُ مُلازِمٍ له؛ لأنَّهُ قد يكونُ أنْ يُذَكَّرَ الموصوفُ دُونَهُ- فأنْ يَخْرِجَهُ التحقيرُ مِن شَبَهِ الأَفْعالِ أَوْلى؛ لأنَّهُ صِيغَةٌ في لِفْظِهِ غيرُ مُنْفصِلةٍ عنه.

فإنْ قِيلَ: فأَجْرِ على ذا وَصْفَ الفِعْلِ الـمُحَقَّرِ؛ إذْ كانَ الوَصْفُ أَسْهَلَ مِن التحقيرِ.

قِيلَ: تحقيرُ الفِعْلِ نادِرٌ، فلا يَلْزَمُ القِياسُ عليه.

قال سيبويه: «ولا تُحَقِّرُ (عِنْدَ) كَما تُحَقِّرُ (قَبْلَ) و(بَعْدَ) ونَحْوَهُما؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ (عِنْدَ) فقَدْ قَلَّلْتَ ما بينَهما»[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٦، (هارون) ٣/ ٤٨٠-٤٨١.

(س): قد يكونُ (خَلْفَهُ) و(قَبْلَهُ) و(بَعْدَهُ) بقَلِيلٍ وبِكَثيرٍ، فإذا حَقَّرْتَ ذلك قَلَّلْتَ المَسَافةَ، فإذا قُلْتَ (عِنْدَ) فقَدْ بَلَغْتَ غايةَ التقليلِ، فلا معنًى للتصغيرِ.

فإنْ قِيلَ: فقد تقولُ لِمَا كان في مُلْكِكِ -وإنْ كانَ نائِيًا بعيدًا- (هو عِنْدِي).

قِيلَ: هذا اتِّسَاعٌ، والأَصْلُ أنْ يكونَ لِمَا قَرُبَ، وذلك لأَنَّهُ لَمَّا كانَ يُمْكِنُهُ التَّصَرُّفُ فيه بالمِلْكِ صار لذلك بمنزلةِ ما قَرُبَ منهُ، فأَجْرَى عليه ما يُجْرِيهِ على ما قَرُبَ منه، وهذا كقَوْلِه تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾[1]، ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[2]، وذلك لأَنَّهُ لَمَّا أَرادَ أنْ يُقَرِّبَ البعيدَ أَجْرَى عليهِ ما يُجْرِيهِ على القريبِ مِن الإشارةِ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا أَرادَ ذلك في ما بَعُدَ عنه أَجْرَى عليه (عِنْدَ).

فأمَّا قَوْلُهُ تعالى: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[3] فليس مِن هذا؛ لأَنَّهُ حِكايةُ الحالِ؛ لأَنَّهُ ليس يُرِيدُ أنْ يُقَرِّبَ للنبي -صَلَّى اللهُ عليهِ[4]- الرَّجُلَيْنِ، كَمَا يُرِيدُ أنْ يُقَرِّبَ له جَهَنَّمَ يَوْمَ الفَصْلِ، فهو على أنَّ الإشارةَ كانت في وَقْتِ مُوسَى، فحَكاها؛ لِيُعِيدَ قُرْبَ ما كان بينَ الرَّجُلَيْنِ، ولأنَّ

---

(١) جزء من آيتين، في سورة يس ٦٣، وسورة الرحمن ٤٣.

(٢) سورة المرسلات ٣٥.

(٣) سورة القصص ١٥.

(٤) صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وسلَّم وبارك.

حِكايةَ الأَمْرِ على وَجْهِهِ آكَدُ في الحُجَّةِ على اليَهُودِ. [٣/ ١٢١أ]

هذا بابُ تَحْقيرِ كُلِّ اسْمٍ كانَ ثانِيه ياءً تَثْبُتُ في التحقيرِ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ نَحْوُ: (بَيْتٍ) وَ(شَيْخٍ) وَ(سَيْدٍ[1])، فَأَحْسَنُهُ أَنْ

---

(١) اختلفت النسخ في هذه الكلمة: على (سَيْدٍ) و(سَيِّدٍ) و(سِيدٍ). ولم يضبط في بعض النسخ كـ(ح١) ١٠٩أ- و(ح٨) ٢٦٠أ.

١-فجاءت (سَيْدٍ) -بفتح السين وبسكون الياء- في: (ح٦) ١٤٢أ- و(ح٧) ٢/ ٥٩ب- وفي نسخة (ميلانو) ٤٤ب وفوقها (صح)- و(م٥) ١٧٥أ- ونسخة ابن دادي ٢٩٢ب- ونسخة ابن خروف ٨٤ب- ونسخة السعدي ١٣٨أ- ونسخة الميورقي ٧٢أ- و(فيض الله ٢٠١٥) ٣٦٢أ- ونسخة الخزرجي ٢٠٧أ. و(سَيْدٌ) تخفيف قياسيٌّ لـ(سَيِّد)، كـ(مَيِّتٍ ومَيْتٍ)، وأثبته بعضهم سماعًا، انظر: الكتاب (هارون) ٣/ ٣٧١- والمقتضب ٢/ ١٢٦ وشرح السيرافي (العلمية) ٥/ ١٢٢- والشافية ١٠٣، والتمثيل به للباب مستقيم؛ لأن الباب يشمل ما كان ثانيه ياء أصلية كـ(بَيْتٍ)، وما كان ثانيه ياءً زائدة كـ(سَيْدٍ)؛ لأن وزنه عند البصريين (فَيْلٌ) بعد حذف عين الكلمة وهي الواو، قال سيبويه ٣/ ٤٥٦ (هارون): «فمن ذلك قولك في (مَيْتٍ): (مُيَيْتٌ)، وإنَّما الأصل (مَيِّتٌ)، غيرَ أنك حَذَفْتَ العينَ».

٢-وجاءت (سَيِّدٍ) -بفتح السين وبياء مشددة مكسورة- في: (ش) ٣/ ١٢١أ- و(ش١) ٢٩٠ب- و(ش٣) ٣٦٦أ- و(ش٤) ٤/ ٢٣٣أ- و(ش٥) ٢٢١أ- و(أياصوفيا ٤٥٧٣) ٣٨٣ب- و(نور عثمانية ٤٦٢٧) ٣٨٠ب- وفي (ح٣) ٢٦٩ب- ونسخة ابن يبقى (الإسكوريال) ١٧٦أ- ونسخة الساسي ١٨١أ. والتمثيل به للباب فيه إشكال؛ لأن كلام سيبويه هنا على التصغير الصرفي، وقياس تصغير (سَيِّد) (سُيَيِّد) لا (سُيَيْد)، وأما تصغير الترخيم فخصه سيبويه بباب قبل ذلك في ٣/ ٤٧٦ (هارون). وقد يجوز أن يريد تصغير الترخيم، وتصغير (سيِّدٍ) تصغير ترخيم (سُيَيْد) عند سيبويه؛ كما وضَّحه سيبويه ٣/ ٤٦٢ =

تَقُولَ: (شُيَيْخٌ) وَ(سُيَيْدٌ) فَتَضُمَّ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيرَ يَضُمُّ أَوَائِلَ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ لازِمٌ لَهُ، كَمَا أَنَّ الياءَ لازِمَةٌ لَهُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (شُيَيْخٌ) وَ(بُيَيْتٌ) وَ(سُيَيْدٌ)؛ كَرَاهِيَةَ الْيَاءِ بَعْدَ الضَّمَّةِ»[(١)].

(هارون) في باب «تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها) وذلك إذا كانت أبدالًا من الواوات والياءات التي هي عينات»، قال السيرافي ٤/ ٢٠٣ (العلمية) «جعلَ كلَّ بدلٍ في موضع العين من الفعل لعلةٍ أجازت ذلك البدل .... فزالت العلةُ في التصغير، لم تُغَيِّر البدل»، قال سيبويه ٣/ ٤٦٥ (هارون): ما لم يكن « شيئًا تَبعَ ما قبله، كواو (مُوقِنٍ) وياءِ (قِيلٍ)».

٣-وجاءت (سِيدٍ) -بكسر السين وبياء مدية- في: بايزيد ١٧٨ب. وهي رواية ابن جني في الخصائص ١/ ٢٥١- وفي التمام في تفسير أشعار هذيل ١٢١، ونقلها بلفظ ابنِ جني ابنُ سيده في المحكم ٨/ ٥٦٧ (العلمية)- وابن يعيش في شرح المفصل (العلمية) ٤/ ٥٠٧، ٥/ ٣٨- والشاطبي في المقاصد الشافية ٣/ ٢٥٩- والسيوطي في الاقتراح (مع الإصباح) ٣٩٥، وجاءت بفتح السين وكسرها وسكون الياء (سَـيدٍ) في: العابدي ٢/ ١٧٣ب. و(السِّيد) هو الذئب، وقد يطلق على الأسد، انظر: التاج (سود) ٨/ ٢٢٩. والتمثيل به للباب مستقيم؛ لأن ظاهر كلام سيبويه أن الياء فيه أصلية، وقد نص على ذلك ابن جني وابن سيده، وتابع سيبويه على جعل يائه أصلية: العين ٧/ ٢٨٤- وجمهرة اللغة ٢/ ٦٥١- ومجمل اللغة ١/ ٤٨٠- ومقاييس اللغة ٣/ ١٢٠- والمحكم ٨/ ٥٦٧- وأساس البلاغة (سيد) ١/ ٤٨٨- وشمس العلوم ٨/ ٣٢٨٨- والمجموع المغيث ٢/ ١٦١- والنهاية لابن الأثير ٢/ ٤٣٣- واللسان (سيد) ٣/ ٢٣١. وخالفه فجعل ياءه منقلبة عن واو: المحيط في اللغة ٢/ ٢٧١- والصحاح (سود) ٢/ ٤٩٢- والقاموس (سود) ٢٩٠)، وقال في التاج (سود) ٨/ ٢٢٩: «وهو قول أكثر أئمة الصرف».

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٦، (هارون) ٣/ ٤٨١. ومن (فأحسنه) لفظ الشرقية. وفي الرباحية [ظ =

(فا): قَوْلُهُ: «وهُوَ لازِمٌ لَهُ، كَما أَنَّ الياءَ لازِمَةٌ لَهُ»، يقولُ: فكما لا يَجُوزُ حَذْفُ الياءِ وأَنْتَ تُرِيدُ التحقيرَ فكذلك الأَوْلى أنْ لا تَحْذِفَ الضَّمَّةَ؛ لأنَّها تَلْحَقُ على حَدِّ لَحَاقِ الياءِ، ويَدُلَّانِ جميعًا على التحقيرِ، إلَّا أنَّهُ جازَ إزالةُ الضَّمَّةِ للإتْباعِ، ولأنَّ فَقْدَها لم يُخِلَّ بمعنَى التحقيرِ؛ لأنَّهُ ليس في الكلامِ الذي ليس بِمُحَقَّرٍ (فِعَيْلٌ) فيَلْتَبِسَ التحقيرُ له.

فلمَّا كان فَقْدُ الضَّمَّةِ لا يُخِلُّ بالتحقيرِ أَشْبَهَتِ الضَّمَّةَ التي لغَيرِ مَعْنًى، فأَتْبَعُوا الحَرْفَ الذي هي فيه ما بَعْدَهُ، كَما يُتْبِعُونَ الحَرْفَ الذي فيه حَرَكةٌ لغَيرِ مَعْنًى ما بَعْدَهُ، كـ(مِنْتِنٍ) و(مِنْخِرٍ) و(أُنْبُؤُكَ) و(أَجُؤُكَ)[1]، بَلْ إذا جاءَ الإتْباعُ في هذه الأشياءِ معَ الفِعْلِ فالإتْباعُ في ما لا فَصْلَ فيه أَوْجَهُ.

فأمَّا قِرءاةُ حَمْزَةَ: ﴿فِي بِيُوتٍ﴾[2]، فإنَّهُ قَبِيحٌ[3]؛ لأنَّهُ خُرُوجٌ مِن كَسْرةٍ إلى ضَمَّةٍ، والخُرُوجُ مِن كَسْرةٍ إلى ضَمَّةٍ ليس كالخُرُوجِ مِن ضَمَّةٍ إلى ضَمَّةٍ؛

(ح١)١٠٩أ]: «فأحسنه شُيَيْخ .... وهو له لازم ». وفي (فيض الله ٢٠١٥) ٣٦٢أ- ونسخة الخزرجي ٢٠٧أ- ونسخة الساسي ١٨١أ: «وأحسنه». وفي ابن دادي ٢٩٢ب: «شُيَيْخٌ وبُيَيْتٌ وسُيَيْدٌ».

(١) أصلها (مُنْتِنٌ) و(مَنْخِرٌ) و(أُنْبِئُكَ) و(أَجِيئُكَ). انظر: الصحاح (نتن) ٦/ ٢٢١٠- والصحاح (نخر) ٢/ ٨٢٤- واللسان (نبأ)- والتاج (نبأ) ١/ ٤٤٤- والأصول ٣/ ٢٠٨.

(٢) سورة النور ٣٦، وكسر الباء قراءة السبعة، سوى أبي عمرو وحفص عن عاصم وورش عن نافع، فقرؤوا بضمها. انظر: السبعة ١٧٨- والتيسير ٨٠.

(٣) يعني: في القياس، لا في السماع.

بدَلالةِ (يَعِدُ) و(يَوْضُؤُ)، على أنَّهُ إذا امْتَنَعَ (افْعَلْ) مع الفَصْلِ فامْتِناعُ (فِعُل) أَوْلى.

هذا بابُ تَحقِيرِ المُؤَنَّثِ

قال سيبويه: «ولم تُدْخِلِ الهاءَ؛ لأنَّ الاسْمَ قَدْ تَمَّ»(١).

أي: جازَ أَرْبعةُ أَحْرُفٍ، وهُنا لا يَقَعُ حَذْفٌ، كَما يَقَعُ في (سَماءٍ).

[٣/ ١٢١ب]

قال سيبويه: «وأَمَّا الذِينَ تَرَكُوا الهاءَ فقالُوا: حَذَفْنا الياءَ»(٢).

عند (ب): يعني: أَلِفَ التأنيثِ؛ لأنَّها تُكْتَبُ ياءً، فقالَ: (ياء).

قال سيبويه: «وسَأَلْتُهُ عن تحقيرِ (نَصَفٍ)، فقالَ: تحقيرُها (نُصَيْفٌ)»(٣).

كذا عند (ب): «وسَأَلْتُهُ عَنْ (نَصَفٍ) نَعْتَ امْرَأَةٍ، فقالَ: ....».

قال سيبويه: «لَوْ رَخَّمْتَ (الضَّامِرَ) لَمْ تَقُلْ (ضُمَيْرَةٌ)»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٦، (هارون) ٣/ ٤٨٢، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٢ب]: «تَدْخُلْها الهاءُ».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٦، (هارون) ٣/ ٤٨٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٢، وهذا لفظ الشرقية، وجاء في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٢ب]- و(م٥)١٧٥ب: «عن تحقير (نَصَفٍ) نَعْتَ امرأةٍ، فقال».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٣.

أيْ: لو حَقَّرْتَهُ تَحْقِيرَ التَّرْخِيمِ.

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخَلِيلُ أنَّ (الفَرَسَ) كذلك»[1].

لأنَّ الـمُذَكَّرَ والـمُؤَنَّثَ في (فَرَسٍ) سَوَاءٌ[2].

قال سيبويه: «على نَحْوِ قَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: (إِنَّمَا أَنْتَ بَطْنٌ)»[3].

قالَ أبو العَبَّاسِ: شَبَّهَهُ بالبَطْنِ لأنَّهُ لا يَكادُ يَنْفَلِتُ مِن الأَكْلِ[4].

(ب): شَبَّهَها بالبَطْنِ لأنَّها لا تَكادُ تَنْفَلِتُ مِن الأَكْلِ[5].

(ط): في المتن: «على نَحْوِ قَوْلِكَ للمَرْأَةِ: (إِنَّمَا أَنْتِ بُطَيْنٌ)»، ثمَّ ضَرَبَ عليهِ، وصَحَّحَهُ في الطُّرَّةِ «إِنَّمَا أَنْتَ بَطْنٌ»، ثمَّ عَلَّقَ على الطُّرَّةِ: «الصَّوَابُ هُوَ المضروبُ عليهِ؛ لأَنَّهُ شاهِدٌ على (نُيَيْبٍ)، وليس في قَوْلِك للرَّجُلِ (إِنَّمَا أَنْتَ بَطْنٌ) شاهِدٌ». [٣/ ١٢٢أ]

قال سيبويه: «وإذا رَخَّمْتَ (الحائِضَ) فَهْيَ كـ(الضَّامِرِ)»[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٣.

(٢) يطلق (الفرس) على الذكر والأنثى من الخيل، وأصله للمؤنث. انظر: الصحاح (فرس) ٣/ ٩٥٧- والمذكر والمؤنث للفراء ٨٨- وللمبرد ٩٦- ولابن الأنباري ٩٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٣، وهذا لفظ الشرقية، وفي (م٥)١٧٥ب: «لِرَجُلٍ»، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٣٢ب]: «للمرأة: (إِنَّما أَنْتِ بُطَيْنٌ)».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٧٥ب.

(٥) أخذ ابن السراج هذا الشرح من شيخه المبرد، إلَّا أنه شرح به رواية «قولك للمرأة: (إنما أنتِ بُطَيْنٌ)»، وهذا يدل على أنه روايته كذلك.

أي: حَقَّرْتَهُ تحقيرَ الترخيمِ.

قال سيبويه: «ولَيْسَ بِصِفَةٍ، ولا اسْمًا شارَكَتْ فيهِ مُذَكَّرًا على مَعْنًى واحِدٍ»(٢).

(فا): أيْ: شارَكَتِ الـمُؤَنَّثَةُ الـمُذَكَّرَ في قَوْلِهم: (رَجُلٌ رِضًا) و(امْرَأَةٌ رِضًا)، فلا تَلْحَقُ علامةُ التأنيثِ؛ لأنَّها شارَكَتْهُ على معنًى واحِدٍ، وهو التذكيرُ؛ لأنَّ (رِضًا) مَصْدَرٌ مُذَكَّرٌ وُصِفَ بِهِ الـمُذَكَّرُ، على أنَّ الـمُذَكَّرَ هو المَصْدَرُ، وكذلك وُصِفَ بِهِ الـمُؤَنَّثُ على أنَّ الـمُؤَنَّثَ هو المَصْدَرُ، فقد وَقَعَ الـمُذَكَّرُ والـمُؤَنَّثُ على مَعْنًى واحِدٍ، والمعنى يَدُلُّ على ذلك.

قال سيبويه: «فإذا حَقَّرْتَ (النَّابَ) و(العَدْلَ) وأَشْباهَهُما فإنَّما تُحَقِّرُ ذلك الشَّيْءَ»(٣).

(فا): أيْ: النَّابَ الذي هُوَ سِنٌّ على الحقيقةِ، لا الذي هو لاسْمِ الجَمَلِ والنَّاقةِ، وكذلك يَدُلُّ. [٣/ ١٢٢ب]

هذا بابُ ما يُحَقَّرُ على غَيْرِ بِناءِ مُكَبَّرِهِ الذي يُسْتَعْمَلُ في الكَلامِ

قال سيبويه: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي مَغْرِبِ الشَّمْسِ: (مُغَيْرِبَانُ

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٣.

الشَّمْسِ)»[١].

(ع): حدَّثنا يوسفُ بنُ عبدِالله، قال: حدَّثنا عبدُالوارثِ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا قاسمُ بن أَصْبَغَ، حدَّثنا بَكْرُ بن حَمَّادٍ، حدَّثنا مُسَدَّدٌ، حدَّثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أَيُّوبَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: قال رسولُ الله -ﷺ-: «إِنَّ آجالَكُمْ في آجالِ الأُمَمِ قَبْلَكُمْ كَمَا بينَ صلاةِ العَصْرِ إلى مُغَيْرِبَانِ الشَّمْسِ»[٢].

قال سيبويه: «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِكَ: (آتِيكَ أُصَيْلَالًا)، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ (أُصَيْلَانٌ) أَبْدَلُوا اللَّامَ مِنْهَا، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (آتِيكَ أُصَيْلَانًا)»[٣].

(ع): كأنه حَقَّرَ (أُصْلَانٌ) جمعَ (أَصِيلٍ)، و(فُعْلان) من أبنية الجمع الكثير الذي لا يُصَغَّر لفظُه، وكان حَقُّ (أَصِيلٍ) إذا صُغِّرَ أنْ يقالَ فيه (أُصَيِّلٌ)[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٤.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١٣٩أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، وهو من كبار أهل الحديث في الأندلس، وهو هنا يروي حديثًا بسنده المتصل. والحديث صحيح، رواه الإمام أحمد في مسنده ١٠/ ٢٤٥ (٦٠٦٦)، قال: حدثنا يونس، حدثنا حماد (يعني ابن زيد) به. ورواه عبد بن حميد في المنتخب ١/ ٢٤٩ (٧٧٨)، قال: (حدثني سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد) به.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٧، (هارون) ٣/ ٤٨٤.

(٤) هذا قول، وقيل: هو تصغير (أُصْلانٍ) وهو مفرد بمعنى (أَصِيلٍ) مع إبدال النون لامًا، وقال الجمهور: هو تصغير غير قياسي لـ(أَصِيلٍ). انظر: المقتضب ٤/ ٤١٤- والأصول ١/ ٢٩٢- وشرح المفصل ٩/ ١٤٣- والارتشاف ٢/ ٨٥٧- ومجموعة شروح الشافية ٢/ ٢٢٧.

وفي هذه المسألة شُذُوذٌ من ثلاثةِ أوجهٍ[١]: نَقْلِ لفظِ الواحدِ إلى الجمعِ، وتصغيرُ الجمعِ الذي لا يُصَغَّرُ مثلُه، وإبدالُ اللامِ من النونِ[٢].

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّكَ لا تُحَقِّرُ -في تَحْقِيرِكَ هذهِ الأَشْياءَ- الحِينَ»[٣].

(فا): إنَّما تُحقِّرُ الشَّيْءَ بالنِّسْبةِ إلى ما هو أَكْبَرُ مِنْهُ، وليس في الزَّمَانِ ولا في المكانِ ذلك.

قال سيبويه: «وقد بَيَّنَّا ذلك فِي مَا جاءَ تَحْقِيرُهُ مُخالِفًا، كتَحْقِيرِ الـمُبْهَمِ»[٤].

(فا): أيْ: فلمَّا كانتْ (مُغَيْرِبَانٌ) و(عُشَيَّانٌ) كذلك جاءَ مُخالِفًا، كما أنَّ الـمُبْهَمَ جاءَ مُخالِفًا في أنَّهُ لا يُعْرَبُ، وخُولِفَ بِها؛ لأنَّ حَقَّ الزَّمانِ أنْ لا يُصَغَّرَ.

قال سيبويه: «وفي (بَنُونَ): (أُبَيْنُونَ) .... وكأنَّهُم حَقَّرُوا (أَفْعَلَ) نَحْوَ (أَعْمَى) .... ومِنْ ذلك قَوْلُهُم في (صِبْيَةٍ): (أُصَيْبِيَةٌ)»[٥].

---

(١) انظر هذه الأوجه في: شرح السيرافي ٤/ ٢٢٥ (العلمية)- وتوجيه اللمع ١/ ٥٦٩.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ١٤٩أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٨، (هارون) ٣/ ٤٨٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٨، (هارون) ٣/ ٤٨٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٨-١٣٩، (هارون) ٣/ ٤٨٦.

عند (ب)[١]: كانَ حَقُّ تحقيرِ (بَنُونَ) (بُنَيُّونَ)، فحَقَّرَهُ كأَنَّهُ حَقَّرَ (ابْنَا) مِثْلَ (أَعْمَى)، كأَنَّهُم قَصَرُوا (أَبْنَاءَ) فصارَ (ابْنَا)، ثمَّ حَقَّرَ فصارَ (أُبَيْنٌ)، ثمَّ جَمَعَ بالواوِ والنُّونِ، وليس حَقُّ تصغيرِ (أَبْنَاءٍ) إلَّا (أُبَيْنَاءً)، فجاءَ تصغيرُ (بَنُونَ) مُخالِفًا لِمَا يَجِبُ له وهو يُصَغِّرُهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَتى بالواوِ والنُّونِ[٢].

(فا)[٣]: لا يَجُوزُ قَصْرُ (أَفْعَالٍ)؛ لأَنَّ زِيادتَهُ لمعنًى، فحَذْفُها يُخِلُّ بالمعنى، ولا يكونُ حَقَّرَ (أَفْعَالًا) على (أَفْعُلٍ) لاشْتِراكِهما في (فَعَلٍ) كما حَقَّرَ (صِبْيَةً) على (أُصَيْبِيَةٍ) لاشْتراكِ (فِعْلَةٍ) و(أَفعِلَةٍ) في (فَعِيلَةٍ)؛ لأَنَّهُ لم يَأْتِ (أَفْعُلٌ) مَجْموعًا، يعني جَمْعَ السَّلامةِ[٤].

فإنْ قِيلَ: قد جاءَ:

قُلَيِّصَـــــاتٍ وأُبَيْكِرِينَـــــا[٥]

فجَمَعَ (أَبْكُرٌ)، على أَنَّهُ إذا جازَ جَمْعُ (أَفَاعِلَ) معَ بَعْدَهُ مِن الواحِدِ

---

(١) انظر: البصريات ١/ ٣٧٥.

(٢) انظر: البصريات ٣٧٥- والارتشاف ١/ ٣٦٦.

(٣) انظر كلام الفارسي على (أُبَيْنُون) في: البصريات ٣٧٥- وإيضاح الشعر ١٥٤- والتعليقة ٣/ ٣٠٥- ومختار التذكرة ٣٨٥.

(٤) عبارة «يعني جمع السلامة» يظهر أنها من أحد تلاميذ الفارسي لا منه.

(٥) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٤٩٤- والخزانة ٨/ ٣٢.

فجَمْعُ (أَفْعُلٍ) معَ قُرْبِهِ مِن الواحِدِ أَوْلى، قال الرَّاجِزُ -أَنْشَدَهُ يعقوبُ في (كتاب القَلْبِ والإِبْدالِ)[١]:

قَــــدْ جَــــرَتِ الطَّــــيْرُ أَيامِنِينَــــا[٢]

فجَمَعَ (أَيْمُنٌ) على (أَيامِنَ) ثمَّ جَمَعَهُ، وقالوا (صَوَاحِباتٌ)[٣].

قِيلَ: هذا كُلُّهُ شاذٌّ، والقِياسُ على الشَّاذِّ لا يجُوزُ، ويَدُلُّ على شُذُوذِهِ -معَ دَلالةِ انْفِرادِهِ على شُذُوذِهِ- أَنَّهُ جَمَعَهُ بالواوِ والنُّونِ وليس هو مِمَّا يعْقِلُ، وجَمْعُهُ على جَمْعٍ ليس هو له يَدُلُّ على أَنَّ جَمْعَهُ لا اعْتِدادَ به.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلكَ (لَيْلَةٌ)، تَقُولُ (لُيَيْلِيَةٌ)، كما قالوا (لَيالٍ)»[٤]

ﷺلو جُمِعَ (لَيْلَةٌ) على لَفْظِها لقِيلَ في التَّقْلِيلِ (لَيْلاتٌ)، وفي التَّكْثِيرِ (لِيَالٌ)، مِثْلُ (صِحَافٍ) في جَمْعِ (صَحْفَةٍ)[٥].

قال سيبويه: «وقالَ الرَّاجِزُ:

---

(١) القلب والإبدال لابن السكيت ص٩، أنشده عن الفراء.

(٢) من الرجز، وهو لأعرابي، كما في: أمالي القالي ٢/ ٤٦، وبلا نسبة في: الخصائص ٣/ ٢٣٦- واللسان (يمن) ١٣/ ٦٥٩.

(٣) جاء في الحديث: «أيقظوا صواحبات الحُجَر»، رواه البخاري ١/ ٥٤ (١١٥)، وفي آخر: «إنكن لأنتن صواحبات يوسف»، رواه الترمذي ٥/ ٦١٣ (٣٦٧٢)- والنسائي ١/ ٢٩٣ (٩٠٧).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٩، (هارون) ٣/ ٤٨٦.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٧٧أ.

صُـــبَيَّةً عـــلى الـــدُّخَانِ رُمْكَـــا
مـــا إِنْ عَـــدا أَصْـــغَرُهُمْ أَنْ زَكَّـــا»[١]

قال أبو العباس[٢]: وَقَعَ في الكتابِ «ما إِنْ عَدا أَصْغَرُهُم»، وإنَّما هو (ما إِنْ عَدا أَكْبَرُهُم[٣])، يُقالُ: (مَرَّ يَزِكُّ زَكِيكًا)[٤]، إذا مَرَّ يُقارِبُ الخَطْوَ[٥].

(أخرى): صُبَيَّةً مِثْلَ الدُّخَانِ[٦].

هذا بابُ تَحْقِيرِ الأَسْماءِ المُبْهَمَةِ

قال سيبويه: «وإنَّما أَلْحَقُوا هذهِ الأَلِفَاتِ في أَواخِرِها لِتَكُونَ أَواخِرُها على غَيرِ حالِ أَواخِرِ غَيْرِها»[٧].

(س) (مق)[٨]: أُلْحِقَتِ الأَلِفُ في أَواخِرِها لِتَدُلَّ على ما كانتْ تَدُلُّ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٩، (هارون) ٣/ ٤٨٦، والبيتان من الرجز، وهما لرؤبة، كما في: ديوانه ١٢٠- والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٦.

(٢) ذكر المبرد هذا البيت بما يراه الصواب في المقتضب ٢/ ٢١٢، وانظر كلامه في: شرح السيرافي ٤/ ٢٢٦- وتنقيح الألباب ٥٤٦.

(٣) جاء البيت بهذا اللفظ في: المقتضب ٢/ ٢١٢- والمحكم (صبو) ٨/ ٣٨٤- واللسان (صبا) ١٤/ ٤٥٠، وجاء في تحصيل عين الذهب ٥١١ مثل هذا التصويب.

(٤) انظر: القاموس (زكك) ١٢١٦.

(٥) هذا لفظ الحاشية في (م٥)١٧٧أ، ولفظها في حواشي الشرقية بتقديم (يقال ....) في أول الحاشية.

(٦) جاء البيت بهذا اللفظ في: أساس البلاغة (رمك) ٢٥٣.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٩، (هارون) ٣/ ٤٨٧.

(٨) أيْ: قال أبو العباس المبرد في المقتضب، انظر: المقتضب ٢/ ٢٨٧ باختلاف يسير، وانظر: تنقيح تنقيح الألباب ٥٤٧، ٥٤٨.

عليه الضَّمَّةُ في غَيرِ المُبْهَمةِ.

قال سيبويه: «كما صارَتْ أَوَائِلُها على ذلك»[١].

عندَ (ب): «ذِيًّا».

(فا): كُسِرَ أَوَّلُهُ مِثْلَ (بِيَيْتٍ) و(عِيَيْنَةٍ)[٢].

قال سيبويه: «وقالَ عِمْرانُ بنُ حِطَّانَ:

وَلَيْسَ لعَيْشِنَا هذا مَهَاهٌ وَلَيْسَتْ دارُنَا هاتَا بِدَارِ»[٣]

(س)[٤]: «النَّحْوِيُّونَ يُنْشِدُونَ (مَهَاهٌ)[٥]، الهاءُ أَصْلِيَّةٌ، وكانَ الأَصْمَعِيُّ يُنْشِدُ (مَهَاةٌ)[٦]، والمَهَاةُ: البِلَّوْرَةُ[٧]، وهو هُنا الماءُ»، يعني في البَيْتِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٩، (هارون) ٣/ ٤٨٧.

(٢) كُسِرَ أَوَّلُ المصغر الثلاثي إذا كان ثانيه ياءً سماعًا. انظر: الكتاب ٣/ ٤٨١- والمقتضب ٢/ ٢٧١- والأصول ٣/ ٣٧- واللمع ٢١٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٣٩، (هارون) ٣/ ٤٨٨، والبيت من الوافر، و هو لعمران بن حطان الخارجي، كما في: ديوانه ١١٢- والخزانة ٥/ ٣٦١.

(٤) انظر: الكامل ٢/ ١٠٢٢ بلفظ قريب.

(٥) (المَهَاهُ): الطَّراوةُ والحُسْن. انظر: الصحاح (مهه) ٦/ ٢٢٥٠.

(٦) انظر رواية الأصمعي في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧١- وتنقيح الألباب ٥٤٨، وانظر الروايتين الروايتين في: فصل المقال ١٦٠.

(٧) انظر: الصحاح (مها) ٦/ ٢٤٩٩، وقوله: «وهو هنا الماء»، على هذا المعنى، لا على (مهاهٌ).

وقال أحمدُ بنُ يحيى: الطَّراوةُ والنَّضارةُ[١]، (ج)[٢].

قال سيبويه: «وكَرِهُوا أنْ يُحَقِّرُوا المُؤَنَّثَ على هذهِ»[٣].

قَوْلُهُ «على هذهِ»، أيْ: لو حَقَّرُوا لالْتَبَسَ المُذَكَّرُ بالمُؤَنَّثِ، فقالوا (تَيَّا) للمُؤَنَّثِ، و(ذَيَّا) للمُذَكَّرِ.

قال سيبويه: «وأَلْحَقُوا هذهِ الأَلِفَ لِئَلَّا يَكُونَ بمنزلةِ غَيرِ المُبْهَمِ»[٤].

عند (ب) و(س): زادَ الأَلِفَ قَبْلَ الهمزةِ، ويَنْبَغِي أنْ يَكُونَ ذاك لِتَسْلَمَ كَسْرةُ (أُولاءِ). [٣/ ١٢٤ب]

هذا بابُ تَحْقِيرِ ما كُسِّرَ عليهِ الواحِدِ للجَمْعِ

قال سيبويه: «وإنْ عُنِيَ بهِ الأَقَلُّ فَهْوَ داخِلٌ على بِنَاءِ الأَكْثَرِ»[٥].

(فا): كأَنَّهُ يقولُ: إذا عُنِيَ بِبِناءِ الكثيرِ القليلُ حُقِّرَ على بِنائِهِ الذي هو للقليلِ، كما يُحَقَّرُ القليلُ الذي هو لأَدْنى العَدَدِ على هذا، مِثْلُ

---

(١) هذا تفسير لـ(المَهَاهِ)، وهو بلفظه دون عزو في: جمهرة الأمثال ٢/ ١٣٩.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٤٤أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٠، (هارون) ٣/ ٤٨٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٠، (هارون) ٣/ ٤٨٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤١، (هارون) ٣/ ٤٩٠.

(شُسَيْعَاتٍ) في تَصِغيرِ (شُسُوعٍ)[١]، والشِّسْعُ لم يُجْمَعْ على غيرِ (فُعُولٍ)[٢].

[٣/ ١٢٥أ]

قال سيبويه: «وذلكَ قَوْلُكَ (أُدَيِّرٌ)»[٣].

(فا): (أُدَيْئِرٌ) على الأَصْلِ، و(أُدَيِّرٌ) على التَّخْفِيفِ، مِثْلَ (أُفَيِّسٍ) إذا خُفِّفَ[٤].

قال سيبويه: «وكذلكَ ما جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ، والياءِ والنُّونِ، وإنْ شَرِكَهُ الأَكْثَرُ»[٥].

عند (ب): «بالتَّاءِ وإِنْ شَرِكَهُ ....».

---

(١) وهي سُيُور النَّعْل. انظر (شسع) في: تهذيب اللغة ١/ ٢٥٧- واللسان ٨/ ١٨٠.

(٢) ونص على ذلك ابن سيده والزمخشري، وقيل: بل يُجمع أيضًا للقلة على (أَشْسَاعٍ)، ونص عليه، وصححه أبو حيان. انظر (شسع) في: المحكم ١/ ٣٥٢- واللسان ٨/ ١٨٠- والتاج ٢١/ ٢٧١، وانظر: الكتاب ٣/ ٥٧٥- والمقتضب ٢/ ١٦٠- والأصول ٢/ ٤٣٠- والخصائص ١/ ٢٦٧- وأوضح المسالك ٤/ ٢٥٤- وفي المفصل ٢٩٦ أن الأخفش أثبت (أَشْسُعًا).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤١، (هارون) ٣/ ٤٩٠، وفي (ح٧)٢/ ٦١ب: «أُدَيْئِرٌ».

(٤) وأصله (أُفَيْئِسٌ) تصغيرُ (أَفْؤُسٍ) جمع (فَأْسٍ). انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٧- وسر الصناعة ٢/ ٧٣٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤١، (هارون) ٣/ ٤٩١، وقوله: «بالواو والنون والياء والنون» هو لفظ الشرقية، وفي (م٥)١٧٨ب- وابن دادي٢٩٥أ- و(ح٦)١٤٥أ-و(ح٧)٢/ ٦١ب: «بالياء والنون والواو والنون»، وفي (ح١)١١١أ: «بالتاء والواو والنون»، بلا نقط لقوله «بالتاء»، وفي حاشية (ح٧) أنه في نسخة «بالتاء».

(فا): كِلتا النُّسْخَتَيْنِ تَـحْتَمِلُ؛ لأَنَّ الواوَ والنُّونَ للقَلِيلِ، بمنزلةِ التَّاءِ[١]. [٣/ ١٢٥ب]

قال سيبويه: «فهذا يُقَرِّبُ أنَّ التَّاءَ والواوَ والنُّونَ لأَدْنَى العَدَدِ»[٢].

(فا): هُنا ذَكَرَ أنَّ الواوَ والنُّونَ للأَدْنى.

قال سيبويه: «وأَنْتَ تُرِيدُ جَمْعَهُ ذَهَبَتْ ياءُ التَّحْقِيرِ»[٣].

آخِرُ البابِ عندَ (ب)[٤]. [٣/ ١٢٦أ]

هذا بابُ ما كُسِّرَ على غَيرِ واحِدِهِ الـمُسْتَعْمَلِ في الكَلامِ

قال سيبويه: «فلَيْسَ لها واحِدٌ في الكَلامِ كُسِّرَتْ عليهِ، ولا غَيرُ ذلك»[٥].

(فا): مِثْلُ (رِجُلٍ) واحِدِ (رِجَالٍ)[٦].

---

(١) سيؤكِّد الفارسي هذه المعلومة في الحاشية القادمة، ومعنى ذلك عند سيبويه والفارسي أن الأصل في جمعي السلامة كونهما للقلة، ويستعملان للكثرة بإطلاق إن دلَّ المعنى على ذلك، وقيل: هما للقلة، وقيل: هما لمطلق الجمع دون نظر إلى كثرة أو قلة. انظر: الكتاب ٣/ ٧٥٨- والمصباح المنير ٢/ ٦٩٥- وأسرار العربية ٣٠٩- وتنقيح الألباب ٥٥١- والخزانة ٨/ ١٠٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٢، (هارون) ٣/ ٤٩٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٢، (هارون) ٣/ ٤٩٢.

(٤) وكذا نهاية الباب في (ح٦)١٤٥ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٢، (هارون) ٣/ ٤٩٣.

(٦) هذا مثالٌ لِمَا له واحدٌ في الكلام كُسِّر عليه.

(فا): ولا ما يَجْرِي مَجْرَى الواحِدِ، مِثْلُ (شُعَراءَ وشاعِرٍ)[١].[٣/ ١٢٦ب]

هذا بابُ تَحْقِيرِ ما لَمْ يُكَسَّرْ عليهِ واحِدٌ للجَمِيعِ[٢]

قال سيبويه: «وفي (رَجُلٍ): (رُجَيْلٌ) .... وكذلك (الرَّجْلَةُ) و(الصُّحْبَةُ)، هُمَا بمنزلةِ (النِّسْوَةِ)، وإنْ كانتِ الرَّجْلَةُ لأدْنَى العَدَدِ»[٣].

قالَ [أبو عُثمانَ][٤]: أَنْشَدَني الأَصْمَعِيُّ لأُحَيْحَةَ بنِ الجُلَاحِ:

بُنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مالِيَا
أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عادِيَا[٥]

يُرِيدُ: (رَجْلٌ) و(رَكْبٌ) جَمْعُ (راكِبٍ) و(راجِلٍ)، (عُصْبَةٌ): مَوْضِعٌ[٦].

---

(١) هذا شرح لقوله: «ولا غير ذلك».

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٤٦أ]- و(م٥)١٧٩ب: «للجَمْعِ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤١، (هارون) ٣/ ٤٩٤.

(٤) كذا في (م٥)١٧٨ب، وليس هو في حواشي الشرقية.

(٥) من الرجز، وهما لأُحيحة بن الجُلاح، كما في: الأغاني ١٥/ ٤٠- وشرح شواهد الشافية ١٥٠.

(٦) وهو موضع في قُبَاء، واختُلف في ضبطه، فقيل: (عُصْبة) بضم فسكون، وقيل: بضم ففتح، وقيل: بفتحتين، وقيل: بفتح فسكون، ويقال له: المُعَصَّب. انظر: معجم البلدان ٤/ ١٤٤- وفتح الباري ٢/ ١٨٦.

قال أبو عُثمانَ[1]: (الرَّجْلَةُ) يُرِيدُ بِهِ الرِّجَالَ[2]، قالَ الأَصْمَعِيُّ: قُلْتُ لأبي مَهْدِيَّةَ: (ثلاثةُ رَجْلَةٍ).

(فا): سَقَطَ عليَّ مِنَ الحِكايةِ شَيْءٌ.

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (الأَراهِطَ) قُلْتَ (رُهَيْطُونَ)»[3].

قال أبو عُثمانَ[4]: قالَ الأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ: (رَهْطٌ وأَرْهُطٌ وأَرَاهِطُ)، فعلى هذا يَقُولُ (أُرَيْهِطٌ)[5].

قال سيبويه: «وَقَالَ:

قَـدْ شَـرِبَتْ إلَّا دُهَـيْـدِهِيــنَا ....

فَرَدَّهُ إلى الواحِدِ، وَهْوَ (دَهْدَاهٌ)»[6].

(فا)[1]: كانَ يَلْزَمُ إذا رَدَّهُ إلى الواحِدِ أنْ يقولَ (دُهَيْدِيهِينا)؛ لأنَّ

---

(١) ليس في حواشي الشرقية، وهو في (م٥)١٧٩ب، وعبارة «يريد به» ليست في (م٥).

(٢) الرَّجْلَةُ: اسمُ جَمْعٍ لـ(رَجُلٍ) عند سِيبَوَيْه، وجَمْعٌ عند الأخفش. انظر (رجل) في: اللسان ١١/ ٢٦٧- والتاج ٢٩/ ٣٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤١، (هارون) ٣/ ٤٩٤.

(٤) ليس في حواشي الشرقية، وهو في (م٥)١٧٩ب.

(٥) جاءت الحاشية في الأصول ٣/ ٥٣، بلفظ: «قال أبو عثمان المازني: قال الأصمعي: (بَنَاتُ رَهْطٍ ....)».

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٥. والبيت من الرجز، بلا نسبة في: سر الصناعة ٢/ ٦١٨- واللسان (دهده) ١٣/ ٤٩٠- والخزانة ٨/ ٥٠.

حَرْفَ اللِّينِ رابعٌ، فحَذَفَهُ مُضْطَرًّا، وجَمَعَهُ بالياءِ[٢] والنُّونِ؛ لِتكُونَ العَلامةُ عِوَضًا مِن المحذوفِ، كـ(سِنِينَ) و(أَرَضِينَ). [٣/ ١٢٧أ]

قال سيبويه: «فصارَ على بِناءٍ لا يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ»[٣].

(فا): إنَّما يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ أَكْثَرُ هذا الضَّرْبِ إذا أُسْقِطَتْ مِنْهُ اللاماتُ، فإنِ قُلْتَ (أَرَضُونَ) لم تَسْقُطْ لامُهُ، فإنَّهُ يقولُ: كان يَجِبُ أنْ يكونَ فيها عَلامةُ التأنيثِ؛ فهي عِوَضٌ مِن سُقُوطِ علامةِ التأنيث.

قال سيبويه: «وصارَ الاسْمُ بمنزلةِ (صُحَيْفَةٍ) و(قُصَيْعَةٍ)»[٤].

(فا): فكَما أنَّ (صُحَيْفَةً) و(قُصَيْعَةً) و(بُدَيْرَةً) لا تُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ فكذلك ما هو بمنزلتِها، وهو (سُنَيَّةٌ) و(أُرَيْضَةٌ).

قال سيبويه: «ولا تَدْخُلُ الهاءُ؛ لأنَّكَ تُحَقِّرُ بِناءً أَكْثَرَ مِن ثلاثةٍ، ولَسْتَ تَرُدُّها إلى الواحِدِ»[٥].

أيْ: عَدَدُ حُرُوفِهِ أَكْثَرُ مِن ثلاثةٍ.

(فا)[٦]: أيْ: لا تَدْخُلُ الهاءُ في (سِنُونَ) و(أَرَضُونَ) إذا صَغَّرْتَهُما

---

(١) انظر: الخزانة ٨/ ٥٣.

(٢) في (ش٣) ٣٧٠ب: «بالواو».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٥.

(٦) انظر: التعليقة ٣/ ٣٤٩.

اسْمَ امْرَأَةٍ[١]، كما تَدْخُلُ الهاءُ في (قِدْرٍ) و(قَدَمٍ) لو صَغَّرْتَهما اسْمَينِ لامْرَأَتَينِ؛ لأنَّ (أَرَضِينَ) و(سِنِينَ) كُلَّ واحِدٍ منهما على أَكْثَرَ مِن ثلاثةِ أَحْرُفٍ، وهاءُ التأنيثِ لا تَدْخُلُ على ما كانَ على أَرْبَعةٍ، نحوُ (عَنَاقٍ)، فكذلك لا تَدْخُلُ في (أَرَضِينَ) و(سِنِينَ).

ولا تَدْخُلُ الأَلِفُ والتاءُ لأَنَّهُ قد خَرَجَ على أنْ يكونَ في المعنى جَمْعُ الواحِدةِ الـمُؤَنَّثةِ بِتَسْمِيَتِكَ به.

(فا): إنْ قِيلَ: كَيْفَ تَرُدُّهُ إلى الواحِدِ وهو جَمْعُ القِلَّةِ، وجُمُوعُ القِلَّةِ لا تُرَدُّ في التحقيرِ إلى الواحِدِ؟

قِيلَ: لأَنَّهُ لَمَّا لم يكن بالعلامةِ اعْتِدادٌ، وكانتِ الـمُعامَلةُ معَ الصَّدْرِ صِرْتَ كأَنَّكَ حَقَّرْتَ أَوَّلًا واحِدةً مُؤَنَّثةً لا هاءَ التأنيثِ فيها، وهي على ثلاثةِ أَحْرُفٍ، فيَجِبُ إِدْخالُ الهاءِ فيها؛ لأَجْلِ التحقيرِ، ولهذا قالَ: «وصارَ الاسْمُ بمنزلةِ (صُحَيْفَةٍ) و(بُدَيْرَةٍ)»[٢]، ولا بُدَّ في هذا الجَمْعِ مِن مُعامَلةِ الواحِدِ أَوَّلًا؛ لأنَّ لَفْظَ الواحِدِ ما تَمَّ فيه؛ لأَنَّهُ جَمْعُ سَلامةٍ، وليس كذلك ما عَداهُ مِن جُمُوعِ القِلَّةِ التي هي مُكَسَّرَةٌ.

---

(١) في (ش٣)٣٧٠ب: «لامرأتين».

(٢) الكتاب ٣/ ٤٩٥، وفيه: «بمنزلة (صُحَيفةٍ) و(قُصَيعةٍ)»، وهو النص المحشى عليه السابق.

قال سيبويه: «لأَنَّكَ لا تُرِيدُ تَحْقِيرَ الجَمْعِ»[١].

(فا): «لا تُرِيدُ تحقيرَ الجَمْعَ»، إنَّما هو تحقيرُ اسْمٍ واحِدٍ.

قال سيبويه: «ولا تَقُولُ فيهِ كما تَقُولُ حِينَ تُحَقِّرُ (الجَرِيبَيْنِ)»[٢].

قال أبو العباس[٣]: إذا حَقَّرْتَ (جَرِيبَيْنِ)[٤] -غيرَ اسْمٍ[٥]- قُلْتَ (جُرَيِّبَيْنِ)، فَشَدَّدْتَ.

قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (سِنِينَ) -اسْمَ امْرَأَةٍ، في قَوْلِ مَنْ قال (هذهِ سِنِينٌ كما تَرَى)- قُلْتَ (سُنَيِّنٌ)، على قَوْلِهِ في -(يَضَعُ)- (يُضَيْعُ)»[٦].

قال أبو عُمَرَ: أَقُولُ في تصغيرِ (سِنِينَ) -اسْمَ امرأة- (سُنَيِّنٌ)؛ لأَنَّهُ يَجْرِي على مِثالِ تَصْغِيرِ (سَعِيدَ).

قال (فا): هذا يَدُلُّ على أنَّ أبا عُمَرَ يَذْهَبُ في تحقيرِ (يَضَعُ) إلى مَذْهَبِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٥.

(٣) ليس في حواشي الشرقية، وهو في (م٥)١٨٠أ، وكذا قوله: «فشددت».

(٤) مثنى (جَرِيبٍ)، وهو مِنَ الأَرْضِ والطَّعَامِ مِقْدَارٌ مَعْلُومُ الذِّرَاعَ والمِسَاحَةِ، انظر (جرب) في: اللسان ١/ ٢٦٠- والتاج ٢/ ١٤٧.

(٥) يعني: أن يكون صفةً، لا عَلَمًا.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٥. وجاء في: ابن يبقى ١٧٨أ- و(ح٦)١٤٦ب: «في (بِضْعٍ) (بُضَيْعٌ)»، وصَحَّحَ هذه الرواية صاحب شرح عيون سيبويه ٢٤٣.

(يه)[١]، وهو (يُضَيْعُ)، لا إلى مَذْهَبِ المازِنيِّ (يُوَيْضِعُ)[٢]، أَلَا تَراه لم يَرُدَّ المحذوفَ مِن (سِنِينَ).

قال (ب): لأنَّ (يُضَيْعَ) على مِثالِ (فُعَيْلٍ)، فكذلك (سُنَيِّنُ) على مِثالِ (فُعَيْعِلٍ)، فلا يُرَدُّ شيءٌ.

قال سيبويه: «ومَنْ قالَ (سِنُونَ) قالَ (سُنَيُّونَ) .... وإنَّما هذهِ الواوُ والنُّونُ إذا وَقَعَتَا في الاسْمِ بمنزلةِ ياءِ الإضافةِ وتاءِ التأنيثِ ....»[٣].

(فا)[٤]: أيْ: لا يُعْتَدُّ بالواوِ اللاحِقةِ معَ النُّونِ كما اعْتُدَّ بالياءِ معَ النُّونِ في قَوْلِك (سُنَيِّنٌ)، ولو رَدَدْتَ اللامَ في (سِنِينَ) كانَ قِياسُهُ (سُنَيِّينَ)، فلم تَرُدِّ اللامَ، وقُلْتَ (سُنَيِّنُ).

إذا جازَ الرَّدُّ في من قال (هذهِ سِنِينٌ) فهو في هذا واجِبٌ، وليسَ يَخْرُجُ بالرَّدِّ عن مِثالِ التحقيرِ كما يَخْرُجُ (ظَرِيفُونَ) -اسْمَ رِجُلٍ- بقَوْلِك (ظُرَيِّفُونَ) عن مِثالِ التحقيرِ، فيَمْتَنِعَ كما امْتَنَعَ؛ لأنَّهُ لو كانَ يَخْرُجُ لَما جازَ في من قال (هذهِ سِنِينٌ) الرَّدُّ، ولا يَلْزَمُ رَدُّ هاءِ التأنيثِ وجَمْعُهُ بالألِفِ والتاءِ مِن حَيْثُ وَجَبَ الرَّدُّ، كما أنَّ ذلك لا يجوزُ في من قال (هذهِ سِنِينٌ) مِن

---

(١) هذا رمزٌ لسيبويه.

(٢) سبق ذكر الخلاف في هذه المسألة في ص١٢٣١ هـ٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٦.

(٤) انظر: التعليقة ٣/ ٣٥٠.

حَيْثُ جاز ذلك.

قال سيبويه: «فتَحْقِيرُ (أَفْعَالٍ) كتَحْقِيرِ (عَطْشَانَ) .... كَمَا لا يُغَيِّرُ (سِرْحَانُ) عن تَصْغِيرِهِ إذا سَمَّيْتَ بِهِ»[١].

(فا): (سِرْحَانُ) إذا سُمِّيَ بِهِ خَرَجَتْ نُونُهُ عن أنْ تكونَ مُلْحِقةً؛ بدَلالةِ أنَّهُ لا يَنْصَرِفُ، ولم يَخْرُجْ عن الجَمْع على (سَراحِينَ)، فكذلك إذا خَرَجَتْ (أَفْعَالٌ) بالتَّسْمِيةِ عن أنْ تكونَ جَمْعًا لم تَخْرُجْ عن (أُفَيْعَالٍ).

قال سيبويه: «فَرَقُوا بَيْنَها وبَيْنَ (إِفْعَالٍ)»[٢].

[٣]قالَ أبو عليٍّ: قال أبو بَكْرٍ: يَعْنِي: لم يَقُولوا (عُطَيْشِينٌ)؛ لِيَفْرُقُوا بينَ هذه الأَلِفِ وأَلِفِ (سِرْحَانٍ)، فكذلك لم يَقُولُوا (أُفَيْعِيلٌ) لِيُفْرَقَ بينَ (أَفْعَالٍ) التي للجَمْعِ و(إِفْعَالٍ) التي للواحِدِ.

أيْ: قِيلَ (أُفَيْعَالٌ) للفَرْقِ بَيْنَهُ وبينَ (إِفْعَالٍ). [٣/ ١٢٧ب]

قال سيبويه: «ولا تُشَبِّهُهُ بـ(لَيْلَةٍ) ونَحْوِها إذا سَمَّيْتَ بِها رَجُلًا، ثمَّ حَقَّرْتَها»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٦.

(٣) كذا في (م٥) ١٨٠أ، وعنها في حواشي الشرقية رمز «ب»، ومن قوله «وكذلك» إلى آخر الحاشية ليس في حواشي الشرقية.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٦.

(فا)[1]: أيْ: تحقيرُ (لَيْلَةٍ) (لُيَيْلِيَةٌ) ليس بقِياسٍ، فإذا سَمَّيْتَ بهِ رَدَدْتَهُ إلى القِياسِ، وتصغيرُ (أَفْعَالٍ) (أُفَيْعَالٌ) قياسٌ، فتَدَعُهُ -اسْمَ رَجُلٍ- على ما كان عليه قَبْلَ أنْ يكونَ اسْمَ رَجُلٍ؛ لأنَّ العِلَّةَ التي لِهَا صُغِّرَتْ -قَبْلَ أنْ تكونَ اسْمًا- (أُفَيْعَالٌ) قائمةٌ في التَّسْمِيةِ.

قال سيبويه: «ولَيْسَتْ (أَفْعَالٌ) -وإنْ قُلْتَ فيها (أَفَاعِيلُ)، كـ(أَنْعَامٍ وأَنَاعِيمَ)- تَجْرِي مَجْرَى (سِرْحَانٍ وسَراحِينَ)، لأَنَّهُ لو كانَ كذلكَ لقُلْتَ -في (جَمَّالٍ)- (جُمَيْمَالٌ)؛ لأَنَّكَ لا تَقُولُ (جَمَامِيلُ)»[2].

(فا)[3]: يقولُ: لو قُلْتَ -في تحقيرِ (أَفْعَالٍ)- (أُفَيْعِيلٌ)؛ لأَنَّك تَقولُ (أَفَاعِيلُ) لَقُلْتَ في (جَمَّالٌ) (جُمَيْمَالٌ)؛ لأَنَّك لا تَقُولُ (جَمامِيلُ)، فكما أَنَّكَ تقولُ (جُمَيْمِيلٌ) -ولا تقولُ (جُمَيْمَالٌ) وإنْ لم تَقُلْ (جَمَامِيلُ)- كذلك تقولُ (أُفَيْعَالٌ)، ولا تقولُ (أُفَيْعِيلٌ) وإنْ قُلْتَ (أَفَاعِيلُ).

عند (ب): ذَكَرَ في الجَمْعِ بالواوِ والنُّونِ أنَّ (فَعَّالًا) لا يُكَسَّرُ[4].

---

(١) انظر: التعليقة ٣/ ٣٥١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٦.

(٣) انظر: التعليقة ٣/ ٣٥٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠، (هذا باب تكسيرك ما كان ما من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف)، قال: «وأَمَّا ما كان (فَعَّالًا) فإنه لا يُكَسَّرُ».

هذا بابُ حُرُوفِ الإضافةِ إلى المَحْلُوفِ بهِ وسُقُوطِها

في نُسْخةِ القاضي: «هذا بابُ حُرُوفِ الإضافةِ ....»، وفي نُسْخةِ (ج) عن (ع): «هذا بابُ الإضافةِ ....[1]»[2].

قال سيبويه: «فأَكْثَرُها الواوُ ثُمَّ الباءَ، يَدْخُلانِ على كُلِّ مَحْلُوفٍ بِهِ»[3].

(فا): يَدْخُلانِ على كُلِّ مَحْلُوفٍ بهِ إذا كانَ ظاهِرًا، والمُضْمَرُ لا يَدْخُلُهُ إِلَّا الباءُ.

قال سيبويه: «واعْلَمْ أَنَّكَ إذا حَذَفْتَ مِنَ المَحْلُوفِ بِهِ حَرْفَ الجَرِّ نَصَبْتَهُ، كما تَنْصِبُ ....»[4].

(س): كقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[5].

(فا)[6]: أَنْشَدنا (ب):

أَلَا نــادَتْ أُمامَــةُ بــاحْتِمالِ   لِتَحْزُنَنِــي فــلا بِــكِ مــا أُبــالِي[7]

---

(١) هذا ما في متن (ح٦)١٤٧ب- و(ح٧)٢/ ٦٣، ثم أضيفت بين الأسطر كلمة (حروف).

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٨٠أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٣، (هارون) ٣/ ٤٩٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٤٧أ]: «وأكثرها».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٤، (هارون) ٣/ ٤٩٧.

(٥) سورة الأعراف ١٥٥.

(٦) انظر إنشاد الفارسي هذا البيت في: المسائل العسكرية ٣٧ عن أبي بكر- وسر الصناعة ١/ ١٠٤، ١٤٤ عن أبي زيد- والمحكم (أهل) ٤/ ٣٥٧ عن أبي زيد، والحاشية مع زيادة في التعليقة ٤/ ٥.

(٧) من الوافر، وهو لغُوَيَّةَ -وقيل: عُوَيَّة- بن سُلْمِيٍّ بن ربيعة، كما في: الحماسة ١/ ٤٩٧- واللسان (با) ١٥/ ٤٤، والشاهد فيه دخول باء القسم على الضمير.

يَدُلُّكَ هذا على أنَّ الأَصْلَ باءُ الجَرِّ. [٣/ ١٢٨أ]

قال سيبويه: «وقالَ ذُو الرُّمَّةِ:

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ ناصِحٌ ... ومَنْ قَلْبُهُ لِي في الظِّباءِ السَّوَانِحِ»[١]

قال (ب): طَلَبْنَا هذا البيتَ في رِوايةِ أبي عَمْرٍو[٢] فلم نَجِدْهُ[٣] في دِيوانِ ذِي الرُّمَّةِ[٤].

قال سيبويه: «وقالَ ذُو الرُّمَّةِ .... وقالَ الآخَرُ ....»[٥].

في (أُخرى): وهو قَوْلُ يُونُسَ، وهو أَنْشَدَنا البَيْتَيْنِ. [٣/ ١٢٨ب]

هذا بابُ ما يَكُونُ ما قَبْلَ المَحْلُوفِ بِهِ عِوَضاً مِنَ اللَّفْظِ بالواوِ

قال سيبويه: «وذلكَ قَوْلُكَ: (إِي هَآ[٦] اللهِ ذا)، تُثْبِتُ أَلِفَ (هَا)؛ لأنَّ الذي بَعْدَها مُدْغَمٌ»[٧].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٤، (هارون) ٣/ ٤٩٨، والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ملحق ديوانه ٣/ ١٨٦١ - والأصول ١/ ٤٣٢.

(٢) انظر الكلام على هذه الرواية في مقدمة تحقيق ديوان ذي الرمة ١/ ٤٠.

(٣) هذا إخبارٌ لا إنكار؛ لأن ابن السراج نفسه أثبت البيت في الأصول ١/ ٤٣٢ لذي الرمة.

(٤) ليس في حواشي الشرقية، وهو في (م٥)١٨٠أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٤، (هارون) ٣/ ٤٩٨.

(٦) كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٦)١٤٩أ]، وجاء في (م٥)١٨١أ هكذا «هَأَ»، وعليه الحاشية القادمة: «تحقيقه ....».

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٥، (هارون) ٣/ ٤٩٩، وفي (م٥)١٨١أ: «هَأَ اللهِ».

(فا): مِثْلُ (دَابَّةٍ) و(شَابَّةٍ).

(ط): ومعلومٌ أنَّ حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ يَقَعُ بَعْدَها السَّاكِنُ المُدَّغَمُ، وتكونُ المَدَّةُ عِوَضًا مِن الحركةِ؛ لأَنَّكَ تَرْفَعُ لِسانَكَ عن المُدَّغَمِ رَفْعَةً واحِدةً، نحوُ (دابَّةٍ) و(شابَّةٍ).

تَحْقِيقُهُ (إِي هَاَ لَّاهِ ذا)(١). [٣/ ١٢٩أ]

قال سيبويه: «وأمَّا قَوْلُهم (ذا) فَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّهُ المَحْلُوفُ عليهِ، كأَنَّهُ قالَ: (إِي واللهِ لَلأَمْرُ هذا)»(٢).

(فا): حَذَفَ المبتدأَ، وحَذْفُهُ واسِعٌ، وعند (س) أنَّ المحذوفَ الخَبَرُ، ولو كانَ كذلك لكانَتْ لامُ الابتداءِ ثابِتةً في (ذا)؛ لأَنَّهُ المبتدأُ على قَوْلِهِ.

قال الأخفشُ: «(ذا) ليسَ المحلوفَ عليه، إنما هو المحلوفُ بِهِ، وهو مِنْ جُمْلَةِ القَسَمِ، والدَّلِيلُ على ذلك أنَّهم قد يَأْتُونَ بِجَوَابِ القَسَمِ، والجَوَابُ هو المحلوفُ عليه، فيقولون: (ها اللهِ ذا لَقَدْ كانَ كذا وكذا)، فكأنَّهم قالوا: (واللهِ هذا قَسَمِي)، فحَصَلَ القَسَمُ بقَوْلِه (واللهِ)، وهو المُقْسَمُ بِهِ، وصار (ذا قَسَمِي) عبارةً عن (واللهِ) وتَفْسِيرًا له».

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٨١أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٥، (هارون) ٣/ ٤٩٩.

وكانَ أبو العَبَّاسِ يُرَجِّحُ قَوْلَ الأَخْفَشِ، ويُجيزُ قَوْلَ الخليلِ[١].

قال سيبويه: «أَلَا تَرى أَنَّكَ لا تَقُولُ (أَوَاللهِ)»[٢].

أيْ: لا يَجْتَمِعانِ كما لا يَجْتَمِعُ العِوَضُ معَ المُعَوَّضِ منه.

قال سيبويه: «وقَدْ تُعاقِبُ أَلِفُ اللامِ حَرْفَ القَسَمِ»[٣].

(فا): قد جُعِلَتْ أَلِفُ اللامِ بمنزلةِ غيرِ أَلِفِ الوَصْلِ في غَيرِ مَوْضِعٍ، فيهِ[٤] إِثْباتُهم إيَّاها معَ أَلِفِ الاستفهامِ، نحوُ (آللهُ؟)، وإِثْباتُها أيضًا في قَوْلِهم (الحَمَرُ)، وفَتْحُهُم إيَّاها.

فلا يُنْكَرُ أيضًا أنْ لا تُحْذَفَ إذا جُعِلَتْ عِوَضًا مِن الواوِ.

وقال (ب) في (ص)[٥]: «للمُحْتَجِّ لسيبويه أنْ يقولَ: إنَّ الأَلِفَ لَمَّا جُعِلَتْ عِوَضًا قُطِعَتْ وهي لا تُقْطَعُ معَ الواوِ».

(فا): لأنَّها إذا قُطِعَتْ وأُثْبِتَتْ -وليستْ عِوَضًا- فأنْ تُقْطَعَ وتُثْبَتَ إذا صارَتْ عِوَضًا أَوْلى مِن شيءٍ ثابِتٍ.

قال سيبويه: «وذلكَ قَوْلُكَ (أَفَأَللهِ لتفْعَلَنَّ)، أَلَا تَرى أَنَّكَ إنْ قُلْتَ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي٢٩٧أ، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٤٠-٢٤١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٥، (هارون) ٣/ ٥٠٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٥، (هارون) ٣/ ٥٠٠.

(٤) كذا في النسخ، ولعلها (مِنْهُ).

(٥) هذا رمز لكتاب (الأصول في النحو) لابن السراج، والكلام فيه بلفظه ١/ ٤٣٢.

(أَفَوَاللهِ) لم تَثْبُتْ»[1].

(فا): «أَفَأَللهِ» مِثْلُ (أَفَعَلَّهِ).

(فا): أيْ: لا تَثْبُتُ الواوُ معَ أَلِفِ اللامِ؛ لأنَّهَا عِوَضٌ منها.

(س): «أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ» مَدٌّ وهَمْزٌ.

(فا): «مَدٌّ» يُرِيدُ[2] إذا لَيَّنَ الهمزةَ صارَتِ الهمزةُ مَدَّةً محذوفةً لالتقاءِ الساكِنَينِ.

قال سيبويه: «وتَقُولُ (نَعَمِ اللهَ لأَفْعَلَنَّ)، و(إِيَ اللهَ لأَفْعَلَنَّ)»[3].

(ب)[4]: مِنْهُم مَنْ يقولُ (إِيَ اللهَ)، فيُحَرِّكُ لالتقاءِ الساكِنَينِ، ومِنْهم مَن يَدَعُها على سُكُونِها؛ لأنَّ الذي بَعْدَها مُدْغَمٌ، فيقولُ: (إِي اللهَ). [٣/ ١٢٩ب]

قال سيبويه: «ولَوْ كانَ انْقَضَى قَسَمُهُ بالأَوَّلِ على شَيْءٍ لجازَ أَنْ يَسْتَعْمِلَ كَلامًا آخَرَ»[5].

(فا): أيْ: لو جاءَ للأَوَّلِ بِجَوابٍ لجازَ أَنْ يَجْعَلَ الآخَرَيْنِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٥، (هارون) ٣/ ٥٠٠.

(٢) هذا شرح لحاشية المبرد السابقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٥، (هارون) ٣/ ٥٠٠.

(٤) انظر: الأصول ١/ ٤٣٣ بلفظ قريب، وانظر: التعليقة ٤/ ٦، وعزاها إلى المبرد

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠١.

قَسَمَيْنِ مُبْتَدَأَينِ.

قال سيبويه: «ولا يَقْوَى أنْ تَقُولَ (وحَقِّكَ وحَقِّ زَيْدٍ لأَفْعَلَنَّ) .... إِلَّا أنْ تَضُمَّ الآخِرَ إلى الأَوَّلِ، وتَحْلِفَ بِهِما على المَحْلُوفِ عليهِ»[١].

(نُسْخةٍ): قال أبو الحسَنِ: يَجُوزُ أنْ تَجْمَعَ أَيْمانًا كثيرةً على شيءٍ واحِدٍ، لَوْ قُلْتَ: (والله بالله تالله لأَفْعَلَنَّ) جازَ، كما تقولُ (والله والله أَفْعَلُ).

(فا): ليس إِجازةُ هذا خِلافًا مِن أبي الحسَنِ للمسألةِ المُتَقَدِّمةِ؛ لأنَّ هذا قد أجازَهُ سيبويه في آخِرِ البابِ[٢] على جِهَةِ التوكيدِ؛ لأنَّها هي للأَوَّلِ.

قال سيبويه: «في قَوْلِكَ (مَرَرْتُ بزِيدٍ وعَمْرٌو خارِجٌ)»[٣].

عند (ب): الواوُ في قَوْلِك (وعَمْرٌو خارِجٌ) واوُ عَطْفِ جُمْلةٍ على جُمْلةٍ.

قال سيبويه: «فقُلْتَ (والله لآتِيَنَّكَ ثُمَّ والله لأَضْرِبَنَّكَ)»[٤].

(فا): لَيسَتْ حالًا، ولكنْ عَطْفُ جُمْلةٍ على جُمْلةٍ.

قال سيبويه: «وإذا قُلْتَ (والله لآتِيَنَّكَ ثُمَّ لأَضْرِبَنَّكَ الله) فأَخَّرْتَهُ لم يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠١.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٢، قال: «ولو قال (وحَقِّكَ وحَقِّكَ) على التوكيدِ جازَ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠٢.

(فا)[1]: إذا قالَ (والله لأَضْرِبَنَّكَ ثُمَّ لأَقْتُلَنَّكَ اللهِ) فجَرَّ المحلوفَ بهِ بَعْدَ (لأَقْتُلَنَّكَ) فلم تَعْطِفْ بـ(ثُمَّ) (لأَقْتُلَنَّكَ) على (لأَضْرِبَنَّكَ)، ولكنَّهُ عَطَفَ اسْمَ (اللهِ) بـ(ثُمَّ) على اسْمِ (اللهِ) عزَّ وجَلَّ، فجَرَّ لعَطْفِهِ إِيَّاهُ على ما انْجَرَّ بالواوِ، وفَصَلَ بينَ اسْمِ (اللهِ) و(ثُمَّ) الذي قامَ مَقَامَ الجارِّ بـ(لأَقْتُلَنَّكَ)، كما يَفْصِلُ بينَ الجارِّ والمجرورِ في الضَّرُورةِ، نحو:

. . بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ . . . .[2]

وقَوْلُهُ (لأَقْتُلَنَّكَ) مُتَعَلِّقٌ بقَوْلِهِ (ثُمَّ اللهِ)، كما كان (لأَضْرِبَنَّكَ) مُتَعَلِّقًا بقَوْلِهِ (واللهِ)، وكذلك قَوْلُهُ (مَرَرْتُ بزيدٍ أَمْسِ وأَوَّلَ مْنِ أَمْسِ عَمْرٍو)، ففَصَلَ بينَ (عَمْرٍو) وبينَ الواوِ بالظَّرْفِ.

فإذا كان ذا خَبِيثًا معَ أَنَّهُ فَصَلَ بظَرْفٍ فأنْ يَقْبُحَ (ثُمَّ لأَقْتُلَنَّكَ اللهِ) أَوْلى؛ لأَنَّهُ فَصْلٌ بجُمْلةٍ.

قال سيبويه: «ولا يَجُوزُ في هذا إِلَّا الجَرُّ»[3].

(فا): «ولا يَجُوزُ في هذا إِلَّا الجَرُّ»، يُرِيدُ: لا يجوزُ فيه الانْقِطاعُ عن

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ٨.

(٢) من الوافر، وكماله:

كما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يَوْمًا   يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أَوْ يُزِيـلُ

وهو لأبي حية النميري، كما في: اللسان (عجم) ١٢/ ٣٩٠- والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠٢.

الأَوَّلِ؛ لأَنَّهُ مُفْرَدٌ، كما جازَ في ما قَبْلَهُ؛ لأنَّ ما قَبْلَهُ جُمْلةٌ، فذَكَرَ الجَرَّ لأَنَّهُ إذا كانَ مجرورًا لم يَكُنْ مُنْقَطِعًا عَن الأَوَّلِ، والنَّصْبُ أَوْلى فيه على المَوْضِعِ، والجَرُّ يجوزُ، وهو أَدَلُّ على الاتِّصالِ. [٣/ ١٣٠أ]

قال سيبويه: «ولَوْ قالَ (وحَقِّكَ وحَقِّ زَيْدٍ) على وَجْهِ النِّسْيانِ والغَلَطِ جازَ»[١].

قال (ب) في (ص)[٢]: إنَّهُ لا يَجُوزُ لغَيْرِ غالِطٍ أنْ يُقْسِمَ قَسَمًا على غَيرِ شيءٍ يُقْسِمُ عليه، ثمَّ يَجيءُ بِقَسَمٍ آخَرَ.

هذا بابُ ما عَمِلَ بَعْضُهُ في بَعْضٍ وفِيهِ مَعْنَى القَسَمِ

قال سيبويه: «و(ايْمُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ (ايْمُنُ الكَعْبَةِ لأَفْعَلَنَّ)»[٣].

لم يُوجَدِ (ايْمُنُ اللهِ) تُسْتَعْمَلُ إلَّا معَ (ايْمُ اللهِ تعالى) و(الكَعْبَةِ)[٤].

قال سيبويه: «ومِثْلُ (ايْمُ اللهِ) و(ايْمُنُ): (لا ها اللهِ ذا)»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠٢.

(٢) الأصول ١/ ٤٣٦، وفيه: «يريد بذلك أنه لا يجوز لغير»، ثم ذكر المحقق أن باقي العبارة ساقط، وهي هنا كاملة والحمد لله رب العالمين، وانظر: التعليقة ٤/ ٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠٢.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٩٠- والأصول ١/ ٤٣٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠٣. وقد اختلفت النسخ في «(لا ها اللهِ ذا)» وما =

كذا عندَ (ب) و(س) و(أُخرى) -إِلَّا أنَّ في الأُخْرى مَكانَ (ذا) (إِذا)-: «ومِثْلُ (ايْمُنُ) و(ايْمُ): (لا ها اللهِ ذا)، حَذَفُوا ما هذا مَبْنِيٌّ عليه»[١].

قال سيبويه: «فهذهِ الأَشْياءُ فيها مَعْنَى القَسَمِ، ومَعْناها كمَعْنَى الاسْمِ المجرورِ بالواوِ .... وفتَحُوا الأَلِفَ كمَا فتَحُوا الأَلِفَ التي في (الرَّجُلِ)، وكذلكَ (ايْمُنُ)»[٢].

(فا): و(ايْمُ اللهِ) رَفْعٌ بالابتداءِ، وليستْ مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ، ولا تَدْخُلُ عليها الواوُ التي هِيَ بَدَلٌ مِنَ الياءِ؛ لأنَّها لا تَزُولُ عن الابتداءِ، فالواوُ للعَطْفِ.

بعده، فجاء بلفظ: «(لا ها اللهِ ذا)» فقط في نسخ الشرقية. وبلفظ: «(لا ها اللهِ ذا)، حذفوا ما هذا مبني عليه» في: (م٥)- و(الميورقي- ابن دادي- وأحمد باشا- والساسي- وبايزيد- والشافعي. وبلفظ: «(لا ها اللهِ ذا) فحذفوا ما هذا مبني عليه» في: فيض الله (٢٠١٥)- والقرشي- والسعدي- والعابدي. وبلفظ: «(لا ها اللهِ ذا) إذْ حذفوا ما هو مبني عليه» في: (ح٧)- ونور عثمانية (٤٦٢٥). وبلفظ: «(لا ها اللهِ ذا) إذ حذفوا ما هذا مبني عليه» في: ابن خروف. وبلفظ: «(لا ها اللهِ) إذا حذفوا ما هذا مبني عليه» في: (ح١)- و(ح٣)- و(ح٨)- وأوقاف بغداد. وبلفظ: «(لا ها اللهِ ذا) إذا حذفوا ما هذا مبني عليه» في: (ح٦)- وابن يبقى- والعبدري- والخزرجي.

(١) نسخة (ب) وافقتها نسخة (م٥) وما معها من نسخ، ونسخة (أخرى) وافقتها نسخة (ح١) وما معها من نسخ، كما سبق بيانه في الهامش السابق.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠٣.

ولِمُلازمتِها الابتداءَ والقَسَمَ قَلَّ تَصَرُّفُها، فأَشْبَهَتِ الحَرْفَ، ففُتِحَتْ أَلِفُ الوَصْلِ معَها، كما تُفْتَحُ معَ الحَرْفِ وهو لامُ التعريفِ.

وكذلك القَوْلُ في (ايْمُنُ)؛ لأنَّهما واحِدةٌ، ولكنْ حُذِفَتِ اللامُ مِن (ايْمُنُ)، كما حُذِفَتْ مِن (دَدَنٍ)، فقالوا (دَدٌ)[١].

قال سيبويه: «وتَصْدِيقُ هذا قَوْلُ العَرَبِ (عليَّ عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)»[٢].

«عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ» مِثْلُهُ في أَنَّهُ خَبَرٌ مَعْناهُ مَعْنَى القَسَمِ، عند (ب)[٣]. [٣/ ١٣٠ب]

قال سيبويه: «قال الشَّاعِرُ:

فَقالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ ... نَعَمْ، وفَرِيقٌ لايْمُنُ[٤] اللهِ ما نَدْرِي»[٥]

جاءَ بهذا لِيَسْتَدِلَّ بِهِ على أَنَّ أَلِفَ (ايمِ) أَلِفُ وَصْلٍ، وكذلك أَلِفُ (ايْمُنٍ)، وزَعَمَ أبو الحَسَنِ بْنُ كَيْسانَ أَنَّ (ايْمُنًا) جَمْعُ (يَمِينٍ)، كَثُرَ استعمالُهم

(١) الدَدَنُ والدَدُ: اللهو واللعب. انظر: القاموس (ددن) ١٥٤٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٦، (هارون) ٣/ ٥٠٣.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٤٣٤.

(٤) كُتِبَتْ في بعض النسخ (لَيْمُنُ) كتابةً صوتية؛ لبيان أن همزتها همزة وصل، وكُتِبَتْ (لايْمُنُ) في: الشرقية- وبايزيد ١٨٢أ- والقرشي ١٧٢ب- وفيض الله (٢٠١٥) ٣٧٥ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٧، (هارون) ٣/ ٥٠٣، والبيت من الطويل، وهو لنصيب، كما في: ديوانه ٩٤- وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٩.

لها، فصُيِّرَ أَلِفَ وَصْلٍ، وقَوْلُ أبي العَبَّاسِ[1] أنَّها بَدَلٌ مِن واوِ القَسَمِ[2]، (ج)[3].

قال سيبويه: «في بيت امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالي»[4]

كانَ في العَمُودِ «يَمِينَ اللهِ» منصوبٌ[5]، فضَرَبَ على النَّصْبِ، وأَصْلَحَهُ رَفْعًا.

أرادَ (يَمِينُ اللهِ عَلَيَّ). (ج)[6].

قال سيبويه: «جَعَلُوهُ بمنزلةِ (ايْمُنُ الكَعْبَةِ) و(ايْمُ اللهِ)، وفيهِ المعنى

---

(١) الذي في المقتضب ٢/ ٢٢٨: «و(ايْمُنُ) في القسم؛ لأنَّه اسم يَقَعُ بدلًا من الفعل في القسم».

(٢) انظر الخلاف في: المقتضب ٢/ ٩٠- وشرح السيرافي ٤/ ٢٤٣- والإنصاف ١/ ٤٠٧- واللباب للعكبري ١/ ٣٨٠- وشرح القطر ٣٣٢- والمغني ١٣٦- واللسان (يمن) ١٣/ ٤٦٢.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٥٠أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٧، (هارون) ٣/ ٥٠٤، والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه ٣٢- والخزانة ٩/ ٢٣٨، وقوله «ضربوا» كذا في الشرقية-و(م٥)١٨٢ب، وفي الرَّباحية [انظر:(ح١) ١١٢ب]: «قَطَعُوا».

(٥) جاء منصوبًا ومرفوعًا في (ح٦)١٥٠أ، وفوقه «معًا»، وفي بقية النسخ مرفوعًا. وسيبويه استشهد استشهد به رفعًا، على تقدير: يمينُ الله عليَّ.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦) ١٥٠أ، و(ج) رمز أبي جعفر النحاس.

الذي في (وأَمَانةُ الله) .... وَمَعْنَاهُ مَعْنَى (لِيَفْعَلْ) وَ(لِيَعْمَلْ)»[١].

قال أبو العَبَّاسِ[٢]: حَدَّثني أبو عُثمانَ، قال: حَدَّثني أبو يحيى اللاحِقِيُّ[٣]: قال: سَمِعْتُ الفُصَحاءَ يُنْشِدُونَ

. . . . عَمْرَكَ اللهُ كَيْفَ يَجْتَمِعانِ[٤]

أَرادَ: عَمَّرَكَ اللهُ، وذلك للفَصْلِ بَيْنَ (عَمْرٍ) وبينَ اسْمِ (الله) بالكَافِ، وهو مِمَّا انْتَصَبَ عن تَمامِ الاسْمِ[٥].

(أُخْرى)[٦]: «لِيَتَّقِ اللهَ امرُؤٌ»، وحَدَّثني هارُونُ القارِيُء: أَنَّهُ سَمِعَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٧، (هارون) ٣/ ٥٠٤، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٥٠أ]: «وفيه المعنى الذي فيه، وكذلك (أمانة الله)».

(٢) انظر: تنقيح الألباب ل١٦٦.

(٣) سبقت ترجمته في ص ٢٢٩ هـ٤، وجاء في حواشي الشرقية «أبو عثمان اللاحقي»، ولم أجد أن اللاحقيَّ هذا يكنى بأبي عثمان.

(٤) من الخفيف، وهو هجز بيت صدره: (أَيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا)، وهو لعمر بن أبي ربيعة، كما في: في: ملحق ديوانه ٥٠٣- والخزانة ٢/ ٢٨، والرواية المشهورة (اللهَ) بالنصب.

(٥) كذا الحاشية في (م٥)١٨٢ب، وهي في حواشي الشرقية بلا (قال أبو العباس)، ولا (وذلك ....).

(٦) وجاءت هذه الحاشية في طرة (م٥) ١٨٢ب، ومنها ما بين الأقواس، وهي رواية نسخة فيض الله ٢٧٦أ، ولفظها: «ومعناه معنى: لِيَتَّقِ اللهَ ولِيَعْمَلْ خيرًا، حدَّثني هارون القارئ أنه سمِعَ مَن يقول: (فذاكَ أمانةُ اللهِ الثَّريدُ)». وانظر هذه الرواية في: شرح السيرافي ٤/ ٢٤٣، عن نسخةٍ، ونقلها عنه الغساني في طرة نسخته [انظر نسخة (العبدري ٢/ ١٥٣ب)]. وهذه العبارة بعد نهاية الباب، أي: ومعناهُ معنَى لِيَفْعَلِ ولِيَعْمَلِ ولِيَتَّقِ اللهَ ....

مِنَ العَرَبِ «مَن يقول»:

. . . فذاكَ أَمانةُ اللهِ الثَّرِيدُ[1]

«آخِرُ أبوابِ القَسَمِ». [٣/ ١٣١أ]

هذا بابُ ما يَذْهَبُ التَّنْوِينُ فيه مِنَ الأَسْماءِ ....

قال سيبويه: «ومِنْ كَلامِهِمْ أَنْ يَحْذِفُوا الأَوَّلَ إذا الْتَقَى ساكِنانِ»[2].

في (أُخرى): «أَنْ يُحَرِّكُوا الأَوَّلَ إذا الْتَقَى ساكِنانِ أو يَحْذِفُوهُ، فلَمّا كانَ مِن كَلامِهِم أَنْ يَحْذِفُوا الأَوَّلَ وكَثُرَتا في كَلامِهِم حَذَفُوهُ تَخْفِيفًا على اللِّسانِ حَيْثُ كَثُرَ، وكانَ مِن كَلامِهِم أَنْ يَحْذِفُوا الأَوَّلَ إذا الْتَقَى ساكِنانِ».

(فا)[3]: لَمَّا كان الساكِنُ الأَوَّلُ قَدْ يُحْذَفُ إذا كان تَنْوِينًا في غيرِ ما يَكْثُرُ في الكلامِ -نحوُ:

. . . ولا ذاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلا[4]

وقِراءةِ مَنْ قَرَأَ ﴿أَحَدُ ۝ ١ ٱللَّهُ﴾[5]- وَجَبَ حَذْفُهُ في ما يَكْثُرُ في

---

(١) من الوافر، وهو عجز بيت صدره (إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ)، وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٦١، ٤٩٨- اولأصول ١/ ٤٣٣- واللسان (أدم) ١٢/ ٩، والرواية المشهورة (أمانَةَ) بالنصب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٧، (هارون) ٣/ ٥٠٤.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ١٤.

(٤) من المتقارب، وهو عجز بيت صدره (فأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ)، وهو لأبي الأسود الدؤلي، كما في: ديوانه ٥٤- والخزانة ١١/ ٣٧٤.

(٥) سورة الإخلاص ١-٢، وقراءة (أحد) بلا تنوين قراءة أبي عمرو في روايةٍ، وقرئ بها في الشواذ، الشواذ، وقرأ باقي السبعة بالتنوين. انظر: السبعة ٧٠١- والبحر المحيط ٨/ ٥٢٩.

الكلامِ، نحوُ (زيدُ بنُ عبدِالله)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: جُعِلا اسْمًا واحِدًا، فلَمَّا اجْتَمَعَ ساكِنانِ وَجَبَ حَذْفُ الأَوَّلِ مِن الساكِنَينِ إذا اجْتَمَعَا في كلمةٍ، نحوُ (قُلْ) و(خَفْ).

قال سيبويه: «قَوْلُك: (هذهِ هِنْدٌ امْرَأَةُ زَيْدٍ)، و(هذا زَيْدٌ امْرُؤُ عَمْرٍو)، و(هذا عَمْرٌو الطَّوِيلُ)»[1].

(فا): اللَّفْظُ: (هِنْدُ نِمْرَأَةُ زَيْدٍ)، و(زَيْدُ نِمْرُؤُ عَمْرٍو)، و(عَمْرُو نِطَّوِيلُ).

قال سيبويه: «وإذا اضطُرَّ الشَّاعِرُ في الأَوَّلِ -أَيْضًا- أَجْرَاهُ على القِياسِ»[2].

(س) (مق)[3]: «هذا عندنا في الكلامِ جائِزٌ حَسَنٌ».

(فا)[4]: وليس عندي كَما قالَ، ولو كان كذلك لجازَ قَوْلُ مَنْ قال (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)[5]، فهذه الأشياءُ وإنْ كانت مُطَّرِدَةً في القِياسِ فهي

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٧، (هارون) ٣/ ٥٠٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٧، (هارون) ٣/ ٥٠٥.

(٣) يعني: قال المبرد في المقتضب، انظره ٢/ ٣١٤، ولفظ المطبوع: «وهذا في الكِلامِ عندنا جائِزٌ حَسَنٌ».

(٤) التعليقة ٤/ ١٦، وفيها: «لجاز (قَوَلَ) في (قالَ)، و(وَدَعَ) ....»، ومثلها في (م٥)١٨٣أ.

(٥) وقيل: بل جاء سماعًا. انظر: الكتاب ١/ ٢٥- والأصول ١/ ٥٧- والخصائص ١/ ٩٩- واللسان (ودع) ٨/ ٣٨١- والخزانة ٦/ ٤٧١.

شاذَّةٌ في الاستعمالِ.

(فا): وذلك أنَّهُ لَمَّا جَعَلَ الاسْمَيْنِ اسْمًا واحِدًا -وكانَ التَّنْوينُ لا يَقَعُ في الأَوْساطِ، بَلْ في آخِرِ جُزْءٍ مِن الاسْمِ- حَذَفَهُ؛ لأنَّ مَوْضِعَهُ قد خَرَجَ عن أنْ يكونَ آخِرَ جُزْءٍ مِن الاسْمِ؛ بِجَعْلِهِ معَ ما بَعْدَهُ اسْمًا.

قال سيبويه: «قَوْلُ العَرَبِ: (هذا رَجُلٌ مِنْ بني أبي بَكْرِ بنِ كِلابٍ)»[١].

(أُخرى): «(... بَكْرِيٌّ) لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي ....»[٢].

فالحُجَّةُ في ذا أنَّهُ نَسَبَ إلى الكُنْيَةِ على حَدِّ ما يَنْسُبُ إلى الاسْمِ غَيرِ الكُنْيَةِ، فكذلك حَذَفَ التَّنْوينَ معَ الكُنْيَةِ كَما يَحْذِفُهُ معَ غيرِ الكُنْيَةِ. [٣/ ١٣١ب]

قال سيبويه: «وقالَ يُونُسُ: مَنْ صَرَفَ (هندًا) قالَ (هذهِ هِنْدٌ بِنْتُ زَيْدٍ)، فنَوَّنَ (هِنْدًا) .... وكانَ أبو عَمْرٍو يقولُ: (هذهِ هِنْدُ بِنْتُ عبدِاللهِ)»[٣].

(فا): لم يَجْتَمِعْ ههنا ساكِنانِ[٤].

أَجْرَى[٥] ما بَعْدَهُ ساكِنٌ وما ليس بَعْدَهُ ساكِنٌ مُجْرًى واحِدًا.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٨، (هارون) ٣/ ٥٠٦.

(٢) كأن كامل العبارة: «قول العرب (هذا بكري) لرجل من بني بكر بن كلاب».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٨، (هارون) ٣/ ٥٠٦.

(٤) يعني في (هندٌ بِنت).

(٥) يعني أبا عمرو.

(فا)[١]: يُونُسُ يقولُ (هِنْدٌ بِنْتُ عَمْرٍو)، فيُثْبِتُ التنوينَ؛ لِتَحْرِيكِ الباءِ في (بِنْتٍ)، وأبو عَمْرٍو يَحْذِفُ التنوينَ ويقولُ: هُوَ وإنْ كانَ مُتَحَرِّكًا فقد كَثُرَ في الكلامِ فأَحْذِفُهُ، فإذا صَغَّرَ لم يَحْذِفْ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ الْمُصَغَّرُ بِكَثْرةِ الْمُكَبَّرِ، فسَبَبُ إِثْباتِهما التنوينَ مُخْتَلِفٌ، ولم يُثْبِتْهُ أَحَدُهما مِنْ حَيْثُ أَثْبَتَهُ الآخَرُ، كما لم يَحْذِفْهُ كُلُّ واحِدٍ منهما مِنْ حَيْثُ حَذَفَهُ الآخَرُ، وإنْ اتَّفَقَ قَوْلُهما في إِثْباتِهِ وحَذْفِهِ.

قال سيبويه: «ويَنْبَغِي لِمَنْ قالَ بِقَوْلِ أبي عَمْرٍو أنْ يقُولَ (هـذا فُلانُ بنُ فُلانٍ)»[٢].

في (نُسْخةٍ): «أنْ لَا يَسْقُطَ التَّنْوينُ لالتقاءِ الساكِنَينِ، وقد سَمِعْنا مِنَ العَرَبِ مَنْ يقُولُ بِقَوْلِهِ، ويقولُ (هذا فُلانُ ....)».

(س)[٣]: (هذا فُلانُ بْنُ فُلانٍ) بِحَذْفِ التنوينِ لا اخْتِلافَ فيه.

قال سيبويه: «فإذا كَنَيْتَ عَنْ غَيرِ الآدَمِيِّينَ قُلْتَ (الفُلانُ) و(الفُلانَةُ)»[٤].

فَرَقُوا بإِثْبَاتِ الأَلِفِ واللامِ وحَذْفِهما.

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ١٨، وانظر الخلاف المذكور في: شرح السيرافي ٤/ ٢٤٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٨، (هارون) ٣/ ٥٠٧.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٤٥، أيْ: أنه لا خلاف في أنه يجري مجرى (زيدُ بنُ عمرٍو).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٨، (هارون) ٣/ ٥٠٧.

قال سيبويه: «لِيَفْرُقُوا بَيْنَ الآدَمِيِّينَ والبَهائِمِ»[١].

في (نُسْخة): «.... بالأَلِفِ واللامِ، ويُقالُ: (هذا هَيُّ بْنُ بَيٍّ)[٢]». [١/ ١٣٢أ]

هذا بابُ ما يُحَرَّكُ فيهِ التَّنْوِينُ في الأَسْماءِ الغالِبةِ

قال سيبويه: «إِلَّا أنْ يكونَ شَيْءٌ مِنْ ذا يَغْلِبُ عليهِ فَيُعْرَفُ بِهِ، كـ(الصَّعِقِ) وأَشْباهِهِ»[٣].

(فا)[٤]: يقولُ (هذا زَيْدُ بْنُ الصَّعِقِ) [و(هذا بَكْرُ بْنُ النَّابِغَةِ)]، فلا يُنَوِّنُ (زَيْدًا) ولا (بَكْرًا)؛ لأنَّ (النَّابِغَةَ) و(الصَّعِقَ) غالِبانِ، وعلى هذا أُخْرِجَ اللامُ مِن (النَّابغةِ) فقالَ:

وَنابِغَةُ الجَعْدِيُّ . . . . .[٥]

كما أُخْرِجَ مِن نحوِ (زَيْدٍ) مِن الأَعْلامِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٨، (هارون) ٣/ ٥٠٧.

(٢) (هَيُّ بْنُ بَيٍّ) يقال لمن لا يعرف هو ولا أبوه. انظر: المزهر ٢/ ١٠٦- والتاج (بيي) ٣٧/ ٢٤٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٨، (هارون) ٣/ ٥٠٧.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ١٦، ومنها الزيادة.

(٥) من الطويل، وهو بعض بيت كماله:

ونابِغةُ الجَعْدِيُّ بالرَّمْلِ بَيْتُهُ ... عليهِ تُرابٌ مِنْ صَفِيحٍ مُوَضَّعُ

وهو لمسكين الدارمي، كما في: ديوانه ٤٩- والخزانة ٦/ ٣٢٨.

قال سيبويه: «وتَقُولُ (هذا زَيْدُ بْنُ أبي عَمْرٍو) إذا كانتِ الكُنْيةُ (أبا عَمْرٍو)»[١].

قال (س)[٢]: إنْ لم تكُنِ الكُنْيةُ (أبا عَمْرٍو) -في قَوْلِك (هذا زَيْدٌ ابْنُ أبي عَمْرٍو)، ولكنَّكَ أَرَدْتَ أنَّ أَباهُ أَبُو آخَرَ يُقالُ لَهُ (عَمْرٌو)- لم يَكُنْ في (زَيْدٍ) إلَّا التَّنْوينُ، إلَّا في قَوْلِ مَنْ قالَ﴿ٱللَّهُ أَحَدُ ۝١ ٱللَّهُ﴾[٣].

قال سيبويه: «وأَمَّا (زَيْدٌ ابْنُ زَيْدِكَ) فقالَ الخَلِيلُ....»[٤].

في (نُسْخةٍ): «فإذا كانَتِ الكُنْيةُ الغالِبةَ -كـ(أبي بَكْرٍ)- لم تُنوِّنْ، قالَ الخَلِيلُ ....».

قال سيبويه: «وأَمَّا يُونُسُ فلا يُنوِّنُ»[٥].

في (نُسْخةٍ): أيْ في (هذا زَيْدٌ ابْنُ زَيْدِكَ).

قال سيبويه: «لأنَّهم لهَا أَقَلُّ اسْتِعْمالًا»[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٩، (هارون) ٣/ ٥٠٧.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ١٧.

(٣) سورة الأخلاص ١-٢، وقراءة (أحد) بلا تنوين قراءة أبي عمرو في روايةٍ، وقرئ بها في الشواذ، وقرأ باقي السبعة بالتنوين. انظر: السبعة ٧٠١- والبحر المحيط ٨/ ٥٢٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٩، (هارون) ٣/ ٥٠٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٩، (هارون) ٣/ ٥٠٧.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٩، (هارون) ٣/ ٥٠٨.

كانَ في العَمُودِ «أَشَدُّ اسْتِعْمالًا»[1]، فأَصْلَحَهُ «أَقَلُّ».

في (أُخْرى): «وتقولُ (هذا أَخُو زَيْدٍ ابْنِ عَمْرٍو)، و(أَبُو زَيْدٍ ابْنِ عَمْرٍو) إذا لم يَكُنْ (أَبُو زَيْدٍ) كُنْيَةً».

(فا): لم أَجِدْهُ في نُسْخةٍ. [٣/ ١٣٢ب]

هذا بابُ النُّونِ الثَّقِيلةِ والخَفِيفةِ

قال سيبويه: «كما أنَّ كُلَّ شَيْءٍ تَدْخُلُهُ الثَّقِيلةُ تَدْخُلُهُ الخَفِيفةُ»[2].

(فا): إلَّا فِعْلَ الاثْنَيْنِ وجَماعةِ النِّساءِ، وإنَّما أَطْلَقَ القَوْلَ لأنَّهُ لَمَّا كانت الخفيفةُ تَقَعُ مَوْقِعَ الثقيلةِ في كُلِّ مَوْضِعٍ إلَّا في ذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ، وكانت الثقيلةُ تَقَعُ في جميعِ مواقِعِ الخفيفةِ، وكانت الثقيلةُ تَقَعُ في ذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ، صار وُقُوعُها كأنَّهُ وُقُوعُ الخفيفةِ، فكأنَّ الخفيفةَ واقِعةٌ في التقدير.

قال سيبويه: «ومِنْ مواضِعِها الفِعْلُ الذي لم يَجِبْ»[3].

(فا): إنَّما قالَ: «الذي لم يَجِبْ» لأنَّ الواجِبَ الذي في الحالِ لا

---

(١) هذه رواية ابن دادي ٢٢٩ب، ونقلها عبدالسلام هارون -رحمه الله- ٣/ ٥٠٨ عن نسختين، وفي حاشية (ح٧)٢/ ٥٦ب أنه في نسخة (أكثر)، وجاء في حاشية ابن دادي حاشية توضح معنى هذه الرواية، وفيها: «يريد بها غير الأعلام؛ لأنهم للأعلام أشد استعمالًا، فاستحقت التخفيف بحذف التنوين، وضابطه أن يقع (الابن) وصفًا بين علمين».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٩، (هارون) ٣/ ٥٠٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٤٩، (هارون) ٣/ ٥٠٩.

تَدْخُلُهُ النُّونُ، مِثْلُ ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾[1].

(فا): لَزِمَتْهُ اللامُ في القَسَمِ للفَرْقِ بينَ المُثْبَتِ والمَنْفِيِّ، وكذلك يَلْزَمُهُ النُّونُ للفَرْقِ بينَ فِعْلِ الحالِ والآتي، على أنَّها إذا كانت تَدْخُلُ لغَيرِ فَرْقٍ فيَجِبُ أنْ تَلْزَمَ للفَرْقِ. [٣/ ١٣٣أ]

قال سيبويه: «وقال النابغة الذبياني:

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدامِعُها كَأَنَّ أَبْكارَها نِعَاجُ دُوَّارِ»[2]

(فا): ضَرُورةٌ، مِثْلُ:

. . . . ما لم يَعْلَما[3]

في أَنَّهُ غَيرُ واجِبٍ؛ لأَجْلِ النَّفْيِ، وفي أَنَّهُ خَبَرٌ، ومِثْلُ:

. . . تَرْفَعْنَ . . . . .[4]

---

(١) جزء من أربع آيات في: آل عمران ٢٣، والنحل ١٢٤، والنور ٤٨، ٥١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٠، (هارون) ٣/ ٥١١، والبيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ٧٥- والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤١.

(٣) من الرجز، وكماله:

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَما

أيْ: يَعْمَلَنْ، ثم قُلبت نون التوكيد الخفيفة ألفًا عند الوقف، والرجز مختلف فيه، فقيل للعجاج، ولأبي حيان الفَقْعَسي، ولِمُسَاور العَبْسي، وللدبيري، ولعبد بني عبس، انظر: المقاصد النحوية ٤/ ٨٠- والخزانة ١١/ ٤٠٩.

(٤) من المديد، وكماله:

=

في أَنَّهُ مرفوعٌ آتٍ، يعني «لا أَعْرِفَنْ». [٣/ ١٣٣ب]

قال أبو الحسَنِ: (رَبْرَبٌ): قَطِيعٌ مِنَ البَقَرِ[١]، و(حُورٌ): واضِحَاتُ البَيَاضِ والسَّوَادِ، وأَصْلُ الحَوَرِ البَيَاضُ[٢]، و(دُوَّارٌ): ما اسْتَدارَ مِنَ الرَّمْلِ[٣]، (ج)[٤].

قال سيبويه: «وقالَ:

وَأَقْبِلْ على رَهْطِي ورَهْطِكَ نَبْتَحِثْ   مَساعِيَنا حتَّى تَرَى كَيْفَ تَفْعَلَا»[٥]

(فا): دُخُولُ النُّونِ في (تَفْعَلا) هذه ضَرُورةٌ؛ لأَنَّهُ واجِبٌ؛ لأَنَّهُ ليس بمُسْتَفْهَمٍ عنه، وإنَّما الاستفهامُ عن الحالِ، يَدُلُّك على أَنَّهُ واجِبٌ أَنَّهُ لا يُنْصَبُ بَعْدَهُ بالفاءِ كما يُنْصَبُ في (أَتَأْتِينِي فأُحَدِّثَكَ؟)، وكذلك (كَمْ

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالَاتُ

وهو لجذيمة الأبرش، كما في: نوادر أبي زيد ٢١٠- والخزانة ١١/ ٤٠٤.

(١) انظر: الصحاح (ربب) ١/ ١٣٢.

(٢) انظر: الصحاح (حور) ٢/ ٦٣٩.

(٣) انظر: القاموس (دور) ٥٠٤.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٥٢أ، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥١، (هارون) ٣/ ٥١٣، والبيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥١، وبلا نسبة في: المقاصد النحوية ٤/ ٣٢٥- والخزانة ١١/ ٣٨٥.

تَمْكُثَنِّ؟)، و(انْظُرْ مَتَى تَفْعَلَنَّ؟)[1] ضَرُورةٌ[2]. [٣/ ١٣٤أ]

قال سيبويه: «وقالَ:

هَلْ تَحْلِفَنْ يا نُعْمَ لا تَدِينُهَا»[3].

قال أبو الحسَنِ: يُرِيدُ تَرْخِيمَ (نُعْمَانَ)، (ج)[4].

قال سيبويه: «وهذا أَقْرَبُ؛ لأَنَّكَ تَعْرِضُ، وكأَنَّكَ قُلْتَ (افْعَلْ)؛ لأَنَّهُ اسْتِفْهامٌ فيهِ مَعْنَى العَرْضِ»[5].

أي: الاستفهامُ الذي فيهِ التَّحْضِيضُ أَقْرَبُ إلى الأَمْرِ مِنَ الاستفهامِ الذي ليس فيه مَعْنَى التَّحْضِيضِ.

قال سيبويه: «كَما أَنَّكَ إنْ شِئْتَ لم تَجِئْ بِها، فأَمَّا اللامُ فهيَ لازِمَةٌ في اليَمِينِ»[6].

---

(١) هذان من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣/ ٥١٣.

(٢) هذا قول الفارسي، أما سيبويه ٣/ ٥١٣ فقال عن الشاهد والمثالين: «فإنْ شِئْتَ أَقْحَمْتَ النُّونَ، وإنْ شِئْتَ تَرَكْتَ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٢، (هارون) ٣/ ٥١٤، والبيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: الكتاب ٢/ ٢٥٧ برواية (يا نُعْمَ هل تحلف ....)- والخزانة ١١/ ٣٨٤.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ح٦)١٥٢ب، ورمز (ج) يعني أن الحاشية لأبي جعفر النحاس، وأبو الحسن هنا هو الأخفش الأصغر، وقد نقل صاحب الخزانة ١١/ ٣٨٥ كلام أبي الحسن هنا.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٢، (هارون) ٣/ ٥١٤.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٢، (هارون) ٣/ ٥١٥.

(فا): قَوْلُه «كَما أَنَّكَ إنْ شِئْتَ لم تَجِئْ بِها»، أي: بالنُّونِ معَ اللامِ، فإذا جازَ أنْ لا تَأْتِيَ بالنُّونِ معَ اللامِ -معَ أنَّ اللامَ لازِمةٌ- فأنْ لا تَأْتِيَ معَ (ما) أَجْوَزُ.

قُلْتُ: ليس يَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ معَ اللامِ إلَّا في ضَرُورةٍ، وهذا لا يَجُوزُ أنْ يُقالَ فيه: «إنْ شِئْتَ لم تَجِئْ بِها».

قالَ -يعني (فا)-: بَلْ يَجُوزُ في الكلامِ؛ لأنَّهُ لم يَقُلْ إنَّها لا يَجُوزُ حَذْفُها إلَّا في الضَّرُورةِ، وإنَّما قالَ[1]: وقد سَمِعْنا مِنْهم مَنْ يقولُ (لتَفْعَلْ)، والأَكْثَرُ على أَلْسَنَتِهم ما أَخْبَرْتُكَ. وليس كُلُّ ما كانَ غَيرُهُ أَكْثَرَ مِنهُ يكونُ ضَرُورةً، ولكنْ فيهِ ما هُوَ ضَرُورةٌ، وفيهِ ما ليس بِضَرُورةٍ.

قُلْتُ: فقَوْلُهُ: «فأمَّا اللامُ فهيَ لازِمَةٌ في اليَمِينِ» يَدُلُّ على أنَّهُ أَرادَ بقَوْلِهِ «بِها» بِـ(مَا)؛ لأنَّ (ما) نَظِيرةُ اللامِ.

فقالَ: لا يَدُلُّ؛ لأنَّهُ إنَّما أَرادَ: كَما أَنَّكَ إنْ شِئْتَ لم تَجِئْ بالنُّونِ التي معَ اللامِ، فأمَّا اللامُ فهيَ لازِمةٌ لليَمِينِ، وليسَ حُكْمُها حُكْمَ النُّونِ التي لم تَجِئْ مَعَها في أنَّ لَكَ أنْ تَحْذِفَها ولَكَ أنْ تُثْبِتَها، بَلْ هيَ لازِمةٌ. [٣/ ١٣٤ب]

قال سيبويه: «وقالَ الشَّاعِرُ:

نَبتُّمْ نَباتَ الخَيْزُرانِيِّ في الثَّرَى ... حَدِيثًا مَتَى ما يَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا»[2]

---

(١) بالمعنى، انظر: الكتاب ٣/ ٥٠٩، ٥١٥.

(٢) من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي، كما في: ديوانه ١١٠ - والخزانة ١١/ ٣٨٧.

وقالَ ابْنُ الخَرِعِ: (فمَهْما تَشَأْ) .... وقالَ آخَرُ: (مَنْ يُثْقَفَنْ) ....»[١].

(فا): هذا البَيْتُ ليس بِشاهِدٍ لِمَا تَقَدَّمَهُ؛ لأنَّ النُّونَ فيهِ دَخلَتْ في الواجِبِ، وهو الجَزاءُ، وكذلك البَيْتُ الذي بَعْدَهُ، ولا يَجُوزانِ إلَّا في الضَّرُورةِ، ولكنَّ الشاهِدَ في (مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ)[٢].

الحُجَّةُ في (يَنْفَعَا) لأَنَّ الخَفِيفةَ أُدْخِلَتْ عليها وليستْ تَلِي (ما) التَّوْكِيدِ، إنَّما الذي وَلِيَ (ما) التَّوْكِيدِ (يَأْتِكَ) الذي هو شَرْطٌ، ولم يَدْخُلْ عليها نُونٌ[٣].

(أُخْرى): الكُمَيْتُ بْنُ مَعْرُوفٍ[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٢، (هارون) ٣/ ٥١٥-٥١٦.

(٢) من الكامل، وكماله:

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنهم فلَيْسَ بآيِبٍ ... أبدًا وقَتْلُ بني قُتَيْبَةَ شافِي

وهو لبنت مُرَّة بن عاهان، كما في: الخزانة ١١/ ٣٨٧- والدرر ٥/ ١٦٣، ولبنت أبي الحصين، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٢، و(يُثْقَفَنْ) كذا ضُبطت في: الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٦)١٤٨أ]، وفي (م٥)١٨٥ب: (يَثْقَفَنْ)، وجاء في الخزانة أنه رُوي (نثقفن) بالنون و(تثقفن) بالتاء، وقد جاء في الحاشية القادمة بالتاء.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٨٥ب.

(٤) بدل (ابن الخرع)، وبيت ابن الخرع رُوي لابن الخرع في الدرر ٥/ ١٦٥، وللكميت بن معروف في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٢- وحماسة البحتري ١٥، وللكميت بن ثعلبة في اللسان (قزع) ٨/ ٢٧٣- والخزانة ١١/ ٣٨٧.

قال سيبويه: «شَبَّهَهُ بالجَزاءِ حَيْثُ كانَ مجزُومًا وكانَ غَيرَ واجِبٍ»[1].

(فا): قَوْلُهُ: «شَبَّهَهُ بالجَزاءِ» أيْ: بِشَرْطِ الجزاءِ؛ لأَنَّهُ قالَ: «حَيْثُ كانَ مجزُومًا وكانَ غَيرَ واجِبٍ»، فالشَّرْطُ هو الذي ليس بواجِبٍ والجزاءُ واجِبٌ؛ لأنَّهُ قال: «شَبَّهَهُ بالجزاءِ»، والجزاءُ دُخُولُها فيه ضَرُورةٌ، كما أنَّ دُخُولَها في (لم يَعْلَمَنْ)[2] ضَرُورةٌ، والضَّرُورةُ لا يُقاسُ عليها ولا يُشَبَّهُ بِها، و(لم يَعْلَمْ) غَيرُ واجِبٍ؛ لأَنَّهُ مَنْفِيٌّ، ولأَنَّهُ آتٍ دُونَ الذي للحالِ.

وقَوْلُهُ: «وهي في الجزاءِ أَقْوَى» يَدُلُّ على أَنَّهُ يُرِيدُ شَرْطَ الجزاءِ؛ لأنَّها ليستْ في الجزاءِ أَقْوَى منها في ذا؛ لأنَّهما خَبَرانِ.

قال سيبويه: «وَهْوَ كالأَمْرِ في الاستغناءِ والجَوَابِ»[3].

أيْ: للاستفهامِ، ويجُوزُ أنْ يَعْنِيَ (لَمَّا لم تَفْعَلْنَ)[4].

(فا): أيْ: بالفاء[5].

قال سيبويه: «ومِنْ مَواضِعِها أَفْعَالُ غَيرِ الواجِبِ التي في قَوْلِك:

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٣، (هارون) ٣/ ٥١٦.

(٢) يعني في قول الراجز: (يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَما)، أيْ: (لم يعلمن) فقلبت النون ألفًا عند الوقف، وقد سبق قريبًا، في ص١٣٣٦ هـ٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٣، (هارون) ٣/ ٥١٦.

(٤) في قولهم (أَقْسَمْتُ لَمَّا لم تَفْعَلْنَ) المذكور في السطر السابق ٣/ ٥١٦، وما جُوِّز هنا هو الذي فَسَّر به السيرافي ٤/ ٢٥١ كلام سيبويه.

(٥) أيْ: الجواب بالفاء.

(بِجَهْدٍ ما تَنْقَلِبَنَّ) وأَشْباهِهِ»(١).

يعني: أَفْعالَ غَيرِ الواجِبِ مِمَّا فيهِ (ما) وأَشْباهُ ذلك مِمَّا ليس فيهِ قَسَمٌ.

«تَبْلُغَنَّ» عندَ (ب)(٢).

(ب): «بِجَهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ» لم يُرِدْ أنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ يَبْلُغُ لا مَحالةَ، فلهذا صارَ غيرَ واجِبٍ.

قال سيبويه: «ويَجُوزُ للمُضْطَرِّ (أَنْتَ تَفْعَلَنَّ ذاك)»(٣).

(ط): يقول: يَجُوزُ للمُضْطَرِّ أَنْ يُدْخِلَ النُّونَ في الخَبَرِ وإنْ لم تَدْخُلْ فيه (ما) مُؤَكِّدةً، فأمَّا في الأَمْثالِ التي ذَكَرَ فحَسَنٌ فيها؛ لدُخُولِ (ما) مُؤَكِّدةً، فأَشْبَهَتْ لامَ القَسَمِ. [٣/ ١٣٥أ]

قال سيبويه: «ولَيْسَتْ معَ المُقْسَمِ بهِ بمنزلةِ حَرْفٍ واحِدٍ .... فـ(ما) تَجِيءُ لِتُسَهِّلَ الفِعْلَ بَعْدَ (رَبَّ)»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٣، (هارون) ٣/ ٥١٦، و(تنقلبن) رواية الشرقية، وهي في (ش)- و(ش١)٢٩٧ب بتاء في الأول والحرف الثاني غير منقوط، وفي (ش٣)٣٧٦ب- و(ش٥)٢٢٧ب: «تَنْقَلِبَنَّ»، وفي (ش٢)٣٨٢أ- و(ش٤)٢٣٩ب: «يَتَقَلَّبَنَّ»، وأما الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٤٨ب] ففيها: (تَبْلُغَنَّ)، وكذا في (م٥)١٨٥ب، وكذا في نسخة (ب) كما سيأتي في الحاشية.

(٢) ذكرت اختلاف النسخ في تخريج النص المحشى عليه.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٣، (هارون) ٣/ ٥١٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٣، (هارون) ٣/ ٥١٨.

في (نُسْخةٍ): قالَ الأَخْفَشُ: يعني أنَّ المُقْسَمَ بِهِ لم يُجْعَلِ اللامَ لِيُسَهِّلَ أنْ يَقَعَ على الفِعْلِ، كَما سَهَّلَتْ (ما) (رُبَّ) و(حَيْثُ)[1] في المُجازاةِ، فليستِ اللامُ في القَسَمِ مَضْمُومةً إلى الذي أَقْسَمْتَ بهِ حتى تُصَيِّرَهُما كالشَّيْءِ الواحِدِ، كـ(رُبَّما) و(حَيْثُما)، وإنَّما هي معَ المُقْسَمِ عليه كالشَّيْءِ الواحِدِ.

(فا)[2]: أيْ: وليستِ اللامُ معَ المُقْسَمِ بهِ بمنزلةِ حَرْفٍ واحِدٍ، كَما أنَّ (ما) في (رُبَّما) و«بَأَلَمٍ مَا»[3] معَ ما قَبْلَها بمنزلةِ حَرْفٍ واحِدٍ؛ لأنَّ اللامَ إنَّما هي في المُقْسَمِ عليه، لا في المُقْسَمِ بهِ، و(ما) في (رُبَّما) ونَحْوِها ليستْ في الفِعْلِ، فليستْ (رُبَّما) بمنزلةِ القَسَمِ، فلا يَحْسُنُ النُّونُ إِذًا في الفِعْلِ بَعْدَ المُقْسَمِ به.

يعني[4]: أنَّ لامَ القَسَمِ ليستْ كـ(ما) في (رُبَّما)؛ لأنَّها و(رُبَّ) شَيْءٌ واحِدٌ، ولا كـ(ما) في «بِأَلَمٍ ما تُخْتَنَنَّهْ»؛ لأنَّ (ما) هذه لَغْوٌ يَجُوزُ إِسْقاطُها، واللامُ لازِمةٌ للفِعْلِ ومُنْفَصِلةٌ مِن المُقْسَمِ بهِ، كَما أنَّ (ما) في (رُبَّما) معَ

---

(١) (ما): فاعل، و(رُبَّ): مفعول، و(حيث): معطوف على (رُبَّ).

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٢٠.

(٣) هذا جزء من مَثَلٍ، كماله: (بِأَلَمٍ مَا تُخْتَنَنَّهْ)، وقد ذكره سيبويه هنا ٣/ ٥١٧، ٥١٨، وانظر: مجمع الأمثال ١/ ١٠٧- والمستقصى ١/ ٢٠٤.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٢١، من كلام الفارسي.

(رُبَّ) بمنزِلةِ حَرْفٍ واحِدٍ. [٣/ ١٣٥ب]

قَوْلُهُ: «لِتُسَهِّلَ الفِعْلَ»، أيْ: لِتكُفَّ (رُبَّ)، فتَدْخُلَ على الفِعْلِ[1].

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (حَيْثُما تكُونَنْ آتِكَ)»[2].

(فا): (حَيْثُما) إدْخالُ النُّونِ في الفِعْلِ بَعْدَها قليلٌ؛ لأنَّ الفِعْلَ بَعْدَ (حَيْثُما) بمنزِلتِهِ بَعْدَ (إنْ) بغَيرِ (ما).

هذا بابُ أحْوَالِ الحُرُوفِ التي قَبْلَ النُّونِ الخَفِيفةِ والثَّقِيلةِ

قال سيبويه: «والثَّقِيلةُ نُونانِ: الأُولى مِنْهما ساكِنَةٌ، والحَرَكةُ فَتْحَةٌ»[3].

(فا): لو قالَ قائِلٌ: هَلَّا حُرِّكَتْ.

قِيلَ له: لا يَجُوزُ ذلك فيه؛ لأنَّها ليستْ كالتَّنْوينِ -يعني النُّونَ الخفيفةَ- إذا تَبِعَها ساكِنٌ.

قال سيبويه: «وإذا كانَ فِعْلُ الاثْنَينِ مَرْفُوعًا وأَدْخَلْتَ النُّونَ الثَّقِيلةَ حَذَفْتَ نُونَ الاثْنَينِ؛ لاجْتِماعِ النُّوناتِ»[4].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٨٦أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٣، (هارون) ٣/ ٥١٨.

(٣) الكتاب (بولاق)٢/ ١٥٤، (هارون) ٣/ ٥١٩.

(٤) الكتاب (بولاق)٢/ ١٥٤، (هارون) ٣/ ٥١٩.

(س)[1] كانَ يَقُولُ[2]: إنَّ النُّونَ في الاثْنَينِ إنَّما حُذِفَتْ كما تُحْذَفُ الضَّمَّةُ مِن (هُلْ تَفْعَلَنَّ ذاك؟)؛ لأنَّ النُّونَ تَسْقَطُ مِن (تَفْعَلانِ) كما تُحْذَفُ الضَّمَّةُ للجَزْمِ.

قال (فا): وهو قَوْلُ المازِنيِّ[3].

نونُ الاثْنَينِ لا تَثْبُتُ معَ النُّونِ الثَّقِيلةِ عندَ المازِنيِّ و(س)[4] كما لا تَثْبُتُ الضَّمَّةُ في الواحِدِ.

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ٢٢.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٢٠-٢٤، قال في ٣/ ٢٤: «وإنما حُذِفَتِ النون في التثنية والجمع وفعل المرأة إذا خوطبت لأنها كالفتح في الواحد؛ أَلَا ترى أنك تقول للمرأة (هل تَضْرِبِنْ زيدًا؟) إذا أردتَ النون الخفيفة، وللجماعة من الرجال (هل تَضْرِبُنْ زيدًا؟)، فهذا ما ذكرت لك»، وانظر: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢٣٤).

(٣) انظر: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢٣٤)، وهو قول الأخفش، يقولون: إن (يفعلانِ) إذا دخلت عليه نون التوكيد -ومثله (تفعلون) و(تفعلين)- تكون مبينًّا، وتحذف نونها للبناء، وقال سيبويه والجمهور: إنها معربة، وتحذف نونها لتوالي النونات. انظر: تنقيح الألباب ١٧١ل- والمساعد ٢/ ٦٧٢- وتوضيح المقاصد ١/ ٦٠- وشرح الأشموني ١/ ٦٢- والهمع ١/ ٥٦، وخَلَطَ ابن السراج في الأصول ٢/ ٢٠١ بين المذهبين مع النون الثقيلة، فقال: «فإذا أدخلت النون الشديدة على (يَفْعَلانِ) حذفت النون التي هي علامة الرفع؛ لاجتماع النونات، ولأنَّ حقَّهُ البناء، فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع»، ووافق كلامُه في الأصول ٢/ ٢٠٣ كلامَ المبرد في النون الخفيفة.

(٤) انظر الحاشية السابقة.

قال سيبويه: «وقَدْ حَذَفُوها في ما هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذا، بَلَغَنا أَنَّ بَعْضَ القُرَّاءِ قَرَأَ: ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾[١]، وكانَ يقْرَأُ: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[٢]»[٣].

(فا): حَذَفُوا النُّونَ، وليس يُرِيدَ أَنَّ نُونَ الرَّفْعِ محذوفةٌ في (أَتُحَاجُّونِي) و(تُبَشِّرُونِ)، بَلْ نُونُ (نِي)[٤]؛ لأَنَّ (نِي) لم يُجْعَلْ معَ ما قَبْلَهُ شيئًا واحِدًا كما جَعَلْتَ النُّونَ مَعَهُ، ولو جُعِلَ لَخَرَجَ مَوْضِعُ الإعرابِ مِن أنْ يكونَ آخِرَ الفِعْلِ، ولصارَ وَسَطًا، فكانَ يَجِبُ حَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ؛ لأَنَّ مَوْضِعَها قد خَرَجَ مِنْ أنْ يكونَ حَرْفَ إعرابٍ كما يَخْرُجُ معَ إِحْدى النُّونَيْنِ.

قال (ب)[٥]: ينبغي أَنْ تكونَ النُّونُ المحذوفةُ التي معَ الياءِ، والدَّلِيلُ

---

(١) سورة الأنعام ٨٠، وتخفيف النون وكسرها قراءة نافع، وابن عامر بخلاف عن هشام، وقرأ باقي السبعة بتشديد النون وكسرها. انظر: السبعة ٢٦١ - والبحر المحيط ٤/ ١٧٤ - والنشر ٢/ ٢٥٩.

(٢) سورة الحجر ٥٤، وتخفيف النون وكسرها قراءة نافع، وقرأ ابن كثير (تُبَشِّرُونِّ) بتشديد النون وكسرها، وقرأ باقي السبعة (تبشرونَ) بتخفيف النون وفتحها. انظر: السبعة ٣٦٧- والبحر المحيط ٥/ ٤٤٧- والنشر ٢/ ٣٠٢.

(٣) الكتاب (بولاق)٢/ ١٥٤، (هارون) ٣/ ٥١٩.

(٤) أيْ: نون الوقاية، وكون المحذوف هنا وفي البيت القادم نون الوقاية هو قول الفارسي كما هنا، وكما في الشيرازيات ١/ ٧٣-٧٤، وأما سيبويه فكلامه هنا واضح في أن المحذوف نون الرفع، وهو ما نسبه إليه النحويون. انظر: شرح التسهيل ١/ ٥٢- وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٨- والتصريح ١/ ١١١- والهمع ١/ ١٧٧.

(٥) الذي في الأصول ٢/ ٢٠١ أن المحذوف نون الرفع.

على ذلك قَوْلُهُ:

. . . . إذا فَلَيْنِي[١]

فمُحالٌ أنْ تُحْذَفَ النُّونُ الأُولى وهي عَلامةُ الإِضْمارِ. [٣/ ١٣٦أ]

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ الخَفِيفةَ والثَّقِيلةَ إذا جاءَتْ بَعْدَ عَلامةِ إِضْمارٍ تَسْقُطُ إذا كانَتْ بَعْدَها أَلِفٌ خَفِيفةٌ أَوْ أَلِفٌ ولامٌ، فإنما تَسْقُطُ....»[٢].

(ب): «أَلِفٌ خَفِيفةٌ»، يعني أَلِفَ الوَصْلِ، كقَوْلِك -في (اضْرِبِي)-: (اضْرِبِي الرَّجُلَ)، فتُحْذَفُ لالتقاءِ الساكِنَيِن، كذلك تُحْذَفُ الياءُ لالتقاءِ الساكِنَيِن، والسَّاكِنُ النُّونُ[٣].

(فا): لو تَحَرَّكَتْ لَوَجَبَ -إنْ كانتْ للجَمْعِ- تَحْرِيكُها بالضَّمِّ، مِثْلُ (اخْشَوُنَّ)، وإنْ كانتْ للتأنيثِ فتَحْرِيكُها بالكَسْرِ، مِثْلُ (اخْشَيِنَّ يا هِنْدُ)، وكانتِ الكَسَراتُ والضَّمَّاتُ تَتَوالى، وهذا يُسْتَثْقَلُ، فكُنْتَ تَقُولُ (اضْرِبُوُنَّ)

---

(١) من الوافر، وكمال البيت:

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا   يَسُوءُ الفَالِياتِ إذا فَلَيْنِي

وهو لعمرو بن معديكرب، كما في: ديوانه ١٨٠ - والخزانة ٥/ ٣٧١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٤، (هارون) ٣/ ٥٢٠.

(٣) جاءت الحاشية بلفظ أوضح في (م٥)١٨٦ب، ولكن من كلام الفارسي، لا ابن السراج، ونصها: «قوله: (أَلِفٌ خَفِيفةٌ)، أيْ: أَلِفَ الوَصْلِ، كقَوْلِك -في (اضْرِبِي)-: (اضْرِبِي ابْنَكَ) و(اضْرِبِي الرَّجُلَ)، فتُحْذَفُ الياءُ لالتقاءِ الساكِنَيِن، والساكِنانِ الياءُ ولامُ التعريف، كذلك تُحْذَفُ الياءُ لالتقاءِ الساكِنَيِن في قولك (اضْرِبِنْ) و(اضْرِبِنَّ)، وأَحَدُ الساكِنَيِن الياءُ والآخَرُ النُّونُ».

و(اضْرِبِنَّ).

قالَ[1]: قَوْلُهُ: «تَسْقُطُ» نَعْتٌ لقَوْلِهِ «عَلامةِ إِضْمارٍ» إلى قَوْلِهِ «أَلْفٌ ولامٌ».

وقَوْلُهُ: «فإِنَّما تَسْقُطُ» يعني عَلامةَ الإِضْمارِ، يقولُ: تَحْذِفُ معَ النُّونِ الخَفِيفةِ والثَّقِيلةِ كُلَّ ضَمِيرٍ تَحْذِفُهُ معَ أَلِفِ الوَصْلِ، تقولُ (اضْرِبُوا ابْنَكَمُ) فتَحْذِفُ عَلامةَ الضميرِ، و(اضْرِبُوا القَوْمَ) فتَحْذِفُ أيضًا، فكذلك تقولُ (اضْرِبَنَّ زَيْدًا) و(اضْرِبَنَّ عمرًا) فتَحْذِفُ معَ النُّونَيْنِ علامةَ الضميرِ كما كُنْتَ تَحْذِفُهُ معَ أَلِفِ الوَصْلِ[2].

قال سيبويه: «ومن ذلك .... و(لَتُكْرِمُنْ بِشْرًا)؛ لأنَّ نُونَ الرَّفْعِ تَذْهَبُ، فتَبْقَى واوٌ كواوِ (اضْرِبُوا)»[3].

(فا): يَسْقُطُ واوُ الجميعِ للنُّونِ كما سَقَطَتْ في قَوْلِك (اضْرِبُوا الرَّجُلَ) و(اضْرِبُوا ابْنَكُمْ)، وتُحَرَّكُ في المَوْضِعِ الذي تُحَرَّكُ فيهِ إذا قُلْتَ (أَرْضَوُا الرَّجُلَ). [٣/ ١٣٦ب]

---

(١) أيْ: أبو علي الفارسي.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٨٦ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٤، (هارون) ٣/ ٥٢٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١١٣ب]: «ولتكرمن عَمْرًا»، وفي (م٥)١٨٦ب «ولْتُكْرِمُنْ»، وفي ابن دادي١٣٠١ب: «ولْتُكْرِمُنَّ»، وفي (ح٧)٢/ ٦٧ب: «ولِتُكْرِمُنَّ».

قال سيبويه: «وذلكَ قَوْلُكَ (ارْضَوُنَّ زَيْدًا) تُرِيدُ الجَمِيعَ، و(اخْشَوُنَّ زَيْدًا) و(اخْشَيِنَّ زَيْدًا) و(ارْضَيِنَّ زَيْدًا)»[١].

(س)[٢]: لم تُحْذَفُ الياءُ مِنْ (اخْشَيْ) والواوُ مِنْ (اخْشَوا) لالتقاءِ الساكِنَينِ لأنَّ حَرَكةَ ما قَبْلَها ليسَ منها، وإنَّما تُحْذَفانِ إذا كانتْ حَرَكةُ ما قَبْلَهما منهما، كقَوْلِك (ارْمِي الرَّجُلَ يا هِنْدُ)، و(اغْزُو القَوْمَ يا رِجَالُ)، و(اعْبُدُوا اللهَ)، و(اخْشَ اللهَ)، ومعَ ذلك لالْتَبَسَ لَفْظُ المُؤَنَّثِ والجَمْعِ بلَفْظِ الواحِدِ.

(فا): فيهِ نَظَرٌ.

(فا): حُرِّكَتْ الواوُ للنُّونِ كما حَرَّكْتَها في قَوْلِك (أَرْضَوُا الرَّجُلَ)، و(اخْشَوُا ابْنكُم).

هذا بابُ الوَقْفِ عِنْدَ النُّونِ الخَفِيفة

قال سيبويه: «رَدَدْتَها كما تَرُدُّ الأَلِفَ التي في (هذا مُثَنًّى كما تَرى) إذا سَكَتَّ»[٣].

(فا): أيْ: العَلامةَ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٤، (هارون) ٣/ ٥٢١.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٢٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢١.

ﷺ الياءُ والواوُ التي تُرَدُّ هي الضميرُ، وليستْ بِبَدَلٍ مِن النُّونِ، كَما أنَّ أَلِفَ (مُثَنًّى) إذا وَقَفْتَ هي الأَلِفُ التي هي لامُ الفِعْلِ.

قال سيبويه: «فهذا تَفْسِيرُ الخَلِيلِ، وَهْوَ قَوْلُ العَرَبِ ويُونُسَ»(١).

ﷺ (فا): أيْ: يُونُسُ يُوافِقُ في هذا اللَّفْظِ وإنْ كانَ يُخَالِفُ في التفسيرِ، ألَا تَراهُ لم يَقُلْ: «وتفسيرُ يُونُسَ»، بَلْ قالَ: «وقَوْلُ يُونُسَ»، أيْ: لَفْظُهُ، كَما أنَّ لَفْظَ العَرَبِ كذلك، وإنْ كانتْ لم يُسْمَعْ منها تفسيرُ الخليلِ.

قال سيبويه: «ثُمَّ وَقَفْتَ عِنْدَها لم تَجْعَلْ مَكانَها ياءً ولا واوًا»(٢).

ﷺ قال أبو عُثمانَ: أَهْلُ اليَمَنِ يقولون (هذا زَيْدُو)، وليسُوا فُصَحاءَ(٣).

ﷺ أي: لا تُبْدِلُ مِنْها ياءً ولا واوًا، كَمَا لا تُبْدِلُ مِن التُّنْوينِ في المجرورِ والمرفوعِ ياءً ولا واوًا. [٣/ ١٣٧أ]

قال سيبويه: «وذلكَ قَوْلُك للمَرْأَةِ -وأَنْتَ تُرِيدُ الخَفِيفةَ- (اخْشَيْ)، وللجميعِ -وأَنْتَ تُرِيدُ النُّونَ الخَفِيفةَ- (اخْشَوْا) .... وأمَّا يُونُسُ فيَقُولُ (اخْشَيِي واخْشَوُوا)»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٢، وهذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٥٣أ]-و(م٥)١٨٧ب، ولفظ الشرقية: «فهذا تفسيرُ الخليلِ والعَرَبِ ويونسَ»، والحاشية على لفظ الرباحية.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٢.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٧٨أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٢.

(ط): يَقُولُ: إذا كانَ ما قَبْلَ النُّونِ الخَفِيفةِ مَكْسُورًا أو مَضْمُومًا، ثُمَّ وَقَفْتَ عندَها حَذَفْتَ الخَفِيفةَ وأَسْكَنْتَ المكسورَ أو المَضْمُومَ، كَما تَفْعَلُ بالتنوينِ إذا كانَ ما قَبْلَهُ مَكْسُورًا أو مَضْمُومًا حَذَفْتَهُ وأَسْكَنْتَ ما قَبْلَهُ، فتقولُ -في (اخْشَيِنْ رَبَّكِ)-: (اخْشَيْ)، تَحْذِفُ النُّونَ كَما تَحْذِفُ التنوينَ مِن (زَيْدٌ) في الوَقْفِ، ثمَّ تُسَكِّنُ الياءَ المكسورةَ كَما تُسَكِّنُ الدالَ في (زَيْدٌ) بَعْدَ حَذْفِ التنوينِ، ويُونُسُ يُبْقِي الكسرةَ ويُعَوِّضُ من النُّونِ الياءَ، فيقولُ (اخْشِيِي).

قال سيبويه: «فقالَ الخليلُ: لا أَرى ذاكَ إلَّا على قَوْلِ مَنْ قالَ (هذا عَمْرُو) و(مَرَرْتُ بعَمْرِي)»[1].

أي: لأنَّ ما قَبْلَ النُّونِ الخَفِيفةِ في الوَصْلِ مَضْمُومٌ، وهو قَوْلُك (هَلْ تَضْرِبُنْ زَيْدًا؟)، ومَنْكَسِرٌ إذا كانَ الفِعْلُ للمُؤَنَّثِ، نحوُ (هَلْ تَضْرِبِنْ زَيْدًا؟)، فيَلْزَمُ أنْ يقولَ في الوَقْفِ (هل تَضْرِبُوا؟) و(هَلْ تَضْرِبِي؟) و(مَرَرْتُ بعَمْرِي).

قال سيبويه: «وإذا وَقَفْتَ عِنْدَ النُّونِ الخَفِيفةِ في فِعْلٍ مُرْتَفِعٍ لِجَمْيعٍ رَدَدْتَ النُّونَ التي تَثْبُتُ في الرَّفْعِ»[2].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٢.

(ط): فَتَرُدُّ النُّونَ التي حَذَفْتَ عِنْدَ إِدْخالِكَ في الفِعْلِ النُّونَ الخَفِيفةَ، وهي النُّونُ التي هي عَلامةُ الرَّفْعِ في الفِعْلِ، فتقولُ (اضْرِبَانْ) و(اضْرِبُونْ) و(اضْرِبِينْ)، تُسَكِّنُ النُّونَ عِنْدَ الوَقْفِ، وتُثْبِتُ الياءَ والواوَ والأَلِفَ التي كُنْتَ حَذَفْتَ معَ النُّونِ الخَفِيفةِ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، فتَثْبُتُ في الوَقْفِ؛ لأَنَّهُ لا يُسْتَنْكَرُ أنْ يَجْتَمِعَ ساكِنانِ في الوَقْفِ.

قال سيبويه: «ولا يَرُدُّ النُّونَ معَ ما هُوَ بَدَلٌ مِن الخَفِيفةِ، كما لم تَثْبُتْ في الصِّلَةِ»[1].

(فا): أيْ: ولا يَرُدُّ النُّونَ التي هي عَلامةُ رَفْعِ الجَمِيعِ معَ الواوِ التي هي بَدَلٌ مِن النُّونِ الخَفِيفةِ في قَوْلِكَ (هَلْ تَضْرِبُوا؟).

«كما لم تَثْبُتْ»، أي: نُونُ الرَّفْعِ معَ النُّونِ الخَفِيفةِ نَفْسِها، فإذا كان كذلك كان المرفوعُ كالمجزومِ[2].

قال سيبويه: «فإنَّما يَنبَغِي لِمَنْ قالَ بِذا أنْ يُجْرِيَها في المَجْزُومِ مُجْراها»[3].

(ط): أيْ: إنَّما يَنْبَغِي لِمَنْ كانَ مَذْهَبُهُ مَذْهَبَ يُونُسَ في التَّعْوِيضِ أنْ يُجْرِيَ النُّونَ التي هي للرَّفْعِ -في مَوْضِعِ الرَّفْعِ الذي يَثْبُتُ فيهِ، في إِلْزامِها

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٣.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٧٧ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٥٣أ]- و(م٥)١٨٧ب: «مجراها في المجزوم».

الحَذْفَ معَ الحَرْفِ المُعَوَّضِ مِن النُّونِ الخَفِيفةِ مِن الوَقْفِ- مُجْراها في المجزومِ، في نحوِ قَوْلِك (اضْرِبُنْ)؛ لأنَّ نُونَ الرَّفْعِ تَذْهَبُ في الوَصْلِ إذا قُلْتَ (هَلْ تَضْرِبُنْ زَيْدًا؟) كما تَذْهَبُ في المجزومِ[١] إذا قُلْتَ (اضْرِبُنْ زَيْدًا)، فإذا وَقَفْتَ على قَوْلِك (اضْرِبُنْ) في الأَمْرِ حَذَفْتَ الخَفِيفةَ ورَدَدْتَ الواوَ التي هي ضميرُ الجَمِيعِ التي كُنْتَ حَذَفْتَها للساكِنَينِ، ولم تَزِدْ معَها نُونًا؛ لأنَّ الجَزْمَ لا نُونَ فيه تَثْبُتُ، فكذلك إذا وَقَفْتَ على المرفوعِ في قَوْلِك (هَلْ تَضْرِبُنْ؟) على قَوْلِ يُونُسَ حَذَفْتَ الخَفِيفةَ وعَوَّضْتَ منها واوًا، فقُلْتَ (هَلْ تَضْرِبُوا؟)، ولا تَرُدُّ نُونَ الرَّفْعِ؛ لأنَّ نُونَ الرَّفْعِ هنا لا تَثْبُتُ معَ المُعَوَّضِ من النُّونِ الخَفِيفةِ كما لا تَثْبُتُ معَ الخَفِيفةِ، فقد صارَ المرفوعُ هنا كالمجزومِ، وصارتِ النُّونُ في المرفوعِ في أنَّ الحَذْفَ لازِمٌ لها في الوَقْفِ معَ العِوَضِ كالمجزومِ الذي لا نُونَ فيهِ أَصْلًا.

أيْ: أَبْدَلَ مِنَ الخفيفةِ المضمومِ ما قَبْلَها واوًا.

قال سيبويه: «وفِعْلُ الاثْنَيْنِ المُرْتَفِعُ بمنزلةِ فِعْلِ الجَمِيعِ المُرْتَفِعِ»[٢].

(فا)[١]: أيْ: في أَلَّا تَلْحَقَهُ الخفيفةُ كما أنَّ فِعْلَ الجَمِيعِ المرفوعَ لا

---

(١) جَعْلُ فِعْلِ الأمر مجزومًا مذهب كوفي، أما البصريون فيرونه مبنيًّا على ما يجزم به مضارعه. انظر: معاني الفراء ١/ ٤٦٩- والمقتضب ٢/ ٣- ومجالس ثعلب ٢/ ٤٥٦- وإعراب النحاس ١/ ١٧٤- وإعراب ثلاثين سورة ٥٤- والإنصاف ٢/ ٥٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٣، وفي الشرقية: «وفِعْلِ الاثْنَيْنِ المرتفعِ» فقط.

تَلْحَقُهُ الخفيفةُ في الوَقْفِ، ولا بَدَلُها، وهذا قَوْلُ الخليلِ.

(فا): قَوْلُهُ: «وفِعْلُ الاثْنَينِ المُرْتَفِعُ بمنزلةِ فِعْلِ الجَمِيعِ المُرْتَفِعِ»، أيْ: في قَوْلِ يُونُسَ لا يُفْصَلُ في الوَقْفِ بينَ فِعْلِ الاثْنَينِ المجزومِ والمُرْتَفِعِ إذا دَخَلَتْهُ النُّونُ كما لا يُفْصَلُ بينَ فِعْلِ الجَمِيعِ المجزومِ والمرفوعِ في الوَقْفِ إذا دَخَلَتْهُ النُّونُ. [٣/ ١٣٧ب]

قال سيبويه: «فَرَقُوا بينَ الاسْمِ والفِعْلِ، وكانَ في الاسْمِ أَقْوَى مِنَ الفِعْلِ وأَشَدَّ تَمَكُّنًا»(٢).

(فا): أيْ: فلذلك كانَ إِثْباتُ عَلامتِهِ في التقاءِ الساكِنَينِ وتَحْرِيكُها أَوْلى مِنْ حَذْفِها.

هذا بابُ النُّونِ(٣) الثَّقِيلةِ والخَفِيفةِ في فِعْلِ الاثْنَينِ وفِعْلِ جَمِيعِ النِّساءِ

قال سيبويه: «وتَقُولُ (افْعَلانِّ ذلك) و(هَلْ تَفْعَلانِّ ذلك؟)، فنُونُ الرَّفْعِ تَذْهَبُ ههنا»(٤).

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ٢٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٣، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١١٤أ]: «أقوى لأن الاسم أقوى من الفعل وأشدُّ تمكنًا».

(٣) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)١١٤أ]- و(م٥)١٨٧ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٥، (هارون) ٣/ ٥٢٣.

(س)[1]: تُكْسَرُ النُّونَ لأنَّها بَعْدَ أَلِفٍ، كنُونِ الاثْنَينِ.

فإنْ قُلْتَ: فبَعْدَ الأَلِفِ نُونٌ أُخْرى.

قيلَ: هي ساكِنةٌ، وليستْ بحاجِزٍ حَصِينٍ؛ لِسُكُونِها.

قال أبو عُثمانَ: أَنا أَقُولُ: إنَّ الفِعْلَ بُنِيَ معَ النُّونِ على الفَتْحِ، والنَّصْبُ نَظِيرُ الفَتْحِ، كذلك تَجْرِي في جميعِ المواضِعِ، فلذلك أَذْهَبُوا نُونَ الرَّفْعِ من النُّونِ في الاثْنَيْنِ والجَمِيعِ.

يعني: كَما أَذْهَبُوها في النَّصْبِ.

قال سيبويه: «ولم يَكُنْ لَحاقُ الآخِرِ بَعْدَ اسْتِقْرارِ الأَوَّلِ في الكَلامِ، وذلك نَحْوُ (رَادٍّ)»[2].

عند (ب): أيْ: الدَّالُ الأُولى مِنْ (رَادٍّ) لو كانتْ وَقَعَتْ مِن كَلِمةٍ أُخْرى وهي ساكِنةٌ لَسَقَطَتِ الأَلِفُ؛ لالتقاءِ الساكنينِ، وإنما ثَبَتَتْ لأنَّ المُدَّغَمَ بمنزلةِ الحَرْفِ المُتَحَرِّكِ، ولهذا لم تَثْبُتْ أَلِفُ (هذانِ عَبْدا اللهِ) وسَقَطَتْ؛ لأنَّها كانتْ تَسْقُطُ في (هذانِ عَبْدا الْكَرِيمِ).

ولا يُبَالِي أنْ يَكُونَ في كَلِمتَينِ، فتكونَ الأَلِفُ في آخِرِ هذه

(١) قال في المقتضب ٣/ ٢٣: «تكسر النون لأنها بعد ألف، فهى كنون الاثنين، والنونُ الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها»، وانظر: التعليقة ٤/ ٢٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٤.

والمُضاعَفُ أَوَّلُ الأُخْرى، ومِن ذلك ﴿فَلَا تَّنَاجَوْا﴾(١)، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ﴾(٢)، فكأَنَّ الآخِرَ لازِمٌ للأَوَّلِ. [٣/ ١٣٨أ]

قال سيبويه: «ولأَنْ تكُونَ الخفيفةُ حُذِفَ عَنْها المُتحَرِّكُ أَشْبَهُ؛ لأَنَّ الثَّقِيلةَ .... »(٣).

(نُسْخةٍ): «.... مِنْ أنْ تَكُونَ الخَفِيفةُ هي الأَصْلَ ثُمَّ ثُقِّلَتْ؛ لأَنَّ الثَّقِيلةَ ....».

قال سيبويه: «وتَذْهَبُ إذا كانَ بَعْدَها أَلِفٌ خَفِيفةٌ أَوْ أَلِفٌ ولامٌ، كَما تَذْهَبُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ»(٤).

قَوْلُهُ: «كَما يَذْهَبُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ»، أيْ: قد يَذْهَبُ التنوينُ إذا كانَ بَعْدَهُ أَلِفٌ خَفِيفةٌ، مِثْلُ ﴿عُزَيْرُ ٱبْنُ﴾(٥)، أَوْ أَلِفُ اللامِ، مِثْلُ ﴿أَحَدُ

---

(١) سورة المجادلة ٩، وهي قراءة شاذة لابن مُحَيصِن، وقرأ الجمهور بتاءين (تَتَناجَوا)، انظر: مختصر ابن خالويه ١٥٣- والبحر المحيط ٨/ ٢٣٤- وإتحاف فضلاء البشر ٤١٢، وجاء لفظ الآية في النسخ (ولا)، وهو تحريف.

(٢) سورة الأعراف ٣٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٤.

(٥) سورة التوبة ٣٠، وقراءة (عزير) بلا تنوين قراءة جمهور السبعة، وقرأ عاصم والكسائي بالتنوين. انظر: السبعة ٣١٣- والبحر المحيط ٥/ ٣٢- والنشر ٢/ ٢٧٩.

﴿١ اللَّهُ﴾[1]، كما تَذْهَبُ النُّونُ الخَفِيفةُ لذلك ما لم تُقَدِّرْ مَحْذُوفًا منها شيءٌ؛ لأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ ذلك لَمَا جازَ أَنْ تَحْذِفَ لالتقاءِ الساكِنَينِ، فلمَّا جازَ فيها ذلك دَلَّ على أنَّها لم يُحْذَفْ منها شيءٌ، كما لم يُحْذَفْ من التَّنْوينِ شيءٌ.

فإنْ قِيلَ: قد جاءَ

. . . . . وَلَاكِ اسْقِنْي . . . .[2]

قِيلَ: ذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

فإنْ قِيلَ: فـ﴿أَحَدُ ١ اللَّهُ﴾ و﴿عُزَيْرُ ابْنُ﴾ قَلِيلٌ أيضًا.

قِيلَ: هو أَكْثَرُ مِنْ (وَلَاكِ اسْقِنِي).

عند (ب): الأَلِفُ الخَفِيفةُ أَلِفُ الوَصْلِ، نحوُ (ابْنٍ) وما أَشْبَهَهُ، وأَلِفُ اللامِ نحوُ أَلِفِ (الرَّجُلِ) ونحوِهِ[3].

قال سيبويه: «ولا تَحْذِفُ الأَلِفَ فيَلْتَبِسَ فِعْلُ الواحِدِ والاثْنَينِ»[4].

---

(١) سورة الأخلاص ١-٢، وقراءة (أحد) بلا تنوين قراءة أبي عمرو في روايةٍ، وقرئ بها في الشواذ، وقرأ باقي السبعة بالتنوين. انظر: السبعة ٧٠١- والبحر المحيط ٨/ ٥٢٩.

(٢) من الطويل، وتمام البيت:

فلَسْتُ بآتِيـهِ ولا أَسْتَطِيعُـهُ ... ولاكِ اسْقِنِي إِنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

وهو للنجاشي الحارثي، كما في: ديوانه ١١١- والخزانة ١٠/ ٤١٨، والشاهد فيه حذف النون من (لكنْ) شذوذًا.

(٣) هذه الحاشية على الحاشية السابقة.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٥.

(فا)[1]: «ولا تَحْذِفُ الأَلِفَ فيَلْتَبِسَ»، يقول: لو حُذِفَتِ الأَلِفُ - لالتقاءِ الساكِنَيْنِ مِنْ فِعْلِ الاثْنَيْنِ إذا لَحِقَتْهُ النُّونُ الخَفِيفةُ- لالْتَبَسَ في الوَصْلِ والوَقْفِ فِعْلُ الاثْنَيْنِ بِفِعْلِ الواحِدِ، أَلَا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ (هَلْ تَضْرِبَنْ عَبْدَكَ؟) أو (اضْرِبَنْ عَبْدَكَ) أو (هَلْ تَضْرِبا؟) أو (اضْرِبا) -وأَنْتَ تَأْمُرُ اثْنَيْنِ أو تَسْتَفْهِمُهما لالْتَبَسَ بالواحِدِ.

قال سيبويه: «ولا تَقُلْ: ذا مَوْضِعُ ادِّغامٍ فأَرُدُّها؛ لأنَّها قَدْ ثَبَتَتْ مُدَّغَمَةً، والرَّدُّ خَطأٌ ههنا»[2].

يقولُ[3]: كيفَ تَرُدُّ النُّونَ الخفيفةَ في (اضْرِبَانِّي) وهي نُونٌ غيرُ ثابتةٍ قَبْلَ الادِّغامِ، والنُّونُ التي ثَبَتَتْ قَبْلَ الادِّغامِ تُحْذَفُ في قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ، فكَيْفَ يَثْبُتُ ما كانَ غيرَ ثابِتٍ قَبْلَ الادِّغامِ في الادِّغامِ!

عند (ب): يقولُ: تُدَّغَمُ النُّونُ في النُّونِ[4].

قال سيبويه: «وكَيْفَ تَرُدُّهُ وأَنْتَ لَوْ جَمَعْتَ هذهِ النُّونَ إلى نُونٍ ثانِيةٍ لاعْتَلَّتْ فادُّغِمَتْ وحُذِفَتْ في قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ»[5].

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ٣٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٥.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٣١، من كلام الفارسي.

(٤) يعني: إذا رددت نون التوكيد قلت (اضْرِبَانِّي).

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٥.

عند (ب): قَوْلُهُ: «وأَنْتَ لَوْ جَمَعْتَ هذهِ النُّونَ إلى نونٍ ثانيةٍ»، يعني في مِثْلِ (تَضرِبَانِّي)، لكُنْتَ تُدَّغَمُ وتَحْذِفُ في قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ.

أيْ: في قَوْلِ مَنْ قالَ ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾[1]، فحَذَفَ. [٣/ ١٣٨ب]

قال سيبويه: «ولَوْ قُلْتَ ذا لَقُلْتَ (اضْرِبَا نُّعْمَانَ)»[2].

(فا): (اضْرِبَا نُّعْمَانَ) كَلا شيءٍ عندي.

قال سيبويه: «لأَنَّ ذا مَوْضِعٌ لم يَمْتَنِعْ فيهِ السَّاكِنُ مِنْ التَّحْرِيكِ»[3].

(فا): قَوْلُهُ: «لأَنَّ ذا مَوْضِعٌ لم يَمْتَنِعْ فيه الساكِنُ مِن التَّحْرِيكِ»، يُرِيدُ أَنَّ المُدَّغَمَ الذي بَعْدَ هذهِ الأَلِفِ لا يَمْتَنِعُ من التَّحْرِيكِ؛ لأَنَّكَ تقولُ (هُمَا يَضْرِبَانِنِي) و(يَضْرِبَانِّي)، فإذا جازَ أَنْ تَقَعَ هذه النُّونُ مُدَّغَمَةً جازَ أَنَّ تَحَرُّكَها -إذا كانَ ما بَعْدَ هذهِ الأَلِفِ مِمَّا يَقَعُ ساكِنًا مُدَّغَمًا- لا يَمْتَنِعُ مِن التَّحْرِيكِ على وَجْهِ، وتَحْرِيكُها لا يَجُوزُ، وكذا ادِّغامُها لا يَجُوزُ.

قال سيبويه: «أَلَا تَرى أَنَّكَ لَوْ لم تَخَفِ اللَّبْسَ -فحَذَفْتَ الأَلِفَ- لم تَرُدَّها»[4].

---

(١) سورة الأنعام ٨٠، وتخفيف النون وكسرها قراءة نافع، وابن عامر بخلاف عن هشام، وقرأ باقي السبعة بتشديد النون وكسرها. انظر: السبعة ٢٦١ - والبحر المحيط ٤/ ١٧٤ - والنشر ٢/ ٢٥٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٦.

(س)[1]: أيْ: لولا اللَّبْسُ لحَذَفْتَ الأَلِفَ لالتقاءِ الساكِنَينِ، فلمَّا خِيفَ اللَّبْسُ حُذِفَتِ النُّونَ، فكما أنَّ الأَلِفَ لو جازَ حَذْفُها لم يَجُزْ أنْ تُرَدَّ، فكذلك حالُ النُّونِ.

قال سيبويه: «لا تَرُدُّ ههنا كما لا تَرُدُّ في الوَصْلِ والوَقْفِ هذه الواوَ»[2].

(فا): لا تَرُدُّها لأنَّ نُونَ (نِي) غيرُ لازِمةٍ، فكذلك لا تَرُدُّ النُّونَ؛ لأنَّ (نِي) غيرُ لازِمةٍ، ولأنَّ النُّونَ قد وَجَبَ سُقُوطُها، كما أنَّ الأَلِفَ كذلك، فلَمْ تَلْحَقْ إلَّا بَعْدَما وَجَبَ السُّقُوطُ.

(فا): يعني بقَوْلِهِ: «في الوَصْلِ» اتِّصالَ النُّونِ الخفيفةِ بـ(نِي) و(نُعْمانَ)، ويعني بقَوْلِهِ: «الوَقْفِ» غيرَ ما اعْتَادَهُ، يعني بهِ أنْ لا تَتَّصِلَ النُّونُ الخفيفةُ بـ(نِي) و(نُعْمانَ)، بَلْ تُغَيِّرُهما، فسَمَّى انْقِطاعَ النُّونِ عن مِثْلِها وَقْفًا.

قال سيبويه: «فلمَّا أَمِنُوها ثَبَتَتْ نُونُ الرَّفْعِ في الصِّلةِ»[3].

(فا): إذا ثَبَتَتْ نُونُ الرَّفْعِ في الصِّلةِ فهي في الوَقْفِ أَثْبَتُ؛ لأنَّها قد تَثْبُتُ في الوَقْفِ ولا تَثْبُتُ في الصِّلةِ.

قال سيبويه: «كما رَدَدْتَ ياءَ (اضْرِبْ) وواوَ (اضْرِبُوا) حِينَ أَمِنْتَ

---

(١) التعليقة ٤/ ٣٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٦، (هارون) ٣/ ٥٢٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٦.

البَدَلَ مِنَ الخَفِيفةِ في الوَقْفِ»[١].

(فا)[٢]: أَمِنْتَ البَدَلَ في الخفيفةِ في قَوْلِك (اضْرِبِي) و(اضْرِبُوا)؛ لأنَّها إذا كانَ ما قَبْلَها مَكْسُورًا أو مَضْمُومًا لم يُبْدَلْ منها. [٣/ ١٣٩أ]

قال سيبويه: «كما حَذَفُوا نُونَ الجَمِيعِ»[٣].

أيْ: نُونَ الرَّفْعِ في (هَلْ تَضْرِبُنَّ؟).

قال سيبويه: «ولم يَحْذِفُوا نُونَ النِّساءِ؛ كَراهِيَةَ أنْ يَلْتَبِسَ فِعْلُهُنَّ وفِعْلُ الواحِدِ»[٤].

(فا): ولأنَّ نُونُ جَماعةِ النِّساءِ هي ضميرٌ ولَيْسَتْ بإعْرابٍ، فإنَّما يُحْذَفُ للنُّونَينِ[٥] الإعرابُ لا الفاعِلُ، وإنَّما جُعِلَتْ ثلاثةُ أَشْياءَ شَيْئًا واحِدًا -الفِعْلَ والفاعِلَ والنُّونَ- لأنَّ الفاعِلَ بمنزلةِ جُزْءٍ مِن الفِعْلِ، فكأنَّك جَعَلْتَ شَيْئَينِ شَيْئًا واحِدًا.

قال سيبويه: «فجُعِلَتْ بمنزلةِ نُونِ الاثْنَينِ»[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٦.

(٢) التعليقة ٤/ ٣٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٦.

(٥) في (ش٣)٣٧٩ب: «للتنوين»، وهو تحريف؛ لأن المقصود نونا الوكيد.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٧.

بخَطِّ (رق): كقَوْلِهِم (اضْرِبَانِّ) للاثْنَينِ.

قال سيبويه: «وأمَّا يُونُسُ وناسٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فيَقُولونَ (اضْرِبَانْ) و(اضْرِبْنَانْ زَيْدًا)، فهذا لم تَقُلْهُ العَرَبُ، ولَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ في كَلامِها»[1].

(س)[2] وعند (ب): بِسُكُونِ النُّونِ، فيَجْمَعُونَ بَيْنَ ساكِنَينِ.

(فا): النُّونُ الخفيفةُ تَلْحَقُ على حَدِّ لَحَاقِ الثَّقِيلةِ، فلهذا لم تَلْحَقْ جَمَاعةَ النِّساءِ؛ لأَنَّهُ كانَ يَجِبُ أنْ تَلْحَقَ بَعْدَ أَلِفٍ كما لَحِقَتِ الثَّقِيلةَ، ولَحَاقُها بَعْدَ أَلِفٍ يُوجِبُ حَذْفَها كما يُوجِبُ حَذْفَها في فِعْلِ الاثْنَينِ.

وقَوْلُ سيبويه: «وتَحْذِفُ الأَلِفَ التي في قَوْلِكَ (اضْرِبْنَانِ) لأنَّها لَيْسَتْ باسْمٍ»[3] يَدُلُّ على أنَّ الخفيفةَ لو لَحِقَتْ لَحِقَتْ أَوَّلًا بَعْدَ أَلِفٍ، فوَجَبَ حَذْفُها، ثمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ للعِلَّةِ التي ذَكَرَ.

قال (س)[4]: لا يَجُوزُ أنْ تَقَعَ الخفيفةُ بَعْدَ هذهِ الأَلِفِ، ولا يجوزُ حَذْفُها؛ لأنَّ الخفيفةَ تَقَعُ مَواقِعَ الثقيلةِ.

فإنْ قُلْتَ: أَجِيءُ بالنُّونِ وأُحَرِّكُ لالتقاءِ الساكِنَينِ.

كانَ غيرَ جائزٍ؛ لأنَّها لا تُحَرَّكُ، فإنْ تَرَكْتَها على سُكُونِها جَمَعْتَ بَينَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٧.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٢٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٢٣-٢٤ بالمعنى.

ساكِنَينِ.

فإنْ قُلْتَ: أَرُدُّ نُونَ الرَّفْعِ.

فلا سَبِيلَ إلى اجْتِماعِهِما؛ لأنَّ النُّونَ تَسْقُطُ في التَّثْنِيةِ والجَمْعِ مِن حَيْثُ تَثْبُتُ الفَتْحةُ في الواحِدِ.

قال سيبويه: «ويَقُولُونَ في الوَقْفِ (اضْرِبَاْا) و(اضْرِبْنَاْا) فيَمُدُّونَ، وَهْوَ قِيَاسُ قَوْلِهِم؛ لأنَّها تَصِيرُ أَلِفًا، فإذا اجْتَمَعَتْ أَلِفانِ مُدَّ الحَرْفُ، وإذا وَقَعَ بَعْدَها أَلِفٌ ولامٌ وأَلِفٌ مَوْصُولةٌ جَعَلُوها هَمْزةً مُخَفَّفَةً وفَتَحُوها، وإنَّما القِياسُ في قَوْلِهِم أنْ يَقُولُوا (اضْرِبَ الرَّجُلَ)»[1].

(فا)[2]: الأَلِفُ الأُولى في قَوْلِك (اضْرِبْنَانِ)[3] للفَصْلِ، والثانيةُ بَدَلٌ مِن الخفيفةِ.

قالَ أبو عُثْمانَ[4]: المَدُّ هو قِياسُ قَوْلِهِم؛ إذْ كانُوا يَجِيؤُونَ بَعْدَ الأَلِفِ في الاثْنَينِ وجَمِيعِ النِّساءِ بِنُونٍ ساكِنةٍ، أنْ يُبْدِلُوا مِنْها في الوَقْفِ أَلِفًا، فيَقُولُون

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٧، و(اضْرِبَاْا) و(اضْرِبْنَاْا) كذا كُتِبا في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٥٤ب]- و(م٥)١٨٩أ، وهو الموافق لكلام سيبويه وشرح السيرافي ٤/ ٢٦١، وكُتِبَا في متن الشرقية بألف واحدة، وفي حواشيها بألفين.

(٢) انظر كلامًا للفارسي على المسألة في: مختار التذكرة ٤٢.

(٣) كذا في النسخ، ومقتضى الكلام (اضْرِبْنَاْا).

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٣٤- وشرح السيرافي ٤/ ٢٦١.

(اضْرِبَاْاْ) أو (اضْرِبْنَاْاْ)، فلمَّا ثَبَتَتِ النُّونُ بَعْدَ الأَلِفِ وَجَبَ أنْ تَثْبُتَ عَلامتُهُ.

وقال أبو عُثْمانَ[1]: يُصِيِّرُونَها همزةً خفيفةً إذا لَقِيَتْها أَلِفٌ ولامٌ أو غَيْرُهما مِن هَمَزاتِ الوَصْلِ، وهذا رَأْيُ البَغْدادِيِّينَ، وهو خَطَأٌ؛ لأَنَّهُ إذا وَقَعَ بَعْدَها شيءٌ مِن السَّواكِنِ حُذِفَتْ؛ لأنَّ النُّونَ لا تَرْجِعُ؛ لأنَّ الكلامَ موصولٌ، فتَحْذِفُها لالتقاءِ الساكِنَينِ، وتَحْذِفُ الأَلِفَ التي قَبْلَها، فتَصِيرُ كقَوْلِك (اضْرِبَ الرَّجُلَ) للواحِدِ.

(فا): يُرِيدُ للواحِدِ المأْمُورِ بالنُّونِ الخفيفةِ.

قال في (مق)[2]: «هذا خَطَأٌ على قَوْلِهِ»، يعني: تَصْيِيرُ يُونُسَ الأَلِفَ التي هي بَدَلٌ مِن النُّونِ الخفيفةِ همزةً مُخَفَّفةً خَطَأٌ على قَوْلِهِ، «وإنَّما يَنْبَغِي في قِياسِ قَوْلِهِ (اضْرِبَ الرَّجُلَ)» أنْ تَحْذِفَ النُّونَ؛ لأنَّها تُحْذَفُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، ثُمَّ تُحْذَفُ الأَلِفُ التي في (اضْرِبَا) لعَلامةِ التَّثْنيةِ؛ لأنَّها أَلِفٌ ساكِنةٌ، فيَصِيرُ لَفْظُهُ لَفْظَ الواحِدِ إذا أَرَدْتَ بِهِ النُّونَ الخفيفةَ ولَفْظَ الاثْنَينِ بغَيْرِ نُونٍ إذا حَذَفْتَ أَلِفَها لالتقاءِ السَّاكِنَينِ. [٣/ ١٣٩ب]

(فا): أيْ: بَعْدَ[3] النُّونِ الخفيفةِ في (اضْرِبْنَانْ) و(اضْرِبَانْ).

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ٣٥.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٤.

(٣) هذا شرح لقوله: «وإذا وَقَعَ بَعْدَها ....».

«جَعَلُوها همزةً»: الأَلِفَ التي هي بَدَلٌ منها؛ لأنَّ الأَلِفَ لا تَثْبُتُ في الوَصْلِ، وإنَّما جُعِلَتِ النُّونُ همزةً لِشَبَهِها بالأَلِفِ لَمَّا كانت الأَلِفُ تُبْدَلُ مِنْها في الوَقْفِ، والأَلِفُ إذا لَقِيَتْ أَلِفًا تُبْدَلُ همزةً، فصارَ اللَّفْظُ بالنُّونِ كَأَنَّهُ اللَّفْظُ بالأَلِفِ.

«وفَتَحُوها»؛ لأنَّ قَبْلَها أَلِفًا، فصارَتْ مِثْلَ تَرْخِيمِ (أَسْحَارٍّ)[1]، ولم يَجُزْ تَحْرِيكُ النُّونِ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، فعَدَلَ بِها إلى ما يُمْكِنُ تَحْرِيكُهُ.

قال سيبويه: «فيَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يُجْرُوا عَلَيْها هُناك ما يَجْرِي عَلَيْها في الواحِدِ»[2].

في (نُسْخة): يعني أَنَّك تَحْذِفُها في الواحِدِ إذا لَقِيَتْها أَلِفُ الوَصْلِ، فيَقُولُونَ (اضْرِبَ الرَّجُلَ)، فكذلك تَحْذِفُها في قَوْلِ مَنْ أَثْبَتَها في الاثْنَيْنِ إذا كانَتْ بَعْدَها أَلِفُ وَصْلٍ؛ لأنَّها ساكِنةٌ.

هذا بابُ ثَبَاتِ الخَفِيفةِ والثَّقِيلةِ في بَنَاتِ الياءِ والواوِ

قال سيبويه: «لأنَّ الحَرْفَ يُبْنَى عَلَيْها كَما يُبْنَى على تِلْكَ الأَلِفِ»[3].

(فا): قد بَيَّنَ هُنا أَنَّ النُّونَ قد جُعِلَتْ معَ ما قَبْلَها شَيْئًا واحِدًا بِقَوْلِهِ: «لأنَّ الحَرْفَ يُبْنَى عَلَيْها كَما يُبْنَى على تِلْكَ الأَلِفِ»، وأَشارَ بِهذا إلى

---

(١) انظر الكلام على معناها وترخيمها في ص٦٦، ٦٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٧، (هارون) ٣/ ٥٢٨.

أنَّ الفَتْحَ للبِنَاءِ مِثْلُ فَتْحِ الأَوَّلِ مِن المَجْعُولَيْنِ شَيْئًا واحِدًا، ودَلَّ بهذا على أنَّ الإِعْرابَ حُذِفَ لأنَّ مَوْضِعَهُ قد خَرَجَ عن أنْ يكونَ مَوْضِعًا للإعرابِ بوُقُوعِهِ وَسَطًا، وأنَّ نُونَ الرَّفْعِ إذا حُذِفَتْ والحركةُ معَ أَلِفِ الاثْنَينِ إذا لم تكُنْ قَبْلَ الأَلِفِ تاءُ التَّأْنِيثِ حركةُ بِناءٍ لا لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، بِدَلالةِ (قُومَا) و﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾(١)، وإنْ كانَ قَبْلَها تاءُ التأنيثِ فهي لالتقاءِ السَّاكِنَينِ؛ بِدَلالةِ (رَمَتَا)، فلَوْ كانت الأَلِفُ مَبْنِيَّةً معَ الفِعْلِ لكانتْ عَلامةُ التأنيثِ قد وَقَعَتْ وَسَطًا.

فإنْ قِيلَ: قد جاءَ (خَمْسَةَ عَشَرَ).

فقُلْ: (عَشَرَ) في مَوْضِعِ التَّنْوينِ. [٣/ ١٤١أ]

هذا بابُ مُضاعَفِ الفعْلِ واخْتِلافِ العَرَبِ فيه

قال سيبويه: «وإنْ كانَ السَّاكِنُ الذي قَبْلَ الأَوَّلِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الأَوَّلِ حاجِزٌ أَلْقَيْتَ عَلَيْهِ حَرَكَةَ الأَوَّلِ»(٢).

(ط) في طُرَّتِهِ: «وبَيْنَ الأَلِفِ حاجِزٌ».

(فا): هذا الوَجْهُ، و«الأَلِف» يعني أَلِفَ الوَصْلِ.

(ط): أيْ: على الساكِنِ الذي على المِثْلِ الأَوَّلِ.

---

(١) سورة المزمل ٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٩، (هارون) ٣/ ٥٣١، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١١٥أ]- و(م٥)١٩٠ب: «وبين الألف حاجز».

(ط): أيْ: إنْ لم يَكُنْ أَوَّلُ المِثْلَينِ يَلِي أَوَّلِ حَرْفٍ مِن الفِعْلِ، وهو الحَرْفُ الذي بَعْدَ أَلِفِ الوَصْلِ، وكانَ بَيْنَ المِثْلِ الأَوَّلِ وبينَ أَلِفِ الوَصْلِ حاجِزٌ -نحوُ قَوْلِك (اطْمَأْنَنَ)، فالمِثْلُ الأَوَّلُ النُّونُ، والساكِنُ الهمزةُ، وبَيْنَ هذا الساكِنِ وأَلِفِ الوَصْلِ حاجِزٌ، وهو الميمُ والطاءُ- فأَلْقِ حَرَكةَ المِثْلِ الأَوَّلِ على الساكِنِ، وهي الهمزةُ، واتْرُكْ أَلِفَ الوَصْلِ؛ لأنَّ ما بَعْدَهُ لم يَتَحَرَّكْ كما تَحَرَّكَ ما بَعْدَها في قَوْلِكَ (ارْدُدْ) حِينَ كانَ الحَرْفُ الذي قَبْلَ المِثْلِ الأَوَّلِ الساكِنِ -وهو الراءُ- مُلاصِقًا للأَلِفِ، فلمَّا أَلْقَيْتَ حَرَكةَ الدَّالِ على الراءِ تَحَرَّكَتْ، فقُلْتَ (رُدَّ)، واسْتَغْنَيْتَ عن أَلِفِ الوَصْلِ لَمَّا تَحَرَّكَ ما بَعْدَها؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهما يَتَحَرَّكُ في حالِ صاحِبِهِ.

يُرِيدُ: أنَّ المِثْلَ الأَوَّلَ المُتحرِّكَ -إذا أَسْكَنْتَهُ وأَلْقَيْتَ حَرَكَتَهُ على الساكِنِ الذي قَبْلَهُ فتُحَرِّكُ بحَرَكةِ المِثْلِ- يَتَحَوَّلُ ساكِنًا في حالِ الساكِنِ الذي قَبْلَهُ، ويَتَحَوَّلُ الساكِنُ مُتَحَرِّكًا في حالِ المِثْلِ قَبْلَ أنْ تُسَكِّنَ، فقَدْ تَحَوَّلَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهما في حالِ صاحِبِهِ.

قال سيبويه: «فصارَتِ الأَلِفُ في الادِّغَامِ والجَزْمِ مِثْلَها في الخَبَرِ»[1].

عندَ (س) و(ب): «كقَوْلِكَ وأَنْتَ تُخْبِرُ»[2].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٩، (هارون) ٣/ ٥٣١.

(٢) بدل عبارة «مثلها في الخبر».

قال سيبويه: «وإنْ كانَ الذي قَبْلَ الأَوَّلِ مُتَحَرِّكًا»[(١)].

عند (ب): يعني الأَوَّلَ مِنَ الحَرْفَينِ المُدَّغَمِ أَحَدُهُما في الآخَرِ.

قال سيبويه: «لم تُغَيِّرْهُ الحَرَكَةُ عَنْ حالِهِ»[(٢)].

فا: الهاءُ ضَمِيرُ المُتَحَرِّكِ، يعني: في تَغَيُّرٍ. [٣/ ١٤٢أ]

هذا بابُ اخْتِلافِ العَرَبِ في تَحْرِيكِ الآخِرِ

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخَلِيلَ: لِمَ ذاكَ؟ فقالَ: لأَنَّ الهاءَ خَفِيَّةٌ .... إذْ قالُوا: (مُدُّهُ) و(عَضُّهُ)»[(٣)].

قال (فا): هذا عندي مِمَّا يُضَعِّفُ قَراءةَ مَنْ قَرَأَ: ﴿عَلَيْهِي ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[(٤)].

قال سيبويه: «فإنْ جِئْتَ بالأَلِفِ واللامِ وبالأَلِفِ الخَفِيفةِ كَسَرْتَ الأَوَّلَ كُلَّهُ»[(٥)].

عند (ب): الأَلِفُ الخَفِيفةُ يعني أَلِفَ الوَصْلِ التي لَيْسَتْ معَ اللامِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٩، (هارون) ٣/ ٥٣١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٩، (هارون) ٣/ ٥٣١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٥٩، (هارون) ٣/ ٥٣٢، وفي (م٥)١٩١ب: «(مُدُّهُو) و(عُضُّهُو)».

(٤) جزء من أربع آيات في سور الأنعام ٣٧، ويونس ٢٠، والرعد ٧، ٢٧، وهذه قراءة ابن كثير، كان يشبع حركة الهاء إذا كان قبلها ياء ساكنة. انظر: السبعة ١٣٢ - والنشر ٢/ ٢٠٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٠، (هارون) ٣/ ٥٣٢.

للمَعْرِفةِ، وأَلِفُ اللامِ هي التي للمَعْرِفةِ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلكَ (مُذْ) و(ذَهَبْتُمْ) في مَنْ أَسْكَنَ»[(١)].

يقولُ (س): ذالُ (مُذْ) في الأَصْلِ ومُيْمُ (ذَهَبْتُمْ) في الأَصْلِ مَضْمُومتانِ، فأَرُدُّهُ إلى أَصْلِهِ.

قال سيبويه: «وفَعَلُوا بِهِ إِذْ جاؤُوا بالأَلِفِ واللَّامِ .... »[(٢)].

كذا عندَ (ب)، «إِذا» في العَمُودِ. [٣/ ١٤٢ب]

قال سيبويه: «لأَنَّ الدَّالَ لم تَسْكُنْ ههنا لأَمْرٍ ولا نَهْيٍ»[(٣)].

(فا)[(٤)]: لم تَسْكُنْ هذا لأَمْرٍ ولا نَهْيٍ كما سَكَنَ (ارْدُدْ) و(لا تَعْضَضْ لَهُما)، فيكونَ فيهِ ما في الذي يَسْكُنُ للأَمْرِ والنَّهْيِ من الادِّغامِ والبَيَانِ. [٣/ ١٤٥أ]

قال سيبويه: «كَلُزُومِ هذا الذي هُوَ غَيْرُ مُضاعَفٍ»[(٥)].

«طَرَفٍ» عندَ (ب)[(١)]، في (أُخْرى).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٠، (هارون) ٣/ ٥٣٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٠، (هارون) ٣/ ٥٣٣، وفي (م٥)١٩١ب: «إذا جاؤوا»، فهي مثل العمود.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٠، (هارون) ٣/ ٥٣٤.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٤٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٠، (هارون) ٣/ ٥٣٤.

(فا): غَيْرُ مُضاعَفٍ نَحْوُ (ضَرَبْنَ).

قال سيبويه: «يَدُلُّكَ على ذلكَ أَنَّهُ في مَوْضِعِ فَتْحٍ»[٢].

أيْ: (فَعَلْتُ) في مَوْضِعِ فَتْحٍ، وإنَّما أَسْكِنَ لأَجْلِ التَّاءِ[٣].

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخَليلُ أنَّ ناسًا مِنْ بَكْرِ بْنِ وائِلٍ يقُولُونَ (رَدَّنَ) و(مَدَّنَ) و(رَدَّتُ)، جَعَلُوهُ بمنزلةِ (رَدَّ) و(مَدَّ)»[٤].

قال (ب): يُرِيدُونَ جَماعةَ النِّساءِ، نحوُ (رَدَدْنَ).

قالَ[٥]: فكأَنَّهم عندي قَدَّرُوا الادِّغامَ قَبْلَ دُخُولِ النُّونِ والتاءِ.

(رَدَّنَّ) و(مَدَّنَّ) بتَثْقِيلِ النُّونِ عندي خَطَأٌ، والصوابُ التَّخْفِيفُ (رَدَّنَ)؛ لأَنَّهُ كانَ في بَعْضِ النُّسَخِ مُشَدَّدًا.

قال سيبويه: «ولم يَكُونُوا لِيُحَرِّكُوا العَيْنَ الأُولى .... فلمَّا كانَ ذلكَ لا يُنْجِيهُمْ أَجْرَوْهُ على الأَصْلِ، ولم يَجُزْ غَيْرُهُ»[٦].

---

(١) أيْ: في (ب): «غير طرف».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٠، (هارون) ٣/ ٥٣٥.

(٣) أيْ: أنَّ الفعل الماضي في نحو (فَعَلْتُ) مبني على فتح مقدَّر.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٠، (هارون) ٣/ ٥٣٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٥٨أ]-و(م٥)١٩٢أ: «بمنزلة (رُدَّ) و(مُدَّ)».

(٥) انظر: الأصول ٢/ ٣٦٤، وفي (م٥)١٩٢أ: «قال أبو بكر»، وفي التعليقة ٤/ ٤٠ عزا هذه الحاشية إلى أبي عمر الجرمي.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦١، (هارون) ٣/ ٥٣٥.

(فا): العَينُ الأُولى هي التي الدَّالُ الآخِرةُ ثالِثتُها.

أيْ: فقالُوا (رَدَّدَ)، ولم يَقُولُوا (رَدَدَّ). [١/ ١٤٥ب]

هذا بابُ المَقْصُورِ والمَمْدُودِ

قال سيبويه: «وما كانَتِ الياءُ في آخِرِهِ وأُجْرِيَتْ مُجْرَى التي مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ»[١].

قالَ أبو عليٍّ: «ما كانَتِ الياءُ في آخِرِهِ وأُجْرِيَتْ مُجْرَى التي مِن نَفْسِ الحَرْفِ» مِثْلُ (سَلْقَاةٍ[٢])[٣].

أيْ: إذا كانَتْ زائِدةً، مِثْلُ (مُسْلَنْقًى)[٤]، وهو (مُفْعَنْلًى).[١/ ١٤٦أ]

قال سيبويه: «و(غَوِيَ الصَّبِيُّ يَغْوَى)، وَهْوَ (غَوٍ)، وَهْوَ (الغَوَى)»[٥].

(غَوِيَ الصَّبِيُّ والسَّخْلَةُ): إذا شَرِبَ مِنَ اللَّبَنِ حتى يَخْثُرَ[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٢، (هارون) ٣/ ٥٣٨.

(٢) السَّلْقَاةُ: نوع من الجماع. انظر: التاج (سلق) ٢٥/ ٤٦١.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٩٢ب.

(٤) اسْلَنْقَى: نام على ظهره. انظر: القاموس (سلق) ١١٥٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٢، (هارون) ٣/ ٥٣٨.

(٦) وقيل: هو أنْ لا يَرْوَى من لَبَأ أمِّهِ ولا يَرْوَى من اللبن حتى يموت هُزالًا. انظر (غوي) في: الصحاح ٦/ ٢٤٥٠- والقاموس ١٧٠١.

(فا): يَثْقُلُ[1]، كَقَوْلِهِ:

. . . . رَوْبَى نِيَامَا[2]

[٣/ ١٤٦ب] قال سيبويه: «وَقَدْ قَالُوا: غَرِيَ يَغْرَى، وَهْوَ غَرٍ، وَ(الغَرَاءُ) شاذٌ مَمْدُودًا»[3].

عند (ب): مَنْ مَدَّهُ -يعني (الغَرَاءَ)- جَعَلَهُ اسْمًا للمَصْدَرِ، بمنزلةِ (الذَّهَابِ)[4].

(ع): قال أبو عليٍّ: «(الغَرَاءُ) مصدرُ (غَرِيتُ بهِ غَرَاءً) ممدود، هكذا حكى الفراءُ ويونسُ، وحكى الأصمعيُّ وأبو زيدٍ (غَرِيتُ بهِ غَرًى) مقصور، والقياسُ ما حكياه»[5].

---

(١) هذا تفسير لقوله: «يَخْثُر»، أيْ: «يَثْقُل». انظر: الصحاح (روب) ١/ ١٤١.

(٢) من المتقارب، وتمامه:

فأمَّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فألْفاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَاما

وهو لبشر بن أبي خازم، كما في: ديوانه ١٩٠- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٠، و(رَوْبَى) أيْ: خثراء الأنفس مختلطون، كمن أثخنهم السير فاستثقلوا نومًا. انظر: الصّحاح (روب) ١/ ١٤١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٢، (هارون) ٣/ ٥٣٨. وقوله: «ممدودًا» كذا في الشرقية بتنوين النصب، وهو بتنوين الرفع «ممدودٌ» في: الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٥٩أ]- و(م٥) ١٩٣ب. و(غَرِيَ بِهِ يَغْرَى): أُولِعَ به ولَصِقَ به. انظر:

(٤) نقل ابن ولاد هذا التأويل عن المبرد في المقصور والممدود ٢٣٠.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ٤٤ب، ورمز (ع) لأبي علي الغساني. والنص في =

قال سيبويه: «وقالُوا (بَدَا لَهُ يَبْدُو لَهُ بَدًا)، ونَظِيرُهُ (حَلَبَ يَحْلُبُ حَلَبًا)، وهذا يُسْمَعُ ولا يُجْسَرُ عَلَيْهِ»[١].

(ط): في الأُمِّ[٢] «يَدَيْتُ أَيْدِي لَهُ يَدًا»، وفي الطُّرَّةِ «قال أبو الحُسَيْنِ[٣]: سَمِعْتُ المُبَرِّدَ يقولُ: (يَدَيْتُ عِنْدَ الرَّجُلِ أَيْدِي يَدًا) لَيْسَ مِنْ هذا البابِ في شَيْءٍ، وإنَّما هو شيءٌ وَقَعَ في النُّسَخِ على الغَلَطِ، إلى قَوْلِهِ «حَلَبًا».

وفي نُسْخةٍ[٤]: «(بَدًا وبَدَاءً)، وقالَ الأَخْفَشُ: يُعْرَفُ المدودُ ولا

في المقصور والممدود لأبي على القالي ص٣٢٧. وانظر: النوادر لأبي زيد ٥١٧- وشرح السيرافي (العلمية) ٤/ ٢٧١- وتهذيب اللغة ٨/ ١٦٠- والتاج (غرو) ٣٩/ ١٥٥.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٢، (هارون) ٣/ ٥٣٩. وهذا لفظ الشرقية- و(م٥) ١٩٣ب. ولفظ (ح١) ١١٤ب: «يَدَيْتُ له أَيْدِي له يَدًا». ولفظ نسخة العبدري ٢/ ٤٤ب: «يَدا له يَيْدُو له يَدًا»، وفي حاشيتها عن نسخة: «يَدَيْتُ له أَيْدِي يَدًا». وسقطت العبارة من (وقالوا) إلى (حَلَبًا) من (ح٦) ١٥٩أ.

(٢) لعله يعني بـ(الأمِّ) أصل الرباحي، وهذا الأظهر، أو يريد متن نسخة أبي نصر. وتعد نسخة ابن طلحة -المرموز لها بـ(ط)- فرعًا عنهما، وهي التي نقل منها الزمخشري هذه الحاشية.

(٣) هو أبو الحسين بن ولَّاد، انظر: تنقيح الألباب ١٧٦ل، وهو محمد بن ولَّاد -وقيل: الوليد- التميمي النحوي، من رواة كتاب سيبويه عن المبرد، توفي سنة ٢٩٨، انظر: إرشاد الأريب ٥/ ٤٧٦- وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩. وقد جاءت رواية أبي الحسين عن المبرد في طرة نسخة العبدري ٢/ ٤٤ب.

(٤) هي نسخة ابن طاهر، ففي (م٥)١٩٣ب: «وفي نسخة (ه ط): وقالوا (بَدَا لَهُ بَدًا وبَدَاءً)»، وفيها «قالَ الأَخْفَشُ: يُعْرَفُ المدودُ ولا يُعْرَفُ المقصورُ، ولكنْ يُقالُ: (بَدَا بَدْوًا وبَدَاءً)»، وجاء هذا =

يُعْرَفُ المقصورُ، ولكنْ يُقالُ: (بَدَا لَهُ بَدْوًا وبَدَاءً)».

(أُخْرى): «بَدًا وبَدَاءً يُمَدُّ ويُقْصَرُ».

(نُسْخةٍ): «قالُوا (يَدَيْتُ لَهُ أَيْدِي يَدًا)، ونظيرُهُ (حَلَبَ ....). [٣/ ١٤٧أ]

قال سيبويه: «قالَ الخَليلُ: والذِينَ قَصَرُوهُ جَعلُوهُ كـ(الحَزَنِ)»[1].

قالَ الزَّجَّاجُ[2]: يعني أنَّ الحَزَن[3] غَيْرُ صَوْتٍ، فإذا قَصَرَ (البُكَى) جَعَلَهُ مِثْلَهُ، بخَطِّ (رق). [٣/ ١٤٧ب]

قال سيبويه: «لأَنَّ (فُعَلًا) لا تَكَادُ تَرَاهُ مَصْدَرًا مِنْ غَيْرِ بَنَاتِ الياءِ والواوِ»[4].

(س): نحوُ (السُّرَى) و(الهُدَى).

النص في التعليقة ٤/ ٤٢ مع التصريح باسم النسخة، فقال: «وجدتُ في النسخة الطاهرية المقروءة على عبدالله بن هانئ صاحب الأخفش .... وفيها: قال الأخفش ....»، وواضح أن كلام سيبويه في هذه النسخة ينتهي بـ(بَدًا وبَدَاءً)، والباقي من كلام الأخفش.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٣، (هارون) ٣/ ٥٤٠.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ١٧٦ل.

(٣) قد ضُبِطت الكلمة في المتن والحاشية في جميع النسخ عندي بفتح الحاء والزاي، والحَزَنُ والحُزْنُ: خلاف السرور. انظر: الصحاح (حزن) ٥/ ٢٠٩٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٣، (هارون) ٣/ ٥٤٠، كذا في الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٥٩ب]: «فُعَلًا»، وفي الشرقية: «فُعَل».

(س)[1]: الأَصْواتُ لا تكونُ على (فُعَلٍ).

قال سيبويه: «نَحْوُ (السَّمَاءِ) و(الرِّشَاءِ) و(الآلَاءِ) و(المِقْلاءِ)»[2].

(س): (مِقْلاءٌ) مِنَ المُطَّرِدِ[3].

هذا بابُ الهَمْزِ

قال سيبويه: «فتَصِيرُ الهَمْزَةُ فيهِ بَيْنَ بَيْنَ»[4].

قال (ب)[5]: «مَعْنَى قَوْلِهِ (بَيْنَ بَيْنَ) هو أنْ تَجْعَلَ الهَمْزَةَ في اللَّفْظِ بَيْنَ الحَرْفِ الذي فيهِ حَرَكَتُها وبَيْنَ الهَمْزةِ، بأَنْ تُلَيِّنَها»[6].

قال سيبويه: «وتَبْدَلُ وتُحْذَفُ، وسَأُبَيِّنُ ذلك إنْ شاءَ اللهُ»[7].

في (نُسْخة): «وتُبْدَلُ، نَحْوُ (ذِيبٍ)، وتُحْذَفُ، نَحْوُ (مَنَ بُوكَ؟)، وسَأُبَيِّنُ .... »[8]. [٣/ ١٦٠أ[9]]

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٨٦- وتنقيح الألباب ١٧٦ل.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٣، (هارون) ٣/ ٥٤٠.

(٣) لأنه على وزن (مِفْعالٍ)، ونظيرُه من الصحيح (مِهْذارٌ). انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٦٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٣، (هارون) ٣/ ٥٤١.

(٥) الأصول ٢/ ٣٩٩، وفيه: «ومعنى قول النحويين .... منه حركتها ....».

(٦) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٨٥ب.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٣، (هارون) ٣/ ٥٤١.

(٨) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٨٥ب.

(٩) هنا اضطراب في ترتيب أوراق المخطوط؛ فلذا اضطرب الترقيم هنا.

قال سيبويه: «وإذا كانَتِ الهَمْزَةُ مَكْسُورةً وقَبْلَها كَسْرَةٌ أَوْ ضَمَّةٌ فهذا أَمْرُها أيضًا .... وإذا كانَتِ الهَمْزَةُ مَضْمُومةً وقَبْلَها ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ فإِنَّكَ تُصَيِّرُها بَيْنَ بَيْنَ»[(١)].

قال (س)[(٢)]: سيبويهِ وأبو عُمَرَ وأبو عُثْمانَ والنَّحْويُّونَ على جَوَازِ تَلْيِينِ الهمزةِ المضمومةِ التي قَبْلَها كَسْرةٌ، نحوُ (يَسْتَهْزِئُونَ)، وكذلك المكسورةُ المضمومُ ما قَبْلَها، نحوُ (عَبْدُ إِبِلِكَ)، وكانَ الأَخْفَشُ[(٣)] يَأْبى هذا، ويَجْعَلُ الهَمْزَةَ المضمومةَ إذا انْكَسَرَ ما قَبْلَها ياءً خالِصةً، فيقُولُ (يَسْتَهْزِيُونَ) بغَيْرِ هَمْزٍ إذا خَفَّفَ.

قال (س): فيَلْزَمُهُ أنْ يقولَ (عَبْدُ وُبِلِكَ)؛ لأَنَّهُ يَحْتَجُّ بـ(جُوَنٍ) و(مِيَرٍ)، ولا يُشْبِهُ ذا ذاك، وذا في الشَّرْحِ.

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُكَ -في (المِئَرِ)-: (مِيَرٌ)»[(٤)].

(س)[(١)]: (مَأَرْتُ بَيْنَهم): أَرَّشْتُ بينهم[(٢)]. [٣/ ١٦٠ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٤، (هارون) ٣/ ٥٤٢.

(٢) انظر: المقتضب ١/ ١٥٧- وتنقيح الألباب ١٧٧ل.

(٣) انظر معانيه ٤٩ (تحقيق قراعة)، وانظر هذا الخلاف في: الحجة للفارسي ١/ ٣٥٤- وشرح السيرافي ٤/ ٢٧٥- والخصائص ٣/ ١٤٢- واللباب للعكبري ٢/ ٤٤٧- وشرح المفصل ٩/ ١١٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٤، (هارون) ٣/ ٥٤٣.

قال سيبويه: «فكذلك لم يَجِئْ ما يَقْرُبُ مِنْها في هذهِ الحالةِ»[٣].

(س) (مق)[٤]: «لأَنَّهُ لا يُمْكِنُكَ أنْ تَنْحُوَ بِها نَحْوَ حُرُوفِ اللِّينِ وأَنْتَ تُخْرِجُها مِنْ مَخْرَجِ الهَمْزةِ إلَّا بِحَرَكةٍ مِنْها، فإذا كانتْ ساكِنةً فإنَّما تَقْلِبُها على ما قَبْلَها، فتُخْلِصُها واوًا أو ياءً أو ألِفًا». [٣/ ١٦١أ]

قال سيبويه: «وقالَ الرَّاجِزُ: ....

مِنْ حَيْثُ زارَتْني ولَمْ أُورَا بِهَا»[٥]

(س)[٦]: (أُورَا بِها) أيْ: أُعْلَمْ بِها، ومِنْ ذلك قَوْلُ لَبيدٍ يَصِفُ النَّاقةَ:

تَسْلُبُ الكانِسَ لم يُورَأْ بها ... شُعْبَةَ السَّاقِ إذا الظِّلُّ عَقَلْ[٧]

يَعْنِي أنَّها تَدْخُلُ على الظَّبْيَةِ الكِناسَ مِنْ شِدَّةِ الحَرِّ، فتَخْرُجُ الظَّبْيةُ مِنْهُ.

قال سيبويه: «مَعَ شِرْكَتِها أَقْرَبَ الحُرُوفِ مِنْها، وسَتَرَى ذلك إنْ شاءَ

---

(١) انظر: المقتضب ١/ ١٥٦.

(٢) انظر: الصحاح (مأر) ٢/ ٨١١، وأَرَّشْتَ أيْ: أَفْسَدْتَ، انظر: الصحاح (أرش) ٣/ ٩٩٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٤، (هارون) ٣/ ٥٤٣.

(٤) أيْ: قال المبرد في المقتضب ١/ ١٥٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٥، (هارون) ٣/ ٥٤٤.

(٦) كل هذه الحاشية في شرح السيرافي ٤/ ٢٧٧ دون عزو.

(٧) من الرمل، وهو للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه، كما في: ديوانه ١٧٥- وتهذيب اللغة (وري) ١٥/ ٢٢١.

اللهُ»(١).

في نسخة (ط ه): «مَعَ شِرْكَتِها أَقْرَبَ الحُرُوفِ مِنَ الهَمْزةِ» -يعني: الأَلِفَ- «وسَتَرَى ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ»(٢). [٣/ ١٦١ب]

قال سيبويه: «جَعَلُوا الهَمْزَةَ تُعاقِبُ»(٣).

عند (ب): أيْ: تُعاقِبُ هذهِ الزَّوائِدَ، يعني أنَّ العَرَبَ اجْتَمَعَتْ على حَذْفِ الهَمْزةِ في (أَرَى) و(نَرَى) و(تَرَى) و(يَرَى)، كأَنَّهم عَوَّضُوا هَمْزةَ (أَرَى) التي للمُضارَعةِ مِنَ الهمزةِ التي هي عَيْنٌ.

قال سيبويه: «وحَدَّثَنِي أَبُو الخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ: (قَدْ أَرْآهُمْ)، يَجِيءُ بالفِعْلِ مِنْ (رَأَيْتُ) على الأَصْلِ»(٤).

(ط): أَنْشَدَنا قُطْرُبٌ للأَعْلَمِ بنِ جَرادَةَ المُرِّيِّ -تَحْقِيقًا لِمَا رَواهُ أبو الخَطَّابِ-:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٥، (هارون) ٣/ ٥٤٦، وهذا لفظ الرَّباحية [انظر: (ح٦)١٦١أ]- و(م٥)١٩٥ب، وفي الشرقية: «مَعَ شِرْكَتِها أَقْرَبَ الحُرُوفِ مِن الهمزة، مَعَ شِرْكَتِها أَقْرَبَ الحُرُوفِ مِنْها، وسَتَرَى ذلك إنْ شاءَ اللهُ».

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٩٥ب، و(ط ه) يرمز لنسخة ابن طاهر المقروءة على عبدالله بن هانئ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٥، (هارون) ٣/ ٥٤٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٥، (هارون) ٣/ ٥٤٦.

لَعَمْرُكَ ما لاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرٌ ... ومَنْ يَتَمَلَّ الدَّهْرَ يَرْءَ وَيَسْمَعُ[1]

وأَنْشَدَ لسُرَاقةَ البَارِقِيِّ:

أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَيَاهُ ... كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهَاتِ[2]

وحَكى[3] أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَحْذِفُ الهمزةَ مِنِ الماضي، قال: ولَيْسَ ذلك بقِياسٍ، قالَ الرَّاجِزُ:

أَرَيْتَ إِنْ جِيتُ بِهِ أُمْلُودا[4]

وقَرَأَ عيسى بنُ عُمَرَ: ﴿أَرَيْتُم﴾[5]، وقالوا في الكَلامِ[6]: (رَى[7] زَيْدٌ

---

(١) من الطويل، وهو للأعلم بن جرادة السعدي المري، كما في: نوادر أبي زيد ٤٩٧- واللسان (رأي) ١٤/ ٢٩٣، و(يسمعُ) بالرفع على الاستئناف، والقوافي مرفوعة.

(٢) من الوافر، وهو لسُراقة البارقي، كما في: نوادر أبي زيد ٤٩٦- وسر الصناعة ١/ ٧٧.

(٣) انظر: سر الصناعة ٢/ ٧٩١- والبحر المحيط ٤/ ١٢٩.

(٤) من الرجز، وهو لرؤبة، كما في: ملحق ديوانه ١٧٣- والتصريح ١/ ٤٢، ولرجل من هذيل، كما في: شرح أشعار الهذليين ٦٥١- والخزانة ٦/ ٥، وتاء الفاعل في الموضعين مكسورة في النسخ، وهو خلاف الرواية والمعنى، انظر: الخزانة ١١/ ٤٢٦.

(٥) جزء من آيات كثيرة، أولها في سورة الأنعام ٤٦، وحذف الهمزة من (أرأيتم) قراءة الكسائي أيضًا، انظر: السبعة ٢٥٧- والبحر المحيط ٤/ ١٢٩.

(٦) انظر: دقائق التصريف ٥٠٨.

(٧) أيْ: (رَأَى)، فحذفوا الهمزة فصار (رَى)، هذا ظاهر الكلام هنا، وظاهر كلام الفارسي كما في سر الصناعة ٢/ ٧٩٢، ويرى ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٧٩١ أن الهمزة قُلبت ياءً، ثم ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، ثم حذفت الألف الأخيرة لسكونها وسكون الألف قبلها، وعلى قوله تُكتب الكلمة (رَا).

عَمْرًا) فحَذَفُوا مِنَ الماضي، وقالَ بَعْضُ بَكْرِ بنِ وائِلٍ:

مَنْ رَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَعْلَى إذا ما النِّسْعُ طالَ عَنِ المَطِيَّهْ
ومَنْ رَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَعْلَى إذا هَبَّتْ شَآمِيَّةٌ عَرِيَّهْ[1]

وذلكَ قَلِيلٌ.

قالَ أبو عُثمانَ: أَنْشَدَنا أبو زَيْدٍ[2] لسُراقةَ البارِقِيِّ:

أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَيَاهُ كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ[3]

[٣/ ١٤٨أ]

قال سيبويه: «وإذا كانَتِ الهَمْزَةُ المُتَحَرِّكَةُ بَعْدَ أَلِفٍ لَمْ تُحْذَفْ»[4].

(فا): لو حُذِفَتِ الهَمْزَةُ المُتَحَرِّكَةُ بَعْدَ الأَلِفِ كما تُحْذَفُ بَعْدَ سائِرِ السَّواكِنِ وتُلْقَى حَرَكَتُها عليها لاحْتَجْتَ أنْ تُلْقِيَ حَرَكَتَها أيضًا على الأَلِفِ التي قَبْلَها، ولو أَلْقَيْتَ حَرَكَتَها على الأَلِفِ لانْقَلَبَتِ الأَلِفُ؛ لأنَّها إذا

---

(١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في: دقائق التصريف ٥٠٨- والحلبيات ٤٧- وسر الصناعة ٢/ ٧٩١- واللسان (رأى) ١٤/ ٢٩١، وقد نُسِبا هنا إلى بعض بكر بن وائلٍ، والبيت الأول في هذه الحاشية وفي جميع المراجع بلا (واو)، فهو أعضب؛ لسقوط المتحرك الأول من (مفاعلتن). انظر: الكافي للتبريزي ٥٤- والعيون الرامزة ١٢٤.

(٢) انظر: نوادر أبي زيد ٤٩٦، وانظر النقل في: تنقيح الألباب ١٧٨ل،

(٣) من الوافر، وهو لسُراقة البارقي، وسبق تخريجه في الحاشية السابقة، وهذه الحاشية نقلتها من طرة طرة نسخة (م٥)١٩٦أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٦.

حُرِّكَتِ انْقَلَبَتْ.

قال سيبويه: «لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلامِهِمْ أَنْ يُغَيِّرُوا السَّواكِنَ فيُبْدِلُوا مَكانَها إذا كانَ بَعْدَها هَمْزَةٌ، فَخَفَّفُوا»(١).

(فا): قَوْلُهُ: «فَخَفَّفُوا»، أيْ: خَفَّفُوا الهَمْزَةَ بَعْدَ الأَلِفِ مِنْ سائِرِ السَّواكِنِ ولم يَحْذِفُوا؛ لأَنَّهم لو حَذَفُوا احْتَاجُوا أنْ يُلْقُوا حَرَكَتَها على الأَلِفِ، ولو أُلْقِيَتْ على الأَلِفِ حَرَكَةٌ لانْقَلَبَتْ.

قال سيبويه: «لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلامِهِمْ أَنْ تَثْبُتَ الياءُ والواوُ ثانِيَةً فَصاعِدًا وقَبْلَها فَتْحَةٌ .... »(٢).

(فا): يعني أنَّها إذا كانتْ أَوَّلًا تَثْبُتُ، فإنْ وَقَعَتْ عَيْنًا أَوْ لامًا ثانِيةً وثالِثةً ورابِعةً وما زادَ قُلِبَتْ.

قال سيبويه: «إلَّا أنْ تَكُونَ الياءُ أَصْلُها السُّكُونُ»(٣).

(ق): نَحْوُ (بَيْعٍ) و(قَوْلٍ).

قال سيبويه: «ولا تُحْذَفُ فَتُحَرَّكَ هذهِ الواوَ والياءَ، فتَصِيرَ بمنزلةِ ما هُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ»(٤).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٧.

(س): لم تُحْذَفِ الهَمْزةُ وتُلْقَى حَرَكَتُها على الياءِ والواوِ فيُحَرَّكانِ، مِثْلُ (أَبِيَ ايُّوبَ) و(يَغْزُوُ امَّةً).

(فا): هذهِ الحُرُوفُ لا يُحَرَّكْنَ إذا كُنَّ لِغَيْرِ الإلْحاقِ، كما أنَّ الأَلِفَ لا تُحَرَّكُ.

(ط): يعني: أنَّكَ لو حَذَفْتَ للتَّخْفِيفِ وَجَبَ عليك أنْ تَطْرَحَ حَرَكَتَها على حَرْفِ المَدِّ واللِّينِ الذي قَبْلَها، فكُنْتَ تُحَرِّكُ ما لا يجوزُ تَحْرِيكُهُ، وتَجْعَلُ ما جاءَ للمَدِّ واللِّينِ بمنزلةِ الأَصْلِيِّ أو المُلْحَقِ المُشَبَّهِ بالأَصْلِيِّ، وهذا لا يَكُونُ. [٣/ ١٤٨ب]

قال سيبويه: «وكَرِهُوا أنْ يَجْعَلُوا الهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ بَعْدَ هذهِ الياءاتِ والواواتِ»(١).

(س): لم يَجْعَلُوا الهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ بَعْدَ الياءِ والواوِ كما جَعَلُوها بَعْدَ الأَلِفِ.

قال سيبويه: «وفي (بَرِيئَةٍ): (بَرِيَّةٌ)»(٢).

في (نُسْخَةٍ): «وفي (قُرَيِّئَةٍ): (قُرَيِّيَةٌ)، تَحْقِيرُ (قِرَاءَةٍ)».

(فا): (قُرَيِّيَةٌ) مِثْلُ (مِيَرٍ)(١).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٧.

قال سيبويه: «فياءُ التَّحْقِيرِ بمنزلةِ ياءِ (خَطِيَّةٍ)»[٢].

(نُسْخةٍ): قال أبو الحَسَنِ: ياءُ التصغيرِ تكونُ الهَمْزةُ بَعْدَها ياءً - يعني: إذا أَرَدْتَ التَّخْفِيفَ- ولا تُحْذَفُ، ولا تُحَرَّكُ[٣] حَرَكَتُها على ياءِ التصغيرِ؛ لأنَّ ياءَ التصغيرِ تَجْرِي مجْرَى (خَطِيئَةٍ) و(مَقْرُوءَةٍ)، وكذلك تَجْرِي في الادِّغامِ مجْرَى (أُصَيْمّ) مجْرَى (تُمُودّ) و(دابَّةٍ)؛ لأنَّها لا تَكُونُ مُلْحِقةً أبدًا، ولا تَثْبُتُ في البِناءِ ثَباتَ الياءِ والواوِ المُلْحِقَتَيْنِ.

قال سيبويه: «وتَقُولُ في (حَوْأَبَةٍ): (حَوَبَةٌ)»[٤].

(س)[٥]: أبو عُثْمانَ[٦]: (الحَوْأَبَةُ): الدَّلْوُ الضَّخْمَةُ[٧]، وأَنْشَدَ:

حَوْأَبَةٌ تُنْقِضُ بِالضُّلُوعِ[٨]

---

(١) أيْ: أن همزة (قُرَيِّئَةٍ) مفتوحة وقبلها مكسور، فتخفف بقلبها ياءً، كـ(مِئَرٍ) تخفف على (مِيَرٍ). انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٣- والمقتضب ١/ ١٥٧- وسر الصناعة ٢/ ٧٣٨- والخصائص ١/ ٢٦٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٧.

(٣) كذا في النسخ، والمناسب للكلام: (تُلْقَى).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٨.

(٥) هذه الحاشية في شرح السيرافي ٤/ ٢٨٣ دون عزو.

(٦) تنقيح الألباب ١٧٨ل.

(٧) انظر: القاموس (حأب) ٩٠.

(٨) من الرجز، وهو بلا نسبة في: اللسان (حأب) ١/ ٢٨٨- والتاج (حأب) ٢/ ٢١٢.

قال سيبويه: «وإنَّما هِيَ كواوِ (جَدْوَلٍ)»[١].

(س): يُرِيدُ أنَّكَ تَقُولُ (جَدَاوِلُ) فتُظْهِرُ الواوَ؛ لأنَّها مُلْحِقةٌ، ولا تَفْعَلُ ذلك بواوِ (عَجُوزٍ). [٣/ ١٤٩أ]

قال سيبويه: «وَوَاوُ (اضْرِبُوا) وَ(اتَّبِعُوا) هِيَ لِمَعْنَى الْأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ فِي (خَطِيئَةٍ) تكُونُ فِي الْكَلِمَةِ لِغَيْرِ مَعْنًى، وَلَا تَجِيءُ الْيَاءُ مَعَ الْمُنْفَصِلَةِ لِتُلْحِقَ بِنَاءً بِبِنَاءٍ، فَيُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا لَا يَكُونُ مُلْحِقًا بِنَاءً بِبِنَاءٍ»[٢].

بخَطِّ (رق): قالَ أبو إِسْحَاقَ: لا تَجِيءُ مَعَ المنْفَصِلِ، يعني: واوَ (اضْرِبُوا) و(اتَّبَعُوا) وياءَ (اتَّبِعِي)، فلَيْسَ شيءٌ هو نَظِيرُ هذهِ الزَّوائِدِ مُلْحِقًا، فتَجْعَلُ الهَمْزَةَ ههنا مِثْلَ هَمْزةِ (خَطِيئَةٍ) لِتَفْصِلَ بَيْنَها وبَيْنَ هَمْزةِ (جَيْأَلٍ)، فتَدَّغِمَ في (اتَّبِعُوا)، وتَفْصِلَ في نَظِيرِهِ إنْ جاءَ مُلْحِقًا، فوَجَبَ أنْ تَطْرَحَ الهَمْزَةَ على واوِ (اضْرِبُوا) وياءِ (اتَّبِعِي)، فتقولَ (اضْرِبُوَ بَاهُ) و(اتَّبِعِيَ مْرَهُ)[٣].

قال سيبويه: «فأمَّا الأَلِفُ فلا تُغَيَّرُ على كُلِّ حالٍ؛ لأنَّها إِنْ حُرِّكَتْ صارَتْ غَيْرَ أَلِفٍ، والواوُ والياءُ تُحَرَّكانِ ولا تُغَيَّرانِ»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٦، (هارون) ٣/ ٥٤٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٧، (هارون) ٣/ ٥٤٨.

(٣) يعني في: (اضْرِبُوا أَبَاهُ) و(اتَّبِعِي أَمْرَهُ).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٧، (هارون) ٣/ ٥٤٨.

في (أُخرى): «وإنْ كانَتْ مَدَّةً أَوْ مِنَ الأَصْلِ أَوْ على أَيِّ حالٍ كانَتْ فإنَّ الهَمْزَةَ تُجْعَلُ بَعْدَها بَيْنَ بَيْنَ، والواوُ والياءُ ....».

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ الهَمْزةَ إنَّما فَعَلَ بِها هذا مَنْ لَمْ يُخَفِّفْها؛ لأنَّهُ بَعُدَ مَخْرَجُها، ولأنَّها نَبْرَةٌ»[1].

(ط): ذَكَرَ أبو بَكْرِ بْنُ أَشْتَهْ[2] في (المُحبَّرِ)[3]: أنَّ النبْرَ أَلْطَفُ مِنَ الهَمْزةِ، وإنَّما النَّبْرَةُ في اللَّفْظِ شَبيهَةٌ بِهاءٍ خَفِيَّةٍ، وهي يَدُلُّ اسْمُها على مَعْناها؛ إذْ هُوَ مِن الارْتِفاعِ، ومِن ذلك اشْتِقاقُ المِنْبَرِ الذي يُرْتَفَعُ عليه، والهَمْزةُ إنَّما هي مُشْتَقَّةٌ مِن الهَمْزِ الذي هو الوَقْعُ الشَّدِيدُ، واسْمُها أيضًا دالٌّ على مَعْناها.

وأَخْبَرَنا إبراهيمُ بنُ جَعْفَرٍ، عن يُوسُفَ بنِ جَعْفَرٍ المُقْرِئِ، عن إبراهيمَ النَّقَّاشِ، قال: حَدَّثَنا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ، عن أَبِيهِ، عن أبي عبدِالرحمنِ الخليلِ بنِ أَحْمَدَ، قال: «النَّبْرُ أَلْطَفُ وأَلْيَنُ وأَحْسَنُ مِنَ الهَمْزِ، والنَّبْرُ قامَ مَقَامَ الهَمْزِ».

قالَ أبو بَكْرٍ: «ويَغْلِبُ على عامَّةِ القُرَّاءِ وأَهْلِ اللُّغَةِ بَعْدُ أَنَّ النَّبْرَةَ هي

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٧، (هارون) ٣/ ٥٤٨.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن أَشْتَهْ الأصبهاني المقرىء النحوي، ضابطٌ مشهورٌ ثقةٌ، عالم بالعربية، صاحب سنة، توفي بمصر في شعبان سنة ٣٦٠. انظر: معرفة القراء ١/ ٣٢١- وبغية الوعاة ١/ ١٤٢.

(٣) هو كتاب: المُحَبَّرُ في القراءات.

الهَمْزةُ بِعَيْنِها، وأمَّا خَيَالُ الهَمْزةِ فخَيَالُ الشَّمْسِ، صُورَتُهُ دُونَ حَقِيقتِهِ وذاتِهِ، واستعمالُ خَيَالِ الهَمْزةِ دُونَ حَقِيقتِها فاشٍ عِنْدَ العَرَبِ، قالَ ذُو الرُّمَّةِ:

إذا ذابَتِ الشَّمْسُ اتَّقَى صَقَرَاتِها ... بِأَفْنانِ مَرْبُوعِ الصَّرِيمَةِ مُعْبِلِ[١]

فاسْتِقامةُ وَزْنِ البيتِ بِحَذْفِ الهمزةِ في اللَّفْظِ، واسْتِقامةُ مَعْناهُ بإِثْباتِها وإِشْارةٍ بإِثْباتِ خَيَالِها لِيَجْتَمِعَ المَعْنَيانِ[٢].

و(الصَّقْرُ): شِدَّةُ الحَرِّ، و(صَقَرَتْهُ الشَّمْسُ): أَذابَتْ دِمَاغَهُ[٣]، و(المُعْبِلُ): الأَرْطَى الذي غَلُظَ هَدَبُهُ في القَيْظِ، وصَلَحَ أَنْ يُدْبَغَ بِهِ[٤].

قال سيبويه: «فإِنَّ أَهْلَ التَّحْقِيقِ يُخَفِّفُونَ إِحْدَاهُما، ويَسْتَثْقِلُونَ تَحْقِيقَهُما»[٥].

---

(١) من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة، كما في: ديوانه ١/ ١٤٦- وأمالي القالي ١/ ١٤٥.

(٢) أيْ: أن أصل المعنى (أذابتْهُ الشمسُ)، فقيل: (ذابتِ الشمسُ) بحذف الهمزة ليستقيم الوزن، قلتُ: في هذا نظر؛ لأن معنى (ذابت الشمس) اشتد حرها، انظر: الصحاح (ذوب) ١/ ١٢٩، فإن قيل هذا مجاز هنا، فيقال: لا علاقة للمجاز بالهمزة، بل هو يجري في غير ذلك من الأفعال، والفعل هنا يقال فيه: ذابَ الشيءُ، وأذبتُه وذوَّبتُه، فلا وجه للاقتصار على المهموز دون المضعف.

(٣) انظر (صقر) في: جمهرة اللغة ٢/ ٧٤٢- وتهذيب اللغة ٨/ ٢٨٣ - والتاج ١٢/ ٣٤٢.

(٤) انظر: الصحاح (عبل) ٥/ ١٧٥٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٧، (هارون) ٣/ ٥٤٩.

(س)[1]: جَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ يُخَفِّفُونَ الثانِيةَ إلَّا ابْنَ أبي إِسْحاقَ، فإنَّهُ كانَ يَرَى الجَمْعَ بَيْنَهُما[2].

قال سيبويه: «مِنْ كَلامِ العَرَبِ تَخْفِيفُ الأُولى وتَحْقِيقُ الآخِرةِ، وَهْوَ قَوْلُ أبي عَمْرٍو، وذلك قَوْلُكَ: ﴿فَقَدْ جَآ أَشْرَاطُهَاۖ﴾[3]»[4].

قال (ب): وفي (أُخرى): «ومِنْ كَلامِهم تَخْفِيفُ الأُولى وتَحْقِيقُ الآخِرةِ، وسَمِعْنا ذلك مِن العَرَبِ، وحَدَّثَنِي هارُونُ[5] أَنَّهُ سَمِعَ العَرَبَ يَقُولُون -وهو قَوْلُك-: ﴿فَقَدْ جَآ أَشْرَاطُهَاۖ﴾».

(فا): نَظِيرُ قَوْلِ أبي عَمْرٍو في تَخْفِيفِ الأُولى (دِينَارٌ) و(قِيرَاطٌ)،

---

(١) انظر: المقتضب ١/ ١٥٨- تنقيح الألباب ١٧٨ل.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٤٣، وفيه: «وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأناسٌ معه، وقد تَكَلَّمُ ببعضه العرب، وهو رديءٌ»، وانظر: المقتضب ١/ ١٩٨- والمفصل ٥٤٩، ونقله السيرافي في شرحه ٤/ ٢٨٥ عن أبي زيد عن العرب، وذكر أن بعض القراء السبعة قرأت به، وانظر: السبعة ٣١٢- والنشر ١/ ٣٧٩.

(٣) سورة محمد ١٨، التقى في الآية همزتان من كلمتين، فأبو عمرو وقالون والبزي يسقطون الأولى، وباقي العشرة يحققون الهمزتين. انظر: تحبير التيسير ٢١٣- والنشر ١/ ٣٨٩- وإيضاح الرموز ١٤٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٧، (هارون) ٣/ ٥٤٩.

(٥) هو هارون القارئ، وقد سبقت ترجمته في ص٧٤٨ هـ٤.

فأُبْدِلَتِ الأُولى[١].

(س)[٢]: إذا ابْتَدَأَ أبو عَمْرٍو لم يَجِدْ بُدًّا مِنْ تَحْقِيقِ الأُولى[٣]؛ لأَنَّ المُخَفَّفَةَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِها. [٣/ ١٤٩ب]

قال سيبويه: «وكانَ الخَلِيلُ يَسْتَحِبُّ هذا القَوْلَ»[٤].

أيْ: تخفيفَ الثانيةِ. [٣/ ١٥٠أ]

قال سيبويه: «قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

فَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ»[٥].

(ع): قال أبو علي الفارسي[٦] في قول ذي الرُّمَّة (آأنتِ أمْ أُمُّ سالمِ): حَذَفَ خبرَ المبتدأ، التقدير: آأنتِ هي، أي: أنتِ الظبيةُ أمْ أمُّ سالم، فخَبَرُ

---

(١) أصل (دِينارٍ) و(قِيراطٍ): (دِنَّارٌ) و(قِرَّاطٌ)، ثم أبدلت النون والراء الأوليان ياءين. انظر: المقتضب ١/ ٢٤٦- والأصول ٣/ ٢٦٣- وسر الصناعة ٢/ ٧٥٧- واللسان (دنر) ٤/ ٢٩٢، و(قرط) ٧/ ٣٧٥.

(٢) انظر: المقتضب ١/ ١٥٨.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٧٤- وإتحاف فضلاء البشر ٧٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٧، (هارون) ٣/ ٥٤٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٨، (هارون) ٣/ ٥٥١. والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ٧٦٧- وأدب الكاتب ٢٢٤- والمقتضب ١/ ١٦٣- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٧- والأغاني ١٧/ ٣٠٩- وشرح شواهد الشافية ٣٤٧.

(٦) تحدث الفارسي باختصار على إعراب البيت في المسائل المنثورة ٢٠٤.

المبتدأ محذوف.

فإنْ قُلْتَ: ما وَجْهُ هذه المعادلة؟ وهل يجوز أن يُشْكِلَ هذا عليه حتى يستفهِم عنه؟ وهو بندائه لها قد أَثبتَ أنها ظبية الوعساء؛ ألا ترى أنه لو نادى رجلًا بما يُوجب القذف لكان في ندائه له بذلك كالمخبر عنه به، فكذلك إذا قال (فيا ظبيةَ الوعساءِ) قد أثبتها ظبيةً للوعساء، وإذا كان كذلك فلا وَجْهَ لمعادلته إياها بأمِّ سالمٍ، حتى يصير كأنه قال: أَيُّكما أمُّ سالم؟

فالقول في ذلك: أنَّ المعنى على شِدَّة المشابهة من هذه الظبية لأمِّ سالم، فكأنه أراد: أَلْبَسْتُما علي واشْتَبَهْتُما، حتى لا أفصل بينكما، فالمعنى على هذا الذي ذكرنا من تَثْبيتِ شِدَّة المشابهة؛ لأنه ليس يَفْصِلُ بينَ ظبيةِ الوعساء من أمِّ سالم[1].

قال سيبويه: «وأمَّا أَهْلُ الحِجَازِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ (آإِنَّكَ) و(آإِنْتَ) .... فكَرِهُوا الْتِقاءَ الهَمْزةِ والذي هُوَ بَيْنَ بَيْنَ، فأَدْخَلُوا الألِفَ»[2].

(س): هؤلاءِ يُدْخِلُونَ بَيْنَ الهَمْزَتَينِ الأَلِفَ، ويَجْعَلُونَ الهَمْزَةَ الثانيةَ بَيْنَ بَيْنَ. [٣/ ١٥١أ]

قال سيبويه: «لِيَفْرُقُوا بَيْنَ ما فيهِ هَمْزَتانِ إِحْدَاهُما بَدَلٌ مِنْ زائِدةٍ ....»[3].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٢/ ٣٣ب، ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٨، (هارون) ٣/ ٥٥١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٩، (هارون) ٣/ ٥٥٣.

(فا): الهَمْزةُ المُبْدَلةُ مِنْ زائِدةٍ، نَحْوُ الهَمْزةِ الأُولى في (خِطَائِئ[١]).

[٣/ ١٥١ب] قال سيبويه: «وقالَ القُرَشِيُّ[٢]:

سَالَتَانِي الطَّلاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ»[٣]

(س): وإذا أَرادَ (ادْعُ أُمَّكَ) جعَلَ هَمْزةَ (أُمٍّ) بَيْنَ الواوِ الساكِنةِ والهَمْزةِ، وإذا أَرادَ (ادْعُ إِبلَكُمْ) جعَلَ هَمْزةَ (إِبلٍ) بَيْنَ الهَمْزةِ والياءِ الساكِنةِ، كذلك تَخْفِيفُ هذا[٤] إِذا جُعِلَ بَيْنَ بَيْنَ كَما ذَكَرَ في أَوَّلِ البابِ[٥].

قال سيبويه: «وذلكَ قَلِيلٌ رَدِيءٌ»[٦].

قالَ أبو العَبَّاسِ: يُرِيدُ أَنَّهُ قَلِيلٌ رَدِيءٌ؛ لأَنَّهُ مُخالِفٌ لِمَا عليه

---

(١) (خطائئ) أصل (خطايا). انظر: المقتضب ١/ ١٩٣- والأصول ٢/ ٤٠٣- والخصائص ٣/ ٥- واللسان (خطأ) ١/ ٦٧.

(٢) في (ح١)١١٧ب: «وقال زيد بن عمرو بن نفيل». وفي (ح٦)١٦٤أ- ونسخة العبدري ٢/ ٣٩ب: «وقال القرشي زيد بن عمرو بن نفيل»، و في حاشيتها: «ذكر ابن حبيب أنه نُبَيْهُ بن الحَجَّاج السَّهْمي».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٠، (هارون) ٣/ ٥٥٥، والبيت من الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نُفيل، كما في: الأصول ١/ ٢٥٢- وفُرحة الأديب ١٣٣، ولنُبَيْهِ بن الحجَّاج السَّهْمي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١، ولأحدهما أو لسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل، كما في: الخزانة ٦/ ٤١٠.

(٤) أيْ: (سَأَلَتَا) في البيت.

(٥) في الكتاب ٣/ ٥٤١، قال: «اعلم أنَّ كُلَّ همزةٍ مفتوحةٍ كانت قبلها فتحةٌ فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة».

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٦٨، (هارون) ٣/ ٥٥٥.

الاستعمالُ، لا أَنَّ أَصْلَهُ غَيْرُ الهَمْزِ، فرداءَةُ هذا كرداءةِ (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)، كما قالَ أبو الأَسْوَدِ:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ أَمِيرِي ما غالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ![1]

(فا)[2]: إنَّما شَذَّ هذا عن الاستعمالِ لا عن القِياسِ، لا لأَنَّ أَصْلَهُ عندَهُ غيرُ الهَمْزِ، كما أنَّ (وَدَعَ) رَدِيءٌ، يعني لِشُذُوذِهِ عن الاستعمالِ.

إنَّما رَدُؤَ هذا الوَجْهُ لاخْتِلاطِ بَناتِ الهَمْزِ بِبَناتِ الياءِ والواوِ. [٣/ ١٥٢أ]

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ العَرَبَ مِنْها مَنْ يَقُولُ -في (أَوْ أَنْتَ)- (أَوَّنْتَ)، يُبْدِلُ»[3].

أيْ: يُبْدِلُ الهَمْزَةَ واوًا.

قال أبو بَكْرٍ[4]: هذا عِنْدَ أبي العَبَّاسِ لا يَجُوزُ.

---

(١) من الرمل، وهو لأبي الأسود الدُّؤلي، كما في: ملحق ديوانه ٣٥٠- والخزانة ٥/ ١٥٠، ولأَنَس زُنَيم الليثي، كما في: حماسة البحتري ٢٥٩- والخزانة ٦/ ٤٧١، ولعبدالله بن كريز، كما في: الحماسة البصرية ٢/ ١٠، وانظر: اللسان (ودع) ٨/ ٣٨٤، وهذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (م٥)١٩٩ب.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٥٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٠، (هارون) ٣/ ٥٥٦.

(٤) ذكر ابن السراج في الأصول ٢/ ٤٠٦ نص سيبويه، ولم يعلق عليه بشيء، ولم ينقل فيه عن المبرد شيئًا.

قال سيبويه: «ويقُولُ (أَنا أَرْمِيَّ بَاكَ) و(أَبُوَّ يُوبَ)، يُرِيدُ (أَبَا أَيُّوبَ)، وكذلِكَ المُنْفَصِلةُ»[١].

في (نُسْخةٍ): «(أَنَا أَرْمِيَّ بَاكَ) يُرِيدُ (أَرْمِي أَبَاكَ)، و(أَبُو وَيُّوبَ) فَيُبْدِلُ هَمْزَةَ (أَيُّوبَ) واوًا ولا يَدَّغِمُ واوَ (أَبُو) فِيها؛ لأَنَّ ما قَبْلَها مَضْمُومٌ، وكذلِكَ المُنْفَصِلةُ».

قال سيبويه: «وكذلِكَ المُنْفَصِلةُ كُلُّها إذا كانَتِ الهَمْزةُ مَفْتُوحةً، وإِنْ كانَتْ في كَلِمةٍ واحِدةٍ، نَحْوُ (سَوْأَةٍ) و(مَوْأَلَةٍ)، حَذَفُوا فقالُوا (سَوَةٌ) و(مَوَلَةٌ)»[٢].

(فا): الفَرْقُ بَيْنَ الكَلِمةِ الواحِدةِ والكَلِمَتَينِ أنَّها لو أُبْدِلَتْ في (مَوْأَلَةٍ)[٣] لالْتَبَسَتِ الكلمةُ بمُضَاعَفِ الياءِ والواوِ، ولا يكونُ ذلك في الكَلِمَتَينِ؛ لأَنَّ كَوْنَهما كَلِمَتَينِ يَدُلُّ على أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المُضاعَفِ، ولذلِكَ ادَّغَمُوا في المُنْفَصِلِ، نَحْوُ (مِنْ وَّاقِدٍ)، ولم يَدَّغِمُوا في الكَلِمةِ، فيَقُولُوا (قِوَّانٌ)[٤]؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بالمُضَاعَفِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٠، (هارون) ٣/ ٥٥٦، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١١٨]: «يُرِيدُ (أَبَا أَيُّوبَ)، و(غُلامَيَّ بِيكَ)، وكذلِكَ المُنْفَصِلةُ».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٠، (هارون) ٣/ ٥٥٦.

(٣) المَوْأَلَةُ: المَلْجَأُ، كالمَوْئِلِ. انظر: الصحاح (وأل) ٥/ ١٨٣٨.

(٤) في (قِنْوَانٍ).

(فا): أيْ: لأَنَّ واوَ (حَوْأَبٍ)[1] و(مَوْأَلَةٍ) بمنزلةِ ما هُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ، أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ الهَمْزةِ عليها ولم تُبْدِلْ، كما تَفْعَلُ إذا كانَتِ الواوُ مَدَّةً.

قال سيبويه: «وكذلِكَ (ارْمِيُ مَّكِ) و(ادْعُوِ بِلَكُمْ) .... وعلى هذا تَقُولُ (هُوَ يَرْمِ خْوَانَهُ)»[2].

في (أُخرى): «و(هُوَ يَرْمِي ابِلَكَ) و(يَرْمِي امَّكَ)، يَكْرَهُونَ الكَسْرَةَ والضَّمَّةَ في الياءِ، ولا يَكْرَهُونَ النَّصْبَ، وتَقُولَ على هذا الحَدِّ (هُوَ يَرْمِ اخْوَانَكَ).

قال سيبويه: «ومَنْ قالَ (سَوَّةٌ) قالَ (مَسُوٌّ) و(سِيَّ)»[3].

(فا): (مَسُوٌّ) لا خِلافَ فيهِ؛ لأنَّ قَبْلَ الهَمْزةِ مَدَّةً؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ مِن (سُؤْتُهُ).

و(سِيَّ) فيهِ الخِلافُ؛ لأَنَّهُ (فُعِلَ) مِنْ (سُؤْتُهُ)، فالأَصْلُ (سِيءَ)، فالياءُ لَيْسَتْ مَدَّةً، فتَخْفِيفُهُ على القَوْلِ العَامِّ (سِيَ)، وعلى مَنْ قالَ (سَوّةٌ): (سِيَّ).

(مَسُوٌّ) على مَذْهَبِ سيبويهِ مِثْلُ (سَوَةٍ)؛ لأَنَّهُ يَحْذِفُ مِنْ (مَفْعُولٍ) الواوَ الزَّائِدةَ.

---

(١) الحَوْأَب: الواسع، والدَّلْو، واسم ماءٍ. انظر: القاموس (حأب) ٩٠- ومعجم البلدان ٢/ ٣٦٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٠، (هارون) ٣/ ٥٥٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧١، (هارون) ٣/ ٥٥٦.

قال سيبويه: «وهَؤُلاءِ يقُولُونَ (أَنَا ذُوُ نْسِهِ)، حَذَفُوا الهَمْزَةَ، ولم يَجْعَلُوها هَمْزَةً تُحْذَفُ وَهْيَ مِمَّا تَثْبُتُ»[1].

و(ذُوَ نَسِهِ)[2] هو (ذُو أَنَسِهِ) فخَفَّفَ فقالَ (ذُوَ نَسِهِ)، وهذا التَّخْفِيفُ لا خِلافَ فيهِ، فلا وَجْهَ لاخْتِصاصِهم بِهِ، والتفسيرُ أيضًا لا يُطابِقُهُ، والصَّوَابُ أنْ تُشَدِّدَهُ على ما في نُسْخةِ (س)، وهو (ذُوَ نَسِهِ)؛ لأَنَّهُ تَخْفِيفٌ على مذاهِبِهم فَقَطْ، فيكونُ الأَصْلُ (ذُو أَنَسِهِ)، فخَفَّفَ مِثْلَ (أَوَّ نْتَ)؛ لأَنَّهُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مِثْلُهُ، والتفسيرُ يُطابِقُهُ؛ لأَنَّهُ قالَ: «حَذَفُوا الهَمْزَةَ»، أيْ: أَبْدَلُوها؛ لأنَّ لَفْظَها قَدْ زالَ في البَدَلِ فصارَ كالحَذْفِ، ثمَّ قالَ: «ولم يَجْعَلُوها هَمْزَةً تُحْذَفُ وهِيَ مِمَّا تَثْبُتُ»، أيْ: لم يَجْعَلُوها هَمْزةً تُحْذَفُ حَذْفًا ولا يُبْدَلُ مِنْها -مِثْلَ (مَوَلَةٍ)- وهي لَهَا ضَرْبٌ مِنَ الثَّبَاتِ في التَّحْقِيقِ وهي مِنْ كَلِمَتَيْنِ، فهي لذلِكَ أَخَفُّ وأَثْبَتُ، فلم يَبْلُغُوا بِها الحَذْفَ وتَرْكَ البَدَلِ.

في نُسْخة (س): «(ذُوُّ نْسِهِ) بالتَّشْدِيدِ والضَّمِّ، وهم إنَّما خَفَّفُوا هذا التَّخْفِيفَ في المُنْفَصِلةِ المَفْتُوحةِ، نَحْوُ (أَوْ أَنْتَ)»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٠، (هارون) ٣/ ٥٥٦.

(٢) كذا في كل المواضع في الحاشية، فأصلها (ذُو أَنَسِهِ)، وهي في المتن كما أثبتها في جميع النسخ، فأصلها (ذُو أُنْسِهِ)، والأُنْسُ والأَنَسَ بمعنى واحد، وهو خلاف الوَحْشَة. انظر: الصحاح (أنس) ٣/ ٩٠٦، وسينص الفارسي في الحاشية القادمة على أنها في المتن بالفتح.

(٣) فيقال: (أَوَّ نْتَ)، انظر: الكتاب ٣/ ٥٥٦.

وفي (المتن): «(ذُوَ نَسِهِ)» الفَتْحُ بلا تَشْدِيدٍ، فالأَوْلى أنْ يكونَ مَفْتُوحًا على ما في (المتن) ومُشَدَّدًا على ما في نسخة (س)، فيكونَ (ذُوَّ نَسِهِ)، فإذا كانَ كذلك فهُوَ مِثْلُ (أَوَّ نْتَ) سَواءٌ.

قال سيبويه: «وبَعْضُ هَؤُلاءِ يَقُولُونَ (يُرِيدُ أنْ يَجِيكَ ويَسُوكَ)، و(هُوَ يَجِيكَ ويَسُوكَ)، يَحْذِفُ الهَمْزَةَ، ويُكْرَهُ الضَّمُّ مَعَ الياءِ والواوِ، وعلى هذا تَقُولُ (هُوَ يَرْمِ خْوَانَهُ)، تَحْذِفُ الهَمْزَةَ، ولا تَطْرَحُ الكَسْرَةَ على الياءِ»[1].

(فا): أيْ: على قَوْلِكَ (هُوَ يَجِيكَ)، فتَحْذِفُ الهَمْزَةَ ولا تُلْقِي حَرَكَتَها على الياءِ؛ كَراهَةَ تَحْرِيكِها بالضَّمِّ، كذلك تَحْذِفُ هَمْزَةَ (إِخْوَانٍ)، يعني في (يَرْمِي إِخْوَانَهُ)، ولا تُلْقِي حَرَكَتَها على الياءِ في (يَرْمِي)، فيَجْتَمِعَ ساكِنانِ، فتَحْذِفَ الياءَ مِنْ (يَرْمِي)؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

(نُسْخةٍ): قالَ بَعْضُهُم (هُوَ يَجِيُّكَ ويَسُوُّكَ) حِينَ أَرَادُوا التَّخْفِيف، فرَفَعَ الياءَ والواوَ حِينَ سَكَّنَ ما قَبْلَهُما[2].

إنْ قِيلَ: لَيْسَ في كَلامِهم ضَمَّةٌ تَثْبُتُ في لامِ المضارِعِ وهي ياءٌ، فلِمَ جازَ (يَجِيُّكَ) على هذه اللُّغَةِ؟

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٠، (هارون) ٣/ ٥٥٦.

(٢) انظر: المقتضب ١/ ١٦٢، وقد ضَبَطَ المحقق -رحمه الله- (يجيك) و(يسوك) بياء وواو مضمومتين مخففتين، والصواب ضمهما مشددتين.

قِيلَ: لأَنَّ كَوْنَ اللامِ ياءً غيرُ لازِمٍ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فيها هَمْزةٌ، فالهَمْزةُ مُقَدَّرةٌ.

فإنْ قِيلَ: فلِمَ لا تَحْتَجُّ لِدُخُولِ الضَّمَّةِ في الياءِ بأَنَّ ما قَبْلَ الياءِ ساكِنٌ، والياءُ إذا سُكِّنَ ما قَبْلَها جرَتْ مجْرَى الصَّحِيحِ، فدَخَلَتِ الحَرَكاتُ عليها؟

قِيلَ: لأنَّهم قالوا (تُحيِّي)، فلم يَدَّغِمُوا فيُسْكِنُوا العَيْنَ ويَتْرُكُوا اللامَ على رَفْعِها ويُلْقُوا حَرَكَةَ العَيْنِ على الحاءِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ (يُحْيِيْ)، فلم يقولوا (يُحِيُّ)، فلمَّا رَفَضُوا ذا دَلَّ هذا على أنَّ حَرَكَةَ لامِ الفِعْلِ إذا كانتِ ياءًا أَوْ واوًا لا يَجُوزُ لِسُكُونِ ما قَبْلَها، بَلْ لو قالوا (يُحِيُّ) فضاعَفُوا لكانَ أَوْلى؛ لأنَّهم قد قالوا (حَيِيَ) فضاعَفُوا معَ أنَّ الحركةَ حركةُ بِناءٍ، فكانَ التَّضْعِيفُ في حركةِ الإِعْرابِ أَوْلى لولا كَراهةُ الضَّمِّ في الياءِ.

❊ عندَ (ب): يعني واوَ (ذُو) لَمَّا انْضَمَّتْ لم يَجْعَلُوها هَمْزةً[1].

(فا): ليس هذا التفسيرُ بشَيْءٍ؛ لأَنَّهُ[2] مِثْلُ ضَمَّةِ ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ﴾[3]، ولأَنَّ الكلامَ يَدُلُّ على خِلافِهِ. [٣/ ١٥٢ب]

---

(١) هذه الحاشية على قوله: «ويُكْرَهُ الضَّمُّ معَ الواوِ والياءِ».

(٢) أي: ضم الواو والياء.

(٣) سورة البقرة ٢٣٧.

هذا بابُ الأَسْماءِ التي تُوقَعُ على عِدَّةِ المُؤَنَّثِ والمُذَكَّرِ

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك: (ثلاثةُ بَنِينَ)، و(أَرْبعةُ أَجْمالٍ)، و(خَمْسَةُ أَفْرَاسٍ) .... وذلك قَوْلُك: (ثلاثُ بَنَاتٍ)، و(أَرْبَعُ نِسْوَةٍ)، و(خَمْسُ أَيْنُقٍ)»[١].

(فا): قد قالَ في (باب المُؤَنَّثِ الذي يَقَعُ على المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ وأَصْلُهُ التَّأْنِيثُ): «وتقولُ (خَمْسُ أَفْرَاسٍ) وإِنْ عَنَيْتَ المُذَكَّرَ»[٢]، وهذا خِلافٌ[٣].

قالَ أبو عُثمانَ: إنَّما قالوا في المؤنَّثِ (ثلاثٌ) وفي المذكَّرِ (ثلاثةٌ) لأَنَّ (ثلاثًا) بمنزلةِ (عَنَاقٍ)، فكَرِهُوا أنْ يجمعُوا تأنِيثَينِ: تأنيثَ المعنى وتأنيثَ الحَرْفِ، و(ثلاثةً) مذكَّرُ المعنى فأُنِّثَ بحَرْفٍ كما أَنَّثُوا (طَلْحةَ).

وإنَّما قالوا في ما جاوَزَ العَقْدَ في المؤنَّثِ (خَمْسَ عَشْرَةَ) وفي المذكَّرِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) لأنَّهم غَيَّرُوا (خَمْس) و(عَشْرة) عَمَّا كانَا عليه، بأنَّهما جُعِلا اسْمًا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧١، (هارون) ٣/ ٥٥٧، وفيهما: «له ثلاثة»، وأثبت الذي عندي في نسخ الشرقية، والرباحية [انظر: (ح١)١١٨أ].

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦١، ولفظه: «باب المُؤَنَّثِ الذي يَقَعُ على المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ وأَصْلُهُ التَّأْنِيثُ .... وتقول (ثلاث أفراس) إذا أردتَ المذكر».

(٣) سيأتي هذا الباب وهذا النص بعد بابٍ، وثَمَّ تعليق عليه للأخفش، وآخر للفارسي.

واحِدًا، فلمَّا غَيَّرُوا إِعْرابَهُ لَمَّا ضُمَّ أَحَدُهما إلى الآخَرِ جَعَلُوا ما كان للمذكَّرِ للمؤنَّثِ، وجَعَلُوهُ بابًا واحِدًا في التَّغْيِيرِ.

(س)[1]: حُكْمُ (ثلاثةٍ) و(أَرْبَعةٍ) ونَحْوِهِ أَنْ تُضافَ إلى ما يَقَعُ لأَدْنى العَدَدِ، فإذا جاءَ جَمْعٌ لم يَكُنْ فيهِ أدنى العَدَدِ أُضِيفَ إلى ما هُوَ الكَثِيرُ، نحوُ: (ثلاثةِ شُسُوعٍ)، كما أنَّ أَدْنى العَدَدِ في ما ليس له أَكْثَرُ العَدَدِ يَجْرِي مَجْرَى ما هو الكثيرُ، وذلك نحوُ: (أَيْدٍ) و(أَرْجُلٍ) و(أَرْسَانٍ). [٣/ ١٥٣أ]

قال سيبويه: «وجاءَ الآخِرُ على غَيْرِ بِنائِهِ حِينَ كانَ مُنْفَرِدًا»[2].

(فا)[3]: يُرِيدُ بقَوْلِهِ «وجاءَ الآخِرُ» يعني (عَشَرَ) مِنْ (أَحَدَ عَشَرَ)، أيْ: حَذَفْتَ منهُ الهاءَ لَمَّا جاوَزَ العَقْدَ.

قال سيبويه: «وبُنِيَ الحَرْفُ الذي بَعْدَ (إِحْدَى) و(ثِنْتَيْنِ) على غَيْرِ بِنائِهِ والعَدَدُ لم يُجاوِزِ العَشْرَ كما فُعِلَ ذلك بالمُذَكَّرِ»[4].

(فا)[5]: الحَرْفُ الذي بَعْدَ (إِحْدَى) و(ثِنْتَيْنِ) في قَولِك (إِحْدَى عَشْرَةَ) بُنِيَ على غَيرِ بِنائِهِ والعَدَدُ لم يُجاوِزِ العَشْرَ، أيْ: أُدْخِلَ فيه الهاءُ ولم

---

(١) التعليقة ٤/ ٧٢، وانظر: المقتضب ٢/ ١٦٠، ٢٠١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧١، (هارون) ٣/ ٥٥٧.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٦٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧١، (هارون) ٣/ ٥٥٨.

(٥) التعليقة ٤/ ٦١.

يَكُنْ يَدْخُلُهُ -قَبْلَ أنْ يَزِيدَ على العَشَرةِ واحِدًا- الهاءُ، وإنَّما كانَ (عَشْرَ) بغيرِ هاءٍ.

«كما فُعِلَ ذلك بالمذكَّرِ» أيْ: غُيِّرَ ما بَعْدَ (إِحْدَى) و(ثَلاثٍ) في المؤنَّثِ، بأَنْ أُدْخِلَ الهاءُ، فقِيلَ: (ثلاثَ عَشْرَةَ)، كما غُيِّرَ ما بَعْدَ (أَحدٍ) و(ثلاثةٍ) في المذكَّرِ بأَنْ أُخرِجَ منه الهاءُ، فقِيلَ (ثلاثةَ عَشَرَ)، وقد كانَ الهاءُ فيه ثابتةً قَبْلَ أنْ يَزِيدَ على العَشْرِ؛ لأَنَّكَ كُنْتَ تقولُ (هذا عَشَرَةٌ)، فتُثْبِتُها. [٣/ ١٥٣ب]

هذا بابُ ذِكْرِكَ الاسْمَ الذي بهِ تُبَيِّنُ العِدَّةُ كَمْ هِيَ مع تَمامِها الذي هُوَ مِنْ ذلك اللَّفْظِ

قال سيبويه: «وقَلَّما تُرِيدُ العَرَبُ هذا»[1].

يُرِيدُ: أَنَّهُ قَلِيلٌ، ولكنَّ القِيَاسَ يُوجِبُهُ. [٣/ ١٥٤أ]

قال سيبويه: «فإنْ قُلْتَ (حادِي أَحَدَ عَشَرَ) فـ(حادِي) وما أَشْبَهَهُ يُرْفَعُ ويُجُرُّ، ولا يُبْنَى .... وقالَ بَعْضُهم: تَقولُ (ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عشَرَ) ونَحْوَهُ، وَهْوَ القِياسُ ولكنَّهُ حُذِفَ اسْتَخْفافًا؛ لأنَّ ما أَبْقَوا دَلِيلٌ على ما أَلْقَوْا، فَهْوَ بمنزلةِ (خامِسِ خَمْسَةٍ)»[2].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٢، (هارون) ٣/ ٥٥٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٢-١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦٠.

(فا)[1]: مَنْ قالَ (هذا رابعُ ثلاثةٍ) فإنَّهُ لا يَجُوزُ له أنْ يقولَ (هذا رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ)؛ لأنَّ (فاعِل) مِن (أَرْبَعَةَ عَشَرَ) لا يُبْنى؛ لأنَّهما اسمانِ[2]، ولا يَجُوزُ أنْ يُتكَلَّمَ بهِ إلَّا على قَوْلِ مَنْ قالَ (ثالثُ ثلاثةٍ)، دُونَ قَولِ مَنْ قالَ (ثالثُ اثْنَينِ)، فتقولُ على الحَذْفِ (هذا ثالثُ [ثَلاثَةَ] عَشَرَ)، وعلى الإتْمامِ (ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ)؛ لأنَّ مَعْناهُ: أَحَدُ ثلاثةَ عَشَرَ، ولا يُريدُ أنْ يَشْتَقَّ (فاعِلًا) مِنْ (ثلاثةَ عَشَرَ)؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ، كما يَشْتَقُّ (ضارِبًا) مِنْ (ضَرَبَ)، و(خامِسًا) مِنْ (خَمْسٍ).

قال أبو الحسن[3]: ومَنْ قالَ (خامِسُ خَمْسَةَ عَشَرَ) لم يَجُزْ له أيضًا أنْ يقولَ (خامِسُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ)؛ لأنَّ هنا محذوفًا، إنَّما أَرَدْتَ (خامِسَ عَشَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ)، فحَذَفْتَ كما تَحْذِفُ بَعْضَ الكلامِ لدلالةِ ما يَبْقى منه عليه، فكما لا يَجُوزُ في الإتمامِ كذلك لا يَجُوزُ في الحَذْفِ؛ إذِ المُرادُ بالحَذْفِ الإتمامُ.

والامتناعُ مِنْ جَوَازِ ما ذَكَرْنا قَوْلُ أبي الحَسَنِ وأبي عُثْمانَ وأبي

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ٦٢ - وحاشية ابن دادي٣١٣ب، ومنهما الزيادة.

(٢) أي: لأن اسم الفاعل لا يشتق ويؤخذ من اسمين، كـ(أربعة عشر)، انظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٩٢.

(٣) في حاشية ابن دادي٣١٣أ: «قال أبو الحسن: من قال (خامسُ خَمْسَةَ عَشَرَ) لم يجز أن يقول (خامسُ أربعةَ عَشَرَ)، ووافقه عليه المازنيُّ والمبرد والزجاج؛ لأنَّ (خامس) هنا محذوفٌ منه، إنما أراد (خامسَ عَشَرَ خمسةَ عَشَرَ)، فحَذَفَ من الأول لدلالة ما بقي عليه، فكما لا يجوز هذا مع الإتمام فكذا مع الحذف، والمرادُ مع الحذف الإتمامُ».

العَبَّاسِ[1] وأبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ. [٣/ ١٥٤ب]

لا تقولُ العَرَبُ (رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ) إلَّا قَلِيلًا؛ لأَنَّكَ كُنْتَ تَمْنَعُ فيه في ما دُونَ العَشَرَةِ؛ لأَنَّكَ كُنْتَ تقولُ (رابعُ ثلاثةٍ) وهو قليلٌ[2]، فكان أنْ تَمْنَعَ هنا أَجْدَرَ، لم تُجِزْهُ.

(فا): وقد تَقَدَّمَ في الحاشيةِ قَبْلَ هذه الورقة.

قال سيبويه: «فأُجْرِيَ مُجْرَى المُضَافِ في مواضِعَ»[3].

تفسيرٌ: قَوْلُهُ: «فأُجْرِيَ مُجْرَى المُضافِ في مواضِعَ»، منها في النِّسْبةِ؛ لأَنَّكَ تَنْسِبُهُ إلى الصَّدْرِ.

قال سيبويه: «وإنما (حادِيَ عَشَرَ) بمنزلةِ (خامِسٍ)، وليس قَوْلهم»[4].

(نسخةٍ)[5]: «فَنُزِّلَ (حادِيَ) بمنزلةِ (خامِسٍ)، و(أَحَدَ عَشَرَ) بمنزلةِ (خَمْسَةَ)، وليس قَوْلُهم ....». [٣/ ١٥٥أ]

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ١٨٣، ونقله عن الأخفش والمازني، وجعله القياس عنده- ومسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٣٩]، وقال عن قول سيبويه: «وهذا خطأ»، ونقله عنه الأخفش والمازني، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٩٢- وتنقيح الألباب ١٨٣أ.

(٢) انظر: الأصول ٢/ ٤٢٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦١.

(٥) في التعليقة ٤/ ٦١: وفي النسخة الطاهرية: «فنُزِّلَ (حادِيَ عَشَرَ) بمنزلة (خامِسٍ)».

قال سيبويه: «وَأَمَّا (بِضْعَةَ عَشَرَ) فَبِمَنْزِلَةِ (تِسْعَةَ عَشَرَ) فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَ(بِضْعَ عَشْرَةَ) كـ(تِسْعَ عَشْرَةَ) فِي كُلِّ شَيْءٍ»[١].

في (حواشي مَبْرَمَانَ): (البِضْعُ): ما بَيْنَ العَقْدَيْنِ مِن واحِدٍ إلى عَشَرَةٍ، ومِن أَحَدَ عَشَرَ إلى عشرين، انتهى[٢].

هذا بابُ المُؤَنَّثِ الذي يَقَعُ على المُؤَنَّثِ والمُذَكَّرِ وأَصْلُهُ التَّأْنِيثُ

قال سيبويه: «وقالَ الخليلُ: قَوْلُك (هذا شاةٌ) بمنزلةِ قَوْلِه -تعالى-: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾[٣]»[٤].

(س): أي: هذا شيءٌ شاةٌ، وهذا شيءٌ رحمةٌ[٥].

(نسخةٍ): يُريدُ: الشَّيْءُ الذي تَرَى شاةٌ، والأَمْرُ رحمةٌ، وتقول: وهذا شيءٌ رحمةٌ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦١.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٥٧، وعزاها إلى مبرمان في التاج. والمشهور في (البِضْع) أنه ما بين الثلاثة والتسعة، وقيل غير ذلك. انظر: الزاهر لابن الأنباري ٢/ ٣٤٢- واللسان (بضع) ٨/ ١٥- والتاج (بضع) ٢٠/ ٣٣٣.

(٣) سورة الكهف ٩٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦٢.

(٥) انظر: الأصول ٢/ ٤٢٨.

قال سيبويه: «ولم يُكَسَّرْ عليه مُذَكَّرٌ للجَمْعِ»[1].

(نسخةٍ): أي: لم يَكُنْ له واحِدٌ مُذَكَّرٌ يُجْمَعُ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (ثلاثُ أَعْيُنٍ) وإنْ كانوا رِجالًا»[2].

عند (ب)[3]: تُرِيدُ الرَّجُلَ الذي هو في عَيْنِ القَوْمِ.

قال سيبويه: «وتقولُ (ثلاثةُ نَسَّاباتٍ)، وَهْوَ قَبِيحٌ»[4].

عند (ب)[5]: لأنَّ (نَسَّابةً) وَصْفٌ، وهو يَسْتَقْبِحُ أنْ يُقِيمَ الصِّفةَ مُقامَ الموصوفِ.

(فـا): أيْ: جَعَلُوهُ صِفةً جارِيةً على موصوفٍ محذوفٍ.

[٣/ ١٥٥ب]

قال سيبويه: «وتقولُ (ثلاثةُ دَوَّابَ) إذا أَرَدْتَ المُذَكَّرَ؛ لأَنَّ أَصْلَ (الدَّابَّةِ) عندَهم صِفةٌ»[6].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦٢.

(٣) الأصول ٢/ ٤٢٨، وفي المقتضب ٢/ ١٨٧: «فأما قولك (هذه عَيْنُ القومِ) وأنت تعني الرجل بعينه؛ فلأنك وضعته موضع العين بعينها، فأقمته ذلك المقام»، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٩٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦٢.

(٥) انظر: الأصول ٢/ ٤٢٨، وفيه: «لأن (النَّسَّابة) صفة، فأقمت الصفة مَقام الموصوف».

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٣، (هارون) ٣/ ٥٦٣.

(فا): كأنَّهُ قال: ثلاثةُ أَشْياءَ دَوَّابَ.

قال سيبويه: «وتقولُ (ثلاثُ أَفْراسٍ) إذا أَرَدْتَ المُذَكَّرَ؛ لأنَّ (الفَرَسَ) قد أَلْزَمُوهُ التأنيثَ، وصارَ في كلامِهِم للمُؤَنَّثِ أَكْثَرَ منهُ للمُذَكَّرِ، حتى صارَ بمنزلةِ (القَدَمِ)، كما أنَّ (النَّفْسَ) في المُذَكَّرِ أَكْثَرُ»[1].

(فا): عندي أنَّهُ إذا أَرَدْتَ المُؤَنَّثَ.

قال أبو الحسن[2]: ليس ما قال سيبويه في (الأَفْراسِ) بشَيْءٍ، هو خَطَأٌ[3]، إنَّما يقولُ (ثلاثةُ أَفْراسٍ) للمُذَكَّرِ، و(ثلاثُ أَفْراسٍ) للمُؤَنَّثِ.

(فا)[4]: قد قال سيبويهِ مِثْلَ قَوْلِ أبي الحسنِ في أَوَّلِ بابِ العَدَدِ، فقال: «وخَمْسةُ أَفْراسٍ) إذا كانَ الواحِدُ مُذَكَّرًا»[5].

قال سيبويه: «كما أنَّهُ قد يقولُ (أَتَيْتُهُ ضَحْوَةً وبُكْرَةً)، فيَعْلَمُ المُخاطَبُ أنَّها ضَحْوَةُ يَوْمِهِ، وبُكْرَةُ يَوْمِهِ»[6].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٤، (هارون) ٣/ ٥٦٣.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ١٨٤أ.

(٣) تابع المبردُ سيبويه على ذلك في المقتضب ٢/ ١٨٧ ، فقال: «وتقول (ثلاثة أفراس) و(ثلاث أفراس)؛ لأن الفرس يقع على الذكر والأنثى»، وكذلك ابن السراج في الأصول ٢/ ٤٢٨، فقال: «وتقول (ثلاث أفراس) إذا أردت المذكر؛ لأنه قد أُلْزِمَ التأنيث»، وانظر: شرح السيرافي ٤/ ٢٩٨.

(٤) انظر: تنقيح الألباب ١٨٤أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧١، (هارون) ٣/ ٥٥٧.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٤، (هارون) ٣/ ٥٦٣، وفي الطبعتين ضُبِطت (ضحوة) و(بكرة) =

عند (ب) : إنَّما يُعْلَمُ أنَّها ضَحْوَةُ يَوْمِهِ بِمَا تَقَدَّمَ مِن الكَلامِ، كأَنَّهُ قالَ: (أَتَيْتُهُ اليَوْمَ ضَحْوَةً)، وكذلك (بُكْرَة). [٣/ ١٥٦أ]

قال سيبويه: «لأَنَّ المُتَكَلِّمَ لا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يقولَ (لَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا) فيُعْلَمُ أَنَّ ثَمَّ مِنَ الجَوارِي بِعَدَّتِهِمْ»[1].

(فا)[2]: أيْ: لا يُعْلَمُ هذا كَما يُعْلَمُ إذا أُلْقِيَ العِدَّةُ على اللَّيالي أنَّ الأَيَّامَ داخِلةٌ فيها.

قال سيبويه: «وقالَ القَتَّالُ الكِلابِيُّ:

قَبائِلُنا سَبْعٌ وأَنْتُمْ ثَلاثةٌ ... ولَلسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلاثٍ وأَكْثَرُ»[3].

عند (ب): أيْ: ثلاثةُ أَحْياءٍ، كأَنَّهُ قالَ: مِنْ ثلاثِ قَبائِلَ، حَمَلَ في

بفتحة واحدة، وهما بتنوين النصب في كل نسخ الشرقية والرباحية التي عندي، والتنوين هو المناسب لحاشية (ب)، وقال في تنقيح الألباب ١٨٤أ: «و(ضحوة) منونة على كل حال، و(بكرة) في المعرفة غير منونة، ووقعت هنا منونة لاستعمالها مع (ضحوة)، ومنهم من ينونها في المعرفة»، و(يومه) في الموضعين في الرباحية بلفظ (يومك)، انظر: (ح١)١١٩أ، وابن دادي٣١٤أ، و(ح٧)٢/ ٧٧ب، و(م١)٧٣أ.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٤، (هارون) ٣/ ٥٦٤، و(له) الأخرى ليست في الرباحية، انظر: (ح١)١١٩أ.

(٢) التعليقة ٤/ ٦٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٥، (هارون) ٣/ ٥٦٥، والبيت من الطويل، وهو للقتال الكلابي، كما في: ديوانه ٥٠- والإنصاف ٢/ ٧٧٢.

الأُولى على الأَحْياءِ، وفي الثاني على القبائِلِ.

هذا بابُ ما لا يَحْسُنُ أنْ تُضِيفَ إليه الأَسْماءَ التي تُبَيِّنُ بها العَدَدَ

قال سيبويه: «وهذا يَدُلُّكَ على أنَّ (النَّسَّاباتِ) -إذا قُلْتَ (ثَلاثةُ نَسَّاباتٍ)- إنَّما يَجِيءُ كأنَّهُ وَصْفُ المُذَكَّرِ .... وقالَ اللهُ -جَلَّ ثَناؤُهُ-: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1]»[2].

(فا)[3]: أيْ: جَعْلُهُم (قُرَشِيَّونَ) صِفةً وامْتِناعُهم مِن إضافةِ (ثَلاثةٍ) وما أَشْبَهَهُ إليه يَدُلُّكَ أنَّ (نَسَّاباتٍ) في قَوْلِك (ثَلاثةُ نَسَّاباتٍ) صِفةٌ لِمُذَكَّرٍ محذوفٍ، إذْ لو لم يكنْ هنا محذوفٌ مُذَكَّرٌ يكونُ (نَسَّاباتٍ) صِفَتَهُ لَما أُضِيفَتْ (ثَلاثةُ) إلى (نَسَّاباتٍ)، كما لم يُضَفْ (ثَلاثةٌ) إلى (قُرَشِيُّونَ) في قَوْلِك (ثَلاثةٌ قُرَشِيُّونَ).

في (نسخة): يَعْني أنَّ (النَّسَّاباتِ) نَعْتٌ قد حَذَفْتَ منه الشيءَ الذي تَنْعَتُهُ، كأنَّكَ قُلْتَ (ثَلاثةُ رِجالٍ نَسَّاباتٍ)، فلذلك قُلْتَ (ثَلاثةُ) ولم تَقُلْ (ثَلاثُ) مِنْ أَجْلِ (الرِّجالِ)؛ لأنَّهُ مُذَكَّرٌ و(نَسَّابةٌ) مُؤَنَّثٌ)، و(عَشْرُ

---

(١) سورة الأنعام ١٦٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٥، (هارون) ٣/ ٥٦٦.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٦٧.

أَمْثالِها) قُلْتَهُ على (عَشْرُ حَسَناتٍ أَمْثَالِها).

(فا)[١]: كأَنَّ (عَشْرُ) مُضافٌ إلى ما قَوْلُهُ (أَمْثالِها) وَصْفُهُ[٢]، فالتقديرُ (فَلَهُ عَشْرُ حَسَناتٍ أَمْثالِها)، أَلَا تَرى أَنَّ (عَشْرُ) لا هاءَ فيه، وأَنَّ (أَمْثالِها) صِفةٌ، ويَقْبُحُ إِضافةُ (عَشْرُ) ونَحْوِهِ إلى الصِّفةِ.

هذا بابُ تَكْسِيرِ الواحِدِ للجَمْعِ

قال سيبويه: «ورُبَّما جاءَ (فَعِيلًا)، وَهْوَ قَلِيلٌ، نحوُ (الكَلِيبِ) و(العَبِيدِ)»[٣].

(نسخةٍ): «والضَّئِينِ»[٤].

(س): (فَعِيلٌ) في ذا اسْمٌ للجَمْعِ[٥].

قال سيبويه: «واعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ في (فَعْلٍ) (أَفْعَالٌ) مَكانَ (أَفْعُلٍ) .... وليس ذلك بالبابِ في كَلامِ العَرَبِ، ومن ذلك قَوْلُهم (أَفْرَاخٌ)»[٦].

---

(١) التعليقة ٤/ ٦٧، وأصلح مِن هنا ما في التحقيق من خلل في قراءة النص.

(٢) في (ش٣)٣٩٣أ: وصفها.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٦، (هارون) ٣/ ٥٦٧.

(٤) مفرده (الضَّأْنِ)، ومثله: المَعْزُ والمَعِيزُ. انظر (ضأن) في: الصحاح ٦/ ٢١٥٣- والمصباح المنير ٢/ ٣٦٦.

(٥) يرى المبرد هنا أن (فَعِيلًا) اسم جمع، وكذا ابن السراج في الأصول ٢/ ٤٣٢، وانظر الخلاف فيه أجمع هو أم اسم جمع في: شرح المفصل ٥/ ٧٧- والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٧٩- وشرح الشافية للخضر ١/ ٤٥٦- والهمع ٦/ ١٢٧.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٦، (هارون) ٣/ ٥٦٨.

(نسخةٍ): قالَ الأَخْفَشُ: «ولم أَسْمَعْ (أَبْعُلٌ) ولا (أَعُمٌّ)» -يعني في جَمْعِ (بَعْلٍ) و(عَمٍّ)- «وقد قالوا (أَعْمامٌ)».

في (نسخة): قالَ أبو الحَسَنِ: «ولم أَسْمَعْ (أَزْنُدٌ)»[1]. [٣/ ١٥٦ب]

قال سيبويه: «ورُبَّما كُسِّرَ (الفَعْلُ) على (فِعَلَةٍ)»[2].

(س): هذا اسْمٌ للجَمْعِ، وهو مِثْلُ (كَلِيبٍ) في بابِهِ[3].

قال سيبويه: «نحوُ (الفِحَالةِ) و(البُعُولةِ) و(العُمُومةِ)»[4].

أيْ: تأنيثُ الجَمْعِ، (فا).

قال سيبويه: «وقالَ الرَّاجِزُ:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ»[5]

---

(١) جاء في كتب اللغة (أَزْنُدٌ) و(أَعُمٌّ) في جمع (زَنْدٍ) و(عَمٍّ)، انظر: القاموس (زند) ٣٦٤، و(عمم) ١٤٧٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٦، (هارون) ٣/ ٥٦٨.

(٣) يرى المبرد هنا أن (فِعَلة) اسم جمع، وكذا ابن السراج في الأصول ٢/ ٤٣٢، وانظر الخلاف فيها أجمع تكسير هي أم اسم جمع في الهمع ٦/ ١٠٣، أما الخلاف في (فَعِيلٍ) فتقدم في الصفحة السابقة.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٦، (هارون) ٣/ ٥٦٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٧، (هارون) ٣/ ٥٦٩، والرجز مختلف في قائله بين خطام المجاشعي وجندل بن المثنى وسلمى الهذلية وشماء الهذلية، انظر: المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥- والخزانة ٧/ ٤٠٠.

(فا): (ثِنْتَا حَنْظَلٍ) جاءَ على القِياسِ شاذًّا عن الاستعمال[1]، وذلك أنَّ أَصْلَ (واحِدٍ) و(اثْنَينِ) أنْ يُضافَ إلى النَّوْعِ الذي منهُ العَدَدُ كما أنَّ (ثَلاثَةً) و(أربعةً) كذلك، ولكنِ اسْتُغْنِي عن الإضافةِ إلى النَّوْعِ في (واحِدٍ) و(اثْنَينِ)، فلم يُقَلْ (أَحَدُ رِجالٍ) ولا (اثْنا رِجالٍ)؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ (رَجُلٌ) و(رَجُلانِ) اجْتَمَعَ معرفةُ العَدَدِ والنَّوْعِ جميعًا، فاسْتَغْنَيْتَ عن إضافةِ (الواحِدِ) و(الاثْنَينِ) لذلك.

[٣/ ١٥٨أ] قال سيبويه: «وقَدْ يَجِيءُ إذا جاوزُوا بِهِ أَدْنى العَدَدِ على (فُعْلانٍ) و(فِعْلانٍ)»[2].

(س)[3]: وَجَدْتُ لجَرِيرٍ:

أَلَسْتَ ابْنَ سَوْداءِ العِجَانِ كأَنَّما ... ثَلاثَةُ غِرْبَانٍ عليهِ وُقُوعُ[4]

قال سيبويه: «قُلْتَ: (أَبْرَاقٌ) و(أَجْمَالٌ) و(أَوْرَالٌ) و(أَخْرَابٌ)، و(سَلَقٌ)

---

(١) انظر: المسائل الشيرازيات ١/ ٢٩٨، وذكر أن في البيت ضرورتين.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٧، (هارون) ٣/ ٥٧٠.

(٣) انظر الحاشية بلفظها منسوبة إلى المبرد في: تنقيح الألباب ١٨٧أ.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان جرير ١/ ٤٩٧ بلفظ: (أليسَ ابنَ حمراءِ العِجانِ ....).

ووجدتُه بلفظ:

ترى مِنْبَرَ العَبْدِ اللئيمِ كأنَّما ... ثلاثةُ غِرْبانٍ عليه وُقُوعُ

منسوبًا إلى: البُعَيث المجاشعي في: البيان والتبيين ٣/ ١٦٩ - وأدب الخواص ٩٠، وإلى الفرزدق في: أمالي القالي ١/ ٢٧٨، ولم يتعقبه سمط اللالي ١/ ٦١٤، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١/ ٥٨٧.

وأَسْلاقٌ)، والسَّلَقُ مِنَ الأَرْضِ»[١].

(أخرى) -وهو الصَّحِيحُ-: وهو المُطْمَئِنُّ، و(الخَرَبُ): ذَكَرُ الحُبارى، و(البَرَقُ): الحَمَلُ، و(الوَرَلُ): دُوَيْبَّةٌ، وهي التي تُسَمِّيها العامَّةُ (الوَرَن[٢])[٣].

قال سيبويه: «فيُعْنَى بِهِ ما عُنِيَ بذلك البِناءُ مِنَ العَدَدِ»[٤].

(ط): أيْ: يُعْنى بالأَقَلِّ ما يُعْنى بالأَكْثَرِ.

قال سيبويه: «نحو (حَجَلٍ وحِجْلانٍ)، و(رَألٍ ورِئْلانٍ)»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٧، (هارون) ٣/ ٥٧٠، و(السلق من الأرض) ليس في الرباحية، انظر: (ح١)١١٩ب.

(٢) (الوَرَل): دُوَيْبَّة أصغر من الضَبِّ. وانظر إلى تسمية العامة إياه (الوَرَن) في: التكملة في ما تلحن فيه العامة للجواليقي ٨٧٥- والتكملة والذيل والصلة للصغاني ٦/ ٣٢١- وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٣٨.

(٣) انظر: القاموس (سلق) ١١٥٥، وفيه: «الصَّفْصَفُ الأَمْلَسُ الطَّيِّبُ الطِّينِ»، و(خرب) ١٠١، و(برق) ١١١٩، و(ورل) ١٣٧٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٧، (هارون) ٣/ ٥٧١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٧، (هارون) ٣/ ٥٧١، وهذه رواية الشرقية- و(ح١)١١٩ب- و(ح٨)٢٨٠أ- والعابدي ٢/ ١١٠ب، وجاء بلفظ «جَحْلٍ وجِحْلانٍ» -بتقديم الجيم- في: (م١)٧٥أ- و(ح٧)٢/ ٧٩أ، وقال في تنقيح الألباب ١٨٧: «وقع في أكثر الروايات (جَحْل) بتقديم الجيم، وهو ضرب من اليعاسيب، وهي الحِرباء، وهو السِّقاء العظيم أيضًا، وفي بعضها (حَجْل) بتقديم الحاء، وهو القيد»، وجعل محقق المقتضب ٢/ ١٩٦ الكلمة بتقديم الحاء، ومحقق الأصول ٢/ ٤٣٥ بتقديم الجيم.

(حَجْل) يعني الحاءُ قَبْلَ الجِيمِ، (الجَحْلُ): الزِّقُّ، وهو أيضًا كِبَارُ النَّحْلِ، و(الرَّأْلُ): فَرْخُ النَّعَامِ[1].

قال سيبويه: «وذلكَ قَلِيلٌ، والقِياسُ على ما ذَكَرْنا»[2].

(نسخةٍ): يعني: (الفِعَالَ) و(الفُعُولَ).

قال سيبويه: «كما أنَّ (فِعَلَةً) في بابِ (فَعْلٍ) قَلِيلٌ»[3].

كانَ في المَتْنِ: «كما أنَّ (فَعْلَةً)»، فضَرَبَ عليها (فا)، وأَصْلَحَ (فِعَلَةً). [٣/ ١٥٨ب]

قال سيبويه: «وبَنَاتُ الياءِ والواوِ تَجْرِي هذا المَجْرَى»[4].

(ط): بَناتُ الياءِ والواوِ مِنَ المُعْتَلِّ اللام، وأمَّا المُعْتَلُّ العَيْنِ فقد أَفْرَدَ له بابًا[5].

قال سيبويه: «وقالوا (رَحًى وأَرْحَاءٌ)، فلم يُكَسِّرُوها على غيرِ ذلك، كما لم يُكَسِّرُوا (الأَرْسَانَ) و(الأَقْدَامَ) على غيرِ ذلك، ولو فَعَلُوا كانَ قِياسًا،

---

(١) انظر: الصحاح (جحل) ٤/ ١٦٥٢، و(الزِّقُّ): هو السِّقاء الضخم، و(رأل) ٤/ ١٧٠٣، وأما (الحَجْل): فهو القَيْدُ والخَلْخال، انظر: الصحاح (حجل) ٤/ ١٦٦٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٧، (هارون) ٣/ ٥٧١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٧، (هارون) ٣/ ٥٧١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٨، (هارون) ٣/ ٥٧٢، وفي الرباحية [ح١)١١٩ب]: يَجْرِينَ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٤، (هارون) ٣/ ٥٨٦، وهو الباب بعد القادم.

ولكنِّي لم أَسْمَعْهُ»[١].

❊ يعني: لم يقولوا أَكْثَرَ العَدَدِ في (الأَرْسَانِ)، كذلك لم يفعلوا ذلك في (رَحًى)، فيُجاوِزُوا به القِلَّةَ.

❊ في (نسخة): «لو كَسَّرُوا (القَفَا) ونَحْوَهُ على (فِعَالٍ) كانَ قِياسًا، ولكنِّي ....». [٣/ ١٥٩أ]

قال سيبويه: «قالَ الشَّاعِرُ:

كَأَنَّها مِنْ حِجَارِ الغِيلِ أَلْبَسَها مَضارِبُ الماءِ لَوْنَ الطُّحْلُبِ اللَّزِبِ»[٢]

❊ قال الأَصْمَعِيُّ: (الغِيلُ) -بالكسر-: الشَّجَرُ المُلْتَفُّ، يُقالُ منه: (تَغَيَّلَ المكانُ) إذا كَثُرَ شَجَرُهُ.

وقال أبو العَبَّاسِ: (الغَيْلُ) بفَتْحِ الغَينِ[٣].

❊ قال أبو العَبَّاسِ: (كأَنَّها مِنْ حِجَارِ الغَيْلِ)، وفَسَّرَهُ فقالَ: هو الماءُ[٤]، مِثْلُ قَوْلِهِ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٨، (هارون) ٣/ ٥٧٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٨، (هارون) ٣/ ٥٧٢، والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح المفصل ٥/ ١٨- واللسان (حجر) ٤/ ١٦٥، و(الغيل) في جميع النسخ بكسر الغين، وانظر الكلام عليه في الهامش القادم.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي٢١٦أ.

(٤) (الغَيْل) بمعنى الماءِ مفتوحُ الغين على الأكثر، ويكسر، و(الغِيل): بمعنى الشجرِ الملتفِّ مكسورُ الغين، ويُفتح، انظر (غيل) في: اللسان ١١/ ٥٢١- والقاموس ١٣٤٤ .

. . . . كأَتَانِ الضَّحْلِ . . .[1]

قال سيبويه: «فلم يُفْعَلْ بِهِ ما فُعِلَ بـ(فَعَلٍ) إذْ لم يَكُنْ كثيرًا مِثْلَهُ»[2].

(ط): أيْ: ما لَزِمَ مِنْ (فَعِلٍ) بِناءَ الأَقَلِّ أَكْثَرُ مِمَّا لَزِمَ مِنْ بابِ (الفَعَلِ) بِناءَ الأَقَلِّ، فقِلَّةُ الآحادِ وكَثْرَتُها يَدُلُّك على كَثْرةِ تَصَرُّفِ الجُمُوعِ وقِلَّتِها؛ لأَنَّ الجَمْعَ أَبَدًا إنَّما يكونُ تابعًا للواحِدِ في القِلَّةِ والكَثْرةِ.

قال سيبويه: «كما لم يَجِئْ في مُضاعَفِ (فَعَلٍ) ما جاءَ في مُضاعَفِ (فَعْلٍ)؛ لِقِلَّتِهِ»[3].

(فا)[4]: أيْ: لم يَجِئْ في مُضاعَفِ (فَعَلٍ) بِناءُ الكَثيرِ كما جاءَ (صِكَاكٌ) و(ضِبَابٌ)[5]، ولم يَجِئْ في (فَنَنٍ) بِناءُ الكَثيرِ[6].

---

(١) البيت من البسيط، وكماله:

هَلْ تُلْحِقَنِّي بأُولى القَوْمِ إذْ شَحَطُوا جُلْذِيَّةٌ كأتانِ الضَّحْلِ عُلْكُومُ

وهو لعلقمة، كما في: ديوانه ١٢٢ - واللسان (جلذ) ٣/ ٤٨١، و(أَتان الضَّحْل): صخرةٌ عظيمةٌ مُلَمْلَمَةٌ، و(الضَّحْلُ): الماءُ الضَّحْضَاحُ، انظر: اللسان (أتن) ١٣/ ٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٨، (هارون) ٣/ ٥٧٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٨، (هارون) ٣/ ٥٧٣.

(٤) التعليقة ٤/ ٧٣.

(٥) جمع (صَكٍّ) و(ضَبٍّ)، انظر: اللسان (صكك) ١٠/ ٤٥٧، و(ضبب) ١/ ٥٤٠.

(٦) جُمِع على (أَفْنانٍ) فقط، انظر: اللسان (فنن) ١٣/ ٤٢٧، قال سيبويه ٣/ ٥٧٢ (هارون): «و(فَنَنٌ) و(فَنَنٌ وأَفْنانٌ)، ولم يُجاوِزُوا (الأَفْعال)».

قال سيبويه: «فلمّا جازَ لهم أنْ يَثْبُتُوا في الأَكْثَرِ على (أَفْعَالٍ) كانُوا له في الأَقَلِّ أَلْزَمَ»(١).

(فا)(٢): الأَكْثَرُ هو (فَعَلٌ)، أيْ: لَمَّا جازَ لهم أَلَّا يُجازِوُا بِناءَ أَدْنى العَدَدِ في الأَكْثَرِ، وهو (فَعَلٌ)، نحوُ قَوْلِهِم (أَرْسانٌ)، كانَ أنْ لا يُجاوِزُوهُ في الأَقَلِّ أَوْلى. [٣/ ١٥٩ب]

قال سيبويه: «وما كانَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ وكانَ (فُعَلًا) فإنَّ العَرَبَ تُكَسِّرُهُ على (فِعْلانٍ)»(٣).

قال أبو العَبَّاسِ: كَأَنَّ هذا المفردَ محذوفٌ مِن (فُعَالٍ)(٤).

قال سيبويه: «وقد جاءَ مِنَ الأَسْماءِ اسْمٌ واحِدٌ على (فِعِلٍ) لم نَجِدْ مِثْلَهُ، وَهْوَ (إِبِلٌ)»(٥).

(س)(٦): مِثْـلُ (إِبِـلٍ) (إِطِـلٌ)(٧)، (لَـهُ أَيْطَـلٌ وإِطِـلٌ) في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٨، (هارون) ٣/ ٥٧٣.

(٢) التعليقة ٤/ ٧٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٩، (هارون) ٣/ ٥٧٤.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي٣١٦ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٩، (هارون) ٣/ ٥٧٤.

(٦) انظر: أبنية الزبيدي ٨٩- وشرح عيون سيبويه ٢٧٧.

(٧) انظر: المقتضب ٢/ ٢٠٣، وذكر الكلمتين: الأصول ٣/ ٣٠٩، وذكر في (ليس في كلام العرب) ص٩٦ ثمانية أسماء وصفتين على (فِعِلٍ)، وهي: إِبِلٌ، وإِطِلٌ، وحِبِرٌ، جِلِعٌ، خِلِبٌ، وِتِدٌ، =

معنًى[١]، ويُنْشَدُ:

لَهُ إِطِلا ظَبْيٍ . . . .[٢]

(فا): أخبرنا ابنُ دُرَيْدٍ أنه يُقال: (أَتَانٌ إِبِدٌ)، في كُلِّ عامٍ تَلِدُ[٣].

ﷺ وحكى أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ: «يُقال: (امْرَأَةٌ بِلِزٌ)، بمعنى الضَّخْمة»، وهذا وَصْفٌ.

وقال أبو العَبَّاسِ: «مِثْلُ (إِبِلٍ) (إِطِلٌ)».

قال أبو عليٍّ: أخبرنا أبو بكرٍ الدُرَيْدِيُّ: «يُقالُ (أَتَانٌ إِبِدٌ)، أيْ: تَلِدُ في كُلِّ عامٍ»، وهذا وَصْفٌ[٤].

أَد الإِبِدِ، بِلِصٌ، بِلِزٌ، خِطِبٌ، ثم قال: «لم يحك سيبويه إلا حرفًا واحدًا (إِبِلٌ) وحده، لأنه بلا خلاف، والباقية مختلف فيهن»، وفي الهمع (هنداوي) ٣/ ٢٩٦: «و(إِبِلٌ) قال سيبويه: ولم يجيء غيره، واستُدْرِكَ عليه (إِطِلٌ) ... و(بِلِصٌ) ... و(لا أَفْعَلُهُ أَبَدَ الإِبِدِ)، و(وِتِدٌ) و(مِشِطٌ) و(إِشِرٌ) لغاتٌ»، وانظر: أدب الكاتب ٥٨٦- والمنتخب ٢/ ٥٦٤، وستأتي حاشية للأخفش في هذا الموضوع في ص١٦٤٢.

(١) الأَيْطَل والإِطْل والإِطِل: الخاصرة، انظر (أطل) في: اللسان ١١/ ١٨- والقاموس ١٢٤٢.

(٢) البيت من الطويل، وكماله:

لَهُ إِطِلا ظَبْيٍ وساقا نَعَامةٍ وإِرْخاءُ سِرْحانٍ وتَقْرِيبُ تَتْفُلِ

وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه ٢١- وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٣، والرواية المشهورة (له أَيْطلا ظبي).

(٣) جاء في جمهرة اللغة ٣/ ١٢٢٩: «(بَاب فِعِل) .... وَقَالُوا فِي سَجْعٍ من سجعهم: (أَتَانٌ إِبِد، فِي كلِّ عَامٍ تَلِد)، وَقَالَ أَبُو بكر: وَلَا يُقَال هَذَا إِلَّا للأتان خاصّة». وانظر: اللسان (أبد) ٣/ ٦٩.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي٣١٦ب.

قال سيبويه: «وقالَ الرَّاجِزُ:

فِيهـــا عَيَايِيـــلُ أُسُـــودٌ ونُمُـــرْ»[1].

قال (س): هذا البيتُ على ما تَقَدَّمَ مِن الكلامِ، وإنما يَقْصِدُ: لأنَّهم[2] جَمَعُوا (رُبَعًا) على (أَرْبَاعٍ) فأَدْخَلُوهُ في بابِ (فَعَلٍ)، كـ(جَمَلٍ وأَجْمالٍ)، كَمَا جَمَعَ الرَّاجِزُ (نَمِرًا) على (نُمُرٍ) فأَدْخَلَهُ في بابِ (أُسُدٍ). [٣/ ١٦٠أ]

قال سيبويه: «كَمَا قالُوا (القُدُورُ) في (القِدْرِ) و(أَقْدُرٌ)»[3].

وقال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ: (أَقْدُرٌ) لا يُعْرَفُ، وسيبويه أَعْلَمُ بذلك[4].

قال سيبويه: «وقالُوا (صِرْمٌ وصُرْمَانٌ)»[5].

الصِّرْمُ: أَرْضٌ لا ماءَ فيها، عن الأَصْمعي، وقال أبو سعيدٍ: الصِّرْمُ: القليلُ مِنَ الإِبِلِ[6]. [٣/ ١٦٣أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧٩، (هارون) ٣/ ٥٧٤، والرجز لحكيم بن مُعَيَّةَ الرَّبَعيِّ، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩٧- والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٦.

(٢) في حواشي ابن دادي٣١٦ب: «إلى أنَّهم»، وفيها: «كما جمع الراجز (نَمِرًا) على (فُعُلٍ)».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٠، (هارون) ٣/ ٥٧٦.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي٣١٧أ. وجاءت في طرة نسخة العبدري ٣/ ٩أ بلفظ: «لا نَعْرِفُه».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٠، (هارون) ٣/ ٥٧٦.

(٦) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي٣١٧أ، والذي وجدته في معجمات اللغة: (الصِّرْمُ): =

قال سيبويه: «وَقَالُوا: (جُرْحٌ وَجُرُوحٌ)، وَلَمْ يَقُولُوا: (أَجْرَاحٌ)»[١].

(ع): قد يُقالُ (أَجْرَاحٌ)[٢].

قاله أبو مروان[٣].

(ع): قال عَبْدَةُ بنُ الطَّبِيبِ:

وَلَّى وَصُرِّعْنَ في حَيْثُ اَلْتَبَسْنَ به مُضَرَّجَاتٌ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولُ[٤]

وقال عَمْرُو بنُ قَمِيئَةَ:

الأبيات المجتمعة المنقطعة عن الناس، والجماعة من ذلك، والفِرقة من الناس ليسوا بالكثير، والخُفُّ المُنْعَل، و(الصِّرْمةُ): القِطْعة من السحاب، والقطعة من الإبل، و(الصَّرْماء): المفازة لا ماءَ فيها. انظر (صرم) في: اللسان ٣٣٦- والقاموس ١٤٥٨، ولم أجد كلام أبي سعيد السيرافي في شرحه لهذا الباب ٤/ ٣٠٨.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٠، (هارون) ٣/ ٥٧٦.

(٢) نفى سيبويه ٣/ ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٩٩ سماع جمع (جُرْحٍ) على (أَجْرَاحٍ). وقد جاء سماعًا في البيتين المذكورين في الحاشية القادمة، فجعله بعضهم ضرورة وبعضهم قليلًا وبعضهم جائزًا. انظر: الصحاح (جرح) ١/ ٣٥٨- والمحكم لابن سيده (العلمية) ٣/ ٧٤- والمخصص ١/ ٤٨٥- والبديع لابن الأثير ٢/ ١٢٢- وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٧٥- واللسان (جرح) ٢/ ٤٢٢- والتاج (جرح) ٦/ ٢٣٦.

(٣) هذه الحاشية والتي بعدها نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٩أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني، وأبو مروان هو عبدالملك بن سراج شيخ الغساني.

(٤) البيت من البسيط، وهو لعَبْدة بن الطبيب، كما في: ديوانه ٧٥- والنوادر ١٥٦- والمفضليات ١٤٠.

فَأُبْنَا وَآبُوا كُلُّنَا بِمَضِيضَةٍ مُهَمَّلَةٌ أَجْرَاحُنَا وَجُرُوحُهَا[(١)]

قال سيبويه: «قالوا (مُدْيٌ وأَمْدَاءٌ)»[(٢)].

(فا): (مُدْيٌ): مِكْيَالٌ بالشَّامِ يُكالُ بهِ[(٣)].

قال سيبويه: «وأمَّا ما كانَ على (فَعْلَةٍ) فإنَّكَ إذا أَرَدْتَ أَدْنى العَدَدِ جَمَعْتَها بالتَّاءِ وفتَحْتَ العَيْنَ»[(٤)].

عند (ب): قال أبو العَبَّاسِ[(٥)]: «هو غالِطٌ في هذا» -يعني أنَّ التاءَ للقَلِيلِ- «التاءُ للقَلِيلِ والكَثيرِ؛ لأنَّها مِثْلُ الواوِ والنُّونِ».

عند (ب): إذا كانَ نَعْتًا أَسْكَنْتَهُ، وإذا كانَ اسْمًا حَرَّكْتَهُ، فالنَّعْتُ مِثْلُ (ضَخْمَةٍ وضَخْماتٍ).

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن قميئة، كما في: ديوانه ٣٦- والشعر والشعراء ١/ ٣٦٥- والاختيارين ٤٤٨. ومَضِيضَة أي: حُرْقَة تَمَضُّنا وتُمِضُّهم، ومُهَمَّلة أي: أُهْمِلن.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٠، (هارون) ٣/ ٥٧٧.

(٣) مكيال لأهل الشام ومصر، وهو غير (المُدِّ)، انظر: القاموس (مدي) ١٧١٩، وهو يسع خمسة عشر مَكُّوكًا، انظر: النهاية لابن الأثير ٤/ ٣١٠، ومقدراه (٤٥.٩) كيلو جرام، انظر: المكاييل والموازين الشرعية د. علي جمعة ص٣٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨١، (هارون) ٣/ ٥٧٨.

(٥) انظر خلاف المبرد لسيبويه هنا في: تنقيح الألباب ١٨٨أ، وقد وافق المبرد سيبويه في المقتضب ٢/ ١٥٦.

قال سيبويه: «و(مَأْنَةٌ ومُؤُونٌ)»(١).

(س): المَأْنَةُ: أَسْفَلُ البَطْنِ(٢). [٣/ ١٦٤أ]

قال سيبويه: «وهذا في (فُعْلَةٍ) كبِنَاءِ الأَكْثَرِ في (فَعْلَةٍ)، إِلَّا أَنَّ التاءَ في (فَعْلَةٍ) أَشَدُّ تمَكُّنًا»(٣).

قَوْلُهُ: «وهذا في (فُعْلَةٍ) كبِناءِ الأَكْثَرِ في (فَعْلَةٍ)»، أيْ: يَضَعُ ما هو لأَكْثَرِ العَدَدِ مَوْضِعَ الأَقَلِّ.

(نسخةٍ): «وهذا في (فُعْلَةٍ) ليسَ كبِناءِ الأَكْثَرِ في (فَعْلَةٍ)»، يقولُ: إنَّ (فَعْلَةً) قد يُقْتَصَرُ بالأَكْثَرِ عن الأَقَلِّ(٤)، وليس بكثيرٍ في (فُعْلَةٍ)؛ لأنَّ التاءَ أَشَدُّ تمَكُّنًا.

عند (ب): قَوْلُهُ: «وهذا في (فُعْلَةٍ)» يعني بـ(هذا) (فُعَل) نَظِيرَ (فِعَالٍ) في جَمْعِ (فَعْلةٍ). [٣/ ١٦٤ب]

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك (قِدَّةٌ وقِدَّاتٌ)»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨١، (هارون) ٣/ ٥٧٨.

(٢) المَأْنَةُ: السُّرَّةُ وما حولها، انظر (مأن) في: اللسان ١٣/ ٣٩٥- والقاموس ١٥٩٠، وانظر نص العبارة في الأصول ٢/ ٤٣٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٢، (هارون) ٣/ ٥٨٠.

(٤) كذا في النسخ بضم الياء، والمراد: قد يُقْتَصر في جمعها بجمع الكثرة عن جمع القلة.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٢، (هارون) ٣/ ٥٨١.

قال (س): (القِدَّةُ): القِطْعَةُ مِنَ النَّاسِ وغَيْرِهم[١].

قال سيبويه: «قالوا: (نِعْمَةٌ وأَنْعُمٌ) و(شِدَّةٌ وأَشُدٌّ)»[٢].

قال (س)[٣]: (أَنْعُمٌ) عندنا جَمْعُ المصدرِ، وهو (نَعْمٌ) على القِياسِ، وكذلك قالَ في (أَشُدٍّ) جَمْعُ (شَدٍّ)[٤]. [٣/ ١٦٥أ]

هذا بابُ ما كانَ واحِدًا يَقَعُ للجَميعِ ويكونُ واحِدُه على بِنائِه (مِنْ لَفْظِه)[٥]، إلّا أنَّه مُؤَنَّثٌ تَلْحَقُه هاءُ التَّأْنِيثِ لِتُبَيِّنَ الواحِدَ مِنَ الجَميعِ

قال (س)[٦]: كُلُّ ما كانَ مِن أسماءِ هذهِ الأجناسِ المخلوقاتِ يَقَعُ على جِنْسِهِ اسْمٌ مُذَكَّرٌ ويُفْصَلُ واحِدُهُ منه بالهاءِ، وذلك نحوُ (تَمْرَةٍ وتَمْرٍ) و(بُسْرَةٍ وبُسْرٍ)، وما كانَ حَيَوانًا فكذلك، نحو (نَمْلَةٍ ونَمْلٍ).

فما كانَ مِن هذا يَتَعَهَّدُهُ الناسُ -نحو (بَقَرٍ وبَقَرَةٍ) و(دَجاجٍ

---

(١) (القِدَّةُ): الفِرْقةُ من الناس هَوَى كُلِّ واحدٍ على حِدَةٍ، انظر (قدد) في: اللسان ٣/ ٣٤٤- والقاموس ٣٩٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٣، (هارون) ٣/ ٥٨٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٣١١- وتنقيح الألباب ١٨٩أ.

(٤) يقال: نَعِمَ الرَّجُلُ، كسمع ونصر وضرب، فالمصدر (نَعْمٌ)، والاسم (النَّعْمة)، انظر: القاموس (نعم) ١٥٠٠.

(٥) ليس في الشرقية.

(٦) انظر بعض ما هنا في: المقتضب ٢/ ٢٠٧- والكامل للمبرد ١/ ١٣٨، ٣/ ١٤٧٦.

ودَجَاجةٍ)- فلك أنْ تقولَ فيه (هذا دَجَاجةٌ) و(هذا بَقَرةٌ) على الأَصْلِ.

ومِن ذلك (هذا بَطَّةٌ وهذهِ بَطَّةٌ)، لا يَقَعُ الفَصْلُ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ إِلَّا بقَوْلِك (هذا) وما أَشْبَهَهُ، ورُبَّما وَقَعَ الفَصْلُ في هذا بينَ التذكيرِ والتأنيثِ بلَفْظٍ يَقَعُ للمُذَكَّرِ ليس مِن لَفْظِ المُؤَنَّثِ، وذلك نحو (دِيكٍ) للذَّكَرِ مِن الدَّجَاجِ، و(ثَوْرٍ) للذَّكَرِ مِن البَقَرِ، فهذا إنَّما وَقَعَ لكَثْرةِ حاجةِ الناسِ إلى هذه؛ لأنَّ استعمالَهم له أَكْثَرُ مِن استعمالِ (النَّمْلِ) وما أَشْبَهَهُ، وهم يحتاجون أنْ يُخْبِرُوا عن مُؤَنَّثِهِ ومُذَكَّرِهِ، وليس يَقَعُ هذا في النَّمْلِ.

فإنْ قُلْتَ: فالبَطُّ أيضًا؟

فإنَّهُ مِمَّا يَقِلُّ استعمالُهم له؛ فلذلك لم يَقَعْ فيه ما وقع في (دِيكٍ) و(ثَوْرٍ).

واعلمْ[1] أنَّهُ لم يَقَعْ في لَفْظِ هذا البابِ فَصْلٌ لأنَّ الواحِدَ قدِ ابْتَزَّ الواحِدَ والجميعَ بغيرِ هاءٍ، فلم يَبْقَ للمُؤَنَّثِ علامةٌ في لَفْظِهِ، كالهاءِ وما أَشْبَهَها.

[٣/ ١٦٥ب] قال سيبويه: «شَبَّهُوها بـ(الرِّحَابِ) ونَحْوِها»[2].

(س): إنما قالَ (الرِّحَاب) لأنَّها مِن المَصْنوعاتِ، وليسَ بجِنْسٍ.

قال سيبويه: «وزَعَمَ يُونُسُ عَنْ أبي عَمْرٍو أنهم يقولُونَ (حَلَقَةٌ)»[1].

---

(١) في ابن دادي٣١٩أ: «واعلم أنه لم يقع في لفظ هذا الباب فَرْقٌ بين التأنيث والتذكير لأن الواحد اختص بالهاء، والجمع بغيرها، فلم يَجُزْ للمؤنث علامة في لفظه بالهاء ونحوها، ولو كانت التاء للفرق بين المذكر والمؤنث لالتبس الواحد الذكر بالجمع».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٣، (هارون) ٤/ ٥٨٣.

عند (ب) و(أُخرى)[٢]: «مِن العَرَبِ[٣] مَنْ يقولُ: (حَلَقَةٌ وحَلَقٌ) و(فَلَكَةٌ وفَلَكٌ)».

قال سيبويه: «وذلك (نَبِقَةٌ ونَبِقَاتٌ ونَبِقٌ)»[٤].

قال أبو عُثمانَ[٥]: (نِبْقَةٌ ونَبِقَةٌ ونَبْقَةٌ ونَبَقَةٌ)، أربعُ لُغاتٍ[٦]. (فَعِلَةٌ) ثمَّ تُسَكَّنُ، فأمَّا الفَتْحُ فأَنْكَرَهُ (فا)[٧]. [٣/ ١٦٥أ مكرر]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٣، (هارون) ٤/ ٥٨٤، وفي نسخ الشرقية كلمة (حَلَقة) في المتن والحاشية بسكون اللام، وكلمة (فَلَكة) بسكون اللام في الحاشية، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، انظر: (ش)١٦٥ب- و(ش١)٣١٢ب- و(ش٢)٣٩٧أ- و(ش٤)٢٥٤ب، وانظر: الأصول ٢/ ٤٤٣- وشرح السيرافي ٤/ ٣١٤- واللسان (حلق) ١٠/ ٦١-٦٢، وفيها الحكاية عن يونس عن أبي عمرو بفتح اللام.

(٢) في شرح السيرافي ٤/ ٣١٤: «وكان في حاشية كتاب أبي بكر بن السراج وفي نسخة أخرى: ومن العرب من يقول ....».

(٣) انظر: اللسان (حلق) ١٠/ ٦٠، وفيه: «وقد حكى سيبويه في (الحَلْقة) فتح اللام، وأنكرها ابن السكيت وغيره».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٣، (هارون) ٤/ ٥٨٤.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٣١٤.

(٦) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية، وفي متن الرباحية [انظر: (ح١)١٢١أ]، وفي أولها: «يقال».

(٧) يعني أن الفارسي أنكر (نَبَقَةً) بالتحريك، أمَّا (نَبْقَة) بالسكون فهي (نَبِقَة) بعد تسكين عينها. وقد اكتفى الجوهري في الصحاح (نبق) ٤/ ١٥٥٧ بذكر (النَّبِق) و(النَّبْق)، وذكر اللغات الأربع اللسان (نبق) ١٠/ ٣٥٠.

قال سيبويه: «وَهْوَ (سَمُرَةٌ وسَمُرٌ) و(ثَمُرَةٌ وثَمُرٌ) و(سَمُرَاتٌ وثَمُرَاتٌ)»[١].

(ط): (تَـمُرَةٌ وتَـمُرٌ) -بالتاءِ بنُقْطَتينِ- هو الصحيحُ الذي في الكِتابِ، وهو طائِرٌ، و(ثَمُرَةٌ وثَمُرٌ) -بالثاءِ المُثَلَّثةِ- تَصْحِيفٌ مِمَّنْ نَقَلَهُ[٢].

قال سيبويه: «وزَعَمَ أبو الخَطَّابِ أنَّ واحِدَ (الطُّلَى) (طُلَاةٌ)»[٣].

(س): ويُقالُ في واحِدِ (الطُّلَى) (طُلْيَةٌ)، ويُقالُ (طُلَاةٌ)[٤] كما قالَ الأَعْشَى:

. . . . . . حِينَ مالَتْ طُلَاتُها[٥]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٤، (هارون) ٤/ ٥٨٤.

(٢) جاءت الكلمات الثلاث (ثمرة) و(ثمر) و(ثمرات) بالثاء التي بثلاث نقط في جميع النسخ التي عندي، وادعاء التصحيف مجازفة؛ فـ(الثَّمُرة) لغة في (الثَّمَرة)، وهي حمل الشجر، أما (التَّمُرة) فلم أجدها في المعاجم، ولكن فيها (التُمَّرَة) -مثال (قُبَّرَة)- وهي طائر أصغر من العصفور. انظر: اللسان (تمر) ٤/ ٩٤، (ثمرة) ٤/ ١٠٦، وفيه: «وحكى سيبويه في الثَّمَرِ ثَمُرة»- والقاموس (تمر) ٤٥٥، و(ثمر) ٤٥٨، وقال السيرافي في شرحه ٤/ ٣١٥: «ولا أعلم أحدًا جاء بـ(ثَمُرة) إلا سيبويه».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٤، (هارون) ٤/ ٥٨٥.

(٤) (الطُّلَى): الأعناق أو أصولها، وواحدها (طُلْيَةٌ) و(طُلَاةٌ)، انظر (طلي) في: اللسان ١٥/ ١٣- والقاموس ١٦٨٦.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى، وكماله:

متى تُسْقَ مِنْ أَنيابِها بَعْدَ هَجْعَةٍ   مِنَ اللَّيْلِ شَرْبًا ....

كما في: ديوانه ١٣٣- واللسان (طلي) ١٥/ ١٣.

قال سيبويه: «وقالوا (الحُكَأُ) والواحِدةُ (حُكَأَةٌ)، و(المُرَعُ) والواحِدةُ (مُرَعَةٌ)»[١].

قال أبو العباس: (الحُكَأُ): العَظِيمُ مِن العَظاءِ، و(المُرَعُ): طائِرٌ[٢]. [٣/ ١٦٥ب مكرر]

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (حِقَّةٌ وحِقَاقٌ)، وقد قالُوا (حِقَقٌ)، قالَ الشَّاعِرُ ....»[٣].

في متن (رق): (حِقَقٌ) بكَسْرِ الحاءِ، وكذلك في البَيْتِ، فقَيَّدَ أبو عليٍّ الكَسْرةَ، وجَعَلَها ضَمَّةً على ما في نُسخةِ (ب)[٤].

عاوَدْتُهُ[٥] فيهِ فقالَ (حِقَقٌ) بالكَسْرِ، فأمَّا (كِسْوَةٌ وكُسًى) فهو شيءٌ يُختَصُّ بهِ المُعْتَلُّ، ولَعَلَّ الذي قالَ (حُقَقٌ) حَمَلَهُ على المُعْتَلِّ، وكانَ في أَكْثَرِ النُّسَخِ بالكَسْرِ[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٤، (هارون) ٤/ ٥٨٥.

(٢) هذا لفظ الحاشية في ابن دادي٣١٩ب، ولفظ الحاشية في حواشي الشرقية: «و(المرع) طائر، و(الحكأ) العظيم من العظاء»، دون نسبة للقول، وانظر: القاموس (حكأ) ٤٦، (مرع) ٩٨٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٤، (هارون) ٤/ ٥٨٥.

(٤) في شرح السيرافي ٤/ ٣١٦: «في كتاب ابن السراج (حُقَق) بالضم، والصواب (حِقَق)».

(٥) لعل القائل هو تلميذ الفارسي القصري.

(٦) ظاهر الفقرة الأولى وصريح الفقرة الثانية أن كلمة (حُقَق) بضم الأول وفتح الثاني، والذي في المعجمات (حُقُق)، بضمتين، وأن (حِقَّة) جمعها (حِقَاق وحِقَق)، وأن (حُقُقًا) جمع الجمع =

(فا): وقد قِيلَ في جَمْعِهِ أيضا (حَقَائِقُ)[١]، فهذا نحوُ (كِنَّةٍ وكَنائِنَ).

[٣/ ١٦٦أ]

هذا بابُ نَظِيرُ ما ذَكَرْنا مِنْ بَنات الياءِ والواوِ التي الياءاتُ والواواتُ فِيهِنَّ عَيْناتٌ

قال سيبويه: «تَرَكُوا (فُعُولًا) كَراهِيَةَ الضَّمَّةِ في الواوِ والضَّمَّةِ التي قَبْلَ الواوِ، فحَمَلُوها على (فِعَالٍ)»[٢].

كَرِهُوا فيه الجَمْعَ الكثيرَ على (فُعُولٍ)؛ للضَّمَّةِ والواوَينِ، كما كَرِهُوا في قَلِيلِهِ (أَفْعُل) للضَّمَّةِ والواوِ.

قال سيبويه: «وذلك نحوُ (ثَوْرٍ وثِيرَانٍ)، و(قَوْزٍ وقِيزَانٍ)»[٣].

(القَوْزُ): رِمْلٌ يَسْتَدِيرُ مِثْلَ الهلالِ[٤].

قال سيبويه: «نحوُ (لَوْحٍ وأَلْوَاحٍ)، و(جَوْزٍ وأَجْوَازٍ)»[٥].

(حِقَاق) كـ(كِتَابٍ وكُتُبٍ)، انظر (حقق) في: الصحاح ٤/ ١٤٦٠- واللسان ١٠/ ٥٤- والتاج ٢٥/ ١٨٣.

(١) انظر: الهامش السابق.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٥، (هارون) ٤/ ٥٨٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٥، (هارون) ٤/ ٥٨٧، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٢١أ]: «وذلك: (قَوْزٌ وقِيزَانٌ)، و(ثَوْرٌ وثِيرَانٌ)».

(٤) انظر: القاموس (قوز) ٦٧١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٥، (هارون) ٤/ ٥٨٧.

عند (ب)[١]: (الجَوْزُ) يُرِيدُ (الوَسَطَ)، والعَرَبُ لا تَعْرِفُ الجَوْزَ الذي يُؤْكَلُ[٢].

(فا): الجَوْزُ الذي يُؤْكَلُ مُعْرَبٌ[٣]، أَصْلُهُ (جُوز)[٤]، فأُعْرِبَ بإِخْلاصِ الجِيمِ وفَتْحِها، فقالوا (جَوْزَةٌ وجَوْزٌ وجَوْزَاتٌ)، ولا يجوزُ فيه (أَجْوَازٌ)، ليس لأَنَّهُ مُعْرَبٌ، وأبو بَكْرٍ لم يَمْنَعْ أنْ يكونَ (أَجْوازٌ) جَمْعَ (الجَوْزِ) الذي يُؤْكَلُ لأَنَّهُ مُعْرَبٌ، ولكنَّهُ أَعْلَمَ أنَّ (أَجْواز) جَمْعُ (الوَسَطِ)، وأنَّ (الجَوْزَ) الذي يُؤْكَلُ مُعْرَبٌ[٥]. [٣/ ١٦٦ب]

قال سيبويه: «وبَعْضُهم يَقُولُ (ثِيَرَةٌ)، وجاؤُوا بِهِ على (فُعُولٍ) كما جاؤُوا بالمَصْدَرِ»[٦].

(ب): لأنَّ المصادِرَ تَجْرِي على أَفْعَالِها، كقَوْلِك (غارَ الماءُ غُؤُورًا).

---

(١) في ابن دادي ٣٢٠ب التصريح بأن ما في (ب) من قول أبي العباس المبرد.

(٢) انظر: اللسان (جوز) ٥/ ٣٢٩-٣٣٠.

(٣) أي: مُعَرَّب. ولكن الفارسي يستعمل (أَعْرَبَهُ فهو مُعْرَب) للمُعَرَّب؛ ولذا قال: «فأُعْرِبَ بإخلاص»، ولم يقل: (فعُرِّبَ بإخلاص). وهو في ذلك مقتدٍ بسيبويه ومتقدمي البصريين، قال سيبويه ٤/ ٣٠٣: «هذا بابُ ما أُعْرِبَ من الأعجمية»، وقال ٣/ ٢٢٩: «وأما (سَراويلُ) فشيءٌ واحد، وهو أعجمي أُعْرِبَ كما أُعْرِبَ (الآجُرُّ)»، راجع تحقيق (المعرب) للجواليقي ص١٣.

(٤) رُسِمت في النسخ بجيم فوقها كاف، وهو رمز للجيم الفارسية، وانظر: المُعَرَّب للجواليقي ٢٣٨.

(٥) كل الحاشية في تنقيح الألباب ١٩٠أ.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٥، (هارون) ٤/ ٥٨٨.

[٣/ ١٨٣أ] قال سيبويه: «فكأَنَّهُم عَوَّضُوها هذا»[١].

(فا): أيْ: كما عُوِّضَ (الفُعُولُ) الثَّبَاتَ في بَناتِ الياءِ. [٣/ ١٨٤أ]

قال سيبويه: «وبَنَوْهُما على (فُعْلٍ) فِرارًا مِنْ (فُعُولٍ)»[٢].

اسْتِثْقالًا للواوَينِ والضَّمَّتَينِ، فبَنَوْهُ على (فُعْلٍ)، وقد قالوا (فُعُولٌ)، نحوُ (سُؤُوقٍ).

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك (فُيُولٌ) و(دُيُوكٌ)»[٣].

(ح): «ومُيُولٌ»[٤].

(فا): (دُيُوكٌ) يَنْبَغِي بَدَلَ (مُيُولٌ)، وكان عند (ب) (ذُيُولٌ)، والصوابُ (دُيُوكٌ)؛ لأنَّ (ذَيل) ليس مِن هذا البابِ، و(مُيُولٌ) لا يجوزُ؛ لأنَّهُ قد قالَ بَعْدُ[٥]: إنَّهُ يُقْتَصَرُ بهِ على (أَفْعَالٍ).

قال سيبويه: «وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ وَكَانَ (فِعْلًا) فَإِنَّكَ تُكَسِّرُهُ عَلَى

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٦، (هارون) ٤/ ٥٨٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٧، (هارون) ٤/ ٥٩١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٧، (هارون) ٤/ ٥٩٢.

(٤) أي: أن الكلمة في نسخة الزجاج الثانية (ومُيُولٌ) جمع (مِيل). و(ودُيُوكٌ) رواية الشرقية والرباحية، انظر: (ح١)١٢٢أ.

(٥) في الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٧، (هارون) ٤/ ٥٩٢، قال: «وإنما اقتصارُهم على (أَفْعَالٍ) في هذا الباب الذي هو من بنات الياءِ فهو قولهم (أَمْيَالٌ)».

(أَفْعَالٍ) مِنْ أَبْنِيَةِ أَدْنى الْعَدَدِ، وَهْوَ قِيَاسٌ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهْوَ فِي هَذَا أَجْدَرُ أَنْ يَكُونَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (فِيلٌ وَأَفْيَالٌ)، وَ(جِيدٌ وَأَجْيَادٌ)، وَ(مِيلٌ وَأَمْيَالٌ). فَإِذَا كَسَّرْتَهُ عَلَى بِنَاءِ أَكْثَرِ الْعَدَدِ قُلْتَ (فُعُولٌ)، كَمَا قُلْتَ: (عُذُوقٌ) وَ(جُذُوعٌ)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (فُيُولٌ) وَ(دُيُوكٌ)، وَ(جُيُودٌ). وَقَدْ قَالُوا: (دِيَكَةٌ) وَ(كِيَسَةٌ). وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْنَا (فُعْلًا)»[1].

يعني: أنَّ (الفِيلَ) يجوزُ أنْ يكونَ أَصْلُهُ (فُعْلًا)، كُسِرَ مِنْ أَجْلِ الياءِ، كما قالوا (أَبْيَضُ وبِيضٌ).

قال أبو الحسن[2]: هذا لا يكونُ في الواحِدِ، إنما يكونُ في الجَمْعِ[3].[٣/ ١٨٤ب]

قال أبو الحسن: هذا لا يكونُ في الواحِدِ، إنما يكونُ في الجَمْعِ، فتكون (الأَفْيَالُ والأَجْيَادُ) بمنزلة (الأَجْنَادِ والأَحْجَارِ)، ويكون (دُيُوكٌ وفُيُولٌ) بمنزلة (بُرُوجٍ وجُرُوحٍ)، ويكون (فِيَلَةٌ) بمنزلة (حِرَجَةٍ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٧، (هارون) ٤/ ٥٩١-٥٩٢.

(٢) الأصول ٢/ ٤٣٨، وانظر: التعليقة ٤/ ٧٨، وانظر فيهما الخلاف بين سيبويه والأخفش في وزن نحو (فيل وديك)، وانظر: المقتضب ١/ ١٠١- وشرح السيرافي ٤/ ٣١٨- وسر الصناعة ٢/ ٧٩٨- وشرح المفصل ١٠/ ٧٨.

(٣) كل هذا جاء في متن الشرقية والرباحية [انظر: (ح١)١٢٢أ]، فأوله متصل بكلام سيبويه، وأبقاه ناسخ ابن دادي٣٢١ب في المتن، وجعل قبله (خ) وبعده (خ)، وبعد كلام أبي الحسن (رجع)، وجعله ناسخ (م١)٤٢أ كلَّه في الحاشية.

وجِحَرَةٍ)[١].

قال سيبويه: «فكذلك هذا لم يَجْعَلُوهُ بمنزلةِ ما هُوَ مِنَ الياءِ»[٢].

(فا): قَوْلُهُ: «فكذلك هذا لم يَجْعَلُوهُ بمنزلةِ ما هو مِنَ الياءِ»، أيْ: لم يَجْمَعُوهُ في الكَثيرِ على (فُعُولٍ) كما جَمَعُوا (عُيُون)؛ لأنَّ (رِيحًا) وما ذَكَرَ مِنَ الواوِ.

قال سيبويه: «هذا فَرَقُوا بَيْنَهُ وبَيْنَ (فُعْلٍ) مِنْ الياءِ»[٣].

عند (ب)[٤]: قال: فَرَقُوا بَيْنَهُ وبَيْنَ (فُعْلٍ) مِنَ الياءِ، و(فِعْلٌ) مِنَ الياءِ لم يَذْكُرْهُ، وإنَّما ذاكَ لأنَّ (فِيلًا) يَصْلُحُ عندَهُ أنْ يكونَ (فُعْلًا).

(فا): أيْ: فقالوا فيهِ (فِعْلانٌ)، ولم يقولوا (فُعُولٌ)، كما في (دِيكٍ) - الذي يجوزُ أنْ يكونَ (فُعْلًا)- (دُيُوكٌ).

قال سيبويه: «ووافَقَ (فَعَلًا) في الأَكْثَرِ كمُوافَقَتِهِ إِيَّاهُ في الأَقَلِّ»[٥].

(فا): لأنَّهُ جُمِعَ على (فِعْلانٍ) في الأَكْثَرِ، كـ(شَبَثٍ وشِبْثَانٍ)[١]، كما

---

(١) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة الميورقي ٩٧ب. وهي قول الأخفش السابق، ولكن بتمامه.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٧، (هارون) ٤/ ٥٩٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٨، (هارون) ٤/ ٥٩٣.

(٤) الحاشية كاملة في ابن دادي ٣٢٢أ، وفيها التصريح بنسبة ما في (ب) إلى أبي العباس، وما قاله (فا) إلى الفارسي، وكذا في التعليقة ٤/ ٧٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٨، (هارون) ٤/ ٥٩٣.

جُمِعَ (فَعَلٌ)[٢] على (أَفْعَالٍ). [٣/ ١٦٧أ]

قال سيبويه: «ومِثْلُها (قَرْيَةٌ وقُرًى)، و(نَزْوَةٌ ونُزًى)»[٣].

(ح): «و(بَرْوَةٌ وبُرًى)»[٤].

قال (س): (بُرَةٌ) و(بَرْوَةٌ) التي تُجْعَلُ في أَنْفِ البَعِيرِ[٥].

قال سيبويه: «وأمَّا ما كانَ (فِعْلَةً).... و(دِيمَةٌ ودِيِمَاتٌ ودِيَمٌ)»[٦].

(فا)[٧]: الدَّلِيلُ على أنَّها (فِعْلَةٌ) قولُهم (دِيَمٌ)، فجَمَعُوها على (فِعَلٍ)، ولو كانتْ (فُعْلَةً) -كَما أنَّ (دِيَمًا) يجوزُ أنْ يكونَ (فُعْلًا)- لقالُوا (دُوَمٌ)، كقولِهم (ظُلَمٌ). [٣/ ١٦٨أ]

هذا بابُ ما يكونُ واحِداً يَقَعُ للجَمِيعِ مِنْ بَنَاتِ الياءِ والواوِ، ويكونُ واحِدُهُ على بِنائِهِ ومِنْ لَفْظِهِ

قال سيبويه: «و(شَامٌ وشَامَةٌ وشَامَاتٌ)»[٨].

---

(١) (الشَّبَثُ): العنكبوت، ودويبة كثيرة الأرجل، انظر: القاموس (شبث) ٢١٨.

(٢) في (ش)١٨٤ب: (فَعْل)، وفي (ش٣)٤٠١ب: (فَعُل). وكلاهما خلاف المراد.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٨، (هارون) ٤/ ٥٩٣، وهذا لفظ الشرقية والرباحية، انظر: (ح١)١٢٢أ.

(٤) أي: أن العبارة بهذا اللفظ في نسخة الزجاج الثانية.

(٥) في اللسان (برا) ١٤/ ٧١: «قال ابن بري: لم يَحْكِ (بَرْوَة) في (بُرَةٍ) غيرُ سيبويه».

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٨، (هارون) ٤/ ٥٩٤.

(٧) التعليقة ٤/ ٨٠.

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٩، (هارون) ٤/ ٥٩٥.

(فا): كُنْتُ أَظُنُّ قديمًا أنَّها همزةٌ مُخَفَّفةٌ، حتى رَأَيْتُ أبا زَيْدٍ[١] يَحْكِي أنَّهم يقولون (رَجُلٌ أَشْيَمُ) إذا كانَتْ بهِ شَامَةٌ.

هذا بابُ ما هُوَ اسْمٌ واحِدٌ يَقَعُ على جَمِيعٍ وفيهِ عَلامةُ التَّأنيث وواحِدُهُ على بِنائه ولَفْظِه

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك للجَمِيعِ (حَلْفَاءُ) و(حَلْفَاءُ) واحِدَةٌ، و(طَرْفَاءُ) للجَمِيعِ و(طَرْفَاءُ) واحِدَةٌ»[٢].

قال أبو العباس[٣]: حَدَّثني أبو عُثمانَ، عن الأَصْمَعي، قال: واحِدُ الطَّرْفاءِ (طَرَفَةٌ)[٤]، وواحِدُ القَصْباءِ (قَصَبَةٌ)، وواحِدُ الحَلْفَاءِ (حَلِفَةٌ) بكَسْرِ اللامِ مُخالِفَةٌ لأُخْتَيْها. [٣/ ١٦٨ب]

قال سيبويه: «أَرادُوا أنْ يكونَ الواحِدُ مِنْ بِناءٍ فيهِ عَلامةُ التَّأْنِيثِ، كما كانَ ذلك في الأَكْثَرِ الذي ليسَ فيهِ عَلامةُ التَّأْنِيثِ»[٥].

(فا)[٦]: ليستِ العَلاماتُ التي في (بُهْمَى) و(طَرْفاءَ) وما ذَكَرَهُ

---

(١) انظر: النوادر لأبي زيد ٥٤٤، وانظر: القاموس (شيم) ١٤٥٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٩، (هارون) ٤/ ٥٩٦.

(٣) (أبو العباس) ليس في حواشي الشرقية، ولكنه في ابن دادي٣٢٣أ- ومسائل الغلط [انظر: الانتصار ٢٤١]- والأصول لابن السراج ٢/ ٤٤٥.

(٤) انظر الخلاف بين سيبويه والأصمعي في مفرد (الطَّرفاء) في: اللسان (طرف) ٩/ ٢٢٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٨٩، (هارون) ٤/ ٥٩٦.

(٦) التعليقة ٤/ ٨٣.

للإِلْحاقِ، فتَلْحَقَ بواحِدِهِ عَلامةُ التأنيثِ ثم تُحْذَفَ مِن الجميعِ فتكونَ فَصْلًا بَينَ الواحِدِ والجَمِيعِ، كَما كانتِ الأَلِفُ في (أَرْطًى) للإِلْحاقِ، فجازَ أَنْ تَلْحَقَ واحِدَهُ عَلامةُ التأنيثِ؛ لِتَصِيرَ فَصْلًا بينَ الواحِدِ والجَمِيعِ.

قال سيبويه: «وبَيَّنُوا الواحِدَةَ بأَنْ وَصَفُوها بـ(واحِدةٍ)»[1].

(فا)[2]: أيْ: فقالُوا (بُهْمَى واحِدةٌ)، فبانَ الأَحادُ مِن الجميعِ، بأَنْ وُصِفَتْ بقَوْلِهِم (واحِدةٌ). [٣/ ١٦٩أ]

هذا بابُ ما كانَ على حَرْفَينِ وليستْ فيه عَلامةُ التأْنِيثِ

قال سيبويه: «وزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهم يقولُون (أَخٌ وآخاءٌ)»[3].

قالَ ابنُ أخي المُهَلَّبِ بنِ أبي صُفْرةَ:

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنا إِذْ نُسِبْتُمُ ... وأيُّ بَنِي الآخاءِ تَنْبُو مَناسِبُهْ[4]

و(تَنْأَىْ) أيضًا.

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُهم .... و(مِئُونَ)»[5].

عند (ب)[6]: الكَسْرةُ في (مِئُونَ) ليستِ الكَسْرةَ في (مِائَةٍ)، وإنَّما

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٠، (هارون) ٤/ ٥٩٧.

(٢) التعليقة ٤/ ٨٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٠، (هارون) ٤/ ٥٩٧.

(٤) سبق تخريج البيت في ص١٠٨٢ هـ٣، وقوله: «وتنأى أيضًا»، أي: أن (تنأى) رواية في (تنبو).

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٠، (هارون) ٤/ ٥٩٨.

هي للجَمْعِ، كَما أنَّ الألِفَ في (تَهامٍ) ليستِ الألِفَ التي في (تِهامِيٍّ)»[٢].
[٣/ ١٦٩ب]

قال سيبويه: «وقَدْ يَجْمَعُون الشَّيْءَ بالتاءِ ولا يُجاوِزُونَ بِهِ ذلك؛ استغناءً، وذلك (ظُبَةٌ وظُبَاتٌ)، و(شِيَةٌ وشِيَاتٌ)»[٣].

(فا): أيْ: قالوا (هَنُونَ) للمُذَكَّرِ فلو جُمِعَ (هَنَةٌ) (هَنُونَ) لالْتبَسَ المُؤَنَّثُ بالمُذَكَّرِ.

قال سيبويه: «واسْتَغْنَوا عَن التاءِ حَيْثُ عَنَوْا بِها أَدْنى العَدَدِ وإِنْ كانتْ مِنْ أَبْنِيةِ أَكْثَرِ العَدَدِ»[٤].

عند (ب): أي: اسْتَغْنَوا بـ(شِيَاهٍ) أَنِ اسْتُعْمِلَ لأَدْنى العَدَدِ؛ إذْ قالوا (ثَلاثُ شِيَاهٍ).

قال سيبويه: «كَما اسْتَغْنَوْا بـ(ثَلاثةِ جُرُوحٍ) عَنْ (أَجْرَاحٍ)»[٥].

---

(١) في ابن دادي التصريح بنسبة هذه الحاشية إلى أبي العباس٣٢٣ب.

(٢) من نسب إلى (تِهامةَ) على القياس قال (تِهاميٌّ) دون تغيير، ومن غَيَّر فتح التاء وقال (تَهامٍ)، كأنه نسب إلى (تَهَم)، فزاد الألف، كـ(يَمَنٍ ويمانٍ). انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٧- والمقتضب ٣/ ١٤٥- والأصول ٣/ ٨٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٠، (هارون) ٤/ ٥٩٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٠، (هارون) ٤/ ٥٩٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٠، (هارون) ٤/ ٥٩٩، وهذا لفظ الشرقية- والرباحية [انظر:
=

(فا): «حُرُوحٍ» عند (ب)، وفي (هـ) «جُرُوحٍ»، وفي (أُخرى) مِثْلُ ما في (هـ)، وهو الصوابُ؛ لأنَّهم قد قالوا (أَحْرَاحٌ)[١]، وقد أَنْشَدَ أبو زَيْدٍ[٢]:

وَلَّى وصُرِّعْنَ مِنْ حَيْثُ الْتَبَسْنَ بِهِ ... مُجَرَّحَاتٌ بأَجْرَاحٍ ومَقْتُولُ[٣]

قال سيبويه: «ولم يَقُولُوا (إِمُونَ) حَيْثُ كَسَّرُوهُ على بناءِ رَدَّ الأَصْلَ؛ اسْتِغْنَاءً عنهُ حَيْثُ رُدَّ إلى الأَصْلِ بـ(آمٍ)، وتَرَكُوا (أَمَاتٍ) استغناءً بـ(آمٍ)»[٤].

عند (ب)[٥]: أيْ: لم يقولوا (إِمُونَ) حَيْثُ قالوا (إِمَاءٌ) و(آمٍ)، فرَدُّوا ما حُذِفَ، وإنما يَجْمَعُون بالواوِ والنُّونِ ما لم يُرَدَّ إليهِ ما حُذِفَ منهُ في أَكْثرِ الأَمْرِ.

[٣/ ١٧٠أ] قال سيبويه: «فلِمَ جُمِعَتْ بالواوِ والنُّونِ؟ قالَ: شُبِّهَتْ

(ح١)١٢٢ب]- و(م١)٨٤ب- والسيرافي ٤/ ٣٢٨، وجاء في ابن دادي٣٢٣ب في الحاشية: «في العمود: (حروح وأحراح)»، وجاء في المتن «جروح عن أجراح».

(١) (الأَحْراح) جمع (حَرٍ)، وأصله (حَرْح)، وهو فرج المرأة، انظر: انظر (حرح) في اللسان ٢/ ٤٣٢، وفيه: «لا يُكَسَّرُ على غير ذلك»- والقاموس ٢٧٧.

(٢) في النوادر له ١٥٦، ومراد الفارسي: أن أبا زيد أنشد بيتًا نادرًا فيه جُمِعَ (جُرْحٌ) على (أَجْراحٍ).

(٣) البيت من البسيط، وهو لعَبْدَةَ بن الطبيب، كما في: ديوانه ٧٠- وشرح شواهد الإيضاح ٥١٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩١، (هارون) ٤/ ٥٩٩، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٢٣أ]: «كَسَّرُوهُ على ما رَدَّ الأصل»، والكلام هنا على جمع (أَمَةٍ).

(٥) في حواشي ابن دادي٢٣٢ب- والتعليقة ٤/ ٨٥ التصريح بنسبة هذا القول إلى أبي بكر.

بـ(السِّنِينَ) ونَحْوِها»[١].

إنما قالوا (أَرَضُونَ) لأنَّهم لم يَسْتَعْمِلُوا (أَرْضَةً) البَتَّةَ، فأَشْبَهَ المنقُوصَ مِن هذه الجِهةِ[٢].

قال سيبويه: «والجَمْعُ بالواوِ والنُّونِ أَعَمُّ»[٣].

يعني: أنَّهُ أَعَمُّ في المنقُوصاتِ.

قال سيبويه: «وزَعَمَ يُونُسُ أنَّهم يقولُون (حَرَّةٌ وحَرُّونَ)، شَبَّهُوها بقَوْلِهِم (أَرْضٌ وأَرَضُونَ)»[٤].

لأنَّ (حَرَّةً) بمنزلةِ حَرْفَينِ، جُعِلَ المُدَّغَمُ بمنزلةِ حَرْفٍ واحِدٍ، عند (ب).

قال سيبويه: «وزَعَمَ يُونُسُ أنهم يقولُون أيضًا (حَرَّةٌ وإِحَرُّونَ)»[٥].

عند (ب): في (هـ)[٦]: أنشد أبو عُبَيْدَةَ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩١، (هارون) ٤/ ٥٩٩، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٢٣أ]: «كَسَّرُوهُ على ما رَدَّ الأصل»، والكلام هنا على جمع (أَمَةٍ).

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٤٠٤ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩١، (هارون) ٤/ ٥٩٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩١، (هارون) ٤/ ٥٩٩، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٢٣أ: «يشبهونها».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩١، (هارون) ٤/ ٦٠٠.

(٦) في حواشي ابن دادي٣٢٤أ: «قال عبدُالله بن هانئ صاحبُ الأخفش: أنشدني أبو عبيدة ....».

لا خَمْـــسَ إلَّا جَنْـــدَلُ الإِحَـــرِّينْ
والخَمْـــسُ قَـــدْ يُجْشِـــمُكَ الأَمَـــرِّينْ[1]

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُهم (عُرُسَاتٌ)، و(أَرَضَاتٌ)، و(عِيرٌ وعِيَرَاتٌ) حَرَّكُوا الياءَ وأَجْمَعُوا فيها على لُغَةِ هُذَيْلٍ؛ لأنَّهم يقولُون (بَيَضَاتٌ) و(جَوَزَاتٌ)»[2].

(ط): «وعَيْرٌ» بالفتح.

الصَّوابُ (عِيرٌ) بالكَسْرِ[3]؛ لقَصْدِهِ ذِكْرَ المفتوحِ والمضمومِ والمكسورِ.

(فا): ليس هذا من كلامي.

عند (ب)[4]: و(عِيرٌ وعِيَرَاتٌ)، واضْطَرَبَ أبو العَبَّاسِ في

---

(١) من الرجز، وهو لزيد بن عتاهية التميمي، كما في: شرح شواهد الإيضاح ٥٤٠- واللسان (حرر) ٤/ ١٨٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩١، (هارون) ٤/ ٦٠٠، و(عير) مكسورة العين ساكنة الياء في الشرقية- وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ٨٦أ]- وابن دادي٣٢٤أ. وهي بفتح العين وسكون الياء في (م١)٨٥ب. وهي بفتح العين وكسرها في نسخة العبدري ٣/ ١٢أ، وفوقها (معا).

(٣) في شرح السيرافي ٤/ ٣٣٢: «رأيتُ النسخ والروايات في كتاب سيبويه (عَيْرٌ وعَيَرَاتٌ) بفتح العين، وهو عندي غلط في النقل؛ لأن سيبويه قال: "وقد يجمعون المؤنث"، و(عَيْر) ليس بمؤنث، وقد تكلف له بعض من احتج عنه بأنه (عَيْر) الكتف ....».

(٤) نقل الفارسي الفقرة الأولى من هذه الحاشية عن أبي بكر، والثانية من كلامه، وباقي الحاشية عن =

(عَيَراتٌ)، فقال: هو جَمْعُ (عَيْرٍ)، ثمَّ فَسَّرَهُ بالحِمارِ، وهذا لا يَصْلُحُ في هذا المَوْضِعِ؛ لأنَّ سيبويهِ إنَّما قال: «وقَدْ يَجْمَعُونَ المُؤَنَّثَ الذي ليسَ فيهِ هاءُ التَّأْنِيثِ»[١]، فإنَّما يَجِبُ أنْ يَذْكُرَ ههنا شيئًا مُؤَنَّثًا جُمِعَ بالألِفِ والتاءِ لا هاءَ فيهِ، وأبو العَبَّاسِ قد جَعَلَهُ مُذَكَّرًا.

وكانَ أَصْلُ نُسْخَتِي (عَيَرَاتٌ)، فأَقْرَأَنا (ب) (عِيَرَاتٌ)، فأَصْلَحْتُهُ عليهِ، فهذا مُؤَنَّثٌ يَسْتَقِيمُ على ما ذَكَرَهُ سيبويهِ أَوَّلًا، إلَّا أنَّ قَوْلَ سيبويهِ: «حَرَّكُوا الياءَ وأَجْمَعُوا فيهِ على لُغَةِ هُذَيْلٍ؛ لأنَّهم يقولُونَ (بَيَضَاتٌ) و(جَوَزَاتٌ)» يَدُلُّ على أنَّها ليستْ (عِيَرَاتٌ)؛ لأنَّ (عِيَرَاتٌ) لا يَمْتَنِعُ فيها التَّحْرِيكُ كما امْتَنَعَ في (بَيَضَات)؛ لأنَّ (بَيَضَات) يُكْرَهُ؛ لأنَّ الياءَ يَجِبُ أنْ تَنْقَلِبَ أَلِفًا، و(عِيَراتٌ) لا يُسْتَنْكَرُ فيها الحَرَكة؛ لأنَّ قَبْلَها كَسْرَةً،

عن الزجاج، وكذا نقلها كاملة تنقيح الألباب ١٩٤أ، ولكن في حواشي ابن دادي ٣٢٤أ نقل أول الحاشية وآخرها عن الزجاج، فقال: «قال أبو إسحاق: اضطرب أبو العباس .... وهذا لا يصلح هنا؛ لأن سيبويه شبه جمع المؤنث المعنوي باللفظي، فيجب أن يُذْكَرَ هنا شيءٌ مؤنث جُمِعَ بالألف والتاء لا هاءَ فيه. وكان في أصل نسختي (عَيَرات) بفتح العين، فأقرأنا (عِيَرات)، فأصلحته عليه، فهذا ....» والباقي باختلاف يسير، مع أنه نص على أن الزجاج يرى أنها (عَيَرات) بفتح العين.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩١، (هارون) ٤/ ٦٠٠.

فإذا تَحَرَّكَتْ لم تَنْقَلِبْ.

قال أبو إسحاقَ: إنَّما (عَيَراتٌ) جَمْعُ (عَيْرٍ) التي في الكَتِفِ أو في القَدَمِ[1]؛ لأنَّ (عَيْرَ) الكَتِفِ والقَدَمِ مُؤَنَّثانِ.

إنْ قُلْتَ: ما الدَّلِيلُ على أنَّ (عَيْرَ) الكَتِفِ مُؤَنَّثانِ؟

قال: قال يُونُسُ: كُلُّ شَيْئَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ في الإِنْسانِ مُؤَنَّثانِ، كالرِّجْلَيْنِ والعَضُدَيْنِ[2].

في (أُخرى): «(عِيرٌ) و(عِيَراتٌ)»، يعنى الإِبِلَ، وأبو سعيدٍ[3] يُرَجِّحُ هذا على (عَيْرٍ)، والزَّجَّاجُ قال: هو (عَيْرٌ) و(عَيَراتٌ) بالفَتْحِ فيهما جميعًا، فقال الزَّجَّاجُ: وهو عِرْقٌ في الرِّجْلِ مُؤَنَّثٌ[4]، حكاهُ عن أبي زَيْدٍ.

عند (ب): الذينَ يقولون في (تَمْرَةٍ تَـمَرَاتٌ) لا يقولون في (بَيْضَةٍ) (بَيَضاتٌ)؛ استثقالًا للحَرَكةِ في الياءِ، وأنَّهم يَلْزَمُهم قَلْبُها، إلَّا هُذَيْلًا فإنَّهم

---

(١) هي: العظم الناتئ في الكتف أو القدم. انظر (عير) في: اللسان ٤/ ٦٢١- والقاموس ٥٧٤.

(٢) قال صاحب العين ص ٧٠٥: «ومن أنث قال: هي مثل العينين واليدين وما كان أزواجًا، فأنثناه»، وقال صاحب الفصول الخمسون ٢٤٧: «وما كان في الحيوان مزدوجًا فالغالب عليه التأنيث، إلا الحاجبين والمنخرين»، وهي قاعدة أغلبية، انظر: التصريح ٢/ ٢٨٦، وحاشية يس عليه- وحاشية الصبان ٤/ ٦٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٣٣٢، قال: «والصواب عندي أن يقال (عِير وعِيَرات)، و(عِير) مؤنث»، وكذا ابن خروف في تنقيح الألباب ١٩٥أ.

(٤) لم أجد هذا المعنى في المعجمات. انظر (عير) في: اللسان ٤/ ٦٢١- والقاموس ٥٧٤.

يقولون (بَيَضَاتٌ). [٣/ ١٧١أ]

(ع): الصواب (عِيرٌ) بكسر العين.

وعند الرَّبَاحِيِّ (عَيْرٌ وعَيَرَاتٌ)(١).

هذا بابُ تَكْسِيرِ ما عِدَّةُ حُرُوفِهِ أَرْبَعَةُ أَحْرُف

قال سيبويه: «كَرَاهِيَةَ هذهِ الياءِ مَعَ الكَسْرةِ والضَّمَّةِ لو ثَقَّلُوا، والياءِ مَعَ الضَّمَّةِ لو خَفَّفُوا»(٢).

عند (ب): «الياءِ مَعَ الكَسْرةِ»، أيْ: كُنْتَ تقولُ في جَمْعِ (سِقَاءٍ): (سُقِيٌّ)، فتَجْمَعُ ياءً معَ كسرةٍ، ولو خَفَّفْتَ -أيْ: (فُعْل)- فأَسْكَنْتَ لقُلْتَ (سُقْيٌ)، فجَمَعْتَ معَ الضَّمَّةِ ياءً والسَّاكِنُ بَيْنَهما غيرُ حاجِزٍ.

قال سيبويه: «وبِوَانٌ وأَبْوِنَةٌ»(٣).

(س): (بِوَانٌ): عَمُودُ الخيمةِ، ويُقالُ: (بُوانٌ) أيضًا عمودُ خيمةٍ(٤).

[٣/ ١٧١ب] قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك (سَمَاءٌ وأَسْمِيَةٌ)، و(عَطَاءٌ وأَعْطِيَةٌ)، وكَرِهُوا بِنَاءَ الأَكْثَرِ؛ لاعْتِلالِ هذهِ الياءِ»(٥).

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ١٢أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٢، (هارون) ٣/ ٦٠٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٢، (هارون) ٣/ ٦٠٢.

(٤) انظر: القاموس (بون) ١٥٢٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٣، (هارون) ٣/ ٦٠٣.

قُلْتُ(١) لأبي الحَسَنِ(٢): فلِمَ لَمْ يَجُزْ في لُغَةِ مَنْ يُخَفِّفُ (عُطْيٌ)، والياءُ لا تَعْتَلُّ على هذا الوَجْهِ؟

فقال: لأنَّ هذا لُغَةُ مَنْ يقولُ (عَلْمٌ)، والأَصْلُ عندهم التَّثْقِيلُ، ولكنَّهم يُخَفِّفُونَ، والدَّلِيلُ على أنَّ الأَصْلَ التَّثْقِيلُ أنَّهم يقولون: (ظَرُفْتُ) و(عَلِمْتُ)، فيُلْزِمُونَ الكَسْرَ، ولا يَذْهَبُون به إلى حَرَكةٍ أُخْرَى.

قال سيبويه: «ولأنَّها أَقَلُّ الياءاتِ احْتِمالًا وأَضْعَفُها»(٣).

(فا): يعني أنَّها ضَعِيفةٌ إذا كانتْ لامًا.

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك (غُرَابٌ وغِرْبَانٌ)»(٤).

عند (ب)(٥): (غُرَابٌ) الأَلِفُ مِن الفتحةِ، فكأَنَّهُ قالَ (غُرَبٌ)، فجاءَ مِثْلَ (صُرَدٍ وصِرْدَانٍ). [٣/ ١٧٢أ]

---

(١) كل هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية، وفي متن الرباحية [انظر: (ح١)١٢٤ب]، والقائل في ما يظهر أحد تلاميذ الأخفش الأوسط، فقد يكون المازني أو الجرمي، وفي الرباحية: «لغة من خَفَّفَ (عُطْيٌ) فالياء .... أنهم يقولون (ظَرُفْتُ) ....».

(٢) انظر السؤال والجواب في: شرح السيرافي ٤/ ٣٣٧، وانظر: التعليقة ٤/ ٨٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٣، (هارون) ٣/ ٦٠٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٣، (هارون) ٣/ ٦٠٣.

(٥) في حواشي ابن دادي٣٢٣ب: «قال أبو العباس: الألف في (غُرابٍ) من الفتحة، فكأنه (غُرَبٌ)، (غُرَبٌ)، فجمعه كجمع (صُرَدٍ وصِرْدانٍ)».

قال سيبويه: «اسْتَغْنَوا بقَوْلِهِم (ثَلاثةُ غِلْمَةٍ)»(١).

تصغيرُ (غِلْمَةٍ): (غُلَيْمَةٌ)؛ لأَنَّهُ اسْمٌ لأَدْنى العَدَدِ، وكذلك (فِتْيَةٌ): (فُتَيَّةٌ)، عند (ب).

قال سيبويه: «ولم يَقْتَصِرُوا على أَدْنى العَدَدِ؛ لأَنَّهم أَمِنُوا التَّضْعِيفَ»(٢).

(فا): أيْ: كما اقْتَصَرُوا في بابِ (فِعَالٍ) على أَدْنى العَدَدِ، نحوُ (أَجِلَّةٍ)؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُهم (جُلَلٌ).

قال سيبويه: «وله نَظِيرٌ، سَمِعْنا العَرَبَ يقولون: (زُقَاقٌ وزُقَّانٌ)»(٣).

(س): «(رُقَاقٌ ورُقَّانٌ)»(٤). [٣/ ١٧٣أ]

قال سيبويه: «وقَدْ قالُوا (أَفِيلٌ وأَفائِلُ)»(٥).

عند (ب): مَنْ قالَ (أَفائِلُ) حَمَلَهُ على بابِ (سَفِينَةٍ)؛ لأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ.

قال سيبويه: «وقَدْ قالُوا (أَفِيلٌ وأَفائِلُ)، ‹و(الأَفائِلُ) حاشِيَةُ الإِبِلِ›(٦)، كما

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٣، (هارون) ٣/ ٦٠٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٣، (هارون) ٣/ ٦٠٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٣، (هارون) ٣/ ٦٠٤.

(٤) أي: في نسخة المبرد جاء هذا اللفظ، قلتُ: كل النسخ التي عندي بلفظ المتن، والزُّقَاق: السِّكَّة، والرُّقَاق: الخبز الرَّقِيق. انظر: القاموس (رقق) ١١٤٥، (زقق) ١١٥٠ - وشرح السيرافي ٤/ ٣٣٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٤، (هارون) ٣/ ٦٠٥، و(الأَفِيلُ): الفصيل من الإبل، وابن المخاض في ما فوقه. انظر: القاموس (أفل) ١٢٤٢.

(٦) هذه العبارة أخرجها ناسخ (م١)٨٧أ من المتن، وجعلها في الحاشية، وكأنه يعني أنها حاشية تفسيرية، وليست من كلام سيبويه.

قالُوا (ذَنُوبٌ وذَنائِبُ)، وقالُوا أَيْضًا (إِفَالٌ) شَبَّهُوهُ بـ(فِصَالٍ)؛ ⁽حَيْثُ قالوا (أَفِيلةٌ)⁽¹⁾، ⁽وقالوا: (تَبِيعٌ وتَبائِعُ)، و(لَفِيفٌ ولَفَائِفُ)، قالَ الشَّاعِرُ[2]:

ذاكَ وقَدْ يَجْمَعُ البَغِيضَ وقَدْ يَجْمَعُ بَيْنَ اللَّفَائِفِ الشِّقَقَا⁽[3]⁾[4].

﴿وقال أبو الحسن: الذَّنُوبُ النَّصِيبُ[5].

﴿يُرِيدُ لَفِيفًا من الناس.

قال أبو الحسن: يُقالُ في جَمْعِهِ (لِفَافٌ)[6].

---

(١) هذه العبارة -أيضًا- أخرجها ناسخ (م١)٨٧أ من المتن، وجعلها في الحاشية، وكأنه يعني أنها حاشية تفسيرية، وليست من كلام سيبويه.

(٢) البيت من المنسرح، ولم أجده. وفي (م١)٨٧أ: «يَجْعَلُ بين اللفائف»، و(الشِّقِق): جمع (شِقَّةٍ)، وهي شَظِيَّةٌ من لوح. انظر: القاموس (شقق) ١١٥٩.

(٣) هذه العبارة قد جاءت في متن الشرقية، وكتب الفارسي في أولها: «في نسخة أخرى من هنا»، أي: أن الفارسي زادها في المتن من نسخة مجهولة، وكتب الزمخشري عليها: «ليس في (ط)»، أي: ليست في نسخة ابن طلحة، وهي نسخة رباحية. وهذه العبارة كلها ليست في نسخ الرباحية التي عندي [انظر: (ح١)١٢٤ب]. وليست في نسخة ابن دادي ٣٢٦أ، إلا أن ناسخها علَّق عبارة «وقالوا: (تَبِيعٌ وتَبائِعُ)، و(لَفِيفٌ ولَفَائِفُ)» بلحق في الحاشية. وأما ناسخ (م١)٨٧أ فذكر العبارة في المتن دون «(تَبِيعٌ وتَبائِعُ)»، وجعلها بيت علامتين تدلان على إخراجها من كلام سيبويه.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٤، (هارون) ٣/ ٦٠٥.

(٥) هذه الحاشية جاءت في متن(م١)٨٧أ. والأصل في الذَّنُوب أنه الدَّلْو، ثم استُعير للنَّصِيب، وهو وهو يجمع على: أَذْنِبةٍ وذِنَابٍ وذَنائِبَ. انظر: اللسان (ذنب) ١/ ٣٩٢- والقاموس (ذنب) ٨٦.

(٦) هذه الحاشية جاءت في متن(م١)٨٧أ بعد البيت. و(اللَّفِيفُ): جماعة انضم بعضهم إلى بعض،
=

قال سيبويه: «وأمَّا ما كانَ مِنْ هذه الأَشْياءِ الأَرْبَعةِ»[١].

الأَرْبعةُ: (فَعَالٌ) و(فِعَالٌ) و(فُعَالٌ) وفَعِيلٌ)، عند (ب).

(الأَسْماءِ) ينبغي، (فا)[٢].

قال سيبويه: «قالَ:

طِرْنَ انْقِطاعةَ أَوْتَارٍ مُحَظْرَبةٍ ... في أَقْوُسٍ نازَعَتْها أَيْمُنٌ شُمُلا»[٣]

عند (ب)[٤]: «طارَتْ كقِطْعَةِ أَوْتارٍ».

قال سيبويه: «و(أَتَانٌ وآتُنٌ)، كما قالُوا (أَشْمُلٌ)، وقالُوا ....»[٥].

كذا عند (ب): «و(أَتَانٌ وأُتْنٌ)، كما قالوا (شُمْلٌ)، وقالوا ....»[٦].

ولم أجد في جمعها سوى (أَلْفافٍ) على قول الزجاج، انظر (لفف) في: اللسان ٩/ ٣١٨- والتاج ٢٤/ ٣٧١. يضاف إليه (لَفائِفُ) فيما نقله الفارسي من النسخة المجهولة، و(لِفَافٌ) فيما نقله أبو الحسن.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٤، (هارون) ٣/ ٦٠٥.

(٢) أي: كان ينبغي أن يقال: من هذه الأسماء.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٤، (هارون) ٣/ ٦٠٧، والبيت من البسيط، وهو للأزرق العنبري، كما في: شرح المفصل ٥/ ٣٤- وشرح شواهد الشافية ١٣٣، والمُحَظْرَبة: الشديدة الفَتْلِ، انظر: القاموس (حظرب) ٩٧، وهذا لفظ الشرقية- والرباحية، انظر: (ح١)١٢٥أ.

(٤) هذه رواية ابن دادي٣٢٦ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٥، (هارون) ٣/ ٦٠٧.

(٦) في (ش٣)٤٠٧أ- و(ش٤)٢٦٠أ: «كذا عند (س)».

قال سيبويه: «خالَفَتْ (فَعِيلًا) كَما خالَفَتْها (فُعَالٌ) في أَوَّلِ الحَرْفِ»[١].

عند (ب): قَوْلُهُ: «خالَفَتْ (فَعِيلًا) كَما خالَفَتْها (فُعَالٌ)» لأنَّ (فَعُولًا) يُجْمَعُ على (فِعْلانٍ)، و(فُعَالًا) يُجْمَعُ على (فِعْلانٍ)، و(فَعِيلٌ) يُجْمَعُ على (فُعْلانٍ) مِثْلُ (رُغْفَانٍ)، فلذلك تَخالَفا في أَوَّلِ الحَرْفِ.

(نُسْخةٍ): يعني أنَّ الأَكْثَرَ في (فَعِيلٍ) يَجِيءُ مَضْمومَ الأَوَّلِ، نحوُ (جَرِيبٍ وجُرْبانٍ)، و(فُعَالٌ) و(فَعُولٌ) يَجِيءُ أَوَّلُهما في الجَمْعِ مَكْسُورًا، نحوُ (قِرْدَانٍ) و(قِعْدانٍ)[٢].

قال سيبويه: «ولِيَفْرُقُوا بَيْنَها وبَيْنَ ما لم يَكُنْ (فُعْلَى أَفْعَلَ)»[٣].

(نسخةٍ): يعني أنَّهم فَرَقُوا بَينَ (الكُبْرَى) ونَحْوِها وبَيْنَ (بُشْرَى) ونَحْوِها.

قال سيبويه: «فإنَّكَ تَحْذِفُ الزِّيادةَ التي هِيَ للتَّأْنِيثِ»[٤].

في أُخْرى بخَطِّ المَرَاغِيِّ[٥]: «فإنَّكَ تُثْبِتُ الزِّيادةَ»، وفي أُخْرى

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٥، (هارون) ٣/ ٦٠٨، و«فُعَالٌ» ليست في الشرقية.

(٢) (الجَرِيبُ): مكيال قدر أربعة أقفزة، و(قِرْدانٌ) جمع (قُرَادٍ)، وهي دُوَيْبَّةٌ، و(قِعْدانٌ) جمع (قَعُودٍ).
انظر: القاموس (جرب) ٨٥، و(قرد) ٣٩٥، و(قعد) ٣٩٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٥، (هارون) ٣/ ٦٠٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٥، (هارون) ٣/ ٦٠٩.

(٥) لعله المترجم في الفهرست ص١١٣: «المراغِيُّ: أبو بكر محمد بن علي، من أهل المَرَاغة، وكان =

عَتِيقةٍ: «فإنَّكَ لا تَحْذِفُ الزِّيادةَ».

قال سيبويه: «وقالَ بَعْضُهم (ذِفْرَى وذَفَارٍ) ولم يُنوِّنُوا (ذِفْرَى)»[1].

عند (ب): قَوْلُه: «ولم يُنَوِّنُوا (ذِفْرَى)» لِئَلَّا يُظَنَّ أنَّها مُلْحَقةٌ، ولو كانتِ الأَلِفُ للإِلْحاقِ لم يَكُنْ إِلَّا (ذَفَارٍ). [٣/ ١٧٣ب]

قال سيبويه: «وقالوا (رُبَى ورُبَابٌ)»[2].

(فُعَالٌ) اسْمٌ للجَمْعِ[3]، عند (ب). [٣/ ١٧٥أ]

قال سيبويه: «وقَدْ يقُولُونَ (ثَلاثُ صَحَائِفَ) و(ثَلاثُ كَتَائِبَ)، وذلك لأنَّها صارَتْ على مِثَالِ (فَعَالِلَ)، نحوُ (حَضَاجِرَ)»[4].

ممتنعًا، أطال المقام بالموصل، واتصل بأبي العباس ذكاءً، وكان عالمًا ديِّنًا، وقرأ على الزجاج، وله من الكتب كتاب مختصر في النحو، وكتاب شرح شواهد سيبويه وتفسيرها»، يظهر من ترجمته أنه كان حيًّا قبل سنة (٣١١هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٩٦- ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٨٠- والوافي بالوفيات ٤/ ٩٠- والبغية ١/ ١٩٦- وكشف الظنون ١/ ١٤٢٨.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٥، (هارون) ٣/ ٦٠٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٦، (هارون) ٣/ ٦٠٩.

(٣) انظر الخلاف في (فُعَال) أجمع هو أم اسم جمع في: شرح المفصل ٥/ ٧٧- والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٧٩- وشرح الشافية للخضر ١/ ٤٥٦- والهمع ٦/ ١٢٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٦، (هارون) ٣/ ٦١٠، وهذا لفظ الشرقية. وفي الرباحية [انظر: (ح١)٢٥أ- و(ح٧)٢/ ٨٨ب]: «على مثالٍ نحو حضاجر».

(ط)[1]: «على مثالٍ نحو (حَضَاجِرَ)».

(أخرى): «خَنَاصِرَ»[2].

يعني أنَّ (صَحائِفَ) أَشْبَهَتْ (خَناصِرَ)؛ لأنَّ واحِدَها إذا أَرَدْتَ أنْ تَجْمَعَهُ -فَأَلْقَيْتَ منهُ الهاءَ- صارَتْ عِدَّتُهُ عِدَّةَ (خِنْصِرٍ)، فجَمَعْتَهُ كما تَجْمَعُ[3] (خِنْصِرٍ)، عند (ب).

قال[4]: يعني بقَوْلِهِ «نحوُ (حَضَاجِرَ)» أنَّ بَناتِ الأَرْبَعةِ لا تَأْتي على أَمْثِلةِ أَدْنى العَدَدِ؛ إذْ كانَ ذلك المِثالُ يُحْذَفُ بَعْضُ حُرُوفِهِ، فلَمَّا صارَتْ (صَحَائِفُ) على مِثالِ الأَرْبَعةِ لم تَجْمَعْهُ على مِثالِ أَدْنى العَدَدِ، وخَرَجَ على الأَكْثَرِ. [٣/ ١٧٥ب]

قال سيبويه: «وكُلُّ شَيْءٍ كانَ مِنْ هذا أَقَلَّ مِنْ شَيْءٍ كانَ تَكْسِيرُهُ أَقَلَّ، كَمَا كانَ ذلك في بَناتِ الثَّلاثةِ»[5].

---

(١) هذا لفظ الرباحية [انظر: (ح١)١٢٥أ- و(ح٧)٢/ ٨٨ب]، وهو بدل «على مثال فعالل نحو حضاجر».

(٢) أي: بدل (حضاجر).

(٣) في (ش٣)٤٠٨ب: «جَمَعْتَ».

(٤) أي: الفارسي، انظر: التعليقة ٤/ ٩٣- وحواشي ابن دادي٣٢٧ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٧، (هارون) ٣/ ٦١١، و(من شيءٍ) ليست في الرباحية، انظر: (ح١)١٢٥ب.

(نسخةٍ): يعني أنَّ ما كانَ مِنَ الأسماءِ أَقَلَّ، ألَا تَرى أنَّ (فَعَل) أَقَلُّ مِنْ (فَعْلٍ)، فبُنِيَتْ (فَعَلٌ) على (أَفْعَالٍ) أَكْثَرَ مِمَّا بُنِيَتْ (فَعْلٌ)؛ لأنَّ (فَعْلًا) أَكْثَرُ فهو أَشَدُّ دُخُولًا في الأَبْوابِ لكَثْرَتِهِ، فكذلك ما كَثُرَ في هذه الأسماءِ فهو أَشَدُّ دُخُولًا في التكسيرِ.

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك: (دَجَاجٌ ودَجَاجَةٌ)»[1].

(فا): يَقُولُ (دَجَاجَةٌ ودَجَاجٌ) و(سَفَرْجَلةٌ وسَفَرْجَلٌ) مِثْلُ (تَمْرَةٍ وتَمْرٍ).

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ مِنْ بَناتِ الياءِ (أَضَاءَةٌ وأَضَاءٌ وأَضَاءَاتٌ)»[2].

قال أبو جعفر: الذي حَكاهُ أَهْلُ اللغةِ[3] (أَضَاةٌ) بالقَصْرِ، والجمعُ (أَضًى)، مِثْلَ (حَصَاةٍ وحَصًى)، وفي الكثيرِ (إِضَاءٌ)، مِثْلَ (أَكَمَةٍ وإِكَامٍ).

وقال أبو علي[4]: (أَضاءَةٌ) لُغَةُ قَوْمٍ، فيُقالُ: (أَضَأَةٌ) مِثْلَ (أَكَمَةٍ)، وإذا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٧، (هارون) ٣/ ٦١١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٧، (هارون) ٣/ ٦١١.

(٣) لم يذكر اللسان (أضي) ١٤/ ٣٨- والتاج (أضي) ٣٧/ ٨٤ في المفرد سوى (أَضَاةٍ)، وذكرت من الجموع (أَضَوَاتٍ) و(أَضَيَاتٍ) و(أَضًى) و(إِضَاءٍ) و(إِضُونَ)، و(الأَضَاةُ) هي الغدير، وفيهما أن سيبويه جعل الكلمة يائية، وأكثر أهل اللغة يجعلونها واوية، وقال السيرافي ٤/ ٣٤٨: «لا أعلم أحدًا ذكر (أضاءة) بالمد غيره».

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٩٤.

كُسِّرَ قِيلَ (إِضَاءٌ) مِثْلَ (إِكَامٍ)، فإذا جُمِعَ يُحْذَفُ التاءُ، وقِيلَ (أَضًى) مِثْلَ (أَكَمٍ)[١].

[٣/ ١٧٦أ] قال سيبويه: «وما لم يُلْحَقْ بِبَنَاتِ الأَرْبعةِ وفيها زِيادةٌ وليستْ بِمَدَّةٍ فإنك إذا كَسَّرْتَهُ كَسَّرْتَهُ على مِثال (مَفَاعِلَ)، وذلك (تَنْضُبٌ وتَنَاضِبُ)، و(أَجْدَلُ وأَجَادِلُ)»[٢].

(فا): ليستِ الزِّيادةُ في (أَفْعَلَ) للإِلحاقِ، إنَّما هي للبِناءِ فَقَطْ، ولو كانتِ للإلحاقِ لَمَا ادُّغِمَتْ، مِثْلُ (أَصَمَّ) و(آدَرَ)[٣]، وذا قَوْلُ أبي بَكْرٍ.

[٣/ ١٧٦ب] قال سيبويه: «وذلك (قُرْطَاطٌ وقَرَاطِيطُ)»[٤].

عند (ب): (قُرْطَانٌ وقُرَطَاطٌ) واحِدٌ، وهو الذي يُطْرَحُ على ظَهْرِ الدَّابةِ[٥].

قال سيبويه: «وكَمَا قالَ بَعْضُهم (غائِطٌ وغِيطانٌ) و(حائِطٌ وحِيطانٌ) .... فالأَصْلُ (فُعْلانٌ)»[٦].

---

(١) نقلت هذه الحاشية كلها من حواشي ابن دادي٣٢٧ب

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٧، (هارون) ٣/ ٦١٣.

(٣) (الآدَرُ): مَن ينفتق صِفاقه أو إحدى خُصييه، انظر: القاموس (أدر) ٤٣٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٨، (هارون) ٣/ ٦١٣.

(٥) القُرْطَاطُ والقِرْطَاطُ والقُرْطانُ والقِرْطِيطُ: الشيء اليسير، والداهية، انظر: القاموس (قرط) ٨٨٠.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٨، (هارون) ٣/ ٦١٤، و(حائط وحيطان) ليست في الشرقية.

[قال أبو العباس][1]: قَوْلُه في (حِيطَانٍ) «الأَصْلُ (فُعْلانٌ)» أي: الأَكْثَرُ (فُعْلانٌ)؛ لا أنَّ (حِيطَان) هنا (فُعْلانٌ)، هذا لا يكونُ، ولو كانَ (فُعْلان) لم يَكُنْ إلَّا (حُوطَان)[2]، وكَيْفَ يُحْكَمُ على (حِيطَانٍ) بـ(فُعْلانٍ) وقد جاءَ (جِنَّانٌ)[3].

قال سيبويه: «وأمَّا ما كانَ أَصْلُهُ صِفَةً فأُجْرِيَ مُجْرَى الأَسْماءِ فقَدْ يَبْنُونَهُ على (فُعْلانٍ) كما يَبْنُونَها، وذلك قَوْلُك (راكِبٌ ورُكْبَانٌ)»[4].

«.... كما بَنَوا الأسماءَ حَيْثُ أُجْرِيَتْ مُجْراها، وذلك قَوْلُك (راكِبٌ)»[5].

وعند (ب): «.... (فُعْلانٍ) كما يَبْنُونَ الأسماءَ التي أُجْرِيَتْ مُجْراهُ على (فَعَالٍ) حَيْثُ أُجْرِيَتْ مُجْرَى (فَعِيلٍ)، نحوُ (جَرِيبٍ وجُرْبانٍ)، وسَترى ذلك إنْ شاءَ اللهُ، وذلك قَوْلُك (راكِبٌ ورُكْبَانٌ)».

قال سيبويه: «وقَدْ كَسَّرُوهُ على (فِعَالٍ)، قالوا (صِحَابٌ)؛ حَيْثُ أَجْرَوْهُ

---

(١) التعليقة ٤/ ٩٦، والزيادة منها.

(٢) في اللسان ٧/ ٢٧٩: «قال سيبويه: وكان قياسه حُوطانا»، وهذا مفهوم كلامه لا نصه.

(٣) (جِنَّانٌ) جمع (جَانٍّ)، وقد ذكرها سيبويه قبل ما في المتن مباشرة.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٨، (هارون) ٣/ ٦١٤، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٢٥أ]: «فإنهم يبنونه».

(٥) هذا قريب من لفظ (م١)٩٠ب، ونصه: «كما يبنون الأسماء حيث أُجريَ مُجراه، وذلك قولك (راكب)».

مُجْرَى (فَعِيلٍ)، نحوُ (جَرِيبٍ وجُرْبَانٍ)، وسَتَرى بَيانَهُ إِنْ شاءَ اللهُ لِمَ أُجْرِيَ ذلك المُجْرَى، فأَدْخَلُوا (الفِعَالَ) ههنا كما أَدْخَلُوهُ ثَمَّةَ حِينَ قالُوا (إِفَالٌ) و(فِصَالٌ)، وذلك نحو (صِحَابٍ)»[1].

«وقد كَسَّرُوهُ على (فِعَالٍ) حَيْثُ أَجْرَوْهُ مُجْرى (فَعِيلٍ)، نحوُ (جَرِيبٍ وجُرْبانٍ)، وسترى إنْ شاءَ اللهُ لِمَ أُجْرِيَ ذلك المُجْرَى».

قال: أبو الحسن يقولُ في قَوْلِهِ «لِمَ أُجْرِيَ ذلك المُجْرَى»: عليه في هذا البابِ أَنَّهم يقولون (عاتِمٌ وعَتِيمٌ)[2] في معنًى واحِدٍ، وفي (فَعِيلٍ) ثلاثةُ أَحْرُفٍ مُتَحَرِّكةٌ وحَرْفُ لِينٍ، وكذلك في (فاعِلٍ)، فأَدْخَلُوا (الفِعَالَ) ههنا كما أَدْخَلُوهُ ثَمَّةَ حِينَ قالوا (إِفَالٌ) و(فِصَالٌ).

«وذلك قَوْلُك: (صِحَابٌ)».

(نسخةٍ): «كما كَسَّرُوهُ على (فُعْلانٍ) وهو بِناءٌ لِبَناتِ الثَّلاثةِ، نحوُ (حُمْلانٍ) و(رُجْلانٍ)، فكَسَّرُوهُ على (فِعَالٍ)، فقالوا (صاحِبٌ وصِحَابٌ)،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٨، (هارون) ٣/ ٦١٤، وهذا لفظ الشرقية، والرباحية [انظر: (ح١)١٢٥أ]، إلا أنها ليس فيها «قالوا (صِحَابٌ)»، وسيأتي لفظ (م١) ولفظ نسخة أخرى في الحواشي.

(٢) (العاتم): المتأخر المُمْسِي، يقال: (قِرًى عاتم) و(ضيف عاتم)، ولم أجد لفظ (عَتِيم)، وقد خشيت أن يكون مصحفًا، ولكني لم أجد -أيضًا- لفظ (غَنِيم) ولا (عَنِيم). انظر (عتم) في: اللسان ١٢/ ٣٨٠- والتاج ٣٣/ ٥٢.

وقد كَسَّرُوهُ على (أَفْعَالٍ)؛ لأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ في بِناتِ الثَّلاثَةِ، نحوُ (أَجْمَالٍ) و(أَفْرَاخٍ)، وهو قَوْلُك (أَصْحَابٌ) و(أَطْيَارٌ) و(شاهِدٌ وأَشْهَادٌ)، فلمَّا كَسَّرُوهُ على (فُعْلانٍ) الذي هو لِبَناتِ الثَّلاثةِ أَدْخَلُوا (فِعَال) و(أَفْعَال) كما أَدْخَلُوا (فُعْلان)، وقَدْ كَسَّرُوهُ على (فِعَالٍ)، قالوا (صِحَابٌ)؛ حَيْثُ أُجْرِيَ مُجْرَى (فَعِيلٍ)».

قال سيبويه: «حِينَ قالُوا (إِفَالٌ) و(فِصَالٌ)، وذلك نحوُ (صِحَابٍ)»[1].

(فا): أيْ: قالُوا (صَاحِبٌ وصِحَابٌ) و(رَاعٍ ورِعَاءٌ) كما قالوا (فِصَالٌ) في جَمْعِ (فَصِيلٍ)، فجَمَعُوهما على (فِعَالٍ) إذْ كانا جَمِيعًا أَصْلُهما الصِّفَةَ.

[٣/ ١٧٧أ] قال سيبويه: «إِلَّا في (فَوَارِسَ)، فإنَّهم قالُوا (فَوَارِسُ) كما قالوا (حَوَاجِرُ)؛ لأنَّ هذا اللَّفْظَ لا يَقَعُ في كَلامِهِمْ إلَّا للرِّجالِ»[2].

(فا): أي: يَجْعَلُون (فَواعِلَ) للنِّسَاءِ دُونَ الرِّجالِ، فأمَّا (فَوارِسُ) فلا يَلْتَبِسُ.

قال سيبويه: «قالُوا (فَوَاعِلُ) كما قالُوا (فُعْلانٌ)»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٨، (هارون) ٣/ ٦١٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٨، (هارون) ٣/ ٦١٥، وفي الشرقية: «إلا (فوارس)»، وفي الرباحية: «كما قالوا (حواجز)»، انظر: (ح١)١٢٥أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٨، (هارون) ٣/ ٦١٥.

(فا): أيْ: كَسَّرُوا (فارِس) على (فَوَارِسَ)، كما كَسَّرُوهُ على (فُعْلانٍ)؛ إذْ لم يَقَعْ لَبْسٌ.

هذا بابُ ما يُجْمَعُ مِنَ المُذَكَّرِ بالتاءِ لأنَّهُ يَصِيرُ إلى تأنيثٍ إذا جُمِعَ

قال سيبويه: «فلم يَقُولوا (جُوَالِقَاتٌ) .... ألَا تَرَى أنَّكَ لا تَقُولُ (فِرْسِنَاتٌ)»[١].

قال (ب): قد قالُوهُ، ولكنَّهُ قَلِيلٌ[٢]. [٣/ ١٧٧ب]

قال سيبويه: «وقَدْ قالَ بَعْضُهم في (شَمَالٍ) (شَمَالاتٌ)»[٣].

(نسخةٍ):

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ يَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ[٤]

ليس عند (ب) (شمال) مَضْبُوطًا قال: أَظُنُّهُ (شِمَالٌ) بالكَسْرِ[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٨، (هارون) ٣/ ٦١٥.

(٢) وقد ذكر سيبويه ذلك بُعَيد أسطر، فقال: «وربما جمعوه بالتاء وهم يكسرونه».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٩، (هارون) ٣/ ٦١٤، و(قد) ليست في الشرقية.

(٤) سبق تخريج البيت في ص١٣٣٦ هـ٤.

(٥) في (ح٧)٢/ ٩٠أ «شِمال شِمالات»، وفي تنقيح الألباب ١٩٩أ: «يعني ضد اليمين .... ووقع في الشرقية بفتح الشين فيهما، فيعني الريح»، قلتُ: (الشِّمال) ضد اليمين جمعها في المعاجم اللغوية (أَشْمُلٌ وشَمَائِلُ وشُمُلٌ وشِمَالٌ)، و(الشَّمال) بمعنى الريح التي تهب من الشَّمال جمعها (الشَّمالاتُ)، انظر (شمل) في اللسان ١١/ ٣٦٥- والقاموس ١٣١٨.

هذا بابُ ما جاءَ بِناءُ جَمْعِهِ على غَيْرِ ما يَكُونُ في مِثْلِهِ ولَمْ يُكَسَّرْ هو على ذلكَ البِناءِ

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (كُرَاعٌ وأَكَارِعُ) .... ومِثْلُ ذلك (حَدِيثٌ وأَحادِيثُ)، و(عَرُوضٌ وأعَارِيضُ)»(١).

حاشيةٌ: كَأَنَّ (أَعارِيضَ) جَمْعُ (إِعْرَاضٍ)، كما تقولُ (أَعْرَضَ إِعْراضًا)، و(أَباطِيلَ) جَمْعُ (إِبْطالٍ)، و(أَكارِعَ) تَكْسِيرُ (أَكْرُعٍ)، و(أَحادِيثَ) الواحِدةُ (أُحْدُوثَةٌ). [٣/ ١٧٨أ]

قال سيبويه: «وإِنَّما يَجْرِي التَّحْقِيرُ على أَصْلِ الجَمْعِ إذا أَرَدْتَ بِهَا جاوَزَ ثَلاثةَ أَحْرُفٍ مِثَالَ (مَفاعِلَ) و(مَفاعِيلَ)»(٢).

يعني: أَنَّك إذا كَسَّرْتَ شيئًا على أَرْبعةِ أَحْرُفٍ -وإِنْ كانتْ فيهِ زِيادةٌ- فأَرَدْتَ بهِ مِثالَ (مَفاعِلَ) و(مَفاعِيلَ) لم تُحْدِثْ في أَوَّلِهِ أَلِفًا لم يَكُنْ في الواحِدِ؛ لأَنَّهُ قد يكونُ جُمِعَ على غَيْرِ مِثالِ (مَفاعِلَ) و(مَفاعِيلَ).

قال سيبويه: «(أَهْلٌ وأَهَالٍ) و(لَيْلَةٌ ولَيَالٍ) جَمَعَ (أَهْلًا) و(لَيْلًا)»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٩، (هارون) ٣/ ٦١٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٩، (هارون) ٣/ ٦١٦، و(بها) لفظ الرباحية [انظر: (ح١)١٢٥أ]- و(م١)٩٢أ، وعليه جاءت الحاشية القادمة، وهو في الشرقية بلفظ (ما)، وكذا في طبعتي بولاق وهارون، وهو خلاف المعنى.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٩، (هارون) ٣/ ٦١٦، وهذا لفظ الشرقية، وفي الرباحية [انظر: =

(نسخةٍ): «كَأَنَّهُ جَمْعُ (لَيْلاةٍ) و(أَهْلاةٍ)».

قال (س)[(١)]: (لَيْلَةٌ) أَصْلُها (لَيْلاةٌ) فحُذِفَتْ، خِلافَ قَوْلِ سيبويهِ[(٢)].

قال سيبويه: «وزَعَمَ أبو الخَطَّابِ: أنَّهم يَقُولُونَ (أَرْضٌ وآرَاضٌ) (أَفْعَالٌ)، كما قالُوا (أَهْلٌ وآهَالٌ)»[(٣)].

(نسخةٍ): «.... و(أَرَاضٍ)، كما قالوا: (أَهْلٌ وأَهَالٍ)»[(٤)].

(ح١)١٢٥أ]: «جَمْعُ (أَهْلٍ) و(لَيْلٍ)»، وفي ابن دادي٣٢٩ب: «كأنه جَمَعَ (أَهْلًا) و(لَيْلًا)»، وفي (م١)٩٢ب: «كأنه جَمْعُ (أَهْلٍ) و(لَيْلٍ)»، بالإضافة إلى النسخة المذكورة في الحاشية.

(١) كلامه في الأصول ٣/ ٢٩، وتحرفت (ليلاة) إلى (لَيْلًا). وفي البصريات ١/ ٣٧٥، بلفظ: «و(لَيْلَةٌ) في الأصل (لَيْلَاةٌ)، والدليل على ذلك (لَيَالٍ)».

(٢) ظاهر كلام سيبويه أن (لَيْلة) على وزن (فَعْلة)، وأن جمع التكسير (لَيَالِيَ) والتصغير (لُيَيْلِيَة) لم يأتيا على (ليلة)، بل على حد ما لم يستعمل في الكلام، ويرى المبرد هنا أن (ليلة) أصلها (لَيْلاة) على وزن (فَعْلاة) فحُذِفت الألف، وجاء الجمع والتصغير على أصل الكلمة، وجاء في نادر الشعر (لَيْلاة)، ويُعزى إلى الفراء أن أصلها (لَيْلِيَة). انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٥- والخصائص ١/ ٢٦٧- واللباب للعكبري ٢/ ١٩٠- واللسان (ليل) ١١/ ٦٠٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٩، (هارون) ٣/ ٦١٦، وهذا لفظ الشرقية، والرباحية [انظر: (ح١)١٢٥أ]، وأما (م١)٩١ب فلم تُضبط فيه الكلمات، فهي محتملة للضبطين، ونقل في الأصول ٣/ ٢٩ كلام أبي الخطاب، وليس فيه (أفعال).

(٤) قال السيرافي في شرحه ٤/ ٣٥٦: «والذي عندي أن هذا غلط وقع في الكتاب من جهتين، إحداهما: أن سيبويه ذَكَرَ في ما تقدم أنهم لم يقولوا (آرَاضٌ) ولا (آرُضٌ) [انظر: =

قال سيبويه: «وقَدْ قالَ بَعْضُ العرَبِ: (أَمْكُنٌ)،كَأَنَّهُ جَمْعُ (مَكْنٍ) لَا (مَكَانٍ) .... ومِثْلُ ذلك (تَوْأَمٌ وتُؤَامٌ) .... وقالوا: (كَرَوَانٌ)، وللجَمِيعِ (كِرْوَانٌ)، فَإِنَّمَا يُكَسَّرُ عَلَيْهِ (كَرًى)، كَمَا قَالُوا: (إِخْوَانٌ)»(١).

قال أبو العباس(٢): جَمْعُ (مَكانٍ) بحَذْفِ الزِّيادةِ.

وكذلك قالَ في (كِرْوانٍ) ، كأَنَّهُ جَمْعُ (كَرًى)، مِثْلَ (بَرَقٍ وبِرْقَانٍ(٣))، ونظيرُ هذا الجَمْعِ التصغيرُ لِمَا يُصَغَّرُ مُرَخَّمًا.

(فا): كَأَنَّهُ جَمَعَ (مَكانًا) بحَذْفِ الزَّائِدِ.

(تُؤَامٌ) اسْمٌ مِنْ أَسْماءِ الجَمْعِ.

قال (ب)(٤): و(فُعَالٌ) لا يكونُ مِنْ أبوابِ الجَمْعِ(٥).

الكتاب ٣/ ٥٩٩]، والأخرى: أن هذا الباب إنما ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد، ونحن إذا قلنا إنه (أَرْضٌ وآرَاضٌ) فهو على الواحد .... وأظنه (أَرْضٌ وأَرَاضٍ) كما قالوا (أَهْلٌ وأَهَالٍ)»، ونقل ابن السراج في الأصول ٣/ ٢٩ كلام أبي الخطاب، وظاهره أنه (آراضٍ) و(آهالٍ).

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٩، (هارون) ٣/ ٦١٧.

(٢) الحاشية في التعليقة ٤/ ٩٨ باختلاف يسير، وهي في الأصول ٣/ ٣٠ بلفظ: «وقال أبو العباس: (كِرْوَانٌ): جمعُ (كَرَوانٍ) بحذف الزوائد، وكذا قال في (أَمْكُنٍ): جمعُ (مَكَانٍ)».

(٣) (البَرَقُ): الحَمَلُ، وهو مُعَّرب، انظر: القاموس (برق) ١١١٩.

(٤) الأصول ٣/ ٢٩، ونقل أول الحاشية عند المبرد.

(٥) سبق ذكر الخلاف في (فُعَال) أجمع تكسير هو أم اسم جمع، في ص١٤٤٥ هـ٣.

أي: كأنَّهُ جَمَعَ (كَرًى) -الذي وَزْنُهُ (فَعَلٌ)- على (فِعْلانٍ)، كَما أنَّ (أَخٌ) جُمِعَ على (إِخْوانٍ)، و(أَخٌ) (فَعَلٌ) يَدُلُّ عليه (آخاءٌ)، ونَظِيرُ هذا مِنْ الصَّحِيحِ (بَرَقٌ وبِرْقانٌ).

(نسخةٍ): وقد قالوا (كَرَاوِينُ).

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (حِمَارٌ وحَمِيرٌ)»(١).

يعني: أنَّ في (حِمَارٍ) زِيادةً، كأنَّهُ جَمْعُ (حَمْرٍ)، كَما جُمِعَ (عَبْدٌ).

هذا بابُ ما عِدَّةُ حُرُوفِهِ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ خامِسُهُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ أو أَلِفا التَّأْنِيثِ(٢)

قال سيبويه: «لِيَفْرُقُوا بَيْنَها وبَيْنَ (فَعْلَى وفَعَالَةٍ) وأَخَواتِها، و(فَعِيلَةٍ وفُعَالَةٍ) وأَخَواتِها»(٣).

يقولُ: (حُبَارَى) مِثْلُ (حُبَارَةٍ) أو (حَبِيرَةٍ)، وجَمْعُ (حُبَارَةٍ) و(حَبِيرَةٍ) على (فِعَالٍ)، نحوُ (كَبِيرةٍ وكِبَارٍ)، إلَّا أنَّهُ لم يُجْمَعْ هذا على (فِعَالٍ) وغَيْرِهِ للفَرْقِ بينَ (فَعِيلَةٍ) وأَخَواتِها، وبَينَ (فَعْلَى) وأَخَواتِها. [٣/ ١٧٨ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٩، (هارون) ٣/ ٦١٧.

(٢) في الشرقية: «ألفانِ للتأنيث».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ١٩٩، (هارون) ٣/ ٦١٧، هذا لفظ الشرقية، و(ح٧)٢/ ٩٠ب، وفي الرباحية [انظر: (ح١)١٢٥أ]- وابن دادي٣٢٩ب: «بينه وبين (فَعْلاءَ وفَعَالة)»،

هذا بابُ جَمْعِ الجَمْعِ

قال سيبويه: «و(أَفْعِلَةً) بِزِنَةِ (أَفْعَلَةٍ)»(١).

(أَفْعَلَةٌ) نحوُ (أَرْنَبَةُ الأَنْفِ وأَرانِبُ)، ويُقالُ (لِي أَشْكَلَةٌ وأَشاكِلُ)، و(أَرْمَلَةٌ وأَرامِلُ) و(أَزْمَلَةٌ) مِنَ الصَّوْتِ، و(أَرْنَبُ) و(أَيْدَعُ) و(أَفْكَلُ)(٢).

(فا): (أَضْحَاةٌ وأَضْحًى) عن يَعْقُوبَ(٣)، و(الأَعَمُّ): الجَماعةُ، عن أبي زيدٍ(٤)، (أَشْكَلَةٌ) أيْ: حاجةٌ.

قال سيبويه: «كما قالوا (رِجَالاتٌ)»(٥).

عند (ب)(٦): لأَنَّهُ يُقَدَّرُ أَنَّ الجَمْعَ تَأْنِيثٌ. [٣/ ١٧٩أ]

قال سيبويه: «فجَعَلُوا (فُعُلًا) -إذْ كانتْ للجَمْعِ- كـ(فِعَالٍ) الذي هو

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٠، (هارون) ٣/ ٦١٨.

(٢) (أَرْنَبَةُ الأَنْفِ): طرفه، و(الأشكلة): اللَّبْس، والحاجة، و(الأزملة): الصوت المختلط، ورنين الجرس، و(الأيدع): صبغ، وصمغ، وطائر، و(الأفكل): الرِّعْدة، انظر: اللسان (رنب) ١/ ٤٣٥، والقاموس (شكل) ١٣١٧، (زمل) ١٣٠٦، (يدع) ١٠٠٤، و(فكل) ١٣٤٩.

(٣) هو ابن السكيت، انظر: إصلاح المنطق له ٢٩٨، ٣٦٠، يقال: (الأَضْحاة) وجمعها (أَضْحًى)، و(الأُضْحِيَة) وجمعها (أَضَاحٍ)، و(الضَّحِيَّةُ) وجمعها (ضَحَايا): شاة يُضحَّى بها، انظر: القاموس (ضحا)١٦٨٢.

(٤) الأنصاري، انظر: النوادر له ٢٦٧، وانظر: القاموس (عمم) ١٤٧٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٠، (هارون) ٣/ ٦١٩.

(٦) في حواشي ابن دادي ٣٣٠أ التصريح بنسبة هذه الحاشية إلى أبي العباس.

للجَمْعِ، كما جعَلُوا (الجِمالَ) -إذْ كانَ مُؤَنَّثًا- في جَمْعِ التَّاءِ نحوُ (جِمالاتٍ) بمنزلةِ ما ذكَرْنا»[1].

(نسخةٍ): فعَمِلُوا بـ(فُعُلٍ) إذا كانَ للجَمِيعِ ما عَمِلُوا بـ(فِعَالٍ)، نحوُ (جِمَالٍ وجِمَالاتٍ)، جَعَلُوا (الجِمَالَ) -إذْ كانَ اسْمًا مُؤَنَّثًا- في الجَمْعِ بالتاءِ بمنزلةِ ما ذَكَرْنا.

قال سيبويه: «ولم يَقُولُوا (أَبْرارٌ)»[2].

(ط): يعني جَمْعَ (بُرٍّ).

قال (س)[3]: تقول (تَمْرٌ وأَتْمُرٌ وتُمُورٌ)، و(بُرٌّ وأَبْرارٌ)، إذا أَرَدْتَ أَجْناسًا مختلفةً.

(نسخةٍ): «لم يَقُولُوا (بُرَّانٌ)».

قال (ح): سَمِعْتُ (أَبْرارٌ).

قال سيبويه: «وقالَ:

تَرْعَى أَناضٍ مِنْ حَزِيزِ الحَمْضِ[4]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٠، (هارون) ٣/ ٦١٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٠، (هارون) ٣/ ٦١٩.

(٣) انظر: الأصول ٣/ ٣٢- وشرح السيرافي ٤/ ٣٦٠، وفي الصحاح (برر) ٢/ ٥٨٨: «ومنعَ سيبويه أنْ يُجْمَعَ (البُرُّ) على (أَبْرارٍ)، وجوَّزه المبردُ قياسًا»، وانظر: اللسان (برر) ٤/ ٥٥.

(٤) من الرجز، وهو لأبي عوف، كما في: شرح أبيات الكتاب ٢/ ٣٧٢ بلفظ: (أَرعى أناضيَّ هشيمِ =

جَمْعُ (الأَنْضاءِ)، وَهْوَ جَمْعُ (نِضْوٍ)»[1].

(الأَنْصَاءُ) جَمْعُ (نَصِيٍّ) -وهو نَبْتٌ- على حَذْفِ الزِّيادةِ، ويُقالُ (نَصْيٌ) و(حَلْيٌ)، كأَنَّهُ (فَعْلٌ)[2]، عند (ب). [٣/ ١٧٩ب]

قال أبو عثمان:

(الأَنْصَاءُ) جَمْعُ (نَصِيٍّ) على حَذْفِ الزوائِدِ، ثم يُجْمَعُ الجَمْعُ، وقال سيبويه: هذا جَمْعُ (الأَنْضَاءِ)، وجَعَلهُ في مَوْضِعِ النَّصْبِ كالمجرورِ

الحَمْضِ)، وهو بلا نسبة في: المخصص ١١/ ١٧٧، ١٤/ ١١٨، واللسان (نصا) ١٥/ ٣٢٩، (نضا) ١٥/ ٣٣٠.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٠، (هارون) ٣/ ٦٢٠، وليس في الشرقية: «وهو جمع (نضو)»، وفي الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٢٥ب]- و(م١)١٩٤أ: (أناضٍ) (حزيزٍ) (الأنضاء)، وفي ابن دادي٣٣٠أ: (أَناصٍ) (جزيز) (الأنْصاء)، وعلى هذه الرواية جاءت الحاشية القادمة، وانظر الروايتين في شرح السيرافي ٤/ ٣٠، وقال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٢: «وقع إنشاد البيت مختلفًا في الكتاب، ففي بعض النسخ (أناصٍ) .... وروى بعضهم (أناضٍ)».

(٢) قوله: «ويقال: نَصْيٌ وحَلْيٌ»، أي: كأنه يقال، انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٢، و(النَّصِيُّ): نوع من نبتة الطريفة ما دام رطبًا، فإذا ابيضَّ فهو الطريفة، فإذا ضخُم ويبس فهو الحَلِيُّ، فعلى ذلك هو من حالي النبات، لا من الحَمْض؛ فلذا ضعَّف السيرافي وأبو العلاء المعري رواية (أناصٍ)، انظر: شرح السيرافي ٤/ ٣٦٠- والمخصص ١٤/ ١١٨- وتحصيل عين الذهب ٥٤٣- واللسان (نصا) ١٥/ ٣٢٩، و(النِّضْو) هنا قيل هو البعير المهزول، وقيل ما تكسر وضعف من الحَمْض.

والمرفوعِ[1].

هذا بابُ ما كانَ مِنَ الأعْجَمِيَّةِ على أرْبَعَةِ أحْرُفٍ وقَدْ أُعْرِبَ فكَسَّرْتَهُ على مِثالِ (مَفاعِلَ)

قال سيبويه: «و(كُرْبَجٌ وكَرَابِجَةٌ)»[2].

الحانُوتُ، والأَصْلُ (كُرْبَهْ)[3]، (فا).

(ع): الكُرْبَجُ: الحانُوتُ، وقال ابن النَّحَاس: هو سَمَكٌ[4].

قال سيبويه: «وقالُوا (أَناسِيَةٌ) لجَمْعِ (إِنْسَانٍ)»[5].

عند (ب): قال (س)[6]: (أَناسِيَةٌ) جَمْعُ (إِنْسِيٍّ)، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي ٣٣٠أ، ومعنى قوله: «وجعله في موضع النصب ....» أي: أن حق الإعراب كان (أَناضِيَ) بالياء وفتحة عليها؛ لأن الكلمة منقوصة منصوبة، ولكن الشاعر اضطر فجعل الكلمة كما هي في الرفع والجر (أناضٍ)، فحذف الياء والفتحة، انظر: تحصيل عين الذهب ٥٤٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠١، (هارون) ٣/ ٦٢٠.

(٣) انظر: المعرب للجواليقي ٥٣٤، وقال المحقق: «(كُرْبَهْ) بالكاف العربية والراء».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ١٧ب، ورمز (ع) لأبي علي الغساني. ولم أجد ما قاله ابن النحاس، وإنما الذي في المعاجم أن الكربج هو: الحانوت، أو صاحبه، أو متاعه، واسم موضع. انظر: نوادر أبي مسحل ٣٤- والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (تحقيق د. رمضان) ١/ ٤٤١- وشرح السيرافي (العلمية) ٤/ ٣٦٣- واللسان (كربج) ٢/ ٣٥٢- والتاج (كربج) ٦/ ١٧٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠١، (هارون) ٣/ ٦٢١.

(٦) شرح السيرافي ٤/ ٣٦٢- والتعليقة ٤/ ٩٩- وتنقيح الألباب ٢٠١أ، وانظر: اللسان (أنس) =

الياءِ المحذوفةِ؛ لأنَّهُ كانَ يَجِبُ أنْ يكونَ (أَنَاسِيَّ). [٣/ ١٨٠أ]

قال سيبويه: «وقالُوا ... و(السَّيَابِجَةُ)، فاجتمعَ فيها الأَعْجَمِيَّةُ»[١].

قال أبو الحسن[٢]: هو اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ[٣].

هذا بابُ ما لَفِظَ بِهِ مِمَّا هُوَ مُثَنًّى كما لُفِظَ بالجَمْعِ

قال سيبويه: «فَرَقُوا بَينَ المُثَنَّى الذي هُوَ شَيْءٌ على حِدَةٍ وبَينَ ذا»[٤].

(نسخةٍ): يعني الذي هو بَعْضُ الشَّيْءِ[٥].

قال سيبويه: «وليسَ واحِدٌ مِنْهما بَعْضَ شَيْءٍ، كَمَا قالُوا في ذا؛ لأنَّ التَّثْنِيةَ جَمْعٌ»[٦].

(نسخةٍ): أيْ: إذا أَرَدْتَ أنْ تَجْمَعَ شيئًا إلى شَيْءٍ.

غَلَطٌ عند (ب).

قال سيبويه: «وإنَّما هُما اثْنانِ»[٧].

٦/ ١٢، وفيه: «وقال المبرد: (أَناسِيَةٌ) جمع (إِنْسِيَّةٍ)، والهاء عِوَضٌ ....».

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠١، (هارون) ٣/ ٦٢١.

(٢) هذه الحاشية وردت في (م١)٩٤ب.

(٣) يقال: (السَّيَابِجَةُ) و(السَّبَابِجَةُ)، وهو قوم من السند، انظر: المعرب للجواليقي ٣٦٨، ٣٩١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠١، (هارون) ٣/ ٦٢٢.

(٥) هذا تفسير بـ(ذا).

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠١، (هارون) ٣/ ٦٢٢.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠١، (هارون) ٣/ ٦٢٢.

(نسخةٍ): (خ): يعني الرِّحَالَ والغِلْمانَ. [٣/ ١٨٠ب]

قال سيبويه: «وقالُوا (إِبِلانِ)»[١].

(فا)[٢]: نَظِيرُ هذا قَوْلُهم (جِمَالَيْنِ)[٣].

قال سيبويه: «وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ (ثَلاثةِ كِلابٍ)، فقالَ: يَجُوزُ في الشِّعْرِ؛ شَبَّهُوهُ بـ(ثَلاثةِ قُرُودٍ) ونَحْوِها»[٤].

(كِلابٌ) فيهِ (أَكْلُبٌ)، و(قُرُودٌ) لَيْسَ فيهِ بِناءُ أَدْنى العَدَدِ، (فا)[٥].

حَمَلَ الذي فيهِ بِناءُ أَدْنى العَدَدِ على الذي لَيْسَ فيهِ ذلك، عند (ب).

قال سيبويه: « .... خَمْسَ بَنَانٍ قانِئِ الأَظْفَارِ»[٦].

عند (ب): كانَ حَقُّهُ (بَنَاناتٍ). [٣/ ١٨١أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٢، (هارون) ٣/ ٦٢٣.

(٢) أنشد الفارسي البيت في: الإغفال ٢/ ١٨١- والتكملة ١٧٦- وإيضاح الشعر ١٣٩.

(٣) في قول عمرو بن [عروة بن] العدَّاء الكلبي: (لأَصْبَحَ القَوْمُ أَوْبادًا ولم يَجِدُوا عندَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجا جِمَالَيْنِ)، انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٠٦- وشرح شواهد الإيضاح ٥٦٠- واللسان (وبد) ٣/ ٤٤٣- والخزانة ٨/ ٥٧٩. وراجع تصحيح اسم الشاعر في: من اسمه عمرو من الشعراء ٩٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٢، (هارون) ٣/ ٦٢٤.

(٥) التعليقة ٤/ ١٠١، ومن هنا صحِّح ما في تحقيقها من خلل.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٢، (هارون) ٣/ ٦٢٤.

هذا بابُ ما هُوَ اسمٌ يَقَعُ على الجَمِيعِ لَمْ يُكَسَّرْ عليهِ واحِدُهُ

قال سيبويه: «فلَيْسَ (فَعَلٌ) مِمَّا يُكَسَّرُ عليهِ (فَعْلَةٌ)»(١).

عند (ب): قال (س): لأَنَّهُ (فَعَلٌ)، و(الفَعَلُ) لا يكونُ جَمْعًا.

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ في ما حَدَّثَنا أبو الخَطَّابِ (نَشْفَةٌ ونَشَفٌ)»(٢).

في أَصْلِ (رق): «نَشَفَةٌ»(٣)، فقَيَّدَ (فا) الفَتْحَةَ، وأَصْلَحَهُ على ما في أَصْلِ (ب)(٤).

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك في كَلامِهم (أَخٌ وإِخْوَةٌ)، و(سَرِيٌّ وسَرَاةٌ)، ويَدُلُّكَ على هذا قَوْلُهم (سَرَوَاتٌ)، فلَوْ كانتْ بمنزلةِ (فَسَقَةٍ) أو (قُضَاةٍ) لم تُجْمَعْ»(٥).

عند (ب): قَوْلُهُ: «فلَوْ كانتْ بمنزلةِ (فَسَقَةٍ) أو (قُضَاةٍ) لم تُجْمَعْ» لأنَّهما لم يَذْكُرْهُما في بابِ الجَمْعِ. [٣/ ١٨١ب]

قد ذَكَرَ لك أنَّ (فاعِلًا) يُجْمَعُ على (فَعَلَةٍ) في الصَّحِيحِ، نحوُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٣، (هارون) ٣/ ٦٢٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٣، (هارون) ٣/ ٦٢٥.

(٣) هذا لفظ (م١)٩٦أ.

(٤) (النّشفة) بثليث النون وسكون الشين، وبفتحتين: الحجر الذي يُتَدَلَّك به، كذا في كتاب سيبويه بعد النص المذكور مباشرة، وانظر: اللسان (نشف) ٩/ ٣٣٠.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٣، (هارون) ٣/ ٦٢٥.

(كاتِبٍ وكَتَبَةٍ)، وذَكَرَ لك أنَّ ما كانَ على (فاعِلٍ) مِنَ المُعْتَلِّ يَجِيءُ على (فُعَلَةٍ).

فإنْ قِيلَ: (سَرِيٌّ) (فَعِيلَ)، شُبِّهَ بـ(فاعِلٍ) كما يُشَبَّهُ الشَّيْءُ بالشَّيْءِ؟

قُلْتَ: لو شُبِّهَ لجاءَ مَضْمُومَ الأَوَّلِ، فكُنْتَ قائلًا (سُرَاةٌ)؛ لأَنَّكَ إنَّما تُشَبِّهُ (فَعِيلًا) مِنَ المُعْتَلِّ بـ(فاعِلٍ) مِن المُعْتَلِّ، وبَعِيدٌ أنْ تُشَبِّهَ (فَعِيلًا) مِنَ المُعْتَلِّ بـ(فاعِلٍ) مِنَ الصَّحِيحِ.

هذا بابُ تَكْسِيرِ الصِّفَةِ للجَمْعِ

قال سيبويه: «لا يُضَافُ إليهِ (ثَلاثةٌ) و(أَرْبَعةٌ) ونَحْوُهما إلى العَشَرةِ، وإنَّما يُوصَفُ بِهِنَّ .... وذلك .... و(فَسْلٌ وفِسَالٌ)»[1].

عند (ب)، وفي (أخرى): وهو الجَيِّدُ.

(فا): وفي (أخرى): «وإنَّما يُوصَفْنَ بِهِنَّ».

أَنْشَدَ الأَصْمَعِيُّ[2]:

إذا ما عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ . . . .[3]

(فا): هذا لِقُبْحِ إقامةِ الصِّفةِ مُقامَ الموصوفِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٣، (هارون) ٣/ ٦٢٦.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ٢٠٤أ.

(٣) البيت من الوافر، وباقيه: (فزَوْجُكِ خامِسٌ وحَمُوكَ سادِي)، وهو لامرئ القيس، كما في: ملحق ديوانه ٤٥٩، وبلا نسبة في: اللسان (ستت) ٢/ ٤٠- والهمع ٢/ ١٥٧.

قال سيبويه: «فكَسَّرُوهُ على (فُعُولٍ) كَمَا كَسَّرُوهُ عليهِ إذْ كانَ اسْمًا، وكمَا شَرِكَتْ (فِعَالٌ) (فُعُولًا) في الاسْمِ، واعْلَمْ ....»[1].

(نسخةٍ): «... على (فِعَالٍ) إذْ كانَ (فُعُولٌ) مُتَمَكِّنًا في الاسْمِ، وكُسِّرَتْ عليهِ الصِّفَةُ كَمَا كُسِّرَ (فَعْلٌ) على (فُعُولٍ) إذا كانَ اسْمًا، وكمَا شَرِكَتْ (فُعُولٌ) (فِعَالًا) في الاسْمِ شَرِكَتْهُ في الصِّفِةِ، واعْلَمْ ....». [٣/ ١٨٢أ]

قال سيبويه: «لأنَّ الأَصْلَ (رَبْعَةٌ) اسْمٌ مُؤَنَّثٌ وَقَعَ على المُذَكَّرِ»[2].

كانَ في نُسْخَةِ (ط): «أَصْلَ (رَبْعَةٍ)»، ثمَّ صُحِّحَ على ما في (الأُمِّ). [٣/ ١٨٢ب]

قال سيبويه: «وأمَّا ما كانَ (فَعَلًا) فإنهم يُكَسِّرُونهُ على (فِعَالٍ)»[3].

(ب): في نسخةٍ أُخرى: وأمَّا (فُعْلٌ) -يُرِيدُ بهِ الجِمَاعَ- فجاءَتْ ههنا على البِناءِ الذي هو الأَصْلُ، كَمَا جاءَتْ في (فَعَلٍ) مِن الأسماءِ، نحوُ (أَسَدٍ وأُسْدٍ)، فأَدْخَلُوها في (فَعْلٍ) مِن الصِّفاتِ حَيْثُ لم تَدْخُلْ مَعَهُ في

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٤، (هارون) ٣/ ٦٢٦، وليس (فُعُولًا) في (ح١)١٢٦أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٤، (هارون) ٣/ ٦٢٧، وهذا لفظ الشرقية، واختلفت نسخ الرباحية، ففي نسخة (ح٧)٢/ ٩٢ب كالشرقية. وفي (ح١)١٢٦ب: «أصل ربعةٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٤، (هارون) ٣/ ٦٢٨.

الأسماءِ، وكانَ أَكْثَرَ مِن (فَعَلٍ)، قالوا للواحِدِ (عُبْرُ أَسْفَارٍ) و(جِمَالٌ عُبْرٌ)[١]، الواحِدُ والجَمِيعُ سواءٌ.

قال سيبويه: «وأمَّا ما جاءَ على (فَعَلٍ) الذي جَمْعُهُ (فِعَالٌ) فإذا لَحِقَتْهُ الهاءَ للتَّأْنِيثِ كُسِّرَ على (فِعَالٍ)»[٢].

(أخرى): «وأمَّا ما جاءَ على (فِعَالٍ) فإنَّهُ لا يُكَسَّرُ على (أَفْعَالٍ)، كَما لم يُكَسَّرْ (فَعْلٌ) على (أَفْعُلٌ)، وما كُسِّرَ على (فِعَالٍ) إذا لَحِقَتْهُ الهاءُ للتَّأْنِيثِ كُسِّرَ على ....».

«وأمّا ما جاءَ على (فِعَالٍ) فإنَّهُ لا يُكَسَّرُ على (أَفْعَالٍ)»، يعني: لا يُجْمَعُ فيهِ أَدْنى العَدَدِ وأَكْثَرُهُ جَمِيعًا؛ لأنَّهم جاؤُوا بِبِناءِ أَكْثَرِ العَدَدِ هنا أَكْثَرَ مِن بِناءِ أَدْناه؛ لأنَّهُ مَوْضِعٌ لا يَقَعُ فيهِ التَّثْلِيثُ، أَلَا تَرى أنَّ (فُعْلًا) لم يُكَسَّرْ على (أَفْعُلٍ) في الصِّفاتِ.

(فا): لم يَقَعِ التَّثْلِيثُ هنا لِقُبْحِ إِقامةِ الصِّفَةِ مُقامَ الموصوفِ.

قال سيبويه: «فيُكَسَّرَ هُوَ عليهِ، ولا يُجْمَعُ على (أَفْعَالٍ)»[٣].

(خ): «فتُكَسِّرُهُ».

---

(١) (ناقة عبْرُ أسفار) و(جمال عبْرٌ): أي: قوية تشق ما مرت به، و(عبْر) مثلث العين، انظر: القاموس (عبر) ٥٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٥، (هارون) ٣/ ٦٢٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٥، (هارون) ٣/ ٦٢٩.

قَوْلُهُ: «فتُكَسِّرُهُ عليهِ، ولا يُجْمَعُ على (أَفْعَالٍ)»، (فا): أيْ: كما كانَ يُجْمَعُ قَبْلَ دُخُولِ عَلامةِ التأنيثِ، يعني (بَطَلَةٌ).

(فا): لم يَعْتَدَّ بـ(آكُمٍ) وبـ(آمٍّ) لِقِلَّتِهِ، كما لم يُعْتَدَّ بـ(ثُنٍ)[1].

قال سيبويه: «وَهْوَ قَوْلُكَ (جُنُبٌ)، فمَنْ جَمَعَ مِنَ العَرَبِ قالَ (أَجْنَابٌ) .... وإنْ شِئْتَ قُلْتَ (جُنُبُونَ)»[2].

قال الأخفشُ:

في (جُنُبٍ) لغتانِ[3]، مِنْهم مَنْ يقولُ (جُنُبٌ وجُنُبانِ وأَجْنَابٌ)، ومِنْهم مَنْ يقولُ (جُنُبٌ) للواحِدِ والجَمْعِ، وهذا أَفْصَحُ، قال اللهُ -تعالى-: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾[4]؛ لأنَّهُ كالمَصْدَرِ[5].

[٣/ ١٨٥أ] قال سيبويه: «وَهْوَ في القِلَّةِ بمنزلةِ (فُعُلٍ) أَوْ أَقَلُّ»[6].

---

(١) (آكُمٌ) جمع (أَكَمَة)، و(آمٌّ) جمع (أَمَة)، وكلاهما على وزن (فَعَلةٍ وأَفْعُلٍ)، انظر: الكتاب ٣/ ٥٩٩- والمفصل ٢٤٠- واللسان (أكم) ١٢/ ٢١، و(ثُنٍ) جمع (ثَنِيٍّ)، وهما (فَعِيلٌ وفُعُلٌ)، انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٥- والأصول ٣/ ١٨- والخصائص ٢/ ٣٣٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٥، (هارون) ٣/ ٦٢٩، وهذا لفظ الشرقية، وجاء بلفظ (فَعَلٍ) في الرباحية [انظر: (ح١)١٢٦ب]- و(م١)٩٧ب، وليس في (م١): «أو أقل».

(٣) انظر: اللسان (جنب) ١/ ٢٧٩.

(٤) سورة المائدة ٦.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي٣٣٢ب.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٥، (هارون) ٣/ ٦٢٩، وهذا لفظ الشرقية، وجاء بلفظ (فَعَلٍ) في الرباحية [انظر: (ح١)١٢٦ب]- و(م١)٩٧ب، وليس في (م١): «أو أقل».

(ط): «فَعَلٍ».

(أخرى): «بمنـزلةِ (فَعَلٍ) أَوْ أَقَلُّ» كانَ في مَتْنِ (رق)، فضَرَبَ (فا) عليه، وأَصْلَحَهُ على ما في (ب).

قال سيبويه: «ومُؤَنَّثُهُ إذا لَحِقَتْهُ الهاءُ بمنـزلةِ مُؤَنَّثِ ما كُسِّرَ على (أَفْعَالٍ) مِنْ بابِ (فَعَلٍ)»(١).

(فا): أيْ: لا يُجْمَعُ إلَّا بالتاءِ والأَلِفِ، ولا يَجُوزُ جَمْعُهُ على (أَفْعَالٍ) ولا (فِعَالٍ).

قال سيبويه: «وقالُوا (عِلْجٌ وعِلَجَةٌ)، فجَعَلُوها»(٢).

«وقالوا: (عِلْجَةٌ وعِلْجٌ)، فجَعَلُوها»، مَتْنُ (ب)، وفي (أخرى).

[٣/ ١٨٥ب] قال سيبويه: «وأمَّا ما كانَ (فَعُلًا) فإنَّهُ لم يُكَسَّرْ على ما كُسِّرَ عليه اسْمًا؛ لِقِلَّتِهِ في الأسماءِ، ولأَنَّهُ لم يَتَمَكَّنْ في الأسماءِ للتَّكْسِيرِ والكَثْرةِ والجَمْعِ كـ(فَعَلٍ)، فلمَّا كانَ كذلك وسَهُلَتْ فيهِ الواوُ والنُّونُ تَرَكُوا التكسيرَ وجَمَعُوهُ بالواوِ والنُّونِ، وذلك قولك (حَذُرُونَ) و(عَجُلُونَ) و(يَقُظُونَ) و(نَدُسُونَ)، فأَلْزَمُوهُ هذا، إذْ كانَ (فَعَلٌ) -وَهْوَ أَكْثَرُ مِنْهُ- قَدْ مُنِعَ بَعْضُهُ التَّكْسِيرَ، نحوَ (صَنَعُونَ) و(رَجَلُونَ)، وقد كَسَّرُوا أَحْرُفًا»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٥، (هارون) ٣/ ٦٢٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٥، (هارون) ٣/ ٦٣٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، (هارون) ٣/ ٦٣٠، وليس في الرباحية [انظر: (ح١)١٢٦ب]: «والكثرة والجمع».

كذا مَتْنُ نُسْخة (س):

«وأمَّا ما كانَ (فَعُلًا) فإنَّهُ لا يُكَسَّرُ على (فِعَالٍ) ولا (فُعُولٍ)، كما لم تُكَسَّرْ عليهِ الأسماءُ، فهو في هذا أَجْدَرُ أَلَّا يُكَسَّرَ، ولكنَّهُ يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ، وذلك قَوْلُك (حَذُرُونَ) و(جَدُرُونَ) و(عَجُلُونَ) و(يَقُظُونَ) و(نَدُسُونَ).

ولم يُكَسِّرُوا هذا على بِناءِ أَدْنى العَدَدِ، كما لم يُكَسِّرُوا (الفِعْلَ)، وإنَّما صارَتِ الصِّفةُ أَبْعَدَ مِن (الفُعُولِ) و(الفِعَالِ)؛ لأنَّ الواوَ والنُّونَ تَقْدِرُ عليهما في الصِّفةِ، ولا تَقْدِرُ على الواوِ والنونِ في الأسماءِ؛ لأنَّ الأسماءَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا في التكسيرِ، وقد كسروا أحرفًا ....»[1].

(تفسيرٌ مُتَّصِلٌ بالحاشية)[2]: النُّعُوتُ لا تَمْتَنِعُ منها الواوُ والنونُ؛ لأنَّها على الفِعْلِ تَجْرِي.

وقال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ: يُقالُ: (فَرِحٌ وفَرِحُونَ وأَفْرَاحٌ وفِرَاحٌ)، وقالَ:

وُجُوهُ النَّاسِ ما عُمِّرْتَ بِيضٌ ... طَلِيقاتٌ وأَنْفُسُهُمْ فِراحُ[3]

---

(١) هذا لفظ نسخة المبرد، والفقرة الثانية من الحاشية ثابتة في الرباحية، انظر: (ح١)١٢٦ب.

(٢) أي: بالحاشية السابقة، وانظر: تنقيح الألباب ٢٠٥أ.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي ٤/ ٣٧٣- وشرح المفصل ٥/ ٢٦.

هذا بابُ تَكْسِيرِكَ ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ عَدَدُ حُرُوفِهِ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُكَ (شاهِدُ المِصْرِ) و(قَوْمٌ شُهَّدٌ)»(١).

(شُهَّدٌ) مَقْصُورةٌ مِن (شُهَّادٍ)، عند (ب). [٤/ ٢أ]

قال سيبويه: «وإِنْ كانَ (فاعِلٌ) لغَيْرِ الآدَمِيِّينَ كُسِّرَ على (فَواعِلَ)، وإِنْ كانَ لِمُذَكَّرٍ أَيْضًا»(٢).

قالوا (خَوارِجُ)، وإنما معناهُ (عُصْبَةٌ خارِجَةٌ، وخَوارِجُ)، صَحَّ عند (ب). [٤/ ٢ب]

قال سيبويه: «لأَنَّكَ تقولُ: (هِيَ الرِّجَالُ)»(٣).

يعني: أنَّ (الرِّجالَ) يُؤَنَّثُونَ في الجَماعةِ، فبَنَى جَمْعَهم على (نَواكِسَ).

[٤/ ٣أ] **قال سيبويه: «وَهْوَ (نَذِيرٌ ونُذُرٌ)»**(٤).

(فا): (نُذُرٌ) يكونُ جَمْعَ (نَذِيرٍ) كما قال، ويكونانِ جَمِيعًا مَصْدَرَيْنِ، فـ(النُّذُرُ) كـ(الشُّغُلِ)، و(النَّذِيرُ) كـ(عَذِيرِ الحَيِّ)، ومِثْلُ ذلك

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٦، (هارون) ٣/ ٦٣١، وفي (ح٧)٢/ ٩٧ب: «شاهدُ المِصْرَ».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٦، (هارون) ٣/ ٦٣٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٧، (هارون) ٣/ ٦٣٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٨، (هارون) ٣/ ٦٣٥.

(النُّكُرُ والنَّكِيرُ).

قال سيبويه: «كما قالوا (خُلْقَانٌ) و(جُذْعَانٌ)، شَبَّهُوهُ بـ(حُمْلانٍ)؛ إذْ كانَ البِناءُ واحِدًا»[١].

(فا): أيْ: جَمْعُ (خَلَقٍ) -وهو نَعْتٌ- كجَمْعِ (حَمَلٍ) وهو اسْمٌ؛ لأنَّ البِناءَ واحِدٌ.

(نسخةٍ): «فالأَسْماءُ مِنْ بابِها، نحوُ (حُمْلانٍ)».

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُهم (يَتِيمٌ وأَيْتَامٌ)، و(شَرِيفٌ وأَشْرَافٌ)»[٢].

(نسخةٍ)[٣]: قال الشاعِرُ:

لَـــــذٌّ بـــــأَطْرَافِ الحَـــــدِيثِ إذا حُـــبَّ القِـــرَى وتُنُـــوزِعَ الجَمْـــعُ[٤]

[٤/ ٣ب] **قال سيبويه: «ومِثْلُهُ (فَصَحٌ)»[٥].**

قال الشاعِرُ[٦]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٨، (هارون) ٣/ ٦٣٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٨، (هارون) ٣/ ٦٣٦.

(٣) هذا لفظ (م١)١٠٠أ، فهذا البيت ثابت فيها في متن كلام سيبويه، ولفظه فيها: (لُبٌّ بأطراف .... وتنوزع الفَخْرُ).

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي ٤/ ٣٧٨- وشرح المفصل ٥/ ٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٨، (هارون) ٣/ ٦٣٦.

(٦) هذا لفظ (م١)١٠٠أ، فهذا البيت ثابت فيها في متن كلام سيبويه، وفيها (خُرْسٌ) بسكون الراء، وهذا وهذا البيت فيها قبل البيت المذكور في الحاشية السابقة، وهما متواليان فيها شاهدان على (فصح).

خُـرُسٌ بـ(لا) في كُـلِّ مَكْرُمَـةٍ فُصُـحٌ بِقَـوْلِ (نَعَـمْ) وبالفِعْـلِ[1]

قال سيبويه: «وقَدْ يُكَسَّرُ على (فعائِلَ)، كما كُسِّرَتْ عليهِ الأَسْماءُ، وَهْوَ نَظِيرُ (أَفْعِلاءَ) و(فُعَلاءَ) ههنا»[2].

عند (ب): أيْ: هذا يعني (فَعائِلَ) أَصْلٌ في المُؤَنَّثِ، كما أَنَّ (أَفْعِلاءَ) و(فُعَلاءَ) أَصْلانِ في جَمْعِ المُذَكَّرِ.

قال سيبويه: «وقَدْ يُكَسَّرُ على (فَعائِلَ)، كما كُسِّرَتْ عليهِ الأَسْماءُ، وَهْوَ نَظِيرُ (أَفْعِلاءَ) و(فُعَلاءَ)»[3].

قال أبو بَكْرٍ: يقول: هذا أَصْلٌ في جَمْعِ المؤنثِ، كما أَنَّ (أَفْعِلاءَ) و(فُعَلاءَ) أُصُولٌ في المذَكَّرِ[4].

قال سيبويه: «وزَعَمَ الخليلُ أَنَّ قَوْلَهم (ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ) لم يُكَسَّرْ على (ظَرِيفٍ)، كما أَنَّ (المذَاكِيرَ) لم تُكَسَّرْ على (ذَكَرٍ)»[5].

وقالَ أبو عُمَرَ[6]: وأَقُولُ في (ظُرُوفٍ) هو جَمْعُ (ظَرِيفٍ) كُسِّرَ على

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي ٤/ ٣٧٨- وشرح المفصل ٥/ ٤٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٨، (هارون) ٣/ ٦٣٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٨، (هارون) ٣/ ٦٣٧.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي٢٣٤ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٨، (هارون) ٣/ ٦٣٧.

(٦) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١٢٧ب]، وفي الشرقية: «أبو عَمْرٍو أقول» بسكون الميم وتنوين الراء وفراغ بين (عمرو) و(أقول)، فيكون القائل أبا عمْرٍو بن =

غيرِ بَابِهِ[١]، وليس مِثْلَ (مَذَاكِيرَ)، والدَّلِيلُ على أَنَّكَ إذا صَغَّرْتَ قُلْتَ (ظُرَيِّفُونَ)، ولا تَقُولُ ذلك في (مَذَاكِيرَ).

(مَذَاكِيرُ) إذا صَغَّرْتَها قُلْتَ (مُذَيْكِيراتٌ)، كَما تقولُ في (عَبادِيدَ) (عُبَيْدِيداتٌ)، عند (ب).

هذا أيضًا جُمِعَ على حَذْفِ الزَّوائِدِ[٢]. [٤/ ٤أ]

قال سيبويه: «وليسَ شَيْءٌ مِنْ هذا -وإنْ عَنَيْتَ بِهِ الآدَمِيِّينَ- يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ، كَما أنَّ مُؤَنَّثَهُ لا يُجْمَعُ بالتاءِ»[٣].

العلاء، وفي (ح٧)٢/ ٩٥أ كتب فوق أولها (حاشية)، وبعد آخرها (رجع)، وفي ابن دادي٣٣٤ب كتب فوق (عُمَرَ): (صح)، فيكون أبا عُمَرَ الجرمي، ونص على أنه الجرمي: المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢٤٥)- والسيرافي ٤/ ٣٨٠- وشرح عيون سيبويه ٢٥١.

(١) وكذا في شرح السيرافي ٤/ ٣٨٠، وفي مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢٤٥): «على غير الباب»، وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٢٧ب]: «غير بنائه»، والصواب ما في الشرقية، ولذا توجه نقد ابن ولاد في الانتصار ٢٤٥ إلى لفظ (بابه)، لأنه الفرق بين قول أبي عمر الذي يرى أن (ظُرُوفًا) جمع تكسير لـ(ظَرِيف) على غير بابه، أيْ: على غير قياسه، كـ(زَنْدٍ وأَزْنادٍ)، وبابه وقياسه (أَزْنُدٌ)، وبين قول الخليل الذي يرى أنه اسم جمع أو جمع لـ(ظريف) على غير مفرده، ويقال: لفظه، ويقال: واحده، أيْ: على غير بنائه، كـ(باطل وأباطيل).

(٢) أيْ: (ظُرُوف) دون (مذاكير)، وفي المقتضب ٢/ ٢١٤: «واعلم أن قولهم (ظَرِيف وظُرُوف) إنما جُمِعَ على حذف الزائدة، وهي الياء، فجاء كـ(فلوس وأسود)»، وفي الأصول ٣/ ١٨: «هو جَمْعُه عندي على حذف الزوائد، كأنه جَمْعُ (ظُرَفاءَ)».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٨، (هارون) ٣/ ٦٣٧.

«وليس شَيْءٌ مِنْ هذا» مِمَّا جاءَ على (فَعُولٍ)، أيْ: لا يُجْمَعُ بالألفِ والتاءِ والواوِ والنونِ وإنْ عَنَيْتَ الآدَمِيِّينَ؛ لأنَّهُ لم يُفَرَّقْ بينَ المؤنَّثِ والمذكَّرِ في واحِدِهِ، فكذلك لم يُفَرَّقْ بينَهما في الجَمْعِ[1].

قال سيبويه: «ولم يَتَّقُوا التَّضْعِيفَ؛ لأنَّ هذا اللَّفْظَ في كلامِهم، نحوُ (خُشَشَاءَ)»[2].

لأنَّ هذا لو لم يَكُنْ فيهِ الأَلِفُ لَظَهَرَ تَضْعِيفُهُ، نحوُ (قُذَذٍ)، عند (ب).

[٤/ ٤ب] **قال سيبويه: «وقالوا (فَلُوٌّ وفَلُوَّةٌ)؛ لأنَّها اسْمٌ، فصارتْ كـ(فَعِيلٍ وفَعِيلةٍ)»[3].**

(فا): لَمَّا كانَ (فَلُوٌّ) اسْمًا جازَ دَخُولُ الهاءِ فيه؛ لأنَّ الهاءَ يَمْتَنِعُ فيها في المؤنَّثِ (فَعُولٌ) الذي هو صِفَةٌ، وكَوْنُ (فَلُوَّةٍ) فيه معنى الافْتِلاءِ لا يُخْرِجُهُ مِن أنْ يكونَ اسْمًا، كما لا يُخْرِجُ (غارِبًا)[4] مِن أنْ يكونَ اسْمًا ما فيه مِن معنى الغُرُوبِ، وهو البُعْدُ مِن العُنُقِ، فصارَ كـ(فَعِيلٍ وفَعِيلةٍ)، أيْ: في جَوازِ دَخُولِ الهاءِ في (فَلُوَّةٍ) للمؤنَّثِ؛ لأنَّهُ اسْمٌ، كما يجوزُ دُخُولُها في مُؤَنَّثِ (فَعِيلٍ)، نحوُ (ظَرِيفةٍ)، لا في الوَصْفِ.

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ١٠٩، وعزاها إلى أبي العباس باختلاف يسير.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٩، (هارون) ٣/ ٦٣٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٩، (هارون) ٣/ ٦٣٨.

(٤) (الغارِب): الكاهل، وما بين السنام والعنق. انظر: القاموس (غرب) ١٥٤.

قال سيبويه: «وقالُوا (امْرَأَةٌ فَرُوقَةٌ ومَلُولَةٌ)، جاؤُوا بِهِ على التأنيثِ، كَمَا قالُوا (حَمُولَةٌ)، ألا تَرى أَنَّهُ سَوَاءٌ في المذكَّرِ والمؤنَّثِ والجَمْعِ، فَهْيَ لا تَغَيَّرُ كَمَا لا تَغَيَّرُ (حَمُولَةٌ)، فكَمَا كانتْ (حَمُولةٌ) كـ(الطَّرِيدَةِ) كان هذا كـ(رَبْعَةٍ)»[1].

قال أبو الحسن[2]: إنَّما قالوا (فَرُوقَةٌ) و(مَلُولةٌ) و(حَمُولةٌ) فأَلْحَقُوا الهاءَ حَيْثُ أَرادُوا التكثيرَ، كَمَا قالوا (نَسَّابةٌ) و(راوِيةٌ) فأَلْحَقُوا الهاءَ حِينَ أَرادُوا التكثيرَ.

(فا): أيْ: أنَّ (مَلُولةً) و(فَرُوقةً) على لَفْظٍ واحِدٍ في الذَّكَرِ والأُنثى، والاثنينِ والجَمْعِ، مِثْلُ (رِضًا).

(فا): أيْ: أنَّ (مَلُولةً) و(فَرُوقةً) لا يَدْخُلُها في المؤنَّثِ ويَخْرُجُ في المذكَّرِ، كـ(ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ)، كَمَّا لا يجوزُ ذلك في (حَمُولةٍ) ولا في (فَعُولٍ) الذي هو صِفةٌ.

(فا): أَنْشَدَنا (ب):

. . . . فنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ[3]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٩، (هارون) ٣/ ٦٣٨.

(٢) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ٩٥ب].

(٣) البيت من الوافر، وصدره: (أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنا اسْتَقَلُّوا)، وهو للمفضل النُّكْري، كما في: الأصمعيات ٢٠٠- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨، وقيل: لعامر بن أسحم بن عدي، وقيل: =

وغَيْرُهُ:

دَعْهــا فــمَا النَّحْــوِيُّ مِــنْ صَــدِيقِها[1]

(أخرى): وقالوا (قَعُودٌ وقَعُودَةٌ)، وقالوا (مِجْذَامةٌ) و(مِعْزابةٌ) للذَّكَرِ، كَمَا قالوا (نَسَّابةٌ)؛ لأَنَّهُ يَشْرَكُهُ في المعنى، فاسْتَوَى في المذكَّرِ والمؤنَّثِ بالهاءِ كـ(النَّسَّابةِ)، ولا تُغَيِّرُ (حَمُولةً) كَمَّا لا تُغَيِّرُ (فَرُوقةً)، فكانَ أَصْلُ (فَرُوقةٍ) كأَصْلِ (رَبْعَةٍ) و(الجَبْةِ).

قَوْلُهُ: «فلَمَّا كانتْ (حَمُولةٌ) كـ(الطَّرِيدةِ) كانَ هذا كـ(رَبْعَةٍ)»، يقولُ: (حَمُولةٌ) دَخَلَتْها الهاءُ لأَنَّها اسْمٌ للمَحْمُولِ، عليه لا للفَرْقِ على حَدِّ (ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ)، كَمَا دَخَلَ (الطَّرِيدةَ) الهاءُ لأَنَّها اسْمٌ للمَطْرُودةِ، لا للفَصْلِ على حَدِّ (ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ)؛ لأنَّ (فَعِيلٌ) إذا كانَ بمعنى (مَفْعُولٍ) لم تَدْخُلْهُ في مؤنَّثِهِ الهاءُ على حَدِّ (ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ)، بَلْ يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ.

وكذلك (فَرُوقةٌ) و(مَلُولةٌ) دَخَلَتْها على حَدِّ ما دَخَلَتْ في (رَبْعَةٍ)، لا للفَصْلِ على حَدِّ (ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ)، فكَمَا كانَ دُخُولُ الهاءِ في (الطَّرِيدةِ) لأَنَّها اسْمٌ، لا على حَدِّ (ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ) مِنَ الثَّبَاتِ تارةً والسُّقُوطِ تارةً للفَصْلِ

لرجل من عبدالقيس، انظر: الخزانة المقاصد النحوية ٢/ ٢٣٥- وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٠- والخزانة ١٠/ ٢٧٧.

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة، كما في: ملحق ديوانه ١٨٢- والأغاني ٢٠/ ٣٢١- وشرح شواهد الشافية ١٣٩.

وإنْ كانتِ الهاءُ لا تَدْخُلُ (فَعِيلٌ) الذي بمعنى (مَفْعُولٍ) على حَدِّ (ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ)، كذلك جازَ دُخُولُها على (حَمُولةٍ) لأنَّها اسْمٌ، لا للفَصْلِ فتَثْبُتُ في المذكَّرِ وتَسْقُطُ في المؤنَّثِ وإنْ كانتِ الهاءُ لا تَدْخُلُ (فَعُولٌ) على هذا الحَدِّ، وكَما جازَ دُخُولُ الهاءِ في (حَمُولةٍ) و(طَرِيدةٍ) لِمَا ذَكَرْنا -وإنْ كانتْ لا تَدْخُلُ على حَدِّ (ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ)- كذلك جازَ دُخُولُ الهاءُ في (فَرُوقةٍ) و(مَلُولةٍ) وهما وَصْفانِ؛ لأنَّها دَخَلَتْ على حَدِّ دُخُولِها في (رَبْعَةٍ)، لا على حَدِّ دُخُولِها في (ظَرِيفٍ وظَرِيفةٍ)، بَلْ هي آكَدُ مِنْ (رَبْعَةٍ)؛ لأنَّها يَسْتَوِي فيها الاثنانِ والجَمِيعِ، و(رَبْعَةٌ) لا يَسْتَوِي فيها الاثنانِ والجَمِيعِ. [٤/ ٥أ]

وقال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ: يقال -أيضًا- (فَرُوقٌ) و(مَلُولٌ)، فمَنْ أَنَّثَ قالَ في الجمع (فَرُوقاتٌ) و(مَلُولاتٌ)، ومَنْ ذَكَّرَ قالَ (فُرُقٌ) و(مُلُلٌ)، كـ(صُبُرٍ) و(غُدَرٍ)(١).

وقال الأخفشُ: بَعْضُ الناسِ يقولُ (رَجُلٌ صَرُورةٌ) و(رَجُلانِ صَرُورةٌ) و(رِجالٌ صَرُورةٌ)، فمَنْ قالَ هذا أَجْراهُ مُجْرَى المَصْدَرِ، و(الصَّرُورةُ)(٢) بالمهملة- الذي لم يَحُجَّ.

---

(١) هذه الحاشية والتي بعدها نقلتها من حواشي ابن دادي٣٣٥أ، و(الصُّبُرُ) جمع (صَبُورٍ)، و(الغُدُرُ) جمع (غَدُورٍ).

(٢) انظر: اللسان (صرر) ٤/ ٤٥٣.

قال سيبويه: «وزَعَمَ أبو الخَطَّابِ أنهم يجعَلُونَ (الشِّمال) جميعًا، فهذا نَظِيرُهُ، وقالوا (شَمَائِلُ) كما قالُوا (هَجَائِنُ)»(١).

(س): وكذلك (فُلْكٌ)(٢)؛ لأنَّ (فَعَلٌ) يُوافِقُ (فُعْلًا)؛ لأنَّكَ تَقُولُ (الحَزَنُ والحُزْنُ)، و(البَخَلُ والبُخْلُ)، و(فَعَلٌ) قد جُمِعَ على (فُعْل)، نحوُ (أَسَدٍ وأُسْدٍ)، فعلى ذلك تَقُولُ في جَمْعِ (فَلَكٍ): (فُلْكٌ)، كما قُلْتَ في (أَسَدٍ): (أُسْدٌ)، وإنْ قُلْتَ (آسَادٌ) قُلْتَ (أَفْلاكٌ) كما قالوا.

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك (مِكْثَارٌ ومَكاثِيرُ) و(مِهْذارٌ ومَهاذِيرُ)»(٣).

(مِفْعَالٌ) وَقَعَ بِغَيْرِ هاءٍ لأَنَّهُ يُرادُ بِهِ التكثيرُ فَقَطْ، فكأَنَّهُ اسْمُ الذَّاتِ الكثيرِ، فجَرَى مجْرَى المَصْدَرِ، أبو عُثْمانَ.

قال سيبويه: «وكذلك (مِفْعِيلٌ)؛ لأَنَّهُ للمُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ سَوَاءٌ»(٤).

(فا): لأنَّ ما اسْتَوَى المذكَّرُ والمؤنَّثُ في واحِدِهِ لم يُجْمَعْ بالواوِ والنُّونِ ولا الأَلِفِ والتاءِ، وإنَّما جازَ (مِسْكِينُونَ) لِقَوْلِهِ (مِسْكِينةٌ)، فأَثْبَتَ عَلامةَ التأنيثِ في المؤنَّثِ. [٤/ ٥ب]

قال سيبويه: «ولم يُفْعَلْ .... بالمُذَكَّرِ ما فُعِلَ بـ(فَعِيلٍ)»(١).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٩، (هارون) ٣/ ٦٣٩.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٢٠٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٩، (هارون) ٣/ ٦٤٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٠٩، (هارون) ٣/ ٦٤٠.

يعني: كَثْرةَ ما يَدْخُلُ (فَعِيلٌ) مِنَ التكسيرِ ووُجُوهِ الجَمْعِ.

قال سيبويه: «قالُوا (مَكْسُورٌ ومَكاسِيرُ) و(مَلْعُونٌ ومَلاعِينُ)»(٢).

عند (ب): جَرَى مَجْرَى الاسْمِ.

قال سيبويه: «و(فُعَّلٌ) بمنزلةِ (فُعَّالٍ)»(٣).

زيادةٌ في (أخرى): وإنَّما مَنَعَ (فَعَّالًا) وأَخَوَاتِهِ أنْ يكونَ كـ(فَعِيلٍ) وأَخَواتِهِ القِلَّةُ في الأَسْماءِ، وأنَّهُ أَقَلُّ مِنْهُ في الصِّفاتِ، وأمَّا (مَفْعُولٌ) و(مُفْعَل) و(مُفْعِل) فإنَّهُ أَقَلُّ في الأَسْماءِ مِنْ (فُعَّالٍ) وأَخَواتِهِ، فمِنْ ثَمَّ لم يَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَ (فَعِيلٍ)؛ إذْ لم يَكُنْ له تَمَكُّنُ بابِ (فُعَّالٍ)، وهو أَكْثَرُ منهِ في الأَسْماءِ، وكُسِّرَ منهِ ما لم يُكَسَّرْ مِن بابِ (مَفْعُولٍ)؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ منهِ، وقد جاءَ في الأَسْماءِ. [٤/ ٦أ]

قال سيبويه: «قالُوا على غَيرِ القِياسِ (مَشَادِينُ) و(مَطَافِيلُ)»(٤).

(نسخةٍ): كأَنَّهُ جَمْعُ (مِطْفَالٍ) وإنْ لم يُتكَلَّمْ بهِ. [٤/ ٦ب]

قال سيبويه: «ولا يَمْتَنِعُ هذا أنْ تَقُولَ فيهِ -إذا عَنَيْتَ الآدَمِيِّينَ-

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٠، (هارون) ٣/ ٦٤١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٠، (هارون) ٣/ ٦٤١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ، (هارون) ٣/ .

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٠، (هارون) ٣/ ٦٤٢.

(قَسْوَرُونَ) و(تَوْأَمُونَ)»[١].

في (أخرى)[٢]: قال الشَّاعِرُ:

فَلا تَفْخَرْ فَإِنَّ بَنِي نِزَارٍ ... لِعَلَّاتٍ ولَيْسُوا تَوْأَمِينا[٣]

[٤/ ٧أ] قال سيبويه: «وذلك قَوْلُ بَعْضِهم (سُكَارَى) و(عُجَالى)»[٤].

عند (ب): ضَمُّوا المُذَكَّرَ لِيَدُلُّوا على أَنَّهُ مِمَّا أُدْخِلَ على المُذَكَّرِ.

[٤/ ٨أ]

قال سيبويه: «وأَمَّا (فُعَلاءُ) فَهِيَ بمنزلةِ (فُعَلَةٍ) مِنَ الصِّفاتِ»[٥].

كانَ «مِنَ المَصَادِرِ»، فضَرَبَ عليه (فا)، وأَصْلَحَهُ على نُسْخةِ (ب).

قال سيبويه: «ومِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ (نُفَاسٌ) كما يَقُولُ (رُبَابٌ)»[٦].

عند (ب): «(نِفَاسٌ) كما يقولُ (رِبَابٌ)».

(فا): الصَّوَابُ نُسخةُ (رق). [٤/ ٨ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١١، (هارون) ٣/ ٦٤٣.

(٢) هذا لفظ (م١)١٠٣أ، فالبيت فيها من متن كلام سيبويه.

(٣) البيت من الوافر، وهو للكميت، كما في: ديوانه ٢/ ١١٨- واللسان (تأم) ١٢/ ٦٢- وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٥٥، وقيل: هو لدعبل الخزاعي، كما في: شرح شواهد الإيضاح ٥٨٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٢، (هارون) ٣/ ٦٤٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٢، (هارون) ٣/ ٦٤٧، و(الصفات) هو لفظ الشرقية- والرباحية، انظر: (ح٧)٢/ ٩٧ب.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٣، (هارون) ٣/ ٦٤٧

قال سيبويه: «يُشَبَّهُ بـ(سَعِيدٍ وسَعِيدةٍ) و(رَشِيدٍ ورَشِيدةٍ)»[١].

جَمَعَ بينَ (سَعِيدَةٍ) و(رَشِيدَةٍ) كما جَمَعَ بينَ (مِسْكِينةٍ) و(فَقِيرَةٍ).

قال سيبويه: «وقالُوا (عَقِيمٌ وعُقُمٌ)، شَبَّهُوها بـ(جَدِيدٍ وجُدُدٍ)»[٢].

عند (ب): (عَقِيمٌ ليس هو شَيْئًا عَمِلَتْهُ، ولا شَيْئًا حَدَثَ فيها بَعْدَ أنْ لم يَكُنْ.

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ في أنَّهُ جاءَ على فِعْلٍ لم يُسْتَعْمَلْ: (مَرِيٌّ ومَرِيَّةٌ)»[٣].

(ناقةٌ مَرِيٌّ) إذا كانتْ قائِمةً تَمْسَحُ الأَرْضَ بإِحْدى يَدَيْها، قال الشاعر:

إذا حُطَّ عَنْها الرَّحْلُ أَلْقَتْ بِرَأْسِها إلى شَذَبِ العِيدَانِ أَوْ صَفَنَتْ تَمْرِي[٤]

[٤/ ٩أ] **قال سيبويه: «ومِثْلُ (هُلَّاكٍ) قَولُهم (مِرَاضٌ) و(سِقَامٌ)»**[٥].

عند (ب): معنى ذا (هُلَّاكٌ) على بابِ اللَّفْظِ؛ لأنَّ حَقَّ (فاعِلٍ) (فُعَّالٌ)، وكذا (مَرِيضٌ) -إذا كانَ في اللَّفْظِ كـ(ظَرِيفٍ)- حَقُّهُ أنْ يُجْمَعَ على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٣، (هارون) ٣/ ٦٤٨، في الشرقية: «شُبِّهَ»، وليس فيها: (ورشيد ورشيدة).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٣، (هارون) ٣/ ٦٤٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٣، (هارون) ٣/ ٦٤٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: كتاب الجيم ٢/ ١٢٦ - واللسان (مرا) ١٥/ ٢٧٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٣، (هارون) ٣/ ٦٤٩.

(فِعَالٍ)، نحوُ (ظِرَافٍ) و(كِبَارٍ)، و(مَرْضَى) على المعنى، وكذلك (هَلْكَى)، و(مِرَاضٌ) و(هُلَّاكٌ) على اللَّفْظِ. [٤/ ١٠ب]

قال سيبويه: «و(أَيِّمٌ وأَيَامَى)، فأَجْرَوْهُ مُجْرَى (وَجَاعَى)»[١].

قال (ب): يعني (الأَيِّمَ).

قال سيبويه: «لأَنَّهَا مَصَائِبُ قَدْ ابْتُلُوا بِهَا، فَشُبِّهَتْ بِالْأَوْجَاعِ»[٢].

أبو الحسن[٣]: يُرْوَى عن النبي -ﷺ- قَوْلُهُ: «وأَيُّ داءٍ أَدْوَى مِنَ البُّخْلُ»[٤].

قال سيبويه: «وقالوا (طَلِحَتِ النَّاقَةُ)»[٥].

(ط): قد رواها أبو عُبَيدٍ، عن أبي زيدٍ: (طُلِحَتْ) بضم الطاءِ على

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٤، (هارون) ٣/ ٦٥٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٤، (هارون) ٣/ ٦٥٠.

(٣) أظنه الأخفش الأصغر.

(٤) رواه البخاري في الأدب المفرد ١١١، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ٢٢٧، ورواه الحاكم في المستدرك ٣/ ٢٤٢ (٤٩٦٥) وصححه على شرط مسلم. والحديث يُروى بلفظ (أَدْوَى) بالألف لا بالهمزة، قيل: إنه خطأ من الراوي، وصوابه (أدوأ) لأنه من الداءِ، وقيل: إنه (أَفْعَلُ) من (دَوِيَ الرِّجلُ يَدْوَى) إذا كان به مرض باطن، انظر: إصلاح غلط المحدثين ٦١- والنهاية لابن الأثير ٢/ ١٤٢- واللسان (دوا) ١٤/ ٢٧٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٤، (هارون) ٣/ ٦٥٠، و(طَلِحَت) لفظ الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ٩٨ب]، وإما (م١)١٠٦ب ففيها (طُلِحَت) بضم الطاء.

ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ[١].

هذا بناءُ الأفعالِ التي هِيَ أعمَالٌ تَعَدّاكَ إلى غَيْرِكَ وتُوقِعُها بِهِ ومَصادِرِها

قال سيبويه: «(وكَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا)، وقالُوا (كِذَابًا) جاؤُوا بِهِ على (فِعَالٍ)، كما جاءَ على (فُعُولٍ)»[٢].

(فا): (فِعَالٌ) الصَّوابُ؛ لأنَّ (فِعَالًا) أُخْتُ (فُعُولٍ) مِن مَصادِرِ (فَعَلْتُ)، فكذلك (فِعَالٌ)، فأمَّا ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾[٣] فإنَّ هذا مَصْدَرُ (كَذَّبْتُ) لا (كَذَبْتُ).

عند (ب): (كِذَّابًا) (فِعَّالٌ).

قال (ب): كانَ أَصْلُهُ (كِذَابًا). قال (فا): أيْ في أَصْلِ (س). [٤/ ١٠ب]

قال سيبويه: «ومعَ ذا أنَّ بِناءَ فْعِلِه كبِناءِ فِعْلِ (الفزَعِ)»[٤].

قَوْلُهُ: «ومعَ ذا أنَّ بِناءَ فِعْلِهِ كبِناءِ (الفزَعِ)»، يعني: أنَّ (فَزِعَ) لا

---

(١) في المعجمات: (طَلِحَتِ الإبل وطُلِحَتْ): اشتكتْ بطونها من أَكْلِ الطَّلْحِ. انظر: اللسان (طلح) ٢/ ٥٣٠- والقاموس (طلح) ٢٩٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٥، (هارون) ٤/ ٦.

(٣) سورة النبأ ٢٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٥، (هارون) ٤/ ٦.

يَتَعَدَّى، وحَقُّ (فَعِلَ) أَلَّا يَتَعَدَّى.

قال سيبويه: «مُدْخَلٌ في بابِ الأَعْمالِ التي تُرَى وتُسْمَعُ، وَهْوَ مُوقِعُهُ بِغَيْرِهِ، وقالوا (وَدِدْتُهُ)»[1].

في (أخرى): «التي تَعَدَّاكَ إلى غَيْرِكَ، وقالوا (وَدِدْتُهُ)».

(فا): (وهي مُوقَعَةٌ بغَيْرِهِ) الصَّوابُ. [٤/ ١١أ]

قال سيبويه: «وقالُوا (لَوَيْتُهُ حَقَّهُ لَيَّانًا) على (فَعْلانٍ)»[2].

عند (ب)[3]: (فَعْلانٌ) لا يكونُ مَصْدَرًا، وإنَّما حَقُّهُ (فِعْلانٌ) أو (فُعْلانٌ)، ولكنَّهم فَتَحُوا هذا اسْتِثْقالًا للياءِ معَ الكَسْرةِ. [٤/ ١١ب]

قال سيبويه: «وقَوْلُهم (فاعِلٌ) يَدُلُّك على أنَّهم إنَّما جَعَلُوهُ مِن هذا البابِ، وتَخْفِيفُهُم (الحَرْدَ)»[4].

أيْ: كانَ حَقُّهُ (حَرَدٌ) في الاسْمِ والمَصْدَرِ. [٤/ ١٢أ]

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (الخِلافةُ) و(الإِمارةُ) و(النِّكابةُ)»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٥، (هارون) ٤/ ٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٦، (هارون) ٤/ ٩.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ١١٩، وعزى الحاشية إلى أبي العباس.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٦، (هارون) ٤/ ٩، وجاء (الحَرَد) بفتح الراء في ابن دادي٣٣٩ب، وجاء بالفتح والسكون في (ح٧)٢/ ٩٩ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٧، (هارون) ٤/ ١١، وليس في الرباحية (ومثل ذلك)، انظر: (ح٧)٢/ ٩٩ب.

(النِّكَابَةُ) مِن المَنْكِبِ، وهو الذي في يَدِهِ اثنتا عَشْرَةَ عِرافةً، (النِّكابةُ): العِرافةُ[١].

وفي (الكتاب) بالياء[٢]، (فا): ينبغي أنْ تكونَ بالباءِ، ولا وَجْهَ للياءِ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (الإِيَالةُ)»[٣].

(الإِبَالةُ) عند (ب)، (فا): القِيامُ على الإِبِلِ[٤].

قال سيبويه: «كما قالُوا (الشُّكْرانُ) و(الرُّضْوانُ)»[٥].

(الرُّضْوانُ) -بالضَّمِّ- الاسْمُ، وبالكَسْرِ المَصْدَرُ[٦]. [٤/ ١٢ب]

قال سيبويه: «كمَا قالُوا (العَوْسُ)»[٧].

(نسخةٍ): «وقالوا في أَشْيَاءَ حِينَ انْتَهَتْ وبَلَغَتِ الغايةَ (العَوَسُ)»،

---

(١) (النِّكابة) من نَكَبَ على قومه يَنْكُبُ نِكابةً فهو مَنْكِبٌ، إذا عَرَفَ عليهم عِرَافةً، أي: صار عريفًا، فقيل: المَنْكِب مساعد العريف فهو أقل منه، وقيل: بل على كذا وكذا عريفًا مَنْكِبٌ، فهو أعلى منه، وإلى القول الثاني يشير ما في الحاشية. انظر: اللسان (نكب) ١/ ٧٧٢.

(٢) أي: (النِّكاية).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٧، (هارون) ٤/ ١١.

(٤) انظر: اللسان (أبل) ١١/ ٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٧، (هارون) ٤/ ١١.

(٦) في اللسان (رضو) ١٤/ ٣٢٣- والتاج (رضو)٣٨/ ١٥٧ أن (الرِّضْوان) و(الرُّضْوان) مصدران مصدران لـ(رَضِيَ)، وأنَّ الضم من حكاية سيبويه، وهي لغة لبعض العرب.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٧، (هارون) ٤/ ١٢.

عند (رق)، فضَرَبَ عليه، وأَصْلَحَهُ (العَوْسُ) على ما عند (ب)، وقال: ليس بشَيْءٍ[1].

[٤/ ١٣أ] قال سيبويه: «و(الحُسَالَةُ)»[2].

قال (س)[3]: (الحُسافةُ). وكانَ في أَصْلِهِ (الحُسَالةُ)[4].

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ (الحُطَامُ) و(الفُضَاضُ) و(الفُتَاتُ)»[5].

(فا): هذه سِمَاتٌ، وإنَّما سَمَّوْها بهذه الأشياءِ لأنَّها على صُورَتِها، فأَرادُوا ذلك. [٤/ ١٣ب]

قال سيبويه: «كما قالُوا (السَّكْتُ) و(القَفْزُ) و(العَجْزُ)؛ لأنَّ بِناءَ الفِعْلِ واحِدٌ لا يَتَعَدَّى»[6].

يعني: أنَّ (عَجِزَ يَعْجِزُ) ليس بِمُعَتَدٍّ، وكان أَصْلُ مَصْدَرِهِ أنْ يكونَ

---

(١) العَوْسُ -بالتسكين-: حُسْنُ القيام على المال، يقال: عاسَ مالَهُ يَعُوسُهُ عَوْسًا وعِيَاسَةً، وهو المراد هنا، وأما العَوَسُ -بالتحريك-: فدخول الشِّدْقَيْنِ عند الضحك وغيره. انظر: القاموس (عوس) ٧٢٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٧، (هارون) ٤/ ١٣.

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٢١٣أ.

(٤) (الحُسَالة): ما يُقَشَّر من قشر الشعير ونحوه، و(الحُسَافة): ما تناثر من التمر الفاسد. انظر: القاموس (حسل) ١٢٧٢، و(حسف) ١٠٣٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٧، (هارون) ٤/ ١٣.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٨، (هارون) ٤/ ١٤.

على (فُعُولٍ)، مِثْلَ (جَلَسَ جُلُوسًا) و(قَعَدَ قُعُودًا).

قال سيبويه: «إِلَّا أنْ يَشِذَّ شَيْءٌ، نَحْوَ (شَنِئْتُهُ شَنَآنًا)»[1].

:عند (ب) -(فا): وحَكاهُ لنا عن (س)[2]-: (شَنِئْتُهُ) كانَ حَقُّهُ (شَنِئْتُ مِنْهُ).

[٤/ ١٤أ] قال سيبويه: «وقَدْ قالُوا (الجَوْلُ) و(الغَلْيُ)، فجاؤُوا به على الأَصْلِ»[3].

بغَيرِ زِيادةٍ[4]، (فا).

قال سيبويه: «كما قالُوا (الذَّمِيلُ) و(الصَّهِيلُ)»[5].

(نسخةٍ): لأَنَّهُ يَتكَلَّفُ في الذَّمِيلِ عِلاجًا كما يَتكَلَّفُهُ في الصَّهِيلِ، فكِلاهما فِعْلٌ لا يَتعَدَّى.

قال سيبويه: «قَوْلُكَ .... و(سَئِمْتُ سَأْمًا وسَآمَةً)»[6].

عند (ب): (سَآمًا)[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٨، (هارون) ٤/ ١٥.

(٢) انظر: الأصول ٣/ ٩٣، وفيه: «وقال أبو العباس: المعنى شَنِئْتُ منه».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٨، (هارون) ٤/ ١٥.

(٤) أي: بغير زيادة الألف والنون في (جَوَلانٍ) و(غَلَيَانٍ).

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٨، (هارون) ٤/ ١٦.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٩، (هارون) ٤/ ١٦.

حَدَّثني المازِنيُّ، قال: حَدَّثني أبو زَيْدٍ، قال: سَمِعْتُ ابنَ جُرَيْجٍ[٢]: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَآفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾[٣]، شاهِدٌ لقَوْلِه (سَآمَة).

قال سيبويه: «لأنَّها جُعِلَتْ مِنْ بابِ (شَرِبْتُ)»[٤].

جاءت عند (ب): ينبغي أنْ يكونَ ذَكَرَ (شَرِبْتُ) لأنَّها عَمَلٌ، كما أنَّ (زَهِدْتُ) عَمَلٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ ذَكَرَ (شَرِبْتُ) على معنى (رَوِيتُ)؛ لأنَّ (رَوِيتُ) انْتَهاءٌ وتَرْكٌ، كـ(سَئِمْتُ). [٤/ ١٤ب]

قال سيبويه: «وذلك (هَوِيَ يَهْوَى) .... وأَنَّهُ ضِدُّ تَرْكِ الشَّيْءِ»[٥].

(س) (رق)[٦]: «وأَنَّهُ ضِدُّهُ تَرْكُ الشَّيْءِ»، فأَصْلَحَهُ (فا): «ضِدُّ تَرْكِ الشَّيْءِ»، ووَقَّعَ عليه[٧]: (كذا ينبغي)، أي: الهَوَى ضِدُّ تَرْكِ الشَّيْءِ[٨].

---

(١) لـ(سَئِمَ) خمسة مصادر: (سَأْمٌ، سَأَمٌ، سَأْمَةٌ، سَآمَةٌ، سَآمٌ)، انظر: القاموس (سأم) ١٤٤٥

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُرَيْجٍ، أبو الوليد، القرشي مولاهم المكي، أحد الأعلام، روى القراءة عن ابن كثير، توفي سنة ١٤٩. انظر: غاية النهاية ١/ ٤٦٩.

(٣) سورة النور ٢، وقراءة (رَآفَةٌ) قراءة لابن جريج، ورواية عن عاصم وابن كثير، انظر: الجامع للقرطبي ١٢/ ١٦٦- والبحر المحيط ٦/ ٣٩٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٩، (هارون) ٤/ ١٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٩، (هارون) ٤/ ١٦-١٧.

(٦) أي: أن العبارة القادمة هي لفظ نسختي (س) و(رق).

(٧) أي: كَتَبَ عليه، أي: في حواشيه. انظر: التاج (وقع) ٢٢/ ٣٥٩.

(٨) قلتُ: لا يظهر فرق بين العبارتين، فإن صحَّ هذا فلا داعي لتغيير ما في النسختين، إلا إن كان في نسخة أخرى معتمدة.

قال سيبويه: «وَهْوَ (بَطِينٌ)»[١].

عند (ب): الياءَ لِلُزُومِ الكَسْرةِ، مِثْلَ (مَرِيضٍ).

هذا بابُ ما جاءَ مِنَ الأَدْواءِ

قال سيبويه: «وقالَ بَعْضُ العَرَبِ (سَقُمَ) كما قالُوا (كَرُمَ)»[٢].

جَمَعَ بينَ (سَقُمَ) و(كَرُمَ) لأنَّهما كالغَرِيزةِ في نَفْسِ الشَّيْءِ. [٤/ ١٥أ]

قال سيبويه: «وكما دَخَلَ (فَعِلٌ) في بابِ (فَعْلانَ)»[٣].

كذا عند (ب): نحوُ (عَطِشٍ وعَطْشَانَ)، و(صَدٍ وصَدْيانَ).

قال سيبويه: «وَهْوَ (خَاشٍ) كما قالُوا (رَحِمَ) و(هُوَ راحِم)»[٤].

(فا): أي: لم يَجِيئُوا بهِ على مِثالِ (وَجِلَ يَوْجَلُ) الذي وافَقَهُ في المعنى، ولكنْ بِما يُوافِقُهُ في البِناءِ دُونَ المعنى، وهو (رَحِمَ). [٤/ ١٥ب]

قال سيبويه: «وقالُوا (قَنِمَةٌ)»[٥].

أَخْبَرَنا إبراهيمُ[١]، قالَ: كان أبو مَهْدِيَّةَ[٢] يَجْلِسُ على بابِ الكِنَاسِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٩، (هارون) ٤/ ١٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٩، (هارون) ٤/ ١٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٩، (هارون) ٤/ ١٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢١٩، (هارون) ٤/ ١٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٠، (هارون) ٤/ ١٩.

فيقولُ: «ما هذهِ القَنَمَةُ! كأَنَّنا في حِشَشَةٍ»[٣].

قال سيبويه: «وكذلك (الغَلَقُ) في غَيرِ الأَنَاسِيِّ»[٤].

(فا): يعني الغَلَقَ في ما عَدا النَّاسِ، أي: البَهائِمِ مِن الحَيَوانِ.

قال: وليسَ يعني بهِ غَلَقَ الخَشَبِ[٥]. [٤/ ١٦ب]

هذا بابُ (فَعْلانَ) ومَصْدَرِه وفِعلِه

قال سيبويه: «وقالُوا (رَوِيَ يَرْوَى رِيًّا) وَهْوَ (رَيَّانُ)»[٦].

---

(١) وفي ابن دادي٣٤٢ب: «قال أبو علي: أخبرنا إبراهيم ....»، فإن صحَّ هذا فمِنْ (إبراهيم)؟ قد يكون أبا إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري، مع أن الجاري في كلام أبي علي ذكر الزجاج بكنيته (أبي إسحاق)، أو الرمز له بـ(ح).

(٢) هو: أبو مَهْدِيَّةَ، أعرابي صاحب غريب، يروى عنه البصريون، كالأصمعي وأبي عبيدة. انظر: الفهرست ٦٩- والأعراب الرواة ٢٣٥.

(٣) انظر القصة عن ابن مهدية في: تنقيح الألباب ٢١٩أ، وذكرها بلفظها: شرح السيرافي ٤/ ٤٠٩- والهمع (هنداوي)٢/ ٤٩٠، عن (أعرابي)، ورواها الفهرست ٦٦ عن أفار بن لقيط بلفظ مختلف، و(القَنَمة): الرائحة الخبيثة، و(الحِشَشة): جمع (حُشٍّ)، وهو مكان الغائط، وفي المعجمات أن جمع (حشٍّ) الغائط: حُشُوشٌ وحُشُّونَ، وحِشَّانٌ وحُشَّانٌ وحَشاشِينُ، ولم أجد (حِشَشة)، وهو قياس هنا. انظر: القاموس (قنم) ١٤٨٦، و(حشش) في:القاموس ٧٦١- واللسان ٦/ ٢٨٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٠، (هارون) ٤/ ٢٠.

(٥) غَلَقُ الخَشَبِ: هو المِغْلاقُ، وهو ما يُغْلَقُ به البابُ، والغَلَقُ في الحيوان: هو أنْ يَدْبَرَ ظَهْرُهُ دَبَرًا لا يَبْرَأُ. انظر: القاموس (غلق) ١١٨٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢١، (هارون) ٤/ ٢٢.

قال (س): (فَعِيلٌ)(١) و(أَفْعَلُ) و(فَعْلانُ) واحِدٌ؛ لأنَّها تَقَعُ لِمَا لا يَتَعَدَّى.

قال سيبويه: «وقالُوا (سَكِرَ يَسْكَرُ سَكَرًا وسُكْرًا)»(٢).

قال أبو الحَسَنِ: فيها ثَلاثُ لُغَاتٍ.

يعني أبو الحسنِ: أنهم يقولون: سَكِرَ سَكْرًا وسُكْرًا وسَكَرًا(٣).

[٤/ ١٧أ]

قال سيبويه: «قالُوا (خَزْيانُ وخَزْيا)، و(رَجْلانُ ورَجْلَى)، وقالُوا (عَجْلانُ وعَجْلى)»(٤).

في نسخة (ب)(٥): ورَوى أبو الحسنِ (رَجْلانُ ورَجْلى)، «وقالُوا (عَجْلانُ)».

قال سيبويه: «يكونُ في جَوْفِهِ كَمَا يَكونُ فيهِ العَطَشُ»(٦).

---

(١) في (ش٣)٤٢٩أ: «فعول».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢١، (هارون) ٤/ ٢٣.

(٣) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية- ومتن الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٠٢أ]، وليس في الرباحية (يعني أبو الحسن أنهم يقولون سَكِرَ).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢١، (هارون) ٤/ ٢٣.

(٥) وهذا لفظ (م١)١١٢ب، أي: أن (رجلان ورجلى) من رواية الأخفش، لا سيبويه.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢١، (هارون) ٤/ ٢٤، وليس (فيه) في الرباحية، انظر: (ح٧)٢/ ١٠٢ب.

في (نسخة): «وهو يكونُ مِنَ العَطَشِ»، وفي (أُخْرى): «مِمَّا يكونُ منهِ العَطَشُ». [٤/ ١٧ب]

قال سيبويه: «فـ(الثُّكْلُ) مِثْلُ (السُّكْرِ)»[١].

كان في المَتْنِ «مِثْلُ (الشُّكْرِ)»، فضَرَبَ عليه، وأَصْلَحَهُ «مِثْلُ (السُّكْرِ)»، على ما عند (ب). [٤/ ١٨أ]

هذا بابُ ما يُبْنَى على (أَفْعَلَ)

قال سيبويه: «ورُبَّما جاءَ الفِعْلُ على (فَعُلَ يَفْعُلُ)»[٢].

(فَعِلَ) عند (ب)، فوَقَّعَ أبو عليٍّ عليه: «لا»، وعلى نُسْختِهِ[٣].[٤/ ١٨ب]

قال سيبويه: «فكذلك (قُطِعَتْ يَدُهُ وجُذِمَتْ يَدُهُ)، وقَدْ يُقالُ»[٤].

(أخرى): كان ينبغي أنْ يقولَ: (قَطِعَتْ يَدُهُ وجَذِمَتْ يَدُهُ، فاسْتُغْنِيَ عنهما بـ(قُطِعَتْ وجُذِمَتْ)، وقد يُقالُ.

قال سيبويه: «وَهْيَ تَجْرِي في المَصْدَرِ والفِعْلِ مَجْرَى (أَفْعَلَ)»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢١، (هارون) ٤/ ٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٢، (هارون) ٤/ ٢٥.

(٣) أي: كان في نسخة (ب) (فَعِلَ) بدل (فَعُلَ)، فكتب الفارسي عليها «لا» في نسخة (ب) وفي نسخته.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٢، (هارون) ٤/ ٢٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٣، (هارون) ٤/ ٢٧.

عند (ب): «وهي» يعني: (فَعْلاءَ)، أيْ: يكونُ فِعْلُها (فَعِلَ يَفْعَلُ)، كما يكونُ ذلك لـ(أَفْعَلَ)، كما صَدَّرَ بهِ البابَ[١]. [٤/ ١٩ب]

قال سيبويه: «و(النَّدْمَانُ) مِثْلُهُ و(نَدْمَى)»[٢].

قال أبو العباس: (نَدْمَانُ) مِن النَّدَامةِ على الشَّيْءِ يُقالُ فيه (نَدْمَى)، ولا يقالُ (نَدْمَانةٌ)، وإنَّما (نَدْمَانٌ) و(نَدْمَانةٌ) لِبابِ المُنَادمةِ[٣].

هذا باب أيضًا للخِصَالِ[٤] التي تكونُ في الأَشْياءِ

قال سيبويه: «ومِثْلُ (الحَسَنِ): (السَّبَطُ) و(القَطَطُ)، وقالوا (سَبِطَ سَبَاطةً وسُبُوطةً) .... وقالُوا (رَجُلٌ سَبِطٌ) كما بَنَوْهُ على (فَعِلٍ)»[٥].

وقال أبو الحسن[٦]: قالوا (سَبَطٌ)، و(سَبِطَ سُبُوطةً وسَبَاطةً)،

---

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ٢٢٢، (هارون) ٤/ ٢٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٣، (هارون) ٤/ ٢٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٦- والأصول ٣/ ٢٤- واللسان (ندم) ١٢/ ٥٧٢.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٠٣أ]: «في الخصال».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٣، (هارون) ٤/ ٢٩، وفي الرباحية (على فَعِلَ)، انظر: (ح٧)٢/ ١٠٣ب.

(٦) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية، وفيها (قالوا: سَبَطٌ). وجاءت في متن الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٠٣]، وفيها: (وقالوا: سَبَطَ). ولم أجد (سَبَطَ) في المعاجم، بل فيها (سَبِطَ وسَبُطَ) بالكسر والضم، يقال (شَعَرٌ سَبِطٌ) أي: مسترسل غير جَعْدٍ، انظر (سبط) في: اللسان ٧/ ٣٠٨- والقاموس ٨٦٣.

وبنوا الاسْمَ على (سَبَطٍ وسَبِطٍ وسَبْطٍ). [٤/ ٢٠أ]

قال سيبويه: «و(فُعَالٌ) أَخُو (فَعِيلٍ)»[1].

عند (ب): معنى قَوْلِهِ «و(فُعَالٌ) أَخُو (فَعِيلٍ)» أَنَّكَ تَقُولُ (طَوِيلٌ وطُوَالٌ)، و(كَبِيرٌ وكُبَارٌ).

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّ الغِلَظَ لِلصَّلابةِ والشِّدَّةِ مِنَ الأَرْضِ وغَيرِها، وقَدْ يَكُونُ كـ(الجُهُومةِ)»[2].

(أخرى): يعني أَنَّ الغَلِيظَ الوَجْهِ يُقالُ له: (جَهْمُ الوَجْهِ). [٤/ ٢٠ب]

قال سيبويه: «وقالُوا (سَرُعَ سِرَعًا) .... و(بَطُؤَ بِطَأً)»[3].

عند (ب): «سُرْعًا .... وبُطْئًا».

قال سيبويه: «وما كانَ مِنَ الرِّفْعَةِ والضَّعَةِ -وقالُوا (الضِّعَةُ)- فَهْوَ نحوٌ مِنْ هذا»[4].

عند (ب)[5]: قَوْلُهُ: «وقالُوا (الضِّعَةُ)» إِنَّما أَرادَ أَنَّهُ يُقالُ (ضَعَةٌ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٤، (هارون) ٤/ ٣١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٤، (هارون) ٤/ ٣١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٤، (هارون) ٤/ ٣٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٥، (هارون) ٤/ ٣٢.

(٥) انظر: التعليقة ٤/ ١٢٦، وعزى الحاشية إلى أبي بكر.

وضِعَةٌ)، فلمّا ذَكَرَ أَحَدَهما ذَكَرَ الآخَرَ[١]، وإنَّما الكَلامُ على وَجْهِهِ: «وما كانَ مِنَ الرِّفْعَةِ والضَّعَةِ فهو نحوٌ مِنْ هذا».

عند (ب): وقالوا (غَنِيٌّ) كَما قالوا (كَبيرٌ) و(كَرِيمٌ) و(شَرِيفٌ) و(فَقِيرٌ)، فهذا رِفْعَةٌ، وضِدُّها ضَعَةٌ[٢]. [٤/ ٢٣أ]

هذا بابُ عِلْمِ كُلِّ فِعْلٍ تَعَدّاكَ إلى غَيْرِك

قال سيبويه: «(ونَعِمَ يَنْعِمُ)»[٣].

(نسخةٍ): بَلَغَنا أَنَّ بَعْضَهم قالَ: (نَعِمَ يَنْعُمُ)[٤].

قال سيبويه: «وقَدْ قالَ بَعْضُ العَرَبِ (كُدْتُ تكادُ)، فقالَ: (فَعُلْتَ تَفْعَلُ) كَما قالَ (فَعِلْتُ أَفْعُلُ)، فكَما تَرَكَ الكَسْرةَ كذلك تَرَكَ الضَّمَّةَ»[٥].

(فا): قَدْ بَيَّنَ أَنَّهُ ليسَ هو على المُداخلةِ.

أيْ[٦]: فكَمّا تَرَكَ كَسْرةَ (كُدْتُ) كذلك تَرَكَ ضَمَّةَ (مُتُّ).

قال سيبويه: «فكَما شَرِكَتْ (يَفْعُلُ) (يَفْعَلُ) كذلك شَرِكَتْ (يَفْعَلُ)

---

(١) أي: ذَكَرَهُ استطرادًا، فهو كلام معترض.

(٢) كذا الحاشية، مع أن لفظ (فَقِير) من ألفاظ الضَّعَةِ لا الرِّفْعةِ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٧، (هارون) ٤/ ٣٨.

(٤) في هذا الفعل لغات: نَعُمَ يَنْعُم، ونَعِمَ يَنْعَم، ونَعِمَ يَنْعُم، ونَعِمَ يَنْعِم. انظر: اللسان (نعم) ١٢/ ٥٧٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٧، (هارون) ٤/ ٤٠، وليس في الشرقية (كما قال فعلت أفعل).

(٦) التعليقة ٤/ ١٢٧.

(يَفْعُلُ)»[1].

(فا): فقَوْلُهُ: «كما شَرِكَتْ (يَفْعُل) (يَفْعَل)»، أيْ: فجاءَ (يَفْضُل) وكانَ حُكْمُهُ (يَفْضَلُ)، فوَقَعَ (يَفْعُل) مَوْقِعَ (يَفْعَل)، «كذلك شَرِكَتْ (يَفْعَل) (يَفْعُل)»، أيْ: فجاءَ (يَفْعَل) في (فَعُلْتُ) وكانَ حُكْمُهُ (يَفْعُل) (يَلُوذُ). [٤/ ٢٣ب]

قال سيبويه: «و(أَفْتَيْتُهُ فُتْيَا)»[2].

بخط (رق): قال (ح): «فَتْوَى»[3].

قال سيبويه: «وقالَ .....:

وَلَّتْ ودَعْواها كَثِيرٌ صَخَبُهْ»[4].

(فا): هذا الادِّعاءُ لا المُدَّعَى؛ ‹لأن المُدَّعى›[5] لا صَخَبَ فيه، فقَوْلُهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٧، (هارون) ٤/ ٤٠، وهذا لفظ ابن دادي٣٤٧ب، ولفظه في الشرقية- و(ح٧)٢/ ١٠٥ب: (يفعِل يفعُل .... يفعَل يفعُل)، وفي (ح١)١٣٣أ: (يفعُل يفعِل .... يفعَل يفعُل).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٨، (هارون) ٤/ ٤٠.

(٣) يُقال: (الفُتْيا) و(الفُتْوَى) و(الفَتوى)، وهي أسماءٌ توضع موضع مصدر (أَفْتى يُفْتِي إِفْتاءً). انظر: اللسان (فتا) ١٥/ ١٤٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٨، (هارون) ٤/ ٤١، والبيت م الرجز، وهو لبَشِير بن النِّكْث، كما في: تحصيل عين الذهب ٥٤٥- واللسان (نكث) ٢/ ١٩٨.

(٥) ليس في (ش١)٣٩٣ب، و(ش٣)٤٣٥ب

«كَثِيرٌ صَخْبُهْ» أيْ: صَخَبُ الادِّعاءِ دَلِيلٌ على أَنَّهُ نَفْسُ الحَدَثِ، ولأَنَّهُ أَرادَ بِهِ الادِّعاءَ ذَكَّرَ ولم يَقُلْ (صَخَبُها)، وإنْ كانَ في (الدَّعْوَى) أَلِفُ التأنيث، ولو أَنَّثَ لكانَ على اللَّفْظِ، ويَدُلُّكَ على أَنَّهُ نَفْسُ الحَدَثِ قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾[1]، وكذلك: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2].

قال سيبويه: «ولا يكونُ الرِّمِّيَّا واحِدًا»[3].

(فا): أيْ: فِعْلًا واحِدًا، ولكنْ أَفْعالًا كثيرةً.

قال سيبويه: «ولا يَكونُ مِنْ واحِدٍ»[4].

(فا): أيْ: مِنْ إِنْسانٍ واحِدٍ، ولكنَّهُ مِنْ جماعةٍ.

قال سيبويه: «و(الهِجِّيرَى): كَثْرةُ القَوْلِ والكَلامِ بالشَّيْءِ»[5].

وقال أبو الحسنِ[6]: (الإِهْجِيرَى): وهو كَثْرةُ كَلامِهِ بالشَّيْءِ يُرَدِّدُهُ.

---

(١) سورة يونس ١٠.

(٢) سورة يونس ١٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٨، (هارون) ٤/ ٤١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٨، (هارون) ٤/ ٤١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٨، (هارون) ٤/ ٤١، وفي الرباحية: «كثرة الكلام والقول بالشيء»، انظر: (ح٧)٢/ ١٠٥ب.

(٦) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية- ومتن الرباحية، انظر: (ح٧)٢/ ١٠٥ب. ونقلها صاحب صاحب الأصول ٣/ ١١٠.

[٤/ ٢٤أ]

هذا بابُ ما جاءَ مِنَ المَصادِرِ على (فُعُولٍ)

قال سيبويه: «و(أَصابَ طُعْمَهُ)»(١).

في المتنِ «طُعْمَةً» عند (ب)، وهو الوَجْهُ. [٤/ ٢٤ب]

قال سيبويه: «وكـ(اللُّعْنَةِ) (السُّبَّةُ) إذا أَرادُوا المَشْهُورَ بالسَّبِّ واللَّعْنِ، فأَجْرَوْهُ مُجْرَى الشُّهْرةِ، وقَدْ يَجِيءُ المَصْدَرُ على (المَفْعُولِ)، وذلك قَوْلُك (لَبَنٌ حَلَبٌ)، إنَّما تُرِيدُ (مَحْلُوبٌ)»(٢).

قال أبو الحسنِ(٣): يقولون (حَلَبْتُهُ حَلَبًا)، ويقولون (اللُّعَنَةُ)، وهو الذي يَلْعَنُ النَّاسَ.

قال سيبويه: «وتَقُولُ (ماءٌ صَرًى)، إنَّما تُرِيدُ (صَرٍ)»(٤).

(ط) في مَتْنِهِ: «(خَفِيفٌ)، إذا تَغَيَّرَ اللَّبَنُ في الضَّرْعِ، وهُوَ صَرًى، فتقولُ (هذا اللَّبَنُ صَرًى وصَرٍ)»(٥).

نسخةِ (ب): «ويُقالُ: (صَرِيَ يَصْرَى صَرًى) وهو (صَرٍ)، إذا تَغَيَّرَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٨، (هارون) ٤/ ٤٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٩، (هارون) ٤/ ٤٣.

(٣) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية- ومتن الرباحية، انظر: (ح٧)٢/ ١٠٦أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٩، (هارون) ٤/ ٤٣.

(٥) هذا لفظ الرباحية، انظر: (ح٧)٢/ ١٠٦أ. و(خفيف) أي: غير مشدَّد الراء.

اللَّبَنُ في الضَّرْعِ، وتقولُ: (هذا اللَّبَنُ صَرًى وصَرٍ)». [٤/ ٢٥أ]

هذا بابُ ما تَجِيءُ فيهِ (الفِعْلَةُ) تُرِيدُ بِها ضَرْبًا مِنَ الفِعْلِ

قال سيبويه: «وقالُوا (لَيْتَ شِعْرِي) في هذا المَوْضِعِ اسْتِخْفافًا»[1].

عند (ب): (لَيْتَ شِعْرِي) أَصْلُهُ (لَيْتَ شِعْرَتِي).

قال سيبويه: «كَما تقُولُ (القِتْلَةُ)»[2].

(ق): «القِبْلَةُ»، (س): «الفِعْلَةُ».

قال سيبويه: «و(الرِّدَّةُ) وأَنْتَ تُرِيدُ (الارْتِدادُ)»[3].

عند (ب): وقال: (فَرُحْنَ وَرُحْتُ إِنِّي قَلِيلٌ رِدَّتِي إِلَّا أَمَامِي)، لم يُحْسِنْ يَقْرَأْهُ المازِنيُّ[4].

(فا)[5]: البَيْتُ في (أخرى):

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٩، (هارون) ٤/ ٤٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٩، (هارون) ٤/ ٤٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٢٩، (هارون) ٤/ ٤٥.

(٤) في شرح السيرافي ٤/ ٤٢٧: «وأنشد بيتًا فاسدًا، ذُكِرَ أن المازني لم يحسن أن يقرأه ....»، وفي المخصص ١٤/ ١٥٨: «وأنشد أبو علي بيتًا ذكر أن المازني لم يحسن أن يقرأه، وهو ....»، وفي حواشي ابن دادي٣٤٨ب: «وفي بعض النسخ: أنشد سيبويه شاهدًا على الردة بمعنى الارتداد بيتًا فاسدًا ذُكِرَ أن المازني لم يحسن أن يقرأه، وهو ....».

(٥) انظر: تنقيح الألباب ٢١٩أ.

فَرُحْنَ بِجَنْبِ لُبْنَ وَرُحْتُ إِنِّي قَلِيلُ رِدَّتِي إِلَّا أَمَامِي[١]

قال سيبويه: «فأَرادُوا عَمَلَ وَجْهٍ واحِدٍ»[٢].

عَمْلةً واحِدَةً، عند (ب). [٤/ ٢٥ب]

هذا بابُ نظائرِ ما ذَكَرْنا مِنْ بَنَاتِ الياءِ والواوِ التي الياءُ والواوُ مِنْهُنَّ في مَوْضِعِ اللاماتِ

قال سيبويه: «وقالُوا (لَمِيَ يَلْمَى لُمِيًّا)»[٣].

وقال (ب): (لَمْيًا)، وكان في كتابه: (لُمِيًّا)[٤].

قال سيبويه: «فأَشْرَكُوا بَيْنَهما»[٥].

عند (ب): قَوْلُهُ: «فأَشْرَكُوا بَيْنَهما» يعني: بَيْنَ (فِعَلٍ) في (قِلًى) وبين (فُعَلٍ) في (هُدًى)، وذَكَرَ كَيْفَ دُخُولُ كُلِّ واحِدٍ منهما على صاحِبِهِ في الجَمْعِ. [٤/ ٢٦أ]

قال سيبويه: «فصارتا هَهُنا عِوَضًا مِنْ (فِعَلٍ)»[١].

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة بلفظه في: تنقيح الألباب ٢١٩أ، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي ٤/ ٤٢٧- والمخصص ١٤/ ١٥٩، وفيهما: (فَرُحْنَ ورُحْتُ منهِ إلى ثَفَالٍ).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٠، (هارون) ٤/ ٤٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٠، (هارون) ٤/ ٤٦.

(٤) في اللسان (لما) ١٥/ ٢٥٨: «(اللَّمَى) مقصور: سُمْرة الشفتين واللثات يستحسن، وقيل: شُرْبةُ سَوادٍ .... وحكى سيبويه: (لُمِيًّا)».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٠، (هارون) ٤/ ٤٦.

(فَعْلٍ)، عند (ب).

قال سيبويه: «وقالُوا (قَوْمٌ غُزَّى)»[٢].

عند (ب): ينبغي أنْ يكونَ ذِكْرُهُ لـ(قَوْمٍ غُزَّى)، أيْ: قد جاء هذا مَقْصُورًا ومَمْدُودًا في الجَمْعِ، كَمَا جاء (البَدَاءُ) و(البَدَأُ). [٤/ ٢٧أ]

هذا بابُ نَظائرَ ما ذَكَرْنا مِنْ بَناتِ الياءِ والواوِ التي الياءُ والواوُ فِيهِنَّ عَيْناتٌ

قال سيبويه: «وقالُوا (سُرْتُهُ)»[٣].

(فا): (سُرْتُهُ) يَجُوزُ أنْ يكونَ على حَذْفِ الحَرْفِ. [٤/ ٢٧ب]

هذا بابُ نَظائرِ بَعْضِ ما ذَكَرْنا مِنْ بَناتِ الواوِ التي الواوُ فِيهِنَّ فاءً

(نسخةٍ): «.... مِنْ بَناتِ الياءِ والواوِ التي الياءُ والواوُ ....»[٤]، (فا).

[٤/ ٢٨أ] **قال سيبويه: «إذْ كَرِهُوها مَعَ ياءٍ»**[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٠، (هارون) ٤/ ٤٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٠، (هارون) ٤/ ٤٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣١، (هارون) ٤/ ٥٠.

(٤) في (ح١)١٣٥ب: «.... من بنات الياء والواو التي الواو فيهن فاء»، قلت: وما في المتن هو المناسب للباب؛ لأن النظائر هنا من بنات الواو فقط، قال سيبويه ٤/ ٥٤: «وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه».

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٢، (هارون) ٤/ ٥٣.

(فا): «مَعَ ياءٍ»؛ أيْ: حِينَ قالُوا: يَاجَلُ ويَيْجَلُ. [٤/ ٢٨ب]

قال سيبويه: «بابٍ يَلْزَمُهُ الحَذْفُ، فَشَرِكَتْ هذه الحُرُوفُ (وَعَدَ)»[١].

لأَنَّهُ يُحْذَفُ فيهِ ما يُسْتَثْقَلُ، وهو المُعْتَلُ.

(فا): أيْ: شَرِكَ (وَلِيَ) و(وَرِمَ) وأَخَواتُهما (وَعَدَ) في أنْ جُعِلَ مُضارِعُهما على (يَفْعِلُ) كَما أنَّ مُضارِعَ (وَعَدَ) على (يَفْعِلُ).

قال سيبويه: «فتَحُوا جَمِيعَ الهمزةِ وعامَّةَ بَناتِ العَيْنِ»[٢].

(نسخةٍ): أيْ: أنَّ العَينَ لم يَفْتَحُوها كُلَّها، قالوا (زَأَرَ يَزْئِرُ)[٣].

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ (وَضَعَ يَضَعُ)»[٤].

(فا): إنَّما حُذِفَتِ الواوُ مِنْ ذا -وإنْ لم تَقَعْ بَينَ ياءٍ وكَسْرةٍ- لِيُعْلَمَ أنَّ الأَصْلَ الكَسْرُ، كَما صَحَّتِ الواوُ في (عَوِرَ) لِيُعْلَمَ أنَّهُ في معنى (اعْوَارَّ). [٤/ ٢٩ب]

هذا بابُ افْتِراقِ (فَعَلْتُ) و(أفْعَلْتُ) في الفِعْلِ للمَعْنى

قال سيبويه: «وقالَ بَعْضُهم (سُدْتُ)، يعني (فَعُلْتُ)»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٣، (هارون) ٤/ ٥٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٣، (هارون) ٤/ ٥٥.

(٣) يقال: (زَأَرَ يَزْئِرُ) و(زَأَرَ يَزْأَرُ) و(زَئِرَ يَزْأَرُ)، انظر: القاموس (زأر) ٥٠٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٣، (هارون) ٤/ ٥٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٤، (هارون) ٤/ ٥٧.

أيْ: (فَعُلْتُ) مِن (السُّودَدِ)[١]، كذا قالَ (ب).

قال سيبويه: «و(أَعْوَرْتُ عَيْنَهُ)»[٢].

(أَعْوَرْتُ) نحوُ (أَجْوَدْتُ)، لَيْسَ أَنَّهُ صَحَّ كَمَا صَحَّ (عَوِرَ)، كأَنَّهُ (أَفْعَلْتُ)، لا عن (فعِلَ). [٤/ ٣٠أ]

قال سيبويه: «وقَدْ جاءَ (فَعَّلْتُهُ) إِذا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ مُفْعِلًا، وذلك (فَطَّرْتُهُ فأَفْطَرَ)»[٣].

(فا)[٤]: (أَفْعَلَ) ههنا مِثْلُ (فَعَلَ) الذي يَتَعَدَّى إذا قُلْتَ (أَفْعَلْتُهُ)، فأَرَدْتَ: جَعَلْتُهُ فاعِلًا، مِثْلَ (أَخْرَجْتُهُ فخَرَجَ)، ولَيْسَ هذا بابَ (أَفْعَلَ)، ووَجْهُ (أَفْعَلَ) هنا ووُقُوعُهُ مَوْقِعَ (فَعَلَ) أَنَّ المعنى صارَ ذا كذا، كَمَا أَنَّكَ إذا قُلْتَ (أَقْطَفَ) أيْ: صارَ ذا فَرَسٍ قَطُوفٍ. [٤/ ٣٠ب]

قال سيبويه: «وتَقُولُ (سَقَيْتُهُ فشَرِبَ)، و(أَسْقَيْتُهُ) جَعَلْتُ لَهُ ماءً وسُقْيًا؛ أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ (أَسْقَيْتُهُ نَهَرًا) -وقال الخليل: (سَقَيْتُهُ وأَسْقَيْتُهُ) أيْ: جَعَلْتُ لَهُ سُقْيًا وماءً- فـ(سَقَيْتُهُ) مِثْلُ (كَسَوْتُهُ)، و(أَسْقَيْتُهُ) مِثْلُ

---

(١) يقال: (السُّودُدُ) و(السُّؤْدُدُ) و(السُّود) بمعنى السيادة. انظر: القاموس (سود) ٣٧٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٤، (هارون) ٤/ ٥٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٥، (هارون) ٤/ ٥٨.

(٤) التعليقة ٤/ ١٣٤،وفيها: «الذي لا يتعدى».

(أَلْبَسْتُهُ)»[(١)].

في (نسخة أخرى): «وقالَ الخليلُ: (سَقَيْتُهُ) [مِثْلُ] (أَلْبَسْتُهُ)، و(أَسْقَيْتُهُ) مِثْلُ (كَسَوْتُهُ)»[(٢)].

(فا)[(٣)]: هذه النُّسْخةُ أَشْبَهُ؛ لأنَّ (أَلْبَسْتُهُ) أَخَصُّ مِنْ (كَسَوْتُهُ)، كَما أنَّ (سَقَيْتُهُ) أَخَصُّ مِنْ (أَسْقَيْتُهُ)، أَلا تَرى أَنَّهُ قد يَكْسُوهُ فلا يُلابِسُهُ، بل يُمَلِّكُهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٥، (هارون) ٤/ ٥٩، وهذا لفظ الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٠٩أ]، إلا أنه في الرباحية «ماء وسقيا فسقيته»، وهو ما أثبتته طبعة (بولاق)، أما طبعة (هارون) ففيها: «.... ألا ترى أنك تقول أسقيته أي: جعلت له ماء وسقيا، فسقيته مثل ....»، ولم أجد هذا في شيء من النسخ عندي.

(٢) هذا ما في: نسخة الزجاج كما في نسخة الموصلي ٦أ- ونسخة ابن النَّحاس كما في طرة نسخة العبدري ٣/ ٣٨أ- و(م٢)٨/ ١٦١أ- وابن دادي٣٥٢ب- والميورقي، واللفظ فيها كلها: «قال الخليل: (أسقيته) مثل (كسوته)، و(سقيته) مثل (ألبسته)»، وكان النص في الحواشي: «سقيته وألبسته، وأسقيته مثل كسوته»، فأصلحتُ الواو إلى (مثل). وجاء في متن نسخة العبدري ٣/ ٣٨أ: «قال الخليل -رحمه الله-: فسَقَيْتُهُ مثلُ كَسَوْتُهُ، وأَسْقَيْتُهُ مثلُ أَلْبَسْتُهُ»، وحاشية الفارسي عليه تدل على أن صواب النص ما أثبته، وكذا في شرح السيرافي ٤/ ٤٣٨، وقال إنه الصحيح الصواب، وعليه يكون الخليل وسيبويه متفقين على التفريق بين (سقيته) و(أسقيته)، أما على ما في الشرقية والرباحية فيكون الخليل غير مفرق بينهما هذا التفريق، بل يرى أن معناهما واحد، والغريب أن المحكم ٦/ ٤٨٨ -وعنه اللسان (سقي) ١٤/ ٣٩١- عزا قول الخليل الذي في الشرقية والرباحية إلى سيبويه.

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٢٢٢أ.

الكِسْوةَ، ولا يُلْبِسُهُ ثَوْبًا إلَّا أنْ يُلابِسَهُ.

نَظْمُ الكتابِ على هذا[١]، وهو قَوْلُهُ: «أي: جَعَلْتُ له ماءً وسُقْيَا؛ ألا تَرى أنك تقولُ (سَقَيْتُهُ نَهْرًا)، قالَ الخليل: (سَقَيْتُهُ ....)»[٢].

ووَقَعَ فيهِ تقديمٌ وتأخيرٌ سَهْوًا من الناسخ.

(ع): قال الخليل: «فـ(أَسْقَيْتُهُ) مثلُ (كَسَوْتُهُ)، و(سَقَيْتُهُ) مثلُ (أَلْبَسْتُهُ)».

هكذا لابن النَّحَّاسِ، وهو خطأ[٣].

(ط): جعلهما الخليل -رحمه الله- في معنى (أَسْقَيْتُهُ)؛ ألا ترى تفسيرهما كتفسير (أَسْقَيْتُ) المتقدِّم.

وقال صاحب العين[٤]: (سَقَيْتُ الرَّجُلَ سَقْيًا وأَسْقَيْتُهُ) لغتان، وأَسْقَيْتُهُ نهرًا، جَعَلْتُ له سُقْيَا[٥].

---

(١) يريد نسخة: «وقالَ الخليلُ: (سَقَيْتُهُ) مِثْلُ (أَلْبَسْتُهُ)، و(أَسْقَيْتُهُ) مِثْلُ (كَسَوْتُهُ)».

(٢) هذه الحاشية نقلتها من حواشي ابن دادي ٣٥٢ب.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٣٨أ، و(ع) رمز أبي علي الغساني. وسبق في تخريج النص المحشى عليه أن ما في نسخة النحاس هو الأصوب.

(٤) في العين ٥/ ١٩٠: «وأَسْقَيْنا فلانًا نهرًا، أي: جعلناه له سُقْيا، وسَقَى وأَسْقَى لغتان».

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن خروف ١٢٠ب. وهذه الحاشية على رواية الشرقية والرباحية.

قال سيبويه: «وتَقُولُ لَمَا أَصابَهُ هذا (نَحِزٌ) و(جَرِبٌ) و(حالتِ النَّاقةُ)»[١].

ذِكْرُ (حالتِ النَّاقةُ) ههنا ظَرِيفٌ؛ لأَنَّهُ ذَكَرَهُ ولَمَّا يَذْكُرْ بَعْدَهُ شيئًا لَهُ تَعَلُّقٌ، ولا هو مَوْضِعُهُ[٢]. [٤/ ٣١أ]

قال سيبويه: «و(زِلْتُهُ مِنْ مَكانِهِ وأَزَلْتُهُ)»[٣].

(زُلْتُهُ) عند (فا).

كانَ في النُّسَخِ كُلِّها «زِلْتُهُ» بالكَسْرِ[٤]، فقال (فا): (زُلْتُهُ) بالضَمِّ لا غَيْرُ. [٤/ ٣٢أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٥، (هارون) ٤/ ٥٩، وهذا لفظ الشرقية، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٠٩ب] «و(حائِلٌ) للناقة»، وفي حاشية ابن دادي٣٥٢ب أنه في نسخة: «نَحُزَ وجَرِبَ وحالتِ الناقةُ»، قلت: هي في الرباحية كلها أوصاف، وفي حاشية ابن دادي كلها أفعال، وفي الشرقية مختلطة.

(٢) بل هذا موضعه، فسيبويه يذكر في الباب الفرق بين (فَعُلْتُ) و(أَفْعَلْتُ)، وهنا يذكر أن (أَفْعَلَ) -مثل: أجرب وأنحز وأحال- يكون فاعله بمعنى أنه صاحب كذا، و(فَعَلَ) -مثل: جَرِبَ ونَحُزَ وحال- يكون فاعله هو صاحب الفعل.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٦، (هارون) ٤/ ٦١.

(٤) وكذا في جميع النسخ التي عندي، وهو الموافق لِمَا في المعجمات، يقال: (زِلْتُهُ -بالكسر- عن مكانه وأَزَلْتُهُ) بمعنًى، أما (زُلْتُ) بالضم ففعل لازم، يقال: (زُلْتُ عن مكاني). انظر: اللسان (زول) ١١/ ٣١٣، (زيل) ١١/ ٣١٦- والقاموس (زول) ١٣٠٦، (ويل) ١٣٠٧.

قال سيبويه: «وإنْ قُلْتَ (أَغْلَقْتُ الأَبْوابَ) كانَ عَرَبِيًّا جَيِّدًا»[1].

(فا)[2]: ليس هذا لأنَّ (أَفْعَلْتُ) شَرِكَتْ (فَعَلْتُ)، ولكنْ هذا كما تقولُ (ضَرَبْتُ) فتُخَفِّفُ وأنت تُرِيدُ التَّكْثيرَ.

قال سيبويه: «وكذلك (بَيَّنَ) و(بَيَّنْتُهُ)، قالَ الشَّاعِرُ:

كــأَنَّما المُكَّـــاءُ في بِيــدِها　　　سُرَادِقٌ قَــدْ أَوْفَدَتْــهُ الأُصُرْ[3]

وقالُوا (رَخَّمْتُ الدَّجاجةَ وأَرْخَمْتُها)، ومِثْلُ (أَغْلَقْتُ): (أَقْفَلْتُ وقَفَّلْتُ) كـ(فَلَّقْتُ)»[4].

في (أخرى): «وتَقُولُ: (وَفَدَ فُلانٌ وأَوْفَدْتُهُ)».

مِنْ .... إلى: ليس في (ط)[5].

هذا بابُ دُخُولِ (فَعَّلْتُ) على (فَعَلْتُ) لا يَشْرَكُهُ في ذلك (أَفْعَلْتُ)

(فا): أيْ: ما يجوزُ فيه (فَعَلْتُ) مِنْ بابِ (فَعَّلْتُ)، كما جازَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ، (هارون) ٤/ ٦٣.

(٢) التعليقة ٤/ ١٣٥.

(٣) البيت من السريع، وهو لابن أحمر، كما في: ديوانه ٦٦- وغريب الحديث للحربي ٢/ ٤٩١- وأساس البلاغة (وفد) ٢/ ٣٤٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٧، (هارون) ٤/ ٦٣، وهذا لفظ الشرقية، وسيأتي في الحاشية بيان ما في الرباحية.

(٥) وضع (مِنْ) بعد «بَيَّنْتُهُ»، و(إلى) بعد «كفَلَّقْتُ»، وهذا لفظ الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١١٠أ]، وطبعتا (بولاق) و(هارون) مثل الرباحية.

(أَفْعَلْتُ) إذا أَرَدْتَ التَّكْثيرَ. [٤/ ٣٢ب]

هذا بابُ بِناءِ[1] ما طاوعَ الذي فِعْلُهُ على (فَعَلَ) وَهُوَ يَكُونُ على (انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ)

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُهم (طَرَدْتُهُ فذَهَبَ)، ولا يقولُون (فانْطَرَدَ) ولا (فاطَّرَدَ) -يعني أنَّهم اسْتَغْنَوا عَنْ لَفْظِهِ بلَفْظِ غَيْرِهِ؛ إذْ كانَ في مَعْناهُ- ونَظِيرُ هذا (فَعَّلْتُهُ فتفَعَّلَ)، نحوَ (كَسَّرْتَهُ فتكَسَّرَ)»[2].

(نسخةٍ): «ورُبَّما قالُوا (انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ) لا (فَعَلْتُ)، ولم يَجْرِ مَجْرَى (فَعَّلْتُ)؛ لأَنَّهُ إذا قال (أَفْعَلْتُ) و(انْفَعَلَ) لم تَسْلَمِ الهَمْزةُ؛ لأَنَّ انْفِعالَهُ على (فَعَلَ)، فهو إلى بابِ (أَفْعَلْتُ) أَقْرَبُ، وذلك (أَحْرَقْتُهُ فاحْتَرَقَ)، و(أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ)، و(أَقْحَمْتُهُ فانْقَحَمَ)، فصارَ بمنزلةِ (دَخَلَ)، ونَظِيرُ هذا في (فَعَلْتُ) (فَعَّلْتُ فتفَعَّلَ)، نحو (كَسَّرْتُهُ فتكَسَّرَ)».

(خ): «كما اسْتَغْنَوا بـ(تَرَكَ) عَنْ (وَدَعَ)، يعني أنَّهم اسْتَغْنَوا عَنْ لَفْظِهِ بلَفْظِ غَيْرِهِ؛ إذْ كانَ في مَعْناهُ»[3].

---

(١) في (ح١)١٣٥ب- وابن دادي٣٥٤أ: «فعل»، وفي (ح٧)٢/ ١١٠ب: «باب ما طاوع».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٨، (هارون) ٤/ ٦٦، وهذا لفظ الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١١٠ب]، وعبارة «يعني .... مَعْناهُ» ليست في ابن دادي٣٥٤أ، والظاهر أنها تفسير.

(٣) نقلت هذه الحاشية من حواشي ابن دادي٣٥٤أ، ولفظ متنها: «ولا (اطَّرَدَ)، ونظير هذا (فَعَّلْتُهُ فتَفَعَّل)».

قال سيبويه: «قالَ: يقولُ: مَعْناهُ معنى (يَتَفَعَّلُ) في فَتْحةِ الياءِ في المضارِعِ، كذلك تَقُولُ (تناوَلَ يَتَناوَلُ) فتَفْتَحُ الياءَ، ولا تكُونُ مَضْمُومةً كما كانَتْ (يُناوِلُ)؛ لأَنَّ المعنى للمُطاوعةِ مَعْنى (انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ) و(الانْفِعالِ)»[(١)].

تفسيرٌ عند (ب) أيضًا. [٤/ ٣٧أ]

قال سيبويه: «ما خَلا (أَفْعَلْتُ)، فإنَّهُ لم يُلْحَقْ بِبَناتِ الأَرْبعةِ»[(٢)].

(فا): الدَّليلُ على أَنَّهُ غيرُ مُلْحَقٍ قَوْلُك (أَمَدَّهُ)، فتُدَّغَمُ العَينُ في اللامِ، ولو كانَ مُلْحَقًا لم يُدَّغَمْ.

اسْتَثْني (أَفْعَلْتُ) مِنَ المُلْحَقِ، وقد يَجِبُ أنْ يَذْكُرَ (فَعَلْتُ) و(فاعَلْتُ) أَيْضًا، إلَّا أنَّ (فا) قالَ: يجوزُ أنْ يكونَ لم يَذْكُرْ (فاعَلَ) لأنَّ مَصْدَرَهُ يَجِيءُ على (فِيعَالٍ)[(٣)]، وذا[(١)] في صِيغةِ (دِحْرَاجٍ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٨، (هارون) ٤/ ٦٦، وهذا لفظ الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١١٠ب]، إلا أنه ليس في الرباحية «قال»، أما ناسخ ابن دادي٣٥٤ب فجعل هذا النص في متن الكتاب -وفيه: «والافتعال والانفعال»- وكَتَبَ قبله: «هذا يشبه التفسير»، وكَتَبَ بعده: «رَجَعَ»، وهذا يوافق ما في (ب) كما في الحاشية القادمة.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٨، (هارون) ٤/ ٦٧.

(٣) (فِيعَالٌ) هو الأصل في مصدر (فاعَلَ)، إلَّا أنَّ العرب حذفوا الياءَ استخفافًا، فقالوا: (ضارَبَ ضِرَابًا)، و(قاتَلَ قِتالًا)، وجاء قليلًا (فِيعَالٌ)، نحو: (قاتَلَ قِيتالًا)، (ناضَلَ نِيضَالًا). انظر: الكتاب ٤/ ٨٠- والمقتضب ٢/ ١٠٠- وسر الصناعة ٢/ ٥٩٣- والشافية ٢٧- واللسان (قتل) ١١/ ٥٤٩، (نضل) ١١/ ٦٦٥.

في (نسخة): وقد بُيِّنَ ما حَدُّهُ[٢]، وجاءَ (تَدَحْرَجَ) مفتوحًا، كما جاءَ (تَكَسَّرَ)؛ لأَنَّهُ في معنى الانْفِعال.

ذِكْرُ الماضي بالفَتْحِ مُشْكِلٌ؛ لأنَّ هذا إنَّما يُقالُ في المضارعِ، وكذا غَرَضُهُ.

هذا بابُ ما جاءَ (فُعِلَ) منهُ على غيرِ (فَعَلْتُهُ)

قال سيبويه: «واسْتُغْنِيَ عَنْ (قَطِعَ) بـ(قُطِعَ)»[٣].

يقولُ: اسْتُغْنِيَ عن (قَطِعَتْ يَدُهُ) -مِثْلَ (عَوِرَتْ عَيْنُهُ)- بـ(قُطِعَتْ يَدُهُ)، عند (ب). [٤/ ٣٣ب]

قال سيبويه: «وقَدْ قالَ بَعْضُهُمْ (حَبَبْتُ) فجاءَ بِهِ على القِياسِ»[٤].

قالَ أبو [٥]عُثمانَ: أَخْبَرَنا أبو[٥] عامِرٍ العَقَدِيُّ[٦]، عَنْ أبي الأَشْهَبِ

---

(١) أي: (فِيعَال).

(٢) في (ش٣)٤٤٤أ: «ماخذه».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٨، (هارون) ٤/ ٦٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٨، (هارون) ٤/ ٦٧.

(٥) انظر: تنقيح الألباب ٢٢٥أ، وفي (ش٢)٣٤٦أ: «قال أبو إسحاق: أخبرنا عامر»، وفي ابن دادي٣٥٤ب: «قال أبو العباس: يحكى عن أبي رجاء ....».

(٦) هو: عبدالملك بن عمرو بن قيس العَقَديُّ، ثقة، «روى الحروف عن أبي الأشهب العطاردي عن أبي رجاء»، مات سنة ٢٠٤. انظر: غاية النهاية ١/ ٤٧٠، ومنه النقل- وتقريب التهذيب ٣٦٤.

العُطَارِدِيِّ[1]، قال: سَمِعْتُ أبا رَجاءٍ[2] قَرَأَ[3]: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يَحِبَّكُم ٱللَّهُ﴾[4]، وهي لُغَةُ تَمِيمٍ[5]، يعني (حَبَّ)، والادِّغامَ في مَوْضِعِ الجَزْمِ. [٤/ ٣٤أ]

هذا بابُ دُخُولِ الزِّيادةِ في (فَعَلْتُ) للمعاني

قال سيبويه: «وذَلِكَ قَوْلُكَ: (تَمَارَيْتُ في ذلك)، و(تَرَاءَيْتُ لَهُ)»[6].

ليس في (ق)، بل في (ب).

في (س): «وتَقَارَبْتُ»[7].

قال سيبويه: «و(تَعارَجْتُ)»[8].

---

(١) هو: جعفر بن حَيَّان السَّعْدي، أبو الأشهب العُطَاردي، البصري، ثقة، توفي سنة ١٦٥. انظر: غاية النهاية ١/ ١٩٢- وتقريب التهذيب ١٤٠.

(٢) هو: عِمْران بن مِلْحان أو تَيْم العُطاردي، أبو رجاءٍ، تابعي كبير، أدرك عصر النبوة وليس له صحبة، ثقة، مات سنة ١٠٥. انظر: غاية النهاية ١/ ٦٠٤- وتقريب التهذيب ٤٣٠.

(٣) ليس في (ش٢)٤٣٦أ.

(٤) سورة آل عمران ٣١، و(يَحِبَّكم) بفتح الياء وكسر الحاء والباء المشددة المفتوحة هي قراءة شاذة لأبي رجاء، كما في: مختصر ابن خالويه ٢٠، وبلا نسبة في: البحر المحيط ٢/ ٤٤٨- والدر المصون ٢/ ٦٩.

(٥) لم أجد أن (حَبَّ) بمعنى (أَحَبَّ) من لغة تميم، بل المذكور أنها لغة في (أَحَبَّ) دون نسبة، انظر (حبب) في: اللسان ١/ ٢٨٩- والتاج ٢/ ٢١٤، وأما كون الادغام هنا لغة تميم فهو المعروف، انظر: الكتاب ٣/ ٥٣٠- والتصريح ٢/ ٤٠١- وشرح الأشموني ٤/ ٣٥٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٩، (هارون) ٤/ ٦٩. وهذا لفظ الشرقية والرباحية. وجاء في نسخة العابدي ٣/ ٦١أ: «وذلك قولك: تقاربت من ذلك».

(٧) ليس في (ش٢)٤٣٧أ.

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٣٩، (هارون) ٤/ ٦٩.

عند (ب): أيْ: أنَّهُ يُرِيدُ أنَّهُ أَعْرَجُ ولَيْسَ بِأَعْرَجَ. [٤/ ٣٤ب]

هذا بابُ (اسْتَفْعَلْتُ)

قال سيبويه: «وأَمَّا (اسْتَخَفَّهُ) فإنَّهُ يَقُولُ: طَلَبَ إليهِ خِفَّتَهُ، وكذلك (اسْتَعْمَلَهُ)»[(١)].

عند (ب): «و(اسْتَخَفَّهُ) طَلَبَ مِنْهُ الخِفَّةَ، وكذلك (اسْتَعْمَلَهُ)».

قال سيبويه: «لأنَّ هذا يَطْلُبُ أنْ يَصِيرَ حَلِيمًا»[(٢)].

(فا): قَوْلُهُ: «لأنَّ هذا يَطْلُبُ أنْ يَصِيرَ حَلِيمًا» أيْ: يَطْلُبُ أنْ يَصِيرَ الحِلْمُ له غَرِيزةً[(٣)] حتى يُضافَ الحِلْمُ إليه على مُرُورِ الأَوْقاتِ، وليس (تجاهَلَ) كذلك؛ لأنَّهُ ليس يُرِيدُ بالجَهْلِ أنْ يَصِيرَ له غَرِيزةً حتى يُنْسَبَ إليه على مُرُورِ الأَوْقاتِ.

قال سيبويه: «كَما شارَكَتْ (تَفاعَلْتُ) (تَفَعَّلْتُ) الذي لَيْسَ في هذا المعنى، ولكنَّهُ اسْتِثْباتٌ»[(٤)].

(فا): أيْ: ليس في معنى إِدْخالِ المَرْءِ نَفْسَهُ في الأَمْرِ حتى يُضافَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٠، (هارون) ٤/ ٧٠، وليس (إليه) في الرباحية، انظر: (ح٧)٢/ ١١١ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٠، (هارون) ٤/ ٧١.

(٣) ليس في (ش٢)٤٣٧أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٠، (هارون) ٤/ ٧١.

إليه، وذلك (تَضاعَفَ) و(تَضعَّفَ).

«ولكنَّهُ اسْتِثْباتٌ»، أيْ: ولكنَّ (تَفعَّلَ) و(اسْتَفْعَلَ) اسْتِثْباتٌ، مِثْلُ (تَيقَّنَ) و(اسْتَيْقَنَ) وأَخَواتِهِ.

(فا): قد ذَكَرَ في ما قَبْلُ أَنَّهُ مُطاوِعُ (فَعَّلَ)، فقالَ: (تَتَمَّمَ) «كأَنَّهُ قالَ: (تُمِّمَ فتَتَمَّمَ)»[1].

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (تَقَعَّدْتُهُ)، أيْ: رَيَّثْتُهُ عَنْ حاجَتِهِ وعِقْتُهُ، ومِثْلُهُ (تَهَيَّبَني كَذا وكَذا)، و(تَهَيَّبْتَني البِلادُ)»[2].

(فا): (تَقَعَّدْتُهُ) و(تَهَيَّبْتُهُ) مِثْلُ (تَحَلَّمَ) في الوَزْنِ لا في المعنى، وقد بَيَّنَ بُعَيْدَ هذا أنَّ (تَقَعَّدْتُهُ) و(تَهَيَّبْتُهُ) ليس في معنى إِدْخالِ المَرْءِ نَفْسَهَ في أَمْرٍ حتى يُضافَ إليه، كما أنَّ (تَحَلَّمَ) كذلك.

أيْ: (تَهَيَّبْتُ البِلادَ)، فقَلَبَ. [٤/ ٣٥أ]

قال سيبويه: «وأَمَّا (تَغفَّلَهُ) فَهْوَ نَحْوُ (تَقَعَّدَهُ)؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَخْتِلَهُ عَنْ أَمْرٍ يَعُوقُهُ عَنْهُ»[3].

---

(١) الكتاب (هارون) ٤/ ٦٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٠، (هارون) ٤/ ٧١، كذا في ابن دادي٢٥٥ب، وفي الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١١١ب]: «ومثل ذلك -يعني (تَحَلَّمَ)- (تَقَعَّدْتُهُ)»، وفي حواشي ابن دادي أن هذا في نسخة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٠، (هارون) ٤/ ٧٢، وكذا في الشرقية، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١١١ب]- وابن دادي٢٥٥ب: (تَعَقَّلَهُ)، وهذه الرواية هي التي عليها الحاشية القادمة.

(س): «تَغَفَّلَهُ».

(فا): هذا أولى؛ لأنَّ قَوْلَهُ «يُرِيدُ أنْ يَخْتِلَهُ عَنْ أَمْرٍ» يَدُلُّ عليهِ.

قال سيبويه: «وأمَّا (تَهَيَّبَهُ) فإنَّهُ حَضْرٌ لَيْسَ فيهِ معنَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنا»(١).

(س): وأمَّا (نَهَيْتُهُ) فإنَّهُ تَفْسِيرٌ؛ لأنَّهُ يَقُولُ (اسْتَنْهَيْتُهُ)، فهو شَيْءٌ سِوَى (نَهَيْتُهُ). [٤/ ٣٦أ]

هذا بابُ(٢) مَوْضِعِ (افْتَعَلْتُ)

قال سيبويه: «قالَ رُؤْبَةُ:

يُعْرِضْــنَ إِعْراضًــا لِــدِينِ المُفْــتَنِ»(٣).

يُرِيدُ(٤): أنَّ (المُفْتَنَ) و(المَفْتُونَ) واحِدٌ، يُقالُ: (فُتِنَ) و(أُفْتِنَ)(٥)، عند (ب)، فجاءَ هذا كما جاءَ (قَلَعَ واقْتَلَعَ)، و(جَذَبَ واجْتَذَبَ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٠، (هارون) ٤/ ٧٢.

(٢) في الشرقية: (بابٌ وهذا).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤١، (هارون) ٤/ ٧٥، والبيت من الرجز، وهو لرؤبة، كما في: ملحق ديوانه ١٦١- واللسان (فتن) ١٣/ ٣١٧.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ١٤٠، قال: «في الكتاب»، يعني: حاشية في الكتاب، ونقل السيرافي ٥/ ٤٥٣ هذه الحاشية عن (بعض أصحابنا).

(٥) و(أَفْتَنَ) لغةٌ لتميم. انظر: اللسان (فتن) ١٣/ ٣١٧.

هذا بابُ (افْعَوْعَلْتُ) وما هُوَ على مِثالِه مِمّا لَمْ نَذْكُرْهُ

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك (اقْطَرَّ النَّبْتُ) و(اقْطَارَّ النَّبْتُ)»[1].

(أخرى): «وذلك مِثْلُ (افْطَارَّ).

قال (ب)[2]: (اقْطَارَّ) بالقافِ.

(افْطَارَّ الشَّجَرُ) إذا تَفَطَّرَ عَنْ وَرَقٍ أَخْضَرَ[3].

وذَكَرَ صاحِبُ (العَينِ)[4] نَحوًا مِمَّا ذَكَرَ سيبويه. [٤/ ٣٧أ]

هذا بابُ ما لا يَجُوزُ فِيهِ (فَعَلْتُهُ)

قال سيبويه: «وَهْيَ أَقَلُّ مِمَّا يَتَعَدَّى مِنْ ذَواتِ الزَّوائِدِ»[5].

(فا): «وهِيَ» -يعني: الأَبْنِيَةَ التي زِيدَ فيها وهي لا تَتَعَدَّى- «أَقَلُّ». [٤/ ٣٧ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٢، (هارون) ٤/ ٧٦.

(٢) ليس في (ش٢)٤٣٨ب.

(٣) لم أجده، والذي في المعاجم: (انفطرَ الشيءُ وتَفَطَّرَ وفَطَرَ) إذا انشق. انظر (فطر) في: اللسان ٥/ ٥٥- والتاج ١٣/ ٣٢٥.

(٤) أي: ذَكَرَ (اقْطَارَّ النبْتُ)، أي: أخذ في الانثناء والاعوجاج قبل الهَيْجِ، ثم يَهِيج فيَصْفَرّ ٧٩٨، ولم يذكر (افطار النبت) ٧٤٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٣، (هارون) ٤/ ٧٨.

هذا بابُ مَصادرِ ما لَحِقَتْهُ الزّوائدُ مِنَ الفعلِ مِنْ بَناتِ الثّلاثةِ

قال سيبويه: «فغَيَّرُوا أَوَّلَهُ كَما غَيَّرُوا آخِرَهُ»(١).

(فا): «كَما غَيَّرُوا آخِرَهُ» بأنْ جَعَلُوا الزِّيادةَ التي لَحِقَتْ آخِرَ حَرْفٍ مِن الكلمةِ ياءً(٢)، ولم يَجْعَلُوها أَلِفًا.

قال سيبويه: «ولم يُرِيدُوا أنْ يُبْدِلُوا حَرْفًا مَكانَ حَرْفٍ»(٣).

(ط): يُرِيدُ أنَّهم لو أَدْخَلُوا في مَصْدَرِهِ أَلْفًا -كالذي في أَوَّلِ (أَفْعالٍ)- لأَسْقَطُوا مَكانَها أَحَدَ حَرْفي التَّضْعِيفِ.

قال سيبويه: «فجَعَلُوا الزِّيادةَ عِوَضًا مِنْ ذلك»(٤).

(فا): أيْ: الزِّيادةُ التي هي التاءُ في (تَفَعَّلْتُ) عِوَضٌ مِن الياءِ التي تَلْحَقُ (تَفْعِيلًا)، والأَلِفِ التي تَلْحَقُ (فِعَّالًا). [٤/ ٣٨أ]

قال سيبويه: «والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الأَلِفِ التي قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ»(٥).

(فا): أيْ: الأَلِفُ في (فِيعَالٍ)؛ لأَنَّهُ يَجِيءُ مَصْدَرَ (فاعَلْتُ)(١).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٣، (هارون) ٤/ ٧٩.

(٢) ليس في (ش٢)٤٣٩ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٣، (هارون) ٤/ ٧٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٣، (هارون) ٤/ ٧٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٣، (هارون) ٤/ ٨٠.

قال سيبويه: «وجاءَ كالمَفْعُولِ؛ لأنَّ المَصْدَرَ مَفْعُولٌ»[٢].

عند (ب): قَوْلُهُ «وجاءَ كالمَفْعُولِ» يعني: أنَّ (مُجَالَسَةً) مِثْلُ قَوْلِك (ضارَبْتُ زَيْدًا)، فهو (مُضَارَبٌ)، فـ(مُضارَبةٌ) مِثْلُ (مُضارَبٍ)، وإنما بينهما الهاءُ.

قال سيبويه: «لأنَّ الزِّنَةَ وعِدَّةَ الحُرُوفِ واحِدةٌ»[٣].

(نسخةٍ)[٤]: «لأنَّ الزِّنَةَ وعِدَّةَ الحُرُوفِ واحِدةٌ» يعني: أنَّك تَقُولُ (كَسَّرْتُهُ فتكَسَّرَ)، كما تَقُولُ (باعَدْتُهُ فتَباعَدَ).

قال سيبويه: «و(تَفاعَلْتُ) مِنْ (فاعَلْتُ) بمنزلةِ (تَفَعَّلْتُ) مِنْ (فَعَّلْتُ)»[٥].

(فا)[٦]: (تَفاعَلْتُ) مُطاوِعُ (فاعَلْتُ)، كما أنَّ (تَفَعَّلْتُ) مُطاوِعُ (فَعَّلْتُ).

---

(١) أي: أن (فِيعَالًا) هو قياس مصدر (فاعَلَ)، وقد جاء قليلًا، أما المسموع الكثير فهو (فِعَالٌ) بحذف الياء، وقد سبق بيان ذلك في ص١٥٣٠ هـ ٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٣، (هارون) ٤/ ٨٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٤، (هارون) ٤/ ٨١.

(٤) ليس في (ش٢)٠٤٤٤أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٤، (هارون) ٤/ ٨١.

(٦) التعليقة ٤/ ١٤٢.

قال سيبويه: «وضَمُّوا العَيْنَ لِئَلَّا يُشْبِهَ الجَمْعَ، ولم يَفْتَحُوا»[1].

(نسخةٍ): ومِنْ ثَمَّ لم يَكْسِرُوا عَيْنَ (التَّفَعُّلِ) لِيَكُونَ مُوافِقًا لـ(التَّفاعُلِ). [٤/ ٣٨ب]

هذا بابُ ما جاءَ المَصْدَرُ فيهِ على غَيْرِ الفِعْلِ لأنَّ المعنى واحِدٌ

قال سيبويه: «لأنَّ معنى (تَطَوَّيْتَ) و(انْطَوَيْتَ) واحِدٌ»[2].

متن (س): «ومِثْلُ هذهِ الأَشْياءِ (يَدَعُهُ تَرْكًا شَدِيدًا)؛ لأنَّ معنى (يَدَعُ) و(يَتْرُكُ) واحِدٌ»[3].

وفي (أخرى):

«مُصَـوَّرَةً تَهَـالُ الشَّـمْسُ مِنْهـا تَخَـالُ صَـمِيمَ شِـيمَتِها اخْتِيـالَا»[4]

لأنَّ معنى (خالَتْ) عندَه مِثْلُ (اخْتَالَتْ)، كَما أَنَّ معنَى (يَدَعُ) مَعْنَى (يَتْرُكُ)، وقالَ:

بِمَا لم يَشْكُرُوا المَعْرُوفَ عِنْدِي وإنْ شِئْتُمْ تَعاوَدْنا عِوَادا»[5]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٤، (هارون) ٤/ ٨١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٤، (هارون) ٤/ ٨٢، وهذا لفظ آخر الباب في الشرقية.

(٣) هذا لفظ آخر الرباحية، انظر: (ح٧)٢/ ١١٣ب، وليس في (ح١)١٣٧ب (شديدًا).

(٤) البيت من الوافر، وقد ذكره النحاس في شرح أبيات سيبويه ٣٤٤ دون نسبة، مما يدل على أن البيت في نسخته.

(٥) البيت من الوافر، وهو لشقيق بن جَزْء، كما في: فُرحة الأديب ٤٩، وهو بلا نسبة في: الخصائص الخصائص ٢/ ٣٠٩- والخزانة ١٠/ ١٣٥.

لأنَّ معنَى (تَعَاوَدْنا) و(عاوَدْنا) واحِدٌ»، آخِرُ البابِ. [٤/ ٣٩أ]

هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ هاءُ التأْنيثِ عِوَضًا لِمَا ذَهَبَ

قال سيبويه: «لا يَجِيئُونَ بالياءِ»(١).

قَوْلُهُ: «لا يَجِيئُونَ بالياءِ» يُرِيدُ الياءَ التي تَلْحَقُ في (تَفْعِيلٍ) مَصْدَرِ (فَعَّلْتُ)، فتَصِيرُ الهاءُ عِوَضًا منها.

قال سيبويه: «وقَدْ يَجِيءُ في الأَوَّلِ»(٢).

يعني: في موضع العين.

قال سيبويه: «ولا يَجُوزُ الحَذْفُ أَيْضًا في (تَجْزِئَةٍ) و(تَهْنِئَةٍ) .... لأنَّهم أَلْحَقُوها بأُخْتَيْها مِنْ بَناتِ الياءِ»(٣).

«لأنَّهُمْ أَلْحَقُوا الهمزةَ بأُخْتَيْها: الياءِ والواوِ»(٤).

(أخرى): (فا): جَيِّدٌ(٥).

قال أبو العَبَّاسِ(٦): الذي قالَهُ في (تَفْعِلَةٍ) -مَصْدَرِ (فَعَّلْتُ) مِن

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٥، (هارون) ٤/ ٨٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٥، (هارون) ٤/ ٨٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٥، (هارون) ٤/ ٨٣، وهذا لفظ الشرقية.

(٤) وهذا لفظ الرباحية، انظر: (ح٧)٢/ ١١٣ب.

(٥) هذه الحاشية تفسرها الحاشية بعدها.

(٦) جاءت هذه الحاشية في متن ابن دادي٣٥٨أ. وجاءت في متن نسخة العبدري ٣/ ٤٣ب، وكتب في في حاشيتها: «هو من كلام أبي العباس، وهو حاشية». وجاءت في متن (ح٧)٢/ ١١٣ب بلا (قال =

الهَمْزِ- جَيِّدٌ بالِغٌ، والإِتْمَامُ على (تَفْعِيلٍ) كغَيرِ المُعْتَلِّ أَجْوَدُ وأَكْثَرُ عن أبي زَيْدٍ، وجَمِيعُ النَّحْوِيِّين يقولون: (هَنَّأْتُهُ تَهْنِيئًا)، و(خَطَّأْتُهُ تَخْطِيئًا)، و(تَخْطِئَةً وتَهْنِئَةً)»[1]. [٤/ ٣٩ب]

هذا بابُ مَا تُكَثِّرُ فِيهِ الْمَصْدَرَ مِنْ (فَعَلْتُ)

قال سيبويه: «فَلَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ كَمَا لَحِقَتِ (الرِّئْمَانَ)، وَهْوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ»[2].

قال التَّوَّزِيُّ: «(الرِّئْمَانُ) الحُبُّ، يُقالُ: رَئِمْتُه رِئْمَانًا، إذا أَحْبَبْتَهُ وأَلِفْتَهُ»[3].

حَوَّقَ عليه أبو عليٍّ في الأصل، وكَتَبَ (حاشيةٌ)[4].

هذا بابُ مَصادِرِ بَناتِ الأَرْبَعةِ

قال سيبويه: «وذلك أَلِفُ (زِلْزَالٍ)»[1].

أبو العباس). وجاءت في حواشي الشرقية قبلها (ط) غير منسوبة إلى أبي العباس. ونسبها إليه: الأصول ٣/ ١٣٣- وشرح السيرافي ٤/ ٤٥٩. وفَهِمَ منها بعضهم أن المبرد يخطِّئ سيبويه؛ لأنه فَهِمَ من كلام سيبويه أنه يمنع من (تَخْطِيءٍ) و(تَهْنِيءٍ). انظر: المقاصد الشافية ٤/ ٣٤٥، وقال الشاطبي: «فَهِمَ المبردُ من هذا الوضع أن سيبويه لا يجيز (تَهْنِيئًا) و(تَجْزِيئًا)، فاستدرك عليه بذلك طُرَّةً في الكتاب».

(١) انظر: الأصول ٣/ ١٣٣- والهمع (هنداوي) ٣/ ٣٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٥، (هارون) ٤/ ٨٤.

(٣) انظر (رأم) في: الصحاح ٥/ ١٩٢٦- واللسان ١٢/ ٢٢٣- والتاج ٣٢/ ٢١٠.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي ٣٥٨ب. وجاءت في حاشية نسخة العبدري ٣/ ٤٣ب، وكتب الناسخ بعدها: «حَوَّقَ عليه أبو عليٍّ في الأصل، وكَتَبَ (حاشيةٌ)»، وأبو علي هو الغساني صاحب النسخة المنسوخ منها. وسبق الكلام على التحويق في ص٧٧٢.

هذا إِنْ شاءَ أَنْ يَفْتَحَهُ فِرارًا مِن التَّضْعِيفِ والكَسْرِ، عند (ب). [٤/ ٤٠أ]

هذا بابُ نَظائِرِ (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً)

قال سيبويه: «على المَصْدَرِ اللازِمِ الأَغْلَبِ، فـ(المُقَاتَلةُ) ونَحْوُها»[2].

في (س): «على مَصْدَرِ الأَرْبَعةِ؛ لأَنَّهُ الأَكْثَرُ الأَغْلَبُ، و(المُقاتَلةُ) ونَحْوُها». [٤/ ٤١أ]

هذا بابُ اشْتِقاقِكَ الأَسْماءَ لِمَواضِعِ بَناتِ الثَّلاثةِ

(س): «.... الأَسْماءِ كَبَناتِ الثلاثةِ».

قال سيبويه: «وقَدْ كُسِّرَ المَصْدَرُ كَما كُسِّرَ في الأَوَّلِ»[3].

(نسخةٍ): أيْ: جَعَلُوا المَصْدَرَ والمَكانَ سَواءً. [٤/ ٤١ب]

قال سيبويه: «لأَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ (مَفْعُلٌ)»[4].

لا تُغَلِّطُكَ (مَشْرُقَةٌ)؛ لأَنَّها مُسْتَعْمَلةٌ معَ الهاءِ (مَفْعُلَةٌ)، لم تَنْفَرِدْ عنها.

قال سيبويه: «و(المَطْلِعُ) لِمَكانِ الطُّلُوعِ»[1].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٥، (هارون) ٤/ ٨٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٦، (هارون) ٤/ ٨٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٧، (هارون) ٤/ ٨٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٧، (هارون) ٤/ ٩٠.

قال أبو عثمانَ[٢]: وقد يَخْتَلِفُ الناسُ في (المَطْلِعِ)، فبَعْضُ الناسِ يَزْعُمُ أنَّ (المَطْلِعَ) هو المكانُ الذي يُطْلَعُ فيه، ويَجْعَلُ المصدرَ (المَطْلَعَ)، وبَعْضُهم يقولُ كما قال سيبويه. [٤/ ٤٣أ]

هذا بابُ ما كانَ مِنْ هذا النَّحْوِ مِنْ بَناتِ الواوِ التي الواوُ فِيهِنَّ فاءً

قال سيبويه: «وقالُوا (مَوَدَّةٌ)؛ لأنَّ الواوَ تُسَلَّمُ ولا تُقْلَبُ»[٣].

(فا)[٤]: أي: لم يَبْنُوهُ -يعني (مَوَدَّةً)- على (مَفْعِلٍ)، كما بَنَوْا (مَوْجِلٌ) ونَحْوَهُ؛ لأنَّ حُكْمَ الواوِ هنا حُكْمُ الصَّحِيحِ؛ لِئَلَّا يَعْتَلَّ الفاءُ والعَيْنُ، عند (ب).

يعني[٥]: أنَّ الواوَ تَسْلَمُ في (يَوَدُّ)، فليستْ مِثْلَ (يَعِدُ)، ولا مِثْلَ (يَوْجَلُ) الذي قد يُقالُ فيهِ (يِيْجَلُ)؛ لأنَّ مَنْ قالَ (يِيْجَلُ) لم يَقُلْ إلَّا (يَوَدُّ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٨، (هارون) ٤/ ٩٠.

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن ابن دادي ٣٦٠أ بين دائرتين وبعدها كلمة (رجع)، وجاءت بلا (قال أبو عثمان) في: متن الشرقية، وقبلها: «ليس في أخرى»، وبعدها: «رجع إلى المتن»، وكذا في متن (ح٧)٢/ ١١٥أ بين دائرتين منقوطتي الوسط. وجعلها ابن السراج في الأصول ٣/ ١٤٣ من كلام المبرد.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٩، (هارون) ٤/ ٩٣.

(٤) ليس في (ش١)٣٥٠أ- و(ش٣)٤٥٣أ.

(٥) انظر: التعليقة ٤/ ١٥٢.

قال سيبويه: «فشَبَّهُوهُ بِهذِهِ الأَسْماءِ»[١].

(فا): أيْ: شَبَّهُوهُ -يعني (مَوْحَدٌ)- بالأَسْماءِ التي هي غَيرُ مُشْتَقَّةٍ للأَماكِنِ، نَحْوُ (مَوْأَلَةٍ) و(مَوْهَبٍ)، فلم يقولوا فيهِ (مَفْعِلٌ) كَما قالوا في الأَماكِنِ.

قال سيبويه: «وأمَّا بَناتُ الياءِ التي الياءُ فِيهِنَّ فاءٌ فإنَّها بمنزلةِ غَيرِ المُعْتَلِّ»[٢].

(فا): أي: لم يُكَسِّرُوا (مَفْعَلةً) إذْ كانتْ فاؤُها ياءً، كَما يُكَسِّرونَها إذا كانتْ واوًا في المكانِ والمصدَرِ، بَلْ جَعَلُوها كالصَّحِيحِ. [٤/ ٤٤أ]

هذا بابُ نَظائِرِ ما ذَكَرْنا مِمَّا جاوَزَ بَناتِ الثَّلاثةَ

قال سيبويه: «وقال زيد الخيل:

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلَا ... وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْـمُكَيَّسُ[٣]

وقالَ في المكانِ: (هذا مُوَقَّانا)، وقالَ رُؤْبةُ:

إنَّ المُوَقَّى ....»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٩، (هارون) ٤/ ٩٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٤٩، (هارون) ٤/ ٩٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو ديوانه ص ١٣٢؛ وهو لزيد الخير (الخيل) ﷺ، كما في: ديوانه ١٣٢- ونوادر أبي زيد ص ٧٩- وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨٩، ولسان العرب (قتل) ١١/ ٥٤٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٠، (هارون) ٤/ ٩٦. ولفظ (رؤبة) ليس في الشرقية، ولا الرباحية [انظر: (ح١)١٤١أ- و(ح٧)٢/ ١١٦ب]، وثبت في ابن دادي ٣٦١أ.

في (أخرى)[١]: «أيْ: (قِتَالًا)، وقال في المكانِ: (هذا مُدَحْرَجُنا)، وكذلك المَصْدَرُ، قالَ الرَّاجِزُ:

كَـــأَنَّ صَـــوْتَ الصَّـــنْجِ في مُصَلْصَـــلَهْ[٢]

وقالَ: (هذا مُضَرَّبُنا)، وقالَ: إنَّ المُوَقَّى ....».

قال سيبويه: «وأمَّا قَوْلُهُ (دَعْهُ إلى مَيْسُورِهِ) و(دَعْ مَعْسُورَهُ) فإنَّما يَجِيءُ هذا على المفْعُولِ، كأنَّهُ قالَ: دَعْهُ إلى أَمْرٍ يُوسِرُ فيهِ، أو يُعْسِرُ فيهِ»[٣].

قال أبو العبَّاسِ: مَذْهَبُ[٤] سيبويه أنَّ المصدرَ لا يكونُ على (مَفْعُولٍ).

قَوْلُهُ[٥] (المَيْسُورُ) صِفةٌ أُقِيمَتْ مُقامَ مَوْصُوفٍ، أي: إلى أَمْرٍ مَيْسُورٍ.

(أخرى): «لا على المَصْدَرِ في اللَّفْظِ، والمعنى على المَصْدَرِ».

---

(١) هذا لفظ نسخة مجهولة، بعد بيت زيد الخير رضي الله عنه.

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص ١/ ٣٦٨- والمنصف ٣/ ٢٧- ولسان العرب (صلل) ١١/ ٣٨١- وشرح المفصل ٦/ ٥٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٠، (هارون) ٤/ ٩٧.

(٤) هذا لفظ حواشي ابن دادي٣٦١أ، ولفظ حواشي الشرقية: «عند سيبويه ....» دون نسبة، وفي التعليقة ٤/ ١٥٣: «قال أبو العباس: عند سيبويه ....»، وذكر ابن السراج أن هذا مذهب سيبويه ٣/ ١٤٩، وقال: : «ولا أحسب الصحيح إلا مذهب سيبويه»، وذكر في ٣/ ٢٨٤ أن الأخفش يجيزه.

(٥) انظر: التعليقة ٤/ ١٥٣.

[٤/ ٤٤ب] هذا بابُ ما لا يَجُوزُ فيهِ (ما أفْعَلَهُ)

قال سيبويه: «لأنَّكَ تُرِيدُ أنْ تَرْفَعَهُ مِنْ غايةٍ دُونَهُ»[١].

أي: دُونَ المُفَضَّلِ المرفوعِ.

قال سيبويه: «وإنَّما دَعاهُمْ إلى ذلك»[٢].

«وإنَّما دَعاهُمْ إلى ذلك» أي: إلى أنْ تَقُولَ (هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ) في هذهِ الأَشْياءِ.

قال سيبويه: «فَلَمَّا كانَ مُضارِعًا مُوافِقًا لَهُ في البِناءِ»[٣].

أيْ: لـ(أَفْعَلَ) الذي هو فِعْلٌ.

قال سيبويه: «وإنَّما هُوَ كَقَوْلِك (ما أَلْسَنَهُ!)»[٤].

(ع): «ما أَلْبَسَهُ!)».

(فا): «أَلْسَنَهُ» لا غَيْرُ؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ العِلْمَ وما جَرَى مَجْراهُ. [٤/ ٤٥أ]

قال سيبويه: «لأَنَّ أَصْلَ بِناءِ (أَحْمَقَ) ونَحْوِهِ أنْ يكونَ على غَيرِ بِناءِ (أَفْعَلَ)، نحوُ (بَلِيدٍ) ....»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥١، (هارون) ٤/ ٩٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥١، (هارون) ٤/ ٩٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥١، (هارون) ٤/ ٩٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥١، (هارون) ٤/ ٩٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥١، (هارون) ٤/ ٩٩.

يعني: أنَّ عامَّةَ الوَصْفِ يَجِيءُ على غَيرِ (أَفْعَلَ). [٤/ ٤٥ب]

هذا بابُ «ما أفعلَهُ» على معنيين

قال سيبويه: «تَقُولُ: (مَا أَبْغَضَنِي لَهُ!)، وَ(مَا أَمْقَتَنِي لَهُ!)، وَ(مَا أَشْهَانِي لِذَلِكَ!)، إِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّكَ مَاقِتٌ وَأَنَّكَ مُبْغِضٌ وَأَنَّكَ مُشْتَهٍ .... وَتَقُولُ: (مَا أَمْقَتَهُ!)، وَ(مَا أَبْغَضَهُ إِلَيَّ!)، إِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّهُ مَقِيتٌ وَأَنَّهُ مُبْغَضٌ»[1].

(ع): قال لي أبو مروان: تغييرُ هذا البابِ كيف كان قَبْلَ النَّقْلِ بقوله (ما أَبْغَضَنِي لَهُ!) إنما كان قَبْلَ النَّقْلِ (بَغُضْتُ لَهُ)، أي: أَظْهَرْتُ بُغْضِي له، ثم نَقَلْتَ الفعلَ إلى الأَوَّلِ، وهو معنى قول سيبويه: تُرِيدُ بِذَلِكَ مَاقِتٌ.

وقولُه: (ما أَمْقَتَهُ!) و(ما أَبْغَضَهُ إِلَيَّ!) إنما يريدُ (مَقُتَ لي) و(بَغُضَ)، أي: أَظْهَرَ لي شيئًا أَبْغَضْتُهُ عليه، ثم نَقَلْتَ الفعلَ إلى الأوَّلِ، وهو معنى قوله: إنما تريدُ أنَّه مَقِيتٌ ومُبْغَضٌ[2].

قال سيبويه: «و(قَدْ بَغُضَ)، فيَجِيءُ على (فَعُلَ) و(فَعِلَ) وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ، كأَشْياءَ ....»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٢، (هارون) ٤/ ١٠٠، وفي الشرقية: «على (فَعُلٍ) و(فَعِلٍ)» بالتنوين.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٤٧أ، ورمز (ع) لأبي علي الغساني. وأبو مروان هو عبدالملك بن سراج شيخ الغساني.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٢، (هارون) ٤/ ١٠٠، وفي الشرقية: «على (فَعُلٍ) و(فَعِلٍ)» بالتنوين.

(نسخةٍ): «و(قَدْ بَغُضَ ذاك إليَّ)، فيَجِيءُ على فَعْلٍ قَدِ اسْتُعْمِلَ وعلى فِعْلٍ لم يُسْتَعْمَلْ، كأَشْياءَ ....». [٤/ ٤٦أ]

هذا بابُ ما يَكُونُ (يَفعَلُ) مِنْ (فَعَلَ) فيهِ مَفْتُوحًا

قال سيبويه: «ولم يُفْعَلْ هذا بِمَا هُوَ مِنْ مَوْضِعِ الواوِ والياءِ؛ لأَنَّهُمَا مِنَ الحُرُوفِ التي ارْتَفَعَتْ، والحُرُوفُ المُرْتَفِعَةُ حَيِّزٌ على حِدَةٍ»[1].

في (نسخة): يعني: أنَّ ما هو مِنْ مَوْضِعِ الياءِ -إذا كانَ عَيْنًا أو لامًا، وكان في فِعْلٍ يُفْتَحُ أو يُضَمُّ- يَجِبُ أَلَّا يُكْسَرَ مِنْ أَجْلِ الياءِ، نحوُ (نَشِبَ يَنْشَبُ) و(حَشَا يَحْشُو)، لا يُقالُ فيه (يَحْشِي ويَنْشِبُ) فيُذْهَبُ بهِ إلى الكَسْرِ؛ لأَنَّهُ مِنْ مَخْرَجِ الياءِ، كَمَا ذُهِبَ بـ(يَذْهَبُ ويَضَعُ) إلى الفَتْحِ؛ لأَنَّهُ مِنْ مَخْرَجِ الألفِ.

وكذلك ما هو مِنْ مَخْرَجِ الواوِ، نحوُ (يَشْرَبُ ويَشْبِرُ)، لا يُذْهَبُ بهِ إلى الضَّمِّ؛ لأَنَّهُ مِنْ مَخْرَجِ الواوِ.

قال: إنَّما أُدْخِلَ الفَتْحُ في ما كان مِن مَوْضِعِ الواوِ والياءِ -نحوُ (يَشْرَبُ) و(يَخْشَى)، والفَتْحُ ليس مِنْ حَيِّزِ الفَمِ- لأنَّ تَكَلُّفَ ما يكونُ مِن الفَمِ أَيْسَرُ على المتكلِّمِ مِمَّا يكونُ مِن الحَلْقِ، فكُرِهَ إِدْخالُ حَرَكةٍ في الحَلْقِ لَيْسَتْ مِن حَيِّزِ الحَلْقِ، فيتَكَلَّفُوا تَناوُلَ شَيْءٍ مِن غيرِ حَيِّزِ الحَلْقِ معَ شِدَّةِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٢، (هارون) ٤/ ١٠١.

مَؤُونةِ ما يكونُ مِن الحَلْقِ.

(فا): ليس بذاك.

بخَطِّ (فا): الحُرُوفُ المُرْتَفِعةُ جِنْسٌ واحِدٌ؛ ألا تَرى أنَّ النُّونَ تَخْتَفِي مع جَمِيعِها. [٤/ ٤٧أ]

قال سيبويه: «وصارَ هذا في (فَعَلَ)»[١].

(فا)[٢]: أيْ: صارَ الخِلافُ في مُضارِعِ (فَعَلَ) مِن حَيْثُ كانَ في (فَعَلَ) نَفْسِهِ، ولم يَصِرْ في (يَفْعل) و(يَسْتَفْعِلُ) ونَحْوِهِ مِن المُضارِعِ؛ لأنَّهُ ليس في الماضي أَيْضًا.

قال سيبويه: «فلَوْ فَتَحُوا لالْتَبَسَ، فخَرَجَ (فَعُلَ) مِنْ هذا البابِ»[٣].

(نسخةٍ): مِنْ قِبَلِ أنَّكَ لو فَتَحْتَ (مَلُؤَ) لم يَكُنْ شَيْءٌ يَدُلُّ على أَصْلِهِ كان مَضْمُومًا أو مَكْسُورًا، وإذا قُلْتَ (يَفْعَلُ) مِن (فَعَلَ) عَرَّفْتَ بـ(فَعَلَ) أنَّ أَصْلَهُ كانَ (يَفْعِلُ) أو (يَفْعُلُ).

(نسخةٍ): «الذي فيهِ حَرْفُ الحَلْقِ، وكذلك (فَعِلَ)، نحوُ (جَئِزَ)[٤]».

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٣، (هارون) ٤/ ١٠٣.

(٢) ليس في (ش٢)٤٤٨أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٣، (هارون) ٤/ ١٠٤.

(٤) جَئِزَ بالماءِ -كفَرِحَ-: غَصَّ به. انظر: اللسان (جأز) ٥/ ٣١٦.

قال سيبويه: «وَهْيَ في ما لا يَتَعَدَّى أَكْثَرُ، نحو: (قَعَدَ وجَلَسَ)»[١].

(نسخةٍ): «ثُمَّ هِيَ» -يعني: (فَعَلَ)- «تَدْخُلُ أَحْيانًا في الأَبْوابِ الأُخَرِ» -يعني: في بابِ (فَعُلَ)، نحوُ (حَلُمَ)- «نحوُ العاقِلِ تقولُ فيهِ (قد عَقَلَ)، وكانَ الأَصْلُ (عَقُلَ)، في الجَبانِ (جَبُنَ)، وجازَ (يَفْعَلُ) في (فَعَلَ) لأَنَّهُ يكونُ في ما يَتَعَدَّى ‹ولا يَتَعَدَّى›[٢]، ولا يجوزُ في (فَعُلْتُ) أنْ يَتَعَدَّى، وهِيَ في ما لا يَتَعَدَّى أَكْثَرُ، نحوُ (قَعَدَ وجَلَسَ)». [٤/ ٤٧ب]

هذا بابُ ما هذهِ الحُرُوفُ فيهِ فاءاتٌ

قال سيبويه: «تَقُولُ (أَمَرَ يَأْمُرُ) .... لأنَّها ساكِنةٌ ولَيْسَ ما بَعْدَها بمنزلةِ ما قَبْلَ اللاماتِ»[٣].

(نسخةٍ): أيْ: سَواءٌ عليك أكانَ شَيْءٌ مِن السِّتَّةِ أم مِن غَيرِها إذا كانت فاءً.

(ح): يعني أنَّ الميمَ مِنْ (يَأْمُرُ) لو كانت في مَوْضِعِ الهمزةِ -والهمزةُ بَعْدَها- لم تُفْتَحْ أبدًا؛ لأنَّ مَوْضِعَ الفاءِ مِن (يَفْعَلُ) ساكِنٌ أبدًا لا يَتَحَرَّكُ.

قال سيبويه: «فلمَّا وَقَعَ مَوْضِعَهُنَّ الحَرْفُ الذي كُنَّ يُفْتَحْنَ بهِ -لَوْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٤، (هارون) ٤/ ١٠٤.

(٢) ليس في (ش٢)٤٤٨أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٤، (هارون) ٤/ ١٠٤.

قَرُبَ- فُتِحَ، وكَرِهُوا أنْ يَفْتَحُوا هُنا .... فحالُهما في الفاءِ واحِدةٌ»[1].

(ط): «مَوْضِعَهُنَّ» يعني: العَيْناتِ والحَرْفُ أَحَدُ الحُرُوفِ السِّتَّةِ.

وقَوْلُهُ: «الذي كُنَّ يُفْتَحْنَ بِهِ لَوْ قَرُبَ» يعني: أَنَّهُ إذا كانت هذه الحُرُوفُ لاماتٍ فَتَحْتَ العَيْناتِ للقُرْبِ.

وقال بَعْضُهم: هكذا عنده، والصَّوابُ عندي «الحَرْفُ الذي يُفْتَحُ لَهُنَّ».

وقال غَيرُهُ: الصَّوابُ عندي ما في مَتْنِ الكتابِ، ولهذا معنًى أيضًا.

(فا)[2]: «هُنا» أي: حَيْثُ الفاءُ حَلْقِيٌّ، نحو (يَأْمُرُ).

(فا)[3]: أي: الحَلْقِيُّ وغَيرُ الحَلْقِيِّ واحِدٌ في السُّكُونِ. [٤/ ٤٨أ]

قال سيبويه: **«وقالوا (أَبَى يَأْبَى)، فشَبَّهُوهُ بـ(يَقْرَأُ)، وفي (يَأْبَى) وَجْهٌ آخَرُ: أنْ يكونَ فيهِ مِثْلُ (حَسِبَ يَحْسِبُ) فُتِحَا كما كُسِرَا»**[4].

بخَطِّ (رق): أبو إسحاقَ: قالوا (أَبَى يَأْبَى) فأَتْبَعُوا الفَتْحةَ، كما قالوا (حَسِبَ يَحْسِبُ) فأَتْبَعُوا الكَسْرةَ الكَسْرةَ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٤، (هارون) ٤/ ١٠٥.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ١٦٢.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ١٦٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٤، (هارون) ٤/ ١٠٥، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)/٢/ ١١٨أ] : «فتَحُوا كَما كَسَرُوا».

قال سيبويه: «وقالُوا (جَبَى يَجْبَى) و(قَلَى يَقْلَى)، فشَبَّهُوا هذا بـ(قَرَأَ يَقْرَأُ) ونَحْوِهِ، وأَتْبَعُوهُ الأَوَّلَ، كما قالوا (وَعَدُّهُ) يُرِيدُونَ (وَعَدْتُهُ)، أَتْبَعُوهُ الأَوَّلَ .... وقالُوا: (عَضَضْتَ تَعَضُّ)»(١).

(فا): إنَّما يُحْتَجُّ بـ(وَعَدُّهُ)، يُرِيدُونَ (وَعَدْتُهُ) فأَتْبَعُوهُ الأَوَّلَ، كقَوْلِهِم (أَبَى يَأْبَى)، ففَتَحُوا ما بَعْدَ الهمزةِ وهي ساكنةٌ، وأمَّا (جَبَى يَجْبَى) و(قَلَى يَقْلَى) فغَيْرُ مَعْرُوفَيْنِ إلَّا مِنْ وُجَيْهٍ ضَعِيفٍ، ولذلك أَمْسَكَ عن الاحتجاجِ لهما، وكذلك (عَضَضْتَ تَعَضُّ) غَيْرُ مَعْرُوفٍ(٢). [٤/ ٤٨ب]

هذا بابُ الحُرُوفِ السِّتَّة

قال سيبويه: «و(رَجُلٌ مِحِكٌ) .... و(هذا رَجُلٌ وِعِكٌ)»(٣).

(فا): هذهِ الجُمْلةُ التي ذَكَرَها تكونُ أَسْماءً وصِفاتٍ وأَفْعالًا، نحوُ (رَجُلٌ مِحِكٌ)، هذا صِفةٌ، وإذا ذُكِرَ وَحْدَهُ فهو اسْمٌ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٤، (هارون) ٤/ ١٠٥.

(٢) جاءت هذه الحاشية في آخر الباب، وليست مقابل النص المحشَّى عليه، وفي تنقيح الألباب ٢٣٤: «ومِن قوله: (وإنما يحتج بوعده يريدون وعدته) إلى آخر الباب في الشرقية، وثبت لابن السراج حاشيةً، وقال: هو تفسير عند المبرد إلى آخر الباب، وهو أشبه»، وفي الأصول: «وقال أبو العباس: (عَضَضْتُ) غيرُ معروفٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٥، (هارون) ٤/ ١٠٨، وجاء بلفظ «وهذا رَجُلٌ وِغِلٌ» في: الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١١٨ب]، وكذلك في نسخة أبي العباس كما في الحاشية القادمة.

(ع): «وِغِلٌ». [٤/ ٤٩أ]

قال سيبويه: «وقالُوا (رَؤُفٌ ورَؤُوفٌ)، فلا يُضَمُّ لِبُعْدِ الواوِ مِنَ الأَلِفِ»(١).

(ط): يُرِيدُ أنَّهم لم يَقُولوا (رُؤُوفٌ) فيَضُمُّوا الرَّاءَ للضَّمِّ الذي في حَرْفِ الحَلْقِ بَعْدَها، كما قالوا (شِهِدٌ) فكَسَرُوا الشِّينَ لِكَسْرةِ حَرْفِ الحَلْقِ بَعْدَهُ؛ لأنَّ الياءَ والكَسْرةَ أَقْرَبُ إلى الأَلِفِ التي حُرُوفُ الحَلْقِ مِنْ حَيِّزِها مِن الواوِ والضَّمَّةِ إليها.

قال سيبويه: «وقالُوا في حَرْفٍ شاذٍّ (إِحِبُّ وتِحِبُّ ونِحِبُّ)، شَبَّهُوهُ بقَوْلِهم (مِنْتِنٌ)، وإنَّما جاءَتْ على (فَعَلَ) وإنْ لم يقُولوا (حَبَبْتُ)، وقالوا (يِحِبُّ) كما قالوا (يِئْبَى)»(٢).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٥، (هارون) ٤/ ١٠٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٦، (هارون) ٤/ ١٠٩. وقد اختلفت النسخ في ضبط (فعل) وفي ضبط الباء الأولى في (حببت). ففي (فعل) جاءت ثلاث روايات: ١-(فَعَلَ)، كما في: الميورقي ١٣٦أ- وابن خروف ١٢٦ب- وابن دادي ٣٦٥أ. ٢-و(فَعِلَ)، كما في نسخ الشرقية، كـ(ش)٤/ ٤٩أ- و(ش٣)٤٥٦أ. ٣-و(فَعُلَ)، في طرة نسخة ابن دادي ٣٦٥أ عن نسخة. وفي ضبط (حببت) ثلاث روايات: ١-فأكثرها بفتحها، كما في: الميورقي- ونسخة الساسي ٢٢٥ب- والسعدي ١٥٦ب- وابن خروف- وابن يبقى ٢١٥أ، وعليه كلام المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢١٥)، وعليه شرح السيرافي ٤/ ٤٨٥ (العلمية)، وعليه حاشية الفارسي القادمة. ٢-كسر الباء، وجاء في نسخ الشرقية، كما في: (ش)- و(ش٣). ٣- ضم الباء في: ابن دادي.

أيْ: كَسَرُوا معَ الياءِ في (يِحِبُّ) و(يِئْبَى)، والدَّلِيلُ على أنْ (يِحِبُّ) على (مِنْتِنٍ) كَسْرُهم الياءَ في (يِحِبُّ)، ولم يقولوا (يِعْلَمُ).

(فا): قد قال في مَوْضِعٍ آخَرَ: إنَّهم قد قالوا (حَبَبْتُ)، وهو في آخِرِ «بابِ ما جاءَ مِنْهُ (فُعِلَ) على غَيْرِ (فَعَلْتُ)»[1].

(ط): جَعَلَهُ على (فَعَلْتُ) لخفَّةِ تغييرِه إنْ ثَقُلَ في المنطق، ولا يكونُ (فَعِلْتُ)؛ لأنَّ مستقبلَهُ لا يُكْسَرُ[2].

الصوابُ (حَبِبْتُ) بكسرِ الباءِ الأولى، والفتحُ غَلَطٌ، والشرحُ على غيره[3].

قال سيبويه: «فأمَّا (أَجِيءُ) ونَحْوُها فعلى القِياسِ»[4].

---

(١) الكتاب (هارون) ٤/ ٦٧، ولفظه: «وقد قال بعضهم (حَبَبْتُ)، فجاء به على القِياس». وهذا من الفارسي اعتراض لإنكار سيبويه مجيء (حبَبْتُ) عن العرب، وكذا اعترضه لذلك المبرد والسيرافي. انظر: الانتصار ٢٥٢- وشرح السيرافي ٤/ ٤٨٥ (العلمية). وهذا الاعتراض على رواية فتح الباء الأولى في (حببت)، أما على رواية كسرها فلا كما سيأتي في الحاشية بعد القادمة.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن خروف ١٢٦ب. ويعني بقوله: (لا يكسر) أي: إلا نادرًا أو قليلًا، ولا يعني أنه معدوم، فقد جاء (٣٣) ثلاثة وثلاثون فعلًا على (فَعِلَ يَفْعِلُ)، انظر: شرح الشافية للخضر اليزدي ١/ ٢٥٠، وهامش المحقق عليه.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٢١٥أ. وقد قال بذلك أبو العباس بن ولاد في الانتصار ٢٥٢، فقال: «وهذا حَرْفٌ غُلِطَ في شَكْلِهِ، فجُعِلَتِ الفتحةُ مَوْضِعِ الكسرةِ، وتُنُوقِلَ على ذلك، والشرحُ يخالفُ الشَّكْلَ، ويُوجِبُ ما قلنا».

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٦، (هارون) ٤/ ١٠٩.

يعني: لو قُلْتَ (أَجِيءُ) لم يَجُزْ أنْ تَكْسِرَ الهمزةَ؛ لأنَّ هذا هو الأَصْلُ، وهي أيضًا معَ ذلك على القِياسِ، ولم تُغَيَّرْ كما غُيِّرَ (يَجِبُّ)، وكان حَقُّها أنْ تُضَمَّ الياءُ؛ لأنَّ الماضِيَ (أَحَبَّ). [٤/ ٤٩ب]

هذا بابُ ما تُكْسَرُ فيهِ أوائِلُ الأفْعالِ المُضارِعةِ للأسْماءِ

قال سيبويه: «ولا يُكْسَرُ في هذا البابِ شَيْءٌ كانَ ثانيهِ مَفْتُوحًا»[١].

قال (ب)[٢]: يعني الفَتْحَ في المضارعِ.

(فا)[٣]: يعني فَتْحَ حُرُوفِ المضارَعةِ، نحوُ: (تَضْرِبُ) و(تَذْهَبُ) و(تَقْتُلُ)، وكُلُّ ما كان ثاني (فَعَلَ) منهُ مَفْتُوحًا. [٤/ ٥٠أ]

قال سيبويه: «وأمَّا (يَسَعُ ويَطَأُ) فإنَّما فتَحُوا لأنَّهُ (فَعِلَ يَفْعِلُ)»[٤].

(فا): لَمَّا جاءَ (يَطَأُ) مَجِيءَ ما (فَعَلَ) منهُ مَفْتُوحٌ لم يَكْسِرُوا أَوائِلَ المضارَعةِ، كَما أنَّ (يَأْبَى) لَمَّا جاءَ على مِثالِ ما (فَعَلَ) منهُ مَكْسُورٌ كُسِرَ أَوَّلُهُ، فقالوا (يِئْبَى).

قال سيبويه: «ولا يُضَمُّ لِضَمَّةِ (فَعُلَ)»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٦، (هارون) ٤/ ١١٠.

(٢) تنقيح الألباب ٢٣٥أ.

(٣) التعليقة ٤/ ١٦٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٦، (هارون) ٤/ ١١١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٧، (هارون) ٤/ ١١١.

(ط): أيْ: لا يُقالُ (عَظُمْتَ تُعْظُمُ) فتَضُمَّ التاءَ لِضَمَّةِ الثاني في الماضي، كما كَسَرْتَ لِكَسْرةِ الثاني في الماضي.

أيْ: مَنْ قال في مُضارِعِ (فَعِلَ): (يِفْعَلُ) فكَسَرَ لِكَسْرةِ ثاني (فَعِلَ) لم يَقُلْ (يُفْعُلُ) فيَضُمُّ لِضَمَّةِ ثاني (فَعُلَ).

قال سيبويه: «كما يُبْدِلُونَها مِنَ الهَمْزةِ السَّاكِنةِ»(١).

ليس في نُسخةِ (فا)، عند (ب): «كما يُبْدِلُونَها مِنَ الهَمْزةِ الساكنةِ»(٢).

(نسخةٍ): «نحو: (رَأْسٍ)». [٤/ ٥٠ب]

قال سيبويه: «وكَرِهَ أنْ يَقْلِبَها على ذلك الوَجْهِ الآخَرِ»(٣).

(فا): أيْ: كما تُقْلَبُ الواوُ ياءً إذا كانت قَبْلَها ياءٌ؛ لأنَّ الياءَ مُتَحَرِّكةٌ، وإنَّما التي تُقْلَبُ الواوُ لها ياءً الساكنةُ.

قال سيبويه: «والدَّليلُ على ذلك ....»(٤).

(فا)(١): أيْ: الدَّليلُ -على أنَّهُ كان ينبغي أنْ يكونَ في أوائلِ هذه

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٧، (هارون) ٤/ ١١١.

(٢) كأنَّ هذه العبارة ليست في نسخة الفارسي، ولكنه نقلها من نسخة (ب)، فأدخلها الناسخ في المتن، وبيَّن ذلك في الحاشية.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٧، (هارون) ٤/ ١١٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٧، (هارون) ٤/ ١١٢.

الأفعالِ التي للمُطاوَعةِ أَلِفُ الوَصْلِ- فَتْحُهُم الياءَ مِنْ (يَفْعَلُ) وسائِرِ حُرُوفِ المضارَعةِ، وهو (يَتَفَعَّلُ) و(يَتَفاعَلُ) و(يَتَفَعْلَلُ)، ففَتَحْتَ حُرُوفَ المضارَعةِ في هذه الأَفْعالِ كَما يُفْتَحُ في ما (فَعَلَ) منهُ أَلْفُ الوَصْلِ، نحوُ (نَسْتَعِينُ) و(نَحْرَنْجِمُ).

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك قَوْلُهم (تَقَى اللهَ رَجُلٌ)، ثُمَّ قالَ (يَتَقِي الله)، أَجْرُوهُ على الأَصْلِ»[٢].

أيْ[٣]: كَسَرُوا حَرْفَ المضارَعةِ وإنْ حُذِفَتْ أَلِفُ الوَصْلِ في (فَعَلَ) منه؛ لأنَّ حُكْمَهُ أنْ يكونَ في (فَعَلَ) منه الوَصْلُ؛ إذْ كانَ على (افْتَعَلَ)، ويَدُلُّك على أنْ (فَعَلَ) منه (افْتَعَلَ) ظُهُورُ التاءِ مِن قَوْلِكَ (تَقَى الله)، ولو كان (فَعَلَ) ولم يكن (افْتَعَلَ) أَظْهَرْتَ الواوَ فقُلْتَ (وَقَى)، ولا تُبْدِلُ التاءَ

---

(١) التعليقة ٤/ ١٧١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٧، (هارون) ٤/ ١١٢، و(يَتَقِي) بتاء مفتوحة هذا هو الضبط الموافق لكلام سيبويه، وهو ضبط الفارسي له في حاشيته القادمة، وضبط السيرافي في شرحه ٤/ ٤٩٠، وهو المذكور في المعجمات، انظر: اللسان (وقى) ١٥/ ٤٠٣، ونحوه في ابن دادي٣٦٦أ بلفظ: «ثم قالوا: أَنْتَ تَتَقِي اللهَ»، إلا أن ظاهر حاشية الفارسي أن حرف المضارعة مكسور، وقد نصَّ سيبويه في هذا الباب أكثر من مرة على أن ياء المضارعة لا تكسر، فكأنه يعني أن المضارع لو جاء بغير الياء لجاز كسره، وجاء في (ش): «يَتَّقي» بتشديد التاء وكسرها!، وفي (ح١)١٤١أ- و(ش٤)٢٩١ب: «يَتَقِّي»، وفي (ح٧)٢/ ١٢٠أ: «تِتَّقِي».

(٣) التعليقة ٤/ ١٧١، من كلام الفارسي.

مِن الواوِ إبْدالًا مُطَّرِدًا، فوَزْنُ (تَقى الله) من الفِعْلِ (تَعَلَ)[1].

وشيءٌ آخَرُ يَدُلُّ على أنَّ (تَقى) أَصْلُهُ (افْتَعَلَ) قَوْلُك (يَتَقِي الله) وفَتْحُكَ التاءَ في المضارعِ، ولو كانتِ التاءُ بَدَلًا مِن الواوِ التي هي فاءُ الفِعْلِ لأَسْكَنْتَ في المضارِعِ[2].

قال سيبويه: «وبَنُو تَميمٍ لا يَكْسِرُونَهُ في الياءِ إذا قالُوا (يَفْعَلُ)»[3].

(أخرى): «وبَنُو تَميمٍ يَكْسِرُونَهُ في التاءِ إذا قالوا (تِفْعَلُ)، وأمَّا (فَعِلَ) فلا يَكْسِرُونَهُ في الياءِ إذا قالوا (يَفْعَلُ).

قال سيبويه: «وأمَّا (فَعُلَ) فإنَّهُ لا يُضَمَّ مِنْهُ ما كُسِرَ مِنْ (فَعِلَ)»[4].

(نسخةٍ): يعني: أنَّكَ كَسَرْتَ أَوَّلَ الفِعْلِ الذي هو على (فَعِلَ) لِتَفْرُقَ بينَهُ وبينَ (تَفْعَلُ) الذي هو على (فَعَلَ).

عند (ب): إنَّما كَسَرُوا لِيُؤْذِنُوا أنَّ الماضِيَ على (فَعِلَ)، وأنْ يكونَ ثانيهِ كثاني الأَوَّلِ، فلم يُمْكِنْ فيه، فحَوَّلُوهُ عن الأَوَّلِ. [٤/ ٥١ب]

---

(١) كون التاء في (تَقَى الله) زائدة وهي تاء (افتعل)، قول المبرد، فوزنه (تَعَلَ)، وقال الزجاج: التاء هي فاء (افتعل) فأصلها الواو، فوزنه (فَعَلَ). انظر: شرح السيرافي ٤/ ٤٩٠.

(٢) فكنتَ تقول: (تَقَى يَتْقِي)، كـ(جَرَى يَجْرِي)، قلت: ذكرتُ المعجمات أن مضارع (تَقَى) جاء على (يَتَقِي) و(يَتْقِي) معًا. انظر: اللسان (وقى) ١٥/ ٤٠٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٧، (هارون) ٤/ ١١٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٧، (هارون) ٤/ ١١٣.

هذا بابُ ما يُسْكَنُ[1] اسْتِخْفافًا وهو في الأَصْلِ مُتَحَرِّكٌ

قال سيبويه: «وأَمَّا ما تَوَالَتْ فيهِ الفَتْحَتانِ فإنَّهم لا يُسْكِنُونَ منهِ»[2].

(ط): قد أَنْشَدَ قُطْرُبٌ لأبي النَّجْمِ:

وَرْدَ عَلَيْـــــهِ زائِـــــرُ الفاقـــــاتِ[3]

فأَسْكَنَ (وَرْد)، وأَنْشَدَ ابْنُ قُتَيْبَةَ[4] للأَخْطَلِ:

وما[5] كُلُّ مَغْبُونٍ ولَوْ سَلْفَ صَفْقَةً ... يُرَاجِـعُ مــا قَــدْ فاتَــهُ بِــرِدادِ[6]

فأَسْكَنَ (سَلْفَ)، وهذا شاذٌّ.

قال سيبويه: «ومِنْ ذلك قَوْلُهم (انْطَلْقَ) بِفَتْحِ القافِ»[7].

(ط): أيْ: أَرادَ (انْطَلِقْ) في الأَمْرِ.

قال سيبويه: «وحَيْثُ أَسْكَنُوا مَوْضِعَ العَينِ حَرَّكُوا الدَّالَ»[1].

---

(١) كذا في الشرقية، وهو في الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٢٠أ]- و(م٢)٨/١٩٨أ- وابن دادي٣٦٦أ: (يُسَكَّنُ).

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٨، (هارون) ٤/ ١١٥.

(٣) من الرجز، ولم أجده في ديوان أبي النجم العجلي، ولم أقف عليه.

(٤) في أدب الكاتب له ٥٣٨.

(٥) في (ش٢)٤٥٠أ: «ولو».

(٦) البيت من الطويل، وهو الأخطل، كما في: ديوانه ٥٢٨- وأدب الكاتب ٥٣٨- والمنصف ١/ ٢١- واللسان (ردد) ٣/ ١٧٣- وشرح شواهد الشافية ٤/ ١٨.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٨، (هارون) ٤/ ١١٥.

عند (ب): «حَيْثُ أَسْكَنُوا اللامَ». [٤/ ٥٢أ]

هذا بابُ ما أسكِنَ(٢) مِنْ هذا البابِ الذي ذَكَرْنا

قال سيبويه: «الأَصْلُ عِنْدَهُ التَّحَرُّكُ، وأنْ يَجْرِيَ الأَوَّلُ في خِلافِهِ مَكْسُورًا»(٣).

أي(٤): خِلافِ التَّخْفِيفِ.

هذا آخِرُ بِنَاءِ الأَفْعالِ والمصادرِ، وأَوَّلُ الإِمَالةِ(٥).

هذا بابُ ما تُمَالُ فيهِ الأَلِفاتُ(٦)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٨، (هارون) ٤/ ١١٥.

(٢) في الرباحية [انظر: ٢/ ١٢٠ب]: «يُسَكَّنُ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٩، (هارون) ٤/ ١١٦، وهذا آخر الباب في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٢٠ب]- و(م٢)٨/ ٢٠٠أ، إلا أن بعده في الشرقية: «آخِرُ المصادِرِ والأَفْعالِ، وأَوَّلُ حَدِّ الإمالةِ»، ويظهر أنه تعليق، وآخر الباب في ابن دادي٣٦٦ب: «الأصل عنده التحريك».

(٤) التعليقة ٤/ ١٧٤.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة الموصلي ٣٦ب.

(٦) رمزتُ للإمالة بمعيَّن غير مطموس الوسط تحت الحركة الممالة اقتداءً ببعض المصاحف في ذلك، وزِدتُ وضع ميم صغيرة فوقه، نحو: (عِمٰادًا).

علمًا بأن رمز الإمالة في نسخة ابن دادي ٣٦٧ كسرة تحت الحرف إن كان قبل الألف، وكسرة وفتحة معًا على الحرف إذا لم يكن قبل الأَلِف. وكذا في (ح٧)٢/ ١٢٤أ إلا أن ناسخها يضع كسرة وفتحة معًا قبل الأَلِف أيضًا. وأما في (م٢)٨/ ٢١١ب فيضع الناسخ كسرة تحت الحركة الممالة على كل حال. وفي المطالع النصرية (المطبعة الخيرية) ص٤٢ أن رمز الإمالة شَكْلة =

قال سيبويه: «فقَرَّبَها مِنْ أَشْبَهِ الحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعها بالدَّالِ»[١].

أَشْبَهُ الحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعِ الصَّادِ بالدَّالِ الزَّاي. [٤/ ٥٢ب]

قال سيبويه: «أَلا تَراهُمْ قالوا (صَبقْتُ)»[٢].

«صَبَّقْتُ» مُشَدَّدٌ عند أبي العبَّاسِ.

قال سيبويه: «لأنَّ الفَتْحَ مِنَ الأَلِفِ، فَهْيَ أَلْزَمُ لِها مِنَ الكَسْرةِ، ولا تُتْبَعُ الواوَ»[٣].

(نسخةٍ): «أَوْلى بِها؛ إذْ كانتِ الكَسْرةُ مِثْلَها، ولا ....».

منحرفة فوق الحرف، وكذا جاء رمزها في نسخة (ش)٤/ ٥٢أ فتحة معكوسة فوق الحرف، أي: أن آخر الفتحة أعلى من أولها. وجاء رمزها في طبعتي (بولاق) ٢/ ٢٥٩ و(هارون) ٤/ ١١٧ مثل رقم واحد صغير تحت المهال، إلا أنه في (بولاق) قبل الأَلِف. وجاء في إرشاد القراء والكاتبين للمخللاتي ٢/ ٧٥٥، أن رمزها في خط المصحف نقطة كبيرة مطموسة الوسط تحت الحرف، وكذا هو في اصطلاحات الضبط في مصحف المدينة النبوية ص (و)، وتمسَّك بذلك المغاربة في كتابة المصاحف. وبعض المشارقة جعلوا النقطة المطموسة معيَّنًا غير مطموس الوسط، وقد أخذتُ بهذا الرمز في التحقيق؛ لأن الدائرة المطموسة الوسط قد تلتبس بالنقطة في كتابة الحاسب. وهناك من لم يجعل للإمالة رمزًا، كنسخة (ح١)١٤١أ و(ح٧)٢/ ١٢٠ب، وكالشيخ عضيمة في تحقيقه للمقتضب ٣/ ٤٢، وفي فهارسه لكتاب سيبويه ص٥٩١.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٩، (هارون) ٤/ ١١٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٩، (هارون) ٤/ ١١٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٩، (هارون) ٤/ ١١٨.

(فا): أي: كما يكونُ فيها إذا كان مَكْسُورًا.

قال أبو الحسَنِ: قد يُمْكِنُ أنْ تُميلَ الألِفَ نحوَ الواوِ، نحوُ (الصَّلاةِ) في لُغَةِ الحِجَازِ. [٤/ ٥٣أ]

قال سيبويه: «يَقُولُون (مَعْدِيٌّ) و(مَسْنِيَّةٌ) و(القُنِيُّ)»[١].

عند (ب): (هذا قُنُوٌّ) كانَ أَصْلُهُ (القُنِيَّ) مِن الواوِ؛ لقَوْلِهِم (قَنَوَاتٌ).

قال سيبويه: «وذلك أنَّهم أَرادُوا أنْ يُبَيِّنُوا أنَّها مَكانَ الواوِ، ويَفْصِلُوا بينَها وبينَ بناتِ الياءِ، وهذا قَلِيلٌ يُحْفَظُ، وقد قالوا (الكِبْا والعَشْا)»[٢].

(س): «أنْ يُبَيِّنُوها».

أيْ: الإمالةُ في الألِفِ -المُنْقَلِبةِ عن الواوِ التي هي لامٌ- قَلِيلٌ، عند (ب).

هو عنده شَبِيهٌ بالغَلَطِ.

أيْ: أمالُوا (العَشْا) وهو مِن الواوِ؛ لأنَّهُ حَكَى في التَّثْنِيةِ أنَّهُ سَأَلَ يُونُسَ عنها، فقال: (عَشَوَانِ)[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٠، (هارون) ٤/ ١١٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٠، (هارون) ٤/ ١١٩.

(٣) في الكتاب (هارون) ٣/ ٣٨٧، وفيه: «وسألت الخليل»، وقد ذكرت اختلاف النسخ في الشيخ المسؤول في ص١١١٥.

قال سيبويه: «فآخِرُ الحُرُوفِ أَضْعَفُ لِتَغَيُّرِه، وتَخْرُجُ إلى الياءِ، تَقُولُ (لأُغْزَيَنَّ)، ولا يَكُونُ ذلك في الأَسْمَاءِ، فإذا ضَعُفَتِ الواوُ»[1].

(س): «.... والعِدَّةُ على حالِها، ولا يَكُونُ ذلك في الأَسْمَاءِ إذا ضُعِّفَتِ ....».

قال سيبويه: «لم يَجِئْ واحِدٌ مِنَ الحَرْفَينِ إلَّا مِنْ بَناتِ الياءِ»[2].

(ح): «يَجْرِ»، عند (ب). [٤/ ٥٣ب]

قال سيبويه: «ولا يُمِيلُونَ مِنْ بَناتِ المَضْمُومِ الأَوَّلِ مِنْ (فَعُلْتُ)؛ لأَنَّهُ لا كَسْرَةَ يُنْحَى نَحْوَها، ولا تُشَبَّهُ بِبَناتِ»[3].

(س): «يُشْبِهُ بَناتِ».

(فا): يُرِيدُ: ولا يُمِيلُونَ (قَالَ) و(طَالَ)؛ لأَنَّهُ لا كَسرةَ في أَوَّلِ (فَعُلْتُ) منه، فيُنْحى نَحْوَها، كَما كانتْ في أَوَّلِ (خِفْتُ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٠، (هارون) ٤/ ١١٩، وهذا لفظ الشرقية، وفي (م٢)٨/ ٢٠٢ب- و(ح١)١٤١ب: «وإذا ضُعِّفَتِ»، وفي (ح٧)٢/ ١٢١أ: «لتغييُّرِه، والعِدَّةُ على حالها، ولا يكون ذلك في الأسماء، وإذا ضُعِّفَتِ»، وكذا في ابن دادي٣٧٦ب، وفيها: «وإذا ضَعُفَتِ».

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦١، (هارون) ٤/ ١٢٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦١، (هارون) ٤/ ١٢١، وهذا لفظ الشرقية، وفي (م٢)٨/ ٢٣٠أ- و(ح١)١٤١ب: «ولا يميلون في .... ولا يُشَبَّهُ بِبناتِ»، وفي (ح٧)٢/ ١٢١ب: «ولا يُشِبْهُ بناتِ» وأول العبارة ساقط، وفي ابن دادي٢٦٧ب: «ولا تُشَبَّهُ بِبناتِ» وأول العبارة ساقط.

(فا): أيْ: لا تُشْبِهُ (قَالَ) ما كانَ لامُهُ واوًا فيُمالَ كما أُمِيلَ ما كان اللامُ منه واوًا، وإنْ لم يَكُنْ في أَوَّلِ (فَعُلْتُ) مِن (قال) كَسْرةٌ كما كانتْ في (خَافَ).

قال سيبويه: «ألا تَراها ثابِتةً في (فَعَّلْتُ) و(أَفْعَلَ)»[1].

عند (ب): إذا قالَ: (هذا أَقْوَلُ مِن هذا).

قال سيبويه: «ويَقُولُونَ (شَوْكُ السَّيالِ والضَّياحِ)»[2].

(فا): هو شَوْكٌ أَبْيَضُ تُشَبَّهُ الأَسْنَانُ بِهِ[3].

(فا): الضَّيَاحُ: اللَّبَنُ المَخْلُوطُ بالماءِ[4]. [٤/ ٥٤أ]

قال سيبويه: «و(أَخَذْتُ مِنْ مالِهِ) هذا في مَوْضِعِ الجَرِّ، وشَبَّهُوهُ بـ(فاعِلٍ)، نحوُ (كاتِبٍ)»[5].

عند (ب): هذا خَطَأٌ؛ لأنَّها حَرَكةٌ غيرُ لازِمةٍ[6].

قال سيبويه: «وقالَ ناسٌ: (رَأَيْتُ عِمادًا)، فأَمالُوا للإِمالةِ كما أَمالُوا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦١، (هارون) ٤/ ١٢١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦١، (هارون) ٤/ ١٢٢.

(٣) (السَّيَالُ) ومفرده (سَيَالةٌ)، وهو شجر له شوك أبيض. انظر: اللسان (سيل) ١١/ ٥٣١.

(٤) انظر: القاموس (ضيح) ٢٩٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٥، (هارون) ٤/ ١٢٢.

(٦) أي: كسرة اللام في (من مالِهِ) غير لازمة، بينما كسرة العين (فاعِل) لازمة.

للكَسْرةِ»(١).

(فا)(٢): إنَّما أُمِيلَ للإمالةِ في (عِمْادْا) لأنَّ الأَلِفَ المُمالةَ مُقَرَّبَةٌ مِن الياءِ للانْتِحاءِ بِها نَحْوَها، كَما تُمالُ الأَلِفُ للياءِ ولِمَا كانَ مِنْ جِنْسِهِ وهو الكَسْرةُ، كذلك أُمِيلَتْ لِمَا انْتُحِيَ بِهِ نحوَ الياءِ، وهو الأَلِفُ المُمالةُ.

أيْ: أَمالُوا الأَلِفَ الثانيةَ للأَلِفِ الأُولى.

قال سيبويه: «شَبَّهُوهُ بِأَلِفِ (عِمادٍ) للكَسْرةِ قَبْلَها»(٣).

أيْ: شَبَّهُوا الأَلِفَ مِن اسْمِ (اللهِّ) ومِنْ (مْالْ) بأَلِفِ (عِمْادْا)؛ لِكَسرةِ الدَّالِينِ قَبْلَها.

قال سيبويه: «لأنَّ الكَسْرةَ مُنْفَصِلَةٌ»(٤).

لأَنَّهُ ليسَ فيهِ شَيْءٌ تُمالُ له الأَلِفُ، عند (ب). [٤/ ٥٤ب]

هذا بابُ مِنْ إمالةِ الأَلِفِ يُمِيلُها فيهِ ناسٌ مِنَ العَرَبِ كَثِيرٌ

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّهم إذا قالُوا (رُدَّهَا) كأَنَّهم قالُوا (رُدَّا)، فلذلك قالَ هذا مَنْ قالَ (رُدُّ) و(رُدُّهُ)»(٥).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٢، (هارون) ٤/ ١٢٣.

(٢) التعليقة ٤/ ١٧٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٢، (هارون) ٤/ ١٢٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٢، (هارون) ٤/ ١٢٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٢، (هارون) ٤/ ١٢٤.

(فا)[1]: يقول: فَلِخَفاءِ [الهاءِ] يَقُولُ مَنْ قالَ (رُدُّ) و(فِرِّ) -إذا أَدْخَلَ الهاءَ- (رَدَّها) لِخَفاءِ الهاءِ، كأَنَّهُ قالَ (رُدَّا)، لذاكَ مَنْ قالَ (يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهٰا) كأَنَّهُ قالَ (يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَا)؛ لأنَّ الهاءَ حَيْثُ ما كانتْ خَفِيَّةٌ، ولِخَفائِها أيضًا ما اسْتُضْعِفَ قَوْلُ مَنْ قالَ (عَلَيْهِي مالٌ)[2]، فقِيلَ: كأَنَّهُ جَمَعَ بَينَ ساكِنَينِ؛ لِخَفاءِ الهاءِ.

(رِبْا) مِنْ (يَضْرِبْا) بمنـزلةِ (عِمْاد). [٤/ ٥٥ب]

قال سيبويه: «وإذا كانَتْ بَعْدَ الهاءِ فأَمَلْتَها أَمَلْتَ ما قَبْلَ الهاءِ»[3].

(فا): أيْ: تُمِيلُ الفتحةَ التي قَبْلَ الهاءِ التي على الباءِ في قَوْلِكَ (يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهٰا) إذا أَمَلْتَ الألِفَ.

قال سيبويه: «فهذا ما ذَكَرْتُ لكَ مِنْ مُخالَفةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا»[4].

يقول: كانَ يَلْزَمُهُمْ أَلَّا يُمِيلُوا (زِيَنْا) كَما لم يُمِيلُوا (يَدًا)؛ لأنَّ (يَنَا) مِنْ (زِيَنَا) بمنـزلةِ (يَدَا).

قال سيبويه: «حَيْثُ وَصَلُوا إلى الإمالةِ»[5].

---

(١) التعليقة ٤/ ١٧٨، وما بين المعقوفتين منها.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٩- والمقتضب ١/ ٣٧- وشرح الشافية للخضر ١/ ٥٤٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٣، (هارون) ٤/ ١٢٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٣، (هارون) ٤/ ١٢٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٣، (هارون) ٤/ ١٢٧.

(فا): (حَيْثُ وَصَلُوا أَذْهَبُوا الإمالةَ).

والذي في الكِتابِ جَيِّدٌ، وهذا أَيْضًا مُحْتَمِلٌ. [٤/ ٥٦أ]

قال سيبويه: «وقالَ هؤلاء: (بَيْني وبَيْنَهْا) و(بَيْني وبَيْنَهَا مَالٌ)»[١].

(فا): ما بَعْدَ الياءِ مِنْ (بَيْنَهْا) بمنزلةِ ما بَعْدَ الكَسْرةِ مِنْ قَوْلِك (أنْ يَضْرِبَهْا)، فأَمالَ هذا في الوَقْفِ كَما أَمالَ (أنْ يَضْرِبَهْا) في الوَقْفِ، وتَرَكَ الإمالةَ في الوَصْلِ فيه كَما تَرَكَ في قَوْلِهِ (يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهَا زَيْدٌ).

(ط): أيْ: أَمالُوا في الوَقْفِ، ولم يُمِيلُوا في الوَصْلِ.

هذا بابُ ما أُمِيلَ على غَيرِ قِياسٍ، وإنَّما هُوَ شاذٌّ

قال سيبويه: «وذلك (الحَجَّاجُ) إذا كانَ اسْمًا لِرَجُلٍ .... وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ يَنْصِبُهُ وَلَا يُمِيلُ أَلِفَ (حَجَّاجٍ) إِذَا كَانَ صِفَةً»[٢].

هذا عِنْدَ أبي العَبَّاسِ[٣] خَطَأٌ.

يعني: أنَّ العربَ لا تُمِيلُ ألفَ (حَجَّاجٍ) إذا كان صفةً، وإنما أَمالَتْهُ إذا كان اسمًا على غيرِ قياسٍ؛ لأَنَّهُ كَثُرَ في كلامِهم[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٣، (هارون) ٤/ ١٢٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٤، (هارون) ٤/ ١٢٧.

(٣) في المقتضب ٣/ ٥١: «ثم قالوا في الاسم (الحَجَّاجُ)، فإنما أَمالوا للفَصْلِ بينَ المعرفةِ والنكرةِ .... وليس بالحسن، النصبُ أحسن وأقيس».

(٤) هذه الحاشية جاءت في متن: الشرقية- و(ح١) ١٤٤ب- وابن خروف ١٢٩أ، ولكن ابن خروف وضع في أولها علامة، ووضع في آخرها (إلى). ولم ترد هذه الحاشية لا في المتن ولا في =

قال سيبويه: «لأنَّها كَأَلِفِ (فاعِلٍ)؛ إذْ كانتْ ثانيةً فلَمْ تُمَلْ في غَيرِ الجَرِّ»[1].

(فا)[2]: لأنَّها مُنْقَلِبةٌ عن واوٍ -يعني: أَلِفَ (مَالٍ) ونَحْوِهِ- كما أنَّ أَلِفَ (غَزَا) مُنْقَلِبةٌ عن واوٍ، إلَّا أنَّ هذا تَشْبِيهٌ ليس بالقَوِيِّ؛ لأنَّ هذه في اسْمٍ وأَلِفَ (غَزَا) في فِعْلٍ، والفِعْلُ يَلْحَقُهُ الاعْتِلالُ أَكْثَرَ، وأَلِفُ (غَزَا) قد تَصِيرُ إلى الياءِ في نحوِ (غُزِيَ)، وأَلِفُ (بابٍ) لا تَصِيرُ إليها.

ألا تَرى أنَّ الإمالةَ في (غَزَا) مُطَّرِدةٌ، ولَيْسَتْ مُطَّرِدةً في (عَصًا) و(قَفًا)، وفي ما كانَ لامُهُ أَلِفًا مُنْقَلِبةً عن واوٍ مِن الأسماءِ.

فإذا لم تَطَّرِدْ في (عَصًا) ونَحْوِهِ مِن الأَسْماءِ فهي أَجْدَرُ أَلَّا تكونَ في (مالٍ) و(بابٍ) ونَحْوِهِ؛ لأنَّها أَلِفاتٌ مُنْقَلِباتٌ عن واواتٍ، كما أنَّ (عَصًا) ونَحْوَهُ كذلك.

وتَزْدادُ إمالةُ هذا ضَعْفًا على إمالةِ (عَشًا) أنَّ المُمالَ مِن (بابٍ) عَيْنٌ، ومِنْ (عَشًا) وأُخْتَيْها لامٌ، والإمالةُ في اللامِ أَغْلَبُ مِنْها على العَيْنِ مِنْ حَيْثُ كانَ الاعْتِلالُ عليها أَغْلَبَ مِنْهُ على العَينِ؛ ألا تَرى أنَّ العَينَ قد تَصِحُّ حَيْثُ

الطرة في: الميورقي ١٤٠ب- ونسخة الساسي ٢٢٩أ- والسعدي ١٥٨ب- و(ح٧) ٢/ ١٢٣أ- وابن دادي ٣٧٦ب.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٤، (هارون) ٤/ ١٢٧.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ١٨١.

لا تَصِحُّ اللامُ في نحوِ (أَعَشَى) و(أَقْوَلَ).

فبَعُدَ إمالةُ (مَالٍ) و(بَابٍ) لِمَا أَرَيْتُكَ، فأمَّا إمالةُ (نَابٍ) و(عَابٍ) ونَحْوِهِ فجَيِّدةٌ؛ لأنَّ العَيْناتِ ياءاتٌ. [٤/ ٥٦ب]

قال سيبويه: «وَهْوَ أعم في كلامهم»(١).

أيْ: تَرْكُ الإمالةِ فيهما. [٤/ ٥٧أ]

هذا بابُ ما يَمْتَنِعُ مِنَ الإمالةِ مِنَ الألِفاتِ

قال سيبويه: «لَزِمَها النَّصْبُ، فلَمْ يُفارِقْها في هذهِ الحُرُوفِ إِذْ....»(٢).

كذا عند (ب): «في هذه الحُرُوفِ، فلَمْ يُفارِقْها إِذْ ....».

قال سيبويه: «وقَدْ قالَ قَوْمٌ (المَنَاشِيطُ) حِينَ تَراخَتْ، وَهْيَ قَلِيلةٌ»(٣).

(المَنَاشِيطُ) بَعِيدٌ، كأنَّهُ جاءَ المُسْتَعْلِي بَعْدَ أنْ غَلَبَتِ الإمالةُ.

قال سيبويه: «لأَنَّهُم يَضَعُونَ أَلْسِنَتَهُمْ في مَوْضِعِ المُسْتَعْلِيةِ ثُمَّ يُصَوِّبُونَ أَلْسِنَتَهُمْ، فالانْحِدارُ أَخَفُّ عَلَيْهِمْ مِنَ الإِصْعادِ»(٤).

لأَنَّكَ تَضَعُ لِسانَكَ في مَوْضِعِ المُسْتَعِلْيةِ ثُمَّ تَصَعَّدُ، فثَقُلَ عليهم أنْ يكونوا في حالِ تَسَفُّلٍ ثم يُصَعِّدُوا أَلْسِنَتَهُمْ، وحَيْثُ كانَ الحَرْفُ قَبْلَ الألفِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٤، (هارون) ٤/ ١٢٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٤، (هارون) ٤/ ١٢٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ، (هارون) ٤/ .

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٦، (هارون) ٤/ ١٣٠.

مَكْسُورًا إنَّما كانَ لِسانُهُ في مَوْضِعِ اسْتِعْلاءٍ ثمَّ صارَ إلى الانْحِدارِ، وكانَ الانْحِدارُ أَخَفَّ عليهم مِنْ حالِ الاستعلاءِ مِنْ أنْ يكونوا في حالِ تَسَفُّلٍ ثمَّ يُصَعِّدُوا أَلْسِنَتَهُم، فالانْحِدارُ .....

أيْ[١]: فالانْحِدارُ بَعْدَ الإِصْعادِ في (قِفَافٍ) أَخَفُّ عليهم مِن الإِصْعادِ بَعْدَ الانْحِدارِ في (وَاقِدٍ) لو أَمالُوهُ؛ لأَنَّكَ لو قُلْتَ نَحْوَ (وْاقْدٍ) و(نْاشْطٍ) لانْحَدَرْتَ بإِمالَتِكَ الأَلِفَ، ثمَّ أَصْعَدْتَ بَعْدَ الانْحِدارِ لِلَفْظِكَ بالحَرْفِ المُسْتَعْلِي. [٤/ ٥٧ب]

قال سيبويه: «وأَلَّا يُعْمِلُوا في الإِصْعادِ بَعْدَ التَّسَفُّلِ»[٢].

أيْ: لو قالوا (سَبَقْتُ) لأَصْعَدُوا بالقافِ بَعْدَ التَّسَفُّلِ بالسِّينِ، كما لو قالوا (واقِدٌ) فأَمالوا، لأَصْعَدُوا بَعْدَ التَّسَفُّلِ.

قال سيبويه: «وقالُوا (قَسَوْتُ) و(قِسْتُ)، فلَمْ يُحَوِّلُوا السِّينَ؛ لأَنَّهُمْ انْحَدَرُوا»[٣].

(فا): أيْ: قالوا (قَسَوْتُ) فلم يُحَوِّلُوا السِّينَ صادًا، كما قالوا (صَبَقْتُ)؛ لأنَّهم لم يَكْرَهُوا الانْحِدارَ بَعْدَ الإِصْعادِ، فكذلك لم يَكْرَهُوا الانِحْدارَ بَعْدَ الإِصْعادِ.

---

(١) التعليقة ٤/ ١٨٤، من كلام الفارسي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٦، (هارون) ٤/ ١٣٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٥٦، (هارون) ٤/ ١٣٠.

(فا): مَعْناهُ: الانْحِدارُ بَعْدَ الإِصْعادِ أَخَفُّ عليهم مِنَ الإِصْعادِ بَعْدَ التَّسَفُّلِ.

قال سيبويه: «إذْ كانَتِ الفَتْحَةُ تَمْنَعُ الإمالةَ، فلمَّا اجْتَمِعا قَوِيَا»(١).

عند (ب): «وحُرُوفُ الاستعلاءِ تَمْنَعُ الإمالةَ، فلمَّا اجْتَمَعَا».

قال سيبويه: «صارَ بمَنْزِلَتِهِ لَوْ كانَ مُتَحَرِّكًا بَعْدِ الأَلِفِ، وصارَ بمنزِلةِ القافِ في (قَوَائِمَ)»(٢).

(فا): أيْ: صارَ في أنْ لَمْ يُمَلِ الأَلِفُ لِمَا كانَ المُسْتَعْلِي قَبْلَهُ مَفْتُوحًا بمنزِلةِ الأَلِفِ إذا وَقَعَ المُسْتَعْلِي بَعْدَها، نحوُ (واقِدٍ) في أَنَّهُ لا يُمالُ أيضًا؛ كَراهةَ الإِصْعادِ بَعْدَ الانْحِدارِ. [٤/ ٥٨أ]

قال سيبويه: «فأَمَّا (نَابٌ) و(مَالَ) و(بَاعَ) فإِنَّهُ مَنْ يُمِيلُ يُلْزِمُها الإمالةَ على كُلِّ حالٍ؛ لأَنَّهُ إِنَّما يَنْحُو نَحْوَ الياءِ التي الأَلِفُ في مَوْضِعِها»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٥، (هارون) ٤/ ١٣٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٥، (هارون) ٤/ ١٣١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٥، (هارون) ٤/ ١٣١، هذا لفظ (ح١)١٤٢ب- و(ح٧)٢/ ١٢٤أ، ونص عليه السيرافي ٤/ ٥٠٨، وكذا في الشرقية دون ضبط لـ(ناب)، وجاء في (م٢)٨/ ٢١١ب (نابَ)، وهو خلاف كلام سيبويه إذ نص على أن أصل الأَلِف ياء، فالصواب (نابٌ) وجمعه (أنيابٌ)، فأصله يائي، وأما الفعلُ (نابَ) فهو من (نابَ ينوبُ)، إذا قام مَقام غيره أو تابَ، إلا إذا جعلناه من (نِبْتُهُ) إذا أصبتَ نابَه، انظر: القاموس (نوب، نيب) ١٧٩، وجاء في ابن دادي٣٧٠ب (ومالٌ)، وصوابه (مالَ)؛ لأنه من (مال يميل) فهو يائي، أما (مالٌ) فجمعه (أموالٌ) فهو واوي.

(ط): «بابُ (رَمَى)».

(نسخةٍ): «فأمَّا (بابٌ) و(رَمَى) و(باعَ) فإنَّهُ مَنْ يُمِيلُ يَلْزَمُهُ إمالةُ مِثْلِ (خافَ) في أنَّهُ على (فَعِلَ)، يُقالُ (قُلْتَ)».

أيْ[1]: إنْ كانَ معَ حَرْفٍ مُسْتَعْلٍ أو لم يَكُنْ.

قال سيبويه: «يَقُولُونَ (طِاب) و(خِافَ) و(مُعْطِى) و(سَقِى)»[2].

عند (ب): و(مُعْطِاءٌ).

قال سيبويه: «أَلا تَرى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ (صَغِا) و(ضَغِا)»[3].

هذا لِصَيْرُورَتِهِ إلى الياءِ، وعِدَّةُ الحُرُوفِ كعِدَّتِهِ في (غَزَا)، وذلك قَوْلُك (غُزِيَ)[4].

قال سيبويه: «كَمَا قالُوا (هذا مِاشٌ)»[5].

---

(١) التعليقة ٤/ ١٨٨، من كلام الفارسي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٢، ويقال (صَغَا يَصْغُو ويَصْغِي)، إذا مالَ أو مال حنكه، كذا في الصحاح (صغا) ٦/ ٢٤٠٠، وفي القاموس (صغا) ١٦٨٠ (صَغَا يَصْغُو ويَصْغَى)، و(ضَغَا يضغو) إذا استجدى، انظر: القاموس (صغا) ١٦٨٣، وفي (ح١)١٤٣أ: «صَغَا وصَفَا»، وفي ابن دادي ٣٧٠ب: «طَغَى وصَفَا».

(٤) فيقال فيهما: (صُغِيَ) و(ضُغِيَ).

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٢، و(مِاشْ) ساكنة الشين في الشرقية-وح٤٣٧٠ب، وهي في (ح٧)٢/ ١٢٤أ (ماشٍ)، وفي (م٢)٨/ ٢١٢ب (ماشٍ).

(فا): ينبغي (مْاشْ) مَوْقُوفٌ؛ لِيُمِيلَ لِكَسْرةٍ مُقَدَّرةٍ، وليس ما في المتن خِلافًا لهذا؛ لأنَّهُ إنَّما كُسِرَ لأَجْلِ الوَصْلِ، لا لأَنَّ الكَسْرَ شَرْطٌ في صِحَّةِ الإمالةِ.[٤/ ٥٨ب]

قال سيبويه: «فقَالُوا (أَرادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ)»[١].

قَوْلُك (هَا قَاسِمٌ) مِنْ (يَضْرِبُهَا قَاسِمٌ) صارَ بمنزلةِ الفاءِ والأَلِفِ مِنْ (فَاقِدٍ).

قال سيبويه: «ولم يَمْنَعِ النَّصْبَ ما بَيْنَ الأَلِفِ وهذهِ الحُرُوفِ»[٢].

(ما) رَفْعٌ؛ لأَنَّهُ فاعِلٌ.

(فا): أيْ: لم يَمْنَعْ ما بَيْنَ الأَلِفِ والحُرُوفِ المُسْتَعْلِيةِ مِن الحُرُوفِ التَّفْخِيمَ في (لَنْ يَضْرِبها يَنْقُلُ) و(مَنَاشِيطَ).

قال سيبويه: «شُبِّهَتْ أَلِفُ (مالٍ) بأَلِفِ (فاعِلٍ)»[٣].

(فا): أيْ: شُبِّهَتْ أَلِفُ (مَالٍ) في (مَالِ قَاسِمٍ) بأَلِفِ (فاعِلٍ) في (نَافِقٍ)، فلم يُمَلْ (مَالُ قَاسِمٍ) كما لم يُمَلْ (نَافِقٌ)، وليس بمنزلتِهِ وإنْ كان مُشَبَّهًا بِهِ، فلا يِمْتَنِعُ فيه الإمالةُ إِذَنْ[٤] كما امْتَنَعَتْ في (نَافِقٍ) ونَحْوِهِ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ، (هارون) ٤/ .

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٣.

(٤) كذا كُتِبَت الكلمة في النسخ، وفي كتابتها خلاف مشهور، انظر: إعراب النحاس ١/ ٤٦٣- والهمع (هنداوي) ٣/ ٥٠١- والنحو الوافي ٤/ ٣١٢.

قال سيبويه: «وَلَوْ فُعِلَ بِهَا مَا فُعِلَ بِـ(الْـمَـالِ) لَمْ يُسْتَنْكَرْ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: (بِمْالِ قَاسِمٍ)»(١).

(يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ)(٢)، أَيْ: لو قُلْتَ (لَنْ يَضْرِبَهْا قَاسِمٌ) فأُمِيلَ مِثْلُهُ لم يُنْكَرْ.

قال سيبويه: «فلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُم بمنزلةِ (المَالِ)»(٣).

أيْ: بمنزلةِ هذه الأشياءِ المُتَّصِلَةِ التي يَجُوزُ فيها الإمالةُ. [٤/ ١٥٩أ]

قال سيبويه: «فلَمَّا قَوِيَتْ هذهِ القُوَّةَ لم يَقْوَ عَلَيْها المُنْفَصِلُ»(٤).

(فا): قَوِيَتْ لأنَّ كَسْرَتَها لازِمةٌ، كَما أَنَّ كَسْرةَ (عِمْادٍ) لازِمةٌ.

(فا): لم يَقْوَ عليها المُنْفَصِلُ فلم يُفَخَّمْ، لكنْ قِيلَ (أَنْ يَضْرِبَهْا قَاسِمٌ)، أيْ: (يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهْا قَاسِمٌ).

قال سيبويه: «وقالُوا (رَأَيْتُ ضِيقَاْ) و(مَضِيقَاْ) .... فلم يُمِيلُوا»(٥).

(فا): أيْ: «فلم يُمِيلُوا»، يعني: أَلِفَ (ضِيقَاْ) و(مَضِيقَاْ)؛ لأنَّ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٣.

(٢) هذا بيان لمرجع الضمير في قوله: (بها)، أي: بهذه الجملة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٣.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٦، (هارون) ٤/ ١٣٤.

قَبْلَها مُسْتَعْلِيًا مَفْتُوحًا، كما لم يُمِيلُوا (قَاسِمٌ).

قال سيبويه: «وكانَ هذا أَجْدَرَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُمْ»[1].

(فا): أيْ: إِذْ قَدْ أُمِيلَ ما لا كَسْرَةَ فيهِ.

قال سيبويه: «كما قالَ بَعْضُهُمْ (مَرَرْتُ بِمالِ قَاسِمٍ)، ولم يَقُلْ (عِمادُ قَاسِمٍ)»[2].

(فا): (بِمالِ قَاسِمٍ) أيْ: فتَرَكَ الإمالةَ في (مالِ) معَ المُسْتَعْلِي المُنْفَصِلِ لَمَّا كانتِ الكَسْرةُ في اللامِ غيرَ لازِمةٍ، ولم يَتْرُكْها معَ المُسْتَعْلِي المُنْفَصِلِ في (عِمادِ قَاسِمٍ) لَمَّا كانتِ الكَسْرةُ لازِمةً، فلم يَقْوَ المُنْفَصِلُ قُوَّةَ المُتَّصِلِ فيَتْرُكَ الإمالةَ للمُنْفَصِلِ كما يَتْرُكُها للمُتَّصِلِ.

قال سيبويه: «فَرَقُوا بَيْنَهُما وبَيْنَ أَلِفاتِ الأَسْماءِ»[3].

(فا): كانتِ الإمالةُ في الأَسْماءِ أَوْلى مِنْها في الحُرُوفِ لأنَّها كالقَلْبِ، والقَلْبُ يَلْحَقانِ[4] ما يَتَغَيَّرُ دُونَ ما لا يَتَغَيَّرُ. [٤/ ٥٩ب]

قال سيبويه: «وقالُوا (يا زَيْدُ) لِمَكانِ الياءِ»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٧، (هارون) ٤/ ١٣٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٧، (هارون) ٤/ ١٣٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٧، (هارون) ٤/ ١٣٥.

(٤) كذا في النسخ، ولعل الصواب: (والقلب يلحق)، أو أنَّ هناك معطوفًا ساقطًا.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٧، (هارون) ٤/ ١٣٥.

(نسخةٍ): «فأمالُوا ولَيْسَ باسْمٍ للمَكانِ».

(نسخةٍ): لأَنَّهُ حَرْفٌ يَلْزَمُ الأَسْماءَ، فصارَ بمنزلةِ الأَسْماءِ، وكأَنَّهُ فيهِ بَدَلٌ مِن الأَلِفِ واللامِ. [٤/ ٦٠أ]

هذا بابُ (الرَّاءِ)

قال سيبويه: «و(غارِمٌ)»[(١)].

(ع): «غارِضٌ».

(فا): لا يَجُوزُ عندي إِمالةُ (غارِضٌ)، وهو في الكِتابِ كما تَرَى.

قال سيبويه: «وتَقُولُ (هذهِ ناقَةٌ فارِقٌ) و(أَيْنُقٌ مَفارِيقُ) فتَنْصِبُ»[(٢)].

(فا): لم تُمِلْ (فارِقٌ) و(مَفارِيقُ) لأنَّ المُسْتَعْلِيَ بَعْدَ الأَلِفِ، فلو أَمالَ تَصَعَّدَ بالحَرْفِ المُسْتَعْلِي بَعْدَ أنْ تَصَوَّبَ بالإمالةِ، وأَمالَ (طارِدٌ) ونَحْوَهُ لأنَّ المُسْتَعْلِيَ قَبْلَ الأَلِفَ، فتَصَوَّبَ بَعْدَ أنْ تَصَعَّدَ.

قال سيبويه: «وقالُوا (مِنْ قَرارِكَ) فغَلَبَتْ، كما غَلَبَتِ القافَ وأَخَواتِها، فلا تكُونُ أَقْوَى مِنَ القافِ .... فإنَّما هِيَ حَرْفٌ واحِدٌ وبِزِنَتِهِ»[(٣)].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٨، (هارون) ٤/ ١٣٦، وكذا الكلمة في كل النسخ عندي.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٨، (هارون) ٤/ ١٣٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٨، (هارون) ٤/ ١٣٧. و(قَرارك) في كل النسخ بفتح القاف. و(القافَ وأخواتِها) بالنصب في كل النسخ، وسيأتي في التعليق على الحواشي ذكر ذلك.

عند (ب)[1]: «فغَلَبَتِ الرَّاءُ المَكْسُورةُ المَفْتُوحةَ، فلا تَكُونُ الرَّاءُ المَفْتُوحةُ أَقْوَى مِنَ القافِ وأَخَواتِها».

(نسخةٍ): «فغَلَبَتِ الرَّاءُ الآخِرَةُ الأُولَى».

كَما في (المتن): «كَما غَلَبَتِ القافُ» بالرَّفْعِ.

(فا): بالنَّصْبِ لا غَيرُ[2].

(نسخةٍ): كَما غَلَبَتِ القافَ وأَخَواتِها في قَوْلِك (قَارِبٍ)، أيْ: غَلَبَتِ الرَّاءُ المَكْسُورةُ المَفْتُوحةَ كَما غَلَبَتِ المكسورةُ القافَ في (قَادِرٍ) و(طَارِدٍ)، شُبِّهَتْ بالقافِ فجُعِلَتْ مَفْتُوحةً تَنْحُو نَحْوَ المُسْتَعْلِيةِ؛ لأنَّ الفَتْحَ مِن الأَلِفِ، والأَلِفُ تَسْتَعْلِي مِن مَوْضِعِها، وهي قَرِيبةٌ مِن اللامِ والياءِ، فلَمَّا قَوِيَتْ على القافِ كانتْ على الرَّاءِ أَقْوَى.

أيْ: في (قَرَا) مِنْ قَوْلِك (مِنْ قَرَارِكَ)، أيْ: هِيَ على كُلِّ حالٍ حَرْفٌ مِن الحُرُوفِ. [٤/ ٦٠ب]

قال سيبويه: «ولَيسَ في الرَّاءِ اسْتِعْلاءٌ، فجُعِلَتْ مَفْتُوحةً تُفْتَحُ نَحْوَ

---

(١) في الأصول ٣/ ١٦٧: «فغلبت الراءُ المكسورةُ الراءَ المفتوحةَ، كما غلبتِ الحرفَ المستعليَ».

(٢) (القاف وأخواتها) في جميع النسخ بالنصب، والمعنى: أن الراء المكسورة غلبت الراءَ المفتوحةَ في (من قرَارِك) كما غلبت الراءُ المكسورةُ القافَ وأخواتِها في نحو (قَارب) و(غَارم) و(طَارد)، فلا تكون الراءُ المفتوحةُ أقوى من القاف ....، وانظر: شرح السيرافي ٥/ ٤.

المُسْتَعْلِيَةُ»[١].

أيْ: تُفْتَحُ الأَلِفُ في (رَاشِدٍ) كما تَفْتَحُها المُسْتَعْلِيَةُ، نحوُ (طَائِفٍ).

قال سيبويه: «وجَعلُوا ذلك لا يَمْنَعُ النَّصْبَ كما لم يَمْنَعْ في القافِ وأَخَواتِها»[٢].

أيْ: الحَرْفُ الذي بَيْنَ الأَلِفِ والرَّاءِ لا يَمْنَعُ التَّفْخِيمَ كما لم يَمْنَعِ الحَرْفُ الذي بَيْنَ الأَلِفِ وبَيْنَ القافِ التَّفْخِيمَ في (نافِقٍ) ونَحْوِهِ.

قال سيبويه: «وأَمالُوا في الجَرِّ .... وجُعِلَ الحَرْفُ الذي قَبْلَ الرَّاءِ يُبْعِدُهُ مِنْ أَنْ يُمالَ، كما جَعَلَهُ قَوْمٌ -حَيْثُ قالوا (هو كافِرٌ)- يُبْعِدُهُ مِنْ أنْ يُنْصَبَ»[٣].

أيْ: فقالوا (بِكافِرٍ) كما أَمالُوا حَيْثُ لم يَكُنْ بَيْنَ الأَلِفِ والرَّاءِ حَرْفٌ في الجَرِّ، نحوُ (مِنْ عَوارِهِ).

أيْ: الذي كحَرْفٍ فيه مُشَبَّهٍ بالقافِ وأَخَواتِها.

(نسخةٍ): يعني الفاءَ في (كَافِرٍ) فصَلَتْ بَيْنَ الرَّاءِ وبَيْنَ الأَلِفِ أنْ تُمِيلَها الرَّاءُ إذا كانتْ مَكْسُورةً، كما فَصَلَتِ الفاءُ إذا رَفَعْتَ الرَّاءَ أو نَصَبْتَها

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٨، (هارون) ٤/ ١٣٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٨، (هارون) ٤/ ١٣٨، و(النصب) ليست في الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٢٥أ]- و(م٢)٨/ ٢١٦ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٨، (هارون) ٤/ ١٣٨.

في لُغَةِ مَنْ يُمِيلُ بَينَ الرَاءِ وبينَ الأَلِفِ أنْ يَفْتَحَها في (كَافِرٍ) في الرَّفْعِ والنَّصْبِ.

فلمَّا جِئْتَ بالرَّاءِ مجْرُورةً -وهي بَعِيدةٌ مِن الأَلِفِ- كانت لا تُمِيلُ الأَلِفَ لِبُعْدِها، فكما أنَّ الرَّاءَ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ لم يُمِيلا ومَنَعْتَ الفاءَ أن تُمِيلَ كذلك مَنَعَتِ الرَّاءُ المجرورةُ التي لم تَقْدِرْ على إمالةِ الأَلِفِ لِبُعْدِها الفاءَ أنْ يُمِيلَ هو لِبُعْدِهِ مَنْ أنْ يُمِيلَ.

«كما جعَلَهُ قَوْمٌ -حَيْثُ قالوا (هو كْافِرٌ)- يُبِعْدُهُ مِنْ أنْ يُنْصَبَ»، وبُعْدُهُ أنَّ بَينَ الرَّاءِ والأَلِفِ فاءً مَكْسُورةً، فلمَّا باعَدْتَهُ عن الأَلِفِ عَمِلَتِ الفاءُ بِكَسْرَتِها فأَمالَتْ، فلمَّا بَعُدَ -وكانَ النَّصْبُ عِنْدَهم فيهِ أَكْثَرَ- تَرَكُوهُ على حالِهِ.

(نسخةٍ): يعني الفاءَ مِنْ (كْافِرٍ) يُبْعِدُهُ.

يُبِعْدُهُ مِنْ أنْ يَنْصِبَ الرَّاءَ المرفوعةَ كما يَنْصِبُ (نافِقٌ)؛ لأنَّها لَيْسَتِ المُسْتَعْلِيَ وإنْ كانتْ مُشْبِهةً لَهُ. [٤/ ٦١أ]

قال سيبويه: «تَركُوها على حالِها في الرَّفْعِ والنَّصْبِ، وهذه اللُّغَةُ أَقَلُّ في قَوْلِ مَنْ قالَ (عْابِدٌ) .... حَيْثُ بَعُدَتْ لِمَا ذَكَرْنا مِنَ العِلَّةِ، وقَدْ قالَ قَوْمٌ تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُم»(١).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ، (هارون) ٤/ .

قَوْلُه: «تَرَكُوها على حالِها» أيْ: تَرَكُوا (كَافِرٍ) في حالِ الجَرِّ غيرَ مُمَالٍ، كما يَكُونُ غيرَ مُمَالٍ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ.

وقَوْلُهُ: «وهذهِ اللُّغْةُ أَقَلُّ في قَوْلِ ....» أيْ: تَرْكُ الإمالةِ في الجَرِّ -نحوُ (مِنْ حِمَارٍ) و(بِكَافِرٍ)- أَقَلُّ مِنْ قَوْلِ مَنْ قالَ (عَابِدٌ) ففَخَّمَ، كأَنَّ مَنْ يقولُ (عَابِدٌ) لا يَقُولُ (بِكَافِرٍ) و(الحِمَارِ).

قَوْلُهُ: «حَيْثُ بَعُدَتْ لِمَا ذَكَرْنا مِنَ العِلَّةِ»، أيْ: مِنْ أَنَّ الرَّاءَ فيها تَضْعِيفٌ، فهي حَرْفٌ واحِدٌ، والقافُ في (قادِرٍ) معَ بُعْدِ الراءِ مِن الأَلِفِ كتلك العِلَّةِ معَ البُعْدِ، يعني أَنَّ بُعْدَ الرَّاءِ في (بِقَادِرٍ) مِن الأَلِفِ معَ القافِ قد قَوِيَا على أنْ يَفْتَحا الأَلِفَ لَمَّا بَعُدَتِ الرَّاءُ، وكانتِ القافُ قَبْلَ الأَلِفِ، وكذلك (بِكَافِرٍ) لَمَّا لم تُمِلِ الفاءُ -وهي مَكْسُورةٌ- الأَلِفَ في رَفْعِها ونَصْبِها لم تُمِلْ في الجَرِّ، اجْتَمَعَ فيها أَنَّ الفاءَ قد كانتْ معَ المرفوعِ والمنصوبِ فلم تُمَلْ، وأَنَّ كَسْرَةَ الرَّاءِ قد بَعُدَتْ مِن الأَلِفِ، «وقَدْ قالَ قَوْمٌ تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ».

قال سيبويه: «فَيُسَوِّيهُما هَهُنا كما يُسَوِّيهِما هُناكَ»[1].

يَقُولُ: لَمَّا اسْتَوَى المُسْتَعْلِي وغَيرُهُ -إذا وَقَعَتِ الرَّاءُ مَكْسُورةً بَعْدَ الأَلِفِ- كذلك اسْتَوَيَا لَمَّا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفٍ واقِعٍ بَعْدَ أَلِفٍ مَكْسُورةٍ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٩، (هارون) ٤/ ١٣٨.

قال سيبويه: «وتَقُولُ (هُوَ قَادِرٌ)»[1].

أيْ: فلا تُمِيلُ في الرَّفْعِ كما أَمَلْتَهُ في الجَرِّ.

قال سيبويه: «إلَّا أنَّ الإمالةَ في (الحِمٰارِ) وأَشْبَاهِهِ أَكْثَرُ؛ لأَنَّ الأَلِفَ كَأَنَّها بَيْنَها وبَينَ القافِ حَرْفانِ مَكْسُورانِ، فمَنْ ثَمَّ صارَتْ ....»[2].

(نسخةٍ): «لأنَّ الرَّاءَ كأنَّها مُضَاعَفَةٌ، فتَصِيرُ الأَلِفُ أَبَدًا كأَنَّ بَينَها وبَينَ القافِ حَرْفَينِ، فمِنْ ثَمَّ صارَتْ ....». [٤/ ٦١ب]

قال سيبويه: «قالَ (مَرَرْتُ بِسَفَارِ قَبْلُ)؛ لأَنَّ الرَّاءَ هَهُنا يُدْرِكُها التَّغْيِيرُ»[3].

عند (ب): يعني: أنَّ كَسْرةَ (سَفَارِ) كَسْرةُ بِناءٍ، ولَيْسَتْ بِكَسْرةٍ لازِمةٍ، وهي بمنزلةِ (حَذَامِ)، فإذا أَضَفْتَ قُلْتَ (سَفَارُكَ)، أو نَكَرَّتْها أَعْرَبْتَ الرَّاءَ، فذَهَبَتِ الكَسْرةُ، وكذلك إنْ سَمَّيْتَ مُذَكَّرًا بـ(سَفَارِ).

قال سيبويه: «وتَقُولُ (هذهِ دَنٰانِيرُ)»[4].

(نسخةٍ): لأنَّ الرَّاءَ الآخِرَةَ مَضْمُومةٌ.

يعني: الإمالةُ في (دَنٰانِيرَ)؛ لأنَّ الرَّاءَ بَينَها وبَينَ الأَلِفِ حَرْفانِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٩، (هارون) ٤/ ١٣٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٩، (هارون) ٤/ ١٣٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٩، (هارون) ٤/ ١٣٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٩، (هارون) ٤/ ١٤٠.

وفي (كْافِرٍ) حَرْفٌ واحِدٌ.

في (المَتْنِ): «دَنَانِيرُ» بفَتْحِ النُّونِ.

قال (فا): لَيْسَ بِشيءٍ.

أيْ: فأَمَلْتَ الأَلِفَ للكَسْرةِ بَعْدَها وإنْ كانَ بَعْدَ الحَرْفِ المكسورِ راءٌ مَضْمُومةٌ.

قال سيبويه: «وقالُوا (في مِهْارِى) تُمِيلُ الهاءَ وما قَبْلَها، وقالَ: سَمِعْتُ العَرَبَ يقُولُون (ضَرَبْتُ ضَرَبْهْ) و(أَخَذْتُ أَخْذْهْ)، شَبَّهَ الهاءَ بِأَلِفٍ فأَمالَ ما قَبْلَها كما يُمِيلُ ما قَبْلَ الأَلِفِ»[1].

لأَنَّ الهاءَ خَفِيَّةٌ، فكَأَنَّهُ قالَ (مْارِى).

قالَ الأَخْفَشُ[2]: وقالوا (في مِهْارَى) .... كما يميل ما قبل الأَلِف.[٤/ ٦٢أ]

قال سيبويه: «وتَقُولُ (رَأَيْتُ عِفْرَاْ) كما تَقُولُ (رَأَيْتُ عِلْقَاْ)»[3].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٦٩، (هارون) ٤/ ١٤٠، وفي ابن دادي٣٧٣أ- و(ح٧)٢/ ١٢٦أ (شبه الهاء بالألف).

(٢) جاءت هذه الحاشية منسوبة إلى الأخفش في (ح١)١٤٣ب- و(ح٣)٣٣٩أ، وأما باقي النسخ فإن الكلام فيها جاء من كلام سيبويه، إلا أنه في (ح٧)٢/ ١٢٦أ جعله الناسخ بين دائرتين منقوطتين، وفي ابن دادي٣٧٣أ جعله الناسخ بين ثلاث نقط متعانقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٠، (هارون) ٤/ ١٤١.

أيْ: لم يُمِيلُوا الأَلِفَ لانْفِتاحِ الرَّاءِ قَبْلَها كما لم يُمِيلُوها لانْفِتاحِ المُسْتَعْلِي قَبْلَها

قال سيبويه: «وكانَ هذا أَلْزَمَ»(١).

أيْ: الإمالةُ معَ الرَّاءِ المفتوحةِ إذا انْكَسَرَ ما قَبْلَها.

قال سيبويه: «لأَنَّها مِنَ الحُرُوفِ المُسْتَعْلِيةِ»(٢).

أيْ: فالمُسْتَعْلِي أَشَدُّ مَنْعًا للإمالةِ مِنَ الرَّاءِ لِهَا.

قال سيبويه: «قالَ في رَجُلٍ يُسَمَّى (عِقْرَانَ): (هذا عِقْرَانُ)»(٣).

أيْ: عند (ب): القافُ في (عِقْرَانُ) ساكِنةٌ، فلم تَمْنَعِ الإمالةَ، كأَنَّهُ قالَ (عِرَان)، ولم تَلِ القافُ الأَلِفَ، فلَيْسَتْ مِثْلَ (حِمْقَانَ).

قال سيبويه: «كما لم يَمْنَعِ الصَّادُ في (صَمَالِيقَ)»(٤).

أيْ: أنَّ بُعْدَ ما بَيْنَ السِّينِ والقافِ في (سَمَالِيقَ) لم يَمْنَعِ مِنْ قَلْبِها صادًا. [٤/ ٦٢ب]

هذا بابُ ما يُمالُ مِنَ الحُرُوفِ التي لَيْسَ بَعْدَها أَلِفٌ

قال سيبويه: «و(مِنَ البَقَرِ) .... و(مِنَ الفُقَرِ)»(١).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٠، (هارون) ٤/ ١٤١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٠، (هارون) ٤/ ١٤١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٠، (هارون) ٤/ ١٤٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٠، (هارون) ٤/ ١٤٢.

في (المتن): «مِنَ البَعْرِ».[1]

(فا): ومِثْلُ:

ومَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَى حُلَمَائِنا . . . . .[2]

(نسخةٍ): وإنَّما جازَتِ الإمالةُ في (الفُقْرِ) -وهي مَضْمُومةٌ- لأنَّكَ إنَّما تَنْحُو نَحْوَ كَسْرٍ بَعْدَ مَضْمُومٍ بَعْدَ أنْ تَفْرَغْ مِنْ ضَمَّةِ الحَرْفِ؛ لأنَّ الرَّاءَ كأنَّها راءانِ مكسورةٌ الأُولى منهما.

قال سيبويه: «وإنْ كانَ الذي قَبْلَ الألِفِ مِنَ المُسْتَعْلِيةِ»[3].

أيْ[4]: أَمَلْتَ الفَتْحةَ مِنَ (البَقْرِ) ونَحْوِهِ وإنْ كانتْ في مُسْتَعْلٍ، كما تُمِيلُ الأَلِفَ إذا كانتْ بَعْدَ مُسْتَعْلٍ.

قال سيبويه: «وتَقُولُ (هذا ابْنُ مَذْعُورٍ)، كأَنَّكَ تَرُومُ الكَسْرةَ؛ لأنَّ الرَّاءَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٠، (هارون) ٤/ ١٤٢، و(البَقْرِ) لفظ الشرقية- و(م٢)٨/ ٢٢٠أ- و(ح١)١٤٤أ، وجاء في (ح٧)٢/ ١٢٦أ (البَعْرِ) كما في الحاشية، وجاء في ابن دادي٣٧٣ب (النَّعْرِ).

(٢) البيت من الطويل، وعجزه: (ولا قائِلُ المعرُوفِ فِينا يُعَنَّفُ)، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٢٩- وجمهرة أشعار العرب ٨٨٧، وهو من أبيات الكتاب ٤/ ١١٨، وانظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨١

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٠، (هارون) ٤/ ١٤٢.

(٤) التعليقة ٤/ ١٩٤، من كلام الفارسي.

كأنَّها حَرْفانِ مَكْسُورانِ، فلا تُميلُ الواوَ؛ لأنَّها تُشْبِهُ الياءَ»[(١)].

نسخةٍ غَيرِ مَنْسُوبةٍ إلى الأَخْفَشِ، وأخرى مَنْسُوبةٍ إلى الأَخْفَشِ: «وتقولُ: (هذا ابْنُ مَذْعُورٍ)، كأنَّكَ تَرُومُ الكَسْرةَ بَعْدَ الواوِ؛ لِشَبَهِ الرَّاءِ بالياءِ، ولأنَّها كأنَّها حَرْفانِ مَكْسُورانِ، فلا تُميلُ».

وقال أبو الحسن[(٢)]: «أَقُولُ في (مَذْعُورٍ) و(ابْنِ بُورٍ) أُمِيلُ ما قَبْلَ الواوِ».

وأمَّا الواوُ فلا يُمِيلُها، وسيبويهِ يَقُولُ: أَرُومُ الكَسْرةَ في الواو.

وَجْهُ قَوْلِ أبي الحَسَنِ أنَّ الواوَ بمنزلةِ الميمِ مِنْ (عَمْرٍو)، فكما أنَّكَ تُميلُ فَتْحَةَ العَينِ دُونَ الميمِ فكذلك تُميلُ ضَمَّةَ (بُورٍ) و(عُورٍ) دُونَ الواوِ.

فإنْ قِيلَ: الواوُ هنا بَعْدَ الضَّمَّةِ، كما أنَّ الأَلِفَ بَعْدَ فَتْحةٍ فكما أنَّكَ إذا أَمَلْتَ الفَتْحةَ أَمَلْتَ الأَلِفَ، فكذلك يَجِبُ إذا أَمَلْتَ الضَّمَّةَ أنْ تُميلَ الواوِ؟

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٠، (هارون) ٤/ ١٤٣.

(٢) جاءت هذه الحاشية في المتن في جميع النسخ. ونقلها الفارسي في مختار التذكرة ٤٤٦. وانظر: شرح السيرافي ٥/٩- وسر الصناعة ١/ ٥٣. و(بور) و(يميلها) هو لفظ الشرقية- و(م٢)٨/ ٢٢٠ب. وفي (ح١)١٤٤أ (نُور- يميلها). وفي (ح٧)٢/ ١٢٦ب- وطرة ابن يبقى ٢٢٠أ (نُـور - أميلها). وفي ابن دادي٣٧٣ب (بُـور- أميلها)، وفي حاشيتها: «وفي بعض النسخ (وابن شُورٍ)». وانظر الخلاف في (بور- نور) في: اللسان (بور) ٤/ ٨٧، (نور) ٥/ ٢٤٦. وعلى رواية (أميلها) يكون الكلام إلى آخره للأخفش.

قَبْلَ الأَلِفِ لا تكونُ حَركةُ ما قَبْلَها إلَّا منها، ولا تكونُ إلَّا تابعةً لِحَركةِ ما قَبْلَها، فإذا كانَ كذلك وَجَبَ أنْ تُميلَها لإمالةِ الحَركةِ.

ولَيْسَتِ الواوُ كذلك؛ لأنَّ حَرَكَتَها قد لا تكونُ منها، وهي قد لا تَتْبَعُ الحَركةَ التي قَبْلَها، فجازَ أَلَّا تَتْبَعَها في إمالَتِها.

ووَجْهُ قَوْلِ سيبويه أنَّ الواوَ لَيْسَتْ مِثْلَ ميمِ (عَمْرٍو)؛ لأنَّ فيها مَدًّا، والمَدُّ بمنزلةِ الحَركةِ؛ بدَلالةِ (دَابَّةٍ)، وأنَّها لا تَقَعُ مَوْقِعَها في الرِّدْفِ، كقَوْلِهِ:

. . . . كَأَنَّ جَبينَهُ سَيْفٌ صَقِيلُ[1]

ولو قالَ (صَقِلُ) لَمَا جازَ، فلَمَّا صارَتْ بمنزلةِ المُتَحَرِّكِ فَصَلَتْ كما تَفْصِلُ مِيمُ (عَمْرٍو) لو تَحَرَّكَتْ، فقُلْتَ (عَمَرُو)، فلم تُمِلِ الحَركةَ؛ لِبُعْدِها مِن الرَّاءِ، ولم تُمِلِ الواوَ لأنَّكَ لو أَمَلْتَها لَزِمَكَ أنْ تُميلَ لَهَا ما قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لا يُمالُ، وهو الحَرَكةُ التي قَبْلَها، ولأنَّها بَعِيدةٌ مِن الياءِ.

فإنْ قُلْتَ: فقَدْ تُمِيلُ الضَّمَّةَ في (الفُقْرِ) وهي بَعِيدةٌ مِن الياءِ؟

قِيلَ: لَيْسَ بُعْدُ الضَّمَّةِ مِن الياءِ كبُعْدِ الواوِ مِن الياءِ، فلَمَّا أَرَدْتَ أنْ تُقَرِّبَ ما قَبْلَ الرَّاءِ مِن الرَّاءِ -ولم تَجُزْ إمالتُهُ ولا إمالةُ الحَركةِ التي قَبْلَهُ- رُمْتَ الحَرَكةَ فيهِ.

---

(١) البيت من الوافر، وصدره: (فَخَرَّ على الأَلاءَةِ لم يُوَسَّدْ)، وهو لعبدالله بن عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ، كما في: تهذيب اللغة ١٥/ ٤٢٨- واللسان (ألأ) ١/ ٢٤.

وأبو الحَسَنِ يقولُ: الواوُ ساكِنةٌ فلا تَفْصِلُ، وما ذَكَرْتُ مِنَ المَدِّ يَمْنَعُ مِن إمالتِها، كما أنَّكَ لو أَمَلْتَ حَرَكةً قَبْلَ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ لم تُمِلْهُ، وما ذَكَرْتُ مِنْ بُعْدِ الواوِ مِن الياءِ يَمْنَعُ مِن إمالتِها ولا يَمْنَعُ مِن إمالةِ الحَرَكةِ[1]. [٤/ ٦٣أ]

قال سيبويه: «كما أنَّ الكَسْرةَ في الياءِ أَخْفَى»[2].

(نسخةٍ): أَلا تَرى أنَّ الكِتابةَ في السَّوَادِ لا تُسْتَبانُ.

قال سيبويه: «وكذلكَ (مَرَرْتُ بِنَعِمٍ)»[3].

(ط): «(بِبَعِيرٍ)».

(فا): اسْمُ فاعِلٍ مِنْ (نَعِمَ يَنْعَمُ) فهو (نَعِمٌ).

قال سيبويه: «ولَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ (هذا ابْنُ ثَوْرٍ)، وتَقُولُ: (هذا قَفَا رِيَاحٍ)»[4].

أيْ: فتُمالُ فَتْحَةُ ثاءِ (ثَوْرٍ)؛ لأنَّ كَسْرةَ راءِ (ثَوْرٍ) لا تَخْفَى معَ الواوِ كما كانتْ تَخْفَى معَ (خَيْرٍ)، ولَيْسَتْ واوُ (ثَوْرٍ) مَدَّةً فتَفْصِلَ كما تَفْصِلُ واوُ

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ١٩٥- ومختار التذكرة ٤٤٦- وسر الصناعة ١/ ٥٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧١، (هارون) ٤/ ١٤٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧١، (هارون) ٤/ ١٤٣، وهذا لفظ الشرقية- و(م٢)٨/ ٢٢١أ- و(ح١)١٤٤أ، وفي (ح٧)٢/ ١٢٦ب- وابن دادي٣٧٤أ: (بِبَعِيرٍ).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧١، (هارون) ٤/ ١٤٣، وفي (ح١)١٤٤أ: (ابن نُور).

(بُورٍ) و(مَذْعُورٍ) عندَ سيبويهِ.

وتقولُ (قَفْا رِيَاحٍ) فتُمِيلُ؛ لأنَّ الكَسْرةَ لا تَخْفَى معَ أَلِفِ (قَفَا) كما خَفِيَتْ في الرَّاءِ بَعْدَ الياءِ في (خَيْرٍ).

قال سيبويه: «وأمَّا مَنْ قالَ (مَرَرْتُ بِمْالِ قَاسِمٍ) فلم يَنْصِبْ -لأنَّها مُنْفَصِلَةٌ- قالَ: (رَأَيْتَ خَبطَ رِيَاحٍ) و(قفَا رِيَاحٍ)، فلم يُمِلْ»[1].

وَجْهُ رِوايةِ المتنِ «فلم يَنْصِبْ -لِلْمَدِّ الذي في الأَلِفِ واللامِ الفاصِلةِ بَينَ الأَلِفِ والمُسْتَعْلِي- نَصَبَ في (خَبَطِ رِيَاحٍ) و(قَفَا رِيَاحٍ)»؛ لأَنَّهُ لا مَدَّ في فَتْحةِ الطاءِ تَفْصِلُ ولا حَرْفَ فيها ولا في (قَفَا رِيَاحٍ).

أبو الحسنِ: التَّعْرِيفُ أَمالَ فَتْحَةَ الطاءِ مِنْ قِبَلِ كَسْرةِ الرَّاءِ، ولم تُبَالِ العَينَ لأَنَّها ساكِنةٌ، فهي مِثْلُ (عَمْرٍو).

«آخر الباب»[2].

وقالَ أبو الحَسَنِ[3]: (تَحْسِبُ) و(تَسَعُ)[4] و(تَضَعُ) لا يَكُونُ فيهِ إلَّا

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧١، (هارون) ٤/ ١٤٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧١، (هارون) ٤/ ١٤٤.

(٣) جاءت هذه الحاشية في المتن منسوبة إلى الأخفش في جميع النسخ، سوى (ح١)١٤٤أ- و(م٢)٨/ ٢٢١ب، ففيهما: (وقال: تحسب ....) على أنه من كلام سيبويه، وجاء على أنه من كلام سيبويه في: شرح السيرافي ٥/ ١١- والتعليقة ٤/ ١٩٦.

(٤) في الشرقية (تَسْمَعُ)، وهو خلاف المراد؛ لأن عينه ليست مكسورة، ونقل عبدالسلام هارون -رحمه الله- ٤/ ١٤٤ هامش (٢) عن نسختين (وتسعى وتصغى)، وهما أيضًا خلاف المراد؛ لأن العين فيهما ليست مكسورة.

الفَتْحُ في التاءِ والنُّونِ والهَمْزةِ، وهو قَوْلُ العَرَبِ.

(فا)[1]: أيْ: لا تُمَالُ فَتْحةُ حُرُوفِ المضارَعةِ لِكَسْرةِ العَينِ.

فإنْ قُلْتَ: فليس في (تَسَعُ) كَسْرةٌ؟

فإِنَّ أَصْلَهُ أنْ يكونَ مَكْسُورًا؛ لأَنَّهُ مِثْلُ (تَحْسِبُ)، ولهذا حُذِفَتْ فاؤُهُ، وإِنَّما فُتِحَ عَيْنُها لأَجْلِ الحَلْقِيِّ.

هذا آخِرُ الإِمَالة، وأَوَّلُ الوَقْفِ والابتداءِ[2].

هذا بابُ ما يَلْحَقُ الكلمةَ إذا اخْتَلَتْ حَتَّى تَصِيرَ حَرْفًا فلا يُسْتَطاعُ أنْ يُتَكَلَّمَ بِها في الوَقْفِ فيُعْتَمَدُ بذلك اللَّحقِ في الوَقْفِ

(فا): تَقْدِيرُهُ: هذا بابُ ما يَلْحَقُ في الوَقْفِ، فيُعْتَمَدُ إذا كانَ كذا وكذا.

(فا): أيْ: يُعْتَمَدُ الكلامُ المُخْتَلُّ بذلك المُلْحَقِ في الوَقْفِ. [٤/ ٦٤ب]

هذا بابُ ما يَتَقَدَّمُ أَوَّلَ الحُرُوفِ وَهْيَ زائِدةٌ

قال سيبويه: «وفُعِلَ هذا بِهِ كَما فُعِلَ بالمُدَّغَمِ»[3].

---

(١) التعليقة ٤/ ١٩٧.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة الموصلي ١٥٢أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٢، (هارون) ٤/ ١٤٦.

قال أبو الحسَنِ: يعني أنَّ الحَرْفَ إذا ادَّغَمْتَهُ في الحَرْفِ جَعَلْتَهُما حَرْفًا واحِدًا، ورَفَعْتَ لِسانَك بأَحَدِ الحَرْفَيِنِ وغَيَّرْتَ الآخِرَ، فكذلك ضَمَمْتَ هُنا لِتكُونَ في شَيْءٍ واحِدٍ.

قال سيبويه: «وقالُوا أَيْضًا: (لإِمِّكَ)، و:

قالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هابِلُ . . . . . .[1]

فكَسَرَهُما جَمِيعًا كَما ضَمَّ في ذلك»[2]

---

(١) ساق سيبويه الكلام مَساق النثر، وليس في كلامه ما يدل على أن هذا شعرٌ، ولم يذكره الشنتمري في تحصيل عين الذهب، ولكنه موزون، ويحتمل أن يكون شطر بيت من المديد، ولفظه (اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هابِلُ)، وكذا فهمه: شرح السيرافي ٥/ ١٥- وتنقيح الألباب ٢٤٣أ- وشرح عيون سيبويه ٢٦٨- واللسان (أمم) ١٢/ ٢٩، ويحتمل أن يكون شطر بيت من الطويل، ولفظه (وقالَ -أو وقالوا- اضْرِبِ السَّاقَيْنِ ....)، وكذا فهمه: الخصائص ٢/ ١٤٥، ٣/ ١٤١- والمحتسب ١/ ٣٨، وشرح شواهد الشافية ٤/ ١٧٨، وهو في شرح الشافية ٢/ ٢٦٢ (وقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْن ....)، ويحتمل أن يكون شطر بيت من الكامل، ولفظه (قالَ -أو قالُوا- اضْرِبِ السَّاقَيْنِ ....)، وهو أنسب الاحتمالات لكلام سيبويه إن كان شعرًا، ولم أجد من فهمه هكذا، وإن كان شعرًا فهو مجهول الصدر والقائل.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٢، (هارون) ٤/ ١٤٦، و(وقالَ) رواية غير الشرقية، وفي الشرقية (وقالوا)، و(الساقينِ إِمِّكَ .... فكسرهما جميعًا كما ضم في ذلك) رواية: الشرقية- و(ح١)١٤٤ب- و(م٢)٨/ ٢٢٤أ، وجاء في (ح٧)٢/ ١٢٧ب (الساقينُ أُمُّكَ .... فضَمَّهُما كما كَسَرَهُما في ذلك)، وجاء في ابن دادي٣٧٤ب (الساقينِ إِمِّكَ .... فضَمَّها كما كَسَرَها في ذلك). قلتُ: ما في نسخة ابن دادي تصحيف؛ لأن الشرح يخالف ضبط القلم، أما الروايتان الأخريان =

(نسخةٍ): «فضَمَّهُما كما كَسَرَهُما في ذلك».

(فا): يَقُولُ: إذا جاءَ هذا الإِتْباعُ في المُعْرَبِ فهو في المَبْنِيِّ أَجْدَرُ.

ولا أَعْرِفُ له في (إِمِّكَ هابِلُ) وَجْهًا مِنَ القِياسِ[1].

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلك:

وَيْلِمِّها في هَوَاءِ الجَوِّ طالِبَةً ولا كَهذا الذي في الأَرْضِ مَطْلُوبُ[2]»[3]

(فا): (وَيْلِمِّهَا) كأَنَّهُ كَسَرَ اللامَ لكَسْرةِ الميمِ، وحَذَفَ الهَمْزةَ -التي

فجيدتان، وقد ذكرهما تنقيح الألباب ٢٤٣أ، وجعل رواية الضم «أحسن؛ لأن الإتباع في المبني أحسن منه في المعرب».

(١) وجعله ابن جني في الخصائص ٣/ ١٤١ «مِمَّا هَجَمَتْ فيه الحركة على الحركة من غير قياس .... وأصله أُمُّكَ هابِلُ)، إلَّا أنَّ همزةَ (أُمُّكَ) كُسِرَتْ لانكسار ما قبلها .... فصار (إِمُّكَ هابِلُ)، ثم أَتْبَعَ الكَسْرَ الكَسْرَ، فهَجَمَتْ كسرةُ الإتباعِ على ضَمَّةِ الإعرابِ فابْتَزَّتْها مَوْضِعَها، فهذا شاذ لا يقاس عليه».

(٢) من البسيط، وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه ٢٢٧- والأصول ١/ ٤٠٥- وسر الصناعة ١/ ٢٣٥- والخزانة ٤/ ٩٠، ونسب في الكتاب ٢/ ٢٩٤ (هارون) إليه، وفي ٤/ ١٤٧ إلى النعمان بن بشير الأنصاري، وتبعه على النسبتين: تحصيل عين الذهب ٣٤٨، ٥٥٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٢، (هارون) ٤/ ١٤٧، و(ويلِمِّها) كذا في الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٢)٢/ ١٢٧ب]، وجاء في ابن دادي٣٧٥أ (ويلِ مِّها)، وفي (م٢)٨/ ٢٢٤ب (ويلِ امِّها). قلتُ: الكتابة الثالثة هي القياس، والأولى هي المصطلح عليها عند أهل الإملاء، انظر: أدب الكاتب ٢٤١، هذا على أن الأصل (ويلُ أُمِّها)، وعليه الحاشية القادمة، وقيل: أصله (وَيْ لأُمِّها). انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٥- واللسان (وي) ١٥/ ٤١٨.

هي فاءٌ- حَذْفًا.

قال سيبويه: «أَلا تَرَى أنَّ الرَّجُلَ إذا نَسِيَ -فتَذَكَّرَ ولم يُرِدْ أنْ يَقْطَعَ- يَقُولُ (أَلِي)»(١).

(فا): .... أنْ يَقْطَعَ كَلامَهُ، ولو أَرادَ أنْ يَقْطَعَ كَلامَهُ لقالَ (أَلْ)، ثُمَّ سَكَتَ مُتَذَكِّرًا. [٤/ ٦٥أ]

قال سيبويه: «في (ايْمُ) و(ايْمُنُ)، لَمَّا كانَتْ في اسْمٍ لا يَتَمَكَّنُ تَمَكُّنَ الأَسْماءِ»(٢).

(فا)(٣): الذي مَنَعَ (ايْمُ) و(ايْمُنُ) مِنَ التَّمَكُّنِ أَنَّهُ يَلْزَمُ القَسَمَ ولا يُجاوِزُهُ إلى غَيرِهِ، كَما لا يُجاوِزُ الحَرْفُ مَعْناهُ الذي يَلْزَمُهُ إلى غَيرِهِ. [٤/ ٦٥ب]

قال أبو الحَسَنِ(٤): لو كانَ (ايْمُنُ) اسْمًا ثُمَّ حَقَّرْتَ لقُلْتَ (يُمَيْنٌ). [٤/ ٦٧أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٣، (هارون) ٤/ ١٤٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٣، (هارون) ٤/ ١٤٨، وهذا لفظ الشرقية، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٢٧ب] (ايْمٍ وايْمُنٍ)، وفي ابن دادي٣٧٥أ (ايْمُ وايْمُنُ).

(٣) التعليقة ٤/ ٢٠٠.

(٤) انظر: تنقيح الألباب ٢٤٤أ.

هذا بابُ تَحَرُّكِ أواخرِ الكَلِمِ الساكِنةِ إذا حُذِفَتْ أَلِفُ الوَصْلِ لالتقاءِ السَّاكِنَين

قال سيبويه: «فهذا كُلُّهُ عَرَبِيٌّ، قَدْ قُرِئَ بِهِ، ومَنْ قالَ ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟﴾[١] كَسَرَ جَمِيعَ هذا، والفَتْحُ في حَرْفَيْنِ أَحَدُهما قَولُهُ ....»[٢].

في (ح): «وهي عَرِبِيَّةٌ، وهي قَراءةُ الحَسَنِ، واعْلَمْ أنَّ العَرَبَ قَدْ فَتَحَتِ السَّواكِنَ في حَرْفَينِ، أَحَدُهما ....».

قال سيبويه: «فَتَحُوا هذا، وفَرَقُوا بَيْنَهُ وبَينَ ما لَيْسَ بِهِجَاءٍ .... وأمَّا (أَلَمْ) فلا يُكْسَرْ»[٣].

(نسخةٍ): الأخفشُ[٤]: كأَنَّهُ يقولُ: إنَّ ما كانَ مِن الهِجاءِ ساكِنًا فهو يَنْفَتِحُ بأَلِفِ الوَصْلِ.

---

(١) سورة يونس ١٠١، وكسر اللام في الوصل قراءة عاصم وحمزة، وقرأ باقي السبعة بضمها. انظر: السبعة ١٧٥- والنشر ٢/ ٢٢٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٥، (هارون) ٤/ ١٥٣، وفي الشرقية (وقد قرئ به).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٥، (هارون) ٤/ ١٥٣.

(٤) كأن الأخفش هنا فهم من كلام سيبويه أنه يرى أن حروف الهجاء ينفتح آخرها مطلقًا إذا التقت بساكن، وينقد ذلك بأنها كغيرها تنكسر ولا تنفتح، نحو: ميمِ اسْتمع، ميمِ ابْنُك، إلا أن العرب تفتحها مع (أل) خاصة لا مطلقًا، نحو (ميمَ الله)، ولو كسروا على الأصل لجاز، هذا مفهوم هذه الحاشية، وانظر: التعليقة ٤/ ٢٠٢، وخلط ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٤٥أ فجعل أول الحاشية قول الأخفش، وآخرها من كلام الفارسي ردًّا على قول الأخفش.

وليس هو كذلك، هو يَنْكَسِرُ أَجْمَعُ، كذا تَكَلَّمُ بِهِ العَرَبُ، إلَّا أنَّ مِنْهم مَنْ يقولُ معَ الأَلِفِ المفتوحةِ، نحوَ (المِيمَ اللهُ)[1]، ولو كانوا تَكَلَّمُوا بِهِ لكانَ مُسْتَقِيمًا. [٤/ ٦٧ب]

هذا بابُ ما يُضَمُّ مِنَ السَّواكِنِ إذا حُذِفَتْ بَعْدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ

قال سيبويه: «وأَمَّا الياءُ التي هي علامةُ الإِضْمارِ .... وذلك (اخْشَيِ الرَّجُلَ) للمَرْأَةِ»[2].

عند (ب) -في هذا المَوْضِعِ-: ذَكَرَ سيبويهِ أنَّ الياءَ في (تَفْعَلِينَ) ضَميرٌ[3]. [٤/ ٦٨أ]

قال سيبويه: «وإِنْ أَجْرَيْتَها مُجْرَى ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ﴾[4] كَسَرْتَ»[5].

أي: فكَسَرْتَ الواوَ مِن ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ﴾ قَبْلَ اللامِ، كما تَكْسِرُ سائِرَ السَّواكِنِ، كَسَرْتَ (اخْشِي) ولم تُجاوِزِ الكَسْرِ. [٤/ ٦٨ب]

---

(١) كذا في جميع النسخ، وصوابها أن تكتب بأحرفها (أَلَمْ)، كما في تنقيح الألباب ٢٤٥أ، أو بألفاظها (أَلِفْ لامْ مِيمَ)، كما في التعليقة ٤/ ٢٠١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٦، (هارون) ٤/ ١٥٥.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٢٠٣، من كلام الفارسي، وقال: «وفيه عندي نظر».

(٤) سورة البقرة ٢٣٧، وقراءة كسر الواو من (تنسوِا) قراءة شاذة ليحيى بن يعمر، انظر: الجامع للقرطبي ٣/ ٢٠٨- والبحر المحيط ٢/ ٢٤٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٦، (هارون) ٤/ ١٥٦.

هذا بابُ ما يُحْذَفُ مِنَ السَّواكِنِ إذا وَقَعَ بَعْدَها ساكِنٌ

قال سيبويه: «وما قَبْلَ الياءِ مِنْها في (يَقْضِي) ونَحْوِهِ ....»[1].

أيْ: مِنْ جِنْسِها، يُرِيدُ: أنَّ الكَسْرةَ مِنَ الياءِ، والضَّمَّةَ مِنَ الواوِ.

قال سيبويه: «ومِثْلُ ذلكَ (لَمْ يَبِعْ) و(لَمْ يَقُلْ)»[2].

أيْ: مِثْلُ (يَغْزُو القَوْمُ) و(يَرْمِي القَوْمُ) مِنَ المُتَّصِلِ قَوْلُك (لَمْ يَقُلْ) و(لَمْ يَبِعْ)، في أنَّ الياءَ والواوَ لَوْ حُرِّكَتا فيهما -لالتقاءِ الساكِنَينِ ولم يُحْذَفا له- لَوَقَعْتِ الياءُ مكسورةً قَبْلها كَسْرةٌ، والواوُ مضمومةً أو مكسورةً وقَبْلَها ضَمَّةٌ ،كما كانَ يَقَعُ ذلك في المُتَّصِلِ.

قال سيبويه: «ولَوْ لَمْ يَكُنْ ذلك فِيها مِنَ الاسْتِثْقالِ لأُجْرِيَتْ مُجْرَى (لَمْ يَخَفْ)»[3].

أيْ: في أنْ تُحْذَفَ لالتقاءِ الساكِنينِ، كما حَذَفْتَ (لم تَخَفْ) و(لَمْ يَهَبْ)، ولو لم يَجْتَمِعْ فيه ما كان يُسْتَثْقَلُ مِنْ ياءٍ مَكْسُورةٍ بَعْدَ كَسْرةٍ، وواوٍ مضمومةٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ، كما لم يَجْتَمِعْ في (لَمْ يَخَفْ) و(لَمْ يَهَبْ) ما كانَ يُسْتَثْقَلُ، وحَذَفْتَ معَ ذلك. [٤/ ٦٩أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٧، (هارون) ٤/ ١٥٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٧، (هارون) ٤/ ١٥٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٧، (هارون) ٤/ ١٥٧.

هذا بابُ ما لا يُرَدُّ مِنْ هذهِ الأَحْرُفِ الثَّلاثةِ لِتَحَرُّكِ ما بَعْدَها

قال سيبويه: «حَذَفْتَ الأَلِفَ -حَيْثُ أُسْكِنَتْ- والياءَ والواوَ»(١).

(فا)(٢): الياءَ والواوَ الساكِنَينِ قَبْلَ الساكِنِ المُتحَرِّكِ لالتقاءِ الساكِنَينِ، وهما السَّاكِنانِ الأَوَّلانِ، لا ثالثُ السَّواكِنِ.

قال سيبويه: «لأَنَّكَ إذا لَمْ تَذْكُرْ بَعْدَها ساكِنًا سَكَنَتْ»(٣).

يعني: أنَّ هذه الحُرُوفَ تُحَرَّكُ لالتقاءِ الساكِنَينِ حَرَكةً لَيْسَتْ بأَصْلِيَّةٍ، إنَّما هي حَرَكةٌ تَحْدُثُ عليها في الوَصْلِ، ولَيْسَتْ في السَّكْتِ كذلك، وإنما تَثْبُتُ الياءُ والواوُ والأَلِفُ معَ حَرَكةِ الأَصْلِ، نحوُ (يَخافُ) و(يَقُولُ) و(يَبِيعُ). [٤/ ٧٠أ]

هذا بابُ ما تَلْحَقُهُ الهاءُ في الوَقْفِ لِتَحَرُّكِ آخِرِ الحَرْفِ

قال سيبويه: «وأَمَّا (لا تَقِهْ) مِنْ (وَقَيْتُ) و(إنْ تَعِ أَعِهْ) مِنْ (وَعَيْتُ) فإِنَّهُ يُلْزِمُها الهاءَ في الوَقْفِ مَنْ تَرَكَها في (اخْشَ)»(٤).

(نسخةٍ): قال أبو الحَسَنِ: وقد يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ يُوصَلُ إلى الكلامِ بِهِ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٧، (هارون) ٤/ ١٥٨.

(٢) التعليقة ٤/ ٢٠٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٧، (هارون) ٤/ ١٥٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٨، (هارون) ٤/ ١٥٩.

فأمَّا (عِهْ) فلا يَجُوزُ أنْ تَحْذِفَ الهاءَ؛ لأنَّهُ لا يُوصَلُ إلى الكلامِ.

قال سيبويه: «وزَعَمَ أبو الخَطَّابِ أنَّ ناسًا مِنَ العَرَبِ يقولُونَ (أُدْعِهْ) مِنْ (دَعَوْتُ)، فيَكْسِرُونَ العَيْنَ، كأنَّها لَمَّا كانَتْ في مَوْضِعِ الجَزْمِ تَوَهَّمُوا أنَّها ساكِنةٌ»[1].

قال أبو الحسَنِ[2]: وأنْ تقولَ -إنَّهم كَسَرُوها لِخَفاءِ الهاءِ لَمَّا تَوَهَّمُوا أنَّ العَيْنَ ساكِنةٌ- أَجْوَدُ، كما قالوا (ضَرَبْتِه) و(اضْرِبِه)، ولو كانَ مِن أَجْلِ الساكِنِ الأَوَّلِ لكانَ مَكْسُورًا وليس فيه الهاءُ، وإنما يُكْسَرْ إذا كانت فيه الهاءُ.

(فا): قَوْلُهُ: «ولو كانَ مِنْ أَجْلِ الساكِنِ الأَوَّلِ» أيْ: لو كانَ انْكِسارُ العَيْنِ مِن (ادْعِهْ) للساكِنِ الأَوَّلِ الذي هو الدَّالُ.

وقَوْلُهُ: «لكانَ مَكْسُورًا» أيْ: كان العَيْنُ مِن (ادْعِ) مَكْسُورًا في الأَصْلِ وإنْ لم يَكُنْ فيه الهاءُ؛ لأنَّ الساكِنَيْنِ موجودانِ. [٤/ ٧١أ]

هذا بابُ ما تَلحَقُهُ الهاءُ لِتُبَيِّنَ الحَرَكَةَ

قال سيبويه: «لَمَّا لَمْ يَكُنْ حَرْفًا يَتَصَرَّفُ للإعْرابِ»[3].

(ح): كُلُّ ما لم يَكُنْ حَرْفَ إعرابٍ جازَ إِدْخالُ الهاءِ، فإنْ كانَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٨، (هارون) ٤/ ١٦٠.

(٢) قول الأخفش هذا وقول الفارسي بعده إلى آخر الحاشية في: تنقيح الألباب ٢٤٦أ..

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٨، (هارون) ٤/ ١٦١.

حَرْفَ إعرابٍ لم يَجُزْ.

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُكَ .... و(غُلَامَيَّهْ)»(١).

عند (ب): و(غُلَامِيَهْ).

(فا): ليس مَوْضِعَهُ(٢). [٤/ ٧١ب]

هذا بابُ ما يُبَيِّنُونَ(٣) حَرَكَتَهُ وما قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ

قال سيبويه: «وإنْ شِئْتَ قُلْتَ (حَيَّهَلْ)»(٤).

قال أبو الحسَنِ(٥): لا أَرَى الوَقْفَ إلَّا (حَيَّهَلَهْ)، وما قالَ سيبويهِ جائِزٌ، ولم أَسْمَعْهُ، وأَنْشَدَ:

بِـ(حَيَّهَلا) يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ . . . . .(٦)

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٩، (هارون) ٤/ ١٦٣.

(٢) بل موضعه الباب الذي بعده.

(٣) في الرباحية [٤/ انظر: (ح٧)٢/ ١٣٠ب]: (يُبْقُونَ).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٧٩، (هارون) ٤/ ١٦٣.

(٥) انظر: تنقيح الألباب ٢٤٦أ.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (أَمَامَ المطايا سَيْرُها المُتَقاذِفُ)، وقد أنشده سيبويه ٣/ ٣١٠، وهو للنابغة الجعدي، كما في: ملحق ديوانه ٢٤٧- واللسان (قذف) ٩/ ٢٧٨- والخزانة ٦/ ٢٦٣، وهو لمُزاحِم العُقيلي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٣- واللسان (حيا) ١٤/ ٢٢١.

قال سيبويه: «ففَرَقُوا بَينَهُ وبَينَ ما لَيْسَ كذلكَ»[1].

يعني: مِن الأَسْماءِ، وذلك لأنَّ الاسْمَ يَدْخُلُهُ الأَلِفُ واللامُ ويُجْمَعُ، و(خُذْهُ بِحُكْمِكَهْ)[2] والكافُ لا تُجْمَعُ ولا تُثَنَّى ولا تُنَوَّنُ ولا يَدْخُلُها الأَلِفُ واللامُ؛ لِبُعْدِ شَبَهِها مِن الأسماء. [٤/ ٧٢أ]

قال سيبويه: «و(مِثْلُ مَ أَنْتَ؟)»[3].

(ط): (مِثْلُ مَ أَنْتَ؟)[4] جَوابُهُ (ابْنُ كذا وكذا سَنَةً)[5]. [٤/ ٧٢ب]

قال سيبويه: «ومَعَ هذا أنَّ هذِهِ الأَلِفاتِ حُرُوفُ إِعْرابٍ»[6].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٠، (هارون) ٤/ ١٦٤.

(٢) هذا من كلام العرب، انظر: الكتاب ٤/ ١٦٣- والأصول ٢/ ٣٨٠، وهنا قد دخلت هاء السكت على ما ليس بحرف إعراب، وهو كاف الخطاب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٠، (هارون) ٤/ ١٦٤.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ٣٨١- والمفصل ٤٨١- والشافية ٦٤.

(٥) في شرح عيون سيبويه لأبي نصر ٢٧٣: «وقولهم: (مثلُ مَ أنت؟ معناه: مثلُ مَ أنتَ مِن الزمان؟ .... وقد كان ينبغي أن يكون جوابه: مثلُ كذا وكذا سنة، ولكنهم استغنوا عنه بقولهم: ابنُ كذا وكذا سنة .... والجواب الذي ذكرناه .... قد قاله الجرمي»، وفي تنقيح الألباب ٢٤٦أ-٢٤٨أ: «وقع في حاشية أبي نصر "جواب قولهم (مثلُ مَ أنت؟): ابن كذا وكذا سنة"، غيره: ويجوز في جوابه: مثلُ زيدٍ وعمرٍو؛ لأن (ما) تقع على مَن يعقل». ونقل الحاشية ونسبها إلى نسخة أبي نصر، ونقل كلام ابن خروف: الشاطبي في المقاصد الشافية ٨/ ١٠١.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٠، (هارون) ٤/ ١٦٥.

قال (ب): قد سَمَّاهُ حَرْفَ إِعْرابٍ، وليسَ فيهِ إِعْرابٌ.[٤/ ٧٣ب]

هذا بابُ الوَقْفِ في أواخرِ الكَلِمِ المُتَحَرِّكةِ في الوَصْلِ

قال سيبويه: «وزَعَمَ أبو الخَطَّابِ أَنَّ أَزْدَ السَّرَاةِ يقُولُونَ (هذا زَيْدُو) و(هذا عَمْرُو) و(مَرَرْتُ بِزَيْدِي) و(بِعَمْرِي)»[١].

وزعم أبو الحَسَنِ[٢]: أَنَّ ناسًا يقُولُونَ (رَأَيْتُ زَيْدْ)، فلا يُثْبِتُونَ أَلِفًا، يُجْرُونَهُ مُجْرَى المرفوعِ والمجرورِ.

(فا): قد حَكاهُ غَيرُ أبي الحَسَنِ أيضًا، حَكاهُ قُطْرُبٌ عن أبي عُبَيْدَةَ[٣]، وأَنْشَدَ:

. . . وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ[٤]

وأَبْياتًا أُخَرَ[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨١، (هارون) ٤/ ١٦٧.

(٢) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٣٢أ]، وانظر: كتاب القوافي للأخفش ص١١٠.

(٣) في الخصائص ٢/ ٩٧: «ولم يَحْكِ سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعةُ أبو الحسن وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين».

(٤) عجز بيت من المتقارب، وصدره (إلى المَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى)، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ٨٧- والخصائص ٢/ ٧٩- وشرح الشافية ٢/ ٢٧٢.

(٥) انظرها في: الخصائص ٢/ ٧٩- وسر الصناعة ٢/ ٤٧٧.

هذا بابُ الوَقْفِ في أواخِرِ الكَلِمِ المُتَحَرِّكَةِ في الوَصْلِ التي لا تَلْحَقُها زِيادةٌ في الوَقْفِ

قال سيبويه: «فأمَّا المَرْفُوعُ والمَضْمُومُ فإنَّهُ يُوقَفُ عندَهُ على أَرْبَعةِ أَوْجُهٍ: بالإِشْمامِ .... وبأَنْ تَرُومَ التَّحْرِيكَ»[1].

(فا)[2]: الإِشْمامُ في الرَّفْعِ خاصَّةً، وهو أنْ تَلْفِظَ بالحَرْفِ، ثم تَضُمَّ شَفَتَيْكَ عندَ انْقِضاءِ الحَرْفِ ليسَ إلَّا، فيكونُ الأَعْمى والبَصِيرُ في ذلك سَوَاءً، لا يَسْمَعُهُ واحِدٌ مِنْهما، إنَّما يَراهُ البَصِيرُ؛ لأنَّ ضَمَّةَ شَفَتَيْكَ كتَحْرِيكِ بَعْضِ خَدِّكَ.

وإنَّما كانَ في الرَّفْعِ خاصَّة لِضَمِّ الشَّفَتَينِ، والجَرُّ والنَّصْبُ لا يُمْكِنُ ذلك فيهما.

والرَّوْمُ أَبْلَغُ منه، أَلا تَرى أَنَّكَ تقُولُ (رَأَيْتُكَ‾ ورَأَيْتُكِ‾[3])، فتُبَيِّنُ المُذَكَّرَ والمُؤَنَّثَ بِرَوْمِ الحَرَكةِ في الوَقْفِ، وليس الرَّوْمُ تَحْرِيكًا، ولكنْ هو أنْ تَنْتَحِيَ نَحْوَ الحَرَكةِ في الوَقْفِ، فيُدَلُّ بذلك أنَّ أَصْلَ الكَلمةِ في الوَصْلِ التَّحَرُّكُ[4].[٤/ ٧٤أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٢، (هارون) ٤/ ١٦٨.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٢١٣، باختلاف يسير، ونقله عن (بعض أصحابنا).

(٣) في المخطوطات خط بين يدي الحرف، وهو رمز لروم الحركة. وقد ذكر سيبويه بعد أسطر في ٤/ ١٦٩ أن علامة الروم خط بين يدي الحرف. وقد أخذتُ بهذا الرمز للروم في التحقيق.

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش٣)١٤٨٠أ.

قال سيبويه: «فالإِشْمامُ قَوْلُكَ (هذا خَالِدُ)»[1].

قُطْرُبٌ: الإِشْمامُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، ولم يُسْمَعْ مِنَ العَرَبِ.

(فا): لَيْسَ طَرِيقُ الإِشْمامِ السَّمْعَ، ولكنِ الرُّؤْيةُ[2].

قال سيبويه: «وحَدَّثَنا الخَلِيلُ عَنَ العَرَبِ -أَيْضًا- بغَيرِ الإِشْمامِ وإِجْراءِ السَّاكِنِ، وأمَّا التَّضْعِيفُ فقَوْلُك: (هذا خالدّ)»[3].

(فا): أيْ: التَّضْعِيفِ.

كأنَّهُ قالَ: وقَدْ حَدَّثَنا الخَلِيلُ -أَيْضًا دُونَ أبي الخَطَّابِ- بغَيرِ ذلك، وهو التَّضْعِيفُ، وقَدَ بَيَّنَ ذلك بِعَقِبِهِ فمَثَّلَ التَّضْعِيفَ وقالَ: حَدَّثَنا بذلك الخليلُ عن العَرَبِ.

وليسَ يُرِيدُ بذلك أنَّ الخليلَ حَدَّثَهم بوَجْهٍ خامِسٍ غَيرِ الإِشْمامِ والإِسْكانِ والرَّوْمِ والتَّضْعِيفِ. [٤/ ٧٤ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٢، (هارون) ٤/ ١٦٩، وفوق دال (خالد) في المخطوطات نقطة كبيرة مطموسة وضمة. وقد ذكر سيبويه في هذه الصفحة قبل سطرين أن علامة الإشمام نقطة. وقد أخذ بذلك كُتَّاب المصاحف، وخاصة المغاربة، فجعلوا النقطة المطموسة الوسط بين يدي الحرف. وبعض المشارقة جعلوا النقطة معيَّنًا غير مطموس الوسط. وقد جعلتُ في التحقيق رمز الإشمام نقطة كبيرة غير مطموسة؛ لأن النقطة المطموسة قد تلتبس في كتابة الحاسب.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٤٨٠أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٢، (هارون) ٤/ ١٦٩.

قال سيبويه: «لأَنَّ الذي قَبْلَهُ لا يَكُونُ ما بَعْدَهُ ساكِنًا؛ لأَنَّهُ ساكِنٌ»(١).

«الذي قَبْلَهُ» أيْ: الذي قَبْلَ الحَرْفِ المُضاعَفِ وهو السَّاكِنُ، لا يَكُونُ ما بَعْدَهُ ساكِنًا، وما بَعْدَهُ هو الحَرْفُ المُدَّغَمُ.

قال سيبويه: «فأَمَّا الإِشْمامُ فلَيْسَ إليهِ سَبِيلٌ»(٢).

يعني: في النَّصْبِ والجَرِّ.

(فا): يَقُولُ: ليسَ إلى الإِشْمامِ سَبِيلٌ؛ لأنَّ الإِشْمامَ إنَّما هو ضَمُّكَ شَفَتَيْكَ بغَيرِ صَوتٍ تُسْمِعُهُ، فليسَ يُمْكِنُ ذلك إلَّا في الرَّفْعِ والضَّمِّ خاصَّةً، ولا سَبِيلَ إليهِ في النَّصْبِ والجَرِّ؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ مَضْمُومًا مَكْسُورًا في حالٍ واحِدةٍ مَعًا، ولا مَضْمُومًا مَنْصُوبًا في حالٍ.

وليسَ الرَّوْمُ في ذلك كالإِشْمامِ؛ لأنَّ الرَّوْمَ إنَّما هو أنْ تُضْعِفَ صَوْتَكَ بالحَرَكةِ وتُخْفِيَهُ ولا تُتَمَّهُ، فذلك مُمْكِنٌ لك في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والخَفْضِ جَمِيعًا، فافْهَمْ. [٤/ ٧٥أ]

قال سيبويه: «فأَنْتَ قَدْ تَقْدِرُ على أنْ تَضَعَ لِسانَكَ مَوْضِعَ الحَرْفِ قَبْلَ تَزْجِيَةِ الصَّوْتِ، ثُمَّ تَضُمَّ شَفَتَيْكَ، ولا تَقْدِرُ على أنْ تَفعَلَ ذلك ثم تُحَرِّكَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٣، (هارون) ٤/ ١٧١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٣، (هارون) ٤/ ١٧١.

مَوْضِعَ الأَلِفِ والياءِ، فالنَّصْبُ والجَرُّ لا يُوافِقانِ الرَّفْعَ في الإِشْمَامِ»[(١)].

❊ يُرِيدُ: قَبْلَ تَزْجِيَةِ الصَّوْتِ بالحَرَكةِ.

❊ [قال أبو الحسن][(٢)]: يعني: أَنَّكَ إذا وَضَعْتَ لِسانَكَ وحَلْقَكَ مَوْضِعَ بَعْضِ الحُرُوفِ، واستطعتْ أنْ تَضُمَّ شَفَتَيْكَ حتَّى تُعلِمَ الذي يُبْصِرُكَ أَنَّكَ تَنْوِي الرَّفْعَ في الحَرْفِ، وإذا تَكَلَّمْتَ بالحَرْفِ فأَرَدْتَ أنْ تُعْلِمَ أَنَّكَ تَنْوِي فيهِ الكَسْرَ والفَتْحَ كَما فَعَلْتَ في المرفوعِ لم تَقْدِرْ على ذلكَ.

أيْ: لم تَقْدِرْ على أنْ تُرِيَ مَنْ يَنْظُرُ إليك ما في فِيكَ وحَلْقِكِ، كَما أَرَيْتَهُ ما في شَفَتَيْكَ؛ لأنَّ ما في الشَّفَتَيْنِ يَظْهَرُ للنَّاظِرِ، وما بَطَنَ في الفَمِ لا يَظْهَرُ.

قال أبو الحَسَنِ: هذا الذي يَدَّعِي ليسَ كَما يَدَّعِي، وهو يُفْهَمُ بالسَّمْعِ دُونَ النَّظَرِ.

(فا): متى سُمِعَ سَمْعًا -فاسْتَوَى الأَعْمَى والبَصِيرُ في إِدْراكِهِ حاسَّةُ السَّمْعِ[(٣)]- فليس بإِشْمامٍ، إنَّما هو رَوْمٌ، وليس يُنْكِرُ أنْ يكونَ الرَّوْمُ مَسْمُوعًا، كَما أنَّ الأَلِفَ والياءَ والواوَ النَّواقِصَ -المُسَمَّاةَ حَرَكاتٍ- مَسْمُوعةٌ، إلَّا أنَّ الفَصْلَ بَيْنَ الرَّوْمَ وبَينَها أنَّ الرَّوْمَ أَخفى، وتِيكَ أَشَدُّ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٣، (هارون) ٤/ ١٧١-١٧٢، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٣٢ب] (ولا تقدر على ذلك).

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٢١٤-٢١٥، وما بين المعقوفتين منها.

(٣) كذا ضُبِطَ في نسخة (ش)، فالمعنى: فستويا في أن تدركه حاسة سمعهما.

إِشْباعًا، وأَظْهَرُ للسَّمْعِ لإِشْباعِها مِن الرَّوْمِ له[١].

هذا بابُ السَّاكِنِ الذي يَكُونُ قَبْلَ آخرِ الحُرُوفِ[٢]، فيُحَرَّكُ لِكَراهِيَتِهِمُ الْتِقاءَ السَّاكِنَين

في (خ): وذلك في الوَقْفِ -لا في الوَصْلِ- في كلامِهم كثيرٌ مَعْرُوفٌ، وإذا جازَ الشَّيْءُ في الكلامِ كانَ في الشِّعْرِ أَجْوَزُ.

قال سيبويه: «ولَمْ يَقُولُوا (رَأَيْتُ البَكَرْ)؛ لأَنَّهُ في مَوْضِعِ التَّنْوِينِ وقَدْ يَلْحَقُ ما يُبَيِّنُ حَرَكَتَهُ»[٣].

(فا)[٤]: أي: مَنْصُوبٌ، والمنصوبُ يَلْحَقُهُ ما يُبَيِّنُ حَرَكَتَهُ إذا كانَ مُنْصَرِفًا، وهو التنوينُ، فكما أَنَّهُ لا يُحَرَّكُ غيرُ المُنْصَرِفِ إذا نُوِّنَ -لمكانِ ما بَيَّنَ حَرَكَتَهَ- كذلك لم يُحَرَّكْ معَ الأَلِفِ واللامِ كالتنوينِ.

وليسَ يَلْحَقُ المجرورَ والمرفوعَ ما يُبَيِّنُ حَرَكَتَهما قَبْلَ أنْ يَدْخُلَهما الأَلِفُ واللامُ كما لَحِقَ المنصوبَ، فكما حُرِّكَتْ عَيْناهُما قَبْلَ دُخُولِ الأَلِفِ واللامِ بِحَرَكةِ لاميهما كذلك حُرِّكَتْ عَيْناهُما بَعْدَ دُخُولِ الأَلِفِ واللامِ، فقِيلَ (هذا النَّقُرْ) كما قِيلَ (هذا نَقُرْ)، ولَمَّا لم يُقَلْ (رَأَيْتُ بَكَرْ) قَبْلَ حَرْفِ

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٤٨١ب.

(٢) في الشرقية: (الحَرْفِ).

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٣-٢٨٤، (هارون) ٤/ ١٧٣.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٢١٦.

التَّعْرِيفِ كذلك لم يُقَلْ (رَأَيْتُ البَكَرْ)[1]. [٤/ ٧٥ب]

قال سيبويه: «وقالُوا (هذا عِدِلْ) و(حِسِلْ)»[2].

(ط): «و(فِسِلْ)»

في متن (ط) «فِسِلْ»، وفي طُرَّتِهِ: الصَّوَابُ (فِشِلْ) بالشِّينِ المُعْجَمَةِ، والسِّينُ خَطَأٌ[3]، و(الفِشْلُ): ثَوْبٌ تُوَطِّئُ بِهِ المرأةُ لِنَفْسِها في الهَوْدَجِ، وهو نحوُ (الكِدْنِ)، وجَمْعُها (فُشُولٌ) و(كُدُونٌ)، صَحَّ عن الوَقَّشِيِّ[4].

قال سيبويه: «لأنَّهُم لَمَّا جَعَلُوا ما قَبْلَ السَّاكِنِ في الرَّفْعِ والجَرِّ مِثْلَهُ بَعْدَهُ صارَ في النَّصْبِ كأَنَّهُ بَعْدَ السَّاكِنِ»[5].

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٤٨١ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٤، (هارون) ٤/ ١٧٣، وهذا لفظ الشرقية، وفي الرباحية [انظر: (ح٢)٢/ ١٣٣أ]- وابن دادي٣٨١ب- و(م٢)٨/ ٢٤٣ب: «فِسِلٌ». و(الحِسْل): ولد الضَّبِّ، انظر: القاموس (حسل) ١٢٧٢.

(٣) لا وجه للتخطئة رواية ولا معنى، فالرواية ذكرتها في الهامش السابق، والمعنى صحيح في الجميع، فـ(الفِسْل) الأحمق، و(الفِشْل) ما ذكره، انظر: القاموس (فسل) و(فشل) ١٣٤٦، و(كدن) ١٥٨٣.

(٤) لعله: أبو الوليد الوَقَّشِيُّ، هشام بن أحمد الكِناني الأندلسي، قاض وأديب ولغوي، من أهل طليطلة، له (نكت الكامل للمبرد) و(المنتخب من غريب كلام العرب)، توفي سنة (٤٨٩)، انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٣٤- وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٧.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٤، (هارون) ٤/ ١٧٤، وفي الشرقية: (جعلوا قبل).

عنـد (ب)[١]: أيْ: جَعَلُـوا الضَّـمَّةَ والكَسْـرةَ -إذا كانتـا قَبْـلَ العَـينِ السـاكنةِ- بمنـزلتِهما إذا كانتـا إِعْرابًـا، فقـالوا (رَأَيْـتُ العِكِـمْ) و(رَأَيْتُ الحُجُرْ).

(فا)[٢]: يقُولُ: أَتْبَعُوا حَرَكةَ العَينِ الفاءَ كَما أَتْبَعُوهُ اللامَ.

وقَوْلُهُ: «صارَ في النَّصْبِ كأنه بعد الساكن»، (فا): أيْ: صارَ حَرَكةُ الفاءِ في النَّصْبِ إذا كانتْ كَسْرةً أو ضَمَّةً كأنَّها بَعْدَ الساكِنِ؛ لأَنَّهُ حُرِّكَ بحَرَكةِ ما قَبْلَها، كَما كانتْ تُحَرَّكُ بِحَرَكةِ ما بَعْدَها في غَيرِ النَّصْبِ.

(نسخةٍ): تَجْري العَينُ الساكنةُ على الذي قَبْلَها في حالِ النَّصْبِ إذا كانَ الذي قَبْلَهُ مَكْسُورًا أو مَضْمُومًا، يُشَبِّهُهُ بالمرفوعِ والمجرورِ الذي في آخِرِ الكَلِمةِ، وإنْ كانَ الذي قَبْلَ الساكِنِ مَفْتُوحًا لم يُفْتَحِ الساكِنُ عليه؛ لأَنَّكَ لا تَفْتَحُ الساكِنُ على الذي بَعْدَهُ، فكَيْفَ تَفْتَحُهُ على الذي قَبْلَهُ! وإنَّما تُشَبِّهُهُ بالذي بَعْدَهُ.

(فا): هو تَقْدِيرٌ حَسَنٌ.

قَوْلُهُ[٣]: «لَمَّا جَعَلوا ما قَبْلَ السَّاكِنِ في الرَّفْعِ والجَرِّ مِثْلَهُ بَعْدَهُ»، أيْ:

---

(١) انظر: التعليقة ٤/ ٢١٨، من كلام الفارسي.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٢١٨.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٢١٨، من كلام الفارسي.

جَعَلُوا العَينَ تَحَرَّكُ بِحَرَكةِ ما قَبْلَها فيها، كَما كانتْ تَحَرَّكُ بالحَرَكةِ التي هي إِعْرابٌ إذا كانتْ ضَمَّةً أو كَسْرةً.

وقَوْلُهُ: «صارَ في النَّصْبِ كأَنَّهُ بَعْدَ الساكِنِ»، أيْ: صارَ الكَسْرُ والضَّمُّ -في (فا): نحوُ (لَقِيتُ الحُجُرْ) و(رَأَيْتُ العِكِمْ)- بمنزلةِ الرَّفْعِ والجَرِّ اللذَينِ يكونانِ بَعْدَ الساكِنِ في اللامِ، في أنْ حَرَّكْتَ عَينَ المنصوبِ بحَرَكَتِهِ كَما حَرَّكْتَ عَينَ المرفوعِ والمجرورِ بحَرَكةِ لامِهما، وإنما حُرِّكَتْ عَينُ المنصوبِ بحَرَكةِ فائِهِ -إذا كانتْ كَسْرةً أو ضَمَّةً- لأَنَّهُ لم يَجُزْ أنْ تُحَرَّكَ بحَرَكةِ لامِهِ ولم يَجُزْ أنْ تُحَرَّكَ عَينُ المنصوبِ بحَرَكةِ فائِهِ إذا كانتْ فَتْحةً، فكَما لم تُحَرَّكْ بحَرَكةِ اللامِ إذا كانتْ فَتْحةً كذلك لم تُحَرَّكْ بحَرَكةِ الفاءِ إذا كانتْ فتحةً.

قال سيبويه: «لأَنَّهُما حَرْفَا مَدٍّ، فهُما يَحْتَمِلانِ ذلك»[1].

(ح): فكَما لم يَكُنْ في الأَلِفِ لم يَكُنْ في الياءِ والواوِ، واحْتِمالُهم (رَادٌّ) و(أُصَيْمٌّ)[2] أَشَدُّ مِنْ ذا؛ لأَنَّهُ ساكِنٌ في الحَرْفِ لازِمٌ له.

قال سيبويه: «وَهْيَ حُرُوفُ القَلْقَلةِ .... وذلك القَافُ والجِيمُ والطَّاءُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٤، (هارون) ٤/ ١٧٤.

(٢) (رَادٌّ) اسم فاعل من (رَدَّ)، و(أُصِيمٌّ) تصغير (أَصَمَّ)، والمراد: احتمالهم التقاء الساكنين إذا وقع الثاني منهما أولَ حرفٍ مشددٍ بعد حرف مدٍّ، انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٨، ٣/ ٣١٨- والمقتضب ١/ ٢٠٣- والأصول ٣/ ٤١٠، ٤٠.

والدَّالُ والتَّاءُ»(١).

(فا): حُكِيَ لي عن (ب) أنَّهُ قال: في كتابِ ثَعْلَبٍ(٢) (الباءُ)، وأنَّهُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٤، (هارون) ٤/ ١٧٤، وهذا لفظ الشرقية- و(م٢)٨/ ٢٤٤ب- وابن دادي٣٨٢أ- وشرح السيرافي ٤٦/٥، وجاء في الرباحية [انظر: (ح١)١٤٧أ- و(ح٧)٢/ ١٣٣أ] «والباء» بدل «والتاء»، وكذا في (بولاق) و(هارون).

(٢) يعني كتاب ثعلب الذي فسَّر فيه أبنية كتاب سيبويه، قال السيرافي ٥/ ١٤١: «قال ثعلب فيما فَسَّرَ به أبنية كتاب سيبويه»، وقد ذُكِرَ في عدة مواضع من هذه الحواشي، وذكره أكثر من فَسَّر أبنية سيبويه، وكثيرًا ما يُذكر بـ(كتاب ثعلب)، وأحيانًا (نسخة ثعلب)، وأنه بخطه، ويُقرن بنسخ كتاب سيبويه، ويُعتمد في بيان اختلاف نسخ الكتاب في الأبنية وغيرها من كلام سيبويه، كما يُعتمد على نسخ غيره من كتاب سيبويه، فيُقال: (كتاب القاضي) و(كتاب أبي العباس المبرد)، أيْ: نسختاهما من كتاب سيبويه، قال ابن السراج في الأصول ٣/ ٢٢١: «هذا الحرف ليس في كتابي المنسوخ من نسخة أبي العباس، وهو فيما قِرئ في كتاب القاضي عليه، ولم أجده في نسخة ثعلب»، وفي ٣/ ٢٠٥: «وفي كتابَيْ محمدٍ وأحمد»، وانظر: ٣/ ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦، وانظر: شرح السيرافي ٥/ ١٤١، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٧١، ١٨٩، ١٩٢.

حتى ظننتُ حينًا أن لثعلب نسخة من كتاب سيبويه بخطه، والذي ترجَّح لي -بعد النظر فيما نُقِلَ منه- أن ثعلبًا نسخ قطعة من كتاب سيبويه فيها كلامه على الأبنية، وأدخل تفسيره لهذه الأبنية بين كلام سيبويه، فصحَّ أن ما صنعه نسخة من كتاب سيبويه، وأنه تفسير لأبنية كتاب سيبويه، ويدل لذلك نقل طويل لابن السراج ذكر فيه اختلاف نسخ كتاب سيبويه في موضع، نقله السيرافي ٥/ ١٥٣، فقال: «اختلفت فيه النسخ، وجمعها ابن السراج على اختلافها، وخرَّجها في ورقة، قال أبو بكر بن السراج: وجدت في النسخ بعد ذكر (العنفوان)، فأما نسخة المبرد .... وفي كتاب ثعلب بخطه بعد (العنفوان): «ويكون على (فُعلان) في الاسم والصفة، فالاسم (خرمان) [نبت أراه]، و(الجلبان) [بقلة]، والصفة نحو (العمدان) [طويل]، و(الجلبان) =

الصَّوَابُ[1]. [٤/ ٧٦أ]

قال سيبويه: «وأمَّا الحُرُوفُ المَهْمُوسةُ فكُلُّها تَقِفُ عِنْدَها معَ نَفْخٍ»[2].

في (ح): «فهي[3] عَشَرةُ أَحْرُفٍ: الحاءُ والخاءُ والسِّينُ والشِّينُ والصَّادُ والتَّاءُ والثَّاءُ والهاءُ والكافُ والفاءُ». [٤/ ٧٦ب]

[صاحب جلبة]، ويكون على (فِعِلان) (فركان) [بغض]، و(إحدان) [لا نعرفه اسم رجل]، وقد وصفوا به فقالوا (عفتان) [وهو الجافي الأخرق]، وهو قليل»، وفي النسخة المنسوخة من كتاب القاضي .... وكذا وجدته في الأبنية للجرمي ....». ومن الغريب قول الفارسي: «حُكِيَ لي عن (ب) أَنَّهُ قال: في كتابِ ثَعْلَبٍ»، فالفارسي شديد العناية بعلم أبي بكر والنقل عنه، ولعل هذا يشي بخطأ الناقل هنا، فكل المنقول عن ثعلب كان في أبواب الأبنية، وهذا النقل في أبواب الوقف لا الأبنية. وانظر مناقشة ذلك في الكلام على نسخة ثعلب في: مقدمة التحقيق ص١٥٨.

(١) جمهور أهل اللغة والتجويد على أن حروف القلقلة (ويقال: اللقلقة والتقلقل) خمسة، وهي حروف (قُطْبُ جَدٍّ)، انظر: سر الصناعة ١/ ٦٣- والمفصل وشرحه ١٠/ ١٢٩- والشافية وشرحها ٣/ ٢٥٨- والممتع ٢/ ٦٧٥، وبعضهم جعل التاء بدل الباء، وزاد بعضهم التاء والكاف والهمزة، وممن زاد الكاف المبرد في المقتضب ١/ ١٩٦، وقال السيرافي ٥/ ٤٦: «وقد تدخل في ذلك الكاف، كقولك (أكْ)»، وممن جعل التاء بدل الباء سيبويه في النص المحشى عليه، وقال ابن الجزري في النشر ١/ ٢٠٣: «وذكر سيبويه معها التاء مع أنها مهموسة، وذكر لها نفخًا، وهو قويٌّ في الاختبار»، انظر الخلاف في: الموضح في التجويد للقرطبي ٥٣- والارتشاف ١/ ١٨- والهمع ٦/ ٢٩٠- وتنبيه الغافلين للصفاقسي ٤١- وجهد المقل ١٥٠- والدراسات الصوتية لغانم الحمد ٢٥٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٤، (هارون) ٤/ ١٧٥.

(٣) في (ش٣)٤٨٢أ: (وهي). وقد ذكر سيبويه الحروف المهموسة في ٤/ ٤٣٤.

قال سيبويه: «واعْلَمْ أنَّ هذهِ الحُرُوفَ التي يُسْمَعُ مَعَها الصُّوَيْتُ والنَّفْخَةُ في الوَقْفِ لا يَكُونانِ فِيهِنَّ في الوَصْلِ إذا سَكَنَ»(١).

قَوْلُهُ: «إذا سَكَنَ» مُتَعَلِّقٌ بقَوْلِهِ «في الوَقْفِ». [٤/ ١٧٧أ]

هذا بابُ الوَقْفِ في الواوِ والياءِ والألِفِ

قال سيبويه: «لأنَّ أَخْذَكَ في ابْتِداءِ صَوْتٍ آخَرَ يَمْنَعُ الصَّوْتَ أنْ يَبْلُغَ تِلكَ الغايةَ في السَّمْعِ»(٢).

في (ح): كَما مَنَعَ الوَصْلَ في البابِ الأَوَّلِ ما ذَكَرْتُ لك مِن النَّفْخِ والصَّوْتِ، وكذلك (ظَبْيْ) و(دَلْوْ) و(جَرْوْ)، فمِنْ ثَمَّ خَرَجَ مِنْ بابِ (البَكِرْ) و(الحِسِلْ) و(الحُجُرْ)؛ لأنَّهُنَّ دَخَلْنَ معَ الألفِ، فحَرْفُ المَدِّ يَقْوَى حتى يكونَ في القوافي يَقُومُ مَقامَ ما حُذِفَ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ بَعْدَهُ ساكِنٌ؛ لامْتِدادِهِ في السَّمْعِ.

هذا بابُ الوَقْفِ في الهَمْزِ

قال سيبويه: «والسَّاكِنُ لا تَرْفَعُ لِسانَكَ عَنْهُ بِصَوْتٍ لَوْ رَفَعْتَ بِصَوْتٍ حَرَكَتَهُ»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٥، (هارون) ٤/ ١٧٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٥، (هارون) ٤/ ١٧٧، و(في السمع) ليست في الرباحية [انظر: (ح٧) ٢/ ١٣٤أ]- وابن دادي٣٨٢ب- و(م٢)٨/ ٢٤٦ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٥، (هارون) ٤/ ١٧٧، في الشرقية: (بصَوْتِ حَرَكَتِهِ).

كذا عند (ب) في المتن: «بصَوْتِ حَرَكَتِهِ».

(فا): ليسَ بشَيْءٍ. [٤/ ٧٧ب]

قال سيبويه: «فإنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنِ اتَّقَى ما اتَّقَوْا أنْ يَلْزَمَ الواوَ والياءَ»[1].

(فا)[2]: أيْ: يَقُولُ (هُوَ البُطْوْ) و(مِنَ البُطْيْ)[3]، فيُبَيِّنُ الهَمْزَةَ بِقَلْبِها ياءً أو واوًا إذا لم يُبَيِّنْها بتَحْرِيكِ العَينِ قَبْلَها؛ كراهةَ أنْ يَصِيرَ إلى ما ليسَ لَهُ في الأَسْماءِ نَظِيرٌ.

قال سيبويه: «وكذلكَ تَلْزَمُها هذهِ الأَشْياءُ إذا حَرَّكْتَ السَّاكِنَ قَبْلَها الذي ذَكَرْتُ لكَ»[4].

قال: يَجُوزُ أنْ يكونَ يعني تَخْفِيفَ الهَمْزَةِ إذا حَوَّلْتَها على السَّاكِنِ الذي قَبْلَها، ثمَّ وَقَفْتَ على ذلك، جازَ فيهِ الوُجُوهُ كُلُّها التي يُوقَفُ بِها، ويَجُوزُ أنْ يكونَ يعني لُغَةَ الذين يَدَعُونَ الهَمْزَةَ على حالِها، ويُحَرِّكُونَ الساكِنَ الذي قَبْلَها بِحَرَكَتِها، فيكونُ في الهمزةِ الوُجُوهُ كُلُّها إلَّا التَّثْقِيلَ، فإنَّهُ لا يكونُ فيها. [٤/ ٧٨ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٦، (هارون) ٤/ ١٧٨.

(٢) التعليقة ٤/ ٢٢١.

(٣) في المخطوط (هو البُطُو ومن البُطِي) بتحريك الطاء، وهو يخالف كلام سيبويه وباقي الحاشية، وانظر: الأصول ٢/ ٣٧٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٦، (هارون) ٤/ ١٧٨.

هذا بابُ الحَرْفِ الذي تُبدَلُ مَكانَهُ في الوَقْفِ حَرْفًا أبيَنَ منهُ يُشْبِهُهُ؛ لأنَّهُ خَفِيٌّ

قال سيبويه: «وكانَ الذي يُشْبِهُهُ أَوْلى، كَما أَنَّكَ إذا قُلْتَ....»(١).

أيْ: أَوْلى مِنَ الإِبْدالِ مِنْهُ مِمَّا لا يُشْبِهُهُ، كَما أَنَّكَ إذا قُلْتَ ....

قال سيبويه: «وذلكَ قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ في (أَفْعَىْ): (هذهِ أَفْعَيْ)، وفي (حُبْلَىْ): (هذهِ حُبْلَيْ)»(٢).

(ط): تُبْدِلُ مِنْ أَلِفِ (أَفْعَىْ) ياءً ساكِنَةً ظاهِرةً في اللَّفْظِ، كياءِ (غلامَيْ) -مُثَنًّى- عندَ حَذْفِ المُضاعَفِ.

وفي كتاب أبي نَصْرٍ على هذه الياءاتِ المُبْدَلَةِ مِن الأَلِفاتِ -حَيْثُما وَقَعَ ذِكْرُها- عَلامةٌ لإِظْهارِ اللَّفْظِ بِها، وهي (سِينٌ)؛ لأَنَّكَ إذا وَقَفْتَ عليها قَرُبَتْ في اللَّفْظِ من الياءِ الشَّدِيدةِ إذا وَقَفْتَ عليها، وإذا تَأَمَّلْتَ رَأَيْتَهُ كذلك، فاعْلَمِ المُرادَ في ذلك، ولا تَتَوَهَّمْ عَلامةَ التَّشْدِيدِ حَيْثُما وَقَعَ.

[٤/ ٨٢ب] هذا بابُ ثَبَاتِ الياءِ والواوِ في الهاءِ التي هِيَ عَلامةُ الإِضْمارِ وحَذْفِهِما

قال سيبويه: «ولو تُرِكَ كان حسنًا»(٣).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٧، (هارون) ٤/ ١٨١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٨٧، (هارون) ٤/ ١٨١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩٢، (هارون) ٤/ ١٩١.

يعني: لو تُرِكَ الوَصْلُ بالواوِ -كَما يكونُ في الوَقْفِ بغَيرِ واوٍ- كان حَسَنًا.

وقيل: لو تُرِكَ الوَقْفُ بالواوِ كالوَصْلِ كانَ حَسَنًا، فيَقِفُ (عَلَيْهُو) بالواوِ كَما تَصِلُ؛ لأنَّ الهاءَ خَفِيَّةٌ، فتُبَيَّنُ بالواوِ.

كذا فُسِّرَ معنى قَوْلِ سيبويهِ على ذَيْنِ الوَجْهَينِ[١]. [٤/ ٨٥أ]

هذا بابُ ما تُكْسَرُ فيه الهاءُ التي هِيَ عَلامةُ الإضْمارِ

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا حَرَّكْتَ الصَّادَ فَقُلْتَ (صَدَقَ) كَانَ مَنْ يُحَقِّقُ الصَّادَ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا حَرَكَةً»[٢].

(ع): هذا نصٌّ من سيبويه على أنَّ حركةَ الحرفِ مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الحرفِ[٣].

قال سيبويه: «فَلِمَ جَعَلْتَها بمنزلة الأَلِف»[٤].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٥/ ٦٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩٥، (هارون) ٤/ ١٩٨، وهذا لفظ الشرقية- وابن دادي٣٨٧ب، وجاء في (ح٧)٢/ ١٣٨أ: (فلم تجْعَلُها)، وفي (ح١)١٤٩ب- و(ح٣)٣٥٢ب.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٧٠ب، و(ع) رمز أبي علي الغساني. في محل الحركة من الحرف خلاف، فقيل: بعده، وهو قول سيبويه ٤/ ١٩٨، ٢٤٢، وقيل: معه، وقيل: قبله. انظر: سر الصناعة ١/ ٢٨ -والخصائص ١/ ٣٢١- والبديع ١/ ٤٥- واللباب للعكبري ١/ ٦١- وشرح المفصل ٥/ ١٩٧- والتذييل والتكميل ١/ ١٢٠- والهمع ١/ ٥٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩٥، (هارون) ٤/ ١٩٨، وهذا لفظ الشرقية- وابن دادي٣٨٧ب، وجاء في (ح٧)٢/ ١٣٨أ: (فلم تجْعَلُها)، وفي (ح١)١٤٩ب- و(ح٣)٣٥٢ب.

(ط): «فَلِمَ تَجْعَلُها».

وعلى الحاشية: «فِلَمَ لا تَجْعَلُها» في متن كتاب أبي نَصْرٍ، وفي طُرَّتِهِ: الصَّوابُ «فَلِمَ تَجْعَلُهَا». [٤/ ٨٦أ]

هذا بابُ ما يَلْحَقُ التَّاءَ والكَافَ اللَّتَيْنِ للإضْمارِ إذا جاوَزْتَ الواحِدَ

قال سيبويه: «تَزِيدُ حَرْفًا كَما زِدْتَ في العَدَدِ، وتُلْحِقُ المِيمَ في التَّثْنِيَةِ الأَلِفَ، وجَمَاعةِ المُذَكَّرِينَ الواوَ، ولم يَفْرُقُوا بالحَرَكةِ، وبالَغُوا في هذا فلم يَزِيدُوا لَمَّا جاوَزَ اثْنَينِ شَيْئًا؛ لأنَّ الاثْنَيْنِ جَمْعٌ»(١).

(ط): يعني أَنَّكَ إنَّما زِدْتَ المِيمَ على (فَعَلْتَ) في التَّثْنِيةِ وأَتْبَعْتَها الأَلِفَ لأَنَّكَ زِدْتَ في العَدَدِ على الواحِدِ، فاحْتَجْتَ أنْ تَزِيدَ في العَلامةِ للمُبالغةِ والفُرْقانِ، ولم يَكْتَفُوا بأنْ يَفْرُقُوا بالحَرَكةِ لِمَا أَرادُوا مِن مَعْنَى المبالغةِ، وخُصَّتِ الميمُ بهذا مِن ‹دُونِ حُرُوفِ الزوائد›(٢)؛ لأنَّها أُخْتُ الواوِ، والواوُ تكونُ للجَمْعِ، والتَّثْنِيةُ جَمْعٌ، وزادُوا الأَلِفَ بَعْدَ الميمِ.

(ط): كَرِهُوا أنْ يُحَرِّكُوا هذهِ التاءَ بحَرَكةٍ كانتْ لها في الواحِدِ حِينَ فارَقُوهُ إلى التَّثْنِيةِ والجَمْعِ، فأَلْزَمُوها حَرَكةً لا يكونُ لها في الواحِدِ، وهي

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩٦، (هارون) ٤/ ٢٠١، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)/٢/ ١٣٩أ]: (لَمَّا جاوزوا).

(٢) في (ش٣)٤٩٠أ: (بَينَ الحروفِ الزوائد).

الضَّمَّةُ، ولم يَلْزَمْهُم أنْ يَزِيدُوا في الحروفِ للعَلامةِ حِينَ انْتَقَلُوا مِن التَّثْنِيةِ إلى الجَمْعِ كما زادُوا حِينَ انْتَقَلُوا مِن الواحِدِ إلى الاثْنَينِ لأنَّ التَّثْنِيةَ عندَهم جَمْعٌ، فإنَّما انْتَقَلُوا مِن جَمْعٍ إلى جَمْعٍ، فلم يَخْرُجُوا مِن الجَمْعِ فتَلْزَمَهُم الزِّيادةُ.

فإنْ قُلْتَ: فهَلَّا زادُوا الألِفَ وَحْدَها في التَّثْنِيةِ، كما قالوا (فَعِلَا)؟

ففيهِ قَوْلانِ: أَحَدُهما أنَّهم زادُوا الميمَ والأَلِفَ في التَّثْنِيةِ كما زادُوا الميمَ والواوَ في الجَمْعِ؛ لِيَسْتَوِيَ الجَمْعانِ في بابِ الزِّيادةِ، والقَوْلُ الثاني أنَّهم أَحَبُّوا أنْ يُغَيِّرُوا حَرَكةَ التاءِ في (فَعَلْتَ) عَمَّا كانَ لها في الأَصْلِ، فلو زادُوا الأَلِفَ وَحْدَها لم يَصِلُوا إلى التَّغْيِيرِ؛ لأنَّ ما قَبْلَها لا يكونُ إلَّا مَفْتُوحًا، فجاؤُوا بالميمِ لِتَقَعَ الفَتْحةُ فيها، وتَسْلَمَ الضَّمَّةُ للتاءِ، فافْهَمْ. [٤/ ٨٦ب]

قال سيبويه: «وَهْيَ في غَيرِ هذا ما قَبْلَها ساكِنٌ»[1].

قَوْلُهُ[2]: «وهِيَ» يعني: النُّونَ التي لِجَماعةِ المُؤَنَّثِ.

«ما قَبْلَها ساكِنٌ» في غَيرِ (أَنْتُنَّ) ونَحْوِهِ مِمَّا ضُوعِفَتْ فيه النُّونُ كما أنَّ ما قَبْلَ التاءِ ساكِنٌ في (ذَهَبْتُ)، فكما سَكَّنْتَ ما قَبْلَها إذا كانتْ غَيرَ مُضاعَفةٍ -نحوُ (ذَهَبْنَ)- كذلك سَكِّنْ ما قَبْلَها في (ضَرَبَكُنَّ)[3] ونَحْوِهِ مِمَّا ضُوعِفَتْ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩٧، (هارون) ٤/ ٢٠٢.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٢٣٧.

(٣) أي: سَكَّنْتَ ما قبل نون المؤنث -وهو النون الساكنة قبلها- لأن ما قبلها ساكن في غير هذا الموضع.

فيهِ النُّونُ؛ لأنَّهما يَجْتَمِعانِ في أنَّهُما عَلامتانِ للضَّميرِ، فكَما اجْتَمَعا في ذلك اجْتَمَعا في سُكُونِ ما قَبْلَهُما. [٤/ ٨٧أ]

هذا بابُ الإشْباعِ في الجَرِّ والرَّفْعِ

قال سيبويه: «قال الشاعر:

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ»[١].

(ع)[٢]: روى ابنُ الغازِ، عن الخليلِ بن الأَسْوَدِ، عن العُمَرِيِّ[٣]، قال: شَرِبَ الأُقَيْشِرُ يومًا بالكوفة، فسَكِرَ وخَرَجَ، وكان ذلك نهارًا، فبالَ على ظَهْرِ الطريق، فقالت امرأةٌ: أمَا تَسْتَحِي يا شيخُ، تَبُولُ على ظَهْرِ الطريق! فأَنْشَأَ يَقولُ[٤]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩٧، (هارون) ٤/ ٢٠٣. والبيت من السريع، ونسب إلى الأُقَيْشِر الأسدي، في: ديوانه ٤٣- وشرح أبيات الكتاب ٢/ ٣٣٧- والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٢٨- والخزانة ٤/ ٤٨٥، ونسب إلى الفرزدق في: الشعر والشعراء ١٠٦- وشرح السيرافي ٥/ ٧٤ (العلمية)- والزهرة ١/ ٢٢٢- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٥. ونسب إلى ابن قيس الرقيات في: ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٥.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٧٢أ، و(ع) رمز أبي علي الغساني.

(٣) هذا إسناد أندلسي. انظر: جذوة المقتبس ٣٥٦، ٤٠٦، وبغية الملتمس ٥٣٩.

(٤) لم أجد البيت الثالث، وانظر القصة والأبيات سوى الثالث في: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٧- والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٢٨- وشرح ابن هشام على بانت سعاد ٢٥- وحاشية البغدادي عليه ١/ ٥٥٥- والخزانة ٤/ ٤٨٥، وانظر الأبيات دون الثالث ودون القصة في: الحماسة البصرية ٢/ ٣٦٨.

تَقُـــولُ يـــا شـــيخُ أَلَا تَسْـــتَحِي ... مِــنْ شُرْبِــكَ الخَمْــرَ عــلى الــمَكْبَرِ

فَقُلْـــتُ لَـمَّـــا جَهِلَـــتْ لَـــذَّتِي ... لَسْـــتُ عَـــنِ الـــمُزَّاءِ بِالـــمُقْصِرِ

وَأَنْـــتِ لَـــوْ عانَيْـــتِ مَشْـــمُولَةً ... حَمْـــرَاءَ مِثْـــلَ الفَـــرَسِ الأَشْـــقَرِ

رُحْـــتِ وفي رِجْلَيْـــكِ مـــا فـــيهما ... وَقَـــدْ بَـــدا هَنْـــكِ مِـــن الـــمِئْزَرِ

قال سيبويه: «ومِمَّا يُسْكَنُ في الشِّعْرِ وَهْوَ بمنزلةِ الجَرَّةِ إلَّا أنَّ مَنْ قالَ (فَخِذٌ) لَمْ يُسْكِنْ ذلكَ ....»[1].

❊(فا): يَنْبَغِي: «لأَنَّ مَنْ ....».

❊قَوْلُهُ[2]: «وهي بمنزلةِ الجَرَّةِ» يعني الكَسْرَةَ التي في آخِرِ الكَلِمةِ.

يقولُ: هو كالجَرِّ؛ لأنَّ العَرَبَ لا تُسْكِنُ الكَسْرَ الذي في آخِرِ الكَلِمةِ كَما يُسْكِنُونَ الضَمَّ والكَسْرَ الذي في وَسْطِها؛ لأنَّ مَنْ قال (فَخِذٌ) لم يُسْكِنْ ذلك.

❊(ح)، في (أُخْرى): قَوْلُهُ: «وهو بمنزلةِ الجَرَّةِ» يعني: الكَسْرَ الذي في آخِرِ الكَلِمةِ مِنْ (صاحِبِي) ونَحْوِهِ كالجَرِّ في أنَّ العَرَبَ لا تُسْكِنُهُ كَما لا تُسْكِنُ الجَرَّ، إنَّما يُسْكِنُونَ مِمَّا كانَ في وَسْطِ الاسْمِ دُونَ ما كانَ في آخِرِهِ، فإذا كانتِ الكَسْرةُ في آخِرِ الكَلِمةِ بمنزلةِ الجَرَّةِ في أنَّها لا تُسْكَنُ كَما أنَّ الجَرَّ لم

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٢٩٧، (هارون) ٤/ ٢٠٣، وفي الرباحية [انظر: (ح٢)٢/ ١٣٩أ]: (ومما أُسْكِنَ)، وفي ابن دادي٣٨٩أ: (ومما أَسْكَنُوا).

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٢٣٨.

يُسْكَنُ، ثمَّ جاءَ فيها الإِسْكانُ، فذلك يُجَوِّزُ في الجَرَّةِ إنْ تَسْكُنَ؛ إذْ جازَ في ما كانَ مِثْلَهُ في أَنَّهُ لا يُسْكَنُ.

وقال (خ): إنْ لا تُجِيزَ السُّكُونَ في المجرورِ كما أَجَزْتَهُ في المرفوعِ أَقْيَسُ؛ لأَنَّهُ لم يَجِئْ.

فإنْ قِيلَ: فإنَّ المضمومَ والمجرورَ بمنزلةِ الشَّيْءِ الواحِدِ؟

فإنَّهُ ليسَ كذلك؛ لأنَّ الضَّمَّةَ مِن الواوِ، والواوُ تُقْلَبُ إلى الياءِ وتُحَوَّلُ كثيرًا، والياءُ لا تُقْلَبُ إلى الواوِ[1]، فذا يَدُلُّ على أنَّ الواوَ أَثْقَلُ وأنَّ الضَّمَّةَ أَثْقَلُ من الكَسْرةِ؛ إذْ كانُوا يَفِرُّونَ مِن الواوِ إلى الياءِ، ومعَ ذا لو أنَّهما سَوَاءٌ لم يَكُنْ يَلْزَمُكَ أنْ تُسْكِنَ المكسورَ. [٤/ ٨٨أ]

هذا بابُ وُجُوهِ القَوافي في الإِنْشَادِ

قال سيبويه: «فلَمَّا ساوَتْها في هذهِ المنزِلةِ أُلْحِقَتْ بِها في هذهِ المنزِلةِ الأُخْرى»[2].

قال (ب): الأَصْلُ والزَّوائِدُ للإِطْلاقِ والتَرَنُّمِ سَوَاءٌ، مَنْ أَثْبَتَ

(١) لعله يعني: أن الياء لا تقلب إلى الواو كثيرًا، كما ذكر أن الواو تقلب إلى الياء كثيرًا، فالواو تقلب ياءً في عشرة مواضع، والياء تقلب إلى الياء في أربعة مواضع. انظر: شرح الملوكي ٢٤٢، ٢٥٩- وأوضح المسالك ٤/ ٣٨٥، ٣٩٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٠، (هارون) ٤/ ٢٠٩.

الزَّائِدَ أَثْبَتَ الأَصْلَ، ومَنْ لم يُثْبِتِ الزَّائِدَ لم يُثْبِتِ الأَصْلَ[١]. [٤/ ٨٨ب]

قال سيبويه: «وكذلكَ (يَغْزُو)، لو كانَتْ في قافِيَةٍ كُنْتَ حاذِفَها إنْ شِئْتَ»[٢].

في (ح): في السَّكْتِ؛ لأَنَّكَ تُشَبِّهُها بالواوِ الزَّائِدةِ التي تَجِيءُ بَعْدَ الضَّمَّةِ.

قال سيبويه: «وهذهِ اللَّامَاتُ لا تُحْذَفُ في الكَلامِ»[٣].

في (ح): وحَذْفُ ياءِ (يَرْمِي) وواوِ (يَغْزُو)، وليسَ بالقِياسِ؛ لأَنَّ هذهِ الواوَ والياءَ للرَّفْعِ، وهُما لا يُحْذَفانِ في الكَلامِ.

(فا): لأَنَّها في الأَفْعَالِ لا يَلْحَقُها التَّنْوينُ.

قال سيبويه: «لأَنَّ بِناءَهُما لا يَخْرُجُ نَظِيرُهُ إلَّا في القَوافي، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُ»[٤].

في (ح): «لأَنَّ نَظِيرَهُما بِناءٌ لا يَخْرُجُ في القَوافي»، يعني: (يَعْلَمُوا) و(تَعْلَمِي)، «وإنْ شِئْتَ ....».

أيْ: حَذَفْتَ النَّظِيرَ، وهو الياءُ مِن (تَعْلَمِي)، والواوُ

---

(١) في (ش٣)١٤٩ب: (الزوائد) بدل (الزائد) في الموضعين.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٠، (هارون) ٤/ ٢٠٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٠، (هارون) ٤/ ٢٠٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠١، (هارون) ٤/ ٢١٠.

مِن (تَعْلَمُوا).

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ ....»[١].

في (ح): في السَّكْتِ. [٤/ ١٨٩أ]

قال سيبويه: «ولَيْسَتا حَرْفَينِ بُنِيَا على ما قَبْلَهُما»[٢].

في (ح): «حَرْفَينِ مِمَّا قَبْلَهُما».

وفي (العَمُودِ): «وليْسْتَا حَرْفَينِ على ....»، فضَرَبَ عليهِ (فا). [٤/ ١٩١أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٠، (هارون) ٤/ ٢١٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠١، (هارون) ٤/ ٢١١، وهذا لفظ الشرقية- وابن دادي٣٩٠أ، وجاء في الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٠أ]: (وليسا حرفين على ما قبلهما).

هذا بابُ عدّةِ ما يَكُونُ عليه الكَلِمُ

قال سيبويه: «وقَدْ تكُونُ الكافُ غَيرَ اسْمٍ، ولكنَّها تجِيءُ للمُخاطَبةِ، وذلكَ نحوُ كافِ (ذاك)، فالكافُ في هذا بمنْزِلةِ التاءِ في (فَعلَتْ فُلانةٌ)....»[1].

❁شارَكَتِ الكافُ التاءَ في الزِّيادةِ والمُخاطَبةِ، كما شارَكَتْها في الإِضْمارِ.

❁(خ): كَوْنُ الكافِ خِطابًا غَيرَ اسْمٍ أَكْثَرُ مِن كَوْنِ التاءِ خِطابًا غَيرَ اسْمٍ؛ لأنَّ الكافَ تكونُ خِطابًا غَيرَ اسْمٍ في (ذلك) و(النَّجاءَكَ)[2] و(رُوَيْدَكَ)، ولم تَجِئِ التاءُ للخِطابِ[3] إلَّا في (أَنْتَ) فقَطْ.

❁(خ): الكافُ أَقْوَى مِن التاءِ في ذلك وفي الأَسْماءِ؛ لأنَّها تَقَعُ مَوْقِعَ الجرِّ والنَّصْبِ، ولا يُغَيَّرُ لها ما قَبْلَها كما لا يُغَيَّرُ للمُظْهَرِ.

قال سيبويه: «ولم يَكُونُوا لِيُخِلُّوا بالمُظْهَرِ وَهْوَ الأَوَّلُ القَوِيُّ؛ إِذْ كَانَ قَلِيلًا فِي سِوَى الِاسْمِ الْـمُظْهَرِ»[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٤، (هارون) ٤/ ٢١٨.

(٢) هو اسم الفعل (انْجُ). انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٢٤٥- والمقتضب ٣/ ٢٧٩- وسر الصناعة ١/ ٣٠٩- واللسان (وحي) ١٥/ ٣٨٢.

(٣) في (ش٣)٤٩٤أ: (خِطابًا).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٤، (هارون) ٤/ ٢١٨. وهذا لفظ الشرقية. وليس في الرباحية [انظر: (ح١)١٥٠أ- و(ح٧) ٢/ ١٤٢ب- ونسخة ابن يبقى ٢٣٠أ]-ونسخة الموصلي ٩٠ب- ونسخة ابن دادي ٣٩١أ كلمة (القوي).

وقوله: «وهو الأَوَّلُ القَوِيُّ»(١)، يقول: الاسْمُ كانَ قَبْلُ، ثُمَّ الفِعْلُ، ثم الحُرُوفُ التي جاءت للمعاني(٢)، أَلَا تَرى أَنَّكَ تَذْكُرُ الاسمَ وتستغني عن الفعلِ، تقولُ: (هو زَيْدٌ) و(أخوك عَمْرٌو)، ولا يستغني الفِعْلُ عن الاسمِ، ولا تستغني هذه الحروفُ التي للمعاني عن الاسمِ والفِعْلِ، ويَسْتَغْنِيانِ عنها، تقول: (يَفْعَلُ زَيْدٌ)، فيَسْتَغْنيانِ عنها، ولا بُدَّ لها مِن أَحَدِهما(٣).[٤/ ٩١ب]

قال سيبويه: «و(سَتٌّ) و(سَهٌ) و(دَدٌ)، فإذا أَلْحَقْتَها الهاءَ ....»(٤).

---

(١) في الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٢ب]- ونسخة ابن دادي٣٩١أ: «وقوله: هو الأول».

(٢) في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢٥٣): «كان الاسم أولًا، ثم الفعل، ثم الحرف».

(٣) جاءت هذه الكلام في متن الشرقية- ومتن الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٢ب] مختلطًا بكلام سيبويه. وجاء في نسخة ابن دادي٣٩١أ بخط مغاير لخط المتن، بين دائرتين، وبعد الدائرة الثانية كُتِب (رجع). ولم يرد هذا الكلام في شرح السيرافي ٥/ ٩٤ على أنه من كلام سيبويه، بل أورد كلام سيبويه ثم شرحه بمعنى هذه الحاشية. وحوَّق أبو نصر عليه، وكتب في الحاشية: «والصواب: ولا بُدَّ لها منهما، قال: أحسبه تفسير الأخفش»، فصوَّب آخر عبارة في الحاشية، ثم نقل كلامًا لعله للرباحي عزا فيه الحاشية إلى تفسير الأخفش. ونقل أبو علي الغساني [انظر: نسخة العبدري ٣/ ٧١ب] ما فعله أبو نصر وما حشى به. وكذا في طرة ابن يبقى ٢٣٠أ أُخْرِجت الحاشية في الطرة، وذُكِرَ بعدها التصويب والحسبان السابقان. وجعل المبرد هذا الكلام في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٢٥٣) من كلام سيبويه، ولم ينكر عليه هذا ابن ولاد. قلتُ: ظاهر الكلام أنه حاشية على الكتاب، وليس من كلام سيبويه.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٥، (هارون) ٤/ ٢١٩. وهذا لفظ نسخة ابن دادي٣٩١ب، وسيأتي في الحاشية لفظ الشرقية والرباحية.

«و(سَهٌ)، يعني الاسْتَ[١]، و(دَدٌ)، وهو اللَّهْوُ، وعِنْدَ بَعْضِهم هو الحُسْنُ[٢]، فإذا أَلْحَقْتَها ....»[٣].

قال أبو عُثمانَ[٤]: (سَهٌ) هو الاسْتُ، وأَنْشَدَنا الأَصْمَعِيُّ:

ادْعُ أُحَيْحًـــا باسْـــمِها لا تَنْسَـــهْ
إنَّ أُحَيْحًـــا هِـــيَ صِـــبْيَانُ السَّـــهْ[٥]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٥١، قال: «يقولون (سَهٌ) يريدون الاسْتَ»، وانظر: اللسان (سته) ١٣/ ٤٩٥.

(٢) كذا في جميع النسخ بالسين، ولم أجد (الدد) بمعنى الحسن، وقال مصحح طبعة بولاق: «لعل (الحسن) محرف عن (الحِين)»؛ لأن من معانيه الحِين من الدهر، انظر: التكملة (ددد) ٢/ ٢٣٠- والقاموس (دد) ٣٥٨، وأخذ عبدالسلام هارون -رحمه الله- بهذا التصحيح.

(٣) هذا لفظ الشرقية- والرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٢ب]- ونسخة الموصلي ١٩١أ. وقد ذَكَرَتْ نسخة ابن دادي٣٩١ب الكلمات الزائدة في الشرقية والرباحية، ووُضِعَ فوق كل كلمة منها رمز (خ)، أيْ: أنها منقولة من نسخة أخرى غير النسخة التي نُقلت منها نسخة ابن دادي. قلت: الظاهر أن لفظ الكتاب ما في نسخة ابن دادي، وأن الزوائد حواشٍ دخلت في الكتاب.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من حواشي نسخة ابن دادي٣٩١ب.

(٥) من الرجز، وهما بلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٤٥١، الثاني فقط- والمقتضب ١/ ٣٣، ٢٣٣- والمنصف ١/ ٦٢- واللسان (سته) ١٣/ ٤٩٥، وفي سيبويه (عُبَيْدًا) بدل (أُحَيْحى)، و(صِبْيان) هكذا بباء بعدها ياءٍ مثناةٍ جمع (صَبِيٍّ)، وهي كذا في بعض نسخ كتاب سيبويه المخطوطة، كـ(ح١)١٠٥ب- ونسخة ابن دادي٢٨٤أ- و(ح٧)٢/ ١٥٣أ- و(م٥)١٦٥أ، وهي كذا في: المقتضب، وغيَّرها المحقق -رحمه الله- إلى (صِئْبان)! وكذا في المحكم (سته) ٤/ ١٥٣، وجاءت بلفظ (صِئْبَان) بهمزة بعدها باء -جمع (صُؤَاب)، وهي صغار البراغيث والقمل- في: بعض
=

[٤/ ٩٢ب] قال سيبويه: «وقال الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى للخَيْرِ ما إِنْ رَأَيْتَهُ   على السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ»[١].

(ع): المَعْلُوطُ بنُ بَدَلٍ القُرَيْعِيُّ.

قال (س): أَظُنُّهُ غَلَطًا.

(فا)[٢]: (ما إِنْ رَأَيْتَهُ) (إِنْ) لَغْوٌ، و(ما) معَ الفِعْلِ بمنزلةِ المصدرِ، وهو في تقديرِ (رُؤْيَتَكَ إِيَّاهُ)، أيْ: في وَقْتِ رُؤْيَتِكَ إِيَّاهُ، فحَذَفَ المضافَ وأَقامَ المضافَ إليه مُقامَهُ، فهو عندي مِثْلُ (مَقْدَمَ الحاجِّ) وبابِهِ. [٤/ ٩٣أ]

قال سيبويه: «فهذهِ الأَسْماءُ سِوَى الأَماكِنِ بِمَنْزِلَتِها»[٣].

(فا)[٤]: أيْ: بمنزلةِ الأَماكِنِ.

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُكَ (ما أَتاني مِنْ رَجُلٍ) و(ما رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ)

نسخ كتاب سيبويه المخطوطة، كالشرقية [انظر: (ش)٣/ ١٠٩أ]- و(ح٦)١٣٢ب، وكذا في المنصف ١/ ٦٢- واللسان (سته) ١٣/ ٤٩٥، وعليه شرح الأعلم في تحصيل عين الذهب ٥٠٥. و(أحيحا) كُتِب في المخطوطة بألف واقفةٍ بلا تنوين فيحتمل (أحيحًا وأحيحى)، وفي كتب الأنساب (أُحَيْحٌ) و(أُحَيْحَةُ)، ولم أجد (أُحَيْحَى)، وفي مطبوعة المقتضب واللسان: (أُحَيْحًا).

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٦، (هارون) ٤/ ٢٢٢، والبيت من الطويل، وهو للمَعْلُوط بن بَدَلٍ القُرَيْعِي، كما في: اللسان (أنن) ١٣/ ٣٥- والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢- وشرح شواهد المغني ١/ ٨٥.

(٢) التعليقة ٤/ ٢٤٥، وانظر: البغداديات ٢٨٠، ٤٢٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٧، (هارون) ٤/ ٢٢٤.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٢٤٦.

.... فأَرادَ أَنَّهُ لم يَأْتِهِ بَعْضُ الرِّجالِ والنَّاسِ»[١].

في (نسخةٍ): (خ): يقولُ: إذا قالَ (ما أَتاني مِنْ رَجُلٍ) فكأَنَّهُ قال: ما أَتاني مِنَ الرِّجالِ أَحَدٌ، أيْ: ما أَتاني الرِّجالُ مِنَ النَّاسِ، وإذا قال (ما أَتاني مِنْ أَحَدٍ) فكأَنَّهُ قال: ما أَتاني الأَحَدُونَ مِنَ الخَلْقِ، أَرادَ أَنَّ ما لم يَأْتِهِ بَعْضُ الرِّجالِ وبَعْضُ الناسِ. [٤/ ٩٣ب]

قال سيبويه: «وتَقُولُ (رَأَيْتُهُ مِنْ ذلكَ المَوْضِعِ)، فجَعَلْتَهُ غايةَ رُؤْيَتِكَ، كَما جَعَلْتَهُ غايةً حَيْثُ أَرَدْتَ الابتداءَ والمُنْتَهَى»[٢].

(فا): (مِنْ) مُتَّصِلةٌ بِفِعْلٍ آخَرَ غَيرِ (رَأَيْتُ) هذا.

قال (ب)[٣]: هذا كلامٌ[٤] يَخْلِطُ مَعْنَى (مِنْ) بمعْنَى (إلى)، وإنَّما (إلى) للغايةِ و(مِنْ) لابتدائِها.

وحقيقةُ هذه المسألةِ أَنَّكَ إذا قُلْتَ (رَأَيْتُ الهِلالَ مِنْ مَوْضِعِي) فـ(مِنْ) لك، فإذا قُلْتَ (رَأَيْتُ الهِلالَ مِنْ خَلَلِ السَّحابِ) فـ(مِنْ) للهِلالِ، والهِلالُ غايةٌ لرُؤْيَتِك، فلذلك جَعَلَ سيبويهِ (مِنْ) غايةً في قَوْلِك (رَأَيْتُهُ مِنْ ذلك المَوْضِعِ)، وهي عنده ابتداءُ غايةٍ إذا كانتْ (إلى) مَعَها مذكورةً أو

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٧، (هارون) ٤/ ٢٢٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٨، (هارون) ٤/ ٢٢٥.

(٣) الأصول ١/ ٤١١-٤١٢، باختلاف يسير جدًّا- والتعليقة ٤/ ٢٤٧، نصًّا.

(٤) في (ش٣) ٤٩٦أ: (الكلام).

مَنْوِيَّةً، فإذا اسْتَغْنَى الكلامُ عَنْ (إلى) ولم يَكُنْ يَقْتَضِيها جَعَلَها غايةً، ويَدُلُّك على ذلك قَوْلُه[١]: «تقولُ (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ)، فجَعَلَها غايةً كَما قُلْتَ (أَخَذْتُهُ مِنْ ذلك المكانِ) فجَعَلْتَهُ غايةً، ولم تُرِدْ مُنْتَهًى»، أيْ: لم تُرِدْ ابتداءً له[٢] مُنْتَهًى، أيْ: اسْتَغْنَى الكلامُ دُونَ ذِكْرِ المنتهى، هذا المعنى أَرادَ، واللهُ أَعْلَمُ.

وهذه المسألةُ ونَحْوُها إنَّما تكونُ في الأَفْعالِ المُتَعَدِّيةِ إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ، نحوُ (رَأَيْتُ) و(سَمَعْتُ) و(شَمِمْتُ)، تقولُ (شَمِمْتُ مِنْ دارِي الرَّيحانَ مِنَ الطَّرِيقِ)، فـ(مِن) الأُولى للفاعِلِ، والثانيةُ للمفعولِ، وعلى ذلك البابُ، لا يَجُوزُ عندي غَيرُهُ؛ لأنَّ للمفعولِ حِصَّةً مِن الفِعْلِ كَما للفاعِلِ.

قال سيبويه: «ولا تَدْخُلُ واحِدةٌ مِنْهُما على صاحِبَتِها»[٣].

أيْ[٤]: لا تَدْخُلُ (مِنْ) على (مُذْ)؛ لأنَّ (مُذْ) للزَّمانِ و(مِنْ) للمَكانِ، فأمَّا قَوْلُه:

. . . . . . أَقْـوَيْنَ مِـنْ حِجَـجٍ ومِـنْ دَهْـرِ[٥]

---

(١) الكتاب (هارون) ٤/ ٢٢٦، وسيأتي هذا النص بعد قليل.

(٢) ليس في (ش١)٣٧٧أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٨، (هارون) ٤/ ٢٢٦.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٢٤٨.

(٥) هذا عجز بيت من الكامل، صدره: (لِمَنِ الدِّيارِ بِقُنَّةِ الحِجْرِ)، وهو لزهير بن أبي سُلْمى، كما في: =

فقالَ أبو إسحاقَ: المعنى: مِنْ مَرِّ حِجَجٍ، فحَذَفَ المضافَ.

قال سيبويه: «وتَقُولُ (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ)، فجَعَلْتَها غايةً، كما قُلْتَ (أَخَذْتُهُ مِنْ ذلك المكانِ) فجَعَلْتَهُ غايةً، ولم تُرِدْ مُنْتَهًى»[1].

(ع): «فجَعَلَها»[2].

قال (ب)[3]: معنى هذا أنَّكَ لو أَرَدْتَ الابتداءَ والمنتهى لرَفَعْتَ، فقُلْتَ: (مُذْ يومانِ)؛ لأنَّكَ إذا أَرَدْتَ الغايَتَيْنِ الابتداءَ والانتهاءَ فالرَّفْعُ، وإذا أَرَدْتَ إِحْداهما خَفَضْتَ. [٤/ ٩٤أ]

قال سيبويه: «وذلك قَوْلُك (أَطْعَمَهُ عَنْ جُوعٍ)»[4].

قال (خ): (أَطْعَمَهُ عَنْ جُوعٍ)، أيْ: باعَدَ الجُوعَ عنهُ حتى عَدَا عنه.

قال سيبويه: «وَقَالَ: (قَدْ سَقَاهُ عَنِ الْعَيْمَةِ)، وَ(كَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ)، جَعَلَهُمَا قدْ تَرَاخَيَا عَنْهُ، و(رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ)؛ لأَنَّهُ بِها قَذَفَ سَهْمَهُ عَنْها

ديوانه ٨٦- والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٣- والخزانة ٩/ ٤٣٩، و(مِن) رواية الكوفيين، وروى غيرهم (مُذْ)، وانظر: الإنصاف ١/ ٣٧٠. وسبق الكلام على البيت في ص٥٢ هـ١، وعلى دخول (مِن) على الزمان عند سيبويه في ص٥٢ هـ٣.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٨، (هارون) ٤/ ٢٢٦.

(٢) لم أجد نسخة توافق هذه الرواية، إلا أن أبا بكر ذكرها من كلام سيبويه في حاشيته على النص قبل السابق.

(٣) التعليقة ٤/ ٢٤٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٨، (هارون) ٤/ ٢٢٦.

وعَدَّاها»[1].

والعَيْمَةُ: شَهْوةُ اللَّبَنِ.

قال أبو عُمَرَ[2]: سَمِعْتُ أبا زَيْدٍ يَقُولُ: (رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ)، وناسٌ يقولون: (رَمَيْتُ عَلَيْها)، وأَنْشَدَ:

أَرْمِي عَلَيْها وهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ
وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْبَعُ[3]

قال سيبويه: «وما جاءَ على حَرْفَيْنِ مِمَّا وُضِعَ مَواضِعَ الفِعْلِ أَكْثَرُ مِمَّا جاءَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٨، (هارون) ٤/ ٢٢٦.

(٢) جاءت هذه الحاشية كلها مع تفسير العيمة بعد قوله (سقاه من العيمة) في: متن الشرقية- و(ح٧)٢/ ١٤٣أ- ونسخة الموصلي ٩٤ب. وجاء تفسير العَيْمة بعد قوله (تراخيا عنه)، وكلام أبي عمر بعد (وعدَّاها) في نسخة ابن دادي٣٩٣أ، وكتب بعدها (رجع). وأخرجها أبو نصر إلى طرة نسخته [انظر: نسخة ابن يبقى ٢٣١أ]. فالكلام على ذلك حاشية لأبي عُمَر الجرمي، وكذا جعله الشنتمري في تحصيل عين الذهب ٥٧٧، ولم يذكره السيرافي ٥/ ١٠٣ في كلام سيبويه. وجاء في (ح١)١٥١ب: «وقال أبو عَمْرٍو سمعت»، فاحتمل أن يكون من كلام سيبويه، وكذا أثبتها (هارون)، والظاهر أن هذا تصحيف؛ لأن أبا عمرو بن العلاء (ت١٥٤) لا يروي عن أبي زيد (ت٢١٥)، بل أبو زيد تلميذه ويروي عنه، انظر: نزهة الألباء ١١٣- وإنباه الرواة ٢/ ٣٠- وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢، ولعل صواب ما في (ح١): «وقال أبو عُمَرَ: وسمعت»، فضبطها ناسخها (عَمْرٍو).

(٣) من الرجز، وهما لحميد الأرقط، كما في: إيضاح شواهد الإيضاح ٥٠٢- والمقاصد النحوية ٤/ ٥٠٤.

مِنَ الفِعْلِ المُتَصَرِّفِ»[١].

قال (خ): يعني نحوُ (صَهْ) أَكْثَرُ مِنْ (خُذْ). [٤/ ٩٤ب]

قال سيبويه: «وأَمَّا (عَنْ) فاسْمٌ إذا قُلْتَ: (مِنْ عَنْ يَمِينِك)»[٢].

(فا)[٣]: قَرَأْتُ على (ب):

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَراقِدِ كُلِّها يَمِينًا ومَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ[٤]

قال سيبويه: «إلَّا أَنَّا تَرَكْنا ذِكْرَهُ لأَنَّهُ إِنَّما هُوَ أَمْرٌ ونَهْيٌ، ولا يَخْتَلِفُ اخْتِلافَ الأَسْماءِ في المعاني»[٥].

(نسخةٍ): (خ): يقولُ في الكلامِ مِنْ أسماءِ الفِعْلِ مِمَّا هو على حَرْفَينِ وثلاثةٍ كثيرٌ، ولم يُذْكَرْ لأَنَّهُ إِنَّما مَعْناهُ الأَمْرُ والنَّهْيُ، وفُسِّرَتِ الأسماءُ لأنَّ المعانيَ فيها تَخْتَلِفُ، تقولُ (مَنْ) تَجِيءُ للاستفهامِ والخَبَرِ، و(ذا) تَجِيءُ للأمثلةِ، أَلَا تَرى أنَّ (صَهْ) ونَحْوَهُ لا تَجِيءُ إلَّا للأَمْرِ والنَّهْيِ، فقال: تَرَكْنا ذِكْرَهُ لأنَّها لا تَخْتَلِفُ اخْتِلافَ الأَسْماءِ في المعاني. [٤/ ٩٥أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٩، (هارون) ٤/ ٢٢٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٩، (هارون) ٤/ ٢٢٨.

(٣) التعليقة ٤/ ٢٥٠.

(٤) من الطويل، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ٣/ ١٧٤٣- والأنواء لابن قتيبة ١٨٨- والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢/ ٢٩٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣٠٩، (هارون) ٤/ ٢٢٩.

قال سيبويه: «والخَمْسةُ أَقَلُّ الثَّلاثةِ في الكَلامِ»[١].

(فـا): أيْ: أَقَلُّ الأُصُولِ الثَّلاثةِ، وهي: الثُّلاثِيَّةُ والرُّبَاعِيَّةُ والخُماسِيَّةُ.

قال سيبويه: «وأمَّا (مَرَرْتُ على فُلانٍ) فجَرَى هذا كالمَثَلِ»[٢].

(نسخةٍ): يقولُ: لا ينبغي أنْ يكونَ كذا، وقد أُجْرِيَ مُجْرَى الباءِ.

[٤/ ٩٦أ] قال سيبويه: «وأمَّا (إذا) فلِما يُسْتَقْبَلُ مِنَ الدَّهْرِ، وفيها مُجازاةٌ، وَهْيَ ظَرْفٌ»[٣].

الدَّلِيلُ على أنَّ (إذا) ظَرْفٌ قَوْلُك (القِتالُ إذا جاءَ زَيْدٌ).

هذا جَوَابُ الرِّياشِيِّ[٤]، وهو صَوَابٌ[٥]. [٤/ ٩٦ب]

قال سيبويه: «وَ(لَدَى) بِمَنْزِلَةِ (عِنْدَ)»[١].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٠، (هارون) ٤/ ٢٣٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٠، (هارون) ٤/ ٢٣٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١١، (هارون) ٤/ ٢٣٢.

(٤) هو أبو الفضل، عباس بن الفرج الرياشي، من كبار أهل اللغة، أخذ عن الأصمعي، وكان يحفظ كتبه وكتب أبي زيد، وقرأ الكتاب على المازني، وأخذ عنه المبرد، توفي سنة ٢٥٧. انظر: نزهة الألباء ١٧٦- وإنباه الرواة ٢/ ٣٦٧- وبغية الوعاة ٢/ ٢٧.

(٥) جاءت هذه الحاشية في متن الشرقية وقبلها كلمة (تفسير)، وجاءت في متن الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٤أ]، وجاء في (ح١)١٥٢أ: (ألقاك) بدل (القتال)، ولم ترد الحاشية في نسخة ابن دادي٣٩٤أ.

تكونُ [عِنْد] ظَرْفًا للأَعْيَانِ والمعاني، تَقولُ: (هَذَا القَوْلُ عِنْدِي صَوَابٌ)، و(عِنْدَ فُلَانٍ عِلْمٌ بِهِ)، وَيمْتَنعُ ذَلِك فِي (لَدَى).

ذَكَره ابنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ[٢]، ومَبْرَمَانُ فِي حَوَاشِيهِ[٣].

قال سيبويه: «وأمَّا (لَمَّا) فَهِيَ للأَمْرِ الذي قَدْ وَقَعَ لوُقُوعِ غَيرِهِ»[٤].

قال (ب): إذا قُلْتَ (لَمَّا جِئْتَ زَيْدًا جِئْتُ) جَعَلْتَ (لَمَّا) ظَرْفًا.[٤/ ٩٧أ]

هذا بابُ عِلْمِ حُرُوفِ الزَّوائِدِ

قال سيبويه: «وَهْيَ عَشَرَةُ أَحْرُفٍ ....»[٥].

يَجْمَعُ حُرُوفَ الزِّيادةِ: (سَأَلْتُمُونِيها)، (السَّمَانَ هَوِيتُ)، (اليَوْمَ تَنْسَاهُ)[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٢، (هارون) ٤/ ٢٣٤.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤١.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من: مغني اللبيب لابن هشام (المبارك) ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٢، (هارون) ٤/ ٢٣٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٢، (هارون) ٤/ ٢٣٥.

(٦) وجُمِعت حروف الزيادة في غير ذلك، «وقد جمع ابن خروف منها نيفًا وعشرين تركيبًا محكيًّا وغير محكيٍّ»، منها غير ما ذكر: (هم يتساءلون)، (ما سألت يهون)، (التمسْنَ هواي)، (سألتم هواني)، (اسْتَمْلُونيها)، (ياأوسُ هل نِمْتَ؟)، (أسلمني وتاه)، (لم يأتنا سهو)، وقول الناظم:

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: (أمانٌ وتسهيلُ)

=

قال سيبويه: «وتَلْحَقُ مُضاعَفةَ كُلَّ اسْمٍ إذا أُضِيفَ، نحوُ (هَنِيٌّ)»[١].

قال (ب)[٢]: (هَنِيٌّ) ليس يُرِيدُ هَنًا بِعَيْنِهِ، وإنما يُرِيدُ أنَّ كُلَّ أَحَدٍ هَنٌ، فتَجْعَلُهُ مِنْ أيِّ قَبِيلٍ شِئْتَ.

(ط)[٣]: قَوْلُه (هَنِيٌّ) مِثْلُ قَوْلِك (تَمِيمِيٌّ) و(قَيْسِيٌّ)، وإنما جاءَ بـ(هَنِيٍّ) لأَنَّهُ مُضافٌ إلى قَوْلِك (هَنٌ)، كِنايةٌ عن جَمِيعِ الأشياءِ. [٤/ ٩٧ب]

قال سيبويه: «واللامُ تُزادُ في (عَبْدَلٍ) و(ذَلِكَ) ونَحْوِهِ»[٤].

(سف)[٥]: ذَكَرَ الأخفشُ أنَّ معناهُ (عبدُالله)، فهذا يَحْتَمِلُ مَعْنَيَيْنِ،

وقوله (هويت السِّمان) من بيت أنشده المازني، ولفظه:

هَوِيتُ السِّـمـانَ فشَيَّبْنَنِي ... وما كنت قِدْمًا هَوِيتُ السِّمانا

انظر: المنصف ١/ ٩٨- وشرح التصريف للثمانيني ٢٢٤- واللباب للعكبري ٢/ ٢٢٣- والوجيز لابن الأنباري ٣١- وشرح المفصل ٩/ ١٤١- شرح الشافية ٢/ ٣٣١، ومنه النقل.

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٢، (هارون) ٤/ ٢٣٦.

(٢) التعليقة ٤/ ٢٥٣، من كلام الفارسي!

(٣) وجاءت الحاشية في طرة نسخة العبدري ٣/ ٧١أ بلفظ: « (ع): قال أبو عبدالله: قوله (هَنِيٌّ) .... بـ(هَنِيٍّ)؛ لأنَّ قوله (هَنٌ) كنايةٌ عن جميع الأشياء». و(ع) رمز أبي علي الغساني صاحب النسخة المنسوخ منها. و(أبو عبدالله) هو الرباحي. وبما أن نسخة ابن طلحة فرع من نسخة الرباحي فهذا يعني أن الحاشية لأبي عبدالله الرباحي، إلا أن ابن طلحة نقلها عنه ولم يعزها إليه.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٣، (هارون) ٤/ ٢٣٧، و(نحوه) ليست في الشرقية.

(٥) شرح السيرافي ٥/ ١١٨، باختلاف يسير.

أَحَدُهما أنْ تكونَ اللامُ زائِدةً كما ذَكَرَ سيبويهِ، والثاني أنْ تكونَ اللامَ التي في قَوْلِك (الله)، كأنَّك بَنَيْتَ (عَبْدَلًا) مِن حُرُوفِ (عَبْدٍ) ومِن بَعْضِ حُرُوفِ قَوْلِنا (الله)، كما قالوا (عَبْدَرِيٌّ) في النِّسْبةِ إلى (عبدِالدَّارِ).

سف[1]: ذَكَرَ أبو العَبَّاسِ أنَّك إذا قُلْتَ (ذلك) فهو أَبْعَدُ في الإشارةِ مِن (ذاك)[2]، وكأنَّ اللامَ دَخَلَتْ للتَّبْعِيدِ في الإشارةِ، وذَكَرَ الزَّجَّاجُ أنَّ اللامَ عِوَضٌ مِن (ها) التي للتَّنْبيهِ، وأنَّهُ يَجُوزُ أنْ تقولَ (هاذاك) كما تقولُ (هذا)، فإذا أَدْخَلْتَ اللامَ لمْ تَقُلْ (هاذالك). [٤/ ٩٨أ]

هذا بابُ حُرُوفِ البَدَلِ

قال سيبويه: «وَهْيَ ثمانِيةُ أَحْرُفٍ مِنَ الحُرُوفِ الأُولى وثَلاثةٌ مِنْ غَيْرِها»[3].

حُرُوفُ البَدَلِ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا، وليس مَعَها اللامُ، ويَجْمَعُها (أُجُدٌ

---

(١) شرح السيرافي ٥/ ١١٨، باختلاف يسير.

(٢) يرى كثير من النحويين أن للمشار إليه ثلاث مراتب، قريبة ومتوسطة وبعيدة، ويرى آخرون أن له مرتبتين، قريبة وبعيدة. انظر: معاني الفراء ١/ ١٠٩- وإعراب النحاس ١/ ١٧٨- وشرح التسهيل ١/ ٢٤٢- والارتشاف ٢/ ٩٧٦- والهمع ١/ ٧٥، وأما المبرد فذكر في المقتضب ٤/ ٢٧٧ مرتبتين فقط.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٣، (هارون) ٤/ ٢٣٧، وفي الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٥أ]: (الحروف الأُوُلِ).

طَوَيْتُ مِنْها)، ويُقالُ إذا عُدَّ اللامُ مَعَها (أَطالَتْ هُجُودَ يُمْنٍ)[١].

الحُرُوفُ العَشَرةُ الأُولى التي ذَكَرَها في البابِ الذي قَبْلَ هذا، والثَّلاثةُ هي: الطَّاءُ في (مُفْتَعِلٍ) معَ حُرُوفِ الإطْباقِ، والدَّالُ في (مُفْتَعِلٍ) تُبْدَلُ مِن التاءِ إذا كانَ قَبْلَها حَرْفٌ مَجْهُورٌ مِن مَخْرَجِها، والجِيمُ في (تَمِيمِجٍّ).

قال سيبويه: «وإذا كانتا عَيْنَيْنِ في (قالَ) و(باعَ) و(العَابِ)»[٢].

(العَابُ) يُرِيدُ (العَيَبُ)، مِثْلَ (نَهْرٍ ونَهَرٍ).

(ط): (العَيْبُ)، يُقالُ: بَناهُ على (عَيَبٍ)، كَما يُقالُ (قَصٌّ وقَصَصٌ).

---

(١) اختلفوا في عدد حروف البدل، فقيل: ثمانية، مجموعة في (طويتُ دائمًا)، وقيل: تسعة، مجموعة في (هدأتُ موطيًا)، وقيل: أحد عشر، وعليه الأكثرون، كسيبويه هنا، وجُمعت في غير ما ذُكر في (جد آمن طويته)، وقيل: اثنا عشر، بزيادة اللام، مجموعة في غير ما ذُكر في (طال جهدي وأمنت)، و(أجد طويت منهلا)، وقيل: ثلاثة عشر بزيادة السين، مجموعة في (استنجده يوم طال)، وقيل: أربعة عشر، مجموعة في (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طاهٍ زَلَّ)، وقيل: خمسة عشر، مجموعة في (استنجده يوم صال زط)، وجمع ابن مالك في التسهيل جميع ما وقع فيه إبدال في اثنين وعشرين حرفًا، مجموعة في (لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته). انظر: المقتضب ١/ ٦١- وشرح التصريف للثمانيني ٢٩٠- والمفصل وشرحه ١٠/ ٨- والشافية وشرحها ٣/ ١٩٩- وشرح الشافية لليزدي ٢/ ٩٢٩، ومن تحقيقه استفدت أكثر هذه الحاشية- والممتع ١/ ٣١٩- والتسهيل ٣٠٠- وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٧٧- وشرح الأشموني ٤/ ٢٨٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٣، (هارون) ٤/ ٢٣٨.

قال سيبويه: «و(هَمَرْتُ)»[١].

(س): أَصْلُهُ (أَمَرْتُ) مِن (الأَمْرِ). [٤/ ٩٨ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا (الْيَاءُ) فَتُبْدَلُ .... مَكَانَ الْوَاوِ وَالْأَلِفِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ فِي (مُسْلِمَيْنِ) وَ(مُسْلِمِينَ)»[٢].

(ع): هذا دليلٌ على أنَّ انقلابَها هو الإعراب[٣].

قال سيبويه: «ومِن الياءِ إذا كانتْ لامًا في (أَسْنَتُوا)، وذلك قَلِيلٌ»[٤].

(سف)[٥]: وفي بَعْضِ النُّسْخِ «ومِن الواوِ إذا كانتْ لامًا»[٦]؛ وذلك أنَّ الأَصْلَ الواوُ في (سَنَةٍ)؛ لِقَوْلِهم (سَنَوَاتٌ)، لكنَّها تَنْقَلِبُ ياءً في الفِعْلِ؛ لأنَّها وَقَعَتْ رابِعةً، وإنما قَلَبُوها تاءً فَرْقًا بَينَ مَعْنيَينِ، وذلك أنهُ يُقالُ (أَسْنَى القَوْمُ يُسْنُونَ) إذا أَتَى الحَوْلُ عليهم، و(أَسْنَتُوا) إذا أَصابَتْهم السَّنَةُ، وهي

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٣، (هارون) ٤/ ٢٣٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٣، (هارون) ٤/ ٢٣٨.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٧١ب، و(ع) رمز أبي علي الغساني. وسبق الكلام على اختلاف النحويين في علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في ص٦٢ هـ١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٤، (هارون) ٤/ ٢٣٩.

(٥) شرح السيرافي ٥/ ١٢٥، بالمعنى.

(٦) وقال سيبويه ٤/ ٤٢٤: «كما أنَّ التاءَ في (أَسْنَتُوا) مبدلة من الياءِ، أرادوا حرفًا أخف عليهم منها وأجلد»، فسيبويه يريد الأصل القريب، وهو الياء في (أَسْنَيْتُ)، وأما الأصل البعيد فهو الواو في (سنوات).

السَّنَةُ الشَّدِيدةُ[١].

قال سيبويه: «وَ(الطَّاءُ) مِنْهَا فِي (افْتَعَلَ) وَنَحْوِهَا إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الضَّادِ فِي (افْتَعَلَ)، نُحْوُ (اضْطَهَدَ)، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الصَّادِ فِي مِثْلِ (اصْطَبَرَ)، وَبَعْدَ الطَّاءِ فِي هَذَا»[٢].

(ع): (ص): قال أبو عبدالله: «في هذا» يُريدُ: في هذا المثال، يُريدُ: (افْتَعَلْتُ) مِن مِثْلِ (طَلَبَ) وشِبْهِهِ[٣].

قال سيبويه: «قالوا (فَحَصْطَ بِرِجْلِكَ)، و(حِصْطَ)، يُرِيدُونَ (حِصْتَ) و(فَحَصْتَ)، و(الظَّاءُ) كـ(الضَّادِ) في ما ذَكَرْنا»[٤].

---

(١) انظر (سنا) في الصحاح ٦/ ٢٣٨٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٤، (هارون) ٤/ ٢٣٩. وهذا لفظ (ح٧)٢/ ١٤٥ب- ونسخة ابن يبقى ٢٣٢ب. والحاشية القادمة على هذه الرواية. وجاء بلفظ (بعد الظاء في هذا) في: (ح١)١٥٢أ. وجاء بلفظ (بعد الظاء في هذا) وبلا لفظ (ونحوها) في: الشرقية- ونسخة ابن دادي ٣٩٦أ.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة العبدري ٣/ ٧١ب، و(ع) رمز أبي علي الغساني، و(ص) رمز أبي نصر، و(أبو عبدالله) هو الرباحي، أي: نقل أبو نصر في طرة نسخته هذ الحاشية للرباحي. ونسخة أبي نصر فرع من نسخة الرباحي.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٤، (هارون) ٤/ ٢٤٠، وهذا لفظ الشرقية- و(ح١)١٥٣أ، وفي (ح٧)٢/ ١٤٥ب: «و(حِضْطِ) يريدون (حِضْتِ) .... والطاء كالصاد»، وفي نسخة ابن دادي٣٩٦أ: «و(حِضْطَ) يريدون (حِضْتَ) .... والظاء كالصاد».

عند (ب): «و(جِضْطَ) ... (جِضْتَ) .... كـ(الصَّادِ)».

في متن (ط) بالجيم، وفي طُرَّتِهِ بالحاء. [٤/ ٩٩أ]

قال سيبويه: «وأَبْدَلُوا الجِيمَ مِن الياءِ المُشَدَّدةِ في الوَقْفِ، نحوُ (عَلِجّ)»[١].

(سف)[٢]: الياءُ مِن مَخْرَجِ الجيمِ؛ لأنَّهما مِن وَسَطِ اللِّسَانِ، إلَّا أنَّ الجيمَ أَبْيَنُ في الوَقْفِ مِن الياءِ.

وقال الجَرْمِيُّ: إنَّ الجيمَ قد تكونُ أيضًا بَدَلًا مِن الياءِ الخَفِيفةِ في الوَقْفِ، وأَنْشَدَ:

يَـــا رَبِّ إنْ كُنْـــتَ قَبِلْـــتَ حَجَّـــتِجْ

فَـــلا يَـــزالُ شَـــاحِجٌ يأْتِيـــكَ بِـــجْ

أَقْمَـــرُ نَهَّـــاتٌ يُنَـــزِّي وَفْـــرَتِجْ[٣]

وأَنْشَدُوا:

حتَّـــى إذا مَـــا أَمْسَـــجَتْ وأَمْسَـــجَا[٤]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٤، (هارون) ٤/ ٢٤٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٢٧، باختلاف.

(٣) من الرجز، وهي لرجل من أهل اليمن، انظر: نوادر أبي زيد ٤٥٦ - والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧٠.

(٤) من الرجز، وهو للعجاج، كما في: ملحق ديوانه ٢/ ٢٧٨- وشرح شواهد الإيضاح ٦٢٧- وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٨٦.

قَلَبَ الجيمَ مِن ياءِ (أَمْسَيَتْ)؛ لأنَّ الأَلِفَ في (أَمْسَى) مُنْقَلِبٌ عن ياءٍ.

قال سيبويه: «والنُّونُ تكونُ بَدَلًا مِن الهَمْزةِ في (فَعْلانِ فَعْلَى)، وقَدْ بُيِّنَ ذلك في (ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ)[1]، كَما أَنَّ الهَمْزَ بَدَلٌ مِنْ أَلِفِ (حَمْرَى)»[2].

(نسخةٍ): وذلك أنَّ الخليلَ[3] كانَ يقولُ: إنَّ (غَضْبَانَ) كانَ أَصْلُهُ (غَضْبَاءَ)؛ أَلَا تَرى أَنَّهُ لا يَنْصَرِفُ كَما لا يَنْصَرِفُ (حَمْرَاءُ) في النَّكِرةِ، وليسَ شَيْءٌ يَمْتَنِعُ مِن الانْصِرافِ في النَّكِرةِ إلَّا ما في آخِرِهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ، فأَبْدَلُوا كَما قالوا في (صَنْعَاءَ) (صَنْعَانِيٌّ)، وقد بُيِّنَ ذلك.

(فا)[4]: كأَنَّ عندَهُ أَنَّ التَّأْنِيثَ حُكْمُهُ أَنْ يكونَ بأَلِفٍ ساكِنةٍ، فلَمَّا وَقَعَتِ الأَلِفُ السَّاكِنةُ بَعْدَ الأَلِفِ ساكِنةً هُمِزَتْ، وعلى هذا قالَ في (ما لا يَنْصَرِفُ): «هذا بابُ ما لَحِقَتْهُ أَلِفُ التأنيثِ بَعْدَ أَلِفٍ»[5].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢١٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٤، (هارون) ٤/ ٢٤٠.

(٣) قَرَّرَ سيبويه هذا في ٣/ ٢١٣-٢١٦، ولم ينسبه إلى شيخه الخليل، ولكنه أشار إلى هذه النسبة في ٣/ ٢١٩.

(٤) انظر: التعليقة ٤/ ٢٥٤، ونقله في تنقيح الألباب ٢٦٤أ، وعزا آخره للأخفش، ولم يعز أوله للفارسي.

(٥) الكتاب ٣/ ٢١٣: «هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة».

وفي نُسْخةٍ: قال أبو الحسن: وهذا ضَعِيفٌ؛ لأنَّها هَمْزةٌ مُتحَرِّكةٌ، وليستْ بأَلِفٍ.

قال سيبويه: «وقَدْ أَبْدَلُوا اللامَ مِنَ النُّونِ، وذلك قَلِيلٌ جِدًّا، قالُوا (أُصَيْلالٌ)، وإنَّما هُوَ (أُصَيْلانٌ)»[1].

كأنَّهم خَصُّوا هذا الإِبْدالَ بِحَالِ التَّصْغِيرِ؛ لِيَكونَ لَفْظُ الجَمْعِ قد تَغَيَّرَ، أَلَا تَرى أَنَّهُ لا يُقالُ (أُصْلالٌ)، وإذا تَغَيَّرَ صِيغةُ الجَمْعِ لم يَكُنْ قد اجْتَمَعَ عَلَمُ العِلَّةِ الذي هو التَّصْغِيرُ وعَلَمُ الجَمْعِ الكَثِيرِ، فلا يكونُ بمنزلةِ أنْ يقولَ (رُغَيْفانٌ) في البُعْدِ عَن القِياسِ.

سيبويه قد ذَكَرَ اللامَ في حُرُوفِ البَدَلِ، ولكنَّهُ قَلِيلٌ فلم يَعْتَدَّ بهِ.

وأبو سعيدٍ[2] قالَ: كانَ يَجِبُ أنْ يَذْكُرَ الصَّادَ التي هي بَدَلٌ مِن السِّينِ في (صَوِيقٍ)، ولم يَذْكُرِ الزايَ التي هي بَدَلٌ من الصادِ في (صَقْرٍ)، ولم يَذْكُرِ السِّينَ التي هي بَدَلٌ من كافِ المُؤَنَّثِ في (أَكْرَمْتُسْ)[3]، يُرِيدُ (أَكْرَمْتُكْ).

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٤، (هارون) ٤/ ٢٤٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٣٢، بالمعنى.

(٣) كذا كُتِبت هذه الكلمة وكلمة (أكرمتكْ) بسكون وكسر، إشارة إلى أن هذه اللغة خاصة بالوقف على كاف الخطاب للمؤنث، وتسمى هذه اللغة (الكَسْكَسة)، وتُنسب إلى هوازن وبكر بن وائل، وبعضهم يزيد السين بعد كاف الخطاب للمؤنث عند الوقف. انظر: مجالس ثعلب ١/ ٨١- والخصائص ٢/ ١٢- وسر الصناعة ١/ ٢٣٠- والصاحبي ٢٤- والمفصل ٤٦٣- واللسان (كسس) ٦/ ١٩٦- والمزهر ١/ ٢١١، ويرى بعض المحدثين أن حقيقة هذه اللغة قلب الكاف إلى نحو (تْسْ)، كما عند بعض عامة نجدٍ، انظر: اللهجات العربية في التراث ١/ ٣٦٤.

وقالوا (الْطَجَعْتُ)، يُرِيدُونَ (اضْجَعْتُ)، وقَلَّ[1] في البَدَلِ كما قَلَّ في الزِّيادةِ. [٤/ ١٠٠أ]

هذا بابُ ما بَنَتِ العَرَبُ مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ والأَفْعَالِ[2]

قال سيبويه: «قالَ: (مِشْيَةً سُجُحًا)»[3].

هو مِن قَوْلِ حَسَّانَ:

ذَرُوا التَّخَاجُؤَ وامْشُوا مِشْيَةً سُجُحًا   إنَّ الرِّجالَ ذَوُو عَصْبٍ وتَذْكِيرِ[4]

(التَّخَاجُؤُ) أنْ يُخْرِجَ مُؤَخَّرَهُ ويُوَرِّمَهُ إذا مَشَى، وقِيلَ: هو أنْ يَمْشِيَ مُتَمَطِّيًا[5].

قال سيبويه: «ويَكُونُ (فِعِلًا) في الاسْمِ، نَحْوُ (إِبِلٍ)، وَهْوَ قَلِيلٌ لا نَعْلَمُ

---

(١) أيْ: اللام.

(٢) هذا الباب وعدة أبواب بعده [٢/ ٣١٥-٣٤٢ (بولاق)، ٤/ ٢٤٢-٣٠٣ (هارون)] يسميها المهتمون بالكتاب (أبنية سيبويه)، بل جاء في نسخة ابن السراج [انظر: تنقيح الألباب ٢٦٤أ] قبل هذا الباب عبارة «باب الأبنية»، ومثله في شرح السيرافي ٥/ ٢٠٩ب- وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٥٧، ولكن جاء في الشرقية قبل باب «هذا باب عدة ما يكون عليه الكلام» -وهو قبل هذا الباب بثلاثة أبواب- عبارة: «آخر حَدِّ الوقف والابتداء، وأول حَدِّ الأبينة». وانظر الخلاف في أول أبواب الأبنية وآخرها في: تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن يحيى ثعلب ص١٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٥، (هارون) ٤/ ٢٤٤.

(٤) من البسيط، وهو لحسان بن ثابت ﷺ، كما في: ديوانه ١٧٩- والخصائص ٢/ ١١٦- وشرح وشواهد المغني ١/ ٢١٠.

(٥) انظر: القاموس (خجأ) ٤٨.

في الأَسْماءِ والصِّفَاتِ غَيْرَهُ»[١].

قال الأَخْفشُ: وقد قالوا (امْرَأَةٌ بِلِزٌ)[٢]، وهي العظيمةُ[٣].

وقال أبو الحسَنِ: يُقالُ (حِبِرَةٌ) للصُّفْرةِ التي تكونُ على الأَسْنَانِ[٤]، قال: ويُقالُ (أَيْطَلٌ) و(إِطِلٌ)، ويُنْشِدُونَ[٥]:

لَـهُ إِطِـلَا ظَـبْيٍ وَسَـاقَــا نَعَامَةٍ . . . .[٦]

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢/ ٣١٥، (هارون) ٤/ ٢٤٤.

(٢) انظر: الصحاح (بلز) ٣/ ٨٦٥.

(٣) جاءت هذه الحاشية في متن الرباحية [انظر: (ح٧)٢/ ١٤٦ب]. وجاءت في الشرقية- ونسخة ابن دادي٣٤٧أ بلا (قال الأخفش). وانظر هذه الحاشية -أيضًا- في: شرح السيرافي ٥/ ١٤٠- وأبنية الزبيدي ٨٩- وشرح عيون سيبويه ٢٧٧.

(٤) انظر: الصحاح (حبر) ٦٢١.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: (وإِرْخاءُ سِرْحانٍ وتَقْرِيبُ تَتْفُلِ)، وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه ٢١- واللسان (أطل) ١١/ ١٨- وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٣، والرواية المشهورة (له أَيْطلا ظبي).

(٦) جاءت هذه الحاشية في متن نسخة ابن دادي٣٩٧أ، وجاءت إلى (الأسنان) في متن الشرقية- ومتن الرباحية (ح٧)٢/ ١٤٦ب- ونسخة الموصلي ١٠٣ب، إلا أنها في (ح١)١٥٤ب بلفظ (قال الأخفش). وانظر هذه الحاشية -أيضًا- في: شرح السيرافي ٥/ ١٤٠- وأبنية الزبيدي ٨٩- وشرح عيون سيبويه ٢٧٧، وأغرب ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٨٦ فذكر أن سيبويه لم يذكر سوى (إِبِلٍ) و(حِبِرٍ). وقد سبقت حاشية في ما اسْتُدْرِكَ على سيبويه مما جاء على (فِعِلٍ) من الأسماء والصفات، وعَلَّقتُ عليها، في ص١٤١٥.

خلاصة الرموز

أخ= نسخة أخرى.

اس، ا س ر ق = نسخة الزجاج الأولى.

ب= نسخة ابن السراج الثانية.

ث= نسخة ثعلب.

ج= الزجاج، أو النحاس.

ح= نسخة الزجاج الثانية.

خ= الأخفش، أو نسخة.

رق= نسخة الزجاج الأولى.

س= نسخة ابن السراج الأولى.

سح= نسخة خزانة الأخشيدي.

سف= السيرافي.

ش= النسخة الشرقية.

ص= أبو نصر ونسخته، أو كتاب الأصول لابن السراج.

ط= نسخة ابن طلحة.

ع= المبرد، أو أبو علي الغساني، أو عبدالباقي.

عنده= نسخة ابن السراج الثانية.

فا= الفارسي.

ق= القاضي إسماعيل.

مح= نسخة المبرد.

مع= نسخة المعقلي.

هـ= النسخة الطاهرية.

ي= عبدالباقي.

يه= سيبويه.

يي= إسماعيل الزجاجي.

نسخة ش= جوروم ٢٥٦٢-٢٥٦٥.

نسخة ش١= إسماعيل أفندي ٦٣٤.

نسخة ش٢= المكتبة الوطنية في باريس ٣٩٨٧.

نسخة ش٣= الفاتح ٥٠٦٢.

نسخة ش٤= بشير آغا ٦٠٩.

نسخة ش٥= حميدية ١٣٢٧.

نسخة م١= الأمبروزيانا ٥٦.

نسخة م٢= نسخة صنعاء.

نسخة م٥= شهيد علي ٢٤٩٨.

نسخة ح١= الوطنية في باريس ٥٠٦٨.

نسخة ح٢= الوطنية في باريس ٥٢٨٠.

نسخة ح٣= عارف حكمت ١٦٣.

نسخة ح٦= يني جامع ١١٠٦.

نسخة ح٧= جار الله ١٩٦٣.

نسخة ح٨= لاله لي ٣٤٨٤.

نسخة ح١٠= يني جامع ١١٠٥.

نسخة ابن خروف= الوطنية في باريس ٦٤٩٩.

نسخة ابن دادي= كوبريلي ١٥٠٠.

نسخة المرادي= وحيد باشا ١٤٨٤.

نسخة الموصلي= فيض الله ٢٠١٦.

نسخة ابن يبقى= الأسكوريال ١.

نسخة العبدري= مكتبة مشهد.

نسخة الميورقي= شهيد علي ٢٤٩٩.

نسخة العابدي= يني جامع ١١٠٣، ١١٠٤، جار الله ١٩٦٤.

نسخة الساسي= بشير آغا ٦١٠.

نسخة السعدي= مراد ملا ١٧١٧.

نسخة القرشي= شهيد علي ٢٤٦٧

نسخة الخزرجي= الحمزاوية ٤٨.

المفكرة

المـفـكـرة

المـفـكـرة

المفكرة

المفكرة

المفكرة